



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

العلماء



عيد ميلاد
عمران

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

ایر سنینا

التبیین

الطبیعیات

منشوریت مکتبه آیه افکار المنطق المرحوم علی بن ابی
نعمان الحنفی - ایران ۱۴۰۶ هـ ق

جلد (۱)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشفاء - الطبيعات

كاتب:

ابو على حسين بن عبدالله ابن سينا

نشرت في الطباعة:

مكتبه آيه الله العظمى المرعشى النجفى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٩	الشفاء- الطبيعيات المجلد ١
٩	اشارة
٩	الجزء الأول
٩	الفهرس
١٢	النسخ التي قام عليها التحقيق:
١٢	تصدير
١٣	الفن الأول من الطبيعيات في السماع الطبيعي و هو أربع مقالات «١» «٢» «٣»
١٣	اشارة
١٥	المقالة الأولى «١» في الأسباب و المبادئ للطبيعيات خمسة عشر فصلا
١٥	اشارة
١٦	[الفصل الأول] ا- فصل «١» في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مبادئها
٢٢	[الفصل الثاني] «١» ب- فصل في تعديد «٢» المبادئ للطبيعيات على سبيل المصادر و الوضع
٣٢	[الفصل الثالث «١١»] ج- فصل في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة «١٢»
٣٨	[الفصل الرابع] د- فصل «١» في تعقب «٢» ما قاله برمانيدس و ماليسوس «٣» في امر مبادئ الوجود
٤٢	[الفصل الخامس] ه- فصل «١» في تعريف الطبيعة
٤٨	[الفصل السادس] و- فصل «٩» في نسبة الطبيعة الى المادة و الصورة و الحركة
٥٢	[الفصل السابع] ز- فصل «١» في الفاظ مشتقة من الطبيعة و بيان احكامها
٥٥	[الفصل الثامن] ز- فصل «١» في كيفية بحث العلم الطبيعي و مشاركاته لعلم آخر «٢» ان كانت «٣» له مشاركة
٦٢	[الفصل التاسع] ط- فصل «١» في تعريف اشد العلل اهتماما للطبيعي في بحثه
٦٤	[الفصل العاشر] ي- فصل «٤» في تعريف «٥» اصناف علل علل من الأربع
٧٠	[الفصل الحادى عشر] ك- فصل «١» في مناسبات «٢» العلل
٧٢	[الفصل الثانى عشر] ل- فصل «١» في اقسام احوال العلل

- الفصل الثالث عشر] م- فصل «١» في ذكر البخت و الاتفاق و الاختلاف فيهما و اوضح حقيقة حالهما ٧٧
- الفصل «٥» الرابع عشر] ن- فصل في نقض حجج من اخطا في باب الاتفاق و البخت و نقض مذاهبهم ٨٥
- الفصل «٣» الخامس عشر] س- فصل في «٤» دخول العلل في المباحث و طلب اللم و الجواب عنه ٩٥
- المقالة الثانية من الفن الأول «١» «٢» في الحركة و ما يجرى معها و هي «٣» ثلاثة عشر فصلا «٤» ٩٧
- اشارة ٩٧
- الفصل الأول] ا- فصل «١» في الحركة ٩٨
- الفصل الثاني] ب- فصل «١» في نسبة الحركة إلى المقولات ١١٣
- الفصل الثالث] ج- فصل «١» في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها «٢» «٣» ١١٩
- الفصل «١» الرابع] د- فصل في تحقيق تقابل «٢» الحركة و السكون «٣» ١٣١
- الفصل «٣» الخامس] ه- فصل في ابتداء القول في المكان و ايراد حجج مبطلية و مثبتية ١٣٥
- الفصل السادس] و- فصل «٢٢» في ذكر مذاهب الناس في المكان و ايراد حججهم ١٣٩
- الفصل السابع] ز- فصل «٦» في نقض مذهب من ظن أن المكان هيولى او صورة أو أى «٧» سطح ملاق كان أو بعدا «٨» ١٤٤
- الفصل الثامن] ح- فصل «٤» في مناقضة القائلين بالخلاء ١٥٠
- الفصل التاسع] ط- فصل «١» في تحقيق القول في المكان «٢» و نقض حجج مبطلية و المخطئين «٣» فيه ١٦٨
- الفصل «٥» العاشر] ي- فصل في ابتداء القول في الزمان و اختلاف الناس فيه و مناقضة المخطئين فيه ١٨٢
- الفصل «١» الحادى عشر] ك- فصل في تحقيق ماهية الزمان و اثباتها ١٩١
- الفصل «١» الثانى عشر] ل- فصل في بيان أمر الآن ١٩٧
- الفصل الثالث عشر] م- فصل «١» في حل الشكوك المقولة في الزمان و اتمام القول في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان و الكون لا في الزمان
المقالة الثالثة من الفن الأول «١» في الأمور التي للطبيعيات من جهة ما لها كم و هي أربعة عشر فصلا «٢» ٢١٤
- اشارة ٢١٤
- الفصل الأول]- فصل «١» في كيفية البحث الذى «٢» يختص بهذه المقالة ٢١٥
- الفصل الثانى] ب- فصل «١» فى التتالى و التماس «٢» و التشافع و التلاحق و الاتصال و الوسط و الطرف و معا و فرادى ٢١٦
- الفصل الثالث] ج- فصل «١» فى حالة الأجسام فى انقسامها و ذكر ما اختلف فيه «٢» و ما تعلق به المبطلون من الحجج ٢٢٣
- الفصل الرابع] د- فصل «٢» فى اثبات الراى الحق فيها و ابطال الباطل ٢٢٨

- الفصل الخامس] ه- فصل «١» في حل شكوك المبطلين «٢» في الجزء ٢٣٩
- الفصل السادس] و- فصل «١» في مناسبات المسافات و الحركات و الازمنة في هذا الشان و يتبين انه ليس لشيء منها أول جزء ٢٤٥
- الفصل الثامن] ح- فصل «١» في انه لا يمكن أن يكون جسم او مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه و انه لا يمكن أن يكون جسم متحرك «٢»
- الفصل التاسع] ط- فصل «٣» في تبين دخول ما لا يتناهي في الوجود و غير دخوله فيه و في نقض «٤» حجج من قال بوجود ما لا يتناهي با
- الفصل «١٠» العاشر] ي- فصل في أن الأجسام متناهية من حيث التأثير و التاثر ٢٤٩
- الفصل الحادى عشر] ك- فصل «١٦» في أنه ليس للحركة و الزمان شيء يتقدم عليهما «١٧» الا ذات البارى تعالى «١٨» و انهما لا اول لهما .
- الفصل الثانى عشر] ل- فصل «١» في تعقب «٢» ما يقال ان الأجسام الطبيعية تنخلع «٣» عند التصغر المفرط صورها بل لكل واحد «٤» منها
- الفصل الثالث عشر] م- فصل «١» في جهات «٢» الأقسام ٢٩٨
- الفصل الرابع عشر] ن- فصل «١» في النظر في أمر جهات الحركات الطبيعية و هى المستقيمة «٢» ٣٠٥
- المقالة الرابعة في عوارض هذه الأمور الطبيعية و مناسبات بعضها من بعض و الأمور التى تلحق مناسباتها و هى «١» خمسة عشر فصلا «٢» - ٣١٥
- إشارة ٣١٥
- الفصل الأول] ١- فصل «١» في الأغراض التى تشتمل عليها هذه المقالة ٣١٥
- الفصل الثانى] ب- فصل «١» في وحدة «٢» الحركة و كثرتها «٣» ٣١٦
- الفصل الثالث] ج- فصل «١» في الحركة الواحدة بالجنس و النوع ٣٢٢
- الفصل الرابع] د- فصل «١» في حل الشكوك الموردة «٢» على «٣» كون الحركة واحدة ٣٢٨
- الفصل الخامس] ه- فصل «١» في مضامه الحركات و لامضاتها ٣٣٢
- الفصل السادس] و- فصل «١٥» في تضاد الحركات و تقابلها ٣٣٨
- الفصل السابع] ز- فصل «٧» في تقابل الحركة و السكون ٣٤٩
- الفصل الثامن] ع- فصل «١» في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا «٢» أو امتناع «٣» ذلك فيها «٤» حتى يـ
- الفصل «١» التاسع] ط- فصل في الحركة المتقدمة بالطبع و فى ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع ٣٤٢
- الفصل العاشر] ي- فصل «١» في كيفية كون الخير طبيعيا للجسم و كذلك كون اشياء أخرى طبيعية ٣٤٨
- الفصل الحادى عشر] ك- فصل «٥» فى اثبات أن لكل جسم «٦» حيزا واحدا طبيعيا و كيفية وجود الحيز لكلية جسم و لأجزائه و للبيسط و ال
- الفصل الثانى عشر] ل- فصل «٧» فى اثبات أن لكل جسم طبيعى مبدأ حركة وضعية أو مكانية ٣٧٨
- الفصل الثالث عشر] م- فصل «١» فى الحركة التى بالعرض ٣٨٦

٣٩١ [الفصل الرابع عشر] ن- فصل «١» في الحركة القسرية و في التي من تلقاء المتحرك

٣٩٨ [الفصل الخامس عشر] س- فصل «٣» في احوال العلل المحركة و المناسبات بين العلل المحركة و المتحركة

٤٠٣ تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريات الكمبيوترية

الشفاء- الطبيعيات المجلد ١

إشارة

نام كتاب: الشفاء- الطبيعيات

نويسنده: ابن سينا

تاريخ وفات مؤلف: ٤٢٨ ق

موضوع: طبيعيات

زبان: عربى

تعداد جلد: ٣

ناشر: مرعشى نجفى

مكان چاپ: ايران؛ قم

سال چاپ: ١٤٠٤

نوبت چاپ: دوم

ملاحظات: به تحقيق سعيد زائد و...

عنوان و نام پديدآور: الشفاء/ ابن سينا؛ تصدير و مراجعه: ابراهيم مدكور؛ تحقيق: سعيد زايد

مشخصات نشر: قم: مكتبة آيه الله العظمى المرعشى النجفى، ١٤٠٥ق. =١٣٦٣.

مشخصات ظاهري: ج.

وضعيت فهرست نويسى: در انتظار فهرستنويسى (اطلاعات ثبت)

شماره كتابشناسى ملي: ٢٠٢٥٠٦٦

الجزء الأول

الفهرس

الفن الأول من الطبيعيات فى السماع الطبيعى

و هو أربع مقالات

تصدير للدكتور إبراهيم مدكور من هز

المقالة الأولى

فى الأسباب و المبادئ للطبيعيات

خمس عشر فصلا

الفصل الأول- فصل فى تعريف الطريق الذى يتوصل منه إلى العلم بالطبيعيات من مبادئها ٧

«الثانى- فصل فى تعديد المبادئ للطبيعيات على سبيل المصادر و الوضع ١٣

«الثالث- فصل فى كيفية كون هذه المبادئ مشتركة ٢١

«الرابع- فصل فى تعقب ما قاله برمانيدس و مالميسوس فى أمر مبادئ الوجود ٢٧

- «الخامس- فصل في تعريف الطبيعة ٢٩
- «السادس- فصل في نسبة الطبيعة إلى المادة و الصورة و الحركة ٣٤
- «السابع- فصل في ألفاظ مشتقة من الطبيعة و بيان أحكامها ٣٨
- «الثامن- فصل في كيفية بحث العلم الطبيعي و مشاركاته لعلم آخر إن كانت له مشاركة ٤١
- «التاسع- فصل في تعريف أشد العلل اهتماما للطبيعي في بحثه ٤٤
- «العاشر- فصل في تعريف أصناف علة علة من الأربع ٤٨
- «الحادي عشر- فصل في مناسبات العلل ٥٣
- الشفاء- الطبيعيات، مقدمة ج ١، ص: ٢
- الفصل الثاني عشر- فصل في أقسام أحوال العلل ٥٥
- «الثالث عشر- فصل في ذكر البخت و الاتفاق و الاختلاف فيهما و إيضاح حقيقة حالهما ٦٠
- «الرابع عشر- فصل في نقض حجج من أخطأ في باب الاتفاق و البخت و نقض مذاهبهم ٦٧
- «الخامس عشر- فصل في دخول العلل في المباحث و طلب اللّم و الجواب عنه ٧٤
- المقالة الثانية
- من الفن الأول
- في الحركة و ما يجرى معها و هي ثلاثة عشر فصلا
- الفصل الأول- فصل في الحركة ٨١
- «الثاني- فصل في نسبة الحركة إلى المقولات ٩٣
- «الثالث- فصل في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها و حدها لا غيرها ٩٨
- «الرابع- فصل في تحقيق تقابل الحركة و السكون ١٠٨
- «الخامس- فصل في ابتداء القول في المكان و إيراد حجج مبطلية و مثبتية ١١١
- «السادس- فصل في ذكر مذاهب الناس في المكان و إيراد حججهم ١١٤
- «السابع- فصل في نقض مذهب من ظن أن المكان هيولى أو صورة أو أى سطح
- ملاق كان أو بعدا ١١٨
- «الثامن- فصل في مناقضة القائلين بالخلاء ١٢٣
- «التاسع- فصل في تحقيق القول في المكان و نقض حجج مبطلية و المخطئين فيه ١٣٧
- «العاشر- فصل في ابتداء القول في الزمان و اختلاف الناس فيه و مناقضة المخطئين فيه ١٤٨
- «الحادي عشر- فصل في تحقيق ماهية الزمان و إثباتها ١٥٥
- «الثاني عشر- فصل في بيان أمر الآن ١٦٠
- «الثالث عشر- فصل في حل الشكوك المقولة في الزمان و إتمام القول في مباحث زمانية
- مثل الكون في الزمان و الكون لا في الزمان و في الدهر و السرمد و نعتة و هوذا
- و قبيل و بعيد و القديم ١٦٦
- الشفاء- الطبيعيات، مقدمة ج ١، ص: ٣
- المقالة الثالثة

من الفن الأول

فى الأمور التى للطبيعيات من جهة مالها كم و هى أربعة عشر فصلا

الفصل الأول- فصل فى كيفية البحث الذى يختص بهذه المقالة ١٧٧

«الثانى- فصل فى التتالى و التماس و التشافع و التلاحق و الاتصال و الوسط و الطرف

و معا و فرادى ١٧٨

«الثالث- فصل فى حالة الأجسام فى انقسامها و ذكر ما اختلف فيه و ما تعلق به المبطلون

من الحجج ١٨٤

«الرابع- فصل فى إثبات الرأى الحق فيها و إبطال الباطل ١٨٨

«الخامس- فصل فى حل شكوك المبطلين فى الجزء ١٩٨

«السادس- فصل فى مناسبات المسافات و الحركات و الأزمنه فى هذا الشأن و يتبين أنه

ليس لشيء منها أول جزء ٢٠٣

«السابع- فصل فى ابتداء الكلام فى تناهى الأجسام و لا تناهيها و ذكر ظنون الناس فى ذلك ٢٠٩

«الثامن- فصل فى أنه لا يمكن أن يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه

و أنه لا يمكن أن يكون جسم متحرك بكلية أو جزئية غير متناه ٢١٤

«التاسع- فصل فى تبين دخول ما لا يتناهى فى الوجود و غير دخوله فيه و فى نقض حجج

من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل ٢١٩

«العاشر- فصل فى أن الأجسام متناهية من حيث التأثير و التأثير ٢٢٣

«الحادى عشر- فصل فى أنه ليس للحركة و الزمان شيء يتقدم عليهما إلا ذات البارى تعالى

و أنهما لا أول لهما من ذاتهما ٢٣٢

«الثانى عشر- فصل فى تعقب ما يقال إن الأجسام الطبيعية تنخلع عند التصغر المفرط

صورها بل لكل واحد منها حد لا تحفظ صورته فى أقل منه و كذلك تعقب

ما قيل إن من الحركات ما لا أقصر منه ٢٤٠

«الثالث عشر- فصل فى جهات الأقسام ٢٤٦

«الرابع عشر- فصل فى النظر فى أمر جهات الحركات الطبيعية و هى المستقيمة ٢٥١

الشفاء- الطبيعيات، مقدمة ج ١، ص: ٤

المقالة الرابعة

فى عوارض هذه الأمور الطبيعية و مناسبات بعضها

من بعض و الأمور التى تلحق مناسباتها

و هى خمسة عشر فصلا

الفصل الأول- فصل فى الأغراض التى تشتمل عليها هذه المقالة ٢٦١

«الثانى- فصل فى وحدة الحركة و كثرتها ٢٦٢

«الثالث- فصل فى الحركة الواحدة بالجنس و النوع ٢٦٧

«الرابع- فصل فى حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة ٢٧٢

- «الخامس- فصل في مضامه الحركات و لا مضامتها ٢٧٦
- «السادس- فصل في تضاد الحركات و تقابلها ٢٨٠
- «السابع- فصل في تقابل الحركة و السكون ٢٨٩
- «الثامن- فصل في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا أو امتناع ذلك فيها حتى يكون بينها سكون لا محاله ٢٩٢
- «التاسع- فصل في الحركة المتقدمه بالطبع و في إيراد فصول الحركات على سبيل الجمع ٣٠٠
- «العاشر- فصل في كيفية كون الحيز طبيعيا للجسم و كذلك كون أشياء أخرى طبيعياً ٣٠٥
- «الحادى عشر- فصل في إثبات أن لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا و كيفية وجود الحيز لكليه جسم و لأجزائه و للبسيط و المركب ٣٠٨
- «الثانى عشر- فصل في إثبات أن لكل جسم طبيعى مبدأ حركة وضعيه أو مكانيه ٣١٣
- «الثالث عشر- فصل في الحركة التى بالعرض ٣٢٠
- «الرابع عشر- فصل في الحركة القسريه و فى التى من تلقاء المتحرك ٣٢٤
- «الخامس عشر- فصل فى أحوال العلل المحركه و المناسبات بين العلل المحركه و المتحركه ٣٢٩
- الشفاء- الطبيعيات، مقدمه ج ١، ص: ٥

النسخ التى قام عليها التحقيق:

- ١- ب الأزهر.
 - ٢- بخ هامش الأزهر.
 - ٣- د دار الكتب المصريه.
 - ٤- سا داماد الجديدة.
 - ٥- ط طهران.
 - ٦- طا هامش طهران.
 - ٧- م المتحف البريطانى.
- الشفاء- الطبيعيات، مقدمه ج ١، ص: ٦

تصدير

و أخيرا وصلنا إلى خاتمة المطاف، بدأنا المسيره منذ ثلث قرن تقريبا، و أخرجنا عام ١٩٥٢ الجزء الأول من «كتاب الشفاء». و تابعنا السير فى شوق و رغبه، و كثيرا ما عوقت بنا زحمة الحياه و الضغط المستمر على وسائل الطبع و النشر. و ها نحن أولاء نخرج اليوم «كتاب السماع الطبيعى»، و هو المجلد الثانى و العشرون، و المتمم لسلسله «كتاب الشفاء» الطويله و الممتعه. و قد أسهم فى هذه السلسله أساتذه أجلاء محققون متخصصون، نذكرهم جميعا، و نرجو للأحياء منهم الخير و العافيه و دوام العطاء، و ندعو لمن لقوا ربهم أن يجزل ثوبتهم، و أن يسبغ عليهم شآبيب رحمته.

و «كتاب السماع الطبيعى» أحد فنون طبيعيات «الشفاء» القيمه، و لعله مع «كتاب النفس»، و «كتاب الحيوان» أقومها. درج فيه ابن سينا على ما حرص عليه من تنسيق و تبويب، و بحث و تحقيق، و شرح و توضيح. هو مشائى و لا نزاع فى ذلك، و لكنه مشائى مستقل،

يأخذ عن أرسطو، دون أن يتعبد به فيضيف إليه ما يضيف، و لعله في مشائته أكثر تحررا من أمثال الاسكندر الأفروديسي بين الإغريق و ثامسطيوس بين رجال مدرسة الإسكندرية.

قسم ابن سينا كتابه إلى أربع مقالات، تدور أولها حول الأسباب و المبادئ:

و يقف بخاصة عند المادة و الصورة، و أحوال العلل المختلفة. و لم يفته أن يناقش حجج من أخطأ في تصوير البخت و الاتفاق. و تنصب المقالة الثانية على الحركة، فيقابل بين الحركة و السكون و يربط الحركة بالمكان و الزمان، و يرد على القائلين بالخلاء. و تعالج المقالة الثالثة الأجسام كمها و كيفها، فتعرض للتقابل و التماثل و التلاحق و الاتصال، و التناهي و اللاتناهي، و ترفض نظرية الجزء الذي لا يتجزأ. و تعود المقالة الرابعة إلى موضوع الحركة و الأجسام مرة أخرى، فتعني بوحدة الحركة، و تتحدث عن الحركة الطبيعية و القسرية و تبين أنه لا وجود للجسم بدون الحيز.

الشفاء- الطبيعيات، مقدمة ج ١، ص: ٧

و لكتاب «السمع الطبيعي لارسطو» شأن كبير عند مفكري الإسلام، و يظهر أنهم عرفوه لأول مرة عن طرق السريان، و في تسميته ما يؤذن بذلك، و الأصل السرياني هو «شمعا كيانا». و لم يقنع العرب بالترجمة عن السريانية، بل حرصوا على أن يحصلوا على الأصل اليوناني. و أسهم في ترجمته بعض كبار المترجمين، و على رأسهم حنين بن إسحاق.

و لم يقفوا عند النص الأرسطي، بل بحثوا عن شروحه، و بخاصة ما توفر من شروح الإسكندر الأفروديسي، و فورفوروس، و ثامسطيوس، و يحيى النحوى. و أقبل عليه المترجمون قبل أن يعنى به فلاسفة الإسلام و في مقدمتهم أبو بشر متى بن يونس. و بقى عمدة البحث الطبيعي في الإسلام، و لم يخرج عليه إلا من قالوا بالجواهر الفرد و الجزء الذي لا يتجزأ.

و أرى لزاما على في نهاية المطاف أن أوه بصبر محققنا و جلده، فقد تابع السير معنا منذ البداية و إلى اليوم، و له في إخراج «كتاب الشفاء» شأن يذكر و عسى أن تتاح له فرصة في إعادة طبعه.

إبراهيم مدكور

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الأول من الطبيعيات في السماع الطبيعي و هو أربع مقالات «١» «٢» «٣»

إشارة

و إذ قد «٤» فرغنا بتيسير الله و عونه مما وجب تقديمه في كتابنا هذا، و هو تعليم اللباب من صناعة المنطق، فحري بنا أن نفتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي على النحو الذي تقرر عليه رأينا و انتهى إليه نظرنا، و أن نجعل الترتيب في ذلك المقام «٥» مقارنا «٦» للترتيب الذي تجرى عليه فلسفة المشائين، فنشدد «٧» فيما هو أبعد عن «٨» البداية و النظر الأول «٩»، و المخالف فيه أبعد من الجاحد «١٠»؛ و نتساهل فيما «١١» نفس الحق تكشف عن صورته، و نشهد «١٢» على المخالف «١٣» بمرائه و جرده، و أن لا يذهب عمرنا في مناقضة «١٤» كل مذهب أو العدول عن الاقتصاد في مناقضته على البلاغ. فكثيرا ما نرى المتكلمين في العلوم إذا تناولوا بنقضهم مقالة واهية، أو أكبوا «١٥» بيانهم على مسألة يلحظ الحق فيها عن كتب،

(١) بسم ... مقالات: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين و صلواته على نبيه محمد و آله أجمعين حسينا الله وحده و نعم

الوكيل سا؛ بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر و أعن و تمم بفضلك م.

(٢) الفن ... مقالات: ساقطة من د.

(٣) و هو أربع مقالات: ساقطة من ب.

(٤) قد: ساقطة من م.

(٥) المقام: ساقطة من د، سا، م

(٦) مقارنا: مقاربا سا

(٧) فنشدد: و أن نشدد سا، ط

(٨) عن: من د، ط

(٩) و النظر الأول: و الفطرة الأولى م.

(١٠) الجاحد: الجاهد ط

(١١) فيما: + هو ط.

(١٢) و نشهد: و يسهل ط

(١٣) المخالف: + فيه ط.

(١٤) مناقضته: مفاوضته سا، م طا؛ مقاومته ط.

(١٥) أو أكبوا: و أكبوا ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٤

نفضوا كل قوة، و حققوا كل قسمة، و سردوا «١» كل حجة، فإذا تلججوا فى المشكل و خلصوا إلى جانب «٢» المشتبه، مروا عليه «٣» صفحا.

و نحن «٤» نرجو أن يكون وراء «٥» ذلك «٦» سبيل مقابلة «٧» لسبيلهم، و نهج معارض لنهجهم، و نجتهد ما أمكن فى أن ننشر عنم قبلنا الصواب، و نعرض صفحا عما نظنهم سهوا فيه، و هذا هو الذى صدنا عن شرح كتبهم و تفسير نصوصهم؛ إذ لم نأمن الانتهاء إلى مواضع يظن أنهم سهوا فيها، فنضطر إلى تكلف اعتذار عنهم، أو اختلاق حجة و تمحلها لهم، أو إلى مجاهرتهم «٨» بالنقض. و قد أغنانا الله عن ذلك، و نصب له «٩» قوما بذلوا طوقهم فيه «١٠» و فسروا كتبهم، فمن انتهى الوقوف على ألفاظهم، فشروهم تهديه و تفاسيرهم تكفيه، و من نشط للعلم و المعانى «١١»، فسجدها فى تلك الكتب مثورة «١٢» و بعض ما أفاده «١٣» مقدار بحثنا مع قصر عمرنا فى هذا «١٤»، الكتب التى «١٥» عملناها و سمينها كتاب الشفاء لى و تأييدنا و مجموعا. و الله عصمتنا، و من هاهنا نشرع فى غرضنا متوكلين عليه.

(١) و سردوا: و سودوا ب؛ و سووا سا؛ و سوقوا م

(٢) جانب: ساقطة من ط.

(٣) عليه: ساقطة من سا.

(٤) و نحن: و إنا نحن م

(٥) وراه: ما وراء ط

(٦) ذلك: ساقطة من سا، م

(٧) مقابلة: مقابل ط.

(٨) مجاهر تههم: مجاهد تههم ط

(٩) له: لهم ط.

(١٠) فيه: ساقطة من سا.

(١١) والمعاني: و للمعاني سا

(١٢) منثورة: مشهورة ط

(١٣) أفاده: أقدناه ب، د، سا، طا، م

(١٤) هذا: هذه سا، م.

(١٥) التي: الذي ب، د، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٥

المقالة الأولى «١» في الأسباب و المبادئ للطبيعيات خمسة عشر فصلا

إشارة

«٢» «٣» (١) في تعريف الطريق الذي يتوصل منه إلى العلم بالطبيعيات من مبادئها.

(ب) في تعديل البادى للطبيعيات على سبيل المصادرة و الوضع.

(ج) في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة.

(د) في تعقيب برمانيدس و مالميسوس في أمر مبادئ الوجود.

(ه) في تعريف الطبيعة.

(و) في نسبة الطبيعة إلى المادة و الصورة و الحركة.

(ز) في ألفاظ مشتقة من الطبيعة و بيان أحكامها.

(ح) في كيفية بحث العلم الطبيعي و مشاركاته بعلم آخر إن كان يشاركه.

(ط) في تعريف أشد العلل اهتماما للطبيعي في بحثه.

(ي) في تعريف أصناف علة علة من الأربع. «٤»

(١) الأولى: + من الفن الأول ب؛ + من الفن الأول و هو مقالتان د.

(٢) خمسة عشر فصلا: ساقطة من د، سا.

(٣) المقالة فصلا: الفن الأول من صناعة الطبيعيات في السماع الطبيعي و هو أربع مقالات المقالة الأولى من الفن الأول في

الأسباب و المبادئ للطبيعيات خمسة عشر فصلا م.

(٤) المقالة الأربع: ساقطة من ب، د، سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٦

(ك) في مناسبات العلل.

(ل) في أقسام أحوال العلل.

(م) في ذكر البخت و الاتفاق و الاختلاف فيهما و إيضاح حقيقة حالهما.

(ن) في نقض حجج من أخطأ في باب الاتفاق و البخت و نقض مذهبه.

(س) في أحوال العلل في المباحث و طلب اللّم و الجواب عنه. «١»

(١) في ... عنه ساقطة من ب د سا م

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٧

[الفصل الأول] ١- فصل «١» في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مبادئها

قد علمتم من الفن الذي فيه علم البرهان، الذي لخصناه، أن العلوم منها كلية، و منها جزئية، و علمتم مقايسات بعضها إلى بعض، فيجب أن تعلموا الآن أن العلم «٢» الذي نحن في تعليمه هو العلم الطبيعي، و هو علم جزئي بالقياس «٣» إلى ما نذكره فيما بعد؛ و موضوعه، إذ قد علمتم أن لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغيير «٤»، و المبحوث عنه فيه هو الأعراض اللازمة له من جهة ما هو هكذا «٥»، و هي «٦» الأعراض التي تسمى ذاتية، و هي اللواحق التي تلحقه بما هو هو، سواء «٧» كانت صورا أو أعراضا أو مشتقة منهما، على ما فهمتم.

و الأمور الطبيعية هي هذه الأجسام من هذه الجهة، و ما يعرض لها من حيث هي بهذه «٨» الجهة، و تسمى كلها طبيعيا بالنسبة إلى القوة التي تسمى طبيعته، التي ستعرفها بعد. فبعضها موضوعات لها، و بعضها آثار و حركات و هيئات تصدر عنها. فإن كان للأمر الطبيعي مبادئ و أسباب و علل، و لم يتحقق العلم الطبيعي إلا منها «٩»، فقد شرح في تعليم البرهان، أنه لا سبيل إلى تحقق معرفة الأمور ذوات المبادئ إلا بعد الوقوف على مبادئها و الوقوف من مبادئها عليها و أن «١٠» هذا النحو «١١» من التعليم أو التعلم «١٢» هو الذي يتوصل منه إلى تحقق المعرفة بالأمر ذوات المبادئ.

و أيضا إن كانت الأمور الطبيعية ذوات مبادئ فلا يخلو إما أن تكون تلك المبادئ لجزئي جزئي منها و لا تشترك كافتها في المبادئ، فحينئذ لا يبعد أن يفيد العلم الطبيعي إثبات إنية هذه المبادئ و تحقيق ماهيتها معا. «١٣»

(١) فصل: فصل آب؛ الفصل الأول ط، م.

(٢) العلم: ساقطة من ط.

(٣) بالقياس بعد: ساقطة من سا، م.

(٤) التغيير: التغيير ط

(٥) هكذا: كذا ط

(٦) و هي: و هو سا، م.

(٧) سواء: ساقطة من ب، سا، م.

(٨) بهذه: هذه سا.

(٩) منها: بها ط.

(١٠) و أن: فإن سا، ط، م

(١١) النحو: النوع ط

(١٢) أو التعليم: و التعلم ط، م.

(١٣) الطبيعية ... معا: ساقطة من د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٨

و إن كانت الأمور الطبيعية تشترك في مبادئ أول تعم جميعها، و هي التي تكون مبادئ لموضوعها المشترك و لأحوالها المشتركة لا محالة، فلا يكون إثبات «١» هذه المبادئ إن كانت محتاجة إلى الإثبات على «٢» صناعة الطبيعيين كما علم في الفن المكتوب في علم البرهان، بل على «٣» صناعة أخرى. و أما قبول وجودها وضعاء، و تصور ماهيتها تحقيقا فيكون على الطبيعي.

و أيضا إن كانت الأمور الطبيعية ذوات مبادئ عامة لجميعها، و ذوات مبادئ أخص منها، يكون مثلا لجنس من أجناسها، مثل مبادئ النامية «٤» منها ذوات «٥» مبادئ أخص من الأخص تكون مثلا-لنوع من أنواعها مثل مبادئ النوع الإنساني منها، و كانت «٦» أيضا ذوات عوارض ذاتية عامة لجميعها، و أخرى عامة لجنس، و أخرى عامة لنوع. فإن وجه التعليم و التعلم العقلي فيها «٧» أن يبدأ «٨» بما هو أهم، و نسلك إلى ما هو أخص. لأنك تعلم أن الجنس «٩» جزء حد النوع، فتعرف الجنس بحب أن يكون أقدم من تعرف النوع لأن المعرفة بجزء الحد قبل المعرفة بالحد، و تصوره قبل الوقوف على المحدود. و إذ «١٠» كنا نعى «١١» بالحد ما يحقق ماهية المحدود، فإذا كان كذلك فالمبادئ التي للأمور العامة بحب أن تعرف «١٢» أولا حتى تعرف الأمور العامة، و الأمور العامة يجب أن تعرف أولا حتى تعرف الأمور الخاصة.

فيجب أن نبتدئ في التعليم من المبادئ التي للأمور العامة، إذ الأمور العامة، أعرف عند عقولنا، و إن لم تكن أعرف عند الطبيعة، أى لم تكن الأمور المقصودة في الطباع لتنم «١٣» الوجود بذاتها. فإن المقصود في الطبيعة ليس أن يوجد حيوان مطلقا «١٤» و لا جسم مطلقا «١٥»، بل أن توجد طبائع النوعيات، و الطبيعة النوعية إذا وجدت في الأعيان كان «١٦» شخصا ما.

فالمقصود- إذن أن توجد طبائع النوعيات أشخاصا ما في الأعيان، و ليس المقصود هو الشخص العين إلا في الطبيعة الجزئية الخاصة بذلك الشخص. و لو كان المقصود هنا الشخص العين، لكان الوجود ينتقص «١٧» نظامه بفساده و عدمه، كما لو كان المقصود هو الطبيعة العامة و الجنسية «١٨»، لكان الوجود و النظام يتم بوجوده «١٩» «٢٠»

(١) إثبات: + إنية م

(٢) على: إلى سا، م.

(٣) على: إلى م.

(٤) النامية: السياسة سا

(٥) منها ذوات: منها و ذوات سا؛ و ذوات م.

(٦) و كانت: فكانت م.

(٧) فيها: منها سا، م

(٨) يبدأ: نبدأ ط.

(٩) الجنس جزء: الجزء سا.

(١٠) و إذ: إذ سا، م

(١١) نعى: عنينا ط؛ ساقطة من سا، م.

(١٢) تعرف: + هي سا، م.

(١٣) لتنم: ليتم ط.

(١٤) مطلقا (الأولى): مطلق ط، م

(١٥) مطلقا (الثانية): مطلق ط، م.

(١٦) كان: كانت م.

(١٧) ينتقص: ينتقص م.

(١٨) والجنسية: الجنسية م

(١٩) بوجوده: وجوده م.

(٢٠) وإن ... بوجوده: ساقطة من د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٩

مثل وجود جسم كيف كان أو حيوان كيف كان. فما أقرب إلى «١» البيان أن المقصود هو طبيعة النوع «٢» لتوجد شخصا، وإن لم يعين وهو الكامل، وهو «٣» الغاية الكلية. فالأعرف عند الطبيعة هو هذا، وليس هو أقدم بالطبع إن عيننا بالأقدم ما قيل في قاطيغورياس، ولم نعن بالأقدم الغاية. والناس كلهم كالمشتركين في معرفة الطبائع العامة والجنسية، وإنما يتميزون بأن بعضهم يعرف النوعيات وينتهي إليها ويعني في التفصيل، فبعضهم «٤» يقف عند الجنسيات، وبعضهم مثلا يعرف الحيوانية، وبعضهم يعرف الإنسانية أيضا والفرسية.

وإذا انتهت المعرفة إلى الطبائع النوعية وما يعرض لها، وقف البحث ولم ينل بما يفوتها من معرفة الشخصيات ولا مالت إليها نفوسنا «٥» البتة «٦». فبين أنا إذا قايسنا ما بين الأمور العامة والخاصة، ثم قايسنا بينهما معا «٧» وبين العقل وجدنا الأمور العامة أعرف عند العقل. وإذا قايسنا بينهما معا وبين نظام الوجود والأمر المقصود في الطبيعة الكلية، وجدنا الأمور النوعية أعرف عند الطبيعة، وإذا قايسنا بين الشخصيات المعينة وبين الأمور النوعية ونسبناها إلى العقل، لم نجد للشخصيات المعينة عند العقل مكان تقدم وتأخر إلا أن تشترك القوة الخامسة التي «٨» في الباطن.

فحينئذ تكون الشخصيات أعرف عندنا من الكليات، فإن الشخصيات ترسم في القوة الحاسة التي في الباطن، ثم يقتبس منه العقل المشاركات والمباينات فيتترع طبائع العاميات النوعية. وإذا نسبناهما إلى الطبيعة وجدنا العامية «٩» النوعية أعرف وإن كان ابتداء فعلها من الشخصيات المعينة. فإن «١٠» الطبيعة إنما تقصد من وجود الجسم أن يتوصل به إلى وجود الإنسان وما يجانسه، ويقصد من وجود الشخص المعين الكائن الفاسد، أن تكون طبيعة النوع موجودة، وإذا أمكنها حصول هذا الفرض في شخص واحد وهو الذي تكون مادته غير مدعنة للتغير والفساد، لم يحتج إلى أن يوجد للنوع شخص آخر كالشمس والقمر وغيرهما. على أن الحسن «١١» والتخيل في إدراكهما للجزيئات أيضا يتدنان أول شيء من تصور شخص هو أكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغ تصور الشخص الذي هو شخص صرف «١٢» من كل وجه.

و أما بيان كيفية هذا، فهو أن الجسم معنى عام، وله بما هو جسم أن يتشخص، فيكون هذا الجسم «١٣»

(١) إلى: من سا، م

(٢) النوع: للنوع م.

(٣) هو (الثانية): ساقطة من سا، م.

(٤) فبعضهم: وبعضهم ط.

(٥) نفوسنا: ساقطة من سا

(٦) نفوسنا البتة: ساقطة من م.

(٧) وبين معا: ساقطة من سا.

(٨) التي: ساقطة من سا، م.

(٩) العامية: العامة ب

(١٠) فإن: فإنما ب.

(١١) أن الحس: الجنس م.

(١٢) صرف: ساقطة من ط.

(١٣) مثل ... هذا الجسم: ساقطة من د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١٠

والحيوان أيضا معنى «١» عام وأخص «٢» من الجسم، وله بما هو حيوان أن يتشخص، فيكون هذا الحيوان والإنسان أيضا معنى عام «٣» وأخص من الحيوان، وله بما هو إنسان «٤» أن يتشخص، فيكون هذا الإنسان.

فإذا نسبنا هذه المراتب إلى القوة المدركة، وراعينا في ذلك نوعين من الترتيب، وجدنا ما هو أشبه بالعام وأقرب مناسبة له هو أعرف. فإنه ليس يمكن أن يدرك بالحس والتخيل أن هذا هو هذا «٥» الحيوان، إلا- وأدرك أنه «٦» هذا الجسم، وأن يدرك أنه هو هذا الإنسان إلا- وأدرك أنه هذا الحيوان وهذا الجسم، وقد يدرك أنه هذا الجسم إذا لمحه من بعيد ولا يدرك أنه هذا الإنسان.

فقد بان ووضح أن حال الحس أيضا من هذه الجهة كحال العقل، وأن ما يناسب العام أعرف في ذاته أيضا عند الحس. وأما في الزمان، فإن التخيل إنما يستفيد من الحس شخصا «٧» من النوع غير محدود بخاصيته.

فأول ما يرتسم في خيال الطفل من الصور التي يحسها على سبيل تأثر من تلك الصور في الخيال «٨» هو صورة شخص رجل أو شخص امرأة «٩» من أن يتميز رجل هو أبوه عن رجل ليس هو أباه، وامرأة هي أمه عن امرأة ليست هي بأمه، ثم يتميز عنده رجل هو أبوه ورجل ليس هو أباه، وامرأة «١٠» هي أمه وامرأة ليست هي أمه «١١»، ثم لا يزال تنفصل الأشخاص عنده يسيرا يسيرا. وهذا الخيال الذي يرتسم فيه مثلا من الشخص الإنساني مطلقا غير مخصص، هو خيال المعنى الذي يسمى منتشرا وإذا قيل شخص منتشر لهذا، وقيل شخص منتشر لما ينطبع في الحس من شخص لا محالة من بعيد إذا ارتسم أنه جسم من غير إدراك حيوانية أو إنسانية «١٢» فإنما يقع عليهما «١٣» اسم الشخص المنتشر باشتراك الاسم. وذلك أن المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الأول هو أنه شخص ما من أشخاص «١٤» النوع الذي ينسب إليه، غير معين كيف كان وأي شخص كان، وكذلك رجل ما «١٥» وامرأة ما. فيكون كأن معنى الشخص وهو كونه غير منقسم إلى عدة من يشاركه في الحد قد انضم إلى معنى الطبيعيات الموضوع للوعية «١٦» أو للصفية «١٧» وحصل منهما معنى واحد يسمى شخصا منتشرا غير معين، «١٨»

(١) معنى: بمعنى م

(٢) وأخص: أخص سا.

(٣) وأخص ... عام: ساقطة من م.

(٤) بما هو إنسان: ساقطة من سا.

(٥) هذا (الثانية): ساقطة من سا.

(٦) وأدرك أنه: هو سا، ط، م.

(٧) شخصا: شخصيات م.

(٨) في الخيال: ساقطة من ط.

(٩) أو شخص امرأة: أو صورة شخص امرأة سا، م.

(١٠) و امرأة (الثانية): عن امرأة سا.

(١١) أمه: بأمه سا، ط، م.

(١٢) حيوانية أو إنسانية: حيوانيته أو إنسانيته ط.

(١٣) عليها: عليها ط.

(١٤) أشخاص: الأشخاص ط.

(١٥) ما (الأولى): ساقطة من سا، م.

(١٦) للنوعية: النوعية م

(١٧) للصنفية: الصنفية ط.

(١٨) و الحيوان معين: ساقطة من د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١١

كأنه ما يدل عليه قولنا حيوان ناطق مائت هو واحد، و لا يقال «١» على كثرة و يحد «٢» بهذا «٣» الحد فيكون حد الشخصية مضافا إلى حد طبيعة «٤» النوعية. و بالجملة هذا هو شخص غير معين. و أما الآخر فهو هذا الشخص الجسماني المعين و لا يصلح أن يكون غيره، إلا أنه يصلح عند الذهن أن يضاف إليه معنى الحيوانية أو معنى الجمادية لشك الذهن، لا لأن «٥» الأمر في نفسه صالح لأن يضاف إلى تلك الجسمية، أي المعنيين منهما كان.

فالشخص المنتشر بالمعنى الأول، يصلح عند الذهن أن يكون في الوجود أي شخص كان من ذلك الجنس أو النوع الواحد. و بالمعنى «٦» التالي ليس يصلح في الذهن أن يكون أي شخص كان من ذلك «٧» النوع، بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه «٨» يصلح عند الذهن صلوح الشك و التجويز أن يتعين «٩» بحيوانية معينة مثلا دون جمادية «١٠» معناه أو جمادية دون حيوانية «١١»، تعينا «١٢» بالقياس إليه بعد حكمه أنه في نفسه لا- يجوز أن يكون صالحا للأمرين بل هو أحدهما متعينا «١٣». هذا «١٤» و هاهنا مقياسه أيضا بين العلل و المعلولات، و مقايسة بين الأجزاء البسيطة و المركبات.

فإذا كانت العلل داخله في قوام المعلولات و كالأجزاء لها، مثل حال الخشب و الشكل بالقياس إلى السرير، فإن نسبتها «١٥» إلى المعلولات نسبة البسائط إلى المركبات. و أما إذا كانت العلل مباينة للمعلولات، مثل النجار للسرير، فهناك «١٦» نظر آخر، و لكنتا المقايستين نسبة إلى الحس و إلى العقل و إلى الطبيعة. فأما المقايسة ما بين الحس و بين العلل و المعلولات على أن العلل مباينة، فإن كانت العلل و المعلولات محسوسة، فلا كثير تقدم و تأخر لأحدهما على «١٧» الآخر حسا، و إن كانت «١٨» غير محسوسة فلا نسبة لأحدهما إلى الحس و كذلك حكم الخيال.

و أما عند العقل، فإن العقل ربما وصلت إليه العلة قبل المعلول. فسلك من العلة إلى المعلول، كما إذا رأى الإنسان القمر مقارنا لكوكب «١٩» درجته عند الجوزهر، و كانت الشمس في الطرف «٢٠» الآخر من القطر فحكم «٢١» العقل بالكسوف، و كما إذا علم أن المادة متحركة إلى عفن فيعلم «٢٢» أن الحمى كائنة. و ربما وصل إليه المعلول

(١) و لا يقال: لا يقال سا، ط

(٢) و يحد: و يحده ب

(٣) بهذا: لهذا ط.

(٤) طبيعة: الطبيعة ط.

(٥) لأن: أن سا، م.

- (٦) و بالمعنى: بالمعنى م
 (٧) ذلك: + الجنس أو ط.
 (٨) لكنه: لكن ط.
 (٩) يتعين: يعين ط
 (١٠) جمادية: + معينة ط
 (١١) حيوانية: + معينة ط
 (١٢) تعينا: يقينا م.
 (١٣) متعينا: معينا ط
 (١٤) هذا: فهذا ط؛ و هذا م.
 (١٥) نسبتها: نسبتها من سا، ط، م.
 (١٦) فهناك: فهنا ط.
 (١٧) على: عند ط، م.
 (١٨) كانه كانت: ساقطة من د.
 (١٩) لكوكب: لكوكب م
 (٢٠) الطرف: الطريق د
 (٢١) فحكيم: فيحكيم ط.
 (٢٢) فيعلم: فعلم د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٢

قبل العلة فسلك المعلول إلى العلة. وقد يعرف المعلول من «١» قبل العلة تارة من طريق الاستدلال، و تارة من طريق الحس، و ربما عرف أولا معلولا فسلك «٢» منه «٣» إلى العلة ثم سلك من العلة إلى معلول «٤» آخر، و كأننا قد أوضحنا هذه المعاني في تعليمنا لصناعة البرهان.

و أما مناسبة هذه العلة المفارقة للمعلولات بحسب القياس إلى الطبيعى، فإن ما كان منها علة على أنه «٥» غاية فهو أعرف عند الطبيعى، و ما كان منها علة على أنه فاعل و كان فاعلا لا على أن وجوده ليكون فاعلا لما يفعله فإنه أعرف عند الطبيعى من المعلول، و ما كان وجوده فى الطبيعى ليس لذاته بل ليفعل «٦» ما يكون عنه حتى يكون المفعول غاية لا له فى فعله فقط بل له فى وجود ذاته إن كان ما فى الطبيعى شىء هذا صفته، فليس هو أعرف من المعلول، بل المعلول أعرف فى «٧» الطبيعى منه.

و أما نسبة أجزاء المركبات إلى المركبات منها فإن المركب أعرف بحسب «٨» الحس، إذ «٩» الحس يتناول أولا الجملة و يدركها ثم يفصل، و إذا تناول الجملة تناولها بالمعنى الأعم أى أنه جسم أو حيوان ثم يفصلها. و أما عند العقل فإن البسيط أقدم من المركب، فإنه لا يعرف طبيعة المركب إلا بعد «١٠» أن يعرف بسائطه، فإن لم يعرف بسائطه فقد «١١» عرفه بعرض من أعراضه أو جنس من أجناسه و لم يصل إلى ذاته، كأنه عرفه مثلا جسما مستديرا أو نقيلا و ما أشبه «١٢» ذلك و لم يعرف ماهية جوهره. «١٣» و أما عند الطبيعى، فإن المركب هو المقصود فيها «١٤» فى أكثر الأشياء و الأجزاء، يقصدها «١٥» ليحصل فيها «١٦» قوام المركب، فالأعرف عند العقل من الأمور العامة و الخاصة من الأمور البسيطة و المركبة هو العامة و البسيطة و عند الطبيعى هو الخاصة النوعية و المركبة. لكنه كما أن «١٧» الطبيعى تبتدى فى الإيجاد «١٨» بالعوام «١٩» و البسائط، و منها توجد ذوات المفصلات النوعية و ذوات المركبات. فكذاك «٢٠» التعلم «٢١» يبتدى من العوام و البسائط، و منها يوجد العلم بالنوعيات و المركبات، و كلاهما يقف قصده «٢٢» الأول

عند حصول النوعيات و المركبات.

- (١) من (الاولى): ساقطة من.
 - (٢) فسلك: فسلك م
 - (٣) منه: فيه سا
 - (٤) معلول: المعلول ط.
 - (٥) أنه: أنها ب، ط.
 - (٦) ليفعل: لمنفعل ب.
 - (٧) في: عند طا.
 - (٨) بحسب: عند ط
 - (٩) إذ: فإن ط؛ ساقطة من م.
 - (١٠) بعد: ساقطة من سا.
 - (١١) فقد: قدم.
 - (١٢) و ما أشبه: أو ما أشبه سا، م.
 - (١٣) ماهية جوهزه: ماهيته و جوهره ط.
 - (١٤) فيها: منها ط
 - (١٥) يقصدها: بقصد د، سا، م.
 - (١٦) فيها: منها سا، م.
 - (١٧) أن: كان د، ط
 - (١٨) في الإيجاد: بالايجاد سا
 - (١٩) بالعوام: بالقوام ط.
 - (٢٠) فكذلك: و كذلك م
 - (٢١) التعلّم: المتعلم ط؛ التعلّم م.
 - (٢٢) قصده: قصد ط.
- الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٣

[الفصل الثانى] «١» ب- فصل فى تعديد «٢» المبادئ للطبيعيات على سبيل المصادرة و الوضع

«٣» ثم إن للأمر «٤» الطباعية مبادئ، و سنعدها و نضعها وضعاً على ما هو الواجب فيها، و نعطي ماهياتها. فنقول.
 إن الجسم الطبيعى هو الجوهر الذى يمكن أن يفرض فيه امتداد، و امتداد «٥» آخر مقاطع له على قوائم، و امتداد ثالث مقاطع لهما جميعاً «٦» على قوائم. و كونه بهذه الصفة هو الصورة التى بها صار «٧» جسماً. و ليس الجسم جسماً بأنه ذو «٨» امتدادات ثلاثة مفروضة، فإن الجسم يكون موجوداً جسماً و ثابتاً و إن غيرت «٩» الامتدادات «١٠» الموجودة فيه بالفعل فإن الشمعة أو قطعة من الماء قد تحصل فيها أبعاد بالفعل طولاً و عرضاً و عمقاً محدودة «١١» بأطرافها، ثم إذا استبدل شكلاً بطل كل واحد من أعيان تلك الأبعاد المحدودة و حصلت أبعاد و امتدادات أخرى، و الجسم باق بجسميته لم يفسد «١٢» و لم يتبدل، و الصورة التى أوجناها له و هى أنه

بحيث يمكن أن تفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لا تبطل.

وقد أشير لك «١٣» إلى هذا في غير هذا الموضوع، و علمت أن هذه الامتدادات المعينة هي كمية أقطاره و هي تلحقه و تتبدل، و صورته و جوهره لا تتبدل، و هذه الكمية ربما تبعت تبدل أعراض فيه أو صور، كالماء يسخن فيزداد حجما. لكن هذا الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي له مبادئ و من حيث هو كائن فاسد «١٤» بل متغير بالجملة له زيادة في المبادئ. فالمبادئ «١٥» التي بها تحصل جسميته، منها ما هو أجزاء من وجوده و حاصله في ذاته، و هذه أولى عندهم بأن تسمى مبادئ، و هي اثنان «١٦»: أحدهما قائم منه مقام الخشب من السرير، و الآخر قائم منه مقام صورة السريرية و شكلها «١٧» من السرير. فالقائم منه مقام الخشب من السرير «١٨» يسمى هيولى و موضوعا

(١) فصل: فصل ب ب، الفصل الثاني ط، م.

(٢) تعديل: تعديل د؛ مقدمة سا

(٣) و الوضع: و المواضع د.

(٤) للأمر: الأمور سا.

(٥) و امتداد: فامتداد د.

(٦) جميعا: ساقطة من سا

(٧) صار: + الجسم سا، م

(٨) ذو: ذوات سا.

(٩) غيرت: غير د

(١٠) الامتدادات: الأبعاد و الامتدادات م.

(١١) محدودة: محدود م.

(١٢) يفسد: يعدسا.

(١٣) لك: ساقطة من م.

(١٤) فاسد: و فاسد د، ط.

(١٥) فالمبادئ: ساقطة من ط.

(١٦) اثنان: اثنان ط.

(١٧) السريرية و شكلها: السرير و شكل ط،

(١٨). الآخر ... الخشب من السرير: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٤

و مادة و عنصرا و اسطقسا بحسب اعتبارات مختلفة، و القائم منها مقام صورة السريرية «١» يسمى صورة. فإذا «٢» صورة الجسمية إما متقدمة لسائر الصور «٣» التي للطبيعيات و أجناسها «٤» و أنواعها، و إما مقارنة لها لا تنفك هي عنها. «٥» فيكون هذا الذى هو للجسم كالخشب للسرير، هو أيضا لسائر ذوات تلك الصور «٦» لهذه «٧» المنزلة، إذ كلها متقررة الوجود مع الجسمية فيه، فيكون ذلك جوهرًا إذا نظر إلى ذاته غير مضاف إلى شيء وجد «٨» خاليا في نفسه عن «٩» هذه الصور «١٠» بالفعل، و يكون من شأنه أن يقبل هذه الصورة «١١» أو يقترن بها «١٢». أما من شأن طبيعته «١٣» المطلقة الكلية كأنها جنس لنوعين: للمتقدمة «١٤» و للمقارنة «١٥»، و كل واحد منهما «١٦» يختص بقبول بعض «١٧» الصور دون بعض بعد الجسمية و أما من شأن طبيعته «١٨» هي بعينها مشتركة للجميع،

فتكون بكليتها من شأنها أن تقبل كل هذه الصور بعضها مجتمعة تتعاقب «١٩»، وبعضها متعاقبة فقط، فيكون في طبيعتها مناسبة ما مع الصور على أنه قابل لها وتكون هذه المناسبة كأنها «٢٠» رسم فيها وظل خيال من الصورة «٢١»، وتكون الصورة هي التي تكمل هذا الجوهر بالفعل.

فليوضع «٢٢» أن للجسم بما هو هيولى «٢٣»، ومبدأ هو صورة، إن شئت صورة جسمية مطلقة أو شئت «٢٤» صورة نوعية من صور الأجسام، وإن شئت صورة عرضية، إذا أخذت الجسم من حيث هو كالأبيض أو القوي أو الصحيح. وليوضع له أن «٢٥» هذا الذى هو هيولى لا- يتجرد «٢٦» عن الصورة قائما بنفسه «٢٧» البتة، ولا- يكون موجودا «٢٨» بالفعل إلا- بأن تحصل الصورة فيوجد «٢٩» بها بالفعل، وتكون الصورة التي تزول عنه «٣٠»، لو لا- أن زوالها إنما هو مع حصول صورة أخرى تنوب عنها وتقوم مقامها، تفسد «٣١» منها الهيولى بالفعل. وهذه «٣٢» الهيولى من جهة أنها بالقوة قابلة «٣٣» لصورة أو لصور «٣٤» فتسمى «٣٥» هيولى لها، ومن جهة أنها بالفعل حاملة لصورة فتسمى في هذا الموضوع موضوعا لها. وليس معنى الموضوع هاهنا معنى الموضوع الذى أخذناه فى المنطق جزء رسم الجوهر «٣٦»، فإن الهيولى

-
- (١) السريرية: السرير ط
 - (٢) فاذن: و الصورة سا.
 - (٣) الصور: الصورة ط
 - (٤) وأجناسها: أجناسها م
 - (٥) عنها: عنه سا، م.
 - (٦) الصور: الصورة م
 - (٧) لهذه: فهذه د، سا.
 - (٨) وجد: واحد م
 - (٩) عن: من د.
 - (١٠) الصور: الصورة م
 - (١١) الصورة: الصور سا
 - (١٢) بها: به م
 - (١٣) طبيعته. الطبيعة م.
 - (١٤) للمتقدمة: المتقدمة سا، ط
 - (١٥) و للمقارنة: و للمقارنة م؛ ساقطة من ط
 - (١٦) منهما: منها ط
 - (١٧) بعض: ساقطة من سا.
 - (١٨) طبيعة: الطبيعة ط.
 - (١٩) تتعاقب: و متعاقبة ط.
 - (٢٠) كأنها: كأنه سا، ط
 - (٢١) الصورة (الأولى): الصور د، ط، م.
 - (٢٢) فليوضع: + للطبيعى سا، م

(٢٣) هيولى: الهيولى ط

(٢٤) أو شئت: و إن شئت ط.

(٢٥) له أن: لأن د

(٢٦) لا يتجرد: ألا يتجرد سا

(٢٧) قائما بنفسه: قائمة بنفسها سا، ط، م

(٢٨) موجودا: موجودة سا، ط، م

(٢٩) فيوجد: فيؤخذ سا

(٣٠) عنه: عنها سا، م؛ ساقطة من ط.

(٣١) تفسد: لتسد سا، م

(٣٢) وهذه: وهذا ط.

(٣٣) قابله: قابل ط

(٣٤) أو اصور: ساقطة من د

(٣٥) فتسمى: يسمى ط.

(٣٦) الجوهر: للجوهر سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٥

لا تكون موضوعا بذلك المعنى البتة، هذا و من جهة أنها مشتركة للصور كلها تسمى مادة و طينه، و لأنها تنحل «١» إليها بالتحليل «٢». فتكون «٣» هى الجزء «٤» البسيط القابل للصورة من جملة المركب تسمى اسطقسا، و كذلك كل ما يجرى فى ذلك مجراها، و لأنها يبتدى منها التركيب فى هذا المعنى بعينه تسمى عنصرا، و كذلك كل ما يجرى فى ذلك مجراها «٥» و كأنها «٦» إذا ابتدى منها تسمى عنصرا و إذا ابتدى من المركب و انتهى إليها تسمى اسطقسا، إذ الاسطقس هو أبسط أجزاء المركب.

فهذه هى المبادئ «٧» الداخلة فى قوام الجسم. و للجسم مبادئ فاعلة «٨» و غائبة.

و الفاعلة «٩» هى التى طبعت الصورة التى للأجسام فى مادتها، فقومت المادة بالصورة و قومت منهما «١٠» المركب «١١» يفعل بصورته و ينفعل بمادته.

و الغائبة هى التى لأجلها ما طبعت هذه الصور فى المواد «١٢».

و لما كان كلامنا هاهنا فى المبادئ المشتركة، فيكون «١٣» الفاعل المأخوذ هاهنا هو المشترك، و الغاية المعبرة «١٤» هاهنا هى المشترك «١٥» فيها. و المشترك «١٦» فيه هاهنا يعقل على نحوين: أحدهما أن يكون الفاعل مشتركا فيه على أنه يفعل الفعل الأول الذى يترتب عليه سائر الأفعال، كالذى يفيد المادة الأولى الصورة «١٧» الجسمية الأولى إن كان شىء كذلك على ما نعلمه فى موضعه فيكون يفيد «١٨» الأصل الأول، ثم من بعد ذلك يتم كون ما بعده، و تكون الغاية مشتركا فيها بأنها الغاية التى يؤمها «١٩» جميع الأمور الطبيعية إن كانت غاية لذلك «٢٠» «٢١»، على ما نعلمه فى موضعه.

و هذا نحو.

و النحو الآخر أن يكون المشترك «٢٢» فيه «٢٣» بنحو العموم كالفاعل الكلى المقول على كل واحدة من الفاعلات الجزئية للأمور الجزئية و الغاية الكلية المقولة على كل واحدة «٢٤» من الغايات الجزئية للأمور الجزئية.

(١) تنحل: منحل ط، م.

- (٢) بالتحليل: التحليل د
 (٣) فتكون: فكون د
 (٤) الجزء: آخر م.
 (٥) ولأنها مجراها: ساقطه من سا.
 (٦) و كأنها: فكأنها ط، م.
 (٧) المبادئ: + أيضا سا، م
 (٨) فاعلة: فاعلية ط، م.
 (٩) و الفاعلة: و الفاعلية ط، م
 (١٠) منهما: منها ط
 (١١) المركب: بالمركب ط.
 (١٢) المواد: المراد د.
 (١٣) فيكون: فكون م
 (١٤) المعبرة: المعبرة سا، م.
 (١٥) المشترك: لمشتركة د
 (١٦) و المشترك: المشترك د.
 (١٧) الصورة: و الصورة ط.
 (١٨) فيكون يفيد: ليكون يفيد د؛ يفيد ط.
 (١٩) يؤمها: يؤمها ط
 (٢٠) غاية لذلك: غاية كذلك د، سا؛ غايته كذلك ط
 (٢١) إن كانت غايته لذلك: ساقطه من م.
 (٢٢) المشترك: المشترك د؛ مستركا ط
 (٢٣) فيه: + مشتركا فيه سا، م.
 (٢٤) واحدة: واحد ب، سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٦

و الفرق بين الأمرين أن المشترك بحسب المعنى الأول يكون في الوجود ذاتا واحدة بالعدد «١» يشير العقل إليها بأنها «٢» هي، من غير أن يجوز فيها قولاً- على كثيرين، و المشترك بحسب المعنى الثاني لا- يكون في الوجود ذاتا واحدة، بل أمراً معقولاً يتناول ذواتا كثيرة تشترك عند العقل في أنها فاعلة أو غاية، فيكون هذا المشترك مقولاً على كثيرين:

فالمبدأ الفاعلي «٣» المشترك للجميع بالنحو الأول إن كان للطبيعيات مبدأ فاعلي من هذا النحو، فلا يكون طبيعياً، إذ كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدأ، و هو منسوب إلى جميعها بأنه مبدؤه لأنه «٤» طبيعي. فلو كان المبدأ طبيعياً لكان حينئذ مبدأ «٥» لنفسه، و هذا محال، أو يكون المبدأ «٦» الفاعلي «٧» غيره، و هذا خلف. فإذا كان كذلك لم يكن للطبيعي بحث «٨» عنه بوجه إذا «٩» كان لا يخالط «١٠» الطبيعيات بوجه «١١»، و عساه أن «١٢» يكون مبدأ للطبيعيات و لموجودات غير الطبيعيات، فتكون عليته أعم وجوداً من عليه «١٣» ما هو علة للأمر الطبيعي خاصة، و من الأمور التي لها نسبة خاصة إلى الطبيعيات إن كان «١٤» شيء كذلك.

نعم، قد يجوز أن تكون في جملة الأمور الطبيعية ما هو مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات غير نفسه، لا مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات مطلقاً،

و المبدأ الفاعلى المشترك بالنحو الآخر. فلا عجب لو بحث الطبيعى عن حاله، و وجه ذلك البحث أن يتعرف «١٥» حال كل ما هو مبدأ فاعلى لأمر من أمور الطبيعىة «١٦» أنه كيف قوته و كيف تكون «١٧» نسبه إلى معلوله فى القرب و البعد و الموازاة و الملاقاة و غير ذلك، و أن يبرهن عليه. فإذا فعل ذلك، فقد عرف طبيعة الفاعل العام المشترك للطبيعيات بهذا «١٨» النحو، إذ «١٩» عرف الحال التى تخص ما هو فاعل فى الطبيعيات «٢٠» و على هذا القياس فاعرف حال المبدأ الغائى.

و أما أن المبادئ هى هذه الأربعة و سيفصل «٢١» الكلام فيها بعد، فهو موضوع للطبيعى مبرهن «٢٢» عليه فى الفلسفة الأولى. هذا، و أما الجسم من جهة ما هو متغير أو مستكمل أو حادث كائن، فإن له زيادة مبدأ، و كونه

-
- (١) بالعدد: ساقطة من سا.
 - (٢) بأنها: أنها د، سا، م.
 - (٣) الفاعل: الفاعل د.
 - (٤) لأنه: لا أنه سا م.
 - (٥) مبدأ: يتبدأ سا
 - (٦) المبدأ: + الأول د، سا، م
 - (٧) الفاعلى: + على م.
 - (٨) يحث: يبحث ب
 - (٩) إذا: إذ د، سا، م
 - (١٠) لا يخالط: لا يخالطه ط
 - (١١) أن: ساقطة من سا
 - (١٢) بوجه ... الطبيعيات: ساقطة من د.
 - (١٣) عليه: عليته ط.
 - (١٤) كان: + كل ط.
 - (١٥) يتعرف: يعرف ط
 - (١٦) أمور الطبيعىة: أمور الطبيعىة سا؛ الأمور الطبيعىة ط، م
 - (١٧) تكون: ساقطة من سا.
 - (١٨) بهذا: لهذا سا
 - (١٩) إذ: إذا سا
 - (٢٠) فى الطبيعيات: للطبيعيات د، ط من الطبييات: ساقطة من م.
 - (٢١) و سيفصل: فسيفصل سا: فنفضل ط؟؟؟ مر سنفضل م
 - (٢٢) مبرهن: يبرهن سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٧

متغيرا هو «١» غير كونه مستكملا. و المفهوم من كونه حادثا و كائنا هو غير المفهوم من كليهما جميعا. فإن المفهوم من كونه متغيرا هو «٢» أنه كان بصفة حاصلة بطلت «٣» و حدثت له صفة أخرى فيكون هناك شىء ثابت هو المتغير و حالة كانت موجودة فعدمت و حالة كانت معدومة فوجدت.

فبين أنه لا- بد له من حيث هو متغير من أن يكون له أمر قابل لما تغير عنه و لما تغير «٤» إليه، و صورة حاصلة و عدم لها كان مع الصورة الزائلة، كالثوب الذي اسود «٥» و البياض و السواد، و قد كان السواد معدوما إذ «٦» كان البياض موجودا. و المفهوم من كونه مستكملا، هو أن يحدث له أمر لم يكن فيه من غير زوال شيء عنه مثل الساكن يتحرك، فإنه حين ما كان ساكنا لم يكن إلا عادما للحركة التي هي موجودة له بالإمكان و القوة فلما تحرك لم يزل منه شيء إلا العدم فقط، و مثل اللوح الساذج كتب فيه. و المستكمل لا- بد أن يكون له ذات وجدت ناقصة، ثم كملت، و أمر حصل فيه و عدم تقدمه، فإن العدم شرط في أن يكون الشيء متغيرا أو مستكملا، فإنه لو لم يكن هناك عدم لاستحال أن يكون مستكملا أو متغيرا بل كان يكون الكمال و الصورة حاصلة له دائما. فإذا المتغير و المستكمل يحتاج إلى أن يكون قبله عدم حتى يتحقق كونه متغيرا أو مستكملا.

و العدم ليس يحتاج «٧» في أن يكون عدما إلى أن يحصل تغير أو استكمال. فرفع العدم «٨» يوجب رفع المتغير و المستكمل من حيث هو متغير و مستكمل و رفع المتغير و المستكمل لا يوجب رفع العدم. فالعدم من هذا الوجه أقدم، فهو مبدأ إن كان كل ما كان «٩» لا بد من وجوده أي وجود كان ليوجد شيء آخر من غير انعكاس مبدأ و إن كان ذلك لا يكفي في كون الشيء مبدأ. و لا يكون المبدأ كل ما لا بد من وجوده للأمر «١٠» أي وجود «١١» كان، بل ما لا بد من وجوده مع الأمر الذي هو له «١٢» مبدأ من غير تقدم و لا تأخر. فليس العدم مبدأ «١٣»، و لا فائدة لنا في أن نناقش في التسمية، فلنستعمل بدل المبدأ المحتاج إليه من غير انعكاس، فنجد القابل للتغير و الاستكمال و نجد العدم و نجد «١٤» الصورة كلها، محتاجا إليه «١٥» في أن يكون الجسم متغيرا أو مستكملا. و هذا يتضح لنا بأدنى تأمل.

و المفهوم من كون الجسم كائنا و حادثا يضطرنا إلى إثبات أمر حدث و إلى عدم سبق. و أما أن «١٦» هذا الحادث و هذا الكائن هل يحتاج إلى «١٧» أن يتقدم كونه و حدوثه وجود جوهر كان مقارنا لعدم الصورة الكائنة

(١) هو: ساقطة من م.

(٢) هو: ساقطة من سا، م

(٣) بطلت: فبطلت د، ط، م.

(٤) تغير (الثانية): تعين سا.

(٥) أسود: + و أبيض ط

(٦) إذ: إذا ط.

(٧) يحتاج: محتاج، ط، م

(٨) العدم: ساقطة من د.

(٩) ما كان: ما سا، م.

(١٠) للأمر: لأمر ط

(١١) وجود: وجود م.

(١٢) له: ساقطة من سا

(١٣) مبدأ (الثانية): بمبدأ سا.

(١٤) و نجد (الثانية): أو نجد

(١٥) إليه: إليها م.

(١٦) أن: ساقطة من ب، د ط.

(١٧) إلى: ساقطة من سا،.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٨

ثم فارقه و بطل عنها العدم، فهو أمر ليس ييسر «١» لنا عن قريب بيان ذلك، بل يجب أن نضعه للطبيعي «٢» و ضعا و نقتنه بالاستقراء و نبرهن عليه في الفلسفة الأولى «٣».

و و بما قامت «٤» صناعة الجدل في إفادة نفس المتعلم طرفا صالحا من السكون إليه «٥». إلا أن الصنائع البرهانية لا تخلط بالجدل. فالجسم له من المبادئ التي ليست مفارقة له و لما فيه بالقوام، و إياها «٦» نخص باسم المبادئ. أما من حيث أنه «٧» جسم مطلقا فالهولي و الصورة الجسمية المذكورة التي يلزمها الكميات العرضية أو الصورة «٨» النوعية التي تكمله، و أما «٩» من حيث هو متغير أو مستكمل أو كائن فقد زيد له نسبة «١٠» العدم «١١» المقارن «١٢» لهيولاه قبل كونه و يكون مبدأ على ما قيل. فإن أخذنا ما يعم المتغير و المستكمل و الكائن كانت المبادئ هولي و هيأة و عدما «١٣»، و إن خصصنا المتغير كانت المبادئ «١٤» هولي و مضادة. فإن المتوسط إنما يتغير عنه و إليه من حيث فيه ضدية ما، و يشبه أن يكون الفرق بين المضادة و الهيئة و العدم مما قد عرفته، و يحصل لك بما علمت «١٥». و الجوهر من حيث هو جوهر فهيئة «١٦» صورة، و قد عرفناك الفرق بين الصورة و العرض. و أما المتغيرات و المستكمالات لا في الجوهرية فهيئاتها عرض، و قد جرت العادة أن تسمى كل هيئة في هذا الموضع صورة. فلنسم كل هيئة صورة و نعني و نعني به كل أمر يحدث «١٧» في قابل يصير له موصوفا بصفة مخصوصة، و الهولي تفارق كل واحد منهما بأن «١٨» توجد مع كل واحد منهما بحالها «١٩»، و الصورة تفارق العدم بأن الصورة ماهية «٢٠» بنفسها زائدة الوجود على الوجود الذي للهولي، و العدم لا يزيد وجودا على الوجود الذي للهولي «٢١»، بل تصحبه حال مقياسته إلى هذه الصورة إذا لم تكن موجودة، و كانت القوة على قبولها موجودة. و هذا العدم ليس هو العدم المطلق، بل عدم له نحو من الوجود، فإنه عدم شيء مع تهيؤ و استعداد له في مادة معينة، فإنه ليس الإنسان يكون عن كل لا إنسانية «٢٢» بل عن لا إنسانية في قابل للإنسانية. فالكون «٢٣» بالصورة لا بالعدم، و الفساد بالعدم لا بالصورة. و قد يقال إن

(١) ييسر: يبين ب، د، سا، يتبين م

(٢) للطبيعي: الطبيعي ط.

(٣) الأولى: ساقطة من سا.

(٤) قامت: أقامت د

(٥) إليه: ساقطة من م.

(٦) و إياها: ساقطة من سا.

(٧) أنه: هو سا، م

(٨) أو الصورة: و الصورة ط.

(٩) و أما: ساقطة من م

(١٠) نسبة: نسيبة سا، م، بسلبه ط

(١١) العدم: لعدم ط

(١٢) المقارن: المفارق م.

(١٣) عدما: ساقطة من سا.

(١٤) المبادئ: ساقطة من سا.

(١٥) بما علمت: فيما علمت د، فيما علمته سا، م، بما قد علمته ط.

(١٦) فهيئة: فهيئته سا، م.

(١٧) يحدث: يحدث سا

(١٨) بأن: بأنها سا، ط، م.

(١٩) بحالها: مخالفا م

(٢٠) ماهية: + ما سا، م الوجود: لوجود د.

(٢١) و العدم ... للهولي: ساقطة من سا.

(٢٢) لا إنسانية: الإنسانية ط.

(٢٣) فالكون: و الكون سا، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١٩

الشيء كان عن الهولي و عن العدم، و لا يقال إنه «١» كان عن الصورة، فيقال إن السرير كان عن الهولي أى عن الخشب و يقال كان عن اللاسرير، و فى كثير من المواضع يصح أن يقال إنه كان عن الهولي، و فى كثير منها لا يصح و دائما يقال إنه «٢» كان عن العدم، فإنه لا يقال كان عن الإنسان «٣» كاتب، بل يقال إن الإنسان كان كاتباً، و يقال عن النطفة كان إنسان، و يقال عن الخشب كان سرير، و السبب فى ذلك اما فى النطفة فلأنها خلعت صورة «٤» النطفية فيكون هاهنا لفظة «عن» تدل على معنى بعد كما تدل فى قولهم «كان» عن العدم، كما يقال إنه كان عن اللإنسان «٥» إنسان «٦» أى بعد اللإنسانية «٧» و أما فى الخشب فحيث يقال أيضا عن الخشب كان سرير فكان «٨» الخشب، و إن لم يخل عن صورة الخشب فقد خلا- عن صورة ما إذا الخشب ما لم يتغير فى صفة من الصفات و شكل من الأشكال بالنحت و النجر لا يكون عنه السرير و لا يتشكل بشكله، فيشبه النطفة من وجه، إذ كل منهما قد تغير عن حال فيستعمل فيه أيضا لفظة «عن».

فهذان الصنفان من الموضوعات و الهولييات يقال فيهما «عن» بمعنى «٩» «بعد»، و صنف من الموضوعات يستعمل فيه لفظة «عن» و لفظة «من» على معنى آخر. و بيان ذلك أنه إذا كانت موضوعات ما لصورة «١٠» من الصور إنما يوضع لها بالمزاج و التركيب، فقد يقال إن الكائن يكون عنها و يدل بلفظة «عن» و بلفظة «من» على أن الكائن متقوم منها، كقولنا كان «١١» عن الزاج و العفص كان المداد. و يشبه أيضا أن يكون الصنف الأول يقال فيه لفظة «عن» بمعنى مركب من البعدي و هذا المعنى، فإن النطفة و الخشب كان عنها ما كان بمعنى أنه كان بعد أن كانت على حال ثم استل منهما «١٢» شىء و قوم به الكائن الذى قيل إنه كان عنهما «١٣» فما كان مثل النطفة و الزاج فلا يقال فيه أنه كان الشىء الكائن، فلا يقال أن النطفة كانت «١٤» إنسانا أو الزاج كان حبرا، كما يقال إن الإنسان كان كاتباً إلا بنوع من المجاز و بمعنى «١٥» صار أن تغير. و ما كان مثل الخشب فقد يقال فيه كلا الوجهين فيقال عن الخشب كان سرير، و أن الخشب كان سريرا، و ذلك لأن الخشب من حيث هو خشب لا يفسد «١٦» فساد النطفة، فيشبه الإنسان من حيث يقبل الكتابة، و لكنه ما لم يخل شكلا لم يقبل شكل السرير، فيشبه النطفة

(١) إنه: ساقطة من د، سا، م.

(٢) إنه: ساقطة من د، سا

(٣) كان عند الإنسان: ساقطة من سا.

(٤) صورة: الصورة سا.

(٥) اللإنسان: إنسان سا، م، الإنسان ط

- (٦) انسان: ساقطة من م
 (٧) اللانسانية: الإنسانية سا، ط، م.
 (٨) فكان: لأن بخ.
 (٩) بمعنى: معنى سا.
 (١٠) لصورة: لصور د، سا.
 (١١) كان (الأولى والثانية): ساقطة من سا، م.
 (١٢) منهما: منها ط، م
 (١٣) عنهما: عنها د.
 (١٤) كانت: كان ب، د، سا، ط.
 (١٥) و بمعنى: و بنوع سا، م.
 (١٦) لا يفسد: و لا يفسد م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٢٠

من حيث يستحيل إلى الإنسانية، و حيث لا يصح من ذلك أن يقال فيه «عن» فإذا أضيف إليه العدم صح، كما يقال عن الإنسان غير «١» الكاتب كان كاتب، و العدم نفسه لا يصح فيه البتة أن يقال إلا مع لفظه «عن» فإنه لا يقال أن غير الكاتب «٢» كان كاتباً و إلا فيكون كاتباً غير كاتب. نعم إن لم يعن بغير الكاتب نفس غير الكاتب، بل الموضوع الموصوف بأنه غير كاتب، فربما قيل ذلك، و أما لفظه «عن» فيصح استعمالها فيه دائماً.

على أنى لا أتشدد في هذا و ما أشبهه، فعسى اللغات تختلف في إباحة هذه الاستعمالات و خطرهما، بل أقول إذا عنى بلفظه «عن» المعنيان اللذان ذكرناهما، جازاً حيث أجزنا، و لم يجز حيث لم نجوز «٣». و قد يذكر في مثل هذا الموضوع «٤» حال شوق الهيولى إلى الصورة و تشبهها «٥» بالأنثى و تشبه «٦» الصورة بالذكر، و هذا شيء لست أفهمه.

أما الشوق النفساني فلا يختلف في سلبه عن الهيولى، و أما الشوق التسخيري الطبيعي الذى يكون انبعائه على سبيل الانسياق «٧»، كما للحجر إلى التسفل «٨» ليستكمل «٩» بعد نقص له فى أينه الطبيعي «١٠»، فهذا الشوق أيضا بعيد عنه «١١». فلقد «١٢» كان يجوز أن تكون الهيولى مشتاقة إلى الصورة «١٣»، لو كان هناك خلو عن الصور «١٤» كلها أو ملال «١٥» صورة مقارنة «١٦» أو فقدان القناعة بما يحصل من الصور المكملة إياها نوعاً، و كان لها أن تتحرك بنفسها إلى اكتساب الصورة «١٧» كما للحجر فى اكتساب الأين، إن كان فيها قوة محركة، و ليست خالية عن الصور كلها، فلا يليق «١٨» بها الملل للصورة الحاصلة فيعمل فى نقضها «١٩» و رفضها، فإن حصول هذه الصورة إن كان موجبا للملال لنفس حصولها و جب أن لا يشتاق إليها و إن كان لمدة طالت، فيكون الشوق عارضا لها بعد حين لا أمراً فى جوهرها و يكون هناك سبب يوجهه «٢٠». و لا- يجوز أيضا «٢١» أن تكون غير قنعة بما يحصل، بل مشتاقة إلى اجتماع الأضداد فيها، فإن هذا محال، و المحال ربما ظن أنه يشتاق إليه الاشتياق النفساني.

و أما الاشتياق التسخيري فإنما يكون إلى غاية فى الطبيعة المكملة «٢٢»، و الغايات الطبيعية غير محالة، و مع هذا، فكيف يجوز أن تكون الهيولى تتحرك إلى الصورة، و إنما تأتيها الصورة الطارئة من سبب يبطل صورتها

(١) غير: الغير ب، د، سا، ط.

(٢) غير الكاتب: عن الكاتب ط.

(٣) و لم يجز حيث لم نجوز: و لم يجوزوا حيث لم يجز سا، م.

- (٤) الموضوع: المواضع ب، د، ط
 (٥) و تشبهها: و تشبيهها سا، م
 (٦) و تشبيه: و تشبه د، سا، ط، م.
 (٧) الانسياق: انسياق ط، الاشتياق بخ
 (٨) التسفل: السفلى د، أسفل سا، م، الأسفل ط
 (٩) ليستكمل: استكمل سا
 (١٠) الطبيعى: الطبيعى سا، ط، م.
 (١١) عنه: عنها م
 (١٢) فلقد: لقد د، ط
 (١٣) الصورة: الصور سا.
 (١٤) الصور: الصورة م
 (١٥) ملال: + فى ط.
 (١٦) مقارنة: قارنته سا، م
 (١٧) الصورة: الصور م.
 (١٨) فلا يليق: و لا يليق م.
 (١٩) نقضها: بعضها ب.
 (٢٠) يوجه: يومه م
 (٢١) أيضا: ساقطة من سا.
 (٢٢) المكمل: المكمل د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٢١

الموجودة لا أنها تكسبها «١» بحركتها. و لو لم يجعلوا هذا الشوق إلى الصور «٢» المقومة التي هي كمالات أولى. بل إلى الكمالات الثانية اللاحقة، لكان تصور معنى هذا الشوق من المتعذر، فكيف و قد جعلوا ذلك شوقا لها إلى الصورة المقومة؟ الشفاء- الطبيعيات ج السماع الطبيعى ٢١ [الفصل الثانى] ب - فصل فى تعديد المبادئ للطبيعيات على سبيل المصادرة و الوضع ص : ١٣
 ن هذه الأشياء يعسر على فهم هذا الكلام الذى هو أشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة، و عسى أن يكون غيرى يفهم هذا الكلام حق الفهم، فليرجع إليه فيه. و لو كان بدل الهيولى بالإطلاق هيولى ما «٣» تستكمل «٤» بالصورة الطبيعية «٥» حتى يحدث من الصورة الطبيعية التى فيها لها «٦» انبعاث نحو استكمالات تلك الصورة مثل الأرض فى التسفل و النار فى التصعد، لكان لهذا الكلام وجه و إن «٧» كان مرجع «٨» ذلك الشوق إلى الصورة الفاعلة، و أما هذا على «٩» الإطلاق فلست «١٠» أفهمه.

[الفصل الثالث «١١»] ج- فصل فى كيفية كون هذه المبادئ مشتركة «١٢»

لما كان نظرنا هذا إنما هو فى المبادئ المشتركة، فيحق علينا أن ننظر فى هذه المبادئ الثلاثة المشتركة أنها على أى نحو من النحوين المذكورين تكون مشتركة. لكنه سيظهر لنا أن الأجسام منها ما هى قابلة للكون و الفساد، أى منها ما هيولاها «١٣» تستجد صورة و تخلى صورة، و منها ما ليست «١٤» قابلة للكون و الفساد «١٥»، بل وجودها

- (١) تكسيها: تكتسيها د، سا، ط، م،
 (٢) الصور: الصورة سا، م.
 (٣) ما: ساقطة من م
 (٤) تستكمل: مستكمل سا
 (٥) الطبيعياً: ساقطة من م
 (٦) لها: ساقطة من م.
 (٧) و إن: إن م
 (٨) مرجع: يرجع م.
 (٩) هذا على: على هذا سا، م
 (١٠) فلست: فما لست د، سا، م.
 (١١) فصل: فصل ج ب، الفصل الثالث ط، م.
 (١٢) في ... مشتركة: ساقطة من د.
 (١٣) ما هيولاهها: ما هيولياتها ط، ماهية لأنها سا
 (١٤) ما ليست: ما هي ليست ط
 (١٥) أي منها ... الفساد: ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٢

بالإبداع، فإذا كان كذلك لم يكن لها «١» هيولى مشتركة على النحو الأول «٢» من النحوين المذكورين، فإنه لا يكون هيولى واحدة تارة تقبل صورة الكائنات الفاسدة، و تارة تقبل صورة ما لا يفسد في طباعه «٣» و لا له كون هيولانى.
 فإن «٤» ذلك مستحيل، بل ربما جاز أن تكون الهيولى المشتركة لمثل «٥» الأجسام الكائنة الفاسدة التى يفسد بعضها من «٦» بعض، و يتكون بعضها من بعض، كما سنيين من حال الأربعة التى «٧» تسمى الاسطقسات، اللهم إلا أن تجعل طبيعة «٨» الموضوع التى لصورة «٩» ما لا يفسد و الموضوع لصورة ما يفسد طبيعة واحدة فى نفسها صالحة لقبول كل صورة.
 إلا- أن ما يفسد قد عرض أن قارنته الصورة التى لا ضد لها، فيكون السبب فى أنها لا تكون و لا تفسد من من جهة صورتها «١٠» المانعة لمادتها عما فى طباعها إلا «١١» من جهة المادة المطاوعة. فإن كان كذلك، و بعيد «١٢» أن يكون كذلك على ما سيتضح بعد فيكون «١٣» حينئذ هيولى مشتركة بهذا الوجه. فالهيولى «١٤» المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة للطبيعيات كلها أو للكائنات الفاسدة منها «١٥» فإنها متعلقة «١٦» بالإبداع، و ليست تكون من شىء «١٧» و تفسد «١٨» إلى «١٩» شىء «٢٠»، و إلا كانت تحتاج إلى هيولى أخرى، فتكون تلك مقدمة «٢١» عليها و مشتركة «٢٢».
 و أما هل للطبيعيات مبدأ صورى مشترك بالنحو الأول، فليس يوجد لها من الصور ما تتوهمه «٢٣» أنه ذلك «٢٤» إلا الصورة «٢٥» الجسمية. فإن «٢٦» كان تصرف الأجسام «٢٧» فى الكون و الفساد إنما يكون فيما وراء الصورة الجسمية حتى تكون «٢٨» مثلاً «٢٩» الصورة الجسمية التى فى الماء، إذا استحال هواء، باقية بعينها فى الماء، فيكون «٣٠» للأجسام بعد مبدأ صورى على هذه الصفة مشترك لها بالعدد و وجد بعده «٣١» مبادئ صورية يخص «٣٢» كل واحد منها «٣٣» واحد «٣٤» منها، و إن «٣٥» كان الأمر ليس كذلك، بل إذا فسدت المائية فسدت الجسمية التى كانت لهيولاه فى «٣٦» فساد المائية، و حدثت

- (٢) الأول: الثاني بخ.
- (٣) في طباعه: ساقطة من سا.
- (٤) فان: فاني م
- (٥) لمثل: + هذا ط
- (٦) من: إلى ط، م.
- (٧) التي: ساقطة من م.
- (٨) طبيعة: لهيئة ط
- (٩) لصورة (الثانية): بصورة ط.
- (١٠) صورتها: صورة ط
- (١١) إلا: لا سا، م
- (١٢) و بعيد: فبعيد م.
- (١٣) فيكون: فيكون ط
- (١٤) فالهولي: و الهولي م.
- (١٥) منها: ساقطة من د، سا، ط، م
- (١٦) متعلقة: + الحصول ط
- (١٧) من شيء: ساقطة من سا
- (١٨) و تفسد: أو تفسد ط
- (١٩) إلى: من ب.
- (٢٠) إلى شيء: ساقطة من د، سا.
- (٢١) مقدمة: متقدمة سا
- (٢٢) و مشتركة: مشتركة م.
- (٢٣) ما نتوهمه: ما يتوهم د، ط
- (٢٤) ذلك: ذاك سا.
- (٢٥) الصورة: ساقطة من سا، م
- (٢٦) فان: و إن سا
- (٢٧) تصرف الأجسام: التصرف في الأجسام ط.
- (٢٨) حتى يكون: و تكون سا.
- (٢٩) مثلا: ساقطة من د، سا
- (٣٠) فيكون: + وجد ط.
- (٣١) و وجد بعده: و بعده د، سا، م؛ و وجد لها بعد أيضا ط
- (٣٢) يخص: يحصل م
- (٣٣) منها: + واحد م
- (٣٤) واحد (الثانية) واحدة ط.

(٣٥) و إن: فإن ط

(٣٦) فى: مع م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٢٣

جسمية أخرى مخالفة «١» بالعدد موافقة بالنوع «٢». فلا يكون للأجسام مثل هذا المبدأ الصورى المشترك، و سيظهر لك الحق من الأمرين فى موضعه، و لو كان للأجسام مبدأ صورى بهذا الصفة أو لطائفة «٣» من الأجسام أو لجسم واحد صورة لا- تفارق، لكان ذلك المبدأ الصورى «٤» يداوم «٥» الاقتران بالهولى، و لم يكن «٦» مما يكون و يفسد «٧»، بل يتعلق أيضا بالإبداع.

و أما «٨» العدم فواضح من حاله أنه لا يجوز أن يكون من جملة عدم مشترك بهذا النحو الأول، لأن هذا العدم هو عدم شىء من شأنه أن يكون، و إذا «٩» كان من شأنه أن يكون، لم يبعد أن يكون. فحينئذ لا- يبقى هذا العدم، فحينئذ لا- يكون مشتركا: و أما المشترك على النحو الآخر من المعنيين «١٠» فإن المبادئ الثلاثة توجد مشتركة للكائنات و المتغيرات، إذ تشترك كلها فى أن لكل منها هولى و صورة و عدما، و هذا المشترك يقال إنه لا يكون و لا يفسد على نحو ما يقال للكليات إنها لا تكون و لا تفسد. «١١» و يقال للكليات إنها لا تكون و لا تفسد على وجهين: فعنى بأحد الوجهين أن الكلى لا يكون و لا يفسد أى أنه لا يكون وقت فى العالم هو أول وقت وجد فيه أول شخص أو عدة أوائل أشخاص يحمل عليها ذلك الكلى و كان قبله وقت و ليس و لا واحد منها موجودا فيه، و فى الفساد ما يقابل هذا. فبهذا الوجه من الناس من يقول إن هذه المبادئ المشتركة لا تكون و لا تفسد، و هم «١٢» القوم «١٣» الذين يوجبون فى العالم دائما كونا و فسادا و حركة «١٤» ما دام العالم موجودا. و الوجه الثانى أن ينظر إلى ماهية ما «١٥» كماهية الإنسان فننظر هل هو من حيث هو إنسان يكون و لا يفسد، فيوجد معنى أنه يكون و معنى أنه يفسد ليس معنى الإنسان من حيث هو «١٦» إنسان، فيسلبان عن ماهية الإنسان من حيث هو إنسان، لأنه أمر يلزمه «١٧» ليس داخلا فيه، و كذلك «١٨» يقال فى هذه المبادئ المشتركة بالنحو الثانى من نحوى «١٩» الاشتراك المذكور.

و نظرنا هاهنا فى المبادئ هو من هذه الجهة، و ليس «٢٠» كلامنا هذا فى الجهة الأولى «٢١». و أما إذا قصدنا إلى

(١) مخالفة: ساقطة من ب، د، سا، م

(٢) بالنوع: فى النوع سا.

(٣) لطائفة: لطبقة سا ط، م.

(٤) ذلك المبدأ الصورى: ساقطة من سا

(٥) يداوم: مداوم م

(٦) و لم يكن. و لا يكون سا.

(٧) و يفسد: و لا يفسد ب، سا.

(٨) و أما: فأما م.

(٩) و إذا: فاذا ط.

(١٠) المعنيين: +فانه قد يوجد فى كل صنف من المبادئ ما يكون مشتركا ط.

(١١) على نحو و لا تفسد: ساقطة من ب.

(١٢) و هم: فهم م

(١٣) القوم: ساقطة من سا.

(١٤) و حركة: ساقطة من م

(١٥) ماهية ما: ماهيتها سا، م.

(١٦) هو من حيث: الإنسان مثلا من حيث ط.

(١٧) يلزمه: + ليس يلزمه ط

(١٨) و كذلك: فكذلك د،

(١٩) نحوى: النحوى م.

(٢٠) و ليس: ليس م

(٢١) الأولى: + هذا ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٤

الأعيان الموجودة منها، فهنا هيولات تكون و تفسد كالخشب للسيرير و العفص و الزاج «١» للحبر. و الهيولى الأولى التى أشرنا إليها لا تكون و لا تفسد، إنما «٢» هى متعلقة الحصول بالإبداع. و أما الصور «٣» فبعضها يكون و يفسد، و هى التى فى الكائنة الفاسدة، و بعضها لا يكون و لا يفسد و هى التى فى المبدعات. و قد يقال لها إنها لا تكون و لا تفسد بمعنى آخر، فإنه ربما «٤» قيل للصور التى فى «٥» الكائنات «٦» الفاسدة إنها لا- تكون و لا- تفسد بمعنى إنها غير من هيولى و صورة حتى تكون و تفسد «٧»، إذ يراد بالكون حينئذ حصول صورة لموضوع و يكون الكائن مجموعها «٨» و بالفساد ما يقابله. و أما العدم، فإذا كان كونه، إن كان له كون، هو حصوله بعد ما لم يكن، و كان حصول وجوده «٩» ليس وجود ما له ذات حاصلة «١٠» بنفسه «١١»، بل كان وجوده بالعرض لأنه عدم شىء معين فى شىء معين هو الذى فيه قوته، فيكون له نحو من الكون أيضا بالعرض و من الفساد بالعرض. فكونه هو أن تفسد الصورة عن المادة فيحصل عدم بهذه الصفة، و فساده أن تحصل «١٢» الصورة فلا يكون حينئذ العدم الذى بهذه الصفة «١٣» موجودا، و لهذا العدم عدم بالعرض، كما أن له وجودا بالعرض، و عدمه هو «١٤» الصورة لكن ليس قوام الصورة و وجودها هو بالقياس إليه، بل ذلك يعرض له باعتبار ما. و قوام هذا العدم و وجوده هو بنفس القياس إلى هذه الصورة، فكان «١٥» عدم العدم اعتبار ما يعرض «١٦» للصورة من الاعتبارات الإضافية التى ربما عرضت للشىء إلى غير نهاية، و القوة على العدم هى بهذه المنزلة، لأن القوة الحقيقية هى بالقياس إلى الفعل و الاستكمال «١٧» و لا استكمال بالعدم و لا فعل حقيقيا له.

و يجب أن نعلم أيضا أن هذه المبادئ الثلاثة المشتركة على أى نحو يكون مشتركا فيها بالقياس إلى ما تحت كل واحد مما «١٨» فيه تكون الشركة «١٩»، فإنه يعظم علينا ما يقولونه من أن اسم كل واحد منها مشترك، فإنه إن «٢٠» كان كذلك فيكون سعى الجماعة مقصورا على أن يوجدوا للمبادئ الكثيرة ثلاثة أسماء يعم كل اسم منها طائفة من المبادئ، و تحتوى الأسماء الثلاثة على الجميع. فإن هذا قد كان يكفى «٢١» أن يكون المهم «٢٢» فيه بأن يصطلح فيما بيننا

(١) و الزاج: ساقطة من سا، م.

(٢) إنما: و إنما ط

(٣) الصور: الصورة سا، م.

(٤) فانه ربما: فربما سا

(٥) فى: من ط

(٦) الكائنات: الكائنة ب، د، سا.

(٧) و تفسد: ساقطة من سا

(٨) مجموعها: مجموعهما سا.

(٩) حصول وجوده: حصوله و وجوده د، سا، م.

(١٠) حاصلة: ساقحة من سا

(١١) بنفسه: بنفسها ط.

(١٢) أن تحصل: أو تحصل د.

(١٣) و فسادة..... الصفة: ساقطة من سا.

(١٤) هو: ساقطة من م.

(١٥) فكان: و كان م

(١٦) ما يعرض: بالعرض ط.

(١٧) و الاستكمال: بالاستكمال ط.

(١٨) مما: منها سا، ط، م

(١٩) الشركة: المشتركة د، ط، م

(٢٠) فإنه إن: و إن سا.

(٢١) يكفى: يكون ط

(٢٢) المهم: الهم ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٢٥

على أسماء و يتواطأ عليها، و لو فعلنا ذلك أ و لم نفعله، بل قبلنا ما فعلوه، لم يكن فى أيدينا إلا أسماء ثلاثة، و ما كان يحصل لنا من معانى المبادئ شىء البتة، و بشس ما فعل من رضى بهذا لنفسه.

و ليس يمكننا أيضا أن نقول إن كل واحد منها يدل على ما يشمله بالتواطؤ الصرف «١»، فكيف «٢» و قد وقع تحت كل واحد منها أصناف شتى من مقولات شتى تختلف «٣» فى معنى المبدئية بالتقديم و التأخير، و بالأخرى «٤»، بل يجب أن تكون دلالتها دلالة التشكيك كدلالة الوجود و المبدأ و الوحدة. و قد عرفنا الفرق بين المشكك «٥» و بين المتفق و المتواطى فى المنطق فجميع ما يقال إنه هيولى طبيعة «٦» تشترك فى معنى أنها أمر من شأنه أن يحصل له أمر آخر فى ذاته، بعد أن ليس «٧» له، و هو الذى يكون منه «٨» الشىء و هو فيه لا- بالعرض. فربما كان هو بسيطا، و ربما كان مركبا بعد البسيط كالخشب للسريير، و ربما كان الحاصل له صورة جوهرية أو هيئة عرضية.

و جميع ما يقال له «٩» إنه صورة فهو الهيئة الحاصلة «١٠» لمثل هذا الأمر المذكور، و الذى «١١» يحصل منهما أمر من الأمور بهذا النحو من التركيب. و جميع ما يقال له عدم فهو لا وجود، مثل هذا الشىء الذى سميناه صورة فيما من شأنه أن يحصل له. و جميع نظرنا فى الصورة هاهنا و اعتبارنا مبدئيتها «١٢» مصروف إلى كونه مبدأ بأنه أحد جزئى الكائن لا أنه فاعل، و إن جاز أن يكون صورة فاعلا- و قد كنا بينا أن الطبيعى لا يشتغل بالمبدأ الفاعلى و الغائى المشتركين «١٣» بالنحو الأول للأمور الطبيعية كلها، فحرى بنا أن نشغل بالمبدأ الفاعلى «١٤» المشترك للطبيعيات التى بعده.

و إذ «١٥» قد فرغ من المبادئ التى هى أخرى بأن «١٦» تسمى مبادئ أى «١٧» المقومة «١٨» للكائن أو للجسم الطبيعى، فيجب أن نشغل بالمبادئ التى هى أولى بأن «١٩» تسمى عللا، و لنعرف منها المبدأ الفاعلى المشترك للطبيعيات و هو الطبيعة.

(١) الصرف: ساقطة من د، سا

(٢) فكيف: و كيف ب، سا.

- (٣) تختلف و بالأخرى: ساقطة من سا
 (٤) و بالأخرى: و بالأولى و الأخرى ط؛ و الأخرى م.
 (٥) كدلالة المشكك: ساقطة من د.
 (٦) طبيعة: طبيعة سا.
 (٧) ليس: يكون بخ
 (٨) منه: فيه د.
 (٩) له: ساقطة من د
 (١٠) الحاصلة: الحاصل د؛+ الذى ط
 (١١) و الذى: الذى سا، م.
 (١٢) مبدئيتها: بمبدئيتها سا.
 (١٣) الفاعلى و الغائى المشتركين: الفاعلى المشترك و الغائى المشترك ط.
 (١٤) و الغائى الفاعلى: ساقطة من د.
 (١٥) و إذ: إن ب؛ إذ د، سا، م
 (١٦) بأن: أن سا
 (١٧) أى: ساقطة من ب، سا، ط
 (١٨) المقومة: المقدمه بخ.
 (١٩) نسمى بأن: ساقطة من سا.
 الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٦

[الفصل الرابع] د- فصل «١» فى تعقب «٢» ما قاله برمانيدس و مالىسوس «٣» فى امر مبادئ الوجود

«٤» «٥» و إذ قد «٦» بلغنا هذا المبلغ فقد سألنا بعض أصحابنا أن نتكلم عن المذاهب المستفسدة التى للقدمات فى مبادئ الطبيعيات قبل الكلام فى الطبيعة. و تلك المذاهب مثل المنسوب إلى مالىسوس «٧» و برمانيدس أن الوجود واحد غير متحرك، ثم يقول مالىسوس «٨» إنه غير متناه، و يقول «٩» برمانيدس إنه متناه، و مثل مذهب من قال إنه واحد غير متناه قابل للحركة إما ماء أو هواء أو غير ذلك، و مذهب من جعل المبادئ غير متناهية العدد، و إما أجزاء «١٠» لا تتجزأ مبنوثة فى الخلاء و إما أجساما صغارا «١١» مشابهة لما يكون عنها مائة «١٢» و هوائية و غير ذلك مخالطة «١٣» كلها «١٤» للكل، و سائر المذاهب المذكورة فى كتب المشائين. و أن نتكلم على النحو الذى نقضوا به مذاهبهم، فنقول إن مذهب مالىسوس «١٥» و برمانيدس فإننا غير محصلين له، و لا- يمكننا أن ننص على ما عرضهما فيه، و لا- نظنهما يبلغان من السفه و الغباوة هذا «١٦» المبلغ الذى يدل عليه ظاهر كلامهما «١٧»، فلهما كلام أيضا فى الطبيعيات و على كثرة المبادئ لها مثل قول برمانيدس بالأرض و النار، و على تركيب «١٨» الكائنات منهما، فيكون وشيكا أن تكون إشارتهما إلى الوجود الواجب الوجود الذى هو بالحقيقة موجود، كما تعلمه فى موضعه، و أنه غير متناه

(١) فصل: فصل د ب؛ الفصل الرابع ط، م.

(٢) تعقب: تعقب ط

(٣) و ما لىسوس: و ما لىوس ط.

- (٤) فصل الوجود: ساقطة من د.
 (٥) الوجود: الموجود ب، سا.
 (٦) و إذ قد: و إذا م.
 (٧) ما ليسوس: ما ليسوس ط.
 (٨) مالميسوس: ما ليس سا، م
 (٩) و يقول برمانيدس: و برمانيدس سا.
 (١٠) و إما أجزاء: إما أجزاء سا، م.
 (١١) صغارا: ساقطة من ط
 (١٢) مائيه+: لحمية سا، م،
 (١٣) مخالطة: مخالط سا، م،
 (١٤) كلها: كل بخ.
 (١٥) مالميسوس: مالميس م.
 (١٦) هذا: ساقطة من ط، م
 (١٧) الذى ... كلامهما: ساقطة من د، سا.
 (١٨) تركيب: التركيب م.
 (١٩) هي: ساقطة من د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٧

و لا- متحرك و أنه غير متناهى القوة أو أنه متناه «١» على معنى أنه غاية «٢» ينتهى إليها كل شىء، و الذى ينتهى إليه «٣» يتخيل أنه متناه من حيث أنه «٤» ينتهى إليه، أو يشبه أن يكون غرضهما شيئا آخر و هو أن طبيعة الوجود «٥» معنى واحد بالحد و الرسم «٦»، و أن سائر الماهيات هي غير نفس طبيعة الوجود «٧»، لأنها أشياء يعرض لها الوجود و يلزمها كالإنسانية. فإن الإنسانية ماهية و ليست نفس الوجود و لا الوجود «٨» جزءا لها، بل الوجود «٩» خارج عن حدهما «١٠» كما بينا فى مواضع أخرى، عارض لها. فيشبه أن يكون «١١» من قال إنه متناه عنى أنه محدود فى نفسه «١٢» ليس طبائع ذاهبة فى الكثرة، و من قال إنه غير متناه عنى أنه يعرض لأشياء غير متناهية. و ليس يخفى عليك بما تعلمه فى مواضع أخرى أن الإنسان بما «١٣» هو إنسان ليس هو الوجود «١٤» بما هو وجود «١٥»، بل معناه خارج عنه، و كذلك كل شىء من «١٦» الأمور الداخلة فى المقولات، بل كل شىء منها موضوع للوجود «١٧» و يلزمه «١٨» الوجود «١٩».

فإن لم يذهبوا إلى هذا و كبرا «٢٠»، فليس يمكننى أن أناقضهما. و ذلك لأن القياس الذى يناقض به مذهبهما يكون لا محالة مؤلفا من مقدمات، و يجب أن تكون تلك المقدمات إما فى أنفسها «٢١» أظهر من النتيجة و لا أجد شيئا يكون أظهر من هذه النتيجة «٢٢» أو تكون مسلمة «٢٣» عند الخصم. و ليس يمكننى أن أعرف «٢٤» أى تلك المقدمات يسلمانها «٢٥» هذان، فإنهما إن جوزا ارتكاب هذا المحال فمن «٢٦» يؤمننى إقدامهما على إنكار كل مقدمة من المقدمات المستعملة فى القياس عليهما «٢٧». على أنى أجد كثيرا من المقدمات التى يناقضان بها أخفى من النتيجة التى يراد منها مثل ما يقال إنه إن كان الموجود جوهرًا فقط فلا يكون «٢٨» متناهى و لا غير متناه، لأن هذين عارضان «٢٩» للكم، و الكم عارض للجوهر، فيكون حينئذ جوهر موجود و كم موجود، فيكون الموجود فوق اثنين «٣٠» كم و جوهر «٣١».

- (١) متناه: ساقطة من م
- (٢) غاية: غايته ط
- (٣) إليه: + كل شيء ط.
- (٤) أنه (الثانية): ساقطة من م
- (٥) الوجود: الموجود سا، ط، م.
- (٦) و الرسم: أو الرسم سا، ط، م
- (٧) الوجود (الأولى الثانية): الموجود سا.
- (٨) الوجود (الأولى): الموجود سا
- (٩) الوجود (الثالثة): الموجود سا، م
- (١٠) حداها: + لاحقة لماهيتها ط؛ + لاحق لماهيتها م.
- (١١) أن يكون: ساقطة من ط
- (١٢) في نفسه: ساقطة من سا.
- (١٣) بما: مما سا
- (١٤) الوجود: الموجود سا، ط، م»
- (١٥) وجود: موجود سا، ط، م
- (١٦) و كذلك كل شيء من: و كذلك حال كل واحد من بخ، ط، م.
- (١٧) للوجود: للموجود د، سا، ط، م،
- (١٨) و لمزمه: يلزمه سا، م،
- (١٩) الوجود: الموجود سا، م.
- (٢٠) و كائرا: و تكائرا م.
- (٢١) أنفسها: نفسها سا.
- (٢٢) و لا أجد النتيجة: ساقطة من سا.
- (٢٣) مسلمة: مسلما ط
- (٢٤) أعرف: + أن ط.
- (٢٥) يسلمانها: يسلمان ط؛ يسلمها م
- (٢٦) فمن: :: فما ط.
- (٢٧) عليهما: + بل ط.
- (٢٨) فلا يكون: و لا يكون د
- (٢٩) هذين عارضان: هذا عارض سا، م.
- (٣٠) جوهر اثنين: ساقطة من سا
- (٣١) كم و جوهر: ساقطة من د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٨

و أنت إذا تأملت وجدت التناهي و غير التناهي «١» يكفى فى تحقق وجوده أن يكون «٢» كما متصلا و هو المقدار المشاهد «٣».

و بنا حاجة شديدة إلى أن نبين أن المقدار المشاهد قائم في مادة و موضوع و ليس «٤» موجودا إلا- في موضوع فإن هذا ليس يبين بنفسه «٥»، بل يحتاج في إباته إلى تكلف يعتد به، فكيف يؤخذ «٦» هذا مقدمة «٧» في إنتاج ما هو بين بنفسه، و كذلك ما قالوا من أن المحدود متجزئا «٨» بأجزاء حده و غير ذلك.

و أما سائر القوم فلنشر إشارة خفيفة «٩» في هذا الموضع إلى فساد مذاهبهم «١٠»، ثم لنا «١١» «١٢» في مستقبل ما نكتبه كلام يوقف منه على جلية «١٣» الحال في زيغهم «١٤» وقوفا شافيا. و نقول الآن «١٥»: أما القائلون منهم بأن المبدأ واحد فيتوجه إليهم النقض من وجهين: أحدهما من جهة أنهم قالوا: إن المبدأ واحد، و الثاني من جهة أنهم قالوا: إن ذلك المبدأ هو ماء أو هواء. فأما النقض عليهم من جهة أن ذلك المبدأ هو ماء أو هواء فالأخلق «١٦» به الموضع الذي نتكلم فيه على مبادئ الكائنات الفاسدات لا على المبادئ العامة، فإنهم وضعوا ذلك المبدأ مبدأ للكائنات الفاسدات «١٧» أيضا. و أما الدلالة على فساد قولهم إن المبدأ واحد، فهو أن مذاهبهم «١٨» يجعل الأمور كلها متفقة في الجوهر مختلفة في الأعراض، و يبطلون مخالفة الأجسام بالفصول المنوعة «١٩»، و سيتضح لنا أن الأجسام يختلف بالفصول المنوعة «٢٠» و أما القائلون بأن المبادئ التي يتكون عنها «٢١» هذه الكائنات غير متناهية، فقد اعترفوا أنهم لا علم لهم، بالكائنات، إذ مبادئها غير متناهية. فلا يحاط بها «٢٢» علما، فلا يحاط بما «٢٣» يتكون عنها؛ و إذ «٢٤» لا سبيل إلى معرفة الكائنات فكيف علموا أيضا أن مبادئها غير متناهية؟ و أما مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الأمور غير المتناهية بأنها أجزاء لا تتجزأ مبنوثة في الخلاء أو مودعة في الخليط، فالأحرى أن نشغل «٢٥» به حيث نظر في مبادئ الكائنات الفاسدة أيضا. و إذ بلغنا هذا المبلغ، فلنختم هذا الفصل. و هذا «٢٦» الفصل داخل في كتابنا بالعرض فمن شاء أن يشته أثبته، و من شاء أن لا يشته لا يشته.

(١) و غير التناهي: + فما ط تحقق: تحقيق د، م

(٢) يكون: + يوجد ط

(٣) المشاهد: و المشاهد ب: د، - ط.

(٤) و ليس: و أنه ليس ط

(٥) بنفسه: في نفسه ط

(٦) يؤخذ: يوجد ب

(٧) مقدمة: متقدمة د.

(٨) متجزئا: يتجزى بخ.

(٩) خفيفة: خفية طا

(١٠) مذاهبهم: مذاهبهم ب، د، سا

(١١) ثم لنا: ساقطة: من د

(١٢) لنا: ساقطة من سا، م.

(١٣) جلية: عليه سا

(١٤) زيغهم: زيغهم ط

(١٥) الآن: ساقطة من سا.

(١٦) فالأخلق: فلا خلق ط.

(١٧) الفاسدات: و الفاسدات سا، ط، م

(١٨) مذاهبهم: مذاهبهم م.

- (١٩) المنوعة: الممنوعة ط.
 (٢٠) المنوعة: الممنوعة ط
 (٢١) عنها: عنه سا، ط.
 (٢٢) بها: ساقطة من م
 (٢٣) علما فلا يحاط بما: ساقطة من د
 (٢٤) و إذ: فإذا سا، ط، م.
 (٢٥) نشغل: نشغل ط.
 (٢٦) وهذا: فهذا سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٩

[الفصل الخامس] ه- فصل «١» في تعريف الطبيعة

نقول «٢»: إنه قد تقع عن الأجسام التي قبلنا أفعال و حركات، فنجد بعضها صادرة عن أسباب خارجة عنها توجب فيها تلك الأفعال و الحركات، مثل تسخن «٣» الماء و صعود الحجر. و نجد بعضها يصدر عنها أفعال «٤» و حركات صدورا عن «٥» أنفسها «٦» من غير أن يستند صدورها عنها إلى سبب غريب، كالماء، فإنما إذا سخناه «٧» ثم خلىنا عنه يبرد بطباعه، و الحجر إذا أصعدناه «٨» ثم خلىنا عنه يهبط بطباعه، و عسى أن يكون ظننا بالبذور في استحالتها نباتا و النطف في تكونها حيوانا «٩» قريبا «١٠» من هذا الظن و نجد أيضا الحيوانات تتصرف في أنواع حركتها بإرادتها، و لا نرى أن قاسرا لها من خارج يصرفها تلك التصاريف، فيرتسم في أنفسنا تخيل أن «١١» الحركات و بالجملة الأفعال و الانفعالات الصادرة عن الأجسام قد يكون بسبب «١٢» خارج غريب، و قد يكون عن ذاتها لا من خارج. ثم الذي يكون عن ذاتها لا من خارج «١٣»، فحن في أول النظر نجوز أن يكون بعضه لازما طريقة واحدة لا ينحرف عنها، و يكون بعضه مفتن «١٤» الطرائق «١٥» مختلفة «١٦» الوجوه. و مع ذلك فيجوز أن يكون كل واحد من الوجهين صادرا بإرادة و صادرا إلا عن إرادة، بل كصدور الرض عن الحجر الهابط و الإحراق «١٧» عن النار المشتعلة «١٨»، فهذا ما يرتسم في أنفسنا.

(١) فصل: فصل ه ب؛ ساقطة من د. الفصل الخامس ط. م.

(٢) نقول: فنقول سا، ط.

(٣) تسخن: تسخين سا، م.

(٤) أفعال ... عن: ساقطة من سا، م.

(٥) عنها أفعال ... عن: ساقطة من د

(٦) عن أنفسها: لأنفسها د، سا، م

(٧) سخناه: أسخناه ط.

(٨) أصعدناه: صعدهناه م.

(٩) حيوانا: حيوانات ب، سا، م

(١٠) قريبا: قريب سا.

(١١) أن (الثانية): تلك ط.

(١٢) بسبب: لسبب ط.

(١٣) ثم ... خارج: ساقطة من سا.

(١٤) مفنن: متفنن ط

(١٥) الطرائق: الطلاق د

(١٦) مختلفه: مختلف سا، م.

(١٧) و الاحراق: و الاحتراق سا.

(١٨) المشتعلة: المشعله م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣٠

ثم ما يدرينا أن تكون هذه الأجسام التي لا نجد لها محركات من خارج إنما تتحرك و تفعل «١» عن «٢» محرك من خارج لا ندركه و لا- نصل اليه، بل عساه أن يكون مفارقا غير محسوس، أو عساه أن يكون «٣» محسوس الذات «٤» غير محسوس التأثير أي غير محسوس النسبة «٥» التي بينه و بين المنفعل عنه، الدالة «٦» على أنها «٧» موجبة «٨» له، كمن «٩» لم ير المغناطيس «١٠» يجذب الحديد حسا أو لم يعرف عقلا أنه جاذب للحديد، إذ ذلك «١١» كالمتعذر إدراكه بطلب العقل «١٢» فإذا رأى الحديد يتحرك إليه لم يبعد أن يظن أنه متحرك إليه «١٣» عن ذاته على أنه «١٤» من الظاهر أن المحرك لا- يصح أن يكون جسما بما هو جسم، إنما يحرك بقوة فيه. لكننا نضع وضعا يتسلمه الطبيعي و يبرهن عليه الإلهي أن الأجسام المتحركة هذه «١٥» الحركات إنما تتحرك عن قوى فيها «١٦» هي مبادئ حركاتها و أفعالها، فمنها قوة تحرك و تغير و يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير إرادة و قوة، كذلك مع إرادة و قوة متفننة التحريك و الفعل من غير إرادة قوة متفننة الفعل و التحريك «١٧» مع إرادة و كذلك القسمه في جانب السكون فالأول من الأقسام «١٨» كما للحجر في هبوطه و وقوفه «١٩» في الوسط، و يسمى طبيعياً «٢٠». و الثاني كما للشمس في دورانها عند محصلى الفلاسفة و يسمى نفسا فلكية «٢١». و الثالث كما للنباتات «٢٢» في تكونها و نشوها و وقوفها «٢٣» إذ «٢٤» تتحرك لا بالإرادة حركات إلى جهات شتى تفرعا و تشعبا للأصول و تعريضا و تطويلا و تسمى نفسا نباتية. و الرابع كما للحيوان و يسمى نفسا حيوانية و ربما قيل اسم الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها. بلا إرادة فتسمى النفس النباتية طبيعة «٢٥» و ربما قيل طبيعة «٢٦» لكل ما يصدر عنه فعله من غير روية «٢٧» و اختيار حتى يكون العنكبوت إنما يشبك «٢٨» بالطباع «٢٩» و كذلك ما يشبهه «٣٠» من الحيوانات. لكن الطبيعة التي بها الأجسام الطبيعية طبيعية و التي نريد أن نفحص عنها هاهنا هي الطبيعة «٣١» بالمعنى الأول. و ما أعجب ما قيل «٣٢» إن الباحث عن إثباتها من حقه «٣٣» أن يهزأ به و أظن «٣٤» أن المراد بذلك أن الباحث عن إثباتها

(١) و تفعل: و تنفعل ط

(٢) عن: + مبدأ ط.

(٣) محسوس يكون: ساقطة من د.

(٤) غير الذات: ساقطة من م.

(٥) النسبة: البتة سا

(٦) الدالة: الدلالة م

(٧) أنها: أنه سا

(٨) موجبة: موجب بخ، د

(٩) كمن: لم يكن م.

(١٠) المغناطيس: مغناطيس ب، د

- (١١) ذلك: ذاك م
- (١٢) إدراكه بطلب العقل: ساقطة من سا.
- (١٣) متحرك إليه: يتحرك د، سا؛ يتحرك إليه م
- (١٤) أنه: أن م.
- (١٥) هذه: بهذه د، ط.
- (١٦) فيها: منها سا.
- (١٧) الفعل و التحريك: التحريك و الفعل سا، ط، م.
- (١٨) الأقسام: + هو د
- (١٩) و قوفه: وقوعه م
- (٢٠) طبيعته: طبيعته ب، سا.
- (٢١) فلكية: ملكية بخ
- (٢٢) النباتات: للنبات د، سا، ط، م
- (٢٣) تكونها و نشوها و وقوفها: تكونه و نشوه و وقوفه ط، م.
- (٢٤) إذ: فانها ط.
- (٢٥) طبيعته: طبيعته ط.
- (٢٦) طبيعته: ساقطة من ط
- (٢٧) فعلة من غير روية: فعل بلا روية ط.
- (٢٨) يشبك: يشبه سا
- (٢٩) بالطباع: الطباع د، م.
- (٣٠) ما يشبهه: ما يشبهها سا، ط.
- (٣١) الطبيعته: الطبيعته ط.
- (٣٢) ما قيل: + من د
- (٣٣) حقه: جهة م
- (٣٤) و أظن: فأظن د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣١

و هو فاحص عن العلم الطبيعى يجب أن يستهزأ «١» به، إذ «٢» يريد أن يبرهن من الصناعة نفسها على مبادئها. و أما إن لم يرد هذا أو تأويل آخر مناسب لهذا، بل أريد أن وجود هذه القوة بين نفسه، فهو مما لا أصغى إليه و لا أقول به. و كيف و قد يلزما كلفه شاقه «٣» أن ثبت أن لكل متحرك محركا. و قد تجشم ذلك مفيدنا «٤» هذه الآراء تجشما يعتد به، فكيف يستهزأ بمن يرى حركة و يلتمس الحجة على إثبات محرك لها فضلا عن أن يسلم محركا و يجعله خارجا. إلا أن الحق هو أن القول بوجود «٥» الطبيعته «٦» مبدأ للعلم الطبيعى، و ليس على الطبيعى أن يكلم «٧» من ينكرها «٨» و إنما إثباتها على صاحب الفلسفة الأولى، و على الطبيعى تحقيق «٩» ماهيتها. و قد حدثت «١٠» الطبيعته بأنها مبدأ أول لحركة ما يكون فيه و سكونه بالذات لا بالعرض ليس على أنها يجب فى كل شىء أن يكون مبدأ للحركة و السكون معا بل على أنها مبدأ لكل «١١» أمر ذاتى يكون للشىء «١٢» من الحركة إن كانت و السكون إن كان. ثم بدا لبعض من ورد من بعد أن يستقصى «١٣» هذا الرسم و يوحى «١٤» أن يزيد عليه زيادة، فقال: إن هذا إنما يدل على فعل الطبيعته

لا على جوهرها «١٥»، فإنه إنما يدل على نسبتها إلى ما يصدر عنها و يجب أن يزداد في حدها، فيقال: إن للطبيعة «١٦» قوة سارية في الأجسام تفيد الصور و الخلق «١٧» هي مبدأ لكذا و كذا. و نحن مبتدئون بأنه معنى الرسم المأخوذ عن الإمام الأول ثم نقبل على كفاية هذا المتكلف لزيادة كلفته موضحين «١٨» أن ما فعله ردى «١٩» فاسد غير محتاج إليه و لا إلى بدله فنقول: إن معنى قولنا: مبدأ للحركة، أى مبدأ فاعلى «٢٠» يصدر عنه التحريك فى غيره و هو الجسم المتحرك. و معنى قولنا: أول، أى قريب لا واسطة بينه و بين التحريك، فعسى أن تكون النفس مبدأ لبعض حركات الأجسام التى هى فيها «٢١» و لكن بواسطة «٢٢».

و قد ظن قوم أن النفس تفعل حركة الانتقال بتوسط الطبيعة، و لا أرى الطبيعة تستحيل محرقة للأعضاء خلاف ما توجه ذاتها طاعة للنفس فلو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث الإعياء عند تكليف النفس إياها غير مقتضاها، و لما تجاذب مقتضى النفس و مقتضى الطبيعة. و إن «٢٣» عنى بذلك أن النفس تحدث ميلا و بالميل

(١) يستهزأ: يهزأ ط

(٢) إذ: لأنه م.

(٣) شاقة: + فى سا، م

(٤) مفيدنا: يفيدنا سا.

(٥) بوجود: لوجود ط

(٦) الطبيعة: + يعد ط

(٧) يكلم: يتكلم ط

(٨) ينكرها: ينظرها م.

(٩) تحقيق: يتحقق ط

(١٠) حدث: وجدت م.

(١١) لكل: الكل طا

(١٢) للشىء: لشيء سا.

(١٣) يستقصى: استقصى ب، استقصر بخ، سا، م؛ استبعض د

(١٤) و يوحى: و يوحى سا. م.

(١٥) لا على جوهرها: لا جوهرها سا. م.

(١٦) للطبيعة: الطبيعة سا، م

(١٧) الصور و الخلق: الصورة و الخلقه د، ط.

(١٨) موضحين: موضحا د، سا

(١٩) روى: رأى ب.

(٢٠) فاعلى: ساقطة من سا.

(٢١) فيها: منها سا

(٢٢) بواسطة: بواسطة د، م.

(٢٣) و إن: فان ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٣٢

تحرك، فالطبيعة تفعل ذلك أيضا، على ما سيتضح لك. و كان مثل هذا الميل ليس هو المحرك «١»، بل أمر به يحرك المحرك، فإن كان للنفس متوسط في التحريك فذلك «٢» غير التحريكات المكانية، بل في تحريك الكون و الإنماء. و إذا أريد أن يكون «٣» هذا الحد عاما لكل تحريك، زيد فيه الأول فإن النفس قد تكون في المتحرك و تحرك ما هي فيه تحريكها الإنماء و الإحالة و لكن لا أولا، بل باستخدام الطبايع و الكيفيات و يبين «٤» هذا لك بعد، و قوله: ما يكون «٥» فيه ليفرق بين الطبيعة و الصناعة و القاسرات. و أما قوله: بالذات فقد حمل على وجهين: أحدهما بالقياس إلى المحرك، و الآخر بالقياس إلى المتحرك. و وجه حمله على الوجه الأول أن الطبيعة يحرك لذاتها حين ما يكون بحال تحريك لا عن تسخير قاسر، فيستحيل «٦» أن لا تحرك إن لم يكن مانع حركة مباينة للحركة القاسرة. و حمله على الوجه الثاني أن الطبيعة تحرك «٧» لما يتحرك عن ذاته لا- عن خارج. و قوله لا بالعرض قد حمل أيضا على وجهين: أحدهما بالقياس إلى الطبيعة، و الآخر بالقياس إلى المتحرك. و وجه حمله بالقياس إلى الطبيعة أن الطبيعة مبدأ لما كانت «٨» حركته «٩» بالحقيقة لا بالعرض، و الحركة بالعرض مثل حركة الساكن في السفينة بحركة السفينة. و الوجه الآخر أنه إذا حركت الطبيعة صنما «١٠» فهي تحركه بالعرض، لأن تحريكها «١١» بالذات للنحاس لا- للصنم، فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا «١٢» بالطبيعة كالحجر «١٣». فذلك «١٤» لا يكون الطب «١٥» طبيعة. إذا عالج الطبيب نفسه و حرك الطب «١٦» ما هو فيه، لأنه فيه لا من حيث هو مريض، بل من حيث هو طيب، فإن الطبيب إذا عالج نفسه فبرئ لم يكن برؤه لأنه طيب، و لكن «١٧» لأنه متعالج، فإنه من حيث هو «١٨» معالج «١٩» شيء و من حيث هو متعالج «٢٠» شيء فإنه «٢١» من حيث هو معالج صانع العلاج «٢٢» عالم به «٢٣»، و من حيث هو متعالج قابل للعلاج مريض. فأما الزيادة التي رأى بعض اللاحقين بالأوائل «٢٤» أن يزيدها، فقد فعل باطلا، فإن القوة التي جعلها كالجنس في رسم الطبيعة هو القوة الفاعلية، و اذا حدثت حدثت بأنها مبدأ الحركة من آخر في آخر بأنه آخر. و ليس معنى القوة إلا مبدأ تحريك يكون من «٢٥» الشيء، و ليس معنى السريان إلا الكون في الشيء، و ليس معنى التخليق

(١) المحرك: المتحرك م.

(٢) فذلك: بذلك سا.

(٣) يكون: لا يكون ط.

(٤) و يبين: و يتبين سا، ط.

(٥) ما يكون: ما هو د، سا، ط، م.

(٦) فيستحيل: و يستحيل ط.

(٧) تحرك: محرك د.

(٨) كانت: كان ب، د، سا، ط.

(٩) حركته: + حركة ط.

(١٠) صنما: + من نحاس ط.

(١١) تحريكها: تحريكه سا، ط.

(١٢) متحركا: متحركة ط.

(١٣) كالحجر: كما للحجر د.

(١٤) فذلك: و كذلك ط.

(١٥) الطب: للطبيب سا؛ الطبيب م.

(١٦) الطب: الطبيب م.

(١٧) و لكن: بل د، ط

(١٨) هو: ساقطة من م

(١٩) معالج: متعالج ط.

(٢٠) متعالج (الأولى): معالج ط

(٢١) فانه: و ذلك لأنه ط.

(٢٢) العلاج: للعلاج ط

(٢٣) به: ساقطة من سا، م.

(٢٤) بالأوائل: الأوائل سا، م.

(٢٥) من: فى سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣٣

و التشكيل «١» إلا داخلا فى معنى التحريك، و ليس معنى حفظ الخلق و الأشكال إلا فى التسكين.

و لو كان هذا الرجل قال: إن الطبيعة هى مبدأ موجود فى الأجسام لتحريكها إلى كمالاتها و تسكينها «٢» عليها هو مبدأ أول لحركة ما هو فيه و سكونها «٣» بالذات لا بالعرض، لم يكن إلا مكررا لأشياء كثيرة من غير حاجة إليها فكذلك «٤» إذا أورد بدل طائفة من كلامه لفظا مفردا مواظنا لتلك الطائفة فيكون قد كرر أشياء كثيرة و هو لا يشعر. و مع ذلك فإن هذا المتدارك لخلل هذا الرسم بزعمه «٥» قد حسب «٦» أنه إذا قال قوة فقد «٧» دل على ذات غير مضافة إلى شىء و ما فعل، فإن المفهوم من القوة هو مبدأ التحريك و التسكين لا غير، و القوة لا ترسم «٨» إلا من جهة النسبة الإضافية، فلا يكون ما ظنه حقا من أنه قد هرب من ذلك بإيراد «٩» القوة فما عمله هذا الرجل باطل فاسد، ثم معنى قول: الحاد الأول إنه مبدأ للحركة و السكون ليس يعنى المبدأ «١٠» الذى للحركة المكانية دون المبدأ الذى للحركة فى الكيفية «١١» بل كان «١٢» مبدأ لأى «١٣» حركة كانت بالذات، فهو طبيعة كالمبدأ للحركة التى فى الكم و التى «١٤» فى الكيف و التى فى المكان، و فى غير «١٥» ذلك إن كان «١٦» حركة و سيتضح لك بعد أصناف الحركات. فأما كونه مبدأ للحركة فى الكم فهو حال الطبيعة الموجبة لزيادة تخلخل و انبساط فى الحجم، أو تكاثف و انقباض فى الحجم، فإن هذا تحريك عن كميته، و إن شئت أن تجعل النمو بالطبيعة، و تطاق اسم الطبيعة على ذلك، و تأخذ الطبيعة على أحد المعانى المذكورة، فافعل.

و أما كونه مبدأ للحركة فى الكيف فمثل حال طبيعة الماء إذا عرض للماء إن استفاد كيفية غريبة لم تكن مقتضى طبيعته لكون «١٧» البرودة مقتضى طبيعته. فإن العائق إذا زال، رده طبيعته إلى كيفية و أحواله إليها و حفظته عليها «١٨»، و كذلك الأبدان إذا ساءت أمزجتها و قويت طبيعتها ردها إلى المزاج الموافق.

و أما فى المكان فظاهر، و هو «١٩» حال طبيعة «٢٠» الحجر إذا حركته إلى أسفل و حال طبيعة النار إذا حركتها «٢١» إلى فوق

(١) و التشكيل: و التشكيك م.

(٢) و تسكينها: و تسكينها ب، د، ط.

(٣) و سكونها: و سكونه سا، م.

(٤) فكذلك: و كذلك م.

- (٥) بزعمه: لزعمه ط؛ ساقطة من سا
 (٦) حسب: حب ط
 (٧) فقد: ساقطة من ب.
 (٨) لا ترسم: لا ترسم سا، م.
 (٩) بايراد: بارادة م.
 (١٠) المبدأ (الأولى): بالمبدأ ط.
 (١١) الكيفية: الكيف ط، م
 (١٢) كان: كل سا، م
 (١٣) لأى: لأية م.
 (١٤) و التى: ساقطة من د
 (١٥) و فى غير: و غير م.
 (١٦) كان: كانت ط.
 (١٧) لكون: كون سا؛ ككون ط.
 (١٨) عليها: عنها م.
 (١٩) و هو: + مثل ط
 (٢٠) و حال طبيعة: و طبيعة سا، م.
 (٢١) حركتها: حركت النار د، ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣٤

و أما كونه مبدأ للحركة فى الجواهر فمثل حال الطبيعة التى تحرك إلى الصورة معدة «١» بإصلاح الكم و الكيف على ما تعلم «٢». و أما حصول الصورة فعسى أن «٣» لا تكون الطبيعة مفيدتها «٤»، بل «٥» تكون مهيتها لها، و تستفاد مواضع آخر. و الأولى أن يعلم هذا من صناعة أخرى، فهذا «٦» هو حد الطبيعة التى هى كالجسدية «٧» و تعطى كل واحدة «٨» من الطبائع التى تحتها معناها.

[الفصل السادس] و- فصل «٩» فى نسبة الطبيعة الى المادة و الصورة و الحركة

إن «١٠» لكل «١١» جسم طبيعة و مادة و صورة و أعراضا. و طبيعته «١٢» هى القوة التى يصدر عنها تحركه «١٣» أو تغيره الذى يتكون «١٤» عن ذاته، و كذلك سكونه و ثباته. و صورته هى ماهيته التى بها هو. ما هو و مادته هى المعنى الحامل «١٥» لماهيته و الأعراض هى الأمور التى إذا تصورت مادته بصورته و تمت نوعيته لزمته أو عرضت له من خارج. و ربما كانت طبيعة «١٦» الشىء هى بعينها صورته، و ربما لم تكن. أما فى البسائط فإن الطبيعة هى الصورة بعينها، فإن طبيعة الماء «١٧» هى بعينها الماهية التى بها الماء هو، ما هو لكنها إنما تكون طبيعة باعتبار و صورة باعتبار. فإذا الحركات قيست إلى الحركات و الأفعال الصادرة عنها سميت طبيعة و إذا قيست إلى تقويمها لنوع الماء، و إن لم يلتفت إلى ما يصدر عنها من الآثار و الحركات سميت صورة. فصورة الماء مثلا قوة أقامت هولى الماء نوعا، و تلك

(١) معدة: بعده سا.

(٢) على ما تعلم: ساقطة من د، سا

- (٣) أن: ساقطة من د
 (٤) مفيدتها: مفيدة إياها ط.
 (٥) بل: قيل د.
 (٦) فهذا: وهذا سا، م
 (٧) كالجنسية: كالجنس ط
 (٨) واحدة: واحد ب، سا.
 (٩) فصل: فصل ب؛ الفصل السادس ط، م؛ ساقطة من د.
 (١٠) إن: ساقطة من د، سا
 (١١) إن لكل: اعلم أن لكل م
 (١٢) وطبيعته: فطبيعته سا
 (١٣) تحركه: تحرك د؛ تحريكه م.
 (١٤) يتكون: يكون م
 (١٥) الحامل: الحاصل سا.
 (١٦) طبيعة: طبيعته م.
 (١٧) الماء+: هو ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣٥

غير محسوسه و عنها تصدر الآثار المحسوسة من البرودة المحسوسة و الثقل الذى هو «١» الميل بالفعل الذى لا يكون للجسم و هو فى حيزه الطبيعى، فىكون فعلها «٢» مثلا- فى جوهر الماء، إما بالقياس إلى المتأثر عنه فالبرودة و إما بالقياس إلى المؤثر فيه المشكل له فالرطوبة، و بالقياس إلى مكانه القريب «٣» فالتحريك و بالقياس «٤» إلى مكانه المناسب فالتسكين.

و هذه البرودة و الرطوبة أعراض تلزم هذه الطبيعة، إذا لم يكن هناك عائق. و ليس كل الأعراض تتبع الصورة «٥» فى الجسم، بل ربما كانت الصورة معدة للمادة لأن تنفعل عن سبب خارج يعرض، كما يعد لقبول الأغراض الصناعية و لكثير «٦» من الأعراض الطبيعية، و أما فى الأجسام المركبة فالطبيعة كشيء من الصورة و لا تكون كنه الصورة، فإن الأجسام المركبة لا تصير هى ما هى بالقوة المحركة لها بالذات إلى جهة وحدها و إن كانت «٧» لا- بد لها فى أن تكون هى ما هى من تلك القوة «٨»، فكأن تلك القوة «٩» جزء من صورتها، و كأن صورتها تجتمع من عدة معان فتتحد كالإنسانية فإنها تتضمن قوى الطبيعة و قوى النفس النباتية و الحيوانية و النطق. و إذا اجتمعت هذه كلها نوعا من الاجتماع أعطت «١٠» الماهية الإنسانية. و أما كيفية نحو هذا الاجتماع، فالأولى أن «١١» يبين فى الفلسفة الأولى، اللهم إلا أن يعنى الطبيعة لا هذا الذى حددناه «١٢»، بل كل ما يصدر عنه أفاعيل الشيء على أى نحو كان على الشرط المذكور «١٣» فى الطبيعة أو لم يكن. فعسى أن تكون طبيعة كل شيء صورته.

و لكن غرضنا هاهنا فى إطلاق اسم الطبيعة هو ما حددناه. و من هذه الأعراض ما يعرض من خارج، و منها ما يعرض «١٤» من جوهر الشيء. و قد يتبع بعضها المادة كالسواد فى الزنجى و آثار القروح و انتصاب القامة، و قد يتبع بعضها الصورة كالدكاء و الفرح و غير ذلك فى الناس و قوة الضحك فإن هذه و إن لم يكن بد فى وجودها عن أن تكون «١٥» مادة موجودة، فإن منبعثها «١٦» من الصورة و مبتدأها منها، و ستجد أعراضا تلزم الصورة «١٧» تنبعث عنها «١٨» أو تعرض لها بوجه آخر لا يحتاج إلى مشاركة المادة، و ذلك إذا حقق لك علم النفس و قد تكون أعراض مشتركة بتبدئ من الجهتين جميعا، كالنوم و اليقظة، و إن كان قد يكون بعضها أقرب إلى الصورة

- (١) الذى هو: هو الذى م.
- (٢) فعلها: فعل الطبيعة بخ.
- (٣) القريب: الغريب سا، م
- (٤) و بالقياس: و إما بالقياس ط.
- (٥) الصورة (الأولى): للصورة ط؛+ التى م.
- (٦) و لكثير: و لكنه سا.
- (٧) كانت: كان ط
- (٨) القوة (الأولى و الثانية): القوى سا، م
- (٩) فكأن تلك القوة: ساقطة من د.
- (١٠) أعطت: أعطيت د.
- (١١) أن: بأن ط.
- (١٢) حددناه: حددنا ط.
- (١٣) الشرط المذكور: الشرط المشروط سا، م؛ الشرط لمشروط ط.
- (١٤) من خارج و منها ما يعرض: ساقطة من د.
- (١٥) تكون: + فى سا.
- (١٦) منبعثها: منبعها ط
- (١٧) تلزم الصورة: للصورة م.
- (١٨) عنها: منها؟؟؟ سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣٦

مثل اليقظة، و بعضها أقرب إلى المادة مثل النوم. و الأعراض اللاحقة من جهة المادة قد تبقى «١» بعد الصورة كأنداب القروح و سواد الحبشى إذا مات. فالطبيعة الحقيقية هى التى أوأنا إليها «٢»، و الفرق بين الصورة و بينها ما أشرنا إليه، و الفرق بين الحركة و بينها أظهر بكثير، لكن لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة أحق «٣» ما يذكر منها هو ثلاثة منها فيقال طبيعة للمبدإ الذى ذكرناه «٤»، و يقال طبيعة لما يتقوم به جوهر كل شىء، و يقال طبيعة لذات كل شىء. و إذا أريد بالطبيعة ما يتقوم «٥» به جوهر كل شىء حق أن يختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب و الآراء. فمن رأى أن يجعل الجزء الأحق «٦» من كل جوهر بأن يقوم هو عنصره و هيولاه، قال:

إن طبيعة كل «٧» شىء عنصره و من رأى أن يجعل الصورة أخرى بذلك، جعلها طبيعة الشىء. و عسى أن يكون فى أهل البحث قوم ظنوا أن الحركة هى المبدأ الأول لإفادة الجواهر قواماتها، فجعلوها طبيعة كل شىء، و من جعل طبيعة كل شىء صورته جعلها فى البسائط ماهيتها البسيطة و فى المركبات المزاج. و ستعلم بعد «٨» أن المزاج ما هو و نرشدك الآن إليه يسيرا، فنقول.

إن المزاج هو كيفية تحصل «٩» من تفاعل كفيات متضادة فى أجسام متجاوزة، و قد كان الأقدمون من الأوائل شديدي الشغف بتفضيل المادة و القول بها و تصيرها طبيعة، و منهم أنطيقون «١٠» الذى يذكره المعلم الأول و يحكى عنه أنه أصر على أن المادة هى الطبيعة، و أنها هى المقومة للجواهر «١١»، و يقول لو كانت الصورة هى الطبيعة فى الشىء لكان السرير إذا عفن و صار بحيث يفرع غصنا و ينبته فرع سرير، أو ليس كذلك، بل يرجع إلى طبيعة الخشبية «١٢» فينبت «١٣» خشبا. كأن هذا الرجل رأى أن الطبيعة هى

المادة، ولا- كل مادة، بل المحفوظ ذاتها في كل تغير، و كأنه لم يفرق بين الصورة الصناعية و بين الطبيعية «١٤»، بل لم يفرق بين العارض و بين الصورة و لم يعرف أن مقوم «١٥» الشيء يجب أن لا يكون منه بد عند وجود الشيء، ليس أنه الذي لا بد منه عند عدم الشيء

(١) قد تبقى: قد بقيت بخ.

(٢) إليها: إليه م.

(٣) أحق: و أحق ط.

(٤) ذكرناه: ذكرنا ط.

(٥) ما بتقوم: ما ينفق ط.

(٦) الأحق: اللاحق م.

(٧) طبيعة كل: الطبيعة لكل م.

(٨) بعد: ساقطه من د.

(٩) تحصل: تحدث د.

(١٠) انطيقون: لانطيقون سا؛ انطيقون ط.

(١١) للجواهر: للجواهر سا.

(١٢) الخشبية: الخشب ط

(١٣) فينبت: و ينبت ط.

(١٤) الطبيعة: الطبيعة سا.

(١٥) مقوم: مفهوم د؛ يقوم سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٣٧

أو يكون ثابتا «١» عند عدم الشيء. و ما يغنينا أن يكون الشيء ثابتا في الأحوال «٢»، و وجوده لا يكفي في أن يحصل الشيء بالفعل مثل هذا الذي هو الهولى التي لا تفيد وجود الشيء بالفعل، بل إنما تفيد قوة وجوده، بل «٣» الصورة هي التي تجعله بالفعل. أ لا ترى «٤» أن الخشب و اللبن إذا وجدا كان للبيت «٥» كون بالقوة، و لكن كونه بالفعل مستفاد من صورته حتى لو جاز أن تقوم صورته لا في المادة لاستغنى عنها. و هذا الرجل ذهب عليه أيضا أن الخشبية صورة، و أنها عند الإثبات محفوظة، فإن «٦» كان الذي يهمننا «٧» في مراعاة شرائط كون الشيء طبيعة «٨» هو أن تكون مفيدة للشيء جوهرية، فالصورة أولى بذلك.

و لما كانت الأجسام البسيطة هي ما هي بالفعل بصورتها «٩»، و لم تكن هي ما هي بموادها و إلا لما اختلفت.

فبين أن الطبيعة ليست هي المادة، و أنها «١٠» هي الصورة في البسائط، و أنها في نفسها «١١» صورة من الصور ليست «١٢» مادة من المواد. أو ما في المركبات غير خاف عليك أن الطبيعة المحدودة «١٣» وحدها لا تعطى ماهياتها، بل هي مع زوائد، إلا أن تسمى صورتها الكاملة طبيعة على سبيل الترادف، فتكون الطبيعة تقال حينئذ على هذه «١٤» و على الأول بالاشتراك. و أما الحركة فهي أبعد من أن تكون طبيعة للأشياء، فإنها كما يتضح طارئه في حالة النقص و غريبه عن «١٥» الجوهر.

(١) أو يكون ثابتا: و لا انفكاك و يكون ثبتا بخ؛ و يكون ثابتا سا.

(٢) الأحوال: الأقوال د.

- (٣) بل: قبل د.
 (٤) ألا ترى: لا ترى د
 (٥) للبيت: البيت سا، م.
 (٦) فان: و إن ط
 (٧) يهمننا بيناب.
 (٨) كون الشيء طبيعاً: الطبيعة د، سا؛ طبيعاً ط؛ كون الشيء طبيعته م.
 (٩) بصورتها: بصورها ط.
 (١٠) و أنها: + هي ط
 (١١) نفسها: أنفسها ط
 (١٢) ليست: وليست م.
 (١٣) المحدودة: ساقطة من سا.
 (١٤) هذه: هذا ط.
 (١٥) عن: من ط.
 الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٣٨

[الفصل السابع] ز - فصل «١» في الفاظ مشتقة من الطبيعة و بيان احكامها

هاهنا «٢» ألفاظ تستعمل، فيقال الطبيعة و الطبيعي و ماله الطبيعة و ما بالطبيعة و ما بالطبع و ما يجرى المجرى الطبيعي «٣». فالطبيعة قد عرفت، و أما الطبيعي فهو كل منسوب إلى الطبيعة، و المنسوب إلى الطبيعة هو إما ما فيه الطبيعة «٤»، و إما ما عن الطبيعة. و الذي فيه الطبيعة فالمتصور «٥» بالطبيعة أو الذي الطبيعة كالجزم من صورته، و أما ما عن الطبيعة فالآثار «٦» و الحركات و ما يجانس «٧» ذلك من الزمان و المكان و غيره، و أما ماله الطبيعة فهو «٨» الذي «٩» في نفسه مثل هذا المبدأ و هو الجسم المتحرك بطباعه «١٠»، و أما ما بالطبيعة فهو كل ما وجوده «١١» بالفعل من «١٢» الطبيعة أو قوامه بالفعل «١٣» عن «١٤» الطبيعة بالوجود الأول كالأشخاص الطبيعية أو بالوجود الثاني كالأنواع الطبيعية. و أما ما «١٥» بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان على مشاكلة القصد، كالأشخاص و الأنواع الجوهرية، أو لازماً لها، كالأعراض اللازمة و الحادثة. و أما ما يجرى مجرى «١٦» الطبيعي، فمثل الحركات و السكونات التي توجبها الطبيعة بنفسها لذاتها لا خارجة عن مقتضاها، و الخارج عن مقتضاها «١٧» ربما كان بسبب غريب و ربما كان عنها نفسها «١٨» بسبب «١٩» قابل فعلها و هو المادة، فإن الرأس المسفط و الأصبع الزائدة ليسا جاريين «٢٠» على «٢١» المجرى الطبيعي، و لكنهما «٢٢» بالطبع و بالطبيعة إذ سببهما «٢٣» الطبيعة، و لكن ليس لنفسها، بل لعارض، و هو كون المادة بحال في كفيتهما «٢٤» أو كميتهما تقبل ذلك.

(١) فصل: فصل ز ب؛ الفصل السابع م؛ ساقطة من م.

(٢) هاهنا: و هاهنا ط.

(٣) المجرى الطبيعي: مجرى الطبيعة ط.

(٤) الطبيعة (الأولى): ساقطة من ط

(٥) فالمتصور: و المتصور د.

(٦) فالآثار: بالآثار سا

(٧) يجانس: يجالس م.

(٨) فهو: و هو ط

(٩) الذى: + له سا.

(١٠) بطباعه: + و الساكن بطباعه سا، م

(١١) ما وجوده: ما كان وجوده سا

(١٢) من:

عن م.

(١٣) بالفعل: ساقطة من د، م

(١٤) عن: من ط

(١٥) و أما ما: و ما سا؛ و أما م.

(١٦) مجرى: الجرى د، سا، م.

(١٧) مقتضاها (الثانية): مقتضاه ط.

(١٨) نفسها: ساقطة من د

(١٩) بسبب: لسبب ط.

(٢٠) ليسا جاريين: ليس جاريا ب، د سا، م؛ + ما ط

(٢١) على:

ساقطة من د سا، م.

(٢٢) و لكنهما: و لكنه د، سا، م

(٢٣) سببها: سببه ب، د، سا، م.

(٢٤) كيفيتها: كيفها د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٣٩

و الطبيعة تقال على وجه جزئى، و تقال على وجه كلى. فالتى «١» تقال على وجه جزئى هى الطبيعة الخاصة بشخص شخص «٢»، و الطبيعة التى تقال على وجه «٣» كلى فربما كانت كلىة بحسب «٤» نوع، و ربما كانت كلىة على الإطلاق، و كلاهما لا وجود لهما فى الأعيان ذواتا قائمة إلا- فى التصور، بل لا وجود إلا للجزئى «٥». أما أحدهما فهو ما تعقله من مبدأ مقتضى «٦» التدبير الواجب فى استحفاظ نوع نوع «٧»، و الثانى ما نعقله من مبدأ مقتضى «٨» التدبير الواجب فى استحفاظ الكل على نظامه.

و قد ظن بعضهم أن كل واحد «٩» منهما قوة موجودة، أما الأولى فسارية فى أشخاص النوع، و أما الأخرى «١٠» فسارية فى الكل. و ظن بعضهم أن كل واحد منهما هو «١١» فى ذاته و فيضانه عن المبدأ الأول واحد و منقسم «١٢» بانقسام الكل و يختلف «١٣» فى القوابل. و ليس من هذا شىء يجب أن يصغى إليه، فإنه «١٤» لا وجود إلا للقوى المختلفة التى فى القوابل و لم تكن البتة متحدة ثم انقسمت. نعم لها نسبة إلى شىء واحد، و النسبة إلى الشىء الواحد الذى هو المبدأ لا يرفع الاختلاف الذاتى عن الأشياء و لا يقوم المنسوبات «١٥» مجردة بأنفسها، بل لا وجود للطبيعة «١٦» بهذا المعنى لا- فى ذات المبدأ الأول، فإنه من المحال أن يكون فى ذاته شىء «١٧» غير «١٨» ذاته كما تعلم بعد، و لا فى طريق السلوك إلى الأشياء كأنه فائض، لكنه «١٩» بعد لم يصل و لا له وجود فى الأشياء متحدا بلا اختلاف، بل طبيعة كل شىء «٢٠» آخر بالنوع أو بالنوع أو بالعدد. و لا أيضا ما يمثلونه من شروق الشمس كذلك، فإن الشمس لا ينفصل «٢١» عنها شىء يقوم واحدا لا جسم و لا عرض، بل إنما يحدث شعاعها «٢٢» فى القابل و يحدث «٢٣» فى كل

قابل آخر بالعدد و ليس لذلك الشعاع وجود في غير القابل، و لا هو «٢٤» من جملة شعاع جوهر الشمس قد انحدر منه إلى المواد فغشيها. نعم لو لم يختلف القابل و كان واحدا، لكان الأثر واحد بحسبه «٢٥» حينئذ، و يتبين «٢٦» لك تحقيق هذا كله في غير هذه الصناعة.

- (١) فالى: فالشىء د.
- (٢) شخص: ساقطة من د
- (٣) على وجه: بوجه ب، د، سا، م
- (٤) بحسب كلية: ساقطة من د.
- (٥) للجزئى: للجزئى ط.
- (٦) مقتضى: يقتضى ط
- (٧) نوع نوع: نوع د، سا، م.
- (٨) مقتضى: يقتضى ط.
- (٩) واحد: واحدة ط
- (١٠) و أما الأخرى: و الأخرى د، سا، م.
- (١١) هو: ساقطة من د.
- (١٢) و منقسم: و ينقسم سا، ط، م.
- (١٣) و يخلف: ساقطة من د.
- (١٤) فإنه: و إنه م.
- (١٥) المنسوبات: النسوبات د.
- (١٦) للطبيعة: لطبيعة م.
- (١٧) شىء: + غريب بخ، ط، م
- (١٨) غير: عن ط، م.
- (١٩) لكنه: ساقطة من سا.
- (٢٠) شىء: + شىء ط.
- (٢١) لا ينفصل: لا يفصل سا.
- (٢٢) شعاعها: شعاعا د، سا؛ شعاعهما ط
- (٢٣) و يحدث: و يجذب م.
- (٢٤) و لا هو: + شىء ط.
- (٢٥) بحسبه: يحسب سا
- (٢٦) و يتبين: و تبين سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٤٠

لكن إن كانت طبيعة كلية «١» من هذا الجنس، فلا- تكون على أنها طبيعة، بل على أنها «٢» أمر معقول عند الأوائل و المبادئ التى يفيض منها تدبير الكل أو على أنها طبيعة جرم أول من «٣» الأجرام «٤» السماوية التى بتوسطها يستحفظ «٥» النظام و لا يكون البتة

طبيعة واحدة الماهية سارية في الأجسام الأخرى «٦».

فهكذا «٧» يجب أن تتصور الطبيعة الكلية والجزئية، ثم تعلم أن كثيرا مما هو خارج عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية «٨»، فإن الموت وإن كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية التي «٩» في زيد، فهو مقصود في الطبيعة الكلية من وجوه: أحدها لتخلص النفس عن البدن للسعادة في السعداء، وهي المقصودة ولها خلق البدن، وإذا «١٠» أخلفت «١١» فليس «١٢» لسبب من الطباع، بل لسوء الاختيار. وليكون لقوم آخرين حالهم في استحقاق الوجود حال هذا الشخص وجودا، فإنه إن خلد هؤلاء لم يسع للآخرين «١٣» مكان ولا قوت. وفي قوة المادة فضل للآخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود، وليسوا أولى بالعدم الدائم من هؤلاء بالخلود، فهذه وغيرها «١٤» مقاصد في الطبيعة الكلية. وكذا الأصعب الزائدة فهي «١٥» مقصودة «١٦» الطبيعة الكلية التي يقتضى أن تكسى كل مادة ما يستعد لها من الصور «١٧» ولا تعطل، فإذا فضلت «١٨» مادة تستحق الصورة «١٩» الإصبعية لم تحرم ولم تضيع.

(١) كلية: كليله م

(٢) على أنها طبيعة بل: ساقطة من سا.

(٣) جرم أول من: جرم من أول من سا

(٤) الأجرام ط.

(٥) يستحفظ: استحفظ ط

(٦) الأخرى: الأخر ط.

(٧) فهكذا: فكذا سا، هكذا م.

(٨) الكلية: ساقطة من ب، د، ط.

(٩) التي: ساقطة من م.

(١٠) وإذا: فإذا د؛ وإذا سا، ط، م

(١١) أخلفت: اختلف د؛ اختلفت سا، ط، م

(١٢) فليس: فليست ط؛ وليست م.

(١٣) للآخرين: الآخرين سا، م.

(١٤) وغيرها: ساقطة من د، سا

(١٥) فهي: هو سا؛ هي م الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ٤٠ [الفصل السابع] ز - فصل في الفاظ مشتقة من الطبيعة و بيان

احكامها ص : ٣٨

(١٦) مقصودة: مقصود في د، سا؛ مقصودة في م.

(١٧) الصور: الصورة د، سا، ط.

(١٨) فضلت: صلت سا؛ فضلت م

(١٩) الصورة: الصور د؛ للصورة ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٤١

[الفصل الثامن] ز - فصل «١» في كيفية بحث العلم الطبيعي و مشاركاته لعلم آخر «٢» ان كانت «٣» له مشاركة

«٤» و إذا «٥» قد «٦» عرفت الطبيعة، و عرفت الأمور الطبيعية فقد اتضح لك فضل اتضاح «٧» أن العلم الطبيعي عن أى الأشياء يبحث،

و لما كان المقدار المحدود من لوازم هذا الجسم الطبيعي و عوارضه الذاتية أعنى الطول و العرض و العمق المشار إليها و كان الشكل من لوازم المقدار كان الشكل أيضا من عوارض الجسم الطبيعي. و لما كان المهندس موضوعه المقدار فموضوعه عارض «٨» من عوارض «٩» الطبيعي، و العوارض التي يبحث عنها هي «١٠» من عوارض هذا العارض.

فمن هذه الجهة تصوير الهندسة جزئية بوجه ما عند العلم الطبيعي، و لكن «١١» الهندسة الصرفة لا تشارك «١٢» الطبيعي في المسائل. و أما علم الحساب فهو أبعد من «١٣» المشاركة و أشد بساطة، بل هاهنا علوم أخرى تحتها «١٤» كعلم الأثقال و علم الموسيقى و علم الأكر المتحركة، و علم المناظر و علم الهيئة. و هذه العلوم أقرب مناسبة إلى العلم الطبيعي، و علم الأكر المتحركة أبسطها، و موضوعه كرة متحركة. و الحركة شديدة المناسبة للمقادير لاتصالها و إن كان «١٥» اتصالها لا لذاتها، بل لسبب «١٦» مسافة أو زمان، كما نبين نحن من بعد. ثم البراهين الموردة «١٧» في علم الأكر المتحركة لا تستعمل فيها المقدمات الطبيعية البتة.

و أما علم الموسيقى فموضوعه النغم و الأزمنة و له مبادئ من علم الطبيعي «١٨» و مبادئ من علم الحساب. و كذلك «١٩» علم الأثقال و علم المناظر أيضا موضوعه مقادير منسوبة إلى وضع ما من البصر و له مبادئ من الطبيعيات و من الهندسة.

(١) فصل: فصل ح ب؛ الفصل الثامن ط، م؛ ساقطة من د.

(٢) لعلم آخر: لعلوم آخر م

(٣) كانت له مشاركة: كان د

(٤) له مشاركة: تشاركه سا، م.

(٥) و إذ: فإذ م

(٦) قد: ساقطة من م

(٧) اتضح: إيضاح سا، م.

(٨) عارض: ساقطة من سا

(٩) عوارض: + الجسم ط

(١٠) هي: هو سا.

(١١) و لكن: لكن د، ط، م.

(١٢) لا تشارك: + العلم ط.

(١٣) من: + هذا ط

(١٤) تحتها: تحتها م.

(١٥) كان: كانت ط

(١٦) لسبب: بسبب ط

(١٧) الموردة: ساقطة من سا، م.

(١٨) الطبيعي: الطبيعيين سا، م.

(١٩) و كذلك: فكذلك م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٤٢

و هذه العلوم لا تشارك كلها «١» العلم الطبيعي في المسائل البتة، و كلها ينظر في الأشياء التي لها من حيث هي ذوات كم، و من حيث لها عوارض الكم التي لا- يوجب تصور عروضها للكم أن يجعلها «٢» كما في جسم طبيعي فيه مبدأ حركة و سكون لا يحتاج إلى

ذلك.

و أما علم الهيئة فموضوعه أعظم أجزاء موضوع العلم «٣» الطبيعي، و مبادئه طبيعية و هندسية. أما الطبيعية فمثل أن حركة الأجرام السماوية يجب أن تكون محفوظة على نظام واحد و ما أشبه ذلك مما استعمل كثير منه في أول المجسطي. و أما الهندسية فما «٤» لا يخفى و يخالف سائر تلك العلوم في أنه يشارك الطبيعي في المسائل أيضا، فيكون موضوع مسائله شيئا من موضوعات مسائل العلم الطبيعي، و المحمول فيه أيضا عارض من عوارض الجسم الطبيعي و محمول في مسائل العلم الطبيعي، مثل أن الأرض كرية و السماء كرية و ما أشبه ذلك. فهذا العلم كأنه ممتزج من طبيعي و من تعليمي، فإن «٥» التعليمي المحض مجرد لا في مادة البتة، و كان هذا موقع لذلك المجرد في مادة معينة. لكن المقدمات المبرهن بها على المسائل المشتركة لصاحب الهيئة و الطبيعي مختلفة. أما مقدمات «٦» التعليمي فرصديّة مناظريّة أو هندسية، و أما مقدمات الطبيعي فمأخوذة مما توجه طبيعة «٧» الجسم الطبيعي و ربما خلط الطبيعي فأدخل «٨» المقدمات التعليمية «٩» في براهينه، و خلط التعليمي فأدخل المقدمات الطبيعية في براهينه.

و إذا «١٠» سمعت الطبيعي يقول: لو لم تكن الأرض كرية لم يكن فصل الكسوف القمري هلاليا، فاعلم أنه قد خلط «١١». و إذا سمعت التعليمي «١٢» يقول: و أشرف الأجرام له أشرف الأشكال و هو المستدير و أن أجزاء الأرض يتحرك إليها «١٣» على الاستقامة و ما أشبه ذلك، فاعلم أنه قد «١٤» خلط.

و انظر كيف يختلط الطبيعي و التعليمي في البرهان على أن جرما ممّا «١٥» من البسائط كرى. أما التعليمي فيستعمل في بيان ذلك ما يجد عليه حال الكواكب «١٦» في شروقها و غروبها و ارتفاعها عن الأفق و انخفاضها، و ان ذلك

(١) لا تشارك كلها: كلها لا تشارك سا، م.

(٢) يجعلها: يجعله ط.

(٣) العلم: علم ط، م.

(٤) فما: فمما ط.

(٥) فإن: كان ب د، سا، م.

(٦) مقدمات: ساقطة من د، سا

(٧) طبيعة: ساقطة من م.

(٨) فأدخل: و أدخل د، سا

(٩) التعليمية: الطبيعية سا.

(١٠) و إذا: فإذا ط.

(١١) خلط: خلطه ب

(١٢) التعليمي: الطبيعي م.

(١٣) إليها إليه سا.

(١٤) قد: ساقطة من سا.

(١٥) ما: ساقطة من سا، م.

(١٦) الكواكب: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٤٣

لا- يمكن إلا أن تكون الأرض كرية. و الطبيعي «١» يقول إن الأرض جرم «٢» بسيط، فشكله الطبيعي الذي يجب، طبيعة «٣» متشابهة

يستحيل «٤» ان يكون مختلفا فيه، فيكون في بعضه زاويةً و في بعضه خط مستقيم، أو يكون بعضه على ضرب من الانحناء و الآخر على خلافه، فنجد الأول قد أتى بدلائل مأخوذة من مناسبة «٥» المقابلات و الأوضاع و المحاذيات، من غير أن تكون محتاجة «٦» إلى أن يكون فيها تعرض «٧» لقوة «٨» طبيعية موجبة فيها لمعنى. و تجد الثاني قد أتى بمقدمات مأخوذة من مقتضى طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي، و الأول «٩» أن يكون قد أعطى الإنيه و لم يعط العلة «١٠» و الثاني «١١» العلة و اللمية. و الأعداد بما هي أعداد قد توجد في الموجودات الطبيعية، إذ يوجد فيها واحد و واحد آخر. و كون كل واحد منهما «١٢» واحد ليس كونه «١٣» ذاته «١٤» من ماء أو نار أو أرض أو شجرة «١٥» أو غير ذلك، بل الوحدة أمر لازم له خارج عن ماهية. و اعتبار ذينك الواحدين من حيث هما في نحو من أنحاء الوجود معا هو صورة الاثنينية في ذلك «١٦» الوجود، و كذلك في غير ذلك من الأعداد و هذا هو العدد المعدود. و قد توجد في «١٧» الموجودات غير الطبيعية التي سيتضح أن «١٨» لها إنيه و قواما فليس العدد داخلا في العلم الطبيعي، لأنه لا هو جزء و لا- هو نوع من موضوعه، و لا هو «١٩» عارض خاص به، فهويته لا تقتضى تعلقا بالطبيعات «٢٠» و لا بغير الطبيعات «٢١». و معنى التعلق أن يكون وجوده خاصا بما قيل إنه متعلق به مقتضيا إياه، بل هو مباين لكل واحد منهما بالقوام و بالحد، و يتعلق إن كان لا بد بالموجود «٢٢» العام فيكون من الأمور اللازمة له.

فطبيعة العدد بحيث «٢٣» تصلح أن تعقل مجردة عن المادة أصلا، و النظر فيها من حيث هي طبيعة العدد و ما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة، ثم قد «٢٤» تعرض لها أحوال ينظر فيها الحاسب، و تلك «٢٥» الأحوال لا تعرض لها إلا و قد وجب تعلقها «٢٦» بالقوام بالمادة، و إن لم يجب تعلقها بها بالحد، و لم تكن مما «٢٧» تخصها «٢٨» بمادة معينة

- (١) و الطبيعي: فالطبيعي م.
- (٢) جرم: حسم د، ط.
- (٣) طبيعة: طبيعته د، ط
- (٤) يستحيل: مستحيل ب، سا.
- (٥) مناسبة: مناسبات ط.
- (٦) محتاجة: محتاجا م
- (٧) يكون فيها تعرض: يتعرض فيها م
- (٨) لقوة: بقوة ط.
- (٩) و الأول: فالأول ط، م.
- (١٠) العلة (الأولى و الثانية): العلية ط، م
- (١١) و الثاني: + أعطى سا، م.
- (١٢) منهما: منها ب، سا
- (١٣) كونه: كون م
- (١٤) ذاته: ذاتا ط
- (١٥) شجرة: شجر ط.
- (١٦) ذلك: + النحو من ط.
- (١٧) في (الأولى): ساقطة من سا، ط، م
- (١٨) أن: أنها د، ط.

- (١٩) و لا هو: و لا سا، م.
 (٢٠) لا بالطبيعيات: إلا بالطبيعيات د، ط.
 (٢١) و لا بغير الطبيعيات: ساقطة من م.
 (٢٢) بالموجود: بالوجود م.
 (٢٣) بحيث: ساقطة من ط.
 (٢٤) قد: ساقطة من ط
 (٢٥) و تلك: تلك ب سا، م.
 (٢٦) تعلقها (الأولى و الثانية): تعليقها سا، ط، م.
 (٢٧) مما: بما م
 (٢٨) تخصصها: نخصصها، ط، م.
 الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٤٤

فيكون النظر في طبيعة العدد من حيث هي كذلك نظرا رياضيا، و أما «١» المقادير فإنها تشارك المتعلقات بالمادة و تباينها «٢»، أما مشاركتها للمتعلقات بالمادة فلأن المقادير هي من «٣» المعاني القائمة في المادة لا محالة، و أما مباينها فمن جهات. من ذلك «٤» أن من الصور الطبيعية ما يظهر من أمره في أول الأمر أنه لا يصلح أن يكون عارضا لكل مادة اتفقت مثل الصورة التي للماء من حيث هي «٥» ماء، فإنها مستحيلة «٦» أن توجد في المادة الحجرية من حيث هي على مزاجها لا كالتدوير الذي يصح «٧» أن يحل المادتين جميعا و أى مادة كانت، و الصورة «٨» الإنسانية و طبيعتها فإنها مستحيلة «٩» أن توجد في المادة الخشبية، و هذا أمر لا يلزم الذهن في تحققه «١٠» كثير تكلف، بل يقرب «١١» مناله «١٢»، و منها ما لا يستحيل في بادى النظر أن يعرض لأى مادة اتفقت مثل البياض و السواد أشياء من هذا الجنس، فإن الذهن لا يستوحش من إحلالها أية مادة اتفقت، لكن العقل و النظر يوجيان من بعد أن طبيعة البياض و السواد «١٣» غير عارضة إلا لمزاج و استعداد مخصوص، و أن المستعد للتلون لا بمعنى التلون لا بمعنى التصبغ ليس قابلا للبياض الذي بذلك المعنى لأمر في مزاجه و غريزته، لكنهما و إن كانا «١٤» كذلك فلا يتصور و لا واحد منهما في الذهن إلا مقارنا لأمر ليس هو، و ذلك الأمر هو السطح أو المقدار المباين للون في المعقول. ثم قد يتشارك أيضا هذان القسمان المذكوران في أمر، و هو أن الذهن لا يعقل «١٥» واحدا منهما إلا و قد «١٦» لحقه خاصية نسبة إلى أمر آخر يقارن «١٧» ذاته كالموضوع. فإن الذهن إذا أحضر صورة الإنسان «١٨» لزمه أن يحضر معها نسبة لها إلى مادة مخصوصة لا تتخيل إلا كذلك. و البياض أيضا إذا أحضره التصور أحضر معه انبساطا هو فيه ضرورة و أبى «١٩» أن يتصور بياضا «٢٠» إلا- تصور «٢١» قدرا. و معلوم أن البياضية غير القدرية، و نجعل نسبة البياضية «٢٢» إلى القدرية شبيهة بنسبة شىء إلى أمر موضوع له. ثم المقدار يفارق هذين الصنفين فيما يشتركان فيه، إذ الذهن يقبل «٢٣» المقدار على أنه مجرد، و كيف لا يقبله «٢٤» و هو محتاج إلى استقصاء «٢٥» في البحث حتى ينكشف له أن المقدار لا يوجد إلا في مادة و يفارق القسم الأول «٢٦» بشىء يخصه، و هو أن الذهن إذا تكلف نسبة المقدار إلى المادة لم يضطر إلى «٢٧» أن يعد له «٢٨» مادة مخصوصة

(١) و أما: أن ط.

(٢) و تباينها: + له ب

(٣) من: ساقطة من ط.

(٤) ذلك: تلك ط.

- (٥) هي (الأولى): هو م
 (٦) مستحيلة: مستحيل م.
 (٧) يصلح: يصلح ط
 (٨) و الصورة: و الصور ب.
 (٩) مستحيلة: مستحيل م
 (١٠) تحققه: تحقيقة ط
 (١١) يقرب: يعرف د
 (١٢) مناله: تناوله ط.
 (١٣) و أشياء و السواد: ساقطة من م.
 (١٤) كانا: كان ط.
 (١٥) لا يعقل: لا يقبل ب، سا، م
 (١٦) إلا و قد: الآن قد سا.
 (١٧) يقارن: ساقطة من سا
 (١٨) الإنسان: الإنسانية د، سا، ط، م.
 (١٩) و أبى: و إلى م.
 (٢٠) بياضا: بياض ط
 (٢١) تصور: أن يتصور ط
 (٢٢) غير ... البياضية: ساقطة من ط.
 (٢٣) يقبل: قبل م.
 (٢٤) لا يقبله: لا يقبل د
 (٢٥) استقصاه: الاستقصا ط.
 (٢٦) القسم الأول: هذا القسم د، ط
 (٢٧) إلى (الثانية): ساقطة من سا، م
 (٢٨) له: لها سا

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٤٥

و يفارق القسم الثانى بأن «١» الذهن و إن لم يضطر فى تصور المقدار إلى أن يجعل له مادة مخصوصة، فالقياس و العقل لا يضطره إليها «٢» أيضا، إذ الذهن يستغنى فى نفس تصور المقدار عن «٣» تصوره فى المادة. و القياس لا- يوجب أيضا أن يكون للمقدار اختصاص بمادة نوعيه معينه، لأن المقدار لا يفارق شيئا من المواد، فليس مما يكون خاصا بمادة «٤»، و مع ذلك فهو مستغن فى التوهم و التحديد «٥» عن المادة. و قد ظن «٦» أن البياض و السواد هذا حكمه «٧» أيضا، و ليس كذلك، فإنه لا التصور التخيلى «٨» و لا الرسوم و لا الحدود المعطاة لها «٩» تغنى عن ذلك إذا حقق و استقصى، و إنما يتجردان بمعنى آخر و هو أن المادة ليس «١٠» جزء قوامهما كما هو «١١» جزء قوام المركب «١٢»، لكنه «١٣» جزء حديهما.

و كثير من الأشياء يكون جزء حد الشيء و لا يكون جزءا من قوامه إذا كان حده يتضمن نسبة ما إلى شيء خارج عن وجود الشيء. و قد شرح هذا المعنى «١٤» فى كتاب البرهان، فصناعة الحساب و صناعة الهندسة صناعتان لا تحتاجان فى إقامتهما البراهين أن

تتعرضا «١٥» للمادة الطبيعية أو تأخذا مقدمات تتعرض للمادة بوجه، لكن صناعة الكرة «١٦» المتحركة و أشد منها صناعة الموسيقى، و أشد منها صناعة المناظر، و أشد من ذلك صناعة الهيئة تأخذ المادة أو شيئا «١٧» من عوارض المادة، و ذلك لأنها «١٨» تبحث عن أحوالها «١٩»، فمن الضرورة أن «٢٠» تأخذها «٢١». و ذلك لأن هذه الصناعات إما أن تبحث عن عدد لشيء «٢٢» أو مقدار «٢٣» أو شكل «٢٤» في شيء، و العدد و المقدار و الشكل عوارض لجميع الأمور الطبيعية. و يعرض مع العدد و المقدار «٢٥» اللواحق الذاتية أيضا بالعدد و المقدار، فإذا أريد أن يبحث عما يعرض من أحوال العدد و المقدار في أمر من الأمور الطبيعية لزم ضرورة أن يلتفت «٢٦» إلى ذلك الأمر الطبيعي و كأن الصناعة الطبيعية «٢٧» صناعة بسيطة و الصناعة «٢٨» التعليمية التي هي حساب صرف و هندسة صرفة صناعة بسيطة و يتولد ما بينهما صنایع موضوعاتها من صناعة و محمولات المسائل فيها من صناعة. و إذا «٢٩» كان بعض العلوم

- (١) بأن: في سا.
- (٢) إليها: إليهما سا.
- (٣) عن: عند م.
- (٤) مادة: + معينه ط
- (٥) و التحديد: و التجديد بخ
- (٦) ظن: يظن م
- (٧) حكمه: حكمها ط.
- (٨) التخيلي: التحيل ط
- (٩) لها: لهما ط.
- (١٠) ليس: ليست ط
- (١١) هو: هي ب، ط
- (١٢) المركب: المركبات ط
- (١٣) لكنه: لكنها م.
- (١٤) المعنى: ساقطه من سا.
- (١٥) تتعرضا: تعرض ب
- (١٦) الكرة: الكثرة د.
- (١٧) شيئا: شيء ط.
- (١٨) لأنها: لأنه سا
- (١٩) أحوالها: أحواله سا
- (٢٠) أن: أنها ب؛ أنه سا، م
- (٢١) تأخذها: تأخذه سا.
- (٢٢) لشيء: الشيء د، ط
- (٢٣) أو مقدار: أو عن مقدار ط
- (٢٤) أو شكل: و شكل م.
- (٢٥) و المقدار (الأولى): + و الشكل م.

(٢٦) يلتفت: ساقطة من م.

(٢٧) الطبيعیه: المتبقية د

(٢٨) و الصناعة: و الصناعات ط.

(٢٩) و إذا: إذا م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٤٦

المنسوبة إلى الرياضه مما يحوج الذهن إلى التفات نحو المادة لمناسبة بينه و بين الطبيعيات، فكيف ظنك بالعلم الطبيعي نفسه و ما أفسد ظن من يظن أن الواجب أن يشتغل في العلم الطبيعي بالصورة و يخلى عن المادة أصلا.

[الفصل التاسع] ط- فصل «١» في تعريف اشد العلل اهتماما للطبيعي في بحثه

قد رفض بعض الطبيعيين و منهم أنطيقون «٢» مراعاة أمر الصورة رفضا كليا، و اعتقد أن المادة هي «٣» التي يجب أن تحصل و تعرف، فإذا حصلت هي تحصيلها فما بعد ذلك أغراض و لواحق غير متناهية لا تضبط. و يشبه أن تكون هذه المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم هي المادة المتجسمة المنطبعة «٤» دون «٥» الأولى، و كأنهم «٦» عن الأولى غافلون.

و ربما احتج هؤلاء ببعض الصنائع، و قايس بين الصناعة الطبيعیه «٧» و بين الصناعة المهنیه، فقال: إن مستنبط «٨» الحديد و كده تحصيل الحديد و ما عليه من صورته «٩»، و الغواص و كده تحصيل الدرء و ما عليه من صورتها و الذي يظهر لنا فساد هذا الرأي إفقاده إيانا الوقوف على خصائص الأمور الطبيعیه و نوعياتها التي هي صورها «١٠» و مناقضة صاحب المذهب نفسه نفسه «١١»، فإنه إن أفتعه الوقوف على الهيولى غير «١٢» المصورة، فقد قع من العلم بمعرفة شيء لا وجود له بالفعل، بل كأنه أمر بالقوة. ثم من أي الطرق «١٣» يسلك إلى إدراكه، إذ قد أعرض عن المصور و الأعراض صفحا، و الصور «١٤» و الأعراض هي التي تجر أذهاننا إلى إثباته، فإن لم يقنعه الوقوف على الهيولى غير «١٥»

(١) فصل: فصل ط ب، الفصل التاسع ط، م.

(٢) انطيقون: انطيقون ط

(٣) هي: ساقطة من سا، م.

(٤) المنطبعة: المنطبعة د

(٥) دون: + الحسبة د، ط

(٦) و كأنهم: فكأنهم سا، ط، م.

(٧) الطبيعیه: + النظرية ط

(٨) مستنبط: يستنبط سا.

(٩) صورته: صورة ط.

(١٠) صورها: صورتها م.

(١١) نفسه نفسه: نفسه ط

(١٢) غير: الغير ب، د، سا، ط.

(١٣) الطرق: الطريق ط

(١٤) الصور: الصورة م.

(١٥) غير: الغير ب، د، سا، ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٤٧

المصورة، و رام للهولى صورة مثل صورة المائىة أو الهوائىة، أو غير ذلك فما خرج «١» عن النظر فى الصورة و ظنه أن «٢» مستنبط الحديد غير مضطر إلى مراعاة أمر الصورة ظن فاسد. فإن مستنبط الحديد ليس موضوع صناعته «٣» هو الحديد، بل هو غاية فى صناعته و موضوعه «٤» الأجسام المعدنية التى يكب «٥» عليها بالحفر و التدويب.

و فعله ذلك هو «٦» صورة صناعته، ثم تحصيل الحديد غاية صناعته، و هو موضوع لصنائع أخرى أربابها لا يعينهم «٧» مصادقة الحديد عن التصرف فيه بإعطائه صورة أو عرضا.

و قد قام بإزاء هؤلاء طائفة أخرى من الناظرين فى علم الطبيعىة، فاستخفوا «٨» بالمادة أصلا و قالوا: إنها إنما قصدت فى الوجود لتظهر فيها الصورة بآثارها، و أن المقصود الأول هو الصورة، و أن من أحاط بالصورة علما فقد استغنى عن الالتفات إلى المادة إلا على سبيل شروع فيما لا يعنيه.

و هؤلاء أيضا مسرفون فى جنبه اطراح «٩» المادة، كما أولئك كانوا مسرفين فى جنبه اطراح الصورة «١٠». و بعد تعذر ما يقولونه فى علوم الطبيعىة «١١» على ما أوأنا إليه قبل هذا الفصل، فقد قنعوا بأن يجهلوا «١٢» المناسبات التى بين الصور و بين المواد، إذ ليس «١٣» كل صورة مساعدة لكل مادة، و لا كل مادة متمهدة لكل صورة، بل تحتاج الصورة «١٤» النوعية الطبيعىة فى أن تحصل موجودة فى الطباع إلى مواد نوعية متخصصة «١٥» بصور لأجلها ما استتم استعدادها لهذه الصورة «١٦» إلى و كم من عرض إنما يحصل عن الصورة بحسب مادتها «١٧» و إذا «١٨» كان العلم التام الحقيقى هو الإحاطة بالشىء كما هو و ما يلزمه، و كانت ماهية الصورة النوعية أنها مفتقرة إلى مادة معينة أو لازم لوجودها وجود مادة معينة، فكيف يستكمل علمنا بالصورة، إذ لم يكن هذا من حالها متحققا عندنا، أو كيف «١٩» يكون هذا من حالها متحققا من عندنا، و نحن لا نلتفت إلى المادة و لا مادة أعم اشتراكا فيها و أبعد عن الصورة «٢٠» من المادة الأولى. و فى علمنا بطبيعتها و أنها بالقوة كل شىء، نكتسب علما بأن الصورة التى فى مثل هذه المادة إما واجب زوالها بخلافه أخرى «٢١» غيرها أو ممكن غير موثوق به «٢٢». و أى معنى أشرف من هذه «٢٣» المعانى التى من

(١) خرج: يخرج سا.

(٢) أن: أنه سا.

(٣) صناعته: صناعة ب، د، ط

(٤) و موضوعه: و موضوعها ط

(٥) يكب: يكتب م.

(٦) هو: هى سا، م

(٧) لا يعينهم: لا يعينها سا.

(٨) فاستخفوا: و استخفوا ط.

(٩) اطراح: اطواح د

(١٠) الصورة: الصور ب، د، ط.

(١١) علوم الطبيعىة: العلوم الطبيعىة سا، م

(١٢) يجهلوا: يجهل ط.

- (١٣) إذ ليس: و ليس د؛ ليس م.
 (١٤) الصورة: الصور سا، ط، م
 (١٥) متخصصة: مخصصة سا.
 (١٦) الصورة (الأولى): الصور سا، ط، م
 (١٧) مادتها: مادته سا، م
 (١٨) و إذا: فإذا ط.
 (١٩) أو كيف: و كيف م.
 (٢٠) الصورة: الصور د.
 (٢١) أخرى: ساقطة من د
 (٢٢) به: ساقطة من د
 (٢٣) هذه: ساقطة من سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٤٨

حقها أن تعلم من معنى حال الشيء في وجود نفسه و أنه وثيق أو قلق، بل الطبيعي مفتقر في براهينه و محتاج في استتمام صناعته إلى أن يكون محصلا للإحاطة بالصورة «١» و المادة جميعا. لكن الصورة تكسبه علما بما هو به «٢» الشيء بالفعل «٣» أكثر من المادة، و المادة تكسبه العلم بقوة وجوده في أكثر الأحوال، و منهما جميعا يستتم العلم بجوهر الشيء.

[الفصل العاشر] ي- فصل «٤» في تعريف «٥» اصناف علة علة من الأربع

قد استعملنا «٦» فيما تقدم «٧» إشارات دلت على أن الجسم «٨» الطبيعي علة عنصريه و علة فاعليه، و علة صوريه، و علة غائيه. فحرى بنا الآن أن نعرف أحوال هذه العلل فنستفيد منها سهوله سلوك السبيل إلى معرفة المعلولات الطبيعية. أما أن لكل كائن فاسد أو لكل واقع في الحركة أو لكل ما هو مؤلف من مادة و صورة عللا موجودة و أنها هذه الأربع لا غير، فأمر لا يتكلفه «٩» نظر الطبيعي «١٠»، و هو إلى الإلهي. و أما تحقيق ماهيتها و الدلالة على أصولها و وضعها، فأمر لا يستغنى عنه الطبيعي.

فنقول: إن العلل الذاتية للأمر الطبيعي أربع: الفاعل، و المادة، و الصورة، و الغاية.

و الفاعل في الأمور الطبيعية قد يقال لمبدأ الحركة في آخر غيره من جهة ما هو آخر. و نغني بالحركة هاهنا كل خروج من قوة إلى فعل في مادة. و هذا المبدأ هو الذي يكون سببا لإحالة غيره و تحريكه عن قوة إلى فعل و الطبيب أيضا إذا عالج نفسه فإنه مبدأ حركة في آخر بأنه آخر، لأنه إنما يحرك العليل، و العليل غير الطبيب من جهة ما هو عليل، و هو إنما «١١» يعالج من جهة ما هو هو، أعني من جهة ما هو طبيب. و أما «١٢» تعالجه و قوله

(١) بالصورة: بالصور د، ط.

(٢) علما بما هو به: علم هو به سا، م؛ علما بهويه. (٢) ط

(٣) بالفضل: بالعقل د.

(٤) فصل: فصل ي ب؛ الفصل العاشر ط، م.

(٥) تعريف: ساقطة من ب.

(٦) استعملنا: استعملها د

(٧) تقدم: سلف ب، سا، م

(٨) للجسم. الجسم م.

(٩) لا يتكلفه: يتكلفه بخ.

(١٠) الطبيعى: الطبيعيين د، سا، م.

(١١) إنما (الثانية): ساقطة من د

(١٢) و أما: فأما د، سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٤٩

العلاج و تحركه بالعلاج، فليس من جهة «١» ما هو طيب، بل من جهة ما هو عليل. و مبدأ الحركة إما مهيى و إما متمم، و المهيى هو الذى يصلح المادة كمحرك «٢» النطفة «٣» فى الإحالات المعدة، و المتمم هو الذى يعطى الصورة و يشبه أن يكون «٤» الذى يعطى الصورة المقومة للأشياء الطبيعىة خارجا عن الطبيعيات. و ليس «٥» على الطبيعى أن يتحقق ذلك بعد أن يضع أن هاهنا مهيئا و هاهنا معطى صورة. و لا شك أن المهيى مبدأ حركة، و المتمم أيضا هو مبدأ الحركة لأنه المخرج بالحقيقة «٦» من القوة إلى الفعل، و قد يعد المعين و المسير فى مبادئ الحركة. أما المعين فيشبه أن يكون جزءا من مبدأ الحركة، كأن مبدأ الحركة جملة الأصل و المعين، إلا- أن الفرق بين المعين و الأصل أن الأصل يحرك لغاية له، و المعين يحرك لغاية ليست له، بل للأصل «٧» أو لغاية ليست نفس غاية الأصل الحاصلة بالتحريك، بل غاية أخرى كشكر أو أجر أو بر. و أما المشير فهو مبدأ الحركة بتوسط، فإنه سبب الصورة «٨» النفسانية التى هى مبدأ الحركة «٩» الأولى «١٠» لأمر إرادى، فهو مبدأ المبدأ.

فهذا هو الفاعلى بحسب «١١» الأمور الطبيعىة.

فأما «١٢» إذا أخذ المبدأ الفاعلى لا بحسب الأمور الطبيعىة، بل بحسب الوجود نفسه، كان معنى أعم من هذا، و كان كل ما هو سبب لوجود مباين لذاته من حيث هو مباين و من حيث ليس ذلك الوجود لأجله علة فاعلية.

و لنقل الآن فى المبدأ المادى، فنقول: إن المبادئ المادية تشترك فى معنى، و هى «١٣» أنها فى طبائعها حاملة «١٤» لأشياء غريبة عنها، و لها نسبة إلى المركب منها و من تلك الماهيات «١٥»، و لها نسبة إلى تلك الماهيات نفسها «١٦». مثلا- أن الجسم له نسبة إلى المركب، أى إلى الأبيض، و نسبة البسيط «١٧» أى إلى البياض. و نسبتته إلى المركب نسبة «١٨» عليه «١٩» أبدا، لأنه جزء من قوام «٢٠» المركب، و الجزء فى ذاته أقدم من الكل «٢١» و مقوم لذاته. و أما «٢٢» نسبتته إلى تلك الأمور فلا تعقل إلا على أجسام ثلاثة: إما أن يكون لا- يتقدمها فى الوجود و لا يتأخر عنها، أعنى لا هى محتاجة إلى الأمر الآخر فى التقوم «٢٣» و لا- ذلك الأمر محتاج «٢٤» إليها فى التقوم. و القسم الثانى أن تكون المادة محتاجة إلى مثل

(١) جهة: + ما هو هو أعنى من جهة ط، م.

(٢) كمحرك: كمتحرك د

(٣) النطفة: النطف ط.

(٤) يكون: + هو ط.

(٥) و ليس: إذ ليس سا، ط، م.

(٦) بالحقيقة: ساقطة من سا.

(٧) للأصل: الأصل م.

(٨) الصورة: للصورة د

(٩) الحركة: + التي هي ط، م

(١٠) الأولى: العلة الأولى م

(١١) بحسب د، م.

(١٢) فأما: و أما سا، م.

(١٣) وهي: و هو م

(١٤) حاملة: حاصلة سا.

(١٥) الماهيات: الهيئات ط

(١٦) نفسها: أنفسها سا.

(١٧) إلى البسيط أى: ساقطة من سا

(١٨) نسبة: نسبته م.

(١٩) عليه: علة، م سا.

(٢٠) قوام: ساقطة من م

(٢١) الكل: الكل سا

(٢٢) و أما: فأما ط.

(٢٣) تقوم (الأولى والثانية): التقويم سا، ط، م

(٢٤) محتاج: يحتاج م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٥٠

ذلك الأمر في التقويم «١» بالفعل، و الأمر «٢» يكون مقدا «٣» عليها في الوجود الذاتي، كأن وجوده ليس متعلقا بالمادة بل بمبادئ أخرى، و لكنه يلزمه إذا وجد أن يقوم مادتها «٤» و يحصلها «٥» بالفعل، كما أن كثيرا من الأشياء تكون مقومة «٦» بشيء و يلزمها «٧» بعد تقومها «٨» أن يقوم شيئا آخر، ربما كان ما يقومه بمفارقة «٩» لذاتها «١٠»، و ربما كان تقومها «١١» بمخالطة من ذاته، و مثل هذا الأمر يسمى صورة، و له قسط في تقويم المادة بمقارنته ذاته، و هو «١٢» كل المقوم القريب و بيان ذلك في الصناعة الأولى «١٣».

و القسم الثالث هو أن تكون المادة متقومة في ذاتها و حاصلة بالفعل، و أقدم من ذلك الشيء، و يقوم «١٤» ذلك الشيء. و هذا الشيء هو الذي نسميه عرضا بالتخصيص و إن كنا ربما سمينا جميع هذه الهيئات أعراضا.

فيكون القسم الأول يوجب إضافة المعية، و القسمان الآخران إضافة تقدم و تأخر. لكن في الأول منهما التقدم لما في المادة، و في الثاني منهما التقدم «١٥» للمادة. و القسم الأول ليس بظاهر الوجود، و كأنه إن كان له مثال فهو النفس «١٦» و المادة الأولى إذا اجتماعا في تقويم الإنسان. و أما «١٧» القسمان الآخران فقد أخبرنا عنهما مرارا:

و للمادة «١٨» مع المتكون عنها التي «١٩» هي جزء من وجوده «٢٠» نوع آخر من اعتبار المناسبة، و يصلح أيضا أن تنقل «٢١» هذه المناسبة إلى الصورة، فإن المادة قد تكفي وحدها في أن تكون هي الجزء المادي لما هو ذو مادة «٢٢»، و ذلك في «٢٣» صنف من الأشياء، و قد لا تكفي ما لم تنضم إليها مادة أخرى، فتجتمع منها «٢٤» و من الأخرى، كالمادة الواحدة «٢٥» لتماية صورة الشيء، و ذلك في صنف من الأشياء، كالعقاقير للمعجون و الكيموسات للبدن. و إذا كانت المادة إنما يحصل منها الشيء بأن يكون معها غيرها، فإما أن يكون بحسب الاجتماع فقط «٢٦» كأشخاص الناس للعسكرية و المنازل للمدينة، و إما بحسب الاجتماع و التركيب معا فقط كاللبن و الخشب للبيت، و إما بحسب الاجتماع و التركيب و الاستحالة كالأسطقسات «٢٧» للكائنات. فإن الاسطقسات «٢٨» لا يكفي نفس اجتماعها و لا نفس

- (١) التقوم: التقوم د، سا، ط، م
- (٢) و الأمر: فالأمر ط.
- (٣) مقدما: متقدما سا، ط، م.
- (٤) مادتها: + مادة ما طا
- (٥) و يحصلها: و يجعلها سا، ط، م.
- (٦) مقومة: تقومه سا، ط، م
- (٧) و يلزمها: و يلزم سا؛ و يلزم ط، م
- (٨) تقومها: تقومه سا، ط، م؛+ لكنه د، سا، ط، م.
- (٩) بمفارقة: بمفارقته سا، ط، م
- (١٠) لذاتها: لذاته سا، ط، م،
- (١١) تقومها: تقويمها د؛ تقويمه سا، ط، م
- (١٢) و هو: أو هو د، سا، ط، م.
- (١٣) الصناعة الأولى: صناعة الأولى د، ط؛ صناعة الفلسفة الأولى طا.
- (١٤) و يقوم: + بها ط.
- (١٥) التقدم (الثانية): المقدم د.
- (١٦) فهو النفس: فالنفس سا.
- (١٧) و أما: أما سا.
- (١٨) و للمادة: سادة دزسا
- (١٩) التي: الذي م
- (٢٠) وجوده: وجوه م.
- (٢١) تنقل: تنتقل ط.
- (٢٢) مادة: عدة ط.
- (٢٣) في: ساقطة من سا.
- (٢٤) منها: منه سا
- (٢٥) الواحدة: الواحد د.
- (٢٦) فقط: ساقطة من ط.
- (٢٧) كالأسطقات: كالأستقصات سا
- (٢٨) الأستقصات: الأستقصات سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٥١

تركيبتها بالتماس و التلاقي و قبول الشكل، لأن تكون منها الكائنات، بل بأن يفعل بعضها فى بعض، و ينفعل بعضها من بعض «١»، و تستقر للجمله كيفية متشابهة تسمى «٢» مزاجا، فحينئذ تستعد للصورة النوعية. و لهذا ما كان الترياق و ما أشبهه إذا خلطت أخلاطه و اجتمعت و تربت، لم يكن ترياقا بعد و لا- له صورة الترياقية، إلى أن يأتى عليها «٣» مدة فى مثلها بفعل بعضها فى بعض بكيفياتها

فتستقر لها كيفية واحدة كالمتشابهة «٤» في جميعها فيصدر عنها فعل المشاركة. فهذه «٥»، فإن صورتها «٦» الذاتية تكون ثابتة محفوظة، والأعراض التي «٧» بها يتفاعل التفاعل الاستحالي فيعتبر ويستحيل استحالة بأن ينتقص كل إفراط يكون في كل مفرد منها إلى أن تستقر فيها كيفية الغالبات أنقص مما في الغالب. وقد جرت العادة بأن يقال إن المقدمات نسبتها إلى النتيجة مشاكلة لمناسبة المواد والصور والأشبه أن تكون صورة المقدمات شكلها، وتكون «٨» المقدمات بشكلها تشاكل «٩» السبب الفاعل «١٠»، فإنها كسبب «١١» فاعل «١٢» للنتيجة «١٣»، والنتيجة من حيث هي نتيجة شيء خارج عنها. لكنهم لما وجدوا الحد الأصغر والحد الأكبر إذا التأما حصلت النتيجة، وقد كانا قبل ذلك في القياس وقع الظن بأن «١٤» في القياس موضوع النتيجة. فيخطى «١٥» ذلك إلى «١٦» أن ظن أن القياس نفسه موضوع النتيجة. لكن الحد الأصغر والحد الأكبر طبيعتهما موضوعتان لصور، فإنهما موضوعتان «١٧» لصوره «١٨» النتيجة، وليستا حينئذ الحد الأصغر والحد الأكبر، وموضوعتان لأن تكونا حدا أصغر وحدا أكبر، وليستا حينئذ موضوعتين للنتيجة لأن كل واحد منهما إذا كان على نمط من النسبة إلى الآخر كان حدا أصغر وحدا أكبر، وذلك النمط هو أن ينسب «١٩» مع بالفعل نسبة معينة إلى الأوسط، وأن يكون لهما إلى النتيجة نسبة إلى شيء بالقوة. وإذا كانا على نمط آخر كانا موضوعين للنتيجة بالفعل، وذلك النمط «٢٠» هو أن ينسب كل واحد منهما إلى الآخر نسبة الحمل والوضع أو التلو والتقديم «٢١»، بعد نسبة كانت لهما. ومع ذلك فليس أيضا عين «٢٢» ما هو في القياس حدا أكبر أو أصغر «٢٣» هو بالقوة موضوع النتيجة، بل آخر من نوعه. فليس يمكن أن نقول إن شيئا واحدا بالعدد يعرض له أن يكون موضوعا لكونه حدا أكبر وحدا أصغر، وموضوعا «٢٤» لكونه جزء «٢٥» النتيجة.

(١) من بعض: ساقطة من م

(٢) تسمى: فتسمى سا.

(٣) عليها: عليه سا، ط، م

(٤) كالمتشابهة: كالمتشابهة م.

(٥) فهذه: هذه د، سا، ط، م

(٦) صورتها: صورها سا، م

(٧) الى: ساقطة من د.

(٨) وتكون: وقد تكون د

(٩) تشاكل: تتشاكل ط

(١٠) الفاعل: الفاعل د، ط.

(١١) كسبب: ساقطة من سا

(١٢) فاعل: فاعل ب، د، م

(١٣) للنتيجة: ذاتية ط.

(١٤) بأن: + الحدود ط

(١٥) فيخطى: + من ط

(١٦) إلى: ساقطة من ط.

(١٧) الصور فإنهما موضوعتان: ساقطة من سا

(١٨) الصورة: الصور د.

(١٩) ينسبا: ينسبها د.

(٢٠) النمط: نمط د.

(٢١) و التقديم: و التقدم د.

(٢٢) عين: غير سا.

(٢٣) أو أصغر: و أصغر سا.

(٢٤) و موضوعا: و موضوعها د

(٢٥) جزء: حد سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٥٢

فلست أفهم كيف ينبغي أن تجعل المقدمات موضوعة للنتيجة، فإذا قسنا «١» المادة إلى ما عنها يحدث فقط فقد تكون المادة مادة لقبول الكون، و قد تكون لقبول الاستحالة، و قد تكون لقبول الاجتماع و التركيب، و قد تكون لقبول التركيب و الاستحالة معا. فهذا ما نقوله في العلة المادية «٢». و أما الصورة فقد تقال للماهية التي إذا حصلت في المادة قومتها نوعا. و يقال صورة لنفس النوع، و يقال صورة للشكل و التخطيط خاصة، و يقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة «٣» العسكر و صورة المقدمات المقترنة، و يقال صورة للنظام المستحفظ كالشريعة، و يقال صورة لكل هيئة كيف كانت، و يقال صورة لحقيقة كل شيء كان جوهرها أو عرضا و يفارق النوع، فإن هذا قد يقال للجنس الأعلى، و ربما قيل صورة للمعقولات «٤» المفارقة للمادة و الصورة المأخوذة إحدى «٥» المبادئ «٦» هي بالقياس إلى المركب منها و من المادة أنها جزء له «٧» يوجه «٨» بالفعل في مثله، و المادة جزء لا يوجه «٩» بالفعل. فإن وجود المادة لا يكفي في كون الشيء بالفعل، بل في كون الشيء بالقوة، فليس الشيء هو ما هو بمادته «١٠»، بل بوجود الصورة يصير الشيء بالفعل. و أما تقويم الصورة للمادة فعلى نوع آخر، و العلة الصورية قد «١١» تكون بالقياس إلى جنس أو نوع و هو الصورة التي تقوم المادة، و قد تكون بالقياس إلى الصنف، و هو الصورة التي قد قامت المادة دونها نوعا و هو طارئ «١٢» عليها كصورة الشكل للسري، و البياض بالقياس إلى جسم أبيض.

و أما الغاية فهي المعنى الذي لأجله تحصل الصورة في المادة، و هو الخير الحقيقي «١٣» أو الخير المظنون. فإن كل تحريك يصدر عن فاعل لا بالعرض، بل بالذات فإنه يروم به ما هو خير بالقياس إليه. فربما كان بالحقيقة «١٤»، و ربما كان بالظن، فإنه إما أن يكون كذلك، أو يظن به ذلك «١٥» ظنا.

(١) قسنا: نسبنا سا.

(٢) المادية: المادة م.

(٣) كصورة: كهئية ط.

(٤) المقولات: المقولات م

(٥) إحدى: أحد سا، ط، م

(٦) المبادئ: + التي سا.

(٧) جزء له: حركة د

(٨) يوجه: يوجه م

(٩) لا يوجه: و لا يوجه د.

(١٠) بمادته: بمادة سا.

- (١١) قد: ساقطة من سا، م.
 (١٢) و هو طارئ: و هي طارئة ط.
 (١٣) الحقيقي: ساقطة من م.
 (١٤) أو الخير ... بالحقيقة: ساقطة من م.
 (١٥) ذلك: ساقطة من سا.
 الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٥٣

[الفصل الحادي عشر] ك- فصل «١» في مناسبات «٢» العلل

الفاعل من جهة سبب للغاية. و كيف لا يكون كذلك، و الفاعل هو الذي يحصل للغاية موجودة. و للغاية من جهة هي سبب الفاعل، و كيف لا تكون كذلك و إنما يفعل الفاعل لأجلها و إلا لما كان يفعل. فالغاية تحرك الفاعل إلى أن يكون فاعلا، و لهذا إذا قيل: لم تراض؟ فيقول لأصح «٣»، فيكون هذا جوابا، كما إذا قيل: لم صححت؟ فيقول لأنى ارتضت، و يكون جوابا. و الرياضة سبب فاعلي للصحة «٤»، و الصحة سبب غائي للرياضة. ثم إن قيل: لم تطلب الصحة فليل «٥»: لأرتاض، لم يكن جوابا صحيحا عن صادق الاختيار «٦» ثم إن قيل: لم تطلب الرياضة، فليل «٧» لكى أصح، كان الجواب صحيحا.

و الفاعل ليس علّة لسيرورة الغاية غايه، و لا لماهية الغاية في نفسها، و لكن علّة لوجود ماهية الغاية في الأعيان: و فرق بين الماهية و الوجود كما علمته «٨». و للغاية علّة لكون الفاعل فاعلا، فهي «٩» علّة له في كونه علّة، و ليس الفاعل علّة للغاية في كونها علّة. و هذا سيتضح في الفلسفة الأولى.

ثم الفاعل و الغاية كأنهما مبدءان غير قريبين من المركب المعلول، فإن الفاعل إما أن يكون مهينا للمادة فيكون سببا لإيجاد المادة القريبة من المعلول، لا سببا قريبا من المعلول، أو يكون معطيا للصورة. فيكون سببا لإيجاد «١٠» الصورة القريبة. و للغاية سبب للفاعل في أنه فاعل، و سبب للصورة «١١» و المادة بتوسط «١٢» تحريكها «١٣» للفاعل المركب «١٤». فالمبادئ

(١) فصل: فصل ك ب؛ الفصل الحادي عشر ط، م؛ ساقطة من د.

(٢) مناسبات: مناسب د.

(٣) لأصح: ليصح ب، د، سا، م.

(٤) للصحة: الصحة سا.

(٥) فليل: فقال م.

(٦) ثم ان ... الاختيار: ساقطة من سا

(٧) فليل: فقال م.

(٨) علمته: علمت د

(٩) فهي: فهو سا.

(١٠) لإيجاد: لاتحاد م.

(١١) للصورة: الصورة د

(١٢) بتوسط: بسبب م

(١٣) تحريكها: تحريكه سا.

(١٤) المركب: للمركب ب، د، ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٥٤

القريبة من الشيء هي الهيولى و الصورة، و لا واسطة بينهما و بين الشيء، بل هما علتاه «١»، على أنهما جزءان يقومانه بلا واسطة، و إن اختلف تقويم كل واحدة «٢» منهما، و كان «٣» هذا علة غير العلة التي هي ذاك.

لكنه ربما عرض أن كانت المادة علة بواسطة و غير واسطة معا من وجهين «٤»، و الصورة علة بواسطة و غير واسطة معا من وجهين «٥». أما المادة، فإذا كان المركب ليس نوعا، بل صنفا، و كانت الصورة لا التي تخص «٦» باسم الصورة، بل هيئة عرضية، فحينئذ تكون المادة مقومة لذات ذلك العرض الذى يقوم ذلك الصنف من حيث «٧» هو صنف، فتكون علة ما للعلة. لكن و إن كان كذلك فمن حيث المادة جزء من المركب و علة مادية فلا واسطة «٨» بينهما، و أما الصورة، فإذا كانت الصورة صورة «٩» حقيقية و من مقولة الجوهر و كانت تقوم المادة بالفعل و المادة علة للمركب، فتكون هذه الصورة علة لعلة المركب. لكنه و إن كان كذلك فمن حيث الصورة جزء من المركب و علة صورية فلا واسطة بينهما. فالمادة إذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة مادية للمركب، و الصورة، إذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة صورية للمركب. و قد يتفق أن تكون ماهية الفاعل و الصورة و الغاية ماهية واحدة، فتكون هي التي تعرض لها إما «١٠» أن تكون فاعلا «١١» و صورة و غاية فإن فى الأب «١٢» مبدأ لتكون الصورة الإنسانية من النطفة و ليس ذلك كل شيء من الأب، بل صورته «١٣» الإنسانية، و ليس الحاصل فى النطفة إلا الصورة الإنسانية، و ليست الغاية التي تتحرك إليها النطفة إلا «١٤» الصورة الإنسانية، لكنها من حيث تقوم مع المادة «١٥» نوع الإنسان «١٦» فهي صورة، و من حيث تنتهى إليها حركة «١٧» النطفة فهي غاية، و من حيث يبتدئ منه «١٨» تركيبها «١٩» فاعلة. فإذا «٢٠» قيست إلى المادة و المركب كانت صورة. و إذا قيست إلى الحركة كانت غاية مرة و فاعلة مرة، إما غاية فباعتبار انتهاء الحركة و هي الصورة التي فى الابن، و إما فاعلة فباعتبار ابتداء الحركة و هي الصورة التي فى الأب.

(١) علتاه: قلناه م.

(٢) واحدة: ساقطة من سا، م

(٣) و كان: فكان ط.

(٤) المادة ... وجهين: للمادة و للصورة علة بواسطة و غير واسطة معا من وجهين و لذلك الصورة بما عرض ذلك م.

(٥) و الصورة ... و وجهين: ساقطة من ب، د، سا

(٦) تخص: تختص ط.

(٧) حيث: + أن ط.

(٨) فلا واسطة: بلا واسطة سا

(٩) صورة: ساقطة من م.

(١٠) إما: ساقطة من سا، م

(١١) فاعلا: للفاعلة ط.

(١٢) الأب (الأولى): الآن م

(١٣) صورته: صورة سا.

(١٤) إلا: + أن م.

(١٥) مع المادة: بالمادة سا

- (١٦) الإنسان: للإنسان م.
 (١٧) حركة: الحركة م.
 (١٨) منه: ساقطة من سا، ط، م
 (١٩) تركيبها: تركيبها ط؛+ منه سا؛+ منها ط، م
 (٢٠) فإذا: وإذا ب د، سا.
 الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٥٥

[الفصل الثاني عشر] ل- فصل «١» في اقسام احوال العلل

إن كل واحد من العلل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض، وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا «٢»، وقد يكون خاصا، وقد يكون عاما، وقد يكون جزئيا، وقد يكون كليا، وقد يكون بسيطا، وقد يكون مركبا وقد يكون بالقوة، وقد يكون بالفعل؛ وقد يتركب «٣» بعض هذه مع بعض.

و لنصور هذه الأحوال أولا في العلة الفاعلية، فنقول: إن العلة الفاعلة «٤» بالذات هي «٥» مثل الطيب إذا عالج و النار إذا سخنت، و هو أن تكون العلة مبدأ لذات الفعل و أخذت «٦» من حيث هي مبدأ له. و العلة الفاعلة «٧» بالعرض ما خالف ذلك. و هو على أصناف: من ذلك أن يكون الفاعل يفعل فعلا، فيكون «٨» ذلك الفعل مزيلا لضعف ممانع ضده، فيقوى الضد الآخر فينسب إليه فعل الضد الآخر، مثل السقمونيا إذا برد بإسهال الصفراء، أو يكون الفاعل مزيلا لممانع شيئا عن فعله الطبيعي، و إن لم يكن يوجب مع المنع ضدا مثل مزيل الدعامة عن هدف فإنه يقال إنه هو هادم الهدف «٩». و منه أن يكون الشيء الواحد معتبرا باعتباراته لأنه ذو صفات، و يكون من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات لفعل «١٠» فلا ينسب إليها، بل إلى بعض المقارنة لها، كما يقال: إن الطيب يبني، أي الموضوع الذي للطيب هو بناء، فيبني لأنه بناء لا لأنه طيب. أو يؤخذ «١١» الموضوع وحده غير مقرون «١٢» بتلك الصفة، فيقال: إن الإنسان يبني، و من ذلك أن يكون الفاعل بالطبع أو الإرادة متوجها إلى غاية ما «١٣»

(١) فصل: فصل ل ب؛ الفصل الثاني عشر م.

(٢) و قد يكون بعيدا: ساقطة من م.

(٣) يتركب: تركيب م.

(٤) الفاعلة: الفاعلية، م.

(٥) هي: هو د، سا.

(٦) و أخذت: و أخذ سا، ط، م

(٧) الفاعلة: الفاعلية ط.

(٨) فيكون: و يكون سا، ط، م.

(٩) الهدف: + و إنما انهدم لنقله بالذات ط.

(١٠) لفعل: + فعلا ط.

(١١) يؤخذ: يوجد سا، م

(١٢) مقرون: مقترن سا، ط، م.

(١٣) ما: ساقطة من سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٥٦

فبلغها أولا يبلغها، لكن يعرض معها غاية أخرى مثل الحجر ليشح «١»، و إنما عرض «٢» له ذلك لأنه بذاته يهبط «٣» فاتفق «٤» أن وقعت «٥» هامة في ممره فأتى «٦» عليها بثقله «٧» فشجها.

وقد يقال للشىء إنه فاعل بالعرض، و إن كان ذلك الشىء لم يفعل أصلا، إلا أنه يتفق أن يكون فى أكثر الأمور «٨» يتبع حضوره أمر محمود أو مذموم «٩»، فيعرف بذلك، فيستحب قربه إن كان يتبعه أمر، محمود و يتيامن «١٠» به أو يستحب بعده إن كان يتبعه أمر محذور، و يتطير منه و يظن أن حضوره سبب لذلك الخير أو لذلك الشر.

و أما الفاعل القريب، فهو الذى لا واسطة بينه و بين المفعول، مثل الوتر لتحريك الأعضاء.

و البعيد هو الذى بينه و بين المفعول واسطة، مثل النفس لتحريك الأعضاء.

و أما الفاعل الخاص فهو الذى إنما يفعل عن الواحد منه وحده شىء بعينه، مثل الدواء الذى يتناوله زيد فى بدنه. و الفاعل العام فهو «١١» الذى يشترك فى الانفعال عنه أشياء كثيرة، مثل الهواء المغير لأشياء كثيرة، و إن كان بلا واسطة.

و أما الجزئى فهو إما العلة الشخصية لمعلول «١٢» شخصى، كهذا الطبيب لهذا العلاج، أو العلة «١٣» النوعية لمعلول «١٤» نوعى مساو له فى مرتبة «١٥» العموم و الخصوص، مثل الطبيب للعلاج. و أما الكلى فأن «١٦» تكون تلك الطبيعة غير موازية «١٧» لما يازائها من المعلول، بل «١٨» أعم، مثل الطبيب لهذا العلاج أو الصانع للعلاج. و أما البسيط «١٩» فأن «٢٠» يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية واحدة، مثل الجذب و الدفع فى «٢١» القوى البدنية. و أما المركب فأن يكون صدور الفعل عن عدة قوى، إما متفقه النوع كعدة يحركون سفينة، أو مختلفه النوع كالجوع الكائن عن القوة الجاذبة و الحاسة «٢٢». و أما الذى بالفعل فمثل النار بالقياس إلى ما اشتعلت فيه. و أما الذى بالقوة، فمثل النار بالقياس إلى ما لم يشتعل فيه و يصح اشتعالها فيه.

و القوة قد تكون قريبة، و قد تكون بعيدة، و البعيدة كقوة الصبى على الكتابة، و القريبة كقوة الكاتب

(١) ليشح: يشج سا، م

(٢) عرض: يعرض ط

(٣) يهبط: انهبط سا.

(٤) فاتفق: فيتفق ط

(٥) وقعت: رفعت سا؛ وقع على ط

(٦) فأتى: فأنحى سا، طا

(٧) بثقله: بثقلها سا.

(٨) الأمور: الأمر سا، ط، م

(٩) مذموم: محذور سا، م.

(١٠) ويتيامن: ويتيمن د.

(١١) فهو: هو م.

(١٢) لمعلول: بمعلول م

(١٣) أو العلة: و العلة د.

(١٤) لمعلول: بمعلول م.

(١٥) مرتبة: رتبة ط

(١٦) فأن: فإنه سا؛ فبأن ط.

(١٧) موازية: موازنة سا، م

(١٨) بل: بلاد

(١٩) البسيط: البسيطة ط

(٢٠) فأن: بأن سا؛ فبأن ط.

(٢١) أعم ... و الدفع في: ساقطه من م.

(٢٢) و الحاسة: و الحساسة ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٥٧

المقتنى للملكة الكتابية «١» على الكتابة. و قد يمكنك أن تتركب «٢» بعض هذه مع بعض، و قد وكلناه إلى ذهنك.

و لنورد هذه الاعترافات أيضا في المبدأ المادى، فأما المادة التى «٣» بالذات، فهى «٤» التى لأجل نفسها تقبل الشىء مثل الدهن للاشتعال. و أما التى «٥» بالعرض، فعلى أصناف من ذلك أن تؤخذ «٦» المادة مع صورة مضادة لصورة و تزول بحلولها، فتؤخذ «٧» مع الصورة الزائلة «٨» مادة الصورة الحاصلة، كما يقال إن الماء موضوع للهواء و النطفة موضوعة للإنسان و النطفة «٩» ليست موضوعة بما هى نطفة، لأن النطفة تبطل عند كون الإنسان. أو يؤخذ «١٠» الموضوع مع صورة ليست داخله فى كون الموضوع موضوعا و إن لم يكن ضدا للصورة الأخرى المقصودة، فيجعل موضوعا مثل قولنا «١١»: إن الطيب يتعالج، فإنه ليس إنما يتعالج من حيث هو طيب، و لكن من حيث هو عليل، فالموضوع «١٢» للعلاج هو العليل «١٣» لا الطيب.

و أما الموضوع القريب، فمثل الأعضاء للبدن «١٤»، و البعيد مثل الأخلاط بل الأركان. و الموضوع الخاص فمثل جسم الإنسان بمزاجه لصورته، و العام، مثل الخشب للسرير و الكرسي و لغيرهما «١٥». و فرق بين القريب و الخاص، فقد يكون السبب المادى قريبا و عاما مثل الخشب للسرير «١٦». و الموضوع الجزئى مثل هذا الخشب لهذا الكرسي أو هذا «١٧» الجوهر لهذا الكرسي، و الكلى «١٨» مثل الخشب لهذا و الجوهر «١٩» للكرسي. و الموضوع البسيط فمثل الهيولى للأشياء كلها و الخشب عند الحس للخشبيات، و المركب مثل الأخلاط للبدن و مثل العقاقير للترياق. و الموضوع بالفعل مثل بدن الإنسان لصورته، و بالقوة مثل النطفة لها أو الخشب غير «٢٠» المصور بالصناعة لهذا الكرسي. و هاهنا أيضا قد تكون القوة قريبة و قد تكون بعيدة.

و أما هذه الاعترافات من جهة الصورة، فالصورة التى بالذات مثل شكل الكرسي للكرسي و الذى «٢١» بالعرض فمثل «٢٢» البياض أو السواد «٢٣» له. و ربما كان نافعا فى الذى «٢٤» بالذات مثل صلابة الخشب لقبول «٢٥» شكل الكرسي

(١) لملكه الكتابية: لملكه الكاتبية ط؛ لملكه الكتابة م

(٢) تتركب: يتركب ط.

(٣) التى (الأولى): ساقطة من سا، م

(٤) فهى: فهو م.

(٥) التى: الذى ط

(٦) تؤخذ: توجد م.

(٧) فتؤخذ: فيوجد سا

(٨) الزائلة: النائلة د.

(٩) النطفة: النطفية سا، م

- (١٠) يؤخذ: يوجد سا، م.
 (١١) مثل قولنا: كقولنا م.
 (١٢) فالموضوع: بالموضوع سا
 (١٣) العليل: العلل م.
 (١٤) للبدن: البدل د.
 (١٥) وغيرهما: وغيره ب، د، م.
 (١٦) والكرسى ... للسرير: ساقطة من سا.
 (١٧) أو هذا: وهذا م
 (١٨) والكلبي: العام بخ، سا
 (١٩) لهذا الجوهر: لهذا الكرسي أو الجوهر ط، م، أو الجوهر لهذا سا.
 (٢٠) غير: الغير ب، د، سا، ط.
 (٢١) والذى: والتى سا، م.
 (٢٢) فمثل: مثل م
 (٢٣) أو السواد: والسواد ط
 (٢٤) الذى: التى ط، م.
 (٢٥) لقبول: لقبوله سا، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٥٨

وربما كانت الصورة بالعرض و بسبب «١» المجاورة كحركة الساكن فى السفينة، فإنه يقال للساكن فى السفينة «٢» متحرك و منتقل «٣» بالعرض، و الصورة القريبة فمثل «٤» التربع لهذا المربع، و البعيدة «٥» مثل «٦» ذى الزاوية له، و الصورة الخاصة لا تخالف الجزئية، و هو مثل حد الشىء أو فصل «٧» الشىء أو خاصة الشىء و العامة فلا يفارق الكلية، و هو «٨» مثل الجنس للخاصة. و الصورة البسيطة فمثل «٩» صورة الماء و النار التى «١٠» هى «١١» صورة لم تتقوم من عدة صور مجتمعة، و المركبة مثل صورة الإنسان «١٢» التى تحصل من عدة قوى و صورة «١٣» تجتمع. و الصورة بالفعل معروفة و الصورة بالقوة من وجه ما فهى «١٤» القوة مع العدم.

و أما اعتبار هذه المعانى من جهة الغاية، فالغاية بالذات هى التى تنحوها الحركة الطبيعية «١٥» أو الإرادية لأجل نفسها لا غيرها، مثل الصحة للدواء. و الغاية بالعرض على «١٦» أصناف.

فمن ذلك ما يقصد، و لكن لا لأجله، مثل دق الدواء لأجل شرب الدواء لأجل «١٧» الصحة «١٨». و هذا هو النافع أو المظنون نافعا، و الأول هو الخير أو المظنون خيرا.

و من ذلك ما يلزم الغاية أو يعرض لها. أما ما يلزم الغاية فمثل الأكل غايته التغطوط، و ذلك لازم للغاية لا غاية، بل الغاية هى «١٩» كف الجوع. و أما ما يعرض للغاية فمثل الجمال للرياضة، فإن الصحة قد يعرض لها «٢٠» الجمال، و ليس الجمال هو المقصود بالرياضة.

و من ذلك ما تكون الحركة متوجهة لا إليه فيعارضها هو، مثل الشجة للحجر الهابط و مثل من يرمى طيرا «٢١» فيصيب إنسانا. و ربما كانت الغاية الذاتية موجودة معها و ربما لم يوجد.

و أما الغاية القريبة فكالصحة للدواء، و البعيدة فكالسعادة للدواء.

و أما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقه فلانا. و أما العامة فكإسهال الصفراء لشرب الترنجيبين، فإنه غاية له، و لشرب البنفسج أيضا.

- (١) و بسبب: و لسبب ط
 (٢) للساكن فى السفينة: لساكن السفينة ب، د، سا.
 (٣). (٢-١) متحرك و منتقل: ينتقل و يتحرك سا.
 (٤) فمثل: مثل م
 (٥) و البعيدة: و البعيد د
 (٦) مثل: فمثل ط.
 (٧) أو فصل: و فصل م
 (٨) و هو: و هى م.
 (٩) فمثل: مثل م
 (١٠) التى: الذى سا، م
 (١١) هى: هو سا، م.
 (١٢) الإنسان: الإنسلي ط
 (١٣) صورة: و صور ط، م.
 (١٤) فهى: فهو سا.
 (١٥) الطبيعىة: للطبيعىة م.
 (١٦) للدواء ... على: ساقطة من م.
 (١٧) لأجل (الثانية): لأجل ط.
 (١٨) أصناف ... الصحة: ساقطة من م.
 (١٩) هى: هو ب، د.
 (٢٠) لها: له م.
 (٢١) طيرا: طائرا م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٥٩

و أما الغاية الجزئية فكقبض زيد على فلان الغريم المقصود كان فى سفره.

و أما الكلية فكانتصافه «١» من الظالم مطلقا.

و أما الغاية البسيطة فمثل الأكل للشبع. و المركبة مثل لبس الحرير «٢» للجمال و لقتل القمل «٣». و هما بالحقيقة غايتان.

و أما الغاية بالفعل و الغاية بالقوة، فمثل الصورة بالفعل و الصورة بالقوة.

و اعلم أن العلة و الغاية بالقوة «٤»، بإزاء المعلول بالقوة، فما دام العلة «٥» بالقوة علة، فالمعلول بالقوة معلول. و يجوز «٦» أن يكون كل

واحد منهما بالفعل ذاتا أخرى، مثل أن تكون العلة إنسانا و المعلول خشبا، فيكون الإنسان نجارا بالقوة، و الخشب منجورا بالقوة. و لا

يجوز أن تكون ذات المعلول موجودة «٧» و العلة معدومة البتة. و الذى يشكل فى هذا من أمر «٨» البناء و بقائه بعد البانى، فيجب أن

يعلم أن البناء ليس يبقى بعد البانى، على أن البناء معلول البانى، فإن معلول البانى هو «٩» تحريك أجزاء «١٠» البناء إلى الاجتماع و هو

لا يتأخر عنه. و أما ثبات «١١» الاجتماع و حصول الشكل فيثبت عن «١٢» علل موجودة، إذا فسدت فسد «١٣» البناء. و تحقيق هذا

المعنى و ما يجرى مجراه مما سلف «١٤» موكول إلى الفلسفة الأولى، فليترصد به إلى ما هناك.

- (١) فكانتصافه: فانتصافه م.
- (٢) الحرير: الحرب سا
- (٣) القمل: العمل سا.
- (٤) بالقوة (الأولى): ساقطة من م
- (٥) العلة (الثانية): للعلّة د
- (٦) ويجوز: فيجوز ط.
- (٧) موجودة: موجودا ب، د، سا.
- (٨) أمر: ساقطة من م.
- (٩) هو: ساقطة من ط
- (١٠) أجزاء: آخر م.
- (١١) ثبات: إثبات م.
- (١٢) عن: + عدة ط
- (١٣) فسد: فسدت م.
- (١٤) مما سلف: ساقطة من ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٦٠

[الفصل الثالث عشر] م- فصل «١» في ذكر البخت و الاتفاق و الاختلاف فيهما و ايضاح حقيقة حالهما

و إذ قد تكلمنا عن الأسباب، و كان البخت و الاتفاق و ما يكون من تلقاء «٢» نفسه قد «٣» ظن «٤» بها أنها من الأسباب فحرى بنا أن لا نغفل أمر النظر في هذه المعانى، و أنها هل هي فى الأسباب أو ليست فى الأسباب «٥»، و إن كانت فكيف هي فى الأسباب. و أما القدماء الأقدمون فقد كانوا اختلفوا فى أمر البخت و الاتفاق. ففرقة أنكرت أن يكون للبخت و الاتفاق مدخل فى العلل، بل أنكرت أن يكون لهما معنى فى «٦» الوجود البتة. و قالت: إنه من المحال أن نجد للأشياء أسبابا موجبة «٧» و نشاهدها فنعدل عنها و نعزلها عن أن تكون عللا. و نرتاد لها عللا مجهولة من البخت و الاتفاق، فإن الحافر بئرا إذا عثر على كنز، جزم أهل الغباوة القول بأن البخت السعيد قد لحقه، و إن زلق فيه «٨» فانكسر رجله «٩»، جزموا القول بأن البخت الشقى قد «١٠» لحقه. و لم يلحقه هناك بخت البتة، بل كان من يحفر إلى الدفين يناله، و من «١١» يميل على زلق فى شفير يزلق عنه. و يقولون إن فلانا لما خرج إلى السوق ليقعد فى دكانه لمح غريما له فظفر بحقه، فذلك من فعل البخت و ليس كذلك، بل ذلك لأنه قد توجه إلى مكان به غريمه و له حس بصر «١٢» فرآه «١٣». قالوا: و ليس «١٤» و إن كان غايته فى خروجه غير هذه الغاية، يجب أن لا يكون الخروج إلى السوق سببا حقيقيا للظفر بالغريم، فإنه يجوز أن يكون لفعل واحد غايات شتى، بل أكثر الأفعال كذلك لكنه يعرض أن يجعل المستعمل لذلك الفعل أحد «١٥» تلك الغايات غايه، فتتعطل «١٦» الأخرى بوضعه «١٧» لا فى نفس الأمر

(١) فصل: فصل م ب؛ الفصل الثالث عشر م.

(٢) تلقاء: لقاء م

(٣) قد: فقد سا

- (٤) قد ظن: يظن د.
 (٥) أو ليست في الأسباب: ساقطة من م.
 (٦) في (الثانية): من سا، م.
 (٧) موجبة: موجدة ط.
 (٨) فيه: فيها د، ط، م
 (٩) رجلة: ساقطة من سا، م
 (١٠) الشقى قد: ساقطة من م.
 (١١) يناله و من: يناوله من ط.
 (١٢) بصر: نظر سا
 (١٣) فرآه: نراه ب، د، ط
 (١٤) و ليس: ساقطة من م.
 (١٥) أحد: إحدى ط
 (١٦) فتتعطل: فتعطل سا، م
 (١٧) بوضعه: موضعه سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٦١

و هو «١» في نفس الأمر غاية يصلح أن ينصبها غاية و يرفض «٢» ماسواها. أ ليس لو كان هذا الإنسان «٣» شاعرا بمقام «٤» الغريم هناك، فخرج يرومه «٥» فظفر به، لم يقل «٦» إن ذلك واقع منه بالبخت، بل قيل لما عداه إنه بالبخت أو بالاتفاق فيرى «٧» أن «٨» جعله أحد الأمور التي يؤدي إليها خروجه غاية تصرف الخروج عن أن يكون في نفسه سببا لما هو سببه فكيف «٩» يظن أن ذلك يتغير بجعل جاعل «١٠».

فهؤلاء طائفة، و قد قام بإزائهم طائفة أخرى عظموا أمر البخت جدا و تشعبوا فرقا. فقال قائل «١١» منهم:

إن البخت سبب إلهي مستور يرتفع عن أن تدركه العقول، حتى أن بعض من يرى رأى هذا القائل أحل البخت محل الشيء يتقرب إليه أو إلى الله تعالى «١٢» بعبادته، و أمر فبنى له هيكل و اتخذ باسمه صنم يعبد على نحو ما تعبد عليه «١٣» الأصنام. و فرقة قدمت البخت من وجه على الأسباب الطبيعية، فجعلت كون العالم بالبخت. و هذا هو ديمقراطيس و شيعته فإنهم يرون أن مبادئ الكل هي أجرام صغار لا تتجزأ لصلابتها و لعدمها الخلاء، و أنها غير متناهية بالعدد «١٤» و مبنوثة في خلاء غير متناهي القدر، و أن جوهرها في طباعه «١٥» متشاكل و بأشكالها مختلف، و أنها دائمة الحركة في الخلاء فيتفق أن يتصادم منها جملة فتجتمع على هيئة فيكون منه عالم، و أن في الوجود عوالم مثل هذا العالم غير متناهية بالعدد مترتبة في خلاء غير متناه، و مع ذلك فيرى أن الأمور الجزئية مثل الحيوانات و النباتات «١٦» كافية «١٧» لا بحسب الاتفاق.

و فرقة أخرى لم تقدم «١٨» على أن تجعل العالم بكليته كائنا بالاتفاق، و لكنها جعلت الكائنات متكونة عن المبادئ الاسطوقسية بالاتفاق، فما اتفق أن كان هيئته اجتماعه على نمط يصلح للبقاء— و النسل بقى «١٩» و نسل، و ما اتفق أن لم يكن كذلك لم ينسل، و أنه قد كان في ابتداء النشوء ربما تتولد حيوانات مختلطة «٢٠» الأعضاء من أنواع مختلفه و كان يكون حينئذ «٢١» حيوان نصفه أيل و نصفه عنز، و أن أعضاء الحيوان ليست هي على ما هي عليه من

- (٢) و يرفض: فيرفض سا
 (٣) الإنسان: إنسان د
 (٤) بمقام: مقام سا.
 (٥) يرومه: ليرومه ط الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ٦١ [الفصل الثالث عشر] م - فصل في ذكر البخت و الاتفاق و الاختلاف فيهما و ايضاح حقيقة حالهما ص : ٦٠
 (٦) يقل: يقبل د.
 (٧) فيرى: لترى م
 (٨) أن: بأن سا.
 (٩) فكيف: و كيف د، سا، ط، م.
 (١٠) جاعل: عاجل سا.
 (١١) فقال قائل: فقائل ب، د م؛ فقال سا.
 (١٢) تعالى: ساقطة من د، سا، ط، م.
 (١٣) عليه: ساقطة من ط.
 (١٤) بالعدد: ساقطة من م.
 (١٥) طباعه: طباعها ط.
 (١٦) و النباتات: و النبات سا، م
 (١٧) كافية: كائنة سا، م.
 (١٨) تقدم: تقدر م.
 (١٩) بقى: و بقى م.
 (٢٠) مختلطة: مخلفة م.
 (٢١) حينئذ: ساقطة من سا، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٦٢

المقادير و الخلق و الكيفيات لأغراض، بل اتفقت كذلك، مثلا قالوا: ليست الثنايا حادة لتقطع، و لا الأضراس «١» عريضة لتطحن، بل اتفق «٢» أن كانت «٣» المادة تجتمع على هذه الصورة، و اتفق أن كانت هذه الصورة نافعاً في مصالح البقاء «٤»، فاستفاد «٥» الشخص بذلك بقاء، و ربما «٦» اتفق له من آلات النسل نسل «٧» لا ليستحفظ «٨» به النوع بل اتفاق «٩».
 فنقول: إن الأمور منها ما هي دائمة، و منها ما هي في أكثر الأمر «١٠»، مثل أن النار في أكثر الأمر تحرق الحطب إذا لاقته، و أن الخارج من بيته إلى بستانه في أكثر الأمر يصل إليه، و منها ما ليس دائماً و لا في أكثر الأمر «١١»، و الأمور التي تكون في أكثر «١٢» الأمر «١٣» هي التي لا- تكون في أقل الأمر. و كونها «١٤» إذا كانت لا تخلو إما أن يكون عن اطراد في طبيعة السبب إليها وحده أو لا يكون كذلك. فإن لم يكن كذلك، فإما أن يحتاج السبب إلى قرين من سبب أو شريك أو زوال مانع أو لا يحتاج، فإن لم يكن كذلك و لم يحتاج السبب إلى قرين، فليس كونها عن السبب أولى من لا كونها، إذ ليس في نفس الأمر لا فيه وحده، و لا فيه و في مقارن له، ما يرجح الكون على اللاكون، فيكون كون هذا الشيء عن الشيء ليس أولى من لا كونه، فليس كائنا على الأكثر. فإذن إن «١٥» لم يحتاج إلى الشريك المذكور، فيجب أن يكون مطرداً بنفسه إليه إلا أن يعوق عائق و يعارض معارض و لمعارضنه ما تخلف «١٦» في الأقل. و يجب من ذلك أنه إذا لم يعوق عائق و لم يعارض معارض و سلمت طبيعته أن يستمر إلى ما ينحوه، فحينئذ يكون

الفرق بين الدائم والأكثرى أن الدائم لا يعارضه معارض البتة و أن الأكثرى يعارضه معارض «١٧» هو يتبع «١٨» ذلك «١٩». إن الأكثرى بشرط دفع الموانع وإماطة العوارض واجب، و ذلك في الأمور الطبيعية ظاهر و في الأمور الإرادية أيضا. فإن الإرادة إذا صحت و تمت و وات «٢٠» الأعضاء للحركة و الطاعة، و لم يقع سبب مانع أو سبب ناقص للعزيمة. و كان المقصود من شأنه أن يوصل إليه فبين «٢١» أنه يستحيل أن لا يوصل إليه.

و إذا كان الدائم من حيث هو دائم لا يقال إنه كائن بالبخت، فالأكثرى «٢٢» أيضا لا يقال إنه كائن بالبخت،

(١) و لا الأضراس: و الأضراس د.

(٢) اتفق: اتفقت ب، د

(٣) كانت (الأولى): كان د.

(٤) البقاء: البقايا م

(٥) فاستفاد: و استفاد سا

(٦) و ريما: و بما د؛ ربما سا، ط، م

(٧) نسل: نسلا سا، ط، م

(٨) لهستخفظ: استخفظ سا.

(٩) اتفاق: اتفاقا د، سا، م.

(١٠) الأمر (الأولى): الأمور د.

(١١) الأمر ... دائما و لا في أكثر الأمر: ساقطة من سا.

(١٢) أكثر (الأولى): الأكثر د

(١٣) و الأمور ... أكثر الأمر: ساقطة من م

(١٤) و كونها: فكونها سا، ط، م.

(١٥) إن:

ساقطة من م.

(١٦) ما تخلف: ما يختلف د.

(١٧) معارض: ساقطة من م

(١٨) هو يتبع: و يتبع د، سا، ط، م

(١٩) ذلك: + على ط.

(٢٠) و وات: وات د.

(٢١) فبين: من سا؛ فبين ط.

(٢٢) فالأكثرى: و الأكثر ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٦٣

فإنه من جنسه و في مثل حكمه. نعم إذا عورض فصرف «١»، فربما قيل إن انصرافه عن وجهه كائن بالبخت أو بالاتفاق، و أنت تعلم أن الناس لا يقولون لما يكون كثيرا عن سبب واحد بعينه أو دائما «٢» أنه كائن اتفاقا أو بالبخت «٣».

و قد بقي لنا ما يكون بالتساوى و ما يكون على الأقل، و الأمر مشتبه في الكائن بالتساوى أنه «٤» يقال فيه إنه اتفق اتفاقا و كان بالبخت

أو لا يقال. قد اشترط «٥» متأخر والمشتائين أن ما يكون بالاتفاق والبخت فإنما يكون في الأمور الأقلية الكون عن أسبابها والذي رسم لهم هذا النهج «٦» لم يشترط ذلك، بل اشترط أن لا يكون دائما ولا أكثريا، وإن ما دعا المتأخرين إلى أن جعلوا الاتفاق متعلقا «٧» بالأمور الأقلية دون المتساوية صورة «٨» الحال في الأمور الإرادية. فإن هؤلاء المتأخرين يقولون إن الأكل واللاأكل والمشى واللامشى وما أشبه ذلك هي من الأمور المتساوية الصدور عن مبادئها، ثم إذا مشى ماش أو أكل آكل بإرادته لم يقل إنه اتفق ذلك. وأما نحن فلا نستصوب زيادة اشتراط «٩» على ما اشترطه معلمهم، ونبين بطلان قولهم بشيء يسير وهو أن الشيء الواحد قد يكون بقياس واعتبار أكثريا، بل «١٠» واجبا، وقياس آخر واعتبار آخر متساويا، بل الأقلى إذا اشترطت فيه شرائط واعتبرت أحوال صار واجبا، مثل أن يشترط أن المادة في كون «١١» كف الجنين فضلت عن المصروف منها إلى الأصابع الخمس، والقوة الإلهية الفائضة في الأجسام صادفت استعدادا تاما في مادة طبيعية لصورة «١٢» مستحقة، وهي إذا «١٣» صادفت ذلك لم تعطها «١٤» عنها، فيجب هناك أن يتخلق إصبع زائدة، فيكون هذا الباب وإن كان هو «١٥» أقلى الوجود «١٦» ونادرا بالقياس إلى الطبيعة الكلية فليس أقليا ونادرا بالقياس إلى الأسباب التي ذكرناها بل هو واجب.

ولعل الاستقصاء في البحث «١٧» يتبين لنا أن الشيء ما لم يجب أن يوجد من أسبابه ولم يخرج عن طبيعته الإمكان لم يوجد عنها. ولكن بيان هذا وأمثاله مؤخر إلى الفلسفة الأولى. وإذا «١٨» كان الأمر على هذا فغير بعيد أن تكون طبيعة

(١) فصرف: و صرف سا، ط، م.

(٢) دائما: + عنه م.

(٣) أو بالبخت: و بالبخت د.

(٤) أنه: + هل ط.

(٥) اشترط: أشرط م؛ ساقطة من سا.

(٦) النهج: المنهج ب.

(٧) متعلقا: معلقا ب

(٨) صورة: صور سا.

(٩) اشتراط: إشرط سا.

(١٠) بل: ساقطة من م.

(١١) كون: تكون ط.

(١٢) لصورة: بصورة ط.

(١٣) إذا: أيضا ب

(١٤) تعطلها: يعطلها ط.

(١٥) هو: ساقطة م

(١٦) الوجود: الإمكان سا، ط، م.

(١٧) في البحث: بالبحث م.

(١٨) و إذا: فإذا د، سا، ط، م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٦٤

واحدة بالقياس إلى شيء أكثرية «١» و بالقياس إلى شيء آخر متساوية «٢». فإن البعد بين الأكثرى والمتساوى أقرب من البعد ما بين

الواجب و الأقلى. ثم الأكل و المشى إذا قيسا إلى الإرادة، و فرضت الإرادة حاصلة، خرجا عن حد الإمكان المتساوى إلى الأكثرى، و إذا خرجا من ذلك لم يصح «٣» البتة أن يقال إنهما اتفقا أو كانا بالبخت و أما إذا لم يضافا إلى الإرادة و نظر إليهما «٤» فى وقت يتساوى كون «٥» الأكل و لا- كونه، فصحيح أن يقال دخلت عليه و اتفق «٦» أن كان يأكل، و ذلك بالقياس إلى الدخول لا إلى الإرادة. و كذلك قول القائل: صادفته و اتفق أن كان يمشى، و لقيته «٧» و اتفق أن كان قاعدا، فإن هذا كله متعارف مقبول، و مع ذلك صحيح. و بالجملة إذا كان الأمر الكائن فى نفسه غير متطلع و لا متوقع إذ ليس دائما و لا أكثرى، فصالح «٨» أن يقال للسبب المؤدى إليه أنه اتفاق أو بخت، و ذلك إذا كان من شأنه أن يؤدى إليه و ليس مؤديا إليه «٩» لا- دائما و لا أكثرى. و أما إذا لم يكن مؤديا إليه «١٠» البتة و لا- موجبا له مثل قعود فلان عند كسوف القمر، فلا يقال إن قعود فلان اتفق أن كان سببا لكسوف القمر، بل يصلح أن يقال اتفق إن كان معه، فيكون القعود لا سببا للكسوف، بل سببا بالعرض للكون مع الكسوف و ليس الكون مع الكسوف هو «١١» الكسوف و بالجملة إذا كان الشىء ليس من شأنه أن يؤدى إلى شىء «١٢» البتة، فليس سببا اتفاقيا «١٣» له، إنما يكون سببا اتفاقيا له إذا كان من شأنه أن يؤدى إليه و ليس دائما و لا فى أكثر الأمر حتى لو فطن الفاعل بما تجرى عليه «١٤» حركات الكل و صح أن يريد و يختار لصح أن يجعله غاية.

كما لو فطن الخارج إلى السوق أن الغريم فى الطريق لصح أن «١٥» يجعله غاية و كان حينئذ خارجا عن حد التساوى و الأقلى، لأن خروج العارف بحصول الغريم فى جهة مخرجه يؤدى فى أكثر الأمر إلى مصادفته، و أما خروج غير «١٦» العارف من حيث هو غير عارف فربما ادى و ربما لم يؤد و إنما يكون اتفاقيا «١٧» بالقياس الى الخروج لا بشرط «١٨» زائد و يكون غير اتفاقيا «١٩» بالإضافة إلى خروج بشرط زائد.

(١) أكثرية: أكثر به ب.

(٢) متساوية: متساو به ب.

(٣) يصح: + ذلك م.

(٤) إليهما: + نفسيهما سا، م؛ + نفسها ط

(٥) كون: و كون ط.

(٦) و اتفق: فاتفق سا، ط، م.

(٧) و لقيته: لقيته ب، م؛ و كذلك لقيته د.

(٨) فصالح: و صالح سا.

(٩) إليه (الثالثة): ساقطة من م.

(١٠) لا دائما إليه: ساقطة من د.

(١١) هو: + سبب ط.

(١٢) شىء: الشىء سا، م.

(١٣) اتفاقيا (الأولى): + بل ط، م.

(١٤) عليه: + من ط.

(١٥) أن (الثانية): و أن م.

(١٦) غير (الأولى): الغير سا.

(١٧) اتفاقيا: اتفقا سا، ط، م

(١٨) لا بشرط: لا يشترط م.

(١٩) اتفاقى: ب،، اتفاق، م د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٦٥

و تبين من «١» هذا أن الأسباب الاتفافية تكون من حيث «٢» يكون من أجل شىء إلا أنها أسباب فاعلية لها بالعرض و الغايات غايات بالعرض فهي داخله فى جملة الأسباب التى بالعرض. فالاتفاق سبب من الأمور الطبيعية و الإرادية بالعرض ليس دائم الإيجاب و لا أكثرى الإيجاب «٣»، و هو فيما يكون من أجل شىء و ليس «٤» له سبب أوجه بالذات. و قد تعرض أمور لا بقصد و ليست بالاتفاق مثل تخطيط القدم على الأرض عند الخروج إلى أخذ الغريم، فإن ذلك و إن لم يقصد فضرورى فى المقصود.

لكن لقائل أن يقول: إنا ربما قلنا إن كذا كان بالاتفاق و إن كان الأمر أكثرى، كقول القائل إن فلانا قصده لحاجة كذا فاتفق أن وجدته فى البيت، و لا يمنعه «٥» عن هذا القول كون زيد فى أكثر الأمر فى البيت.

فالجواب أن هذا القائل إنما يقول ذلك لا بحسب الأمر فى نفسه، بل بحسب اعتقاده فيه. فإنه «٦» إذا كان أغلب ظنه أن زيدا ينبغى أن يكون فى البيت، فلا- يقول إن «٧» ذلك اتفق، بل إن لم يجده يقول إن ذلك اتفق، و لكن إنما يقول هذا إذا كان يتساوى عنده فى ظنه و فى ذلك الوقت و فى «٨» تلك الحالة أنه كائن فى البيت يقول هذا إذا كان يتساوى عنده فى ظنه و فى ذلك الوقت و فى تلك الحالة «٩» أنه كان فى البيت أو غير كائن.

فيكون ظنه فى ذلك الوقت يحكم بالتساوى دون الأكثرى و الواجب، و إن كان بالقياس إلى الوقت المطلق أكثرى.

و قد ظن «١٠» فى كثير من الأمور الطبيعية النادرة الوجود مثل الذهب الثابت على وزن من الأوزان أو الياقوتة المجاوزة للمقدار المعهود أنه موجود بالاتفاق لأنه أقلى و ليس كذلك. فإن كون الشىء فى الأقل إنما يدخل الشىء فى الاتفاق، لا إذا قيس إلى الوجود المطلق، بل إذا قيس إلى السبب الفاعل «١١» له، فكان «١٢» وجوده عنه أقلى و السبب الفاعل «١٣» لهذا الذهب و الياقوت إنما صدر عنه ذلك لقوته و وجدان «١٤» المادة الوافرة. و إذا كان كذلك فيصدر عنه «١٥» مثل هذا الفعل عن ذاته «١٦» دائما أو فى الأ-كثر صدورا طبيعيا. و يقول إن السبب الاتفاقى قد يجوز أن يتأدى إلى غايته الذاتية، و قد يجوز أن لا يتأدى، مثل أن الرجل إذا خرج متوجها إلى متجره فلقى غريمه اتفاقا فربما انقطع بذلك عن غايته الذاتية، و ربما لم ينقطع، بل توجه نحوها و وصل إليها، و الحجر الهابط إذا شج رأسا فربما «١٧» وقف «١٨» و ربما هبط إلى مهبطه، فإن وصل إلى غايته الطبيعية فيكون بالقياس إليها سببا ذاتيا و بالقياس إلى الغاية العرضية

(١) من (الأولى): ساقطة من ب، سا

(٢) من حيث: حتى م.

(٣) و لا أكثرى الإيجاب: و الأكثرى للإيجاب م

(٤) و ليس: سا، م.

(٥) و لا يمنعه: و لم يمنعه ط.

(٦) فإنه: بأنه سا.

(٧) إن (الأولى): ساقطة من ب، د، ط

(٨) و فى: فى سا، ط.

(٩) الحالة: الحال سا، م.

(١٠) ظن: نظن سا، ط، م.

(١١) الفاعل: الفاعل ط

(١٢) فكان: و كان وجوده: وجود م.

(١٣) الفاعل: الفاعل ط

(١٤) و وجدان: و لوجدان سا، ط، م.

(١٥) عنه: ساقطة من سا، م

(١٦) ذاته: ذات د.

(١٧) فریما: ساقطة من م

(١٨) وقف: وقعت د؛ فوقف م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٦٦

سببا اتفاقيا، و أما إن «١» لم يصل إليها فيكون «٢» بالقياس إلى الغاية العرضية سببا اتفاقيا و بالقياس إلى الغاية الذاتية باطلا كقولهم شرب الدواء ليسهل فلم يسهل «٣»، فكان شربه باطلا. و الغاية العرضية بالقياس إليها تكون اتفاقيا. و قد يظن أنه قد يكون و تحدث أمور لا- لغاية، بل على سبيل العبث، و لا يكون «٤» اتفاقا كالولوع «٥» باللحيه و ما أشبه ذلك، و ليس كذلك «٦». و سنين «٧» في الفلسفة الأولى حقيقة الأمر فيها.

ثم الاتفاق أعم من البخت في لغتنا هذه، فإن كل بخت اتفاق، و ليس كل اتفاق بختا. فكانهم لا يقولون بخت إلا لما يؤدي إلى شيء يعتد به، و مبدؤه إرادة عن ذى اختيار من الناطقين البالغين. فإن قالوا لغير ذلك كما يقال للعود الذى يشق «٨» نصفه لمسجد و نصفه لكنيف، إن نصفا منه سعيد و نصفا منه شقى، فهو مجاز و أما ما بدؤه طبعى فلا يقال إنه كائن بالبخت، بل عسى أن يخص باسم الكائن من تلقاء نفسه إلا إذا قيس إلى مبدأ آخر إرادى، فإن الأمور الاتفاقية تجرى على مصادمات تحصل بين شيئين أو أشياء، و كل مصادمة «٩» فإما أن يكون فيها «١٠» كلا- المتصادمين متحركين إلى أن يتصادما، أو يكون أحدهما ساكنا و الآخر متحركا إليه، فإنه إذا سكن كلاهما على حال غير التصادم الذى كانا عليها لم ينتج «١١» ما بينهما تصادم. و إذا كان كذلك فجائز أن تتفق حركتان من مبدئين، أحدهما طبعى و الآخر إرادى يتصادمان عند غاية واحدة تكون بالقياس إلى الإرادى خيرا يعتد به أو شرا «١٢» يعتد به، فيكون حينئذ بختا له لا محالة «١٣»، و لا يكون بالقياس إلى حركة «١٤» الطبعى بختا.

و فرق بين رداءة البخت و سوء التدبير فإن سوء التدبير «١٥» هو اختيار سبب فى أكثر «١٦» الأمور «١٧» يؤدي إلى غاية مذمومة، و رداءة البخت هى «١٨» أن يكون السبب فى أكثر الأمر غير مؤد «١٩» إلى غاية مذمومة، و لكن يكون عند متوليها السيئ البخت يؤدي إليها «٢٠». و الشيء الميمون هو الذى «٢١» تكرر حصول أسباب مسعدة بالبخت عند حصوله، و الشيء المشئوم هو الذى تكرر حصول أسباب مشقية بالبخت عند حصوله، فيستشعر من حصول «٢٢» الأول عود ما اعتيد تكرر من

(١) و أما إن: و إن د؛ و أما إذا سا، ط، م

(٢) فيكون: فإنه يكون سا، ط، م.

(٣) فلم يسهل: ساقطة من م.

(٤) و لا يكون: فلا يكن ا

(٥) كالولوع: لولوع د

(٦) و ليس كذلك: ساقطة من سا.

(٧) و سنين: + ذلك سا.

- (٨) يشق: شق ط.
 (٩) مصادمة: مصادفة م.
 (١٠) فيها: ساقطة من سا.
 (١١) ينتج: يسنح ط.
 (١٢) أو شرا: و شراب، د، ط
 (١٣) لا محالة: ساقطة من سا، م
 (١٤) حركة: الحركة ط.
 (١٥) فإن سوء التدبير: ساقطة من م
 (١٦) أكثر: الأكثر د
 (١٧) الأمور: الأمر سا، م.
 (١٨) هي: هو سا، م
 (١٩) مؤد: مؤدية ط.
 (٢٠) إليها: إليه ط
 (٢١) الذى: + قد ط.
 (٢٢) حصول (الثانية): حضور سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٦٧

الخير، و من حصول «١» الثانى عود ما اعتيد تكرره من الشر. و قد يكون للسبب «٢» الواحد الاتفاقى غايات اتفافية غير محددة، و لذلك «٣» لا يتحرز عن الاتفاق التحرز عن الأسباب الذاتية و نستعيد «٤» بالله من الشقاوة.

الفصل «٥» الرابع عشر] - فصل فى نقض حجج من اخطا فى باب الاتفاق و البخت و نقض مذاهبهم

و إذ قد بينا ماهية الاتفاق و وجوده، فحرى بنا أن نشير إلى نقض حجج المذاهب الفاسدة فى باب «٦» لاتفاق و إن كان الأخرى أن نؤخر هذا البيان إلى ما بعد الطبيعة و إلى الفلسفة الأولى. و إن المقدمات التى نأخذها فى هذا البيان أكثرها مصادرات. لكننا ساعدنا فى هذا الواحد، و فى «٧» بعض الأشياء الأخرى «٨» مجرى العادة.
 فنقول أما المذهب المبطل للاتفاق أصلا، المحتج بأن كل شىء يوجد «٩» له سبب معلوم. و لا نضطر إلى اختلاف سبب هو الاتفاق، فإن احتجاجه ليس ينتج المطلوب «١٠»، لأنه ليس إذا وجد لكل شىء سبب، لم يكن للاتفاق وجود، بل كان السبب الموجب «١١» للشىء الذى لا توجه على الدوام أو الأكثر هو السبب الاتفاقى نفسه من حيث هو كذلك. و أما قوله إنه قد يكون لشىء واحد غايات كثيرة «١٢» معا، فإن المغالطة فيه لا شراك الاسم فى الغاية، فإن الغاية تقال لما ينتهى إليه الشىء كيف كان. و يقال لما يقصد بالفعل و المقصود بالحركة الطبيعية

(١) حصول: حضور سا، م

(٢) للسبب: السبب سا.

(٣) و لذلك: فلذلك ط

(٤) و نستعيد: و نستعاذ بخ؛ و يستعاذ سا، ط، م.

(٥) فصل: فصل ن ب؛ الفصل الرابع عشر م.

(٦) في باب: ساقطة من م.

(٧) و في: في د

(٨) الأخرى: الآخر سا؛ الآخر م.

(٩) يوجد: فيوجد ط.

(١٠) المطلوب: للمطلوب م.

(١١) الموجب: الموجود سا، م.

(١٢) كثيرة: كبيرة ب.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٦٨

محدود، و المقصود بالإرادة أيضا محدود، و نحن نعنى بالغاية الذاتية هاهنا هذا. و قوله: إنه ليس يجب أن تصير الغاية غير غاية «١» بالجعل، حتى إذا جعل الظفر بالغيرم غاية صار الأمر غير بختي، و إن جعل الوصول «٢» إلى المكان غاية صار الأمر بختيا. فإن الجواب عنه أن قوله: إن الجعل لا يغير الحال في هذا الباب، هو «٣» غير مسلم. ألا ترى أن الجعل يجعل الأمر في أحدهما أكثريا و في الآخر أقليا؟ فإن الشاعر بمقام الغريم الخارج إليه «٤» ليغفر به من حيث هو كذلك، فإنه في أكثر الأمر يظفر به، و غير الشاعر الخارج إلى الدكان من حيث هو كذلك «٥»، فإنه في أكثر الأمر يظفر بغريمه. فإن كان الجعل المختلف يختلف له حكم الأمر في أكثريته و غير أكثريته فكذلك يختلف له حكم الأمر في أنه اتفاقى أو غير اتفاقى.

و أما ديمقراطيس الذى يجعل تكون العالم بالاتفاق، و يرى أن الكائنات تكون بالطبيعة، فمما يكشف فساد رأيه هو أن نبين له ماهية الاتفاق و أنه «٦» غاية عرضية لأمر طبيعي أو إرادى بل أو لقمري «٧»، و لقمري «٨» ينتهى إلى طبيعة أو إرادة، فإنه سيظهر أنه لا يستمر قسر على قسر إلى غير النهاية فتكون الطبيعة و الإرادة ذاتهما «٩» أقدم من الاتفاق، فيكون السبب الأول للعالم طبيعة أو إرادة «١٠». على أن الأجرام التى يقول بها «١١» و يراها صلبة و يراها متفككة الجواهر «١٢» مختلفة بالأشكال و يراها متحركة بذاتها فى الخلاء إذا اجتمعت و تماست، و لا قوة عنده و لا صورة إلا الشكل فقط، فإن اجتماعها «١٣» و مقتضى أشكالها لا يلصق بعضها ببعض، بل يجوز لها الانفصال و استمرار حركتها التى لها بذاتها، فيجب لذاتها أن تتحرك فتفصل و لا يبقى لها الاتصال. و لو كان ذلك «١٤» لما وجدت «١٥» السماء مستمرة الوجود على هيئة واحدة فى أرصاد متتابعة بين طرفى زمان طويل. و لو كان يقول إن فى هذه الأجرام قوى مختلفة فى جواهرها يتفق لها أن تتصادم، و يضغط ما بينها «١٦»، و يقف الضعيف «١٧» منها بين الضاعطين و يتكافأ ميل الضاعطين بحسب القوتين فيبقى كذلك، لكان ربما أوهم أنه يقول شيئا إلى أن نبين أن هذا لا يكون «١٨» و لا يتفق، و سنشير إليه بعد. و العجب أنه يجعل الأمر الدائم الذى لا يقع فيه خروج عن نظام واحد و لا أمر حادث كائن ببخت أو اتفاق فيه البتة «١٩» اتفاقيا، و يجعل الأمور الجزئية لغاية «٢٠»، و فيها ما يرى بالاتفاق «٢١».

(١) غاية: ساقطة من سا

(٢) الوصول: الحصول سا، ط.

(٣) هو: فهو ط.

(٤) الخارج إليه: ساقطة من م.

(٥) فإنه ... كذلك: ساقطة من م.

(٦) و أنه: ساقطة من م.

- (٧) لقسرى: قسرى ط
 (٨) و القسر: و القسرى ط.
 (٩) ذاتهما: ذاتها د، سا، م
 (١٠) أو إرادة: و إرادة م
 (١١) بها: + فى ذاتها أقدم من الاتفاق ط.
 (١٢) الجواهر: أو يراها ط.
 (١٣) اجتماعها: اجتماعهما م.
 (١٤) ذلك: كذلك سا، ط، م.
 (١٥) لما وجدت: ساقطة من م.
 (١٦) ما بينها: ما بينهما ط
 (١٧) الضعيف: الضعف م.
 (١٨) لكان ... لا يكون، ساقطة من م.
 (١٩) البتة: ساقطة من د
 (٢٠) لغاية: كفاية سا
 (٢١) بالاتفاق: الاتفاق سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٦٩

و أما أنبادقليس و من جرى مجراه فإنهم جعلوا الجزئيات تكون بالاتفاق، بل خلطوا الاتفاق بالضرورة «١» فجعلوا حصول المادة بالاتفاق و صورتها بالضرورة لا لغاية. مثلا قالوا: إن الثنايا لم تستحد للقطع بل اتفق أن حصلت هناك مادة لا تقبل إلا هذه الصورة، فاستحدت بالضرورة، و قد أخذوا فى هذا الباب إلى حجج واهية، و قالوا: كيف تكون الطبيعة تفعل لأجل شىء و ليس لها روية، و لو كانت الطبيعة تفعل لأجل شىء «٢» لما كانت التشويهاات «٣» و الزوائد و الموت فى الطبيعة البتة، فإن هذه الأحوال ليست بقصد، و لكن يتفق أن تكون المادة بحالة «٤» تتبعها هذه الأحوال. فكذلك الحكم فى سائر الأمور الطبيعية التى اتفقت أن كانت على وجه يتضمن المصلحة، فلم ينسب إلى الاتفاق، و إلى ضرورة المادة، بل ظن أنها إنما «٥» تصدر عن فاعل يفعل لأجل شىء. و لو كان كذلك لما كان إلا أبدا و دائما «٦» لا يختلف. و هذا كالمطر الذى يعلم يقينا «٧» أنه كائن لضرورة المادة، لأن الشمس إذا بخرت فخلص البخار إلى الجو البارد برد فصار ماء ثقيلًا، فنزل ضرورة فاتفق أن يقع «٨» فى مصالح، فظن أن الأمطار مقصودة فى الطبيعة لتلك المصالح. قالوا «٩»: و لم يلتفت إلى إفسادها للبيادر «١٠». و قالوا «١١»: و قد عرض «١٢» فى هذا الباب أمر آخر و هو النظام الموجود فى تكون الأمور الطبيعية و سلوكها إلى ما توجه الضرورة التى فى المواد. و ليس ذلك مما يجب أن يغتر به «١٣»، فإنه و إن سلم أن لنشو «١٤» و التكون نظاما فإن الرجوع و السلوك إلى الفساد نظاما ليس دون ذلك النظام «١٥»، و هو نظام الذبول من أوله إلى آخره بعكس من نظام النمو. فكان «١٦» يجب أيضا أن يظن أن «١٧» الذبول لأجل شىء هو الموت، ثم إن كانت الطبيعة تفعل لأجل شىء فالسؤال «١٨» ثابت فى ذلك الشىء نفسه و أنه لم فعل فى الطبيعة على ما هو عليه و تستمر المطالبة إلى غير النهاية. قالوا: و كيف تكون الطبيعة فاعلة لأجل شىء، و الطبيعة الواحدة يختلف أفعالها لاختلاف المواد، كالحرارة تحل شيئا كالشمع «١٩»، و تعقد شيئا كالبيض و الملح، و من العجائب أن تكون الحرارة تفعل الإحراق لأجل شىء، بل إنما يلزمها ذلك بالضرورة، لأن المادة بحال يجب فيها عند مماسة الحار الاحتراق، فكذلك «٢٠» حكم سائر القوى الطبيعية «٢١».

(١) بالضرورة: + و كذلك الأضراس فى أنها عريضة لا للطحن ط.

(٢) تفعل لأجل شىء: ساقطة من م.

(٣) التشويهاة: التشوييات م.

(٤) بحالة: محالة م.

(٥) إنما: ساقطة من م.

(٦) و دائما: دائما سا، م

(٧) يقينا: بيننا سا.

(٨) أن يقع: أو يقع سا

(٩) قالوا: و قالوا سا، ط، م.

(١٠) للبيادر: للتبادر م

(١١) و قالوا: قالوا سا، ط، م

(١٢) عرض: عن سا.

(١٣) به: ساقطة من م

(١٤) للنشو: المنشو سا.

(١٥) النظام: ساقطة من سا، ط، م.

(١٦) فكان: و كان سا، ط

(١٧) أن (الثانية): ساقطة من م.

(١٨) فالسؤال: بالسؤال سا.

(١٩) كالشمع: كالشمس م.

(٢٠) فكذلك: و كذلك د

(٢١) القوى الطبيعية: قوى الطبيعة ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٧٠

و الذى يجب علينا أن نقوله فى هذا الباب و نعتقه هو أنه لا كثير مناقشة الآن فى أن للاتفاق. مدخلا فى أن تكون الأمور الطبيعية، و ذلك «١» بالقياس إلى أفرادها. فإنه ليس حصول هذه المدرة عند هذا الجزء من الأرض و لا حصول هذه الحبة من البر فى هذه البقعة من الأرض، و لا حصول هذه النطفة فى هذه الرحم أمرا دائما و لا أكثريا، بل لتسامح أنه و ما يجرى «٢» مجراه اتفاقى، و لنمعن «٣» النظر فى مثل تكون السنبله عن البره «٤» باستمداد المادة من الأرض و الجنين عن «٥» النطفه باستمداد المادة عن الرحم، هل هذا بالاتفاق «٦». فنجد «٧» ليس باتفاقى «٨» بل أمرا توجه الطبيعة و تستدعيه قوة، و كذلك لتساعدوا أيضا على قولهم إن المادة التى للتنايا لا تقبل إلا هذه الصورة «٩»، لكننا نعلم أنها لم يحصل «١٠» لهذه المادة هذه الصورة لأنها لا تقبل إلا هذه الصورة، بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لأنها لا تقبل إلا هذه الصورة، فإنه ليس البيت إنما رسب فيه الحجر و طفا الخشب لأن الحجر أثقل و الخشب أخف، بل هناك صنع صانع لم يصلح لها «١١» إلا أن تكون بسبب «١٢» مواد ما تفعله هذه النسبة فجاء بها على هذه النسبة. و التأمل الصادق يظهر صدق ما قلناه و هو أن البقعة الواحدة إذا سقط فيها حبة بره أنبتت سنبله بره أو حبة شعير أنبتت سنبله شعير. و يستحيل أن يقال إن الأجزاء الأرضية و المائية تتحرك بذاتها و تنفذ فى جوهر البره و تربيه فإنه سيظهر أن تحركهما «١٣» عن مواضعهما «١٤» ليس لذاتهما «١٥» و الحركات التى لذاتهما معاومة فيجب أن يكون تحركهما «١٦» إنما هو لجذب «١٧» قوى مستكنه فى الحبات

جاذبة بإذن الله. ثم لا يخاو إما أن تكون في تلك البقعة أجزاء تصلح لتكون البرة و أخرى صالحة «١٨» لتكون «١٩» الشعيرة «٢٠»، أو يكون «٢١» الصالح لتكون البرة صالحا لتكون الشعيرة «٢٢». فإن كان الصالح لهما أجزاء واحدة فقط «٢٣»، سقطت «٢٤» الضرورة المنسوبة إلى المادة، و رجع الأمر إلى أن الصورة «٢٥» طارئة على المادة من مصور يخصها بتلك الصورة و يحركها إلى تلك الصورة، و أنه دائما أو في «٢٦» أكثر الأمر يفعل ذلك. فقد «٢٧» بان أن ما كان كذلك فهو فعل يصدر عن ذات الأمر متوجها إليه «٢٨»، إما دائم «٢٩» فلا- يعاق، و إما أكثرى «٣٠» فيعاق، و هذا هو مرادنا بالغاية في الأمور الطبيعية. و إن كانت الأجزاء مختلفة، فلمناسبة ما بين القوة التي في البرة و بين تلك المادة ما يجذب «٣١»

- (١) و ذلك: و تلك ط.
- (٢) و ما يجرى: و ما جرى سا؛ ما جرى م.
- (٣) و لنمعن: و لنعين ب، د، سا، م
- (٤) البرة: البر ط.
- (٥) عن: من سا، م
- (٦) بالاتفاق: بالاتفاقي د
- (٧) فنجده: و نجده ط
- (٨) فنجده ليس باتفاقي: ساقطة من د.
- (٩) الصورة (الأولى): ساقطة من ب
- (١٠) تحصل: تصل سا.
- (١١) لها: ساقطة من سا، م
- (١٢) بسبب: نسب ب، د، سا، ط.
- (١٣) تحركهما: تحركها سا، ط
- (١٤) مواضعها: مواضعها سا، ط
- (١٥) لذاتهما (الأولى و الثانية): لذاتها ط.
- (١٦) تحركهما: تحركها ط، م
- (١٧) لجذب: يجذب سا، م؛ مجذب ط.
- (١٨) صالحة: تصلح ب، د، سا
- (١٩) البرة و أخرى صالحة لتكون: ساقطة من م
- (٢٠) الشعيرة (الأولى): الشعير سا، م
- (٢١) أو يكون: و يكون ط
- (٢٢) أو يكون ... الشعيرة: ساقطة من سا.
- (٢٣) فقط: فقد سا، م
- (٢٤) سقطت: سقط ط
- (٢٥) الصورة: الضرورة سا.
- (٢٦) أو في: و في سا.

(٢٧) فقد: و قدم.

(٢٨) إليه: ساقطة من م

(٢٩) دائم: دائما م

(٣٠) أكثرى: أكثرى م.

(٣١) ما يجذب: ما يحدث م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٧١

تلك المادة بعينها و يحركها إلى حيز مخصوص فى الدوام أو الأكثر «١». فهناك «٢» تكسبها صورة ما، فتكون أيضا القوة التى فى البرة تحرك بذاتها هذه المادة إلى تلك الصورة من الجوهر و الكيف و الشكل و الأين، و لا يكون ذلك لضرورة المادة، و إن كان لا بد من أن تكون تلك «٣» المادة على تلك الصفة لتنتقل «٤» إلى تلك الصورة. فلنضع أن طباع المادة صالحة لهذه الصورة أو غير قابلة لغيرها مثلا، فهل بدمن أن يكون انتقالها إلى حيث تكسب هذه الصورة بعد ما لم تكن لها ليس «٥» لضرورة «٦» فيها «٧»، بل عن سبب آخر يحركها إليه «٨»، فيحصل لها ما هى صالحة لقبوله أو لا يصلح لقبول غيره. فبين «٩» من هذا كله أن تحريكات الطبيعة للمواد هى على سبيل قصد طبيعى منها إلى حد محدود، و أن ذلك مستمر على الدوام أو على الأكثر، و ذلك ما نعنيه بلفظة «١٠» الغاية ..

ثم «١١» من الظاهر أن الغايات الصادرة عن الطبيعة حال ما تكون الطبيعة «١٢» غير معارضة، و لا معوقة كلها خيرات و كمالات، و أنه إذا تأدت إلى غاية ضارة كان ذلك التادى ليس عنها دائما «١٣» و لا أكثرى، بل فى حال تتفقد النفس منافيتها «١٤» سببا عارضا، فيقال ما ذا «١٥» أصاب هذا الغسيل حتى ذوى، و ما ذا أصاب هذه المرأة حتى أسقطت.

و إذا كان كذلك، فالطبيعة تتحرك لأجل الخيرية، و ليس هذا فى نشو «١٦» الحيوان و النبات «١٧» فقط، بل و فى «١٨» حركات الأجرام البسيطة و أفعالها التى تصدر عنها بالطبع، فإنها تنحو نحو غايات تتوجه إليها دائما ما لم «١٩» يعق توجهها «٢٠» على «٢١». نظام محدود و لا يخرج عنه إلا بسبب معارض. و كذلك الإلهامات التى للأنفس الحيوانية البانية و الناسجة و المدخرة «٢٢» فإنها تشبه الأمور الطبيعية، و هى «٢٣» لغاية، و إن كانت الأمور تجرى اتفاقا، فلم لا تنبت البرة شعيرة، و لم لا تتولد شجرة مركبة من تين و زيتون كما يتولد عندهم بالاتفاق عنز أيل، و لم لا تتكرر هذه النوادر، بل تبقى الأنواع محفوظة على الأكثر. و مما يدل على أن الأمور الطبيعية لغاية، أنا إذا أحسسنا بمعارض أو قصور من الطبيعة «٢٤» أعنا الطبيعة بالصناعة

(١) الدوام أو الأكثر: الدوم أو الأكثر ب، د؛ الدوام و الأكثر ط

(٢) فهناك: فهناك ط، م.

(٣) تلك (الأولى): ساقطة من سا، م

(٤) لتنتقل: لتنتقل د، سا، ط، م.

(٥) لها ليس: ليس لها ط

(٦) لضرورة: بضرورة، د، سا، م

(٧) فيها: منها سا

(٨) إليه: إليها ط.

(٩) فبين: فيستبين م.

(١٠) بلفظة: بلفظ سا، ط.

- (١١) ثم: + إن د، ط
 (١٢) الطبيعياً: + في د، ط.
 (١٣) دائماً: دائماً ط.
 (١٤) منافعها: فيها د؛ منها ط
 (١٥) ما ذا (الأولى): ماضى ب، د، سا، ما إذا م.
 (١٦) نشو: نش. م
 (١٧) الحيوان و النبات: الحيوانات و النباتات ط
 (١٨) و فى: فى سا.
 (١٩) ما لم: لم م
 (٢٠) توجهها: توجهها سا
 (٢١) على: إلى ط.
 (٢٢) و المدخرة: و المعقرة ط.
 (٢٣) و هى: هى د.
 (٢٤) من الطبيعياً: ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٧٢

على الأكثر «١» كما يفعله الطبيب معتقداً أنه إذا زال العارض المعارض أو اشتدت «٢» القوة توجهت الطبيعياً إلى الصحة و الخير. و ليس إذا عدت «٣» الطبيعياً الرؤية و جب من ذلك «٤» أن يحكم بأن الفعل الصادر عنها غير متوجه إلى غاية فإن الرؤية ليست لتجعل الفعل ذا غاية، بل لتعين الفعل الذى «٥» يختاره «٦» من بين سائر الأفعال «٧» جاز اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه، فالرؤية لأجل تخصيص الفعل لا لجعله ذا غاية. و لو كانت «٨» النفس مسلمة عن النوازع المختلفة و المعارضات المتفننة «٩»، لكان يصدر عنها فعل يتشابه «١٠» على نهج واحد من غير رؤية، و إن شئت أن تستظهر فى هذا الباب، فتأمل حال الصناعة، فإن الصناعة لا تشك «١١» فى «١٢» أنها لغاية «١٣»، و الصناعة إذا صارت ملكة لم يحتج فى استعمالها إلى الرؤية و صارت بحيث إذا أحضرت الرؤية تعددت «١٤» و تبدل الماهر فيها عن النفاذ فيما يزاوله كمن يكتب أو يضرب بالعود فإنه إذا أخذ يروى «١٥» فى اختيار حرف أو نغمة نغمة و أراد أن يقف على عدده تبدل و تعطل. و إنما يستمر على نهج واحد فيما يفعله بلا رؤية فى كل واحد واحد «١٦» مما يستمر فيه، و إن كان ابتداء ذلك الفعل و قصده «١٧» إنما وقع بالرؤية. و أما المبنى على ذلك الأول و الابتداء فلا يروى فيه «١٨». و كذلك حال اعتصام الزائق بما يعصمه و مبادرة اليد إلى حك «١٩» العضو المستحك من غير فكرة «٢٠» و لا رؤية و لا استحصار لصورة ما يفعله فى الخيال.

و أوضح من هذه القوة النفسانية إذا حركت عضواً ظاهراً يختار تحريكه و تشعر بتحريكه «٢١». فليس تحريكه «٢٢» بالذات و بلا واسطة، بل إنما يحرك بالحقيقة الوتر و العضل «٢٣» فيتبعه تحريك ذلك العضو. و النفس لا يشعر بتحريكها للعضلة «٢٤»، مع أن ذلك الفعل اختياري و أول. و أما حديث التشويهاً و ما يجرى مجراها، فإن بعضها هو نقص و قبح و قصور عن المجرى الطبيعى، و بعضها زيادة. و ما كان نقصاً و قبحاً فهو عدم فعل لعصيان المادة. و نحن لم نضمن أن الطبيعياً يمكنها أن يحرك كل مادة إلى الغاية، و لا ضمناً أن لإعدام أفعالها غايات، بل «٢٥»

- (٢) اشتدت: استدت سا.
 (٣) عدمت: عدت سا.
 (٤) وجب من ذلك: و من ذلك م.
 (٥) الذى: ساقطة من م
 (٦) يختاره: يجتاب، د، سا، م
 (٧) الأفعال: أفعال سا.
 (٨) و لو كانت: و إن كانت سا.
 (٩) المتفتنة: المعينة سا
 (١٠) يتشابه: متشابهة ط، م.
 (١١) لا نشك: لا شك ط
 (١٢) فى (الثانية): فيها ط
 (١٣) لغاية: الغاية م.
 (١٤) تعددت: تعذرت سا، م.
 (١٥) يروى: روى سا.
 (١٦) واحد واحد: واحد د، م.
 (١٧) وقصده: وقصد م
 (١٨) فيه: ساقطة من سا.
 (١٩) حك: + فليس تحريكه د
 (٢٠) فكرة م.
 (٢١) بتحريكه: تحريكه م.
 (٢٢) فليس تحريكه: ساقطة من د.
 (٢٣) الوتر و العضل: العضو و الوتر م.
 (٢٤) للعضلة: العضلة د، ط، م.
 (٢٥) بل: + إنما ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٧٣

ضمنا أن أفعالها فى المواد «١» المطيعة التى «٢» لها هى لغايات، و هذا لا يزاحم ذلك. و الموت و الذبول هو لقصور الطبيعة البدنية عن إلزام «٣» المادة صورتها و حفظها إياها عليها بإدخال بدل ما يتحلل، و نظام الذبول ليس أيضا غير متأد إلى غاية البتة. فإن لنظام الذبول سببا غير الطبيعة الموكلة بالبدن «٤»، و ذلك السبب هو الحرارة و سببا هو الطبيعة و لكن «٥» بالعرض. و لكل واحد منهما «٦» غاية. فالحرارة «٧» غايتها تحليل «٨» الرطوبة و إحالتها. فتسوق المادة إليه على النظام، و ذلك غاية. فالطبيعة التى فى البدن غايتها حفظ البدن ما أمكن بإمداد بعد إمداد، لكن كل مدد «٩» يأتى فإن الاستمداد منه أخيرا يقع أقل من الاستمداد منه بديا لعل نذكرها فى العلوم الجزئية، فيكون ذلك الإمداد بالعرض سببا لنظام الذبول. فإذن الذبول من حيث هو ذو نظام و متوجه إلى غاية فهو فعل الطبيعة «١٠».

و إن لم يكن فعل طبيعة البدنى «١١». و نحن لم نضمن أن كل حال للأمور الطبيعية يجب أن يكون غاية للطبيعة التى فيها بل قلنا إن

كل طبيعة تفعل فعلها «١٢» لغاية لها. و أما فعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها و الموت و التحليل و الذبول و كل ذلك إن لم يكن غاية نافعة بالقياس إلى بدن زيد فهي غاية واجبة في نظام الكل.

و قد أومأنا إلى ذلك فيما سلف، و علمك بحال النفس سينبهك على غاية في الموت واجبة، و غايات في تناسب الضعف واجبة. و أما الزيادات فهي أيضا كائنة «١٣» لغاية ما. فإن المادة إذا فضلت «١٤» حركت الطبيعة فضلها «١٥» إلى الصورة التي «١٦» تستحقها بالاستعداد «١٧» الذي فيها و لا تعطلها، فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية، و إن كان المستدعى إلى تلك الغاية اتفاق سبب غير طبيعي.

و أما أمر المطر «١٨» و ما قيل فيه فليس ينبغي أن نسلم «١٩» ما قيل فيه، بل نقول إن قرب الشمس و بعدها و حدوث السخونة بقربها و البرودة ببعدها، على ما تعلمه بعد، سبب ذو نظام لأموار كثيرة من الغايات الجزئية «٢٠» في الطبيعة، و وقوع الشمس مقربة في حركاتها المائية «٢١» يصدر عن ذاته «٢٢» التبخر «٢٣» المصعد إلى حيث «٢٤» تبرد فيهبط «٢٥» للضرورة. و ليس يكفي في ذلك ضرورة المادة، بل هذا الفعل الإلهي المستعمل للمادة إلى أن ينتهي إلى ضرورتها فيلزمها الغاية،

-
- (١) المواد: الطبيعية ط
 - (٢) التي: ساقطة من ط، م.
 - (٣) إلزام: التزام سا.
 - (٤) بالبدن: للبدن ط.
 - (٥) و لكن: لكن سا
 - (٦) منهما: ساقطة من سا
 - (٧) فالحرارة: و الحرارة ط
 - (٨) تحليل: لتحليل د، ط.
 - (٩) مدد: + ثان سا، ط.
 - (١٠) الطبيعة: لطبيعة سا، م.
 - (١١) البدني: البدن سا، م.
 - (١٢) فعلها: + فإنما تفعله ط.
 - (١٣) كائنة: كانت ط
 - (١٤) فضلت: فصلت سا، م.
 - (١٥) فضلها: فصلها سا، م.
 - (١٦) التي: إلى م
 - (١٧) بالاستعداد: الاستعداد م.
 - (١٨) المطر: النظر سا
 - (١٩) نسلم: + له ط.
 - (٢٠) الجزئية: الخيرية سا.
 - (٢١) المائية: + سبب ط
 - (٢٢) عن ذاته: لذاته سا
 - (٢٣) التبخر: التبخير ط، م

(٢٤) حيث: بحيث سا

(٢٥) فيهبط: فهبط ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٧٤

فإن كل غاية أو جل الغايات يلزم ضرورة في مادة، ولكن العلة المحركة ترتاد «١» المادة و تجعلها بحيث تتصل بالضرورة «٢» التي فيها إن كانت بما «٣» هو الغاية المقصودة، تأمل ذلك في الصناعات كلها. ونقول لهم أيضا و ليس «٤» إذا كانت الحركة غاية و للفعل غاية و جب أن يكون لكل غاية غاية «٥». و أن لا تقف المسألة عن لم، فإن الغاية في الحقيقة تكون «٦» مقصودة لذاتها و سائر الأشياء يقصد لها و ما يقصد لأجل شىء آخر، فحرى أن يسأل عنه باللم المقتضى «٧» للجواب بالغاية. و أما ما يقصد لذاته، فإنه لا يليق به السؤال عن أنه لم قصد، و لهذا لا- يقال لم طلبت الصحة، و لم طلبت الخيرية، و لم هربت عن المرض، و لم نفرت عن الشر. و لو كانت الحركة و الإمالة «٨» تقتضى الغاية لأنها موجودة أو لأنها غاية، لكان يجب أن تكون لكل غاية غاية «٩»، لكنها تقتضى ذلك من حيث هناك زوال و تجدد صادر عن سبب طبيعى أو إرادى. و ليس يجب أن يتعجب من أن الحرارة تفعل لإحراق «١٠» شىء بل حقا أن الحرارة تفعل لتحرق و تفنى المحترق «١١» و يحيله إلى مشاكلتها أو مشاكلة «١٢» الجوهر الذى فيها «١٣». إنما «١٤» يكون الاتفاق و الغاية العرضية في مثل أن يحرق ثوب فقير و ذلك «١٥» ليس له بغاية «١٦» ذاتية، فإنها «١٧» ليست «١٨» يحرقه لأجل أنه ثوب فقير و لا في النار هذه القوة المحركة لأجل هذا الشأن، بل لكى يحيل ما يماسه إلى جوهرها «١٩»، و لكى «٢٠» يحل ما يكون بحال و تقعد ما يكون بحال. و قد اتفق الآن أن ماسها «٢١» هذا الثوب فلفعل النار في الطبيعة غاية، و إن لم يكن مصادفتها «٢٢» هذا المشتعل «٢٣» إلا بالعرض، و وجود الغاية بالعرض لا يمنع وجود الغاية بالذات، بل الغاية بالذات متقدمة على الغاية بالعرض «٢٤» «٢٥».

فبين من هذا كله أن المادة لأجل الصورة، و أنها «٢٦» تتوخى لتحصل، فتحصل فيها الصورة، و ليست الصورة

(١) ترتاد: بزيادة؛ زياد سا.

(٢) تتصل بالضرورة: تتصل بالصورة؛ تتصل بالضرورة بالصورة ط.

(٣) بما: مما ط

(٤) و ليس: + أيضا ط.

(٥) غاية غاية: غاية د، م.

(٦) تكون: ساقطة من سا.

(٧) المقتضى: المقضى م.

(٨) و الإمالة: و الإحالة سا، ط، م.

(٩) غاية غاية: + يجب د.

(١٠) لإحراق: الإحراق م.

(١١) المحترق: المحرق ب، سا، م؛ المحروق د

(١٢) أو مشاكلة: و مشاكلة: و مشاكلة م

(١٣) الذى فيها: التى فيه ب، د، سا؛ الذى فيه م

(١٤) إنما: و إنما ط.

(١٥) و ذلك: ذلك م

(١٦) له بغاية: له لغاية سا؛ لها لغاية ط

(١٧) فإنها: سا، م

(١٨) ليست: ليس د، سا، م.

(١٩) جوهرها: جوهر، سا، م

(٢٠) ولكي: ولكن سا، ط.

(٢١) ما سها: ما سه سا، م.

(٢٢) مصادفتها: مصادفته سا، م

(٢٣) المشتعل: المنفعل ط.

(٢٤) لا يمنع ... بالعرض: ساقطة من سا.

(٢٥) بالعرض: لا يمنع وجود م.

(٢٦) وأنها: فإنها سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٧٥

لأجل المادة، وإن كان «١» لا بد من المادة حتى توجد فيها الصورة. ومن تأمل منافع أعضاء الحيوان و أجزاء النبات لم يبق له شك في أن الأمور الطبيعية لغاية، و ستشم من ذلك شيئاً في آخر كلامنا في الطبيعيات. و مع هذا كله «٢» فلا ينكر أن يكون في الأمور الطبيعية أمور ضرورية بعضها يحتاج إليها للغاية، و بعضها يلزم الغاية.

[الفصل «٣» الخامس عشر] س - فصل في «٤» دخول العلل في المباحث و طلب اللم و الجواب عنه

و إذ قد بان لنا عدة الأسباب و أحوالها، فنقول إنه يجب أن يكون الطبيعي متعينا «٥» بالإحاطة بكليتها و خصوصاً بالصورة حتى يتم احاطته بالمعلول و أما الأمور التعليمية فلا يدخل فيها مبدأ حركة، إذ لا حركة لها. و كذلك لا يدخل فيها غاية حركة و لا مادة البتة، بل يتأمل فيها العلل الصورية فقط.

و اعلم أن السؤال عن الأمور المادية باللم ربما تضمن «٦» علته من العلل، فإن تضمن الفاعل كقولهم: لم قاتل فلان فلانا، فيجوز أن يكون جوابه الغاية، كقولهم: لكي ينتقم منه. و يجوز أن يكون جوابه المشير و الفاعل «٧» المتقدم للفاعل، و هو الداعي إلى الفعل «٨»، مثل أن يقال: لأن فلانا أشار عليه أو لأنه غصبه حقه، و هذا هو الفاعل لصورة الاختيار الذي ينبعث «٩» منه الفعل الأخير «١٠». و ما أنه هل يجيب «١١» بالصورة أو هل «١٢» يجيب بالمادة ففيه «١٣»

(١) كان: كانت ب.

(٢) كله: ساقطة من سا، م.

(٣) فصل: فصل س آ ب؛ الفصل الخامس عشر ط، م.

(٤) في: + كيفية ط.

(٥) متعينا: معينا سا، م.

(٦) تضمن (الأولى): يتضمن ط.

(٧) و الفاعل: أو الفاعل ط.

(٨) الفعل: العمل د.

(٩) ينبعث: نبعث م

(١٠) الأخير: الآخر م

(١١) يجيب (الأولى): يجب م

(١٢) أو هل: و هل د، سا

(١٣) ففيه: و منه م.

الشفاء - الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٧٦

نظر. أما الصورة فإنها صورة الفعل و هو القتال، و ليس السؤال إلا عن علته وجودها عن الفاعل فلا يصلح أن يجاب لها، فإنها ليست علة لوجود نفسها عن الفاعل إلا أن تكون تلك الصورة هي غاية الغايات، كالخير ملا، فتكون لذاتها لا لسبب ما هي محركة للفاعل إلى أن يكون فاعلا «١» على النحو «٢» الذى أومأنا إليه فى بيان نسبة ما بين الفاعل و الغاية، و مع ذلك فلا تكون علة قريبة لوجودها فى تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا تكون من حيث هي موجودة فى المادة علة للفاعل، بل من حيث هي «٣» معنى و ماهية. فإذا كان السؤال عن كونها موجودة لم يصلح الجواب بها من حيث هي موجودة، بل من حيث هي معنى و ماهية، و ربما كانت الصورة «٤» المسئول عنها ذات معنى داخل فيها أو عارض لها ذاهب مذهبها، فيكون يصلح أن يكون ذلك المعنى جوابا، لما يقال: لم عدل فلان، فيقال: لأن العدل حس، فيكون الحسن معنى فى العدل و جاريا مجرى الصورة، و لا تكون الصورة المسئول عنها جوابا، بل صورة غيرها، فإن الحسن هو جزء حد أو عارض لها، فإن «٥» الحسن معنى أعم من العدل إما عارض لازم و إما جزء حد له مقوم. و إذا صلحت الصورة أن يجاب بها هاهنا فقد دخلت من حيث هي كذلك فى جملة الداعى المحرك للاختيار و حكم المادة هذا الحكم بعينه. فإنه إذا قيل: لم نجر فلان هذا الخشب سريرا، فقيل: لأنه كان عنده خشب، لم يكن مقنعا، إلا أن يزداد فيقال: كان عنده خشب صلب صالح لأن ينجر منه سرير، و كان لا يحتاج إليه فى أمر آخر. لكن الأمور الإرادية يصعب أن تؤدى بعلته «٦» بتمامها فيها، فإن الإرادة تنبعث بعد توافى أمور لا يسهل إحصاؤها، و ربما لم يشعر بكثير منها فيخبر عنها «٧». و أما الأمور الطبيعية فيكفى فيها من المادة الاستعداد و الملاقاة للقوة الفاعلة فيكون حصول نسبة المادة فيها جوابا وحده إذا ذكر فى السؤال حضور الفاعل، و أما إذا تضمن السؤال الغاية كما يقال: لم صح فلان؟ فيصلح أن يجاب بالمبدإ الفاعلى فيقال: لأنه شرب الدواء. و يصلح أن يجاب بالمبدإ المادى مضافا إلى الفاعل: فيقال: لأن مزاج بدنه قوى الطبيعة. و لا يكفى ذكر المادة وحدها، و أما الصورة فقلما يقنع و يقطع السؤال بذكرها «٨» وحدها بأن يقال: لأن مزاجه اعتدل: بل يحوج إلى سؤال آخر يؤدى «٩» إلى مادة أو فاعل. و أما إذا كان السؤال عن المادة و استعدادها بأن يقال مثلا: لم بدن الإنسان قابل للموت؟ فقد يجوز أن يجاب بالعلته الغائية، فيقال: جعل ذلك لتتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن. و قد يجوز أن يجاب بالعلته المادية، فيقال: لأنه مركب من الأضداد، و لا يجوز أن يجاب بالفاعل فى الاستعداد الذى ليس كالصورة، لأن الفاعل لا يجوز أن يعطى المادة الاستعداد، كأنه إن لم يعط لم تكن مستعدة «١٠» اللهم إلا أن يعنى

(١) فاعلا: مفاعلا د

(٢) النحو: ساقطة من د.

(٣) موجودة ... هي: ساقطة من د.

(٤) الصورة: للصورة ط.

(٥) فإن: و إن م.

(٦) بعلته: العلة سا، م.

(٧) عنها: عنه د، سا، م.

(٨) يذكرها: ذكرها سا، م

(٩) يؤدي: يؤدي ب، د، ط.

(١٠) ستعدة: مستعدا م.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعي، ص: ٧٧

بالاستعداد التهيؤ التام، فقد يعطيه الفاعل، كما يقال للمرأة إذا سئل عنها «١» لم تقبل الشبح، فيقال «٢»: لأن الصاقل صقلها «٣»، و أما الاستعداد الأصلي فلازم للمادة و يجوز «٤» أن يجاب بالصورة إذا كانت هي المتممة للاستعداد، فيقال في المرأة مثلا لأنها ملساء صقيلة «٥». و بالجملة السؤال لا يتوجه إلى المادة إلا و قد أخذت مع صورة فيسأل عن علة وجود الصورة في المادة. و أما إذا تضمن السؤال الصورة، فالمادة «٦» وحدها لا يكفي أن يجاب بها، بل يجب أن يضاف إليها استعداد و ينسب إلى الفاعل و الغاية يجاب بها، و الفاعل يجاب به. فإذا «٧» شئت أن ترفض ما يقال على سبيل المجاز و تذكر الأمر الحقيقي، فإن الجواب الحقيقي «٨» أن تذكر جميع العلل التي لم تتضمنها المسألة فإذا ذكرت و ختمت بالغاية الحقيقية وقف السؤال «٩».

(١) عنها: أنها د، سا

(٢) فيقال: يقال د، سا، م.

(٣) صقلها: صقله سا

(٤) و يجوز: و قد يجوز ط.

(٥) صقيلة: صقيلة ط.

(٦) فالمادة: و المادة سا.

(٧) فإذا: و إذا د، سا، م.

(٨) فإن الجواب الحقيقي: ساقطة من سا، م.

(٩) السؤال: + تم الفن الأول من الطبيعيات و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله أجمعين د؛ تمت المقالة الأولى من الفن الأول بحمد الله و عونه و الحمد لله وحده و الصلاة على من لا نبي بعده م.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعي، ص: ٧٩

المقالة الثانية من الفن الأول «١» «٢» في الحركة و ما يجري معها و هي «٣» ثلاثة عشر فصلا «٤»

إشارة

الأول في الحركة الثاني في نسبة الحركة إلى المقولات الثالث في بيان المقولات التي تقع الحركة وحدها لا غيرها.

الرابع في تحقيق تقابل الحركة و السكون.

الخامس في ابتداء القول في المكان و إيراد حجج مبطلية و مثبتية.

السادس في ذكر مذاهب الناس في المكان و إيراد حججهم.

السابع نقض مذاهب من ظن أن المكان هولي أو صورة أو سطح كان أو بعد.

الثامن في مناقضة القائلين بالخلاء.

التاسع فى تحقيق القول فى المكان و بعض حجج مبطلية و المخطئين فيه «٥».

(١) من الفن الأول: ساقطة من م

(٢) الأول: + من الطبيعيات م.

(٣) و هى: ساقطة من م

(٤) و هى ثلاثة عشر فصلا: ساقطة من د.

(٥) الأول ... فيه: ساقطة من د، ب، سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٨٠

العاشر فى ابتداء القول فى الزمان و اختلاف الناس فيه و مناقضة المخطئين فيه.

الحادى عشر فى تحقيق ماهية الزمان و إثباتها.

الثانى عشر فى بيان أمر الآن.

الثالث عشر فى حل الشكوك المقولة فى الزمان و إتمام القول فى مباحث زمانية مثل الكون فى الزمان، و الكون لا فى الزمان، و فى

الدهر و السرمد و تعينه، و هو ذا و قبيل و بعيد و القديم «١».

(١) العاشر ... و القديم: ساقطة من ب، د، سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٨١

[الفصل الأول] ١- فصل «١» فى الحركة

لقد «٢» ختمنا الكلام فى المبادئ العامة للأمر الطبيعى. فحرى بنا أن نتقل إلى الكلام فى العوارض العامة لها، و لا أعم لها من الحركة و السكون. و السكون كما سنبين من حاله عدم الحركة، فحرى بنا أن نقدم الكلام فى «٣» الحركة.

فنقول: إن الموجودات بعضها بالفعل «٤» من كل وجه، و بعضها من جهة بالفعل، و من جهة القوة و يستحيل أن يكون شىء من

الأشياء بالقوة من كل جهة، لا ذات له بالفعل البتة. ليسلم «٥» هذا و ليوضع وضعاً مع قرب تناول «٦» الوقوف عليه. ثم من شأن كل ذى

قوة أن يخرج منها إلى بالفعل «٧» المقابل لها، و ما امتنع الخروج إليه بالفعل فلا قوة عليه. و الخروج إلى الفعل عن القوة قد يكون

دفعه، و قد يكون لا-دفعه، و هو أعم من الأمرين جميعاً و هو بما هو أعم أمر يعرض لجميع المقولات، فإنه لا مقولة «٨» إلا و فيها

خروج عن قوة لها إلى فعل لها. أما «٩» فى الجوهر فكخروج «١٠» الإنسان إلى الفعل «١١» بعد كونه بالقوة. و فى الكم «١٢» فكخروج

«١٣» النامى «١٤» إلى الفعل عن القوة. و فى الكيف فكخروج «١٥» السواد إلى الفعل عن القوة. و فى «١٦» المضاف فكخروج الأب

إلى الفعل عن القوة. و فى الأين فكالوصول فوق بالفعل بعد القوة «١٧». و فى متى فكخروج الغد «١٨» إلى الفعل عن القوة. و فى

الوضع فكخروج المنتصب إلى الفعل عن القوة. و كذلك فى الجدة «١٩». و كذلك فى الفعل و الانفعال. لكن المعنى المتصالح عليه

عند القدماء فى استعمال لفظه الحركة ليس ما يشرك فيه «٢٠» جميع أصناف هذه الخروجات عن القوة إلى الفعل، بل ما كان خروجاً

(١) فصل: فصل أ ب؛ الفصل الأول ط، م.

(٢) لقد: فقد سا.

(٣) فى: على سا، م.

(٤) بالفعل (الأولى): بل لفعل د.

(٥) ليسلم: و لنسلم ط.

(٦) تناول: يتناول ط

(٧) بالفعل: الفعل م.

(٨) لا معقولة: لا مقول له م

(٩) أما: و أما ط.

(١٠) فكخروج: فلخروج سا

(١١) الفعل: فعل سا.

(١٢) الكم: الكلم م

(١٣) فكخروج (الثانية): كخروج ط

(١٤) النامي:

النابي ط

(١٥) فكخروج (الأولى): كخروج سا.

(١٦) و في (الأولى): في م.

(١٧) و في الوضع ... القوة: ساقطة من سا.

(١٨) الغد: العشى ب، د، م.

(١٩) الجدة: + كخروجه إلى أن يكون منتقلا أو متسلما عن القوة م.

(٢٠) ما يشرك: ما يشترك سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٨٢

لا دفعة بل متدرجا. وهذا ليس يتأتى إلا في مقولات معدودة مثلا كالكيف، فإن ذا كيف بالقوة يجوز أن يتوجه إلى الفعل يسيرا يسيرا إلى أن ينتهى إليه، وكذلك ذو الكم بالقوة.

ونحن سنبين من بعد أن أى المقولات يجوز أن يقع فيه هذا الخروج من القوة إلى الفعل، وأنها لا يجوز أن يقع فيه ذلك. ولو لا أن الزمان مما نضطر في تحديده إلى أن تؤخذ «١» الحركة في حده، وأن الاتصال والتدرج قد يؤخذ «٢» الزمان في حدهما، والدفعة أيضا فإنها قد يؤخذ «٣» الآن في حدها، فيقال هو ما يكون في آن، والآن يؤخذ الزمان في حده، لأنه طرفه، الحركة يؤخذ الزمان في حدها «٤» ليسهل «٥» علينا أن نقول: إن الحركة خروج عن القوة إلى الفعل في زمان «٦» أو على «٧» الاتصال أو لا دفعة. لكن جميع هذه الرسوم يتضمن بيان دوريا خفيا، فاضطر مفيدنا «٨» هذه الصناعة إلى أن «٩» سلك في ذلك نهجا آخر فنظر إلى حال المتحرك عند ما يكون متحركا في نفسه، ونظر في النحو من الوجود الذى يخص الحركة في نفسها فوجد الحركة في نفسها كمالا و فعلا أى كونا بالفعل إذ كان بإزائها قوة إذ الشىء قد يكون متحركا بالقوة، وقد يكون متحركا بالفعل وبالكمال، و فعله و كماله هو الحركة. فالحركة تشارك سائر الكمالات من هذه الجهة، و تفارق سائر الكمالات «١٠» «١١» إذا حصلت صار الشىء بها بالفعل و لم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل شىء بالقوة. فإن الأسود إذا صار بالفعل أسود لم يبق «١٢» بالقوة أسود من جملة «١٣» الأسود الذى له: و المربع إذا صار بالفعل مربعا لم يبق بالقوة مربعا من جملة المربع الذى له، و المتحرك إذا صار متحركا بالفعل فيظن أنه يكون بعد بالقوة متحركا من جملة الحركة المتصلة التى هو بها متحرك. و يوجد «١٤» أيضا بالقوة شيئا آخر غير أنه متحرك، فإن ذات المتحرك ما لم يكن بالقوة شيئا ما يتحرك إليه و أنه بالحركة يصل إليه، فإنه لا تكون حاله و قياسه عند الحركة

إلى ذلك الشيء الذي هو له بالقوة، كما كان قبل الحركة. فإنه في حال السكون قبل الحركة يكون هو ذلك الشيء بالقوة المطلقة بل يكون ذا «١٥» قوتين إحداهما على الأمر و الأخرى على التوجه إليه، فيكون له في ذلك الوقت كمالان و له عليهما قوتان. ثم يحصل له كمال إحدى القويتين، و يكون قد بقي بعد بالقوة في ذلك الشيء الذي هو المقصود بالقوتين، بل في كليهما، و إن كان أحدهما قد «١٦» حصل بالفعل الذي هو أحد الكمالين و أو لهما

- (١) تؤخذ: يوجد م.
- (٢) يؤخذ (الأولى): يوجد سا، م
- (٣) يؤخذ (الثانية): يوجد م.
- (٤) حدها: حده ب، د، ط
- (٥) ليسهل: فسهل سا.
- (٦) زمان: الرمان ط
- (٧) أو على: و على سا.
- (٨) مفيدنا: يفيدنا سا
- (٩) إلى أن: في د؛ أن سا.
- (١٠) من هذه الكمالات: ساقطة من سا
- (١١) من جهة أن سائر الكمالات: ساقطة من م.
- (١٢) بالقوة أسود يبق: ساقطة من م
- (١٣) جملة (الأولى): جهة بخ.
- (١٤) و يوجد: و قد يوجد ط.
- (١٥) ذا: ساقطة من سا.
- (١٦) قد: ساقطة من سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٨٣

فهو بعد لم «١» يتبرأ عما هو «٢» بالقوة في الأمرين جميعا، أحدهما المتوجه إليه بالحركة و الآخر في الحركة. فإن الحركة في ظاهر الأمر لا تحصل له بحيث لا تبقى قوتها إليه «٣»، فتكون الحركة هي الكمال الأول لما بالقوة لا من كل جهة، فإنه يمكن أن يكون لما «٤» بالقوة كمال آخر ككمال إنسانية أو فرسية لا يتعلق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة. و كيف يتعلق و هو لا ينافي القوة ما دامت موجودة، و لا الكمال إذا حصل.

فالحركة كمال أول لما هو بالقوة «٥» من جهة ما هو بالقوة. و قد حدث «٦» بحدود مختلفة مشتبهة، و ذلك لاشتباه «٧» الأمر في طبيعتها إذ كانت طبيعة لا- توجد أحوالها ثابتة بالفعل و وجودها فيما يرى أن يكون قبلها شيء قد بطل و شيء مستأنف الوجود. فبعضهم حدها بالغيرية إذ كانت توجب «٨» تغيرا للحال «٩» و إفادة لغير «١٠» ما كان. و لم يعلم أنه ليس يجب أن يكون ما يوجب إفادة الغيرية فهو في نفسه غيرية، فإنه ليس كل ما يفيد «١١» شيئا يكون هو إياه «١٢» و لو كانت «١٣» الغيرية حركة لكان كل غير متحركا، و لكن ليس كذلك. و قال قوم إنها طبيعة غير محدودة، و الأخرى «١٤» أن يكون هذا إن كان صفة «١٥» لها صفة غير خاصة. فغير الحركة ما هو كذلك كاللانهاية و الزمان، و قيل إنها خروج عن المساواة كأن الثبات على صفة واحدة مساواة للأمر «١٦» بالقياس إلى كل وقت يمر عليه.

و أن «١٧» الحركة لا تتساوى نسبة أجزائها و أحوالها إلى الشيء في أزمنه مختلفه، فإن المتحرك في كل آن له أين آخر. والمستحيل له في كل آن كيف آخر. و هذه رسوم إنما دعا إليها «١٨» الاضطرار و ضيق «١٩» المجال و لا حاجة بنا إلى التطويل في إبطالها و مناقضتها «٢٠»، فإن الذهن السليم يكفيه في تزييفها «٢١» ما قلناه «٢٢». و أما ما قيل في حد الحركة أنها زوال من حال إلى حال، أو سلوك قوة إلى فعل، فذلك غلط، لأن نسبة الزوال و السلوك إلى الحركة لیس كنسبة الجنس أو ما يشبه الجنس «٢٣»، بل كنسبة الألفاظ المرادفة «٢٤» إياها «٢٥». إذ هاتان اللفظتان و لفظه الحركة وضعت أولاً لاستبدال «٢٦» المكان، ثم نقلت إلى الأحوال. و مما يجب أن تعلم في هذا الموضوع أن الحركة إذا حصل من أمرها ما يجب أن يفهم، كان مفهومها اسماً لمعنيين: أحدهما لا يجوز أن يحصل بالفعل قائماً في الأعيان، و الآخر يجوز أن يحصل في الأعيان، فإن الحركة

-
- (١) لم: ما لم ط
 - (٢) هو: ساقطة من سا.
 - (٣) إليه: البتة سا، م.
 - (٤) بالقوة ... لما: ساقطة من سا.
 - (٥) لما هو بالقوة: لما بالقوة سا، م
 - (٦) حدث: حددت سا؛ حدث م
 - (٧) لاشتباه: الاشتباه ط.
 - (٨) توجب: ساقطة من م
 - (٩) تغيراً للحال: تغير الحال سا، ط، م
 - (١٠) لغير: تغير ط.
 - (١١) كل ما يفيد: كلها يفيد د؛ كلما يفيد سا.
 - (١٢) إياه: ساقطة من سا، م
 - (١٣) كانت: كان ط.
 - (١٤) و الأخرى: الأخرى د
 - (١٥) صفة: ساقطة من سا، م.
 - (١٦) للأمر: لأمر ب، د، سا؛ الأمر م
 - (١٧) و أن: فإن د.
 - (١٨) إليها: إليه سا
 - (١٩) و ضيق: و يضيق سا.
 - (٢٠) و مناقضتها: أو مناقضتها م
 - (٢١) تزييفها: ترتيبها ط
 - (٢٢) ما قلناه: ما قلنا ط.
 - (٢٣) أو ما يشبه الجنس: ساقطة من سا، م
 - (٢٤) المرادفة: المترادفة ط
 - (٢٥) إياها: إياه سا، م.

(٢٦) لاستبدال: لاستدلال م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٨٤

إن عنى بها الأمر المتصل المعقول للتحرك «١» من «٢» المبدأ والمنتهى فذلك لا يحصل البتة للمتحرك، و هو بين المبدأ والمنتهى، بل إنما يظن أنه قد حصل نحواً من الحصول إذا كان المتحرك عند المنتهى. و هناك يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود، فكيف يكون له حصول حقيقى فى الوجود، بل هذا «٣» الأمر بالحقيقة مما لا ذات له «٤» قائمة فى الأعيان. و إنما ترسم فى الخيال لأن «٥» صورته قائمة فى الذهن بسبب نسبة المتحرك إلى مكانين:

مكان تركه «٦» و مكان إدراكه «٧»، أو يرسم فى الخيال لأن صورة المتحرك و له حصول فى مكان و قرب و بعد من الأجسام تكون «٨» قد انطبعت فيه، ثم تلحقها من جهة الحس صورة أخرى بحصول له «٩» آخر فى مكان آخر و قرب و بعد آخرين «١٠»، فيشعر بالصورتين معا على أنهما «١١» صورة واحدة لحركة «١٢»، و لا- يكون لها فى الوجود حصول قائم كما فى الذهن. إذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك فى الوجود معا و لا الحالة التى بينهما «١٣» لها وجود «١٤» قائم.

و أما المعنى الموجود بالفعل الذى بالحرى أن يكون الاسم واقعا عليه، و أن تكون الحركة التى توجد فى المتحرك فهى حالته المتوسطة حين يكون ليس فى الطرف الأول من المسافة و لم يحصل عند الغاية، بل هو فى حد متوسط بحيث ليس يوجد و لا فى آن من الآتات التى يقع فى مدة خروجه إلى الفعل حاصلًا فى ذلك الحد، فيكون حصوله فى أى وقت فرضته قاطعا لمسافة ما، و هو «١٥» بعد فى القطع. و هذا هو صورة الحركة الموجودة فى المتحرك، و هو توسط بين المبدأ المفروض و النهاية بحيث أى حد يفرض فيه لا يوجد «١٦» قبله و لا بعده فيه «١٧» لا كحدى الطرفين فهذا التوسط هو صورة الحركة و هو صفة واحدة تلزم المتحرك و لا تتغير «١٨» البتة ما دام متحركا.

نعم قد تتغير حدود التوسط بالفرض، و ليس المتحرك متوسطا، لأنه فى حد دون حد «١٩»، بل هو متوسط لأنه بالصفة المذكورة، و هو «٢٠» أنه بحيث «٢١» أى حد تفرضه لا يكون قبله و لا بعده فيه. و كونه بهذه الصفة أمر واحد يلزمه دائما فى أى حد كان ليس يوصف بذلك فى حد دون حد. و هذا بالحقيقة، هو الكمال الأول، و أما إذا قطع فذلك الحصول هو الكمال الثانى. و هذه الصورة توجد فى المتحرك، و هو فى آن لأنه يصح أن يقال له فى كل آن يفرض أنه فى حد وسط لم يكن قبله فيه و لا بعده يكون فيه «٢٢». و الذى يقال من أن كل حركة ففى

(١) المتحرك: المتحرك ب، د، م

(٢) من: بين سا، ط، م.

(٣) هذا: و هذا سا، م.

(٤) لا ذات له: لا له ذات ط

(٥) فى الخيال لأن: ساقطة من سا، ط.

(٦) تركه: أو تركه د

(٧) إدراكه: أدركه سا.

(٨) المتحرك تكون: ساقطة من م.

(٩) بحصول له: بحصوله م.

(١٠) آخرين: آخر م

(١١) أنهما: أنها ب، د، سا

(١٢) لحركة: تحركة ط.

(١٣) بينهما: فيهما م

(١٤) لها وجود: إما وجود سا.

(١٥) وهو: هو م.

(١٦) لا يوجد: ولا يوجد سا

(١٧) فيه: ساقطة من م.

(١٨) ولا تتغير: ولا تتحرك د.

(١٩) دون حد: ساقطة من م.

(٢٠) وهو: وهي ب، د، سا، م

(٢١) بحيث: يحدث ب.

(٢٢) ولا بعده يكون فيه: ولا يكون بعده فيه ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٨٥

زمان، فإما أن يعنى بالحركة الحالة التى للشىء بين مبدأ و منتهى وصل إليه فتقف عنده أو لا تقف عنده «١»، فتلك الحالة الممتدة هى فى زمان، و هذه الحالة فوجودها على سبيل وجود الأمور فى الماضى و تباينها بوجه آخر. لأن الأمور الموجودة فى الماضى قد كان لها وجود فى آن من الماضى كان حاضرا، و لا كذلك «٢» هذا، فتكون هذه الحركة يعنى بها القطع.

و أما أن يعنى بالحركة الكمال الأول الذى ذكرناه فيكون كونه فى زمان لا على معنى أنه يلزمه مطابقتة الزمان «٣»، على أنه لا تخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يخلو «٤» من حدوث زمان، لا أنه «٥» كان ثابتا فى كل آن من ذلك الزمان مستمرا فيه «٦».

فإن قال «٧»: إن الكون فى المكان و لم يكن قبله و لا بعده فيه، و كذلك «٨» الإضافة إليه، و الأمر الذى يجعلونه آنا هو أمر كلى معقول و ليس بوجود بالفعل، بل إنما الموجود بالفعل الكون فى هذا المكان لم «٩» يكن قبله و لا بعده فيه، و كذلك الإضافة إلى هذا الكون، و الأمر الكلى إنما يثبت بأشخاصه و لا يكون شيئا واحدا موجودا يعينه كما اتفق عليه أهل الصناعة.

فنقول: أما الكون «١٠» فى المكان من حيث يقال على متمكنات كثيرين، فلا شك أن الحال فيه على ما قد وصفت «١١» و أما من حيث يقال على متمكن واحد و لكن لا معا فالأمر فيه مشكل، فإنه لا يبعد أن يكون معنى جنسى يقال على موضوع واحد فى وقتين، و يكون لم يثبت واحدا بعينه مثل الجسم الأسود إذا ابيض. فإن الجسم إذا كان أسود فقد كان فيه سواد و كان السواد لونا و كان اللون كالجزم من السواد مثلا و بتخصيص «١٢» قارنه ما كان «١٣» سوادا، فلما ابيض فلا يمكننا أن نقول إن ذات الشىء الذى كان عرض له مقارنة التخصيص باقية و قارنه تخصيص آخر، مثل الخشبة «١٤» موجودة فى بيت على تخصيص أنها جزء حائط «١٥» ثم صارت هى بعينها جزء سقف و لها إضافة أخرى و تخصيص آخر أنه «١٦» جزء من سقف، فإن ذلك ليس كذلك، بل مثله مثل أن يعدم «١٧» الحائط و الخشبة التى فيه ثم يحدث فى البيت حائط «١٨» و فيه خشبة أخرى مثل تلك الخشبة. و ذلك لأن السواد

(١) عنده (الثانية): ساقطة من م. الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ٨٥ [الفصل الأول] ١- فصل فى الحركة ص: ٨١

(٢) كذلك: لذلك م.

(٣) الزمان: + بل سا، م.

(٤) فلا يخلو: ولا يخلو سا

(٥) لا أنه د؛ ولأنه ط.

(٦) فيه: + فيكون ثانيا في هذه ط.

(٧) قال: + قائل سا، م

(٨) وكذلك سا، م.

(٩) لم: ولم سا، م.

(١٠) الكون: الكون م.

(١١) وصفت: وصف د.

(١٢) وبتخصيص: ويتخصص م.

(١٣) قارنه ما كان: ما كان ب؛ قارنه ثم ما كان سا؛ ما قارنه كان ط.

(١٤) مثل الخشبة: مثلا كخشبة سا، ط

(١٥) حائط: حافظ د.

(١٦) أنه: أنها ط.

(١٧) يعدم: يعده م

(١٨) حائط: حائط د، سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٨٦

لا يبطل فصله و تبقى حصته «١» من طبيعته الجنس التي كانت مقارنة لها بعينها، وإلا فليس بفصل منوع، بل هو عارض لا منوع «٢». قد علم هذا من «٣» مواضع أخرى، فإذا كان الأمر على هذا، فلينظر هل حكم لكون في المتمكن تارة مقارنة لتخصيص أنه في هذا المكان و تارة مقارنة لتخصيص آخر حكمه حكم اللون أو ليس كذلك، بل حكمه حكم حرارة تارة يفعل في هذا و تارة في هذا، أو رطوبة تارة تنفعل عن هذا و تارة عن ذلك و هي واحدة بعينها، أو عرض من آخر «٤» «٥» الأعراس يبقى «٦» واحد بعينه و يلحقه تخصيص بعد تخصيص.

فنقول أولا إن هذا التخصيص بهذا أو بذاك «٧» في أمر المكان ليس أمرا موجودا بالفعل نفسه، كما يظهر لك بعد. إذ المتصل لأجزاء له بالفعل، بل يعرض أن يتجزى لأسباب تقسم المسافة فتجعلها بالفعل مسافات على أحد أنواع القسمة، و ما بين حدود تلك القسمة أيضا مسافات لا يشتمل عليها آن و حركة على النحو الذى قلنا إنها تكون فى آن، بل الحركة التى على نحو القطع، و يكون الزمان مطابقا لها و لا يكون المعنى الذى سميناه آنا هو متكرر فيها بالفعل. لأن ذلك لا يتكرر بالفعل إلا بتكرر المسافة بالفعل «٨»، و إذا لم يكن متكررا بالفعل و كانت الحركة على الموضوع الواحد، أعنى المسافة حقا موجودة و لم تكن كثيرة بالعدد كانت بالضرورة واحدة بالعدد، و لم يكن على النمط الذى يكون عليه الحال فى اللون «٩»، و وجوده فى الموضوع فى حال سواده و فى حال بياضه و حال النسبة التى تخصص كلا إلى الموضوع بالفعل، أن الحركة لا توجب بالفعل انفصالا بل يستمر الاتصال استمرار لا يجب معه تغير هذه الحال بالقياس إلى الموضوع حتى يعدم منه أمر ثابت بالشخص.

فإنه إنما تختلف النسبة بالفعل إلى مختلف بالفعل، و إنما تكثر الواحد بالفعل تكثر «١٠» من قبل النسبة إذا كانت النسبة متكررة بالفعل. و إذا «١١» كانت المسافة واحدة بالاتصال لا اختلاف «١٢» فيها، لم تختلف إليها نسبة «١٣». فلم يختلف بسبب «١٤» ذلك عدد شيء واحد. ثم بعد ذلك إذا عرض للمسافة «١٥» قسمة ما و اختلاف، و لم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة و لا الحركة تتعلق به و لا أحدهما موجب «١٦» للآخر «١٧» و لا- موجبه، كانت الاثنينية التى تعرض «١٨» غير متكررة «١٩» بالذات، بل بالعرض و من طريق

نسبة الواحد إلى كثير «٢٠»، و تكون النسبة خارجية غير داخله في ذات الشيء

- (١) حصته: حصه ط.
- (٢) لا ممنوع: لا بنوع سا، م
- (٣) من: في ط.
- (٤) آخر: ساقطة من م
- (٥) من آخر: آخر من سا
- (٦) يبقى: فيبقى ط.
- (٧) أو بذاك: أو بذلك ط.
- (٨) لأن ذلك ... المسافة بالفعل: ساقطة من سا.
- (٩) اللون: الكون م.
- (١٠) تكثر الواحد بالفعل تكثرا: تكثر الواحد بالفعل بتكثرد، سا؛ يتكثر الواحد بالفعل بتكثرد له ط.
- (١١) و إذا: فإذا ط
- (١٢) لا اختلاف: لا اختلف م
- (١٣) نسبة: نسبة سا.
- (١٤) بسبب: لسبب ط
- (١٥) للمسافة: المسافة م.
- (١٦) موجب: موجبا د، سا
- (١٧) للآخر: لآخر سا
- (١٨) تعرض: + به ط.
- (١٩) متكررة: متكثرد سا.
- (٢٠) كثير: الكثير ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعي، ص: ٨٧

و بالجملة لا تكون هذه الحال حال «١» اللون الذي هو بالحقيقة لا بالقياس إلى أمر خارج يختلف بمقارنه فصلى «٢» السواد و البياض «٣»، و لا- كون المتحرك في مكان «٤» مطلقا يصير كثيرا بكونه كثيرا في هذا المكان و ذلك المكان، لأنه ليس في مسافة الحركة انفصال بالفعل و مكان معين دون مكان حتى يجوز أن يكون هناك كون في المكان مطلقا جنسيا أو نوعيا يتنوع أو يتشخص بسبب نسبه إلى أمكنة كثيرة بالفعل.

و اعلم «٥» أن الحركة قد تتعلق بأمر سته هي «٦»: المتحرك، و المحرك، و ما فيه، و ما منه، و ما إليه، و الزمان.

أما تعلقها بالمتحرك فأمر لا شبهة فيه. و أما تعلقها بالمحرك فلأن الحركة إما أن تكون للمتحرك عن ذاته من حيث هو جسم طبيعي أو تكون صادرة عن سبب. و لو كانت «٧» الحركة له لذاته لا لسبب «٨» أصلا، لكانت الحركة لا تعدم البتة ما دام ذات الجسم الطبيعي المتحرك بها موجودة. لكن الحركة تعدم عن كثير من الأجسام و ذاته موجودة، و لو كانت ذات «٩» المتحرك سببا للحركة حتى يكون محركا و متحركا لكانت الحركة تجب عن ذاته، لكن لا تجب عن ذاته إذ توجد ذات الجسم الطبيعي، و هو غير متحرك. فإن وجد جسم طبيعي يتحرك دائما فهو لصفة له زائدة على جسميته الطبيعية، إما فيه إن «١٠» كانت الحركة ليست من خارج، و إما

خارجا عنه إن كانت عن خارج. و بالجملة لا يجوز أن تكون ذات الشيء سببا لحركته، فإنه لا يكون شيء واحد محركا و متحركا إلا أن يكون محركا بصورته و متحركا بموضوعه «١١»، أو محركا و هو مأخوذ مع شيء «١٢»، و متحركا و هو مأخوذ مع شيء آخر. و مما يبين لك أن الشيء «١٣» لا يحرك ذاته أن المحرك «١٤» إذا حرك لم يخل إما أن يكون يحرك لا- بأن يتحرك و إما أن يكون يحرك بأن يتحرك. فإن كان المحرك يحرك لا بأن يتحرك فمحال أن يكون المحرك هو المتحرك بل يكون غيره. و إن «١٥» كان يحرك بأن يتحرك و بالحركة «١٦» التي فيه بالفعل يحرك. و معنى يحرك أنه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل، فيكون حينئذ إنما يخرج شيئا من القوة إلى الفعل بشيء فيه بالفعل و هو الحركة و محال أن يكون ذلك الشيء فيه بالفعل و هو بعينه فيه بالقوة، فيحتاج أن يكتسبه، مثلا- إن كان حارا فكيف يسخن نفسه بحرارته، أي إن كان حارا بالفعل «١٧» فكيف يكون حارا بالقوة «١٨» حتى يكتسب من ذي قبل «١٩» حرارة عن نفسه فيكون بالفعل و بالقوة معا. و بالجملة طبيعة «٢٠» الجسمية طبيعة جوهر له طول و عرض و عمق، و هذا

-
- (١) حال: ساقطة من م.
 - (٢) فصل: فصل د، سا، م.
 - (٣) و البياض: ساقطة من د
 - (٤) مكان: زمان م.
 - (٥) و اعلم: فاعلم م
 - (٦) هي: و هي سا، م.
 - (٧) كانت: كان ب، د، سا، ط
 - (٨) لسبب: بسبب ط.
 - (٩) ذات: ساقطة من م.
 - (١٠) إن: و إن م.
 - (١١) بموضوعه: لموضوعه م
 - (١٢) و متحركا شيء: ساقطة من سا.
 - (١٣) الشيء: + محركا و هو مأخوذ مع شيء آخر سا
 - (١٤) المحرك: المتحرك د.
 - (١٥) و إن: فإن ط
 - (١٦) و بالحركة: بالحركة ط.
 - (١٧) بالفعل: بالقوة م
 - (١٨) بالقوة: بالفعل م.
 - (١٩) قبل: فعل ط.
 - (٢٠) طبيعة: فطبيعة ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٨٨

القدر مشترك «١» فيه لا يوجب حركة و إلا لاشترك «٢» فيها بعينها، فإن زيد على هذا القدر معنى آخر حتى يلزم الجسم حركة، و حتى تكون جوهرها ذا طول و عرض «٣» و عمق و خاصة «٤» أخرى مع المذكور يتحرك بسبب ذلك فيكون فيه مبدأ حركة زائد على

الشرط الذى إذا وجد كان به جسما، وإن كان من خارج فذلك فيه أظهر.

وقد قيل فى إثبات أن لكل متحرك محركا قول «٥» جدلى «٦»، وأحسن العبارة عنه ما نقوله إن كل متحرك كما «٧» يتبين «٨» من بعد منقسم و له أجزاء لا يمنع من «٩» توهمها ساكنة طبيعة الجسمية التى لها، بل إن منع منع «١٠» أمر زائد عليها.

و كل توهم بشىء «١١» لا تمنعه طبيعته «١٢»، فهو من التوهم الممكن من حيث تلك الطبيعة، فتوهم جزء المتحرك ساكنا من حيث هو جسم توهم لا يستحيل إلا بشرط، و ذلك الجزء ليس هو ذلك الكل، و كل ما هو متحرك «١٣» لذاته ففرض ما ليس هو، بل هو غيره ساكنا، و خصوصا إذا كان غير «١٤» محال فى نفسه لا يوجب فى الوهم «١٥» سكونه و كل جسم فإن فرض سكون الجزء منه يوجب سكون الكل إيجاب العلة للمعلول، لأن السكون الذى للكل هو كما تبين لك مجموع سكونات الأجزاء إذا حصلت «١٦» أجزاء بفرض أو غير ذلك، فإذن ليس و لا شىء من الأجسام متحركا لذاته.

فإن قال قائل: إن قولكم إن المتحرك لذاته لا يسكن إذا فرض غيره ساكنا إنما يصح «١٧» إذا كان فرض «١٨» سكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل، فيدل ذلك على أن سكون ما يلزم أن يسكن معه جائز غير مستحيل.

و أما إذا كان سكونه مستحيلا فيجوز أن يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته مع أنه محال كما أن كثيرا من المحالات يلزمها محالات «١٩». فحق أن سكون المتحرك لذاته محال، لكنه إذا فرض محال آخر جاز أن يلزمه سكونه المحال، فإنه إنما يستحيل سكونه «٢٠» فى الوجود. و أما لزوم القول بسكونه عند فرض محال لا يمكن «٢١»، بل عند فرض ما «٢٢» يسقط عنه كونه متحركا لذاته فأمر غير مناقض لذلك الحق، لأن ذلك حملى

(١) مشترك: المشترك م

(٢) لا مشترك: لا مشترك ط.

(٣) و عرض: ساقطة من د، سا

(٤) و خاصة: و خاصته سا، ط؛ و حتى تكون خاصته م.

(٥) قول: قولى م

(٦) جدلى: ساقطة من م.

(٧) كما: لما سا، م

(٨) يتبين: يبين د.

(٩) من (الثانية): عن سا، م

(١٠) منع منع: منع منيع م.

(١١) بشىء: شىء د، سا، م

(١٢) طبيعته: طبيعة م.

(١٣) متحرك: يتحرك م.

(١٤) غير: ساقطة من م

(١٥) الوهم: التوهم م.

(١٦) حصلت: اتصلت ط.

(١٧) غيره ساكنا إنما يصح: ساقطة من د

(١٨) إذا كان فرض: ساقطة من د.

(١٩) محالات: محالا م.

(٢٠) سكونه (الأولى): السكون هامش ب.

(٢١) لا يمكن: ساقطة من سا

(٢٢) عند فرض ما: عند ما سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٨٩

و ذلك شرطى «١». و هذا كما لو فرضت «٢» المائة جزء للعشرة، أ ليست العشرة تكون حينئذ مائة و شيئاً، و ذلك ما لا يكون. و ليس يلزم لذلك، أن يكون قولنا إن العشرة ليست أكثر من مائة باطلا، و كذلك «٣» فعسى أن المتحرك بذاته «٤» و إن أمكن توهم سكون جزئه من حيث هو جسم فليس يمكن «٥» من حيث هو جزء المتحرك لذاته و على طبيعته «٦»، أى و إن كان يمكن ذلك له «٧» من حيث طبيعة جنسه فليس يمكن ذلك له من حيث طبيعته الخاصة، بل يستحيل فرضه. كما أن الإنسان من حيث هو حيوان لا يمتنع أن يكون طائراً و يمتنع «٨» من حيث هو إنسان فإذا كان «٩» ممتنعاً فقد لزم فرض المحال من فرض «١٠» المحال «١١». و نحن إنما نسلم أن ما هو متحرك لذاته فلا يمكن بسكون غيره إذا حصل سكون غيره فى الوجود، أو توهم المتوهم «١٢» أى الممكن. و أما على وجه آخر فإننا نقول إنه قد يلزم أن يسكن المتحرك بذاته «١٣» إذا فرض سكون محال فى غيره. فنقول فى «١٤» جواب ذلك إن جزء الجسم من حيث هو جسم لا- يمتنع عليه السكون، فإن امتنع «١٥» السكون يكون بمعنى «١٦» عارض عليه غير الجسمية، فإذا كان كذلك فتكون علته «١٧» الحركة فى كل جسم أمراً زائداً على الجسمية و هذا نسلمه «١٨»، لكن بالحرى أن يقول لنا قائل: فما اضطركم إلى أن اشتغلتم بالجزء و إن «١٩» كان مأخذاً لاحتجاج، هو «٢٠» هذا، و لم تنصوا «٢١» فى أول الأمر على الكل أنه إذا توهم ساكننا من حيث هو جسم لم يستحل، فقد عرض له معنى «٢٢» أزيد من الجسمية، به صار متحرك الذات «٢٣» واجب الحركة مستحيل فرض السكون. و إن «٢٤» كان ذلك الاحتجاج يفتككم فهذا «٢٥» أكفى «٢٦»، و إن كان الغرض فى هذا الاحتجاج غير هذا الغرض و كان لم يذهب إليه القائل الأول و لا- أراد به وجه و إنما هو تحصين منكم لكلامه و هو نفسه لم يذهب إلى إمكان هذا الغرض فيه من حيث هو جسم-- و لا- اعتبر الإمكان، بل قال إن كل ما توهم غيره ساكننا يوجب كونه ساكننا فليس متحركاً لذاته، فليس «٢٧» هذا مسلماً، بل الأمر على ما أوضحناه فى التقرير الأول للشك «٢٨»، فإنه يجوز أن يكون الشىء متحركاً لذاته، ثم يتوهم محال فيعرض من توهمه أن يصير

(١) و ذلك شرطى: و ذاك شرطى د، سا.

(٢) فرضت: فرضنا سا، ط، م.

(٣) و كذلك: و لذلك م.

(٤) بذاته: لذاته ط

(٥) يمكن: + ذلك له د؛ + ذلك سا، ط، م.

(٦) طبيعته: طبيعة م

(٧) له (الأولى): ساقطة من م.

(٨) و يمتنع: و ممتنع سا، ط.

(٩) كان: + ذلك ط

(١٠) فرض (الثانية): ساقطة من د

(١١) من فرض المحال: ساقطة من م.

(١٢) المتوهم: فى توهمه للتوهم ط.

(١٣) بذاته: لذاته ط.

(١٤) فى (الثانية): ساقطة من م.

(١٥) امتنع+: عليه ط

(١٦) بمعنى: لمعنى ط، م.

(١٧) علة: عليته د

(١٨) نسلمه+: به ط.

(١٩) و إن: إن سا، ط، م

(٢٠) هو: و هو ط

(٢١) تنصوا: تنصبوا سا.

(٢٢) معنى+: ما ط.

(٢٣) متحرك الذات: متحركا للذات د.

(٢٤) و إن (الأولى): فإن ط

(٢٥) فهذا: و هذا م

(٢٦) أكفى: كفى ط.

(٢٧) فليس (الثانية): و ليس سا، م.

(٢٨) الشك: لشك د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٩٠

هو غير متحرك لذاته، و لا يلزم ذلك «١» المحال أن يتغير حكمه بمحال يلزمه «٢» ذلك المحال، بل يجوز أن لا يكون المتحرك لذاته بحيث إذا توهم جزءه ساكنا سكن، لكنه يجب حينئذ عدمه. فإن قيل: إن هذا محال «٣»، قيل نعم، و قد لزم محال محالا فرض قبله. فهذا القول ليس مما «٤» يحضرني له جواب أفق به، و لا يبعد أن يكون عند غيرى له جواب. و أظن أن مأخذ «٥» الاحتجاج لا يلجئ إلى هذا كل الإلجاء، و ذلك إن كانت هذه المقدمة مسلمة كان التسكين محالا أو غير محال، ثم الاحتجاج، أعنى بالمقدمة قولنا كل ما تمتنع حركته لفرض سكون «٦» فى غيره فليس متحركا لذاته، و هذا «٧» غير قولنا كل ما تمتنع حركته «٨» لفرض سكون فى غيره محال أو غير محال، حتى لو قلنا كل ما يمتنع أن يتحرك لفرض محال فى غيره لم يكن متحركا لذاته، فسلم ذلك، فصح لنا القول و القياس. و لكن الشأن فى صحة «٩» هذه المقدمة فليجهد غيرنا من «١٠» المتعصبين لهذا الاحتجاج فى تصحيح هذه المقدمة فربما تيسرت له هذه المتعسرة علينا. و على هذا الاحتجاج شك آخر، و هو أن المتصل و إن كان يمكن أن تفرض له أجزاء فلا يمكن أن تتوهم تلك الأجزاء ساكنة أو متحركة إلا بالفرض «١١» لأنها غير ذات «١٢» أين ما دامت أجزاء المتصل إلا بالفرض «١٣» «١٤» و لا- ذات وضع، و هذا شىء سيئين بعد. فإذا كان توهم السكون فى الجزء مما لا يتحقق توهما إلا و ينفصل بالفعل «١٥»، لم يكن لهذا الاحتجاج مأخذ سديد «١٦» أو يدعى توهم فصل ثم إسكان معا.

و لو أنت توهمت فى الجزء المفروض سكونا و هو متصل، فقد توهمت معنى مشاركا للسكون فى الاسم.

و أما السكون بحدده فلا- يمكن أن يتوهم فى ذلك الجزء، كما لا يمكن أن تتوهم الأمور المحالة فى الفعل و الخيال جميعا، فليكن هذا المأخذ مما يستل غيرنا ممن «١٧» يقف على تحقيقه أن ينوب عنا فيه. و أما تعلق الحركة بما منه «١٨» و بما إليه فيستنبط من حدها، لأنها أول كمال يحصل لشىء له كمال ثان ينتهى به إليه، و له «١٩» حالة القوة التى قبل الكمالين، و هى الحالة التى الكمال

الأول تركها و توجه «٢٠» إلى الكمال الثاني و ربما كان ما منه و ما إليه ضدین

(١) و لا يلزم ذلك: و لا يلزمه ط؛ و لا يلزمه ذلك م

(٢) يلزمه: يلزم ط، م.

(٣) محال: ساقطة من ب، د.

(٤) ليس مما: مما ليس سا، م.

(٥) مأخذ: تأخذ سا.

(٦) سكون: السكون سا، ط.

(٧) و هذا: و هذه سا، ط.

(٨) لفرض حر كته: ساقطة من سا.

(٩) صحه: صحته د، ط

(١٠) غيرنا من: غير تام د.

(١١) بالعرض: بالعرض ط

(١٢) ذات: ذوات م.

(١٣) غير ذات بالفرض: ساقطة من د.

(١٤) بالفرض: بالعرض ط.

(١٥) بالفعل: بالعدد م

(١٦) سديد: شديد سا، م.

(١٧) ممن: ساقطة من ب

(١٨) منه: فيه سا.

(١٩) له: لها ط.

(٢٠) و توجه: و التوجه د، سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبعي، ص: ٩١

و ربما كانا بين الضدين، لكن الواحد أقرب من ضد، و الآخر أقرب من ضد، و ربما لم «١» يكونا ضدین و لا بین ضدین، و لكن كانا من جملة أمور لها نسبة إلى الأضداد و أمور متقابلة بوجه ما فلا تجتمع معا كالأحوال التي للفلك، فإنه «٢» لا يضاد «٣» مبدأ حركة منه لمنتهاها لكنها لا تجتمع معا «٤». و ربما كان ما منه و ما إليه مما يثبت الحصولان «٥» فيهما زمانا، حتى يكون عند الطرفين سكون، و ربما لم يكن الحصول فيه إذا فرض كأنه حد بالفعل إلا «٦» أنا كما للفلك، فإن في حركته ترك مبدأ و توجهها إلى غاية، لكن لا وقوف له عند أحدهما.

ثم لقائل أن يقول: إن الحدود في المتصل على مذهبكم ليست موجودة بالفعل، بل بالقوة، و إنما يصير بالفعل إما بقطع و إما بموافاة «٧» محدودة كما ساء أو موازاة أو بفرض أو بعرض كما سنذكره، فيكون إذن ما لم يكن أحد هذه الأسباب بالفعل لا يكون مبدأ و لا منتهى و ما لم يكن مبدأ و لا نهاية معنيين، عنه تبدئ الحركة و تنتهي إليه «٨» لا يكون حركة: فالفلك ما لم يكن له سبب محدد «٩» لا يكون متحركا، و هذا محال. فالذی «١٠» نقول «١١» في جوابه أن النهاية و المبدأ تكون للحركة بضرب «١٢» فعل و بضرب قوة «١٣»، و القوة تكون على وجهين: وجه قريب من الفعل، و وجه بعيد من الفعل. مثال ذلك أن المتحرك في حال ما يتحرك، له بالقوة

القريبة حد، و لك أن تفرضه، وقد وصل إليه في آن، تفرضه فيكون ذلك له في نفسه بالحقيقة بالقوة وإنما يصير بالفعل حداً لحصول «١٤» الفرض بالفعل والقطع بالفعل، ومع ذلك لا يقف بل يستمر، و حد مستقبل لا يمكن من حيث هو حد حركة «١٥» أن يجعل بالفعل حد حركة بفرض أو بسبب «١٦» محدد بالفعل بل يحتاج أن يستوفي المسافة إليه حتى يصير بهذه الصفة، أعني أن يكون هناك ما يمكنك أن تفرضه مبدأً أو يمكنك أن تفرضه منتهى، وبالجملة حداً تفرضه «١٧» من الحركة. فكل «١٨» حركة من حركات الفلك تشير إليها في وقت معين ويحصلها، فإنها يفترض «١٩» لها ذلك فتارة يفترض «٢٠» المبدأ «٢١» و المنتهى متباينين أى نقطتين مختلفتين «٢٢» هما حداً ذلك المفروض من الحركة في ذلك الوقت الذي تعينه، وتارة تكون نقطة «٢٣» واحدة هي بعينها مبدأً و منتهى. أما مبدأ، فلأن الحركة عنها، و أما منتهى فلأن الحركة

(١) لم: ساقطة من سا.

(٢) فإنه: و إنه م

(٣) لا يضا: لا يتضاد سا، م

(٤) كالأحوال.... فعاً: ساقطة من سا.

(٥) الحصولان: الحصول م.

(٦) إلا: ساقطة من سا.

(٧) و إما بموافاة: أو بموافاة ط.

(٨) و تنتهى إليه: أو إليه ب، د، سا، م

(٩) محدد: محدود ب؛ مجزى م؛+ محرك ط

(١٠) فالذى: بالذى سا

(١١) نقول:

نقوله سا.

(١٢) و بضرب: و ضرب ط

(١٣) و بضرب قوة: و هذا ظاهر و قد يكونان بضرب و ضرب قوم ة.

(١٤) لحصول: محصول م.

(١٥) حركة: + بالفعل سا، ط، م

(١٦) بسبب: سبب سا، م.

(١٧) حداً تفرضه: حداً لقطع لما تفرضه ط.

(١٨) فكل: و كل د

(١٩) يفترض: يفرض ط.

(٢٠) يفترض: يفرض ط

(٢١) المبدأ: من المبدأ م

(٢٢) مختلفتين: ساقطة من م.

(٢٣) نقطة: لفظة ط.

إليها و يكون ذلك لها في زمانين. فالحركة «١» المكانية أو الوضعية تعلقها «٢» بالمبدأ و المنتهى هو أنك، إذا عينت حركة و مسافة تعين مع ذلك مبدأ و منتهى قائم بنفسه، و المتحرك تعلقه بالمبدأ و المنتهى هو أن يكون ذلك له بالفعل أو بالقوة «٣» القريبة من الفعل، ذلك على أى وجه كان منهما جاز. فإننا لم نشترط الوجه المعين فيه منهما. و بالجملة «٤» فإنها تتعلق «٥» بالمبدأ و المنتهى على هذه الصورة و الشرط المذكور، لا من حيث هما بالفعل. ثم من المشهور أن الحركة و التحرك و التحريك ذات واحدة، فإذا أخذت باعتبار نفسها فحسب كانت حركة، و إن أخذت بالقياس إلى ما فيه سميت تحركا، و إن أخذت بالقياس إلى ما عنه سميت تحريكا. و يجب أن نحقق هذا الموضع «٦» و نتأمله تأملا أدق من المشهور فنقول: إن الأمر بخلاف هذه الصورة و ذلك لأن التحرك حال للمتحرك «٧»، و كون الحركة منسوبة إلى المتحرك بأنها «٨» فيه حال للحركة لا للمتحرك، فإن نسبة، الحركة «٩» إلى لمادة في المعنى غير نسبة المادة إلى الحركة و إن تلازما في الوجود. و كذلك التحريك حال للمحرك لا للحركة، و نسبة الحركة إلى المحرك حال للحركة لا للمحرك «١٠». فإذا كان كذلك، كان التحرك «١١» نسبة المادة إلى الحركة لا الحركة منسوبة «١٢» إلى المادة، و لم يكن التحرك هو الحركة «١٣» بالموضوع، و كذلك إلى المحرك لكن هذين المعنيين لا يدل عليهما بهذين الاسمين. و أما تعلق الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس يعنى «١٤» بالموضوع «١٥» لها، بل الأمر الذى هو المقصود حصوله فى الحركة. فإن المتحرك عند ما يتحرك موصوف بالتوسط بين أمرين «١٦»، أمر متروك و أمر مقصود، إما أين، و إما كيف «١٧»، أو غير ذلك إذ «١٨» كانت الحركة تغير الشئ لا دفعة.

فإذن يكون متوسط بين حدين و لهما مقولة إما أين و إما كيف «١٩» و إما غير «٢٠» ذلك، فيقال إن الحركة فى تلك المقولة. و قد تزداد لهذا «٢١» بيانا، بعد أن نعرف نسبة الحركة إلى المقولات «٢٢».

(١) فالحركة: فللحركة ط

(٢) تعلقها: تعلقها ط.

(٣) بالقوة: ساقطة من سا

(٤) و بالجملة: ساقطة من د.

(٥) تتعلق: تعلق ط.

(٦) تحقق هذا الموضع: نتحقق بهذا الوضع د.

(٧) للمتحرك: المتحرك د

(٨) بأنها: فإنها سا.

(٩) الحركة: المتحرك م.

(١٠) لا للمحرك: لا للمتحرك م

(١١) التحرك: المتحرك ب.

(١٢) منسوبة: بمنسوبة ط.

(١٣) هو الحركة: و الحركة م.

(١٤) يعنى: معنى م.

(١٥) بالموضوع: به الموضوع سا، م.

(١٦) أمرين: الأمرين ط

(١٧) و إما كيف: أو كيف ط

(١٨) إذ: إذا م.

(١٩) و إما كيف: أو كيف ط

(٢٠) و إما غير: أو غير ط.

(٢١) لهذا: هذا سا، ط، م

(٢٢) المقولات المعقولات د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٩٣

[الفصل الثانى] ب- فصل «١» فى نسبة الحركة إلى المقولات

إنه قد اختلف فى نسبة الحركة إلى المقولات، فقال «٢» بعضهم «٣»: إن الحركة هى مقولة أن يفعل، و قال بعضهم: إن لفظه الحركة تقع على الأصناف التى تحتها بالاشتراك البحث: و قال بعضهم: بل لفظه «٤» الحركة لفظه مشككة مثل لفظه الوجود «٥»، تتناول أشياء «٦» كثيرة لا بتواطؤ و لا باشتراك بحث، بل بالتشكيك لكن الأصناف المدخلة تحت لفظه الوجود و العرض دخولا أوليا هى المقولات و أما الأصناف الداخلة تحت لفظه الحركة فهى أنواع أو أصناف من المقولات. فالأين «٧» منه قار و منه سيال هو «٨» الحركة فى المكان، و كيف قار و منه «٩» سيال هو «١٠» الحركة فى الكيف أى الاستحالة، و الكم منه قار و منه سيال و هو الحركة «١١» فى الكم أى النمو و الذبول. و ربما تمادى بعضهم فى مذهبه حتى قال و الجوهر منه قار و منه سيال هو «١٢» الحركة فى الجوهر أى الكون «١٣» و الفساد، و قال «١٤» إن الكم السيال نوع من أنواع الكم المتصل لإمكان وجود الحد المشترك فيه، إلا أنه يفارقه بأنه لا وضع له و للمتصل وضع و استقرار. قال و التسود و السواد من جنس واحد، إلا أن السواد قار «١٥» و التسود غير قار. و بالجملة فإن السيال فى كل جنس هو الحركة. فقال بعض هؤلاء لكنها إذا نسبت إلى لعل التى هى فيها كانت مقولة أن يفعل أو إلى العلة «١٦» التى هى «١٧» عنها صارت مقولة أن يفعل. و قوم خصوا هذا لاعتبار بالكيف السيال و أخرجوا «١٨» منها «١٩» مقولتى يفعل و يفعل «٢٠». و اختلف أصحاب هذا المذهب أعنى القول بالسيال، فمنهم من جعل لافتراق

(١) فصل: فصل ب ب؛ الفصل الثانى م.

(٢) فقال: يقال سا.

(٣) بعضهم (الأولى): بعض د.

(٤) لفظه (الثانية): لفظ ط.

(٥) الوجود: + و العرض ط

(٦) أشياء: أجزاء م.

(٧) فالأين: و الأين د.

(٨) هو (الأولى): و هو ط

(٩) و منه: + أين سا، م

(١٠) هو (الثانية): و هو د، ط.

(١١) فى الكيف ... و هو الحركة: ساقطة من د.

(١٢) هو: و هو ط

(١٣) أى الكون: أو الكون ط

(١٤) وقال: وقالوا سا، م.

(١٥) قار: قارة ط.

(١٦) التى ... العلة: ساقطة من م.

(١٧) هى: ساقطة من سا، م

(١٨) وأخرجوا: وأخرج ط.

(١٩) منها: منه م

(٢٠) وينفعل: أو ينفعل م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٩٤

الذى بين السواد والتسود افتراقا فصليا منوعا، ومنهم من جعله «١» افتراقا بمعنى غير فصلى «٢»، إذ كان «٣» هو كزيادة تعرض على خط فيسير خطأ أكبر ولا يخرج «٤» به من نوعه. وقال الأولون: بل التسود بما هو تسود هو سواد «٥» سيال، وليس «٦» أمر خارجا عن هويته بما هو تسود، فهو إذن تمايز السواد الثابت بفصل. ويمكن أن يبين بطلان الحجتين جميعا. أما الأولى فتنتقض بالعدد، وأما الثانية فبالبياض وكونه أمرا غير خارج عن هوية الأبيض بما هو أبيض من غير أن يكون فصلا. وها هنا مذهب ثالث وهو مذهب من يقول «٧» إن لفظه «٨» الحركة وإن كانت مشككة كما قيل، فإن الأصناف الواقعة تحتها ليست أنواعا من المقولات على السبيل المذكورة «٩»، فلا التسود نوع من الكيف، ولا النقلة «١٠» نوع من الأين. فإن وقوع الحركة فى الكيف ليس على أن الكيف جنس لها ولا- أيضا موضوع لها، فإن جميع الحركات إنما هى فى الجواهر «١١» من حيث هى فى موضوع لا- غير ولا تمايز «١٢» بينها «١٣» فى هذا المعنى. ولكن إذا تبدلت جوهرية سمي ذلك التبدل، ما دام فى السلوك حركة فى الجوهر، وإن كان فى الأين، سمي حركة فى الأين. وبالجملة إن كان ما عنه و ما إليه كيفا فالحركة «١٤» فى الكيف. وإن «١٥» كان كما فالحركة فى الكم ويقال الحركة على هذه لا بالتواطؤ، فإن الكمال المأخوذ فى رسمها أخذ الجنس هو من الألفاظ المجانسة «١٦» للوجود والوحدة. وأنت تعلم أن الكم والكيف والأين ليست داخلات تحت جنس واحد، وإذا لم تكن هذه المقولات داخله تحت جنس واحد ولا نسبة الكمال الأول إليها أمرا أيضا «١٧» حاصرا إياها حصر الجنس، لم يكن «١٨» سبيل إلى أن نجعل الحركة معنى جنسيا، بل هو الرسم يتناول معنى إنما يدل على مثله لفظ «١٩» مشكك «٢٠» لا غير.

والمذاهب الملتفت إليها فى هذا المطلوب هى هذه الثلاثة، وليس يعجبني المذهب الأوسط أولا، بل استكره ما يقال فيه «٢١» من أن التسود كيفية، وأن «٢٢» النمو كمية «٢٣». وبالحرى أن لا يكون التسود سوادا اشتد «٢٤»، بل اشتداد الموضوع فى سواده، وذلك لأنه لا يخلو إذا فرضنا سوادا اشد إما أن يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد عرضت له عند الاشتداد زيادة، أو لا يكون موجودا. فإن لم يكن موجودا فمحال أن يقال إن ما قد عدم

(١) جعله: جعلوه ط

(٢) فصلى: فصل سا، م

(٣) كان: ساقطة من سا، م.

(٤) ولا يخرج: فلا يخرج سا

(٥) سواد: ساقطة من سا.

(٦) وليس: + هذا، سا، ط، م.

- (٧) يقول: قال ط
 (٨) لفظة: لفظ ط.
 (٩) المذكورة: المذكور ط.
 (١٠) النقلة: لنقله د.
 (١١) الجواهر: الجوهر سا، م
 (١٢) و لا تمايز: فلا تمايز م.
 (١٣) بينها: بينهما ط.
 (١٤) فالحركة: بالحركة سا
 (١٥) و إن: فإن ط.
 (١٦) المجانسة: المتجانسة م.
 (١٧) أيضا: ساقطة من م.
 (١٨) يكن: + لنا سا، م
 (١٩) لفظ: لفظه ب، د
 (٢٠) مشكك: مشكل م.
 (٢١) فيه: به سا، م
 (٢٢) و أن: أو أن سا
 (٢٣) كمية: كيفية د؛ كميته ط
 (٢٤) اشتد: يشتد سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٩٥

و بطل هو ذا يشتد، فإن «١» الموصوف بصفة موجودة بحب أن يكون أمرا موجودا ثابت بالذات، و إن كان السواد ثابت الذات «٢»، فليس بسيال كما زعموا من أنها كيفية سيالته، بل هو «٣» ثابت على الدوم «٤» يعرض عليه زيادة لا يثبت مبلغها، بل يكون في كل آن مبلغ آخر، فتكون هذه الزيادة المتصلة هي الحركة إلى «٥» السواد فاشتداد «٦» السواد و سيالته، أو اشتداد «٧» الموضوع في السواد «٨» و سيالته فيه، هو الحركة «٩» لا السواد المشتد. و يظهر من هذا أن اشتداد السواد يخرج عن نوعه الأول، إذ يستحيل «١٠» أن يشير إلى موجود «١١» منه و زيادة عليه مضافة إليه بل كل ما يبلغه من الحدود فكيفية «١٢» بسيطة واحدة «١٣». لكن الناس يسمون جميع الحدود المشابهة لحد واحد سوادا، و جميع المشابهة للبياض أى «١٤» المقاربة له بياضا. و السواد المطلق هو واحد، و هو طرف خفى، و البياض كذلك و ما سوى ذلك كالمترج. و المترج ليس «١٥» أحد الطرفين، و لا يشاركه في حقيقة المعنى، بل في الاسم و إنما تتكون الأنواع المختلفة في الوسط، لكنه يعرض لما يقرب من أحد الطرفين أن ينسب إليه، و الحس «١٦» ربما لم يميز بينهما فظنهما «١٧» نوعا واحدا و ليس كذلك، و تحقيق هذا في العلوم الكلية. و أما المذهب الآخر «١٨» فهو أحصف من المذهب الأول «١٩»، و لا يلزمه إلا أمر مشترك يلزم المذهبين، و مبناه على أن الواضعين لعدد المقولات هذا العدد يلزمهم أحد أمرين «٢٠»: إما أنهم «٢١» يجوزوا أن «٢٢» تكون الحركة جنسا من الأجناس العالیه و إما أن يزيدوا في عدد المقولات زيادة ضرورية إذ «٢٣» كانت أصناف الحركة لا تدخل في جنس منها و لا في مقولة أن يفعل «٢٤»، و هي معان كلية مقولة على كثيرين قول الأجناس، فإن تشددوا في عشرية المقولات، فواجب أن يسامحوا و يجعلوا مقولة أن يفعل هي «٢٥» الحركة، و أن لا يطلبوا في مقولة أن يفعل من صريح التواطؤ ما أراهم يتعصبون فيه و لا يحفظونه، فإنهم قد فعلوا في مقولة الجدة «٢٦» بين المسامحة ما يحملهم «٢٧» على أكثر من ذلك

فى الحركة. على أنه لا يبعد أن تكون لفظة الكمال و الفعل و إن كان وقوعهما «٢٨» على الجوهر و التسعة الباقية وقوعا بالتشكيك،

- (١) فإن: و إن سا.
- (٢) الذات: ساقطة من د
- (٣) هو: + أمرط
- (٤) الدوم: الدوام ط.
- (٥) إلى: لا ط، م.
- (٦) فاشتداد: فاشتداد سا
- (٧) أو اشتداد: و اشتداد د
- (٨) فى السواد: ساقطة من د، ط
- (٩) الحركة ساقطة من د.
- (١٠) إذ يستحيل: و يستحيل د.
- (١١) موجود: الموجود ط.
- (١٢) فكيفية: فهو كيفية م
- (١٣) واحدة: ساقطة من سا.
- (١٤) أى: إلى سا.
- (١٥) ليس: + هود.
- (١٦) و الحس: فالحس سا، ط، م.
- (١٧) فظنهما: و ظنهما د، ط
- (١٨) الآخر: الأخير سا، ط.
- (١٩) المذهب الأول: هذا المذهب ط.
- (٢٠) أمرين: الأمرين ط
- (٢١) أنهم: أن سا، م
- (٢٢) أن (الأولى): ساقطة من م.
- (٢٣) إذ: إذا م
- (٢٤) أن ينفعل: ينفعل ب، سا؛ ط.
- (٢٥) هى: و هى سا.
- (٢٦) الجدة: الجدم
- (٢٧) ما يحملهم: ما يحمله ط.
- (٢٨) وقوعهما: وقوعها سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعى، ص: ٩٦

فإن وقوعهما «١» على أصناف الحركة لا يكون بالتشكيك الصريح. و ذلك لأن التشكيك هو أن يكون اللفظ واحد المفهوم، لكن الأمور التى يتناولها ذلك المفهوم يختلف «٢» بالتقدم و التأخر فيه، كالوجود فإنه للجوهر أولا و للأعواض ثانيا. و أما مفهوم الحركة و

هو الكمال الأول لما بالقوة من حيث هو بالقوة، فليس بما «٣» يستفيده بعض ما يسمى باسم الحركة من بعض، فليس كون النقلة بهذه الصفة «٤» علة لكون الاستحالة بهذه الصفة، بل يجوز أن يكون وجود النقلة سببا لوجود الاستحالة، فيكون التقدم و التأخر في المفهوم من لفظة الوجود لا- في المفهوم من لفظة «٥» «٦» الحركة، كما أن الاثنيية قبل الثلاثية في مفهوم الوجود. و ليس قبله في مفهوم العدديّة. فإن «٧» العدديّة لهما معا ليست العدديّة للثلاثية «٨» من جهة العدديّة للثنائية، كما أن الوجود للثلاثية يتعلق بالوجود في الثنائية.

و مفهوم الوجود غير المفهوم من العدد. و أنت قد عرفت هذا المعنى في مواضع أخرى، فلا يبعد أن يكون الكمال، و إن كان مشككا بالقياس إلى أشياء أخرى هو متواطى بالقياس إلى هذه كما «٩» لا يبعد أن يكون مشتركا بالقياس إلى أشياء و متواطئا «١٠» بالقياس إلى ما تحت بعضها.

و نرجع إلى ما كنا فيه و نقول للطائفتين جميعا ما قولكم في مقولة أن ينفع، أ هي نفس الحركة أم نسبة للحركة إلى الموضوع كما يقولون؟ فإن كانت نفس الحركة أ فهي نفس الحركة المطلقة «١١» أم نفس حركة ما «١٢»؟ فإن كانت نفس الحركة المطلقة فالحركة أحد الأجناس، و إن كانت نفس «١٣» حركة ما مثلا نفس النقلة أو نفس الاستحالة، فيجب أن يزداد «١٤» في عدد الأجناس، فإنه إن كانت النقلة جنسا فالاستحالة أيضا جنس و الحركة في الكم جنس، فإن كل واحدة «١٥» من هؤلاء «١٦» تستحق ما تستحقه الأخرى «١٧»، و إن كانت النقلة «١٨» ليست جنسا، بل اسما مشككا، فيوجد «١٩» تحته معنى هو جنس، و إن كان أخص من عمومه، و إن لم تكن مقولة أن ينفع هي «٢٠» الحركة مطلقة، بل كانت نسبة للحركة «٢١» إلى المادة، فلا يخاو إما أن تكون للحركة المطلقة أو لحركة ما. فإن كانت للحركة المطلقة «٢٢»، فلا يخاو إما أن تكون الحركة المطلقة مقولة على أصنافها بالتواطؤ أو بالتشكيك «٢٣»، فإن كانت مقولة بالتواطؤ،

(١) وقوعهما: وقوعها سا.

(٢) تختلف: لمختلف ط.

(٣) بما: مما سا، م.

(٤) الصفة: ساقطة من سا.

(٥) الوجود ... لفظة: ساقطة من م.

(٦) لفظة (الثانية): لفظ ط

(٧) فإن: بأن سا؛ و إن ط.

(٨) للثلاثية: لثلاثية ط؛ ساقطة من سا.

(٩) كما: + أنه ط.

(١٠) و متواطئا: متواطئا د، م.

(١١) المطلقة: ساقطة من د

(١٢) ما: ساقطة من د، سا.

(١٣) نفس (الثانية): كنفس ط

(١٤) يزداد: يزداد د.

(١٥) واحدة: واحد ب، د، سا، م

(١٦) هؤلاء: هذه المقولات بخ؛ هذه ط، م

(١٧) الأخرى: الآخر ب، د، م

(١٨) النقلة: النقطة سا.

(١٩) فيوجد: فهو حد د

(٢٠) هي: + نفس ط.

(٢١) للحركة (الأولى): الحركة م

(٢٢) المطلقة (الثانية): مطلقة ط.

(٢٣) أو بالتشكيك: و بالتشكيك م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٩٧

فالحركة باعتبار ذاتها جنس، فصارت الأجناس أكثر من عشرة ولأن تكون «١» بذاتها جنسا، أولى من أن تكون نسبتها إلى موضوعها جنسا، وإن لم يكن أولى فليس دونه «٢» في الاستحقاق، وإن كانت مقولة بالتشكيك وكذلك «٣» مقولة أن ينفعل التي هي نسبة هذا المشكك اسمه إلى موضوعه مقولة بالتشكيك، فليس «٤» بجنس، وإن كانت المقولة هي النسبة لصنف «٥» من الحركة إلى الموضوع «٦» فيستحق «٧» مثله سائر الأصناف، ومع ذلك فيكون بنفسه جنسا وبالقياس إلى الموضوع «٨»، جنسا آخر، وبتزيد «٩» الأجناس تزييدا «١٠» كثيرا. وكذلك «١١» يلزم أن يطالبوا بالسبب الذي جعلوا له نفس الكيفية جنسا، ولم يجعلوا نسبتها إلى الموضوع جنسا، وهناك أخذوا النسبة «١٢» الحركة المطلقة أو حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا الحركة نفسها جنسا، وإن كان مأخوذهم طبائع الأمور وذواتها مجردة الماهيات، لا مع عوارض لها من نسب وغير ذلك، فيجب من ذلك «١٣» أن يجعلوا مقولة أن ينفعل هي نفس حالة الانفعال، لا ما هو نسبة لها إلى شيء. وهذا «١٤» الكلام إنما يتحقق كله بعد أن تعرف ما قلناه «١٥» قديما من حال الفعل والانفعال بالتحريك «١٦» والتحريك. والأولى «١٧» بهم أن يجعلوا مقولة أن ينفعل والحركة من باب واحد، وأما نحن فإننا لا نتشدد «١٨» كل التشدد «١٩» في حفظ القانون المشهور من «٢٠» أن الأجناس عشرة، وأن كل واحد منها «٢١» حقيقى الجنسية ولا شيء خارج منها. ويمكنك أن نبين هذا البيان بعينه لمن جعل الحركة اسما مشتركا على الإطلاق، فإذا انفسخت المذاهب التي أثبتناها «٢٢»، ولم نقبلها بعي الحق واحدا، وهو المذهب الأول. فإذا قد بينا وجه نسبة الحركة إلى المقولات وأوضحنا معنى قولنا إن الحركة في المقولة ما هو، فلنبين الآن أن الحركة في كم مقولة تقع.

(١) ولأن تكون: ولا تكون م.

(٢) دونه: عنده سا.

(٣) وكذلك: فكذلك م

(٤) فليس: فليست م.

(٥) لصنف: بصنف ط

(٦) إلى الموضوع: ساقطة من سا، م

(٧) فيستحق: تستحق سا.

(٨) الموضوع: موضوعه ط

(٩) وبتزيد: وبتزايد د، ط

(١٠) تزييدا: تزييدا ط

(١١) وكذلك: ولذلك م.

- (١٢) النسبة: نسبة سا؛ نسبه م.
 (١٣) من ذلك: ساقطة من سا، م.
 (١٤) وهذا: فهذا ط
 (١٥) ما قلناه: ما قلنا ب، د، سا.
 (١٦) بالتحريك: و التحريك د، ط
 (١٧) والأولى: فالأولى ط، م.
 (١٨) فإننا لا نتشدد: فلا نتشدد سا، ط
 (١٩) التشدد: التشديد سا.
 (٢٠) من: و من سا
 (٢١) منها: منهما م.
 (٢٢) أثبتناها: أثيناها سا، ط، م.
 الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٩٨

[الفصل الثالث] ج- فصل «١» في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها «٢» «٣»

إننا لنضع أصلا، و إن كان ربما اشتمل على تكرار بعض ما قيل، فنقول إن قولنا إن مقولة كذا فيها حركة قد يمكن أن يفهم منه أربعة معان: أحدها أن المقولة موضوع حقيقي لها قائم بذاته «٤»، والثاني أن المقولة و إن لم تكن الموضوع الجوهرى لها فتوسطها تحصل للجوهر، إذ هي موجودة فيها أولا، كما أن الملاسة إنما هي للجوهر بتوسط السطح، والثالث أن المقولة جنس لها و هي نوع لها، و الرابع أن الجوهر يتحرك من نوع لتلك المقولة إلى نوع آخر و من صنف إلى صنف. و المعنى الذى نذهب إليه هو هذا الأخير، فنقول أما الجوهر فإن قولنا إن فيه حركة هو قول مجازى، فإن هذه المقولة لا تعرض فيها الحركة، و ذلك لأن الطبيعة الجوهرية إذا فسدت تفسد دفعة «٥»، و إذا حدثت تحدث دفعة، فلا يوجد بين قوتها الصرفة و فعلها الصرف كمال متوسط، و ذلك لأن الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد و التنقص، و ذلك لأنها إذا قبلت الاشتداد و التنقص لم يخل إما أن يكون الجوهر و هو فى وسط الاشتداد و التنقص يبقى نوعه أو لا يبقى، فإن كان يبقى نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة، بل إنما تغير عارض للصورة فقط، فيكون الذى كان ناقصا و اشتد «٦» قد عدم و الجوهر لم يعدم، فيكون هذا استحالة أو غيرها «٧» لا- كونا، و إن كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فيكون الاشتداد «٨» قد جلب جوهر آخر. و كذلك فى كل آن يفرض «٩» للاشتداد يحدث جوهر «١٠» آخر، و يكون الأول قد بطل، و يكون بين جوهر و جوهر. إمكان أنواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما فى الكيفيات. و قد علم أن الأمر بخلاف هذا فالصورة «١١» الجوهرية إذن تبطل و تحدث دفعة، و ما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته و فعله واسطة هي الحركة. و نقول أيضا إن

(١) فصل: فصل جب؛ فصل ٣ د؛ الفصل الثالث م.

(٢) فى لا غيرها: ساقطة من م.

(٣) لا غيرها: لا غير سا.

(٤) بذاته: بذاتها طا.

(٥) دفعة (الأولى):+ فيها م.

(٦) و اشتد: فاشتد سا، ط، م.

(٧) أو غيرها: و غيرها م

(٨) فيكون الاشتداد: ساقطة من م.

(٩) يفرض: يعرض سا

(١٠) جوهر: جوهر سا.

(١١) فالصورة: بالصورة سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٩٩

موضوع الصورة الجوهرية لا يقوم بالفعل إلا بقبول الصورة كما علمت «١»، و هي في نفسها «٢» لا توجد الأشياء «٣» إلا بالقوة. و الذات غير «٤» المحصلة «٥» بالفعل يستحيل أن تتحرك من شيء إلى شيء، فإن كانت الحركة الجوهرية موجودة فلها «٦» متحرك موجود، و ذلك المتحرك يكون له صورة هو بها بالفعل، و يكون جوهرًا قائمًا بالفعل، فإن كان هو الجوهر الذى قبل «٧»، فهو حاصل موجود إلى وقت حصول «٨» الجوهر الثانى لم يفسد و لم يتغير فى جوهريته بل فى أحواله، و إن كان جوهرًا غير الجوهر الذى فرضت الحركة «٩» عنه، و الذى إليه، فيكون قد فسد الجوهر أولاً «١٠» إلى «١١» الجوهر الوسط، و تميز إذن «١٢» جوهران بالفعل. و الكلام فيه كالكلام فى الجوهر الذى «١٣» فرضت الحركة منه «١٤»، فإنه إما أن يكون فى تلك «١٥» المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير إليه أولاً، فيكون التغير إلى الثانى دفعةً و إما أن يكون فى بعض تلك المدة حافظاً لنوعه الأول، و فى بعضها الآخر واقعا فى النوع الآخر «١٦» بلا توسط، فيلزم فيه ما قيل من الانتقال من نوع إلى نوع دفعةً، فتكون تلك المدة مطابقةً لحركات غير حركات نوعية الجوهر، إذ «١٧» كانت الانتقالات فى الجوهرية لا فى مدة و زمان.

و لا- يمكن أن يقال إن هذا القول يلزم أيضا على حركة الاستحالة، و ذلك لأن «١٨» الهيولى فيما نحن «١٩» فيه محتاجةً فى قوامها «٢٠» إلى وجود صورة بالفعل و الصورة إذا وجدت «٢١» حصلت نوعا بالفعل، فوجب أن يكون الجوهر الذى بين الجوهرين أمرا محصلا بالفعل ليس بالفرض «٢٢» و لا كذلك فى الأعراض التى تتوهم بين كفتين مثلا، فإنها «٢٣» مستغنى عنها فى قوام الموضوع بالفعل. و قد يثبتون أن الجوهر لا حركة فيه لأن طبيعته لا ضد لها، و إذا لم يكن لطبيعته «٢٤» ضد، استحال أن ينتقل «٢٥» عن طبيعة إلى طبيعة أخرى على سبيل التنقص «٢٦» و الاشتداد، حتى تكون الحالة التى و فيها عند الحركة حالةً متوسطةً بين طرفين لا يجتمعان و بينهما غاية البعد و هما الضدان.

و يجب أن نتأمل نحن هذه القضية فنقول: إنه لا بد من أخذ المادة أو الموضوع فى حد التضاد، فإن عنى بالموضوع «٢٧» الموضوع الحقيقى القائم بالفعل نوعا القابل للأعراض التى لذلك النوع، فلا تكون الصور «٢٨» الجوهرية

(١) علمت: + كالهيولى هامش ب

(٢) و هي فى نفسها: و هو فى نفسه م.

(٣) الأشياء: شيئا ط.

(٤) غير: الغير ب، د، سا، ط،

(٥) المحصلة: المتحصلة ط.

(٦) فلها: فلها م.

(٧) قبل: + أن يصير متحركا ط.

(٨) حصول: ساقطة من ب، سا، م.

(٩) فرضت الحركة: ساقطة من د، سا، م.

- (١٠) أولا: الأول طا
 (١١) إلى: و إلى ط؛ ساقطة من م
 (١٢) إذن: ساقطة من م
 (١٣) الذى: ساقطة من سا.
 (١٤) منه: فيه د
 (١٥) تلك: ساقطة من م.
 (١٦) الآخر (الثانية): الأخير ط، م.
 (١٧) إذ: إذا سا، م.
 (١٨) لأن: أن م
 (١٩) نحن: هى سا.
 (٢٠) قوامها: قولها سا
 (٢١) وجدت: + بالفعل ط.
 (٢٢) بالفرض: بالعرض سا، م.
 (٢٣) فإنها: فإنه م
 (٢٤) لطبيعته: لطبيعة سا
 (٢٥) ينتقل: ينفصل سا، م
 (٢٦) التنقص: النقص سا، ط، م.
 (٢٧) بالموضوع: الموضوع م
 (٢٨) الصور: ساقطة من د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٠٠

متضادة لأنها فى هوى لا فى موضوع، و إن عنى بذلك أى محل كان، فيشبه أن تكون الصورة النارية مضادة للصورة «١» المائية لا كفيتهما فقط، فذلك لا شك فيه، بل الصور «٢» التى عنها «٣» تصدر الكيفيات التى لهما. و ذلك لأن الصورتين مشتركتان «٤» فى محل و متعاقبتان «٥» عليه و بينهما غاية الخلاف. و لهذا من الشأن ما اشتغل من بين أن الفلك لا يتكون لأنه «٦» لا ضد لصورته، كأنه «٧» وضع أن كل متكون فلصورته ضد و إليه يكون انتقاله، فيجعل النار و الهواء «٨» و الماء و الأرض متضادة الصور. فلم أنكر أن يكون للصورة «٩» الجوهرية ضد البتة، فيشبه «١٠» أن يكون الضد الذى ذكر «١١» هاهنا هو الذى بينه و بين شىء آخر غاية الخلاف و إنما يكون بينه و بين ذلك غاية خلاف إذا «١٢» كان لشىء ثالث معه خلاف دونه و هو الواسطة، بحيث يحتمل استمرارا فيه كالأستمرار فى بعد بين شيئين «١٣» و ليس بين الصور «١٤» الجوهرية التى فيها الاستحالة الأولية واسطة بهذه الصفة، كما ليس بين النار و الهواء واسطة. أو يشبه أن يكون يرى أن التعاقب المأخوذ فى حد الضد، هو تعاقب بين شيئين «١٥» بينهما غاية الخلاف. و هذا «١٦» على ما قلنا يصح أن يكون بلا واسطة، فيصح أن يرتفع هذا الضد و يعقبه «١٧» الآخر من غير أن يتخلل بينهما عاقب آخر. و إن كان قد يصح أيضا أن يكون بتعقب المتوسط، إن كان هناك متوسط فيكون الانتقال مستمرا من «١٨» الطرفين على الاتصال، ثم لا يرى أن المحل يقبل الصورة النارية عقيب المائية من غير أن يقبل أولا صورة الهواء المتوسط لا على استمرار متصل، بل و جب أن يسكن «١٩» لا محالة على الصورة الهوائية، فلا تكون الصورة المائية مضادة للنارية «٢٠» إذا لا يستمر الانتقال من إحدهما إلى الأخرى «٢١» إلا- من النارية إلى الهوائية، و لا الصورة النارية مضادة للصورة «٢٢» الهوائية، إذ لا يستمر «٢٣» بينهما غاية الخلاف فإن كان

القصدهذا القصد كان التعبير «٢٤» عنه يردده إلى البيان الأول الذى حاولناه نحن و هو أن طبيعة «٢٥» الجوهرية لا تنسلخ يسيرا يسيرا «٢٦» إذ لا تقبل الشدة و الضعف قبولاً يكون لاشتداده و لضعفه طرفان يخصصان فى هذا النظر باسم الضدية. و سنبين لك أيضاً فى الفلسفة الأولى أن الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد و الضعف ببيان أشرح، لكنه

- (١) للصورة: الصورة م.
- (٢) الصور: الصورة د، سا؛ الصورتان م
- (٣) التى عنها: اللتان عنهما م.
- (٤) مشتركان: مشتركان د
- (٥) و متعاقبتان: و يتعاقبان د.
- (٦) لأنه: بأنه سا، م؛ فإنه ط
- (٧) كأنه: كافة ط.
- (٨) و الهواء: ساقطة من د، سا.
- (٩) للصورة: للصور د
- (١٠) فيشبهه: فيشبهه د.
- (١١) ذكر: ذكرنا سا؛ ينكره ط؛ ذكره م
- (١٢) إذا: و إذا م.
- (١٣) شيئين: الشيئين م
- (١٤) الصور: الصورة م.
- (١٥) و هذا: ساقطة من سا.
- (١٦) شيئين: الشيئين م.
- (١٧) و يعقبه: + ضد ط.
- (١٨) من: بين ط.
- (١٩) يسكن: يشكر د.
- (٢٠) للنارية: + و لا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية سا، م
- (٢١) الأخرى: الآخر سا.
- (٢٢) الهوائية ... للصورة:
- ساقطة من سا، م.
- (٢٣) لا يستمر: ليس ط، م
- (٢٤) التعبير: التفتيش بخ، ط؛ التغير م.
- (٢٥) طبيعة: الطبيعة د، سا، ط
- (٢٦) يسيرا يسيرا: يسيرا م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٠١

لما رأى «١» أن المنى يتكون حيوانا يسيرا يسيرا، و البذر «٢» يتكون نباتا يسيرا يسيرا «٣»، توهم من ذلك أن هناك حركة و الذى

يجب أن يعلم هو أن المنى إلى أن يتكون حيوانا، تعرض له تكونات أخرى تصل «٤» ما بينها «٥» استحاللات في الكيف و الكم، فيكون المنى لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا، و هو بعد منى، إلى أن تنخلع «٦» عنه صورة المنوية، و يصير علقه، و كذلك «٧» حالها إلى أن تستحيل مضغته، و بعدها عظاما و عسبا و عروقا و أمورا «٨» آخر لا- ندر كها، و كذلك إلى أن يقبل صورة الحياة، ثم كذلك يستحيل و يتغير إلى أن يشتد فينفضل «٩». لكن ظاهر الحال توهم أن هذا سلوك واحد من صورة جوهريه إلى صورة جوهريه أخرى، و يظن لذلك «١٠» أن في الجوهر حركة و ليس كذلك، بل هناك حركات و سكونات كثيرة. و أما كون الحركة في الكيف فذلك ظاهر لكن في الناس من لم ير الحركة في أنواع الكيف كلها إلا- في الصنف المنسوب إلى الحواس، فقال «١١»: أما نوع الحال و الملكة فهو متعلق «١٢» بالنفس، و ليس موضوعه الجسم الطبيعي، و أما القوة و اللاقوة و الصلابه و اللين و ما أشبه ذلك فإنها تتبع أعراضا تعرض للموضوع، و يصير «١٣» الموضوع مع بعض تلك الأعراض موضوعا لها، فلا يكون حينئذ الموضوع للقوة هو بعينه الموضوع لعدم القوة، و كذلك الحال في الصلابه و اللين. و أما الأشكال و ما يشبهها «١٤» فإنها إنما «١٥» توجد في المادة التي تقبلها دفعة إذا لا تقبل التشدد و التضعف.

و لا- أدري ما ذا يقولون في الانحناء و الاستقامة و غير ذلك، و عندى أن الأمر ليس على ما يقولون، فإن «١٦» موضوع الحال و الملكة، كان نفسا أو بدنا أو هما معا بحال الشركة، فإنه يوجد فيه كمال ما بالقوة من جهة ما هو بالقوة لجوهر «١٧» ما. و الذين «١٨» قالوا: إن الموضوع ليس واحد للصلابه و اللين أو القوة «١٩» و الضعف، فينتقض عليهم في النمو و الذبول، و كان يجب على قولهم أن لا- تكونا حركتين بل إنما نعنى بالموضوع في هذه «٢٠» الأشياء طبيعة النوع الحاملة للأعراض، فما دامت تلك الطبيعة باقية لم «٢١» يتغير النوع، و لم تفسد الصورة الجوهريه. فإن

(١) رأى: روعى د، ط؛ رؤى سا؛ رعى م

(٢) و البذر: و البزر د، ط؛ أو البذر سا.

(٣) و البذر يتكون نباتا يسيرا يسيرا:

ساقطة من م.

(٤) تصل: فضل سا

(٥) ما بينها: ما بينهما د، سا، ط، م.

(٦) تنخلع: تنسلخ طا.

(٧) و كذلك: فلذلك سا

(٨) و أمورا: أو أمورا د.

(٩) فينفضل: و ينفصل سا.

(١٠) و يظن لذلك: و نظن كذلك م.

(١١) فقال: فيقال م.

(١٢) متعلق: يتعلق سا، م.

(١٣) و يصير: فيه فصير سا؛ يصير م.

(١٤) و ما يشبهها: و ما يشبهها م

(١٥) إنما: لما سا.

(١٦) فإن: و إن ب، د، سا، م.

(١٧) لجوهر يجوهر م

(١٨) و الذين: و الذى ب، سا، م.

(١٩) أو القوة: و القوة ب، سا، م.

(٢٠) فى هذه: فلهذه ط.

(٢١) لم: و لم ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٠٢

الموضوع ثابت من غير أن يبالي أنه لعارض يعرض له أو زيادة تنضاف «١» إليه، يصير موضوعا قريبا للحالة التى فيها الحركة «٢» أو لذاته. نعم الأشكال يشبه أن لا يكون حكمها حكم سائر الكيفيات فى وقوع الاستحالة فيها، لأنها تكون دفعة، و أما الكم «٣» ففيه أيضا حركة و ذلك على وجهين: أحدهما بزيادة مضافة فينمو «٤» لها الموضوع، أو نقصان نفع «٥» بالتحلل فينقص له «٦» الموضوع، و صورته فى الأمرين باقية، و هذا ما يسمى «٧» ذبولا و نموا. و قد يكون لا بزيادة تزداد «٨» عليه أو نقصان «٩» ينقص منه، بل بأن «١٠» يقبل الموضوع نفسه مقدارا «١١» أكبر أو أصغر «١٢» بتخلخل أو تكاثف من غير انفصال فى أجزائه، و هذا و إن كان يلزمه استحالة قوام و هى من الكيف فتلك «١٣» غير «١٤» ازدياده فى الكم أو نقصانه «١٥» فيه. و لأن هذه الحالة سلوك من قوة إلى فعل يسيرا يسيرا، فهو كمال ما بالقوة، فهو حركة.

لكنه قد يتشكك فيقال: إن الصغير و الكبير ليسا بمتضادين، و الحركات كلها بين المتضادات. فنقول:

أما أولا- فلسنا نحن ممن يتشدد كل التشدد فى إيجاب كون الحركات كلها بين المتضادات لا غير، بل إذا كانت أشياء متقابلة لا تجتمع معا، و سلك الشئ من أحدهما إلى الآخر يسيرا يسيرا، سمينا الشئ متحركا، و إن كان لا تضاد هناك. على أن الصغير و الكبير اللذين يتحرك فيما بينهما النامى و الذابل، ليسا الصغير و الكبير الإضافى المطلق، بل كأن الطبيعة «١٦» جعلت للأنواع الحيوانية و النباتية حدودا فى الصغير «١٧» و حدودا فى الكبير «١٨» لا يتعداهما «١٩» و يتحرك فيما بينهما، فيكون العظيم هناك عظيما على الإطلاق، لا يصير «٢٠» صغيرا بالقياس إلى عظيم آخر فى ذلك النوع، فكذلك «٢١» الصغير يكون صغيرا بالإطلاق. و إذا كان كذلك لم يبعد أن تشاكل المتضادات «٢٢»، بل تكون متضادة. فإن قال قائل: إن النمو حركة فى المكان، لأن المكان «٢٣» يتبدل به «٢٤»، فالجواب أنه ليس إذا قلنا: إن النمو حركة فى الكم فإن ذلك يمنع فيه أن تكون معه حركة فى المكان، فإنه لا يمتنع أن يكون فى موضوع النمو تبدلان: تبدل كم، و تبدل أين، فتكون فيه حركتان معا. و أما مقولة المضاف، فيشبه أن يكون جل الانتقال فيها «٢٥» إنما هو «٢٦» من حال إلى حال دفعة، و إن اختلف «٢٧» فى بعض المواضع، فيكون التغير بالحقيقة و أولا

(١) تنضاف: فيضاف سا، ط، م.

(٢) الحركة: ساقطة من م.

(٣) و أما الكم: و الكم ب، د سا، م

(٤) فينمو: فينمى م.

(٥) نفع: تقطع سا؛ يقطع م

(٦) له: لها سا

(٧) ما يسمى: يسمى سا، م.

(٨) تزداد: تزداد ط

(٩) أو نقصان: و نقصان ط

(١٠) بأن: أن د

(١١) مقداراً: + هو ط

(١٢) أو أصغر: و أصغر ط.

(١٣) و هي من الكيف فعلك: و تلك سا.

(١٤) غير: عن سا

(١٥) أو نقصانه: و نقصانه ط.

(١٦) الطبيعة: بالطبيعة ط

(١٧) الصغير: الصغر سا، م

(١٨) الكبير: الكبر ب، م.

(١٩) لا يتعداهما: لا يتأديهما ط

(٢٠) لا يصير: و لا يصير ط.

(٢١) فكذلك: و كذلك د، ط، م

(٢٢) المتضادات: المضادات ط.

(٢٣) لأن المكان: ساقطة من م.

(٢٤) به: فيه ط.

(٢٥) فيها: فيهما م

(٢٦) إنما هو: ساقطة من سا

(٢٧) و إن اختلف: أو إن أخلف ب؛ و إن أخلف د؛ فإن اختلفت ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٠٣

فى مقولة أخرى «١» عرضت لها الإضافة، إذ الإضافة من شأنها أن تلحق مقولات أخرى و لا تتحقق بذاتها. فإذا كانت «٢» المقولة مما يقبل الأشد و الأضعف عرض للإضافة مثل ذلك، فإنه لما كانت السخونة مما «٣» يقبل الأشد و الأضعف «٤» كان الأسخن يقبل الأشد و الأضعف، فيكون موضوع الإضافة يقبل و يلزمه «٥» ذلك قبولا أوليا فتكون الحركة فى الأمر العارض له الإضافة بالذات و أولا، و للإضافة «٦» بالعرض و ثانيا «٧». و أما مقولة الأين فإن وجود الحركة فيها واضح بين. و أما مقولة متى «٨» فيشبه أن يكون الانتقال من متى إلى متى آخر «٩» أمرا واقعا دفعة كالانتقال من سنة إلى سنة أو من شهر، إلى شهر أو يشبه «١٠» أن يكون حال متى كحال «١١» الإضافة فى أن نفس «١٢» متى لا ينتقل فيه عن شىء إلى شىء، بل يكون الانتقال الأول فى كيف أو كم، و يكون الزمان لازما لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل. و أما ما لا تغير «١٣» فيه «١٤»، فستعلم أنه ليس فى الزمان، فكيف تكون له حركة فيه. و أما مقولة الوضع فقد قيل إنها لا حركة فيها البتة، إذ لا تضاد فى الوضع. و أنه «١٥» إذا انتقل الشىء «١٦» من قيام إلى قعود، فإنه لا يزال فى «١٧» حكم القائم «١٨» إلى أن يصير قاعدا دفعة، و كذلك إذا انتقل من قعود إلى قيام، فإنه لا يزال فى حكم القاعد حتى يصير قائما دفعة. و الحق يوجب أن يكون «١٩» فى الوضع حركة، و أنه لا كثير حاجة إلى التضاد الحقيقى فى طرفى الحركة «٢٠»، تبين «٢١» لك ذلك «٢٢» بتأمل حركة الفلك. على أن الوضع «٢٣» لا يبعد أن يكون فيه تضاد، حتى يكون المستلقى «٢٤» مضادا «٢٥» للمنبطح «٢٦». و الذى قيل من أن «٢٧» الانتقال «٢٨» إلى القعود «٢٩» يكون «٣٠» دفعة إن عنى به أن القعود الذى هو الطرف يحصل دفعة فهو صادق و كذلك «٣١» السواد الذى هو الطرف، و الأين الذى «٣٢» هو الطرف يحصل دفعة «٣٣».

و إن عنى به «٣٤» أن كل وضع ينتقل «٣٥» عنه إلى القعود يكون ذلك الانتقال دفعة، فهو كذب، لأن الانتقال عن القيام

- (1) أخرى: آخر ط
- (2) فإذا كانت: و إذا كانت ب؛ فإذا كان د، ط.
- (3) مما (الثانية): ساقطة من د، م.
- (4) عرض و الأضعف: ساقطة من سا.
- (5) و يلزمه: و يلزم م.
- (6) و للإضافة: للإضافة م
- (7) و ثانيا: زمانيا سا.
- (8) متى: هي م
- (9) آخر: ساقطة من د، سا.
- (10) متى إلى متى ... نفس: ساقطة من م.
- (11) أو يشبه: و يشبه د
- (12) كحال: + أمر ط، م.
- (13) ما لا تغير: لا تغير د
- (14) فيه: ساقطة من د، سا.
- (15) و أنه: فإنه د
- (16) الشيء: شيء د.
- (17) في (الأولى): ساقطة من م
- (18) القائم: القائل م.
- (19) يكون: يوجد د، سا، م.
- (20) الحركة: الحركة ط
- (21) تبين: يتبين ط
- (22) ذلك: ساقطة من سا، م
- (23) الوضع: الموضوع م.
- (24) المستلقى: الملقى د
- (25) مضادا: يضاد م
- (26) للمنبطح: المنبطح م.
- (27) أن (الأولى): ساقطة من سا، م
- (28) الانتقال، + من القيام ط
- (29) القعود (الأولى): ط قعود ب
- (30) يكون: أنه يكون م.
- (31) و كذلك: فكذلك ط، م
- (32) الذي (الثانية): بالذي م

(٣٣) يحصل دفعة: ساقطة من م.

(٣٤) به: ساقطة من سا، م

(٣٥) ينتقل: ينقل ب.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٠٤

إلى القعود يكون قليلا قليلا، حتى يوافق النهاية التي هي القعود. كالحال في الانتقال من السفلى إلى العلو بعينه.

و أما كيفية وجود الحركة في الوضع فهو أن كل مستبدل «١» وضع من غير أن يفارق بكليته المكان، بل بأن تتبدل نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه و إلى جهاته، فهو متحرك في الوضع لا محالة. لأن مكانه لم يتبدل، بل يتبدل «٢» وضعه في مكانه، و المكان هو الأول بعينه. و إذا كان التبدل في الوضع و كان مع ذلك متدرجا «٣» يسيرا يسيرا، كان ذلك التبدل حركة في الوضع، إذ كانت كل حركة هي تبدل حال بهذه الصفة و بالعكس، و تكون «٤» منسوبة «٥» إلى الحالة التي تبدلت «٦»، لا إلى شيء آخر لم يتبدل.

و لست أعنى بهذا «٧» أن كل متحرك في وضع فهو ثابت في مكانه، فليس يجب من قولي إن كل ثابت في مكانه يستبدل وضعه بالتدرج فهو متحرك في الوضع، أن كل متحرك في الوضع كذلك بل لا أمتنع أن يكون الشيء لا بتغير وضعه إلا و قد تغير مكانه، كما لا أمتنع أن يكون شيء لا يتغير كنهه إلا و قد تغير مكانه، بل الغرض هو أن يثبت وجود المتحرك «٨» في الوضع بإثبات متحرك ما في الوضع. و أما أنه هل يمكن أن يكون الشيء يتبدل وضعه وحده و لا يتبدل مكانه، فلنعلم إمكانه «٩» من حركة الفلك، فإنه إما أن يكون كالفلك الأعلى الذي ليس في مكان بمعنى نهاية الحاوي «١٠» الشامل المساوي الذي إياه نعى بالمكان، و إما أن يكون في مكان لكنه لا يفارق كلية مكانه، بل إنما تتغير عليه نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه الذي تلقاها. و إذا لم يكن هناك إلا هذا التغير و المكان ثابت، و هذا التغير تغير هذه النسبة و هذه النسبة هي الوضع، فهذا التغير هو تغير «١١» في «١٢» الوضع، و ليس هناك غير هذا التغير، فليس هناك غير هذه الحركة التي في الوضع. و أما كون حركة الفلك الأعلى غير مكانية، فواضح عندهم بين، ثم «١٣» ليس تحركه في كيفية و لا كمية «١٤» و لا- جوهرية و لا- في «١٥» مقولة غير الوضع، فإنك إذا تعقبت مقولة مقولة «١٦» لم تجد هذه الحركة تلائمها ما خلا الوضع أو الأين «١٧»، و لا أين نبقي الوضع.

فإن قال قائل: إن «١٨» الفلك كل جزء منه متحرك في المكان، و كل ما كان جزء منه متحرك في المكان فالكل منه متحرك في المكان، فالجواب عن هذا أن الأمر بخلاف ذلك. أما الفلك فلا جزء له بالفعل حتى «١٩» يتحرك

(١) مستبدل: متبدل ط.

(٢) بل يتبدل: بل تبدل م؛ ساقطة من سا.

(٣) متدرجا: مدرجا سا، م.

(٤) و تكون: فيكون ط

(٥) منسوبة: منسوبا ط، م

(٦) تبدلت: تبدل م.

(٧) بهذا: ساقطة من م.

(٨) المتحرك: الحركة ط.

(٩) إمكانه: مكانه د

(١٠) الحاوي: ساقطة من م. الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ١٠٤ [الفصل الثالث] ج - فصل في بيان المقولات التي تقع الحركة

فيها وحدها لا غيرها ص : ٩٨

- (١١) تغير (الثانية): تغيره د، سا، ط
 (١٢) الوضع فهذا فى: ساقطة من سا.
 (١٣) بين ثم: ثم بين م
 (١٤) ولا كمية: ولا من كمية سا، م.
 (١٥) فى، من سا، م
 (١٦) مقولة مقولة: مقولة م.
 (١٧) أو الأين: والأين د، ط.
 (١٨) إن: إن م.
 (١٩) حتى: حق م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٠٥

فى المكان «١»، و لو فرضنا له أجزاء فليست تفارق أمكنتها، بل يفارق كل جزء منها جزءا من مكان الكل إن كان كله فى مكان: و ليس مكان الجزء جزء مكان الكل، بل عسى أن يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء. و ذلك لأن جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء و المكان كما يعلم محيط، بل عسى أن يكون «٢» المتصل ليست «٣» أجزاءه فى مكان إلا بالقوة، بل قد صرح لهم بهذا فى كتبهم. و بعد هذا، فليس إذا كان كل جزء يفارق مكان نفسه، فالكل يفارق مكان نفسه، لأنه فرق بين قولنا كل جزء، و بين قولنا «٤» كل الأجزاء، و ذلك أن كل جزء «٥» قد يكون بصفه، و الكل لا يكون بتلك الصفه، لأن للكلية حقيقة خاصة «٦» مابينة لحقيقة كل واحد من الأجزاء. ألا ترى أول شىء أن «٧» كل جزء هو جزء الكل «٨». و الكل ليس بجزء، و كل جزء من العشرة واحد، و العشرة ليست بواحدة «٩».

بل نرجع إلى مسألتنا فنقول: إنه يجوز أن يكون مكان يشتمل «١٠» على شىء ذى أجزاء بالفعل كالرمل و غير ذلك، ثم كل جزء منه يفارق مكانه، و الكل لا يفارق مكانه، بل ما نحن بسبيله «١١» لا شك أنا و إن سلمنا فيه أن كل جزء منه يفارق مكانه الخاص، فالكل لا يفارق «١٢» مكانه الخاص، فلم يقع الشك فى أن الكل غير متحرك فى المكان، و إن كان كل جزء متحركا، و عندى أن كل من يتأمل ما قلناه، ثم ينصف، سيعتقد «١٣» يقينا أن الوضع فيه حركة. و لعل قائلا «١٤» يقول: إن معنى الحركة فى المكان ليس هو أن يكون المتحرك يفارق المكان، بل أن يكون متحركا و هو فى مكان، و إن لم يفارقه. فيقال له حينئذ يجب أن يكون لكونه متحركا و متغيرا معنى، فإن «١٥» كل كونه متحركا و متغيرا غير متعلق بأمر يفارقه و أمر يوجد له، فلا حركة فى الحقيقة و لا تغير، بل الحركة و التغير المذكوران هما باشتراك الاسم، و إن كان يتعلق بأمر متغير «١٦»، و هو غير المكان، فهناك حالة تتبدل

(١) فى المكان: ساقطة من د، سا، ط.

(٢) يكون: ساقطة من م.

(٣) الجزء و ذلك ليست: ساقطة من م

(٤) و بين قولنا: ساقطة من م.

(٥) كل الأجزاء و ذلك أن كل جزء: ساقطة من م.

(٦) خاصة: خاصة م.

(٧) أن: بأن ط

(٨) جزء الكل: جزء سا، جزء للكل م.

- (٩) بواحدة: بواحد سا، م.
 (١٠) يشتمل: يشمل د، ط.
 (١١) بسبيله: فسبيله سا.
 (١٢) مكانه لا يفارق: ساقطة من م.
 (١٣) سيعتقد: سيعقد م.
 (١٤) قائلا: + أن ط، م.
 (١٥) فإن: و إن م.
 (١٦) متغير: يتغير سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١٠٦

و فيها الحركة الخاصة، و إن كان الشيء في مكان كون الشيء مستحيلا، و هو في مكان، فذلك «١» لا يوجب أن تكون الاستحالة استحالة مكانية، و إن كانت في مكان و لا غرضنا في أن الحركة في كذا معناه، و المتحرك في كذا «٢»، بل على ما علمت. و أما مقولة الجدة، فإنني إلى هذه الغاية لم أتحققها. و الذي يقال إن هذه المقولة تدل على نسبة الجسم إلى ما يشمله و يلزمه في الانتقال، فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الأول إنما «٣» هو في السطح الحاوي و في المكان فلا يكون فيها- على ما أظن لذاتها- و أولا حركة.

و أما مقولة أن «٤» يفعل و أن «٥» ينفع، فربما ظن أن «٦» فيهما حركة من وجوه. من ذلك أن الشيء يكون لا يفعل «٧» و لا ينفع «٨»، ثم يتدرج يسيرا يسيرا إلى أن يصير يفعل أو ينفع، فيكون أن يفعل و أن ينفع غاية لذلك التدرج، مثل السواد فإنه غاية للتسود «٩»، فظن «١٠» أن في هاتين المقولتين حركة و أيضا فإنه قد يتغير الشيء من أن لا يكون ينفع «١١» بالجزء أو يفعله إلى أن ينفع بالجزء أو يفعله، و يكون ذلك قليلا قليلا فيظن أن ذلك حركة. و أيضا فإن الانفعال قد «١٢» يكون بطيئا فيتدرج «١٣» يسيرا يسيرا إلى أن يسرع و يشتد و بالعكس فيظن أن ذلك حركة إلى السرعة. فأقول. أما الوجه الأول فلا تكون الحركة فيه في الفعل «١٤» و الانفعال، بل في اكتساب الهيئة و الصورة التي بها يصح «١٥» أن يصدر الفعل أو الانفعال «١٦». و أما الوجه الثاني فيحله «١٧» ما سنبين بعد، من «١٨» أنه لا سبيل إلى أن يتصل السبيل من تبرد إلى تسخن أو تبريد إلى تسخين إلا بانقطاع «١٩» و تخلل وقفه «٢٠». و أما الوجه الثالث فلا أعنف «٢١» من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة إلى سرعة «٢٢» بالفعل يسيرا يسيرا حركة، و هو استكمال لما بالقوة من حيث هو القوة. لكن ذلك في السرعة و البطء، و ليسا «٢٣» بحركتين و لا- فعلين و لا- انفعالين، بل عارضين و كيفيتين و هيئتين لها أو لفعل «٢٤» أو لانفعال «٢٥». و بالجملة لا يجوز أن يكون في طبيعة أن ينفع و أن يفعل حركة على سبيل ما تقال الحركة في المقولة، فإنه إن جاز أن يكون انتقال من التبرد إلى التسخن يسيرا يسيرا، فلا يخلو إما أن يكون ذلك

(١) فذلك: و ذلك سا، م.

(٢) معناه كذا: ساقطة من م.

(٣) إنما: أما سا.

(٤) أن: ساقطة من سا، م و

(٥) أن: ساقطة من ب، د، سا، م

(٦) أن (الأولى): ساقطة من م

(٧) لا يفعل: يفعل سا.

(٨) و لا ينفعل: أو لا ينفعل سا، ط، م.

(٩) للتسود: التسود سا، م

(١٠) فظن: فيظن د، ط، م.

(١١) ينفعل (الأولى): ينفعل سا.

(١٢) قد: ساقطة من سا

(١٣) فيتدرج: فيتدرج م.

(١٤) فى الفعل: بالفعل م.

(١٥) يصح: ساقطة من سا

(١٦) أو الانفعال: و الانفعال م

(١٧) فيحله: ساقطة من سا

(١٨) من: ساقطة من د.

(١٩) بانقطاع: بالانقطاع ط

(٢٠) وقفه: و نقه ط

(٢١) أعنف: أعرف بخ.

(٢٢) سرعة: السرعة د، ط.

(٢٣) و ليسا: و ليستا م.

(٢٤) أو لفعل: و لفعل ب؛ أو يفعل م

(٢٥) أو لانفعال: و انفعال ب؛ أو انفعال د، سا م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٠٧

و التبرد «١» تبردا أو عند ما «٢» ينتهى التبرد. فإن كان عند ما التبرد بعد تبرد، و معلوم أن الانتقال إلى التسخن أخذ من طبيعة التسخن «٣» و فى طبيعة التسخن أخذ من طبيعة السخونة، فيكون عند ما يقصد الحر يقصد البرد معا، و هذا محال. و إن كان عند منتهى البرد «٤» فهو بعد الوقوف على البرد و بعد الانتهاء، كما ستعلم، و مع ذلك فحينئذ لا يخلو إما أن يكون ذلك الانتقال نفس التسخن «٥» أو انتقالا من التسخن، فإن كان نفس التسخن فليس بين التبرد «٦» و التسخن إلا زمان سکون أو أن لا حركة فيه و لا سکون كما تعلمه، و إن كان المصير إلى «٧» التسخن فلا يخلو إما أن يكون فى المصير إلى التسخن أخذ من طبيعة التسخن أو لا يكون. فإن «٨» لم يكن، فليس ذلك استحالة البتة، و إن كان، فهناك أخذ لا محالة من طبيعة السخونة، و الأخذ من طبيعة «٩» السخونة «١٠» هو تسخن فيكون عند الانتقال إلى التسخن، و التوجه إليه تسخن موجود، اللهم إلا أن يفرض التسخن ما هو فى الغاية تسخن و يكون الانتقال إليه مما «١١» هو أضعف منه. ثم التسخن نفسه و كل حركة فإنه ينقسم «١٢» بالزمان على ما ستعرف «١٣»، و حينئذ «١٤» يستكمل السخونة فى آن، فلا يكون تسخن، فإن كان تسخنا فهو منقسم إلى أجزاء و يكون كل جزء من التسخن «١٥» يفرض تسخنا، و يكون الجزء المتقدم منه أضعف، فلا يكون بالغاية فلا يكون تسخنا بهذا المعنى و فرض تسخنا «١٦»، هذا خلف. و إما «١٧» أن يكون التسخن «١٨» غير منقسم البتة فلا يكون حركة، بل سخونة و إما أن يكون منقسما فلا يكون من التسخن ما هو «١٩» غاية. فليس إذن من شرط التسخن هو أن يكون فى الغاية، بل أن يكون أخذا فى «٢٠» السخونة و لا يتسخن فى الغاية.

و إذ قد عرفت الكلام فى التسخن، عرفت فى التسخين. و يجب أن يكون هذا القدر كافيا و نرفض جميع ما يذنب «٢١» به هذا الموضوع فقد ظهر لك من هذه الجملة أن الحركة إنما تقع فى المقولات الأربع التى هى الكيف و الكم و الأين و الوضع، فقد و

تفت على نسبة الحركة إلى المقولات، و إذ قد عرفنا طبيعة الحركة فحرى بنا أن نعرف السكون.

- (١) و التبرد: + عَد ط
 - (٢) عند ما: و عند ما د؛ عندنا ط.
 - (٣) التسخن (الأولى): التسخين م.
 - (٤) البرد: التبرد ط.
 - (٥) التسخن (الأولى): التسخين م
 - (٦) التبرد: التبدد د.
 - (٧) إلى: فى د
 - (٨) فإن: و إن ط.
 - (٩) و الأخذ من طبيعة: ساقطة من م.
 - (١٠) السخونة: ساقطة من م.
 - (١١) مما: ما م
 - (١٢) ينقسم: منقسم سا، م
 - (١٣) ما ستعرف: ما ستعرفه ط
 - (١٤) و حينئذ: فحينئذ ط.
 - (١٥) التسخن: التسخين م.
 - (١٦) و فرض تسخنا: + بهذا المعنى د، ط
 - (١٧) و إما: فإما سا، م
 - (١٨) التسخن: التسخين م.
 - (١٩) هو: ساقطة من سا، م.
 - (٢٠) فى (الأولى): من م.
 - (٢١) ما يذب: ما يذب م.
- الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٠٨

الفصل «١» الرابع [د- فصل فى تحقيق تقابل «٢» الحركة و السكون «٣»

إن أمر السكون فيه إشكال أيضا «٤»، لأن المشهور من مذهب الطبيعيين أن السكون مقابلته للحركة «٥» هى مقابلة العدم للقنية، لا مقابلة الضد. ثم من «٦» اللين أنه لا يصلح «٧» أن يفرض بينهما مقابلة إلا إحدى هاتين المقابلتين «٨»، أعنى العدمية و الضدية. و قد جعلنا لفظه «٩» الحركة واقعا على معنى صورى، ليس عدما «١٠»، إذ قلنا إنها كمال أول «١١». فإن كانت المقابلة «١٢» مقابلة العدم للملكة «١٣»، لم يمكن أن تكون الحركة منهما هى العدم، بل نقول إن الجسم إذا كان عادما للحركة، و كان من شأنه أن يتحرك، قيل له «١٤» ساكن. و معنى قولنا من شأنه أن يتحرك، أن يكون ما تتعلق به الحركة موجودا، و هو أن يكون مثلا فى مكان و زمان «١٥». و أيضا إذا كان له حصول فى مكان واحد زمانا، فيقال له إنه ساكن. فهنا معنيان موجودان «١٦» فى الساكن: أحدهما عدم الحركة، و من شأنه أن يتحرك، و الآخر «١٧» له موجود «١٨» زمانا. فإن كان السكون منهما هو الأول و هذا لازم له، كان

السكون عدما «١٩»، و إن كان السكون هو الثانى منهما، و الأول «٢٠» لازم له، لم يكن السكون أمرا عدميا «٢١». فلنضع أن السكون المقابل للحركة هو المعنى الصورى منهما، و أن حده هو الدال على كونه صوريا منهما، فإذا أردنا أن نقيس «٢٢» بين هذا الحد و حد الحركة، و جب أن يكون لنا أن تقتضب إما «٢٣» حد الحركة من هذا الحد

(١) فصل: الفصل الرابع ب، د، م.

(٢) تقابل: مقابل سا

(٣) و السكون: فالسكون د.

(٤) أيضا: + و ذلك سا، م

(٥) للحركة: + إنما ط.

(٦) من: بين م

(٧) لا يصلح: لا يصلح ط

(٨) المقابلتين: المقدمتين سا.

(٩) لفظة: لفظ سا، م

(١٠) عدميا: بعدى ط

(١١) أول: ساقطة من د، سا، م.

(١٢) المقابلة: + بينهما ط

(١٣) الملكة: و الملكة ط.

(١٤) له: + إنه ط.

(١٥) و زمان: مدتان سا.

(١٦) موجودان: موجودا م.

(١٧) أين: أن م

(١٨) موجود: موجودا ب.

(١٩) عدما: معنى عدميا ط، م.

(٢٠) و الأول: فالأول ط.

(٢١) أمرا عدميا: معنى عدما سا؛ معنى عدميا م.

(٢٢) نقيس: يقاس م.

(٢٣) إما: + من ط؛ ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٠٩

أو تقتضب «١» هذا الحد من حد الحركة، على ما يوجهه القانون الامتحانى فى اقتضاب حد الضد من حد ضده.

لست أقول: إن سبيل التحديد لل ضد أن تقتضب من حد ضده، فهذا شىء منعنا عنه «٢» فى تعليم البرهان، و دحضنا «٣» فيه بوجه ما «٤»

فى تعليم «٥» الجدل. بل نقول: إن ذلك و إن لم يكن واجبا و لم يكن «٦» طريقا لاقتناص «٧» الحد، فهو ممكن.

أعنى أن يكون حد الضد يوازى به حد ضده، و يكون للامتحان «٨» سبيل إليه. فإن كان «٩» الحدان متضادين «١٠» و يتقابلان «١١»

جاز حينئذ أن يكون السكون قنية «١٢». و إن كان الحدان لا يتقابلان، لم يكن حينئذ هذا المعنى هو السكون، لأن السكون مقابل

«١٣» الحركة، بل يكون معنى يلزم معنى السكون، و السكون «١٤» هو الذى يدل عليه الحد العدمى.

فنقول: أما أولاً فإن «١٥» هذا الرسم لا يقابل الرسم المقول للحركة الذى هو باصطلاحنا مفهوم لفظة الحركة فإن قولنا كمال أول لما بالقوة، إذا أردنا أن نخصصه بالحركة المكانية صار هكذا، و هو «١٦» أنه كمال أول «١٧» فى الأين لما هو بالقوة، ذو «١٨» أين «١٩» من حيث هو بالقوة، و هذا الحد ليس بمقابل لحد السكون الذى حددناه، بل عسى أن يلزم ما يقابل ذلك. و هذا مما لا نمنعه، فإننا «٢٠» نسلم أن معنى كل واحد من الرسمين المفروضين لسكون يلزم الآخر و ليس هو هو، فإن شئنا أن نقتضب «٢١» من حد الحركة حد السكون، على أن السكون معنى صورى، لم نجد إلا أن نقول: إنه «٢٢» كمال أول لما هو بالفعل «٢٣» أين من حيث هو بالفعل أين، أو نقول: إنه كمال ثان لما هو بالقوة «٢٤» أين، من حيث هو بالقوة، فيكون الأول من هذين ليس حدا لازما للسكون، فإن السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج أن يكون كاملاً أول، حتى يكون للشىء كمال ثان، فإنه يجوز أن يعقل السكون سكوناً و الشىء لا- كمال فيه غير ما فيه. و أما الحد الثانى «٢٥» فإنه يجعل من شروط ماهية كون السكون «٢٦» سكوناً أن يكون قد تقدمه الحركة، و هذا ليس بواجب. فإن حذفنا لفظ «٢٧» الأول و الثانى، لم نكن قد حفظنا شرط التقابل

(١) أو نقتضب: و نقتضب م.

(٢) عنه: منه ط

(٣) و دحضنا: و رخصنا سا؛ و خضنا م.

(٤) ما: ساقطة من د، ط

(٥) تعليم: التعليم م

(٦) و لم يكن: و إن لم يكن م

(٧) الاقتناص: لا مناص سا.

(٨) للامتحان: الامتحان سا

(٩) كان: كانت م

(١٠) متضادين: يتضادان ط

(١١) و يتقابلان: و يقابلان سا.

(١٢) قنية: تحته سا، م؛ ملكة ط.

(١٣) مقابل: يقابل م

(١٤) و السكون: ساقطة من م.

(١٥) فإن: فلأن م.

(١٦) هو: ساقطة من سا.

(١٧) أول: أولى م

(١٨) ذو: ساقطة من م

(١٩) ذو أين: ساقطة من سا.

(٢٠) فإننا: و إنا ب، د.

(٢١) نقتضب: نقتضبه سا.

(٢٢) إنه (الأولى): بأنه ب، د

(٢٣) بالفعل (الأولى و الثانية):+ ذو ط.

(٢٤) بالقوة:+ ذو ط.

(٢٥) فإنه الثانى: ساقطة من د.

(٢٦) السكون: الشىء م.

(٢٧) لفظ: للفظ د، لفظه ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١١٠

فى الحد و إن غيرنا تغييرا «١» آخر، لم يكن له مفهوم صادق أصلا، و إن أردنا أن تأتى بمقابل الكمال كان القوة، فالتحق السكون حينئذ بالعدميات. فقد بان أنه ليس يمكن أن تقتضب من حد الحركة حدا يطابق حد السكون، و يكون السكون مقابلا لها، و يكون السكون مع ذلك قنیه. فإن جعلنا الأصل حد السكون الذى ذكرناه، دخل فيه أول شىء الزمان، أو ما يتعلق بالزمان. و الزمان يتحدد بالحركة فيكون «٢» السكون يتحدد بالحركة، و الأضداد ليس بعضها جزء «٣» رسم البعض، و يكون الزمان يدخل أيضا فى حد الحركة، لأنه داخل فيما يدخل فى حده «٤»، و الحركة قبل الزمان فى التصور، فلا يجوز «٥» أن تكون الحركة حينئذ عدما «٦»، إن كان السكون قنیه، لأن العدم لا يدخل فى مفهوم القنیه، بل الأمر بالعكس، فإن الحركة داخله فى حد الزمان الداخلى فى حد السكون المذكور بالمعنى الصورى. فتبين «٧» إذن أنه «٨» لا يجوز أن نقول فى هذا الاقتضاب: إن الحركة هى أن لا يكون للجسم أين واحد زمانا فينظر هل يمكن أن يكون هذا الاقتضاب على وجه آخر فنقول: إن أحسن ما يمكن أن يقال حينئذ هو أن السكون كون فى أين واحد وقتا، و الشىء قبله و بعده فيه، و الحركة كون فى أين واحد، من غير أن يكون «٩» قبله أو بعده فيه. فنكون قد استعملنا فى تفهيمهما «١٠» القبل الزمانى و البعد الزمانى، و هما متحددان بالزمان، و الزمان متحدد بالحركة، فيكون قد صارت الحركة مأخوذة فى مفهوم نفسها. فظاهر أن الحركة لا تفهم من هذه الجهة فليس هذا رسما، و أضعف من هذا أن يؤخذ «١١» متوسعا فيه فيقال: إن السكون كون فى أين واحد زمانا و الحركة كون «١٢» فى أين واحد لا فى زمان «١٣». فإن هذا «١٤» يلزمه ما قيل هناك، و يشركه حال المتحرك فى ابتداء الحركة و انتهائها. فذلك كون فى مكان واحد «١٥» لا زمانا، و ليس بحركة و لا سكون. فقد تبين و اتضح أنه لا وجه لتصحيح تقابل «١٦» حد الحركة بحد السكون، و السكون حده المعنى القينى، فبقى أن يكون «١٧» السكون حده المعنى العدمى. و اعلم أن فى كل صنف من أصناف الحركة سكونا يقابله، فلنمو سكون يقابله، و للاستحالة كذلك، و كما أن السكون المقابل للاستحالة ليس هو الكيف الموجود زمانا، بل سكون فى الكيف؛ و كذلك «١٨» السكون المقابل للنقلة ليس هو الأين الواحد الموجود زمانا بل هو سكون فى ذلك الأين،

(١) تغييرا: تغير ا ب، د.

(٢) فيكون ... بالحركة: ساقطة من سا.

(٣) جزء: حدد

(٤) حده: حدها ط؛ وحده م.

(٥) فلا يجوز: و لا يجوز ط، م

(٦) عدما: عدما ط.

(٧) فتبين: فبين سا، م.

(٨) أنه: ساقطة من م.

(٩) قبله ... يكون: ساقطة من سا.

(١٠) تفهيمها: تفهيمها د.

(١١) يؤخذ: يوجد م.

(١٢) والحركة كون: + الشيء ط

(١٣) لا في زمان: لا زمانا ب، سا، م.

(١٤) هذا: ساقطة من د.

(١٥) واحد: ساقطة من سا، م.

(١٦) تقابل: مقابل سا.

(١٧) يكون: ساقطة من سا.

(١٨) وكذلك: فكذلك م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١١١

فالسكون عدم الحركة. و إذ قد «١» تكلمنا في الحركة و السكون، فحرى بنا أن نعرف حقيقة «٢» المعنى المسمى مكانا و المعنى المسمى زمانا، إذ هما من الأمور السديدة المناسبة للحركة.

[الفصل «٣» الخامس] ه- فصل في ابتداء القول في المكان و ايراد حجج مبطلية و مثبتية

أول ما يجب أن نفحص عنه من أمر المكان وجوده، و أنه هل هاهنا مكان أم لا- مكان البتة. على أننا نحن إنما نفهم بعد من اسم المكان لا ذاته، بل نسبة إلى الجسم، بأنه يسكن فيه، و منقل عنه و إليه بالحركة. فإن الفحص عن وجود الشيء قد يكون بعد تحقق ماهيته «٤»، و قد يكون قبل تحقق ماهيته، إذ «٥» كان قد وقف على عارض له مثلا قد وقف على أن هاهنا شيئا له النسبة المذكورة، و لم يعلم ما ذلك الشيء و حينئذ «٦» يحتاج إذا فهمت تلك الماهية أن نبين وجودها «٧»، ثم إن لم يكن وجود النسبة بينا لها احتيج إلى أن نبين أنها هي الماهية التي تخصها تلك النسبة.

و هذا شيء قد بان لك في موضع آخر.

فنقول: إن من الناس من نفى «٨» أن يكون «٩» للمكان وجود أصلا، و منهم من أوجب وجوده. فأما النفاء منهم، فلهم أن يحتجوا بحجج، منها ما تقرب منه عبارتنا هذه، و هو أن «١٠» المكان إذا كان موجودا فلا يخلو «١١» من أن يكون جوهرًا أو عرضًا. فإن كان جوهرًا، فإما أن يكون «١٢» محسوسًا أو جوهرًا معقولًا، فإن كان جوهرًا محسوسًا

(١) و إذ قد: و قد د؛ قد سا، م

(٢) حقيقة: ساقطة من د، سا، م.

(٣) فصل: فصل ه ب؛ الفصل الخامس م.

(٤) ماهيته (الأولى و الثانية): ماهية ط.

(٥) إذ: إذا ط، م.

(٦) و حينئذ: حينئذ م.

(٧) وجود: + تلك ط.

(٨) نفى: تفر م

(٩) يكون: ساقطة من سا.

(١٠) و هو أن: و إن م

(١١) فلا يخلو: + إما ط.

(١٢) يكون: + جوهر م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١١٢

و كل «١» جوهر محسوس فله مكان، فللمكان مكان إلى غير نهاية، و إن كان جوهر معقولا فيستحيل أن يقال: إن الجوهر المحسوس يفارقه و يقارنه، لأن المعقولات لا إشارة إليها و لا وضع لها، و كل ما يقارنه «٢» الجوهر المحسوس أو يفارقه فهو ذو إشارة إليه و وضع له «٣»، و إن كان عرضا «٤» فالذى يحله هذا العرض هو كالذى يحله البياض، و الذى يحله البياض يشتق «٥» له منه الاسم، فيقال مبيض و أبيض فالجوهر الذى يحله المكان يجب أن يشتق له منه الاسم فيكون هو المتمكن «٦» فيكون مكان المتمكن عرضا فيه، فيلزم أن يلزمه فى النقل، و يصير معه حيث صار. و إذا «٧» كان «٨» كذلك كان منتقلا «٩» معه. و المكان كما ترعمون ليس هو المنتقل معه، بل «١٠» المنتقل فيه «١١»، و أيضا فإن المكان لا يخلو إما أن يكون جسما و إما أن يكون غير جسم، فإن كان جسما و المتمكن يكون فيه فالمتمكن مداخل له، و مداخله الأجسام بعضها بعضا محال. ثم كيف يكون جسما و لا هو بسيط من الأجسام و لا مركب منها، و إن كان غير جسم فكيف يقولون إنه يطابق الجسم و يساويه، و مساوى الجسم جسم. و أيضا فإن الانتقال ليس إلا الاستبدال لقرب و بعد و كما أن هذا الاستبدال قد «١٢» يقع للجسم فكذلك «١٣» قد يقع للسطح و للخط و للنقطة «١٤».

فإن كان الانتقال يوجب للمنتقل مكانا، فيجب أن يكون للسطح «١٥» مكان، و للخط مكان، بل و للنقطة مكان.

و معلوم أن مكان النقطة يجب أن يكون مساويا لها. إذ جعلتم المكان مساويا للممكن «١٦» حتى لا- يسعه غيره، و ما يساوى النقطة نقطة. فمكان «١٧» النقطة نقطة، فلم صارت إحدى النقطتين مكانا و الأخرى متمكنة: بل عسى أن تكون كل واحدة «١٨» منهما مكانا و متمكنا، فتكون بالقياس الأخذ منها إلى الأخرى «١٩» متمكنة، و بالقياس الآخذ من الأخرى إليها مكانا. و هذا مما حظرتموه حين أبيتتم أن يكون المكان متمكنا فى المتمكن فيه «٢٠». و زادوا فقالوا: إن كان للنقطة مكان فبالحرى أن يجعلوا لها «٢١» ثقلا و خفة «٢٢». قال ذلك خصوصا القوم الذين نفوا الحركة، فقالوا لا- معنى يوجب للجسم مكانا و حركة إلا و مثله يوجب للنقطة مكانا و حركة. فإن جوزتم فى النقطة حركة، فقد أعطيتموها ميلا إلى جهة «٢٣»، و جعلتم لها خفة و ثقلا، و هذا مشهور البطلان. على أن النقطة ليست إلا فناء الخط و فناء الخط

(١) و كل: فكل م.

(٢) ما يقارنه: ما يفارقه م.

(٣) إشارة إليه و وضع له: وضع و إليه إشارة ط

(٤) عرضا: عارضا م.

(٥) يشتق: فيشتق د، ط.

(٦) فيكون هو المتمكن: ساقطة من سا، م.

(٧) و إذا: فإذا ط

(٨) كان: لم يكن ط

(٩) منتقلا: + عنه بل منتقلا ط

(١٠) المنتقل معه بل: ساقطة من د، م

(١١) فيه: عنه ط.

(١٢) قد: فقد م

(١٣) فكذلك سا. م

(١٤) و للخط و للنقطة: و النقطة و الخط ط.

(١٥) للسطح: السطح م.

(١٦) للتمكن: للتمكن سا، م.

(١٧) فمكان: فكأن ب، د، ط.

(١٨) واحدة: واحد سا

(١٩) الأخرى: الآخر بخ.

(٢٠) فيه: ساقطة من م.

(٢١) يجعلوا لها: يجعلوها م

(٢٢) و خفة: أو خفة سا، ط.

(٢٣) إلى جهة: ساقطة من د، سا، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١١٣

معنى «١» عدمى، فكيف «٢» يكون للمعنى العدمى مكان أو حركة. فأما أن النقطة فناء الخط فلأنها نهاية «٣»، و النهاية «٤» هي أن يفنى الشيء فلا يبقى منه شيء. و إذا لم يكن للنقطة «٥» مكان لم يكن للجسم مكان إذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا «٦» و أيضا فإن المكان عندكم «٧» أمر لا بد منه للحركة إذ تجعلون الحركة محتاجة إليه فهو «٨» إحدى علل الحركة لكنه ليس بفاعل للحركة. و كيف «٩» و لكل حركة يجعلونها فى المكان مبدأ فاعلى معلوم غير المكان، و لا هو أيضا مبدأ عنصرى له «١٠»، إذ الحركة إنما قوامها فى المتحرك لا فى المكان، و لا أيضا مبدأ صورى له لأن المكان ليس هو «١١» صورة الحركة، و لا أيضا مبدأ غائى له، و ذلك لأنه مما يحتاج «١٢» عندكم إليه قبل الوصول إلى الغاية و التمام كما يحتاج إليه عند الوصول. فإن كان المكان غاية فليس لأنه مكان، بل لأنه مكان لحال «١٣» لحركة بحال، و كلامنا فى المكان من حيث هو مكان مطلقا. و لو كان المكان كمالاتا لأنه يشترك إليه المتحرك إما طبعاً و إما إرادة، لكان من كمالات الإنسان أيضا أن «١٤» يحصل فى أمكنة يشترك إليها. على أن التمام منه خاص و منه مشترك و الخاص «١٥» هو صورة الشيء، و المكان ليس هو صورة المتحرك و لا صورة الحركة. و أما المشترك فإنه «١٦» يكون للشيء و لغيره و المكان عندكم خاص و لو كان الجسم فى مكان «١٧» لكانت الأجسام النامية فى مكان، و لو كانت «١٨» فى مكان لكان مكانها أيضا «١٩» ينمو «٢٠» معها، و لو كان «٢١» مكانها ينمو معها لكان مكانها يتحرك معها و لكان لمكانها مكان، و أنتم تمنعون هذا كله «٢٢». و أما مثبو المكان قد احتجوا بوجود النقلة، و ذكروا أن النقلة لا محالة مفارقة شيء لشيء إلى شيء «٢٣»، و ليس «٢٤» ذلك «٢٥» مفارقة «٢٦» جوهر و لا- كيف و لا- كم فى ذاته و لا- غير ذلك من المعانى، إذ جميع هذه يبقى مع النقلة، بل إنما كان «٢٧» ذلك مفارقة شيء كان الجسم فيه ثم استبدل به، و هذا هو «٢٨» الشيء «٢٩» الذى نسميه مكانا. و احتجوا أيضا بوجود التعاقب، فإننا نشاهد هذا «٣٠» الجسم يكون حاضرا، ثم نراه غائبا «٣١»، و نرى «٣٢» جسما آخر حضر حيث هو، مثلا قد كانت جرة فيها ماء ثم حصل بعد «٣٣» فيها هواء أو دهن، و البديهة توجب أن هذا المعاقب «٣٤» عاقب هذا الشيء

(١) معنى: ساقطة من م

(٢) فكيف: و كيف سا

(٣) فلأنها نهاية: فلا نهاية م

- (٤) و النهاية: ساقطة من م.
 (٥) للنقطة: النقطة م.
 (٦) يوجب للنقطة مكانا: ساقطة من سا
 (٧) عندكم: عندهم م
 (٨) فهو: فهذا ط.
 (٩) و كيف: كيف ط.
 (١٠) له (الأولى و الثانية): لها ط.
 (١١) هو: له م
 (١٢) مما يحتاج: ما يحتاج سا.
 (١٣) لحال: يحال سا، م.
 (١٤) أن (الأولى): لأن د
 (١٥) و الخاص: فالخاص د، ط.
 (١٦) فإنه: فأن م.
 (١٧) مكان: المكان سا
 (١٨) كانت: + الأجسام النامية ط.
 (١٩) أيضا: ساقطة بين سا، م
 (٢٠) ينمو: ينمى م
 (٢١) و لو كان: و لكان سا، م.
 (٢٢) كله: كلها سا
 (٢٣) إلى شيء: ساقطة من م
 (٢٤) و ليس: فليس ط؛ ساقطة من م.
 (٢٥) ذلك م
 (٢٦) مفارقة: بمفارقة ط.
 (٢٧) كان (الأولى): ساقطة من سا، م
 (٢٨) هو: ساقطة من سا
 (٢٩) الشيء: ساقطة من سا، م.
 (٣٠) هذا: ساقطة من سا، م.
 (٣١) غائبا: غاب ب، سا، م
 (٣٢) و نرى: و نراه سا.
 (٣٣) بعد: بعده سا: م
 (٣٤) المعاقب: التعاقب سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١١٤

و خلفه «١»، فى أمر كان لذلك «٢» الشيء أولا- و كان الأول مختصا به، و الآن فقد فاته «٣» و ذلك لا- كيف و لا- كم فى ذات

أحدهما ولا- جوهر، بل الحيز الذى كان الأول فيه ثم صار الآخر فيه، ولأن الناس كلهم يعقلون أن هاهنا فوقا، وأن هاهنا أسفل، و ليس «٤» يصير الشيء فوقا و أسفل بجوهر له أو كيف «٥» أو كم فيه أو غير ذلك، بل المعنى «٦» الذى يسمى مكانا. و حتى أن الأشكال التعليمية لا تتوهم إلا أن تتخصص «٧» بوضع «٨» و حيز، و لو لا أن المكان موجود مع وجود «٩» له تنوع و فصول و خواص، لما كان بعض الأجسام يتحرك طبعا إلى فوق و بعضها إلى أسفل. قالوا: و قد بلغ من قوة أمر المكان أن التخيل العامى بمنع «١٠» وجود شيء «١١» لا- فى مكان، و يوجب أن المكان أمر قائم بنفسه يحتاج «١٢» أن يكون معدا حتى توجد فيه الأجسام. و لما أراد استودوس الشاعر أن يقول شعرا يحدث فيه عن ترتيب الخلق لم ير أن يقدم على وجود المكان شيئا، فقال: إن أول ما خلق «١٣» الله تعالى «١٤» المكان ثم الأرض الواسعة. فأما حل «١٥» الشكوك التى أوردها «١٦» نفاة المكان «١٧»، فسيأخر «١٨» إلى وقت إحاطتنا «١٩» بماهية المكان، فلنعرف «٢٠» أولا ماهية المكان «٢١».

[الفصل السادس] و- فصل «٢٢» فى ذكر مذاهب الناس فى المكان و ايراد حججهم

إن لفظة المكان قد يستعملها العامة على وجهين، فربما عنوا بالمكان ما يكون الشيء مستقرا عليه، ثم لا يتميز لهم أنه هو الجسم الأسفل «٢٣» أو السطح الأعلى من الجسم الأسفل «٢٤»، إلا أن يترعزوا يسيرا عن العامية، فيتخيل

- (١) و خلفه: و خلف م
- (٢) لذلك: كذلك د، ط
- (٣) فاته: فارقة طا.
- (٤) و ليس: فليس ط
- (٥) أو كيف: و كيف د
- (٦) المعنى: بالمعنى سا.
- (٧) تتخصص: تخصص م.
- (٨) بوضع: بموضع ط.
- (٩) وجود: وجوده سا، م.
- (١٠) بمنع: يمتنع ط
- (١١) شيء: الشيء ط
- (١٢) يحتاج: محتاج م.
- (١٣) خلق: خلقه سا، م
- (١٤) تعالى: ساقطة من ب، د، سا، م.
- (١٥) حل: حد م.
- (١٦) أوردها: أوردها ط
- (١٧) المكان: ساقطة من سا
- (١٨) قسيأخر: فستأخر د، ط، م.
- (١٩) إحاطتنا: احتياطنا م
- (٢٠) فلنعرف:

فليتعرف م

(٢١) المكان: ساقطة من م.

(٢٢) فصل: فصل د ب، الفصل السادس م.

(٢٣) الأسفل (الأولى): ساقطة من م

(٢٤) أو السطح الأسفل: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١١٥

بعضهم أنه هو السطح الأعلى من الجسم الأسفل دون سائره، وربما عنوا بالمكان الشىء الحاوى للشىء كالدين «١» للشراب و البيت للناس. و بالجملة ما يكون فيه الشىء، و إن لم يستقر عليه «٢»، و هذا هو الأغلب عندهم و إن لم يشعروا به. إذ الجمهور منهم يجعلون السهم ينقذ فى مكان، و أن السماء و الأرض عند من فهم «٣» صورة العالم منهم مستقرة فى مكان، و إن لم تعتمد على شىء. لكن الحكماء وجدوا للشىء الذى يقع عليه اسم المكان بالمعنى الثانى أوصافا، مثل أن يكون فيه الشىء، و يفارقه بالحركة، و لا يسعه معه غيره، و يقبل المتقلبات إليه، ثم تدرجوا قليلا «٤» إلى أن توهموا أنه حاو. و إذ «٥» كان المتمكن موصوفا بأنه فيه، فلما أرادوا أن يعرفوا ماهية هذا الشىء و جوهره، فكأنهم قسموا فى أنفسهم، فقالوا إن كل ما يكون خاصا بالشىء و لا يكون «٦» لغيره، فلا يخلو إما أن يكون داخلا- فى ذاته، أو يكون خارجا عن ذاته، فإن كان داخلا فى ذاته، فإما ان يكون هيولاه، و إما أن يكون صورته، و إن كان خارجا عن ذاته «٧»، و يكون مع ذلك يساويه و يخصه، فهو إما نهاية سطح يلاقيه و يشغل «٨» بمماسته و لا يماسه غيره، إما محيط و إما محاط «٩» مستقر عليه أيهما اتفق و إما أن يكون بعدا يساوى أقطاره، فهو يشغله بالاندساس فيه. فمنهم من زعم أن المكان هو الهيولى، و كيف «١٠» لا و الهيولى «١١» قابل للتعاقب، و منهم من زعم أن المكان هو الصورة و كيف لا و هو أول خاو محدود «١٢»، و منهم من قال إن المكان هو الأبعاد، فقال إن بين غايات الإناء «١٣» الحاوى للماء أبعادا مقطورة ثابتة، و أنها يتعاقب عليها الأجسام المحصورة فى الإناء «١٤». و بلغ بهم الأمر إلى أن قالوا إن «١٥» هذا مشهور «١٦» مفطور عليه البديهة، فإن الناس كلهم يحكون «١٧» أن الماء فيما بين أطراف الإناء، و أن الماء يزول و يفارق و يحصل الهواء فى ذلك البعد بعينه، و احتجوا أيضا بضروب من الحجج، فقالوا و هم يخاطبون خاصة أصحاب السطوح «١٨» أنه إن «١٩» كان المكان سطحا يلقى سطح الشىء، فتكون الحركة هى مفارقة سطح متوجها إلى سطح آخر فالطائر الواقف فى الهواء، و الحجر الواقف فى الماء «٢٠»، و هما يتبدلان عليه، و هو يفارق سطحا إلى سطح، يجب أن

(١) كالدين: كالزق م.

(٢) عليه: + الشىء سا.

(٣) فهم: ساقطة من سا.

(٤) قليلا: + قليلا ط

(٥) و إذ: إذا سا، م.

(٦) و لا يكون: فلا يكون م.

(٧) فإن كان ... عن ذاته: ساقطة من سا.

(٨) و يشغل: و يشغل سا، م.

(٩) محاط: محاطة ط.

(١٠) و كيف: فكيف سا

(١١) و الهیولی: الهیولی م.

(١٢) خاو محدود: حاو محدود سا، م

(١٣) الإناء: إناء ط؛ الآناء م.

(١٤) الإناء: الآناء سا، م

(١٥) إن: ساقطة من سا، م.

(١٦) مشهور: + بل ط

(١٧) يحكون: يحكمون سا، م.

(١٨) السطوح: السطح ط

(١٩) أنه إن: أن ط.

(٢٠) في الماء: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١١٦

يكون متحركا. و ذلك لأن ما يجعلونه مكانه «١» يتبدل عليه، فإن كان ساكنا فسكونه في أى مكان، إذ من «٢» شرط الساكن أن يلزم مكانه زمانا، إذ الساكن قد يصدق عليه هذا القول، فإذا ليس يلزمه السطح، فما الذى «٣» يلزمه سوى البعد الذى شغله الذى لا ينزعج و لا يتبدل، بل يكون دائما واحدا بعينه. و قالوا أيضا إن الأمور البسيطة إنما يؤدي إليها التحليل، و توهم رفع شىء شىء «٤» من الأشياء المجتمعة معا و هما، فالذى يبقى بعد رفع غيره فى الوهم هو البسيط الموجود فى نفسه، و إن كان لا ينفرد له قوام، و بهذا «٥» السبب عرفنا الهیولی و الصورة و البسائط التى هى آحاد فى أشياء مجتمعة. ثم إذا توهمنا الماء أو غيره «٦» من الأجسام مرفوعا غير موجود فى الإناء «٧» لزم من ذلك أن يكون البعد الثابت بين أطرافه موجودا و ذلك «٨» أيضا موجود عند ما تكون هذه موجودة معه. و قالوا أيضا إن كون الجسم فى مكان ليس بسطحه «٩»، بل بحجمه «١٠» و كميته، فيجب أن يكون ما فيه «١١» بجسميته مساويا له، فيكون بعد أو لأن المكان مساو «١٢» للممكن «١٣»، و التمكن جسم ذو ثلاثة أقطار، فالمكان أيضا ذو ثلاثة أقطار. و قالوا أيضا «١٤» إن المكان يجب أن يكون شيئا لا يتحرك بوجه و لا يزول، و نهايات المحيط قد تتحرك بوجه ما و تزول. و قالوا أيضا إن الناس «١٥» قد يقولون إن المكان قد يكون «١٦» فارغا، و قد يكون «١٧» ممتلئا، و لا يقولون إن البسيط يكون فارغا، و يكون ممتلئا. قالوا و القول بالأبعاد يجعل كل جسم فى مكان، و مذهب أصحاب البسيط الحاوى يوجب أن يكون من الأجسام ما لا مكان له. و قالوا «١٨» أيضا إن النار فى حركتها إلى فوق، و الأرض فى حركتها إلى أسفل يطلبان مكانا لكليتهما «١٩»، و محال أن يطلبنا نهاية الجسم الذى فوقه «٢٠» أو تحته، فإن النهاية محال أن يلاقيها كلية جسم، فإذا ن يطلب الترتيب فى البعد. فهذه «٢١» حجج أصحاب البعد «٢٢» مطلقا. لكن أصحاب البعد على مذهبين: منهم من «٢٣» يحيل أن يكون هذا البعد يبقى فارغا لا مالى له، بل يوجب أن لا يتخلى عن مالى إلا عند لحوق مالى «٢٤»، و منهم من لا يحيل «٢٥» ذلك، بل يجوز أن يكون هذا البعد خاليا تارة و مملوا تارة، و هم أصحاب الخلاء. و بعض القائلين بالخلاء يظن أن الخلاء «٢٦» ليس هو بعدا، بل هو لا شىء، كأن الشىء هو

(١) مكانه: فكان سا

(٢) إذ من: أو من ط.

(٣) يلزمه السطح فما الذى: ساقطة من م.

(٤) شىء شىء: شىء سا، م.

(٥) و بهذا: بهذا م.

- (٦) أو غيره: و غيره سا، م
 (٧) الإناء: الآناه سا، م.
 (٨) و ذلك: فذلك سا، م، فذلك البعد ط.
 (٩) بسطحه: لسطحة م.
 (١٠) بججمه: لججمه م
 (١١) ما فيه: ما يكون فيه ط.
 (١٢) مساو: مساويا سا
 (١٣) للمتمكن: للتمكن ط
 (١٤) أيضا: ساقطه من م.
 (١٥) الناس: + فيه د، ط
 (١٦) قد يكون: ساقطه من م
 (١٧) و قد يكون: و يكون سا.
 (١٨) قالوا: و قالوا م.
 (١٩) لكليهما: بكليتهما سا، ط، م
 (٢٠) فوقه: فوق سا، م.
 (٢١) فهذه: و هذه ط
 (٢٢) فهذه حجج أصحاب البعد: ساقطه من م.
 (٢٣) من: ساقطه من د.
 (٢٤) مالى (الثانية): + البتة سا
 (٢٥) لا يحيل: لا يخيل سا.
 (٢٦) يظن أن الخلاء: ساقطه من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١١٧

الجسم و أول شىء خيل اعتقاد الخلاء هو الهواء، و ذلك لأن الظن العامى الأول هو أن ما ليس بجسم و لا فى جسم فليس بموجود. ثم ظنهم «١» الأول فى أمر «٢» الأجسام الموجودة، هو أن تكون «٣» محسوسة بالبصر، و ما لا يحس بالبصر «٤» يظن أنه ليس بجسم، ثم يوجب أنه ليس لشىء «٥». فكدلك «٦» يتخيل من أمر الهواء أنه ليس بملاء، بل لا شىء، فكان «٧» الإناء الذى فيه هواء «٨» لا يتخيل «٩» عندهم من أمره فى أول الأمر أن فيه شىء، بل يخيل أن هناك أبعادا خالية، فأول من نبههم نبههم «١٠» بأن أراهم «١١» الأزقاق «١٢» المنفوخة تقاوم المس «١٣»، فأظهر لهم بالمس أن الهواء جسم كسائر الأجسام فى أنه جسم. فمن الذين أراهم «١٤» ذلك من رجوع، فلم ير أن هاهنا خلاء موجودا، إذ «١٥» صار الشىء الذى كان يظنه خلاء، هو الملاء «١٦»، و منهم من سلم أن الهواء ليس بخلاء صرف، بل ملاء، و يخالطه «١٧» خلاء، و لم يخل من الخلاء، إذ قد وجد حججا و قياسات أنتجت أن الخلاء موجود. فمن الحجج على ذلك أنا نرى أن الأجسام تتخلخل و تتكاثف من «١٨» غير دخول شىء «١٩» أو خروجه. فالتخلخل إذن تباعد الأجزاء تباعدا يترك ما بينها «٢٠» خاليا و التكاثف رجوع من الأجزاء إلى ملاء الخلاء المتخلخل قالوا: و نحن نرى إناء مملوا من رماد يسع ملاؤه ماء فلو لا أن هناك خلاء لاستحال «٢١» أن يسع ملاؤه ماء.

و قالوا «٢٢» أيضا: و الدن يملا شرابا، ثم يجعل ذلك الشراب بعينه فى زق «٢٣»، ثم يجعلان فى ذلك الدن بعينه، فيسع «٢٤» الدن

الزق «٢٥» و الشراب معا. فلو لا أن في الشراب خلاء قد انحصر فيه مقدار مساحة الزق، لاستحال أن يسع الزق و الشراب معا ما كان يملأه الشراب وحده. و قالوا «٢٦»: إن النامى أيضا إنما ينمو بنفوذ شىء فيه فلا شك أن ذلك الشىء ينفذ لا فى الملاء، و لكن فى الخلاء. و بعضهم جعل هذا الاحتجاج كليا فقال: إن المتحرك لا يخلو إما أن يتحرك فى خلاء أو يتحرك فى ملاء، لكنه إن تحرك «٢٧» فى الملاء «٢٨» دخل ملاء فى ملاء، فبقى أن يتحرك فى الخلاء. و من ذلك احتجاجهم بالقارورة التى تمص ثم تكب على الماء، و لو كانت مملوءة لما وسعت شيئا آخر يدخل فيها. و قالوا أيضا: إن المتحرك إذا تحرك «٢٩» فلا يخلو إما أن يدفع الملاء فيحركه، و إما أن يداخله، لكن

(١) ظنهم: ظنها سا

(٢) فى أمر: أن سا

(٣) هو أن تكون: كلها سا

(٤) و ما لا يحس بالبصر: ساقطة من سا.

(٥) لشىء: بشىء سا، م

(٦) فكذلك: فلذلك سا، م.

(٧) فكان: مكان ب، د

(٨) هواء: الهواء م

(٩) يخيل: يتخيل سا، م.

(١٠) نبههم نبههم: نبههم سا، ط، م

(١١) أراهم: آراءهم ط

(١٢) الأزقاق: الأزقانى ط

(١٣) المس: أملس م.

(١٤) أراهم: آراهم ط، أرويتهم م

(١٥) إذ: إذا سا.

(١٦) هو الملاء: و هو الهواء الملاء ط، و هو الهواء ملاء سا

(١٧) و يخالطه: يخالطه ط.

(١٨) من: عن سا، م

(١٩) شىء: + ط

(٢٠) ما بينهما: ما بينهما د.

(٢١) لاستحال: استحال ط.

(٢٢) و قالوا: قالوا سا

(٢٣) زق: ذق ط

(٢٤) بعينه فيسع: ساقطة من م.

(٢٥) الزق: الذق ط.

(٢٦) و قالوا: أيضا ط.

(٢٧) تحرك: يتحرك ط

(٢٨) الملاء: ملاء سا، م.

(٢٩) تحرك: ساقطة من سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١١٨

المداخله محاله «١»، فبقى أن يدفعه فيحركه. و كذلك حال المدفوع فيما يتحرك فيه، فيلزم إذا تحرك متحرك أن يتحرك العالم، و أن يكون إذا تحرك متحرك بعنف أن يتموج العالم تموجا بعنف و مضاهيا «٢» لتموجه. و أما القائلون بأن المكان ما يكون الشيء عليه فيأخذون ذلك من العامة إذ يسمون مجالسهم أمكنة «٣» لهم.

و نحن لا نبالي أن يسمى مسم هذا مكانا، لكننا لا نشتغل بتحقيق هذا المكان الذي يكون المتمكن عليه، بل الذي قيل إنه حاو مساو «٤»، و لا بد منه لكل منتقل حيث كان، و إن لم يكن مستقرا على مستند.

و أما القائلون بأن المكان هو البسيط كيف كان، فهم يقولون إنه كما أن سطح الجرة مكان للماء، كذلك سطح الماء مكان للجرة، لأنه سطح مماس لجملة بسيط متصل به. و يقولون إن الفلك الأعلى متحرك، و كل متحرك فله مكان، فالفلك الأعلى له مكان لكن ليس له نهاية حاوية من محيط، فليس كل مكان هو النهاية الحاوية من المحيط، بل مكانه هو السطح الظاهر من الفلك الذي تحته. و أما «٥» القائلون بأن المكان هو السطح الحاوي فسندكر مذهبهم و نحققه، فيجب أن نبدأ أول شيء بإبطال هذه المذاهب، ثم نتبعها بكشف المغالطات في قياساتهم،

[الفصل السابع] ز - فصل «٦» في نقض مذهب من ظن أن المكان هيولى او صورة أو أى «٧» سطح ملاق كان أو بعدا «٨»

أما بيان فساد قول من يرى أن الهيولى أو الصورة مكان، فبأن يعلم أن المكان يفارق عند الحركة، و الهيولى و الصورة لا يفارقان «٩»، و المكان تكون الحركة فيه، و الهيولى و الصورة لا تكون الحركة فيهما، بل معهما و المكان تكون إليه الحركة، و الهيولى «١٠» و الصورة لا تكون إليهما حركة «١١» البتة. و المتكون إذا تكون استبدل مكانه الطبيعي

(١) محالة: محال م.

(٢) و مضاهيا: أو مضاهيا ط.

(٣) أمكنة: أمكنته ط.

(٤) مساو: و مساو ط.

(٥) و أما: فأما ط.

(٦) فصل: فصل ز ب، الفصل السابع م.

(٧) أى: ساقطة من سا

(٨) بعدا: بعده سا، م.

(٩) لا يفارقان: لا يفارق م.

(١٠) و الصورة ... الهيولى: ساقطة من ذ.

(١١) حركة: الحركة سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١١٩

كالماء إذا صار هواء، و لا يستبدل هيولاه «١» الطبيعية «٢». و فى ابتداء الكون يكون فى المكان الأول، و لا يكون فى صورته.

و يقال إن الخشب كان «٣» سريرا، و يقال عن الماء كان بخارا، و عن النطفة كان إنسانا و لا يقال إن المكان كان جسم كذا و لا عن المكان كان جسم كذا، و القائلون بأن المكان كل بسيط، ملاق لبسيط «٤» تام، كان محيطا أو كان محاطا، فيلزمهم أن يجعلوا للجسم الواحد مكانين، و أنه «٥» يلزم على مذهبه أن يكون للجرة مكانان: مكان هو سطح «٦» الماء الذى فيها، و مكان هو سطح الهواء المحيط «٧» بها. و قد علم أن الجسم الواحد لا يكون فى مكانين و أن للممكن الواحد مكانا واحدا، و إنما اضطروا إلى هذا القول بسبب جهلهم بحركة الفلك الأعظم «٨» فظنهم «٩» أنها مكانية، و وجودهم «١٠» الجرم الأقصى لا- فى مكان حاو من خارج، و هو متحرك حركة مكانية. و إذا علم مذهبا فى الحركة الوضعية استغنى عن هذه الكلفة و تخلص عن هذه الضرورة.

و أما القائلون بأن المكان هو البعد الثابت بين أطراف الحاوى فنخص الدين يحيلون منهم خلو هذا البعد عن المتمكن، أن هذا البعد لا يخلو إما أن يكون موجودا مع البعد الذى للجسم المحوى، أولا- يكون موجودا فإن لم يكن موجودا، فليس مع وجود المتمكن فى المكان مكان، لأن المتمكن هو هذا الجسم المحوى، و المكان هو هذا البعد الذى لا يوجد مع «١١» بعد الجسم. و إن كان موجودا معه، فلا- يخلو إما أن يكون له وجود هو غير وجود بعد الجسم المحوى بالعدد، فهو ممايز له «١٢» يقبل خواص و أعراضا هى «١٣» بالعدد أعراضا له «١٤» من دون «١٥» التى «١٦» لبعد الجسم المحوى. و إما أن لا يكون غيره بل يتحد به. فيصير هو هو. و إن كان غيره، فهناك بعد بين أطراف الحاوى و هو «١٧» مكان و بعد آخر فى المتمكن أيضا هو بين أطراف الحاوى «١٨» غير ذلك بالعدد. لكن «١٩» معنى قولنا البعد الشخصى «٢٠» الذى بين هذين «٢١» الشئيين، هو «٢٢» أنه هذا الأمر المتصل بينهما الذى يقبل القسمة الواحدة المشار إليها، فكل ما بين هذا الطرف و هذا الطرف «٢٣» هو هذا البعد الذى بين الطرفين، فكل ما هو هذا البعد الذى بين

(١) هيلاء: ساقطة من سا

(٢) الطبيعية: الطبيعة سا، م.

(٣) كان إنسانا: إنسان سا.

(٤) لبسيط: بسيط سا.

(٥) و أنه: فإنه م.

(٦) سطح: ساقطة من سا

(٧) المحيط: المحيط سا، م.

(٨) الأعظم: ساقطة من سا، م

(٩) فظنهم: و ظنهم سا، م.

(١٠) و وجودهم: وجودهم د.

(١١) مع: ساقطة من م.

(١٢) ممايز له: مما يراه م

(١٣) هى: ساقطة من م

(١٤) له (الثانية): لها سا، م

(١٥) دون: ساقطة من سا

(١٦) أعراضا ... التى: غير أمثالها من التى أعراض لها ط.

(١٧) و هو: هو سا، ط.

(١٨) و هو مكان ... الحاوى: ساقطة من سا.

(١٩) لكن: و لكن سا، ط، م.

(٢٠) الشخصى: + هو سا، م

(٢١) هذين: ساقطة من م

(٢٢) هو: و هو ط.

(٢٣) و هذا الطرف: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبعي، ص: ١٢٠

الطرفين المحدودين «١» فهو لا محالة واحد شخصى لا غير «٢»، فيكون كل ما بين هذا الطرف و هذا الطرف بعدا شخصيا واحدا، ليس بعدا و بعدا آخر «٣». و إذا «٤» كان «٥» كذلك لم يكن بين هذا الطرف و هذا الطرف بعد للجسم و بعد «٦» «٧» آخر. لكن البعد الذى للجسم بين «٨» الطرفين موجود، فالبعد الآخر ليس موجود. هذا و أما «٩» إن كان هو هو، فليس هناك بعد إلا هذا، و كذلك «١٠» إذا تعقبه جسم آخر لم يكن هناك بعد إلا الذى للجسم الآخر، فلا يوجد البتة بين أطراف الحاوى بعد هو غير بعد المحوى، فلا يجوز «١١» عندهم خلوه البتة عن المتمكن. فإذا لا يوجد البعد المفرد إلا فى توهم محالات مثل أن يتوهم أن يبقى ذلك الجسم الحاوى غير منطبق النهايات الداخلة بعضها على بعض و لا جسم فيه. و هذا كمن يقول: إذا توهمنا الخمسة منقسمة بمتساويين «١٢» فيكون حينئذ زائدا على الفرد بواحد «١٣»، فليس يجب إذا لزم هذا عن توهم، محال هناك أن تكون له حقيقة فى الوجود. و كيف يمكن أن يكون بعدان معا، و من البين أن كل بعدين اثنين أكثر من بعد واحد، لأنهما اثنان و مجموع لا لأجل شىء آخر، و كل مجموع بعد أكبر «١٤» من بعد. فهو أعظم منه، لأن العظيم هو الذى يزيد على القدر بعدد «١٥» خارج عن الشىء، و العظيم «١٦» فى المقادير كالكبير «١٧» فى الأعداد، فكل «١٨» ما هو أكبر فى المقادير قدرا، فهو أعظم. فإذا كان بعد يدخل فى بعد، فإما أن يعدم الدخول «١٩» فيه، فيكون قد دخل بعد موجود فى معدوم، و إما أن يبقى هو و الداخلة فيه مجموعين أعظم من واحد منهما، فيكون البعدان أعظم من الواحد. و ليس الأمر كذلك لأن مجموعهما هو الذى بين النهايات، و ذلك بعينه قدر كل واحد منهما، فليس المجموع من الواحد.

و لسائل أن يسأل هاهنا بحال «٢٠» الخط إذا عطف حتى لزم نصفه «٢١»، فيكون خطان و مجموعهما فى الطول لا يزيد على طول واحد منهما، لكن هذا محال، لأنه لا يخلو إما أن يتميز كل نصف عن «٢٢» الآخر فى الوضع، فيكون مجموع الخطين يفعل «٢٣» بعدا غير بعد واحد منهما و أكبر «٢٤» منه. و إن كان ليس على الاستقامة، لم يكن الانعطاف «٢٥»

(١) المحدودين: ساقطة من سا

(٢) لا غير: لا غيره سا، ط، م.

(٣) آخر: ساقطة من م

(٤) و إذا: فإذا ط

(٥) شخصيا كان: ساقطة من سا

(٦) كذلك بعد: ساقطة من سا

(٧) و بعد: أو بعدا سا.

(٨) بين: هذين ط

(٩) و أما: فأما ب، د، سا.

(١٠) و كذلك: كذلك ط.

(١١) فلا يجوز: و لا يجوز سا، ط، م.

(١٢) بمتساويين: متساويين سا.

(١٣) بواحد+: بمعنى أنه حيثئذ يكون زوجا ط.

(١٤) أكبر: أكثر سا، م

(١٥) بعدد: بقدر ط

(١٦) و العظیم: فالعظیم ط.

(١٧) كالكبير: كالكثير ب، د، ط، م

(١٨) فكل: و كل د، سا، ط، م.

(١٩) الدخول: المدخول سا، م.

(٢٠) بحال: فقال ب، حال سا

(٢١) نصفه+: نصفه ط.

(٢٢) عن: من ط.

(٢٣) يفعل: ساقطة من سا

(٢٤) و أكبر: و أكثر ب، د، م

(٢٥) لم يكن الانعطاف: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١٢١

و لا يكون البعد الواحد متناولا لمجموعهما، بل يتميز بعد و بعد، و إما أن يتحدا خطا واحدا إن أمكن ذلك، فحيثئذ لا يكون خطان، بل خط واحد. و الأجسام التي «١» تمتنع «٢» عن التداخل ليس الذي منع ذلك من هذا الجسم أن يدخل في ذلك الجسم جملة ما يشتمل «٣» عليه الجسم «٤» من الصورة و الكيفيات و غير ذلك، فإن الصورة و الكيفيات أيها «٥» فرضت لو لم «٦» تكن و فرض الجسم موجودا كان التداخل ممتنعا أيضا، و ليس الهيولى هي التي تمتنع عن مداخله هيولى أخرى بالعدد. و ذلك أنا إذا قلنا إن الهيولى تمتنع «٧» عن مداخله هيولى أخرى، إما «٨» أن يكون على سبيل السلب، كقولنا إن الصوت لا يرى، بل كما نقول إن النفس لا تداخل الحركة، إذ ليس من شأن كل واحد منهما أن يكون مع «٩» الآخر «١٠»، بحيث يتوهم عليه المداخله، و إما أن لا يكون على هذا «١١» «١٢» المعنى، بل على المعنى الذي يقابل المداخله مقابلة خاصية «١٣»، فإنه كما أن معنى المداخله هو أن يكون أى شىء أخذت من أحد الأمرين يجد معه فى الوضع شيئا من الآخر إذ لا ينفرد أحدهما عن الآخر بوضع، فالذى «١٤» يقابله هو أن يكون ذات هذا متميزا فى الوضع عن ذات ذلك، فتوجد أجزاءه مباينة «١٥» لأجزاء ذلك.

فإن قيل إن الهيولى يمتنع «١٦» عليها التداخل. بمعنى «١٧» السلب الذى هو المعنى الأول، فليس كلامنا فى ذلك، و ذلك مسلم، إذ الهيولى فى نفسها بهذه الصفة. و لكن كلامنا فى القسم الثانى، و ذلك «١٨» القسم الثانى لا- يتصور فى الهيولى إلا- أن يجعل ذات وضع، و لا يصير كذلك «١٩» إلا- بالعرض بسبب البعد الذى يعرض لها. فحيثئذ يتعرض للتجزى و الانقسام «٢٠»، فيكون استعداد الهيولى لأن يحمل عليها بهذه «٢١» المقابلة، و هى التداخل، و غير «٢٢» التداخل المقابل «٢٣»، أمرا يلحقها من البعد. و البعد هو السبب فى أن تلحقها هذه المقابلة و تتصور فيها، و هو السبب فى أن صارت الهيولى لا تداخل الهيولى الأخرى «٢٤» لأجل البعد، و إن كان البعد جائزا له ذلك. و ليس فى طبيعة الهيولى وحدها منع يقابل المداخله «٢٥»، فلا يمتنع «٢٦» على الهيولى المداخله و كيف يمكن أن تمنع هذه الهيولى ذات البعد لنفسها لا لامتناع

- (١) التي: الذي د
- (٢) تمتنع: تمنع ط منع: يمنع ط، م.
- (٣) ما يشتمل: ما يشمل ط، و ما يشتمل م
- (٤) الجسم: ساقطة من ط.
- (٥) أيها: أيتهما ط
- (٦) لو لم: أو لم م.
- (٧) تمتنع: تمنع ط
- (٨) إما: فإما ط.
- (٩) مع: من ساء، م
- (١٠) الآخر: الأخرى ط
- (١١) على هذا: لهذا ط
- (١٢) لا يكون على هذا: يكون بهذا المعنى م.
- (١٣) خاصية: خاصة د، ط.
- (١٤) فالذي: بالذي سا.
- (١٥) مباينة: متباينة ط.
- (١٦) يمتنع: ممتنع م
- (١٧) بمعنى: يعنى م.
- (١٨) و ذلك: + فى سا، ط، م.
- (١٩) كذلك: لذلك م.
- (٢٠) و الانقسام: فى الانقسام د
- (٢١) بهذه: هذه سا، م.
- (٢٢) و غير: + ذلك م
- (٢٣) المقابل: + له ط.
- (٢٤) الأخرى: ساقطة من سا، م.
- (٢٥) المداخلة: المتداخلة ط
- (٢٦) يمتنع: يمنع م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٢٢

البعد الجسمانى أن تلقى «١» ذاته البعد الجسمانى الآخر. وليست الهيولى مما لا يقبل طبيعة البعد و يلاقيه، و لا أيضا «٢» مما لا يقبل بعدا أو زيادة «٣» و يكشف «٤» قبولها التخلخل، و ذلك حين و تحققه و تصححه. فإن كان البعد لا يمتنع عن مداخلة بعد آخر فى نفسه، و الهيولى مستعدة لأن يلقاها البعد، و ليس فى طباعها بما هى هيولى أن تنفرد بحيز فتقابل «٥» الداخلة، فواجب أن يكون التداخل فى الجسمين جائزا. فإن كل مؤلف من شيئين، و ليس إلا نفس تؤلفهما «٦» من غير إن حدث «٧» هناك استحالة و انفعال هى صورة ثالثة و معنى ثالث غيرهما. فإن الحكم إذا كان جائزا على كل واحد منهما، كان جائزا على الحمله، و إذا لم يمنعه واحد واحد منهما، لم تمنعه الحمله لكن جملة الجسم تمنع مداخلة جسم آخر، فهو بسبب أن فى أجزائه ما يمنع ذلك، فإنه «٨» ليس كل

جزء منه غير مانع لذلك. إذ «٩» ليست الهيولى سببا يمنع ذلك، ولا سبب فعل خاص و انفعال خاص، فبقي أن تكون طبيعة البعد لا تحتمل التداخل. فإن كان مع ذلك «١٠» يجب الهيولى المتصورة بالبعد أن لا تداخل العبد، لم يجز أن يدخل الجسم في البعد «١١» البتة، ثم لا- يخلو إذا كان المتمكن في الإناء قد ملاء من أن يلقي مادته و هيولاه ذلك البعد المفطور أو لا يلاقيها، فإن انفرد عنها و فارقها فلا يكون «١٢» الجسم ذو الهيولى قد ملاء- الإناء و لا دخل فيه «١٣» إذ يكون ذلك البعد المفطور قائما على حياله ليس ملاقيا لمادة الجسم الداخل فيه، و الجسم الداخل فيه لا تكون ذاته خالية «١٤» عن مادته، و إن سرى ذلك البعد «١٥» في ذات المادة مع البعد الذي في المادة، فتكون المادة قد سرى فيها بعدان متساويان متفقا للطبيعة. و قد علم أن الأمور المتفقه في الطباع التي لا تتنوع بفصول في جوهرها لا تتكثر في هوياتها إنما تتكثر بتكثر «١٦» المواد التي تحملها «١٧»، و إذا كانت المادة لها واحدة لم تتكثر البتة، فلا يكون بعدان. و لو أنا فرضنا البعد قد تكثر في المادة إذا «١٨» صار «١٩» فيها بعدان، فأية «٢٠» خاصية «٢١» بعدية تكون للمادة بسبب سريان أحد البعدين فيها «٢٢»؟ و أية خاصية أخرى تكون لها بسريان «٢٣» البعد الآخر فيها؟ فإننا لا نجد في المادة إلا نحوا من الاتصال واحدا، و نحوا من الانقسام واحدا، و على ما لو كان فيها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة «٢٤».

(١) تلقى: يبلغ ط

(٢) و لا أيضا: أيضا م.

(٣) أو زيادة: و زيادة د، سا، ط، م

(٤) و يكشف: و يكشفه ط.

(٥) فتقابل: فتقابل د، سا، ط، م.

(٦) تؤلفهما: تألفهما د، مؤلفيها سا، مؤلفهما ط، مؤلفيها م.

(٧) حدث: يحدث ط.

(٨) فإنه: و إنه سا، م

(٩) إذ: و إذ ط.

(١٠) فإنه ذلك: ساقطة من د.

(١١) البعد: بعد ب، سا.

(١٢) فلا يكون، لا يكون م.

(١٣) فيه: عليه سا، م

(١٤) خالية: خاليا ط

(١٥) البعد: + المفطور ط.

(١٦) بتكثر: لتكثر سا، م

(١٧) تحملها: يحلها ط، يحتملها م.

(١٨) إذا: إذ د، ط، م

(١٩) إذ صار: لكان سا

(٢٠) فأية: و أية سا.

(٢١) خاصية (الأولى): خاصة ب، د، سا، ط

(٢٢) فأية ... البعدين فيها: ساقطة من سا.

(٢٣) بسريان: السريان ب، د، السريان م.

(٢٤) تلك الصورة: ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١٢٣

فهذا ما نقوله في إبطال وجود هذا البعد المفطور. وقد قيل في إبطال ذلك شيء مبنى على استحالة وجود أبعاد في أبعاد بلا نهاية (١). ونحن لم نحصل إلى هذه الغاية فهم ذلك على حقيقة يوجب الركون إليها، و سندرکه «٢» بعد أو يدركه «٣» غيرنا.

[الفصل الثامن] ح- فصل «٤» في مناقضة القائلين بالخلاء

و أما «٥» القائلون بالخلاء فأول ما يجب علينا هو أن نعرفهم أن الخلاء ليس لا شيء «٦» مطلقا كما يظن و يتوهم «٧» قوم كثير «٨». و إنه «٩» إن كان الخلاء لا شيء «١٠» البتة، فليس هاهنا منازعة بيننا و بينهم، فليكن الخلاء شيئا حاصلًا و لنسلم هذا لهم، لكن «١١» الصفات التي يصفون بها الخلاء توجب أن يكون الخلاء شيئا موجودا، و أن كما، و أن يكون جوهرًا و أن يكون له «١٢» قوة فعالة. فإن اللاشيء لا يجوز أن يكون بين شيئين أقل أو أكثر «١٣»، و الخلاء قد «١٤» يكون بين جسمين «١٥» أقل أو أكثر «١٦». فإن الخلاء المتقدر «١٧» بين السماء و الأرض أكثر من المتحصل بين بلدين في الأرض، بل له «١٨» إليه نسبة ما، بل هو ممسوح «١٩» مقدر المقدار «٢٠» فيكون خلاء ألف ذراع و خلاء آخر عشرة أذرع و خلاء يتناهي إلى ملاء و خلاء يذهب إلى غير النهاية. و هذه الأحوال لا تحمل «٢١» البتة «٢٢» على اللاشيء الصرف و لأنه يقبل هذه الخواص و هذه الخواص «٢٣» بذاتها للكم، و يتوسط الكم ما يكون لغيره، فلا يخلو إما أن يقبلها الخلاء قبولا أوليا بالذات

(١) بلا نهاية: فلا نهاية ط.

(٢) و سندرکه: و سندرکه ط، م.

(٣) أو يدركه: أو يدركها ط، أو يدركنا م.

(٤) فصل: فصل ح ب، الفصل الثامن م.

(٥) و أما م

(٦) لا شيء: لا شيا ب، د، م

(٧) و يتوهم: منهم ط، م.

(٨) كثير: كثيرون م

(٩) و إنه: فإنه ط، إنه م

(١٠) لا شيء، لا شيا ب، د.

(١١) لكن: و لكن ط.

(١٢) له: ساقطة من سا، م

(١٣) أو أكثر: و أكثر ب، د

(١٤) قد: ساقطة من سا

(١٥) جسمين: شيئين ط.

(١٦) أو أكثر: و أكثر ب، د

(١٧) المتقدر: المتقدر م

(١٨) له: و له ط.

(١٩) هو ممسوح: و كل منهما يوجد ممسوحا ط

(٢٠) مقدر المقدر: مقدر د، سا، م، مقدر ط.

(٢١) لا تحمل: لا تحمل م

(٢٢) البتة: ساقطة من سا.

(٢٣) وهذه الخواص: ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٢٤

أو قبولاً بالعرض، فإن كان قبلها بالذات فهو كم، و إن كان قبلها بالعرض فهو شىء ذو كم إما عرض «١» ذو كم و إما جوهر ذو كم. و العرض لا- يكون ذو كم إلا لوجوده «٢» فى جوهر ذى كم. فيلزم أن يكون الخلاء ذاتا مقارنة لجوهر «٣» و كم، و ليس ذلك الكم إلا الكم «٤» المتصل القابل للقسمه فى الأقطار الثلاثة، و إن «٥» كان كل واحد من الجوهر و الكم داخلا فى تقويمه. و كل جوهر بهذه الصفة فهو جسم، فالخلاء جسم و إن كانا مقارنين له من خارج غير مقومين له. فأقل أحواله أن يكون عرضا فى جسم، و العرض فى الجسم لا يدخله جسم، فالخلاء لا يدخله جسم و إن «٦» كان يقبل «٧» ذاك «٨» بالذات فهو لا محاله كم بالذات، و من طباع الكم بالذات الذى له ذهاب فى الأبعاد الثلاثة أن تنطبع به المادة، و أن يكون جزءا أو هيئة للجسم المحسوس، فإن لم تنطبع به المادة فلا يكون لأنه كم، بل لأمر «٩» عارض. و ذلك العارض لا- يخلو إما أن يكون من شأنه أن يقوم لا فى موضوع أو يكون ليس من شأنه ذلك. فإن كان من شأنه أن يقوم لا فى موضوع و قد قارن «١٠» البعد، فهذا البعد لا يخرج أن يقوم مقارنا لقائم لا فى موضوع غيره. فما يقارنه البعد و يقوم به و هو قائم فى نفسه «١١»، فهو موضوع يقوم به بعد «١٢» الخلاء. فإن الموضوع «١٣» للبعد ليس إلا شيئا هو فى نفسه لا فى موضوع «١٤»، و يقارنه بعد و بكمه. و إن كان ليس من شأن ذلك المعنى أن يقوم لا فى موضوع، فيكون لا وجود له مع ما هو معه إلا فى «١٥» موضوع، فكيف يصير به البعد قائما لا فى موضوع و هو يحتاج إلى موضوع. فإن قيل إن موضوعه هو البعد، و أنه إذا حصل فى موضوعه جعل موضوعه لا فى موضوع، كان معنى هذا الكلام أن ما لا قوام له بنفسه يعرض لما لا قوام له فى نفسه إلا- فى موضوع، فيجعله قائما بنفسه لا فى موضوع و يكون بعض هذه «١٦» الأشياء هو فى طبيعته «١٧» عرض، و يعرض له أن يكون جوهرًا، فتكون الجوهرية مما «١٨» يعرض لبعض الطباع و هذا بين الاستحالة و خصوصا فى الفلسفة الأولى.

و بالجملة فإن البعد المشار إليه القابل للأمرين، هو طبيعة واحدة بالعدد، فلا تترتب هى بعينها إلا فى جنس واحد، فتكون تلك الطبيعة إما تحت ما وجوده فى موضوع أو تحت ما وجوده لا فى «١٩» موضوع. و أيضا إن كانت تارة هى بعينها جوهرًا، و تارة هى بعينها «٢٠» لا جوهرًا. فإذا صارت «٢١» لا جوهرًا فقد «٢٢» فسدت منها ذاتها فسادا مطلقا،

(١) إما عرض: أو عرض سا

(٢) لوجوده: بوجوده ط.

(٣) لجوهر: للجوهر ب

(٤) إلا الكم: ساقطة من م

(٥) و إن: فإن سا.

(٦) و إن: إن ط

(٧) يقبل: قبل سا، م،

(٨) ذلك: ذلك ط، م.

- (٩) لأمر: الأمر ط. الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ١٢٤ [الفصل الثامن] ح - فصل في مناقضة القائمين بالخلاء ص : ١٢٣
- (١٠) قارن: فارق م.
- (١١) نفسه: + و هو في نفسه ط
- (١٢) بعد: بعدا بين ط، م.
- (١٣) يقوم الموضوع: ساقطة من م.
- (١٤) و يقارنه لا في موضوع: ساقطة من سا
- (١٥) إلا في: لا في م.
- (١٦) هذه: ساقطة من سا، م
- (١٧) طبيعة سا، م.
- (١٨) مما: ما م.
- (١٩) لا في: في د.
- (٢٠) جوهرًا ... بعينها: ساقطة من م
- (٢١) فإذا صارت: ساقطة من سا.
- (٢٢) فقد: و قد سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٢٥

حتى زال أعلى «١» أجناسها و هو «٢» الجوهرية فلا تكون باقية لا محالة. فإنها لو كان يفسد نوعها دون جنسها الأعلى لكان جوهرها لا يبقى فكيف إذا فسد جنسها الأعلى، فترى تبقى نوعيتها التي هي بها «٣» جوهر؟ و إما إن كان «٤» هذا المعنى الموضوع للبعد «٥» ملازما غير زائل، فلا يخلو إما أن يلزم الخلاء لأجل أنه بعد ذاهب «٦» في الأقطار، فيلزم كل بعد فيكون كل بعد «٧» مفارقا للمادة، و هذا محال «٨» أو يلزمه لمعنى يلحقه بعد كونه بعدا ذاهبا في الأقطار، و يكون الكلام في ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه، و يذهب إلى غير النهاية. و ليس هذا اللحوق كالحقوق المعنى الفصلي للمعنى الجنسي إذ «٩» طبيعة البعد إذا «١٠» كان بحيث «١١» ينقسم في الأبعاد الثلاثة فهي «١٢» طبيعة نوعية للمقدار، و كذلك طبيعة الخط، و كذلك طبيعة «١٣» السطح لأن التميز بين الطبيعة النوعية على ما يلحقها من العوارض، و الجنسية على ما يلحقها من الفصول، أن الطبيعة «١٤» الجنسية تنفصل بفصول تلحق الطبيعة بما هي «١٥»، و إذا لم تلحق يكون العقل، مقتضيا للحوقها، حتى يستكمل في العقل تصورها، و يجوز عنده تحصيل وجودها. و بالجملة قد يكون فصلا له لأنه هو، فإنه «١٦» إذا قيل بعد «١٧» مطلقا أي أمر يقبل الانقسام المتصل بلا تحصيل، كان الفصل الذي يلحق هذا «١٨» أنه في جهة أو جهتين أو جميع الجهات فصلا وكيف «١٩» المعنى المعقول من البعد و يحصله مقرا «٢٠» في الوجود و في العقل، و يفتقر إليه العقل في تحصيله «٢١» موجودا أو معقولا مفروغا منه. فأما «٢٢» كون البعد بعضه ملاقيا للبياض أو السواد «٢٣»، و كون بعضه ملازما للمادة و بعضه قائما بلا مادة فليس وكيف «٢٤» بعديته و لا يحتاج إليها في تحصيل أنه بعد و تقويمه، بل هي أمور تلحقه من حيث هو في مادة أو من حيث وجوده و وكيف «٢٥» وجوده «٢٦» «٢٧» أمر من خارج. و الفصول هي التي تتكيف «٢٨» بها ماهية الشيء سواء فرض موجودا في الأعيان أو لم يلتفت إلى ذلك. و هذا العلم يستتم من صناعة أخرى بل طبيعة البعد تستتم بعدا في ماهيته بأن يكون له نحو من أنحاء الانقسام و الامتداد محصلا، و يكون ما سواه لواحق تلحقه لا يحتاج إليها «٢٩» في تقرير «٣٠» كونه بعدا «٣١» ما يصح أن يفرض موجودا، و لا يقتضى العقل لحوق شيء آخر به يجعله محصل

- (٢) و هو: و هي ب، د.
 (٣) بها: ساقطة من م
 (٤) إن كان: إذا كانت م.
 (٥) الموضوع للبعد: ساقطة من سا
 (٦) ذاهب: دامت سا.
 (٧) فيكون كل بعد: ساقطة من سا، م
 (٨) و هذا محال: ساقطة من سا، م.
 (٩) إذا: إذا د، أو سا
 (١٠) إذا: إذ سا، م
 (١١) بحيث: ساقطة من سا
 (١٢) فهي: فهو ط.
 (١٣) الخط و كذلك طبيعة: ساقطة من م.
 (١٤) الطبيعة (الأولى): طبيعة ط
 (١٥) بما هي: + طبيعة ط.
 (١٦) فإنه: ساقطة من م.
 (١٧) بعد: بعدا سا
 (١٨) هذا: + و هو سا، ط.
 (١٩) يكشف: يكشف ط
 (٢٠) مقمرا: مقمرا م.
 (٢١) تحصيله: تحصيله ط
 (٢٢) فأما: و أما سا، م
 (٢٣) السواد: للسواد م.
 (٢٤) يكشف: يكشف ط.
 (٢٥) و يكشف: يكشف سا، و يكشف م
 (٢٦) و يكشف وجوده: ساقطة من د
 (٢٧) وجوده: وجود ط
 (٢٨) تتكيف: يكشف ط.
 (٢٩) إليها: إليه سا، ط
 (٣٠) تقرير سا
 (٣١) بعدا: + به سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعي، ص: ١٢٦

البعد «١»، كما يقتضى إذا جعل اللون موجودا أو الحيوان موجودا أن يكون صار بحال، و وصف نوعا حتى وجد.
 و لذلك «٢» لا يجوز العقل «٣» أن يكون الفصل الحقيقي يبطل عن النوع، و يبقى حصه جنسه له و هذا يوضح «٤» فى مواضع آخر.

و إذا كان كذلك فلا يكون هذا الانفصال بين بعد في مادة، و بعد لا في مادة، انفصالا بفصل ممنوع «٥»، بل انفصالا بأعراض لازمة خارجة عن تقويم طبيعة البعد نوعا. و الأشياء المتفقه بالطبيعة لا يستحيل أن يتوهم لكل واحد منها العارض الذي للآخر، لكنه ربما استحال ذلك لعائق و لزمان و لسبب «٦» من خارج.

و كأننا أمعنا الآن في غير النظر الذي من غرضنا أن نتكلم فيه، و هو النمط الأشبه بالكلام الطبيعي، فنقول:

إن كان بعد مفارق، فلا يخلو إما أن يكون متناهيا، و إما أن يكون غير متناه، لكن طبيعة الخلاء عند جميع من يوجب وجوده هي بحيث لا ينتهي إلا «٧» إلى بعد ملاء، فإنه «٨» إن كان الملاء متناهيا انتهى «٩» أيضا «١٠» إلى الخلاء، فيلزم أن يكون عندهم بعد غير متناه، إما خلاء وحده أو ملاء وحده يتحدد به «١١» الخلاء، أو تأليف خلاء و ملاء، و محال أن يكون بعد «١٢» غير متناه على هذه الصفة، كما نوضحه بعد، فمحال أن يكون خلاء على ما يقولون. و أيضا إن كان خلاء فلا يخلو إما أن يدخله الملاء أو لا يدخله و إن «١٣» دخله الملاء فلا يخلو إما أن يبقى بعد الخلاء مع المداخله موجودا، أو معدوما. فإن «١٤» كان معدوما فلا يجوز أن يسموه مكانا، بل يكون المكان هو ما «١٥» يحيط بالجسم من الخلاء المقارن له، و ذلك لأنه في ذلك لا غير، إذ قد عدم ما بين ذلك من بعد الخلاء و لا يكون أيضا جميع ذلك، بل نهايته التي تلي المتمكن، لأن جميع ذلك لو توهم معدوما إلا هذا الطرف لكان المتمكن في شيء أن يحرك فارقه مهينا لعاقب «١٦» يخلفه، و أيضا ما وراء ذلك قد تسكنه أجسام كثيرة، و مكان الشيء لا يسعه معه جسم آخر و مع ذلك فإن كان هذا البعد تارة يعدم، و تارة يوجد، فيكون تارة بالقوة، و تارة بالفعل، و كل ما كان كذلك فإن كونه بالقوة معنى موجود قبل وجوده في طبيعة قابله لوجوده ليسلم الطبيعيون هذا على سبيل الأصل الموضوع، فيكون الخلاء مؤلفا من بعد و مادة تتصور بذلك البعد، فيصير ذا وضع و يكون إليه إشارة، و هذا «١٧» هو الجسم، فيكون الخلاء جسما. و إن كان يبقى مع المداخله، فيكون بعد يدخل في بعد، و هذا قد أبطنا إمكانه

(١) البعد: البعديه ط.

(٢) و لذلك: و كذلك سا

(٣) العقل: للعقل سا

(٤) يوضح: موضح سا.

(٥) ممنوع: ممنوع سا.

(٦) و لسبب: و بسبب سا، م.

(٧) إلا: ساقطة من د، سا

(٨) فإنه: بأنه سا

(٩) انتهى: ينتهي ط

(١٠) أيضا: إليه م.

(١١) يتحدد به: يتحد به سا، بتحديد ط، و يتحد به م.

(١٢) بعد: ساقطة من سا، م.

(١٣) و إن: فإن ط.

(١٤) فإن: و إن ط، م

(١٥) هو ما: ما هو سا.

(١٦) لعاقب: لمعاقب م.

(١٧) و هذا: فهذا ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٢٧

و نقول: إنه لا يجوز أن يكون في الخلاء حركة و لا سكون، و كل مكان ففيه حركة و سكون، فالخلاء ليس بمكان. و إما أنه لا حركة فيه فإن «١» كل حركة إما قسرية و إما طبيعية «٢». و نقول «٣»: إن الخلاء لا- تكون فيه حركة طبيعية، و ذلك لأنها إما أن تكون مستديرة، و إما أن تكون مستقيمة، و لا يجوز أن تكون في الخلاء حركة مستديرة، و ذلك لأن الخلاء من شأنه أن لا يقف و لا يفنى إلا أن يكون وراءه جسم غير متناه، فذلك الجسم يمنع أن يمتد إلى غير النهاية. فلنفرض جسماً يتحرك على الاستدارة على دائرة أب ح د، و نجعل «٤» الدائرة نفسها «٥» تتحرك «٦» و ليكن مركزها ط، و لنفرض خارجاً عنها «٧» امتداد «٨» ز المستقيم بلا نهاية موازياً «٩» لاد، إما في خلاء أو في ملاء أو فيهما جميعاً.

و ليكن خط ط ج يصل بين المركز «١٠» و بين نقطة ج المنتقلة كيف كانت الاستدارة، فلأن خط ط ج «١١» عمود أو كالعمود على اد في غير جهة هز، فإذا أخرج من جهة «١٢» ج إلى غير النهاية لم يلاق هز، إذ لا شك أن ل ط جهة لا تلي بعده ز، و ما ينفذ «١٣» فيها لا يصل إليه، و إلا فبعد هز متناه يطيف «١٤» بدائرة اب ج د من كل جهة، و لم يفرض كذلك. فليكن ط ج بعداً أو خطاً لا يلاقى هز، ما دام في تلك الجهة، إلى أن ينطبق على خطها واد، ثم يجاوزه فهناك لا محالة يقاطع هز. فإنه إذا صار في جهة هز، و كان عموداً على اد أو غير عمود، فإذا أخرج إلى غير النهاية قاطع «١٥» هز لا محالة «١٦» و لا في «١٧» نقطة منه، و ليست نقطة واحدة بعينها. فإنك يمكنك أن تفرض في خط هز نقطة كثيرة، و تصلها بمركز ط بخطوط كثيرة، كلما «١٨» انطبق خط ط ح على خط منها، صار «١٩» في سمت مقاطع النقطة التي جاء منها ذلك الخط. و لما كانت المسامته بعد لا مسامته فيجب أن يكون أول آن «٢٠» زمان المسامته التي هي فصل بين الزمانين في سمت نقطة و لتكن «٢١» نقطة ح. و لتأخذ نقطة ك قبل نقطة ح، و لنا أن نصل بين ط و ك «٢٢» على خط ط ل ك، فيكون خط ط ج إذا بلغ في الدور حتى يلقى ج نقطة ل كان مسامته لنقطة ك في «٢٣» خط هز قبل نقطة ج. و قيل إن ح «٢٤» أول نقطة تسامت «٢٥» من خط ه ز «٢٦»، هذا خلف، بل يلزم أن يكون دائماً مسامته، و دائماً مبانها، و هذا محال، فإذا لا حركة مستديرة في الخلاء الذي فرضوه.

و نقول «٢٧»: و لا حركة طبيعية مستقيمة «٢٨» و ذلك «٢٩» لأن الحركة الطبيعية تترك جهة و تنحو جهة، و يجب أن يكون

(١) فإن: فلا أن د، سا، ط، م

(٢) و إما طبيعية؛ أو طبيعية ط

(٣) و نقول: و يكون سا.

(٤) و نجعل: و لنجعل سا، ط، م

(٥) نفسها: بعينها ط

(٦) تتحرك: ساقطة من سا.

(٧) عنها: عن م

(٨) امتداد: امتداده سا، م

(٩) موازياً: مواز م.

(١٠) المركز: المركزين م

(١١) ط ج: ساقطة من د.

(١٢) فإذا أخرج من جهة: إذا خرج من خط م.

- (١٣) و ما ينفذ: و ما يبعد سا، م.
 (١٤) يطيف: يضيف م.
 (١٥) قاطع: بعد يقاطع ط
 (١٦) لا محالة: و لا محالة ط
 (١٧) و لافي: لافي ط.
 (١٨) كلما: كل ما ط
 (١٩) صار: صارت م.
 (٢٠) آن: آز سا؛ ن ط؛ آ م.
 (٢١) و لتكن: فليكن ط
 (٢٢) ط و ك: نقطة ط و نقطة ك م.
 (٢٣) في (الثانية): من ط، م.
 (٢٤) ح: ج سا؛ ط م
 (٢٥) تسامت: المسامت ط
 (٢٦) ه ز: ك م.
 (٢٧) و نقول: فنقول سا، ط، م
 (٢٨) مستقيمة: + في الخلاء ط
 (٢٩) و ذلك: و ذاك م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١٢٨

ما يتركه «١» بالطبع مخالفا لما يقصده بالطبع، فإنه إن كان ما يتركه في جميع أحواله في حال ما يقصده، فلا معنى لأن تكون الطبيعة تتركه طبعاً، لتأخذ مثله طبعاً. فإن الترك الطبيعي نفار «٢» طبيعي «٣»، و من المحال أن يكون المنفور «٤» عنه بالطبع مقصوداً بالطبع. بل نقول من رأس إنه لا يخلو إما أن تكون الحركة الطبيعية تنحو بالطبع جهة، أو لا تنحو جهة و محال «٥» أن تكون الحركة لا تنحو جهة خاصة فإن «٦» كانت «٧» تنحو جهة خاصة «٨» فلا يخلو «٩» إما أن تكون الجهة شيئاً موجوداً أو شيئاً غير موجود، فإن كان «١٠» شيئاً غير موجود، فمحال أن يكون متروكاً أو منحوا متوجهاً إليه، و إن كان شيئاً موجوداً، فإما أن يكون موجوداً عقلياً لا وضع «١١» لذاته، فلا يشار «١٢» إليه «١٣»، أو يكون له وضع فيشار «١٤» إليه «١٥». و محال أن يكون عقلياً لا وضع له، لأن ذلك لا حركة إليه، فبقي أن يكون له وضع و حينئذ «١٦» لا يخلو إما أن يكون شيئاً لا يتجزأ من حيث يصار إليه بالقطع للبعد، أو يكون يتجزأ «١٧» و إن كان يتجزأ فالبعض منه يكون أقرب من المتحرك إليه، فإذا «١٨» وصل إليه المتحرك فإما أن يكون قد حصل في الجهة، فالبعض هو الجهة المقصودة، و الباقي خارج عنه، و أما أن لا يكون قد «١٩» حصل في الجهة، بل يحتاج «٢٠» أن يتعداه، فإن كان يحتاج «٢١» أن يتعداه «٢٢» فهو سبيل إلى الجهة لا بعض الجهة المقصودة، و حكمه حكم سائر ما يليه. و إن كان غير متجزأ من حيث يصار إليه، فلا يخلو إما أن يكون فقدانه التجزى لا لأنه في نفسه لا يحتمل «٢٣» فرض القسمة، بل لأنه ليس في طبعه الانكسار كما يقولونه «٢٤» في الفلك أو يكون لا يتجزأ أصلاً. فإن كان لا يتجزأ بالتفكيك «٢٥» و يتجزأ بالفرض «٢٦» فهو جسم غير خلاء، فما لم يكن في الخلاء جسم موجود لا تكون «٢٧» له جهة، فيكون حينئذ لا جهة في الخلاء المطلق وحده. و ذلك الجسم أيضاً لا يخلو إما أن يكون مختصاً بالطبع بالجزء من الخلاء الذي هو فيه، أو لا- يكون مختصاً به، فإن كان مختصاً به فبعض الخلاء مخالف لبعضه في الطبيعة، حتى تختص به بعض الأجسام طبعاً دون بعض و إن كان غير مختص «٢٨» جاز فيه مفارقتة له، و إذا فارق ذلك «٢٩» الجزء من الخلاء لم

يخل إما أن يتحرك الجسم

-
- (١) ما يتركه (الأولى): ما يترك ب، د، ط.
 (٢) نفار: نفادم
 (٣) نفار طبيعي: ساقطة من سا.
 (٤) المنفور: ساقطة من سا.
 (٥) و محال: و من المحال ط
 (٦) فإن: إن ب، د
 (٧) كانت: كان سا، ط، م
 (٨) خاصة (الثانية): ساقطة من سا، م
 (٩) فلا يخلو:
 و لا يخلو سا.
 (١٠) كان: كانت م.
 (١١) لا وضع: + له د، ط، م
 (١٢) و إن ... فلا يشار: ساقطة من د
 (١٣) لذاته فلا يشار: فيشار م.
 (١٤) إليه أو يكون له وضع فيشار: ساقطة من م.
 (١٥) إليه أو يكون له وضع فيشار إليه: ساقطة من د
 (١٦) و حينئذ: حينئذ م.
 (١٧) يتجزأ (الثانية): متجز ط.
 (١٨) فإذا: و إذا سا، م.
 (١٩) قد: ساقطة من سا، م
 (٢٠) يحتاج (الأولى): + إلى م
 (٢١) يحتاج (الثانية): + إلى سا، ط.
 (٢٢) فإن ... يتعداه: ساقطة من سا.
 (٢٣) لا يحتمل: يحتمل م.
 (٢٤) يقولونه: نقوله ط، م
 (٢٥) بالتفكيك: بالشكل سا؛ بالتفكيك م.
 (٢٦) بالفرض: بالعرض م؛ فليس في طباعه الانكسار ط.
 (٢٧) لا تكون: لم يكن م.
 (٢٨) مختص: + به ط.
 (٢٩) ذلك: و ذلك د.

المفروض متحركا إليه بحركته الطبيعية «١» إلى الحيز «٢» الأول الذي كان فيه ذلك الجسم من الخلاء، أو يتحرك نحو الحيز «٣» الآخر الذي صار إليه، ولا يجوز أن يتحرك إلى الحيز الأول، وإلا «٤» فحركته إلى ذلك الحيز هي الحركة الطبيعية والتي «٥» بالذات. و أما «٦» إلى ذلك الجسم الذي كان فيه، فقد كانت بالعرض، ولا يجوز أن «٧» تتحرك بالطبع إلى الحيز «٨» الآخر، لأن الجسم المتحرك إن لم يشعر بوجه من الوجوه بانتقال ذلك الجسم عن حيز إلى حيز، كيف يتأتى أن يترك جهة كانت مقصودة بحركته لأن ذلك الجسم فيها، ويقصد جهة أخرى من تلقاء طباعه «٩» إلا- أن يكون ذلك الجسم يبعث إليها «١٠» أثرا أو قوة، وذلك «١١» الأثر و تلك القوة تكون مبدأ «١٢» لانبعاث حركة الجسم المتحرك بالطبع إليه كحال ما بين المغناطيس والحديد، فحينئذ تكون الحركة قسرية لا طبيعية، وإن شعر، فقد حصل هناك إدراك و حصلت الحركة إرادية لا طبيعية. وهذا كله باطل.

على أن الكلام «١٣» في انتقال ذلك الجسم بالطبع أو بغير الطبع يرجع إلى ما نحن نسرده و نقوله. وإن «١٤» كان المتوجه إليه لا يتجزأ من حيث يصار إليه بوجه من الوجوه و له وضع، فهو إما نقطة و إما خط و إما سطح «١٥»، فلا يخلو بعد ذلك «١٦» إما أن تكون الجهات كلها متشابهة في أنها نقط «١٧» أو خطوط أو سطوح أو تكون جهة نقطة و جهة «١٨» خطا و جهة سطحا. فإن كانت الجهات كلها نقطا أو خطوطا أو سطوحا، و النقط و الخطوط و السطوح «١٩» لا تختلف إلا بعوارض تعرض لها، إما بما يختص بها من حيث هي كذلك، و إما غريبه عنها، و جميع ذلك يلزمها من جهة الأشياء المختلفة الأشكال «٢٠» و الطباع التي هي نهايات لها، و الخلاء ليس كذلك، فإذن لا يجوز أن يكون منه «٢١» اختلاف جهات على هذه الصفة بالنوع و إن كان ليس كذلك، بل «٢٢» جهة نقطة و جهة أخرى سطح أو خط، أو على وجه آخر مما تحتمله القسمة. فكيف يمكن أن يكون في الخلاء في موضع نقطة بالفعل فقط، و في موضع «٢٣» خط بالفعل فقط، أو سطح بالفعل «٢٤»، أو وجه آخر. و الخلاء «٢٥» واحد متصل لا انقطاع فيه لأنه لا مادة له فيقبل لأجلها هذه الأحوال، و وضعنا «٢٦» أن ذلك ليس بسبب جسم لما بان من البيان. فالخلاء «٢٧» ليس فيه اختلاف

(١) الطبيعة: الطبيعي سا

(٢) الحيز: الجزء سا، م.

(٣) الحيز (الأولى و الثانية و الثالثة) الجزء سا

(٤) و إلا: ساقطة من د، م.

(٥) و التي: و الذي سا، م.

(٦) و أما: أما ط

(٧) يجوز أن: ساقطة من م.

(٨) الحيز: الجزء سا.

(٩) طباعه: طباعها سا، م.

(١٠) إليها: إليه د

(١١) و ذلك: ذلك سا، م

(١٢) مبدأ: + ما سا، م.

(١٣) الكلام: + حينئذ ط

(١٤) و إن: فإن سا.

(١٥) و إما خط و إما سطح: أو خط أو سطح ط.

(١٦) بعد ذلك: ساقطة من م

(١٧) نقط: نقطة ط

(١٨) أو تكون جهة نقطة وجهة: ساقطة من د.

(١٩) خطا و السطوح: ساقطة من د.

(٢٠) الأشكال: و الأشكال ط.

(٢١) منه: فيه سا، م

(٢٢) بل: + من سا.

(٢٣) موضع: + ما ط

(٢٤) سطح بالفعل: + فقط ط.

(٢٥) و الخلاء: فالخلاء ط.

(٢٦) و وضعنا: وضعنا د

(٢٧) فالخلاء: و الخلاء ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٣٠

جهات و إذا لم يكن هناك اختلاف جهات و أماكن، استحال أن يكون مكان متروكا بالطبع، و مكان مقصودا بالطبع. فليس إذن في الخلاء سكون طبيعي، إذ ليس في الخلاء موضع هو أولى بالسكون فيه بالطبع من موضع.

و أيضا فإننا نشاهد الأجسام تتحرك بالطبع إلى جهات ما، و تختلف بعد «١» ذلك في السرعة و البطء، فلا يخلو اختلافها في السرعة و البطء أن يكون إما الأمر في المتحرك منها، أو الأمر «٢» في المسافة. أما «٣» «٤» الأمر الذي في المتحرك فقد يكون لاختلاف قوة ميله. فإن الأزيد في الثقل النازل أو الخفة «٥» الصاعدة «٦»، لقونه أو لزيادة عظمه يسرع، و الأنقص يبطن و قد يكون لاختلاف شكله. فالشكل «٧» مثلا إذا كان مربعا مقطوع «٨» المسافة بسطحه، لم يكن كمخروط «٩» يقطع المسافة برأسه. و كذلك «١٠» المربع إذا قطع المسافة بزوايته، إذ ذلك «١١» يحتاج «١٢» أن يحرك شيئا أكثر، و هو الذي يلاقيه أولا، و هذا لا يحتاج إلى ذلك فيكون سبب السرعة في كل حال الاقتدار «١٣» على شدة دفع «١٤» ما يمانع الشيء و يقاومه مقاومة ما و على شدة الخرق، فإن الأذرع و الأخرق أسرع و الأعجز عنهما أبطأ، و هذا لا يتقرر في الخلاء، بل لتترك هذا الوجه، فإنه لا كثير «١٥» نفع لنا فيما «١٦» نحاوله منه. و أما الذي يكون من «١٧» قبل المسافة فهو أنها كلما كانت أرق «١٨» كان تطعها أسرع و كلما كانت «١٩» أغلظ كان قطعها أبطأ، و ذلك بحسب المتحرك بالطبع الواحد. و بالجملة السبب فيه الاقتدار على مقاومة الدافع الخارق و العجز عنه، فإن الرقيق شديد «٢٠» الانفعال عن الدافع الخارق و الغليظ لكثيف شديد المقاومة له «٢١». و لذلك «٢٢» ليس نفوذ المتحرك في الهواء كنفوذه في الأرض «٢٣» و الحجارة، و نفوذه في الماء بين «٢٤» الأمرين، و الرقة و الغلظ تختلف في الزيادة و النقصان، و نحن نتحقق «٢٥» أن السبب «٢٦» في ذلك المقاومة، و كلما «٢٧» قلت المقاومة زادت السرعة، و كلما زادت المقاومة زاد البطء، فيكون المتحرك تختلف سرعته و بطؤه بحسب اختلاف المقاومة. و كلما فرضنا قلة مقاومة و جب أن تكون الحركة أسرع، و كلما فرضنا كثرة مقاومة و جب أن تكون الحركة أبطأ، فإذا تحرك «٢٨» في الخلاء لم يخل إما أن يقطع المسافة الخالية بالحركة في زمان، و لا في زمان، و محال أن يكون ذلك لا في زمان لأنه يقطع البعض من المسافة قبل قطعه الكل «٢٩»، فيجب أن يكون «٣٠» في زمان، و يكون ذلك

(١) بعد: مع سا، م.

(٢) أو لأمر: و لأمر م

(٣) فلا يخلو ... أما: ساقطة من سا، م.

- (٤) أما: و أما د، ط.
- (٥) أو الخفة: أو فى الخفة ط؛ و الخفة م
- (٦) الصاعدة: الصاعد د.
- (٧) فالشكل: و الشكل سا، ط، م
- (٨) مقطوع: و قطع د، سا، ط، م
- (٩) كمخروط: لمخروط م.
- (١٠) و كذلك: أو كذلك سا
- (١١) إذ ذلك: أو ذلك م
- (١٢) يحتاج: + إلى ط.
- (١٣) الاقتدار: لاقتداره م
- (١٤) دفع: وقع د.
- (١٥) لا كثير: كثير م
- (١٦) فيما: ساقطة من م
- (١٧) من: ساقطة من سا
- (١٨) أرق: أدق م.
- (١٩) كانت: كان ط.
- (٢٠) شديد: لشديد ط.
- (٢١) له: ساقطة من م
- (٢٢) و لذلك: و كذلك م
- (٢٣) الأرض: الأعراض م.
- (٢٤) بين: و بين ط
- (٢٥) نتحقق: نحقق ط
- (٢٦) السبب: الكسب م
- (٢٧) و كلما: فكلما سا، ط، م.
- (٢٨) تحرك: + جسم ط.
- (٢٩) الكل: للكل سا، ط، م
- (٣٠) يكون: + ذلك ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٣١

الزمان نسبة «١» لا محالة إلى زمان الحركة فى ملاء مقاوم، و يكون مثل زمان مقاومة «٢» لو كانت «٣» نسبتها إلى مقاومة الملاء نسبة الزمانين، و أبطأ من زمان مقاومه هى أصغر فى النسبة إلى المقاومة المفروضة من نسبة «٤» الزمان إلى الزمان.

و محال أن تكون نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة، كنسبة زمان حركة «٥» فى مقاومة ما، لو صح لها وجود فضلا عن أن تكون أبطأ أبطأ من زمان مقاومه أخرى لو توهمت أقل من المقاومة القليلة الأولى، بل يجب أن لا تكون لما توجهه أى مقاومه توهمت موجودة من الزمان نسبة إلى زمان لا مقاومه أصلا، فيجب إذن أن «٦» تكون الحركة لا فى زمان، و لا ليست «٧» فى زمان، و هذا «٨»

محال. و لا يحتاج في بياننا هذا أن نجعل لهذه المقاومة التي على النسبة المذكورة استحقاق وجود أو عدم، لأننا نقول إن زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في مقاومة ما، لو كانت موجودة. و هذه المقدمة صادقة أو ضحنا صدقها. و كل حركة في الخلاء، فهي حركة «٩» في عدم مقاومة. و هذه المقدمة أيضا صادقة و كل حركة في عدم مقاومة، فليست مساوية «١٠» البتة لحركة في مقاومة ما «١١» على نسبة «١٢» ما، لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات أن لا حركة في الخلاء هي مساوية «١٣» الزمان لزمان حركة في مقاومة ما «١٤» لو كانت. و يلزم «١٥» منها و من الأولى «١٦» أن لا شيء من الحركات في الخلاء حركة في الخلاء «١٧»، و هذا خلف.

و مما يمكن أن يقول «١٨» القائل على هذا «١٩» إن كل قوة محرّكة تكون في جسم، فإنها تقتضى بمقدار الجسم في عظمه و مقدارها في شدتها و ضعفها، زمانا لو لم تكن مقاومة أصلا، ثم بعد ذلك فقد تزداد الأزمنة بحسب زيادة مقاومات «٢٠» ما، و ليس يلزم أن تكون كل مقاومة ما تؤثر في ذلك الجسم، فإنه ليس يلزم إذا كانت مقاومة ما تؤثر أن يكون نصفها يؤثر. و نصف نصفها يؤثر فإنه ليس يلزم إذا كان عدة يحركون ثقلا و ينقلونه «٢١» أن يكون نصف العدة يحرك شيئا، أو كانت قطرات كثيرة تثقب المقطور عليه ثقبا أن تكون قطرة واحدة تؤثر أثرا، فيجوز أن تكون المقاومة التي «٢٢» زمانها على نسبة زمان مقاومة الخلاء لا تؤثر شيئا، و إنما تؤثر مقاومة أخرى لو كانت موجودة فالجواب عن هذا أنا أخذنا المقاومة على أنها لو كانت موجودة مقاومة مؤثرة، لكان زمانها زمان حركة في لا «٢٣»

(١) نسبة: يشبه م

(٢) مقاومة: مقاومته ط

(٣) كانت: كان ط.

(٤) من نسبة: من سا، م؛ في ط.

(٥) حركة: الحركة ط.

(٦) أن: ساقطة من ب، د، ط.

(٧) و لا ليست: وليست لام

(٨) هذا: + إلى ط.

(٩) حركة (الثانية): تحركه م.

(١٠) مساوية: متساوية ط.

(١١) ما (الأولى): ساقطة من د، سا

(١٢) نسبة: ساقطة من د

(١٣) مساوية: متساوية ط.

(١٤) ما: ساقطة من ط

(١٥) و يلزم: فيلزم ب

(١٦) الأولى: الأول سا

(١٧) حركة في الخلاء: ساقطة من ط.

(١٨) يقول: يكون م

(١٩) هذا: + القول ط.

(٢٠) مقاومات: مقاومة د؛ مقامات م.

(٢١) و ينقلونه: و ينقلون سا.

(٢٢) التي: ساقطة من م.

(٢٣) في لا: لا في ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٣٢

مقاومة. و إنما لم نحتج أن نقول مقاومة مؤثرة لأن المقاومة إذا قيل إنها غير مؤثرة، كان يقال مقاومة غير مقاومة، فمعنى «١» المقاومة هو التأثير لا غير.

و هذا التأثير على وجهين: أحدهما الكسر من الحمية و من قوة الميل، و الثاني ما يظن من إحداث المقاومة سکونا، فلا تزال تحدث سکونات عن مقاومات متشافة، لا يحس «٢» بأفرادها، و تحس بالجملة، كالبطء. و أنت ستعلم بعد أنه ما من تأثير على أحد الوجهين «٣»، إلا- و في طباع المتحرك أن يقبل أقل منه، لو كان مؤثرا «٤» يؤثره. فيجب من ذلك أن تكون بعض تلك المقاومات التي تحتلها طبيعة الجسم، مساويا في زمانه لغير «٥» المقاومة، و هذا محال.

فقد ظهر أنه لا يكون في الخلاء حركة طبيعية «٦» البتة، نقول «٧» و لا حركة قسرية، و ذلك أن الحركة القسرية إما «٨» أن تكون بمقارنة «٩» المحرك «١٠» أو بمفارقته، فإن كان «١١» بمقارنة المحرك فالمحرك متحرك فهو أيضا إما متحرك عن قاسر، أو عن نفس أو عن طبع. و إن كان عن قاسر لزم الكلام إلى أن ينتهي إلى نفس أو طبيعة. و إن كان عن نفس فالنفس تحرك بإحداث ميل ما «١٢» مختلف أيضا في الشدة و الضعف، حتى أن ذلك ليحس مع التسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعاً إذا قووم فمنعت حركته «١٣». و ذلك الميل يختلف بالقوة و الشدة، و يلزمه «١٤» ما يلزم «١٥» الميل الطبيعي و إن كان طبيعياً لزم ما قيل. فإذا كان النفس و الطبيعي لا يصح «١٦» في الخلاء، لم يصح أن يكون «١٧» في الخلاء تحريك قاسر يلزم المحرك فيه التحرك، و إن كان المحرك «١٨» يفارق «١٩» عند إيجاد الحركة فقد يلزمها الاختلاف من جهة ما يتحرك فيه، و يلزم ما قلنا في الحركة الطبيعية بعينها.

و أيضا فإن الحركة القسرية المفارقة للمحرك قد تكون موجودة، و تحريك المحرك قد زال، و محال أن يكون ما يتجدد على الاتصال من الحركة موجودا، و سببه غير موجود، فيجب أن يكون هناك سبب يستبقى الحركة و أن يكون ذلك السبب موجودا في المتحرك يؤثر فيه. فذلك «٢٠» إما قوة عرضية ارتبكت في المتحرك من المحرك، كالحرارة في الماء عن النار و إما تأثير مما يلاقي المتحرك مما ينفذ «٢١» فيه، و هذا التأثير معقول على أحد وجهين: إما أن يكون الجزء الأول من الشيء الذي «٢٢» فيه الحركة، لما دفعه المحرك بالمتحرك و هو يلاقيه «٢٣»، دفع ذلك ما يليه، و استمر

(١) فمعنى: بمعنى سا.

(٢) لا يحس: و لا يحس ط.

(٣) الوجهين: وجهين سا

(٤) مؤثرا: ساقطة من ط.

(٥) لغير: بغير م.

(٦) طبيعية: طبيعة سا

(٧) نقول: و تقول سا، ط، م

(٨) إما: لما م.

- (٩) بمقارنة: بمقاومة د
 (١٠) المحرك: المتحرك د، سا
 (١١) كان: كانت م.
 (١٢) ما: ساقطة من سا، م.
 (١٣) حركته: حركة سا؛ الحركة ط، م
 (١٤) و يلزمه: و يلزم م
 (١٥) ما يلزم: ما يلزم م.
 (١٦) لا يصح: + أن يكون ط
 (١٧) أن يكون: ساقطة من ط.
 (١٨) المحرك (الثانية): المتحرك بخ
 (١٩) يفارق: مفارق ط.
 (٢٠) فذلك: بذلك سا.
 (٢١) مما ينفذ: بما ينفذ ط.
 (٢٢) الذى: ساقطة من د
 (٢٣) يلاقيه: ملاقيه ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٣٣

إلى آخر الأجزاء، و كان هذا المرمى المقذوف موضوعا فى ذلك المتوسط، فيلزمه «١» أن يتحرك فى ضمان تلك الأجزاء المتدافعة المتحركة أسرع من حركة المرمى الذى دفعه المحرك، لأن ذلك أسهل اندفاعا من هذا المرمى، و إما أن يكون خرق «٢» الدافع لذلك الجسم المتوسط بالمدفوع «٣»، يلجئ الشىء إلى أن يلتزم، فينعطف من ورائه مجتمعا و يلزم ذلك الاجتماع دفع الجسم إلى قدام. و هذا كله لا يتصور فى الخلاء و إنما كانت الأقسام هذه إذ «٤» كانت «٥» هذه الحركة إما أن تكون عن قوة «٦» أو عن جسم يحرك بالملاقاة، و الجسم المحرك «٧» بالملاقاة إما «٨» أن يحرك بأنه يحمل و إما بأنه يدفع بالملاقاة، و أما الذى يجذب «٩» بالملاقاة فحكمه حكم الحامل، فإن «١٠» كانت الحركة القسرية فى المرمى عن قوة فى الخلاء فيجب أن تبقى فلا تفتقر البتة و لا تنقطع البتة، و ذلك لأن القوة إذا وجدت فى الجسم فلا يخلو إما أن تبقى و إما أن تعدم. فإن بقيت فالحركة تبقى دائما و إن عدت أو إن ضعفت «١١» «١٢» فلا يخلو إما أن تكون تعدم أو تضعف «١٣» عن سبب، أو تعدم أو تضعف «١٤» «١٥» لذاتها. و الكلام «١٦» فى العدم يعرفك المأخذ فى الكلام «١٧» فى الضعف. فنقول:

و يستحيل «١٨» أن تعدم لذاتها فإن ما يستحق العدم لذاته يمتنع «١٩» وجوده زمانا، و إن عدت بسبب فإما أن يكون ذلك السبب فى الجسم المتحرك، أو يكون فى غيره فإن كان فى الجسم المتحرك و قد كان غير سبب لذلك بالفعل عند أول الحركة، بل كان مغلوبا، ثم صار سببا و غالبا «٢٠»، فلكونه «٢١» كذلك سبب آخر، و الأمر فى ذلك يتسلسل «٢٢» إلى غير النهاية. فإن كان السبب خارجا عن الجسم أو كان المعين «٢٣» للسبب «٢٤» الذى فى الجسم «٢٥»، فيجب أن يكون الفاعل أو المعين مما يفعل بملاقاة، أو يكون يفعل «٢٦» بغير ملاقاة، فإن كان يفعل بملاقاة فهو جسم يلقى المتحرك فلا يكون فى الخلاء المحض هذا السبب، فالحركة «٢٧» القسرية لا تفتقر فى الخلاء المحض، و لا تقف. و إن كان «٢٨» لا يفعل بملاقاة بل يكون شيئا من الأشياء يؤثر على المباينة، فما باله لم يؤثر فى أول الأمر، و يكون الكلام عليه كالكلام فى السبب لو كان «٢٩» فى الجسم، بل الأولى أن يكون تواتر المقاومات على الاتصال هو الذى يسقط هذه القوة و يفسدها

- (١) فيلزمه: و يلزمه سا.
- (٢) خرق: حرف د
- (٣) بالمدفوع: فالمدفوع ب.
- (٤) إذ: إذا سا
- (٥) كانت: كان، د ب، سا.
- (٦) عن قوة: غير قوة سا؛ غير قوته م
- (٧) المحرك: الذى يحرك ط
- (٨) إما: فإما ب، سا.
- (٩) يجذب: يحدث سا، م
- (١٠) فإن: و إن م.
- (١١) فلا يخلو ... أو إن ضعفت: ساقطة من سا.
- (١٢) أو إن ضعفت: أو ضعفت سا، ط.
- (١٣) أو تضعف: أو ضعف د
- (١٤) عن سبب أو تعدم أو تضعف: ساقطة من د
- (١٥) أو تضعف: و تضعف ط
- (١٦) و الكلام: فالكلام ط
- (١٧) فى الكلام: ساقطة من م.
- (١٨) و يستحيل: فيستحيل ط
- (١٩) يمتنع: يمنع سا.
- (٢٠) و غالبا: غالبا ط
- (٢١) فلكونه و لكونه سا، م.
- (٢٢) يتسلسل: متسلسل ب، د.
- (٢٣) المعين: المغير سا
- (٢٤) للسبب: السبب سا
- (٢٥) الجسم: + خارجا ط.
- (٢٦) بملاقاه ... يفعل: ساقطة من م.
- (٢٧) فالحركة: و الحركة ط
- (٢٨) كان: كانت سا، ط، م.
- (٢٩) كان: كانت سا، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعى، ص: ١٣٤

و هذا لا يمكن «١» إلا- أن لا تكون «٢» الحركة «٣» فى الخلاء الصرف. هذا «٤» إذا كان سبب الحركة قوة. فإن كان السبب جسما ملاقيا يحرك «٥» على سبيل حمل «٦» و وضع، رجع الكلام إلى السبب المقارن «٧»، و قد قيل فيه ما قيل.

فبين أن لا حركة قسرية مفاوقة «٨» للمتحرك أو مقارنة إياه «٩» في خلاء صرف. فقد وضح بما قلنا «١٠» إن الخلاء لا حركة فيه لا طبيعية ولا قسرية، فنقول ولا سكون فيه، وذلك لأنه كما أن الذي يسكن «١١» هو عادم الحركة و من شأنه أن يتحرك، كذلك الذي يسكن «١٢» فيه هو الذي تعدم فيه الحركة «١٣»، من شأنه أن يتحرك فيه، والخلاء ليس من شأنه أن «١٤» يتحرك فيه. وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء في أمره، أن جعلوا له قوة جاذبة «١٥» أو محركه و لو بوجه «١٦» آخر حتى قالوا إن سبب احتباس «١٧» الماء في الأواني التي تسمى سراقات الماء. وانجذابه «١٨» في الآلات التي تسمى زراقات الماء إنما هو جذب الخلاء، وأنه «١٩» يجذب أول شيء الأكتف ثم الألف. وقال آخرون: بل الخلاء محرك للأجسام إلى فوق وأنه إذا تخلخل الجسم بكثرة خلاء يداخله صار أخف وأسرع حركة إلى فوق «٢٠». فنقول لو كان للخلاء قوة جاذبة «٢١» لما جاز أن يختلف في أجزاء الخلاء بالأشد والأضعف، إذ سبيل كل جزء جذاب من الخلاء سبيل الآخر، فما كان يجب أن يكون الانجذاب «٢٢» إلى شيء منه أولى من الانجذاب «٢٣» إلى شيء آخر ولا الاحتباس «٢٤» في شيء منه أولى بالاحتباس في شيء منه آخر «٢٥» و سراقه الماء إن كان حابس الماء فيها هو الخلاء الذي امتلأ «٢٦» به فلم إذا خلى من الآلة «٢٧» نزل، بل كان يجب أن يحبس الماء في نفسه و يحفظه و لا يتركه يفارقه و لا يدع الإناء الذي فيه «٢٨» أن ينزل أيضا لأن ذلك الماء احتبس هناك فيحبس «٢٩» الإناء أيضا. فما يقولون في إناء يتخذ أخف من الماء، و كذلك «٣٠» قولهم في رفع الخلاء للأجسام، فإنه لا- يخلو إما أن يكون الخلاء المتخلل «٣١» لأجزاء الجسم المتخلل، هو الذي يوجب حركته إلى فوق و موجب الشيء ملازم له فيكون ذلك الخلاء يلزم المتخلل في حركته فيكون

(١) وهذا لا يمكن: هذا ولا يمكن ط

(٢) لا تكون: تكون م

(٣) إلا أن لا تكون الحركة: ساقطة من سا

(٤) هذا: وهذا ط.

(٥) يحرك: يحركه ط؛ يحرق م

(٦) حمل: + و دفع ط.

(٧) المقارن: المفارق م.

(٨) مفارقة: معاونة ط

(٩) إياه: له م

(١٠) قلنا: قلناه م.

(١١) يسكن: + فيه ط.

(١٢) يسكن: سكن د

(١٣) الحركة: للحركة ط.

(١٤) يتحرك ... ليس من شأنه أن: ساقطة من سا.

(١٥) جاذبة: خادمة سا.

(١٦) و لو بوجه: أو بوجه سا.

(١٧) احتباس: انبثا ط

(١٨) و انجذابه: وانجذابها سا، م.

(١٩) و أنه: فإنه د، ط، م.

(٢٠) و أنه ... إلى فوق: ساقطه من د.

(٢١) جاذبه: خادمه سا.

(٢٢) الانجذاب (الأولى): انجذاب منه م

(٢٣) الانجذاب (الثانية): انجذاب ط.

(٢٤) الاحتباس: الأجناس م

(٢٥) منه آخر: آخر منه ط.

(٢٦) امتلاً: امتلأت ط

(٢٧) الآلة: الإناء ط.

(٢٨) فيه: ساقطه من سا

(٢٩) فيحبس: فحبس ط.

(٣٠) و كذلك: + أيضا سا، ط، م

(٣١) المتخلل: المتخلل ب، المتخلل ط، م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٣٥

منتقلا معه و يحتاج إلى مكان أيضا إذا «١» كان منتقلا ذا بعد متميز فى الوضع أو لا يكون ملازما له بل لا يزال يستبدل بحركته خلاء بعد خلاء «٢». فإن كان كذلك فأى خلاء يفرضه يكون ملاقانه له فى آن، و فى الآن لا يحرك شىء شيئا، و بعد الآن لا يكون ملاقيا فيه «٣»، بل عسى أن يعطيه قوة من شأن تلك القوة أن تبقى فيه و تحركه، مثلا- أن تسخنه أو تؤثر فيه أثرا آخر يبقى فيه و يكون المحرك ذلك الأثر «٤» و يكون كل خلاء جديد يؤثر فيه من ذلك الأثر «٥»، فلا يزال ذلك الأثر يشتد و الحركة تسرع، إلا أن إيجاب جهه من الخلاء لذلك الأثر أيضا من «٦» دون جهه و الخلاء متشابه إيجاب مستحيل. و من العجائب أن يصير انبثا الخلاء بين أجزاء الملاء موجبا حكما فى الجملة من الأجزاء، دون أن يوجب فى واحد واحد من الأجزاء، فإنه محال أن تكون أجزاء منفصلة لا يتحرك واحد واحد منها عن سبب محرك «٧»، و لكن الجملة تتحرك عنه «٨»، بل من الواجب أن تكون الجملة المركبة عن أجزاء متباينة و مماسة إنما تنتقل لوجود «٩» انتقال يحدث فى واحد واحد من الأجزاء. فيكون المتخلل المتباين الأجزاء بالخلاء، إنما يتحرك عن الخلاء فيبلغ أولا إلى فوق جزء جزء منه، و كل جزء من تلك الأجزاء لا خلاء فيه إذا أخذنا أبسط الأجزاء المتناهية «١٠» فيه «١١»، فيكون ليس صعوده لانبثا الخلاء، بل لأجل إحاطة الخلاء به. فحينئذ يشبه أن يكون إذا اجتمع و كثر «١٢» لم ينفعل عن الخلاء و إذا «١٣» تفرقت أجزاءه انفعت أجزاءه الصغار من الخلاء و يعرض منه أن يتحرك «١٤» الكل إلى فوق، و يكون مع ذلك ليس كل الأجسام تنفعل هذا الانفعال بل أجسام مالها طبائع مخصوصة، و طبائعها توجب أن تتخلل هذا التخلل الكائن بالخلاء، فتكون حقيقة هذا أن شيئا من الأجسام مقتضى طبيعته أن تتباعد أجزاءه بعضها عن «١٥» بعض بعدا ما يفعل «١٦» حجم ذلك التخلل و أجسام آخر تقتضى ما هو أشد من ذلك بعدا. و من العجائب تصور هرب هذه الأجزاء المتجانسة بعضها عن بعض حتى يتم بينها أبعاد محدودة، و كون ذلك الهرب إلى جهات غير محدودة كيف كانت، فجزء يهرب بالطبع إلى فوق، و جزء إلى أسفل، و جزء يمينه، و جزء يسره، حتى يحدث التخلل. فيرى أن كل واحد من هذه الأجزاء يعرض له الهرب أو يكون واحدا قارا مهروبا عنه، و البواقي هاربة غير قارة. و من العجائب أن يكون جزء واحد منها لا يهرب و البواقي تهرب و أجزاءها

(١) إذا: إذ ط.

(٢) خلاء (الثالثة): الخلاء سا، ط، م.

- (٣) فيه: له ط.
 (٤) الأثر: اللاثر ط.
 (٥) الأثر (الأولى): الأمر سا، م
 (٦) من (الثانية): ساقطه من ط، م.
 (٧) محرك: متحرك د
 (٨) عنه: منه ط.
 (٩) لوجود: الوجود م.
 (١٠) المتناهي: المتباينة ط.
 (١١) به: ساقطه من د.
 (١٢) و كثر: فكبر ط
 (١٣) و إذا: فإذا ط.
 (١٤) يتحرك: محرك سا، م.
 (١٥) عن: من ط
 (١٦) يفعل: يقبل ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١٣٦

متشابهة، و الخلاء الذى هى فيه «١» متشابه «٢». و من العجائب أيضا أن يكون جزء واحد يأخذ يمنة، و جزء آخر يأخذ «٣» يسرة، و حكم الجزئين فى الطبيعة واحد «٤»، و ما فيه الحركة غير مختلف «٥». فمن هذه الأشياء تبين أن الخلاء لا معنى له، و أن هذه الآلاف السراقة و الزرارة إنما تكون فيها أمور خارجة عن المجرى الطبيعي، لأجل امتناع «٦» وجود الخلاء، و وجوب تلازم صفائح الأجسام إلا عند افتراق تسرى، يكون مع بدل ملاق، عوضا عن المفارق بلا زمان يخلو فيه سطح، عن سطح يلاقيه. فإذا كانت «٧» صفيحة «٨» الماء الذى فى السراقة تلزم بالطبع صفيحة «٩» جسم يلاقيه كسطح الإصبع، فيلزم أن يكون محبوسا عن النزول عند احتباس ذلك السطح «١٠» معوقا «١١» عن النزول معه فلزم «١٢» أن يقف ضرورة، و لو جاز أن يكون خلاء و افتراق «١٣» سطوح لا عن بدل لنزل، و لذلك «١٤» ما صح انجذاب الماء فى الزرارة للزوم ما قد نزل من طرفه للطرف الثانى، و امتناع الانقطاع فى البين المؤدى إلى وجود الخلاء و طاعة الممتصات للمص. و لذلك «١٥» ما أمكن رفع ثقل كبير بقدر صغير مهندهم عليه و أشياء أحر من الحيل العجيبة التى تتم بامتناع وجود الخلاء.

- (١) هى فيه: يقر فيه د
 (٢) متشابه: متشابهة ط
 (٣) يأخذ (الثانية): ساقطه من ط.
 (٤) واحد: واحدة ط
 (٥) مختلف: + فيه ط.
 (٦) لأجل امتناع: لا امتناع م.
 (٧) كانت: كان ب، د، سا، ط
 (٨) صفيحة: صفحة ط.

(٩) صفيحة: صفحة ط

(١٠) السطح: + لقوته ط؛ + بقوته م.

(١١) معوقا: معوقة ط؛ ساقطة من م

(١٢) فلزم: فيلزم ط

(١٣) و افتراق: و أوراق د.

(١٤) و لذلك: و كذلك سا.

(١٥) و لذلك: و كذلك سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٣٧

[الفصل التاسع] ط- فصل «١» في تحقيق الفول في المكان «٢» و نقض حجج مبطليه و المخطين «٣» فيه

فإذا كان المكان هو الذى فيه الجسم وحده و لا يجوز، أن يكون فيه معه جسم غيره، إذ كان مساويا «٤» و كان يستجد و يفارق، و الواحد منه تتعاقب عليه عدة متمكنات «٥»، و كانت هذه الصفات كلها أو بعضها لا توجد إلا لهيولى «٦» أو صورة أو بعد أو سطح ملاق كيف كان، و جميعها لا توجد فى الهيولى و لا فى الصورة، و البعد لا وجود له خاليا و لا غير «٧» خال، و السطح غير الحاوى ليس بمكان و لا حاو منه إلا الذى هو نهاية الجسم الشامل. فالمكان هو السطح الذى هو نهاية الجسم الحاوى لا غيره، فهو حاو و فساد ثابت «٨» للمنتقلات، و يملأه المنتقل «٩» شغلا و يفارقه المنتقل بالانتقال عنه و يواصله بالانتقال إليه، و يستحيل أن يوجد فيه جسمان معا. فقد ظهر وجود المكان و ماهيته و قد يتفق أن يكون المكان سطحا واحدا، و قد يتفق أن تكون عدة سطوح يلتئم منها مكان واحد كما للماء فى النهر، و قد يتفق أن تكون بعض هذه السطوح متحركة «١٠» بالعرض و بعضها ساكنة «١١»، و يتفق أن تكون كلها متحركة بالدور على المتحرك «١٢»، و المتحرك «١٣» ساكن، و ربما كان المحيط «١٤» و المحاط متخالفى المفارقة، كما فى كثير من السماويات.

و يجب أن ننظر هذا «١٥» إذا كان ماء مثلا فى جرة و فى «١٦» وسط الماء شىء آخر يحيط به الماء، و قد علمنا أن مكان الماء هو السطح المقعر من الجرة، فهل هو وحده مكانه، أو هو «١٧» السطح المحدب الظاهر من الجسم الموجود فى الماء مجموعين

(١) فصل: فصل ٩ ب؛ الفصل التاسع م.

(٢) فى المكان: فى ماهية المكان ط.

(٣) و المخطين: و المبطلين سا.

(٤) كان مساويا: هو- و ط؛ له د، ط.

(٥) متمكنات: ممكنات ط.

(٦) لهيولى: الهيولى م.

(٧) غير: الغير ب، د، سا د ط.

(٨) ثابت: و ثابت ط

(٩) و يملأه المنتقل: ساقطة من د.

(١٠) متحركة (الأولى): متحركا م

(١١) ساكنة: ساكنا م.

(١٢) المتحرك: + عليه ط

(١٣) و لمتحرك: + عليه د، ط

(١٤) المحيط: المحيط د.

(١٥) هذا: هنا هل ط

(١٦) وفى: فى د.

(١٧) أو هو: أم هو م.

الشفاء - الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٣٨

مكان الماء كما لو كان الماء على شكل محيط به سطح مقبب و سطح مقعر و سطوحان آخران على هذه الصورة «١»، لم يكن السطح المقعر من المحيط به «٢» وحده مكانه، بل جملة السطوح التى تلاقى جميع جهاته فيشبه أن تكون جملة السطوح التى تلاقى الماء من جميع جهاته «٣» مقعرا من الجرة و محدبا من الجسم الذى فى داخل الماء هو المكان له. لكن هاهنا شىء واحد ليس هناك، و هو أن المقعر من الشكل الذى صورناه ليس يحيط به وحده، بل إنما تحيط به السطوح الجملة «٤» كسطح واحد، و هناك ليس الأمر كذلك، بل بالمقعر «٥» كفاية فى الإحاطة «٦» به، كان السطح المحدب أو لم يكن، و هناك أيضا سطوحان متباينان ليس يأتلف منهما شىء واحد، يكون مكانا، و أما فى هذا الشكل فإنه يأتلف من جملة السطوح الملاقيه سطح واحد يلاقى سطحا واحدا، فيشبه أن يكون حيث «٧» يحصل من الجملة «٨» واحد. فإن الجملة تكون مكانا واحدا و تكون الأجزاء أجزاء المكان، و لا يكون شىء منها مكانا للكل و حيث لا يحصل «٩» لا يكون. و أما حجج نفاة المكان، فالحجة الأولى يقال عليها إن المكان عرض، و يجوز أن يشتق منه الاسم لما هو عرض فيه «١٠»، لكنه لم يشتق لأنه لم يوقف عليه بالتعارف و مثل هذا كثير. و اذا اشتق فلا يجب أن يكون ذلك الاسم هو لفظ المتمكن، فإن المتمكن مشتق من التمكّن «١١» و ليس التمكّن، هو كون «١٢» الشىء ذا عرض هو مكان لشىء «١٣»، و يجوز أن يكون فى الشىء عرض و يشتق «١٤» منه الاسم لغيره كالولادة فهى فى الوالد «١٥»، و العلم فهو فى العالم، و يشتق منه للمعلوم الاسم، و ليس العلم فيه، فيجوز أن يشتق من المكان اسم المتمكن، و لا يكون المكان فيه، بل هو فى المكان «١٦».

و لكن كون الجسم محيطا بجسم آخر حتى يكون سطحه الباطن مكانا له «١٧» هو معنى معقول يجوز أن يشتق منه اسم لذلك المحيط لو كان اشتق له منه «١٨» مصدر، و المكان ليس بمصدر، فلم «١٩» يتفق أن يشتق منه على هذه الجهة مصدر فليس يجب من هذا أن لا يكون المكان عرضا.

و أما التشكيك «٢٠» الثانى فالجواب عنه أن المكان ليس بجسم و لا- مطابقا للجسم، بل محيطا به بمعنى أنه منطبق على نهايته «٢١» انطباقا أوليا. و قولنا إن المكان مساو للمتمكن قول مجازى «٢٢»، أريد به كون المكان مخصوصا «٢٣» بالمتمكن

(١):: سا، ط؛ ساقطة من د، م.

(٢) به: ساقطة من م.

(٣) جهاته: ساقطة من سا.

(٤) الجملة: و الجملة ط

(٥) بالمقعر: المقعر م

(٦) فى الإحاطة: بالإحاطة د.

(٧) حيث: بحيث ط

(٨) الجملة: + سطح ط.

- (٩) لا يحصل: لا يصلح م
 (١٠) عرض فيه: فيه عرض ط.
 (١١) التمكن: المتمكن م
 (١٢) كون: أن م
 (١٣) لشيء: الشيء ط.
 (١٤) ويشق (الأولى): فيشتق د؛ قد يشق ط
 (١٥) الوالد+: ويشق منه للمولود الاسم و ليس الولادة فيه ط.
 (١٦) بل هو في المكان: ساقطة من سا.
 (١٧) له: ساقطة من سا.
 (١٨) له منه: منه له ط، م
 (١٩) فلم: و لم د، سا، ط، م.
 (٢٠) التشكيك: التشكك سا، م.
 (٢١) نهايته: نهاياته ط
 (٢٢) مجازى: تجازى ط
 (٢٣) مخصوصا+: به م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٣٩

فيخيل أنه مساو له بالحقيقة و ليس كذلك، بل مساو لنهايته بالحقيقة، و هو مخصوص به بالحقيقة. إذ لا يجوز أن يكون فى باطن النهاية لحاوية جسم غير الجسم الذى يساوى نهايته الظاهرة تلك «١» النهاية. و إذا لم يكن ما قيل «٢» من مطابقتها «٣» المكان و مساواته للمتمكن واجبا تسليمه و لا أوليا بينا «٤» بنفسه لا يحتاج «٥» أن يدل عليه لم يكن التشكيك «٦» لازما، و أما التشكيك «٧» الثالث، فإنما كان يلزم لو قلنا: إن كل انتقال كيف كان، بالذات أو بالعرض، يوجب أن يثبت المكان. و نحن لا نقول ذلك، بل نقول إن انتقال الشيء بالذات، و هو أن يفارق كل ما يحصره «٨» و يحيط به مفارقة عن ذاته لا بسبب ملزوم، هو «٩» مفارق بذاته، و هو «١٠» الذى يجب أن يكون مثبتا «١١» للمكان. و أما السطح و الخط و النقطة فإنها تلزم ما هى معه من الجسم و لا تفارقه البتة. لكن الجسم قد يفارق كل ما معه و عنده، و كل ما «١٢» يطيف به فيلزم أن يكون الخط قد فارق خطأ، و السطح سطحا، فلو كان الخط و السطح و النقطة مما يجوز أن تفارق بذاتها و تتحرك بنفسها «١٣» لكان الحكم ما قيل. و أما قولهم: إن النقطة عدم فقيه نظر و موضعه الخاص به غير هذا الموضع و لا نعلق له بحل «١٤» الشك، فقد «١٥» ينحل دونه.

و أما التشكيك «١٦» الرابع فإنما كان يلزم لو كان صحيحا أن كل ما لا بد منه فهو علة. و ليس «١٧» كذلك، فإنه لا بد أيضا للعلة من المعلول و من لوازم المعلول و ليس علة، كما لا بد للمعلول من العلة و من لوازم العلة التى ليست بعلة، و ليس شىء منها بعلة للعلة، بل العلة هى التى لا بد منها، و هو لذاته لا لغيره «١٨» أقدم فالمكان «١٩» من الأمور التى لا بد منها «٢٠» للحركة، و ليس أقدم من الحركة بالعلة، بل عساه أن يكون أقدم منه بالطبع، حتى أنه إن كانت نقله كان مكان، و ليس إذا كان مكان كانت «٢١» نقله لكن هذا التقدم غير تقدم العلية، بل يجب أن يكون الشىء مع وجود هذا مفيدا لوجود المعلول، حتى يكون علة، و هذا إنما يتحقق لك فى صناعة أخرى فيجوز أن يكون المكان أمرا أعم من الحركة «٢٢»، لازما للحركة، و ليس بعلة و أيضا فإن كون الحركة موجودة فى المتحرك، مما لا يمنع أن يكون المكان أيضا علة عنصريه لها «٢٣»، فكثير من الأمور يتعلق بموضوعين عند كثير من الناس، و الحركة مفارقة ما،

- (١) تلك: لتلك ط
 (٢) ما قيل: + حقا د.
 (٣) مطابقة: مطابقتة ط
 (٤) بينا: ساقطة من م
 (٥) لا يحتاج: + إلى ط.
 (٦) التشكيك: التشكك ب.
 (٧) التشكيك: التشكك ب.
 (٨) ما يحصده: ما يحضره د، م.
 (٩) هو: و هو م
 (١٠) و هو: هو ط
 (١١) مثبتا: مينا م.
 (١٢) و كل ما: و كلما ط.
 (١٣) و تتحرك بنفسها: و محركة نفسها ب؛ و بحركة نفسها د، سا، م.
 (١٤) بحل لحل ط
 (١٥) فقد م.
 (١٦) التشكيك: التشكك ط
 (١٧) و ليس: و ليست م.
 (١٨) و هو لذاته لا لغيره: و هي لذاتها لا لغيرها ط، م
 (١٩) فالمكان: بالمكان سا.
 (٢٠) منها: فيه سا، ط.
 (٢١) كانت: كان سا، ط.
 (٢٢) الحركة (الأولى): الحرفة ط.
 (٢٣) لها: له سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٤٠

فلا- يبعد أن تتعلق بالمفارق و المفارق، على أنهما كلاهما موضوعان. فتكون الحركة موجودة في المتحرك و في المكان، فإن بطل هذا بطل بيان آخر، لا لنفس صحة وجود الحركة في المتحرك. و بالجملة المكان أمر لازم لموضوع الحركة فإن موضوع الحركة من حيث هو بالفعل موضوع الحركة بالفعل، أي «١» من حيث هو بالفعل جاز على التحرك لا- من حيث هو بالفعل «٢» موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محالة، و إن كان كونه في مكان ليس بعلة له فالمكان لازم لعلة الحركة العنصرية «٣».

و أما التشكيك «٤» الخامس فإنما يصح لو كان النامي الذي في المكان يجب أن يلزم مكانا واحدا، و أما إذا كان دائما يستبدل مكانا بعد مكان كما يستبدل كما بعد كم، فليس ما قيل بواجب. فلنبطل الآن حجج المخطئين في ماهيته. فأما «٥» قياس من قال إن المكان يتعاقب «٦» عليه و الهولي يتعاقب «٧» عليه «٨»، فقد علم أنه غير منتج، اللهم إلا- أن يقال و كل ما «٩» يتعاقب عليه مكان فلا نسلم حينئذ، لأن المكان هو بعض ما يتعاقب عليه و هو الذي تتعاقب فيه «١٠» الأجسام بالحصول فيه. و كذلك «١١» ما قيل إن المكان أول

حاو و محدد «١٢» فهو الصورة و ذلك أنه «١٣» ليس المكان كل أول حاو، بل الذى يحوى شيئاً مفارقاً، و أيضاً الصورة لا تحوى شيئاً، لأن المحوى منفصل «١٤» عن الحاوى، و الهيولى لا تنفصل عن الصورة. و أيضاً فإن المحدد إن عني به الطرف الذى به يتحدد الشيء، فليس بمشهور أن المكان بهذه الصفة.

و أما أنه غير حق فقد بان، و أما المحدد الذى يراد به الحاوى فهو اسم مرادف للحاوى، و معناه معناه، و أيضاً المكان حاو للمتمكن و محده، و المتمكن جسم و الصورة تحوى المادة لا جسماً فيها. و أما الحجّة التى لأصحاب البعد المبنية على وجود البسيط مستبدلاً «١٥»، و المتمكن غير مستبدل مكانه «١٦»، و ليس هناك شىء يبقى ثابت إلا البعد فنقول: إنا لا نسلم إن المتمكن غير مستبدل مكانه، بل هو مستبدل بمكانه «١٧» إلا أنه ليس بمتحرك و لا ساكن أما أنه ليس بساكن فلأنه ليس عندنا فى مكان واحد زمان، اللهم إلا أن يعنى بالساكن لامدا، بل الذى لا تتبدل نسبته من أمور ثابتة فيكون ساكناً بهذا المعنى، و الذى لو خلى و حاله و ترك عليه «١٨» مكانه، حفظ ذلك المكان و لم يستبدل به من نفسه، كان «١٩» حافظاً لمكان واحد و نحن لا نريد الآن بالساكن، لا الأول، لا هذا فإن أردنا أحد المعنيين كان

(١) من ... أى: ساقطة من ب.

(٢) جازيز ... بالفعل: ساقطة من د.

(٣) العنصرية: ساقطة من م.

(٤) التشكيك: التشكك ب، د، سا، م.

(٥) فأما: و أما ط

(٦) يتعاقب: معاقب د، م

(٧) تتعاقب: متعاقب د

(٨) عليه (الثانية): عليها ط.

(٩) و كل ما: فكل ما ب، سا

(١٠) فيه: عليه ط.

(١١) و كذلك: و لذلك د

(١٢) محدد: محدود م

(١٣) أنه: لأنه ط.

(١٤) منفصل: ينفصل م.

(١٥) مستبدلاً: متبدلاً د، سا، م

(١٦) مكانه: لمكانه م.

(١٧) بمكانه: لان المكان ليس هو الطرف المحدد بل السطح الحاوى ط.

(١٨) عليه: ساقطة من سا.

(١٩) كان: و كان سا؛ فكان ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٤١

ساكناً، و أما أنه ليس بمتحرك فلأنه ليس مبدأ الاستبدال منه، و المتحرك بالحقيقة هو الذى مبدأ الاستبدال منه، و هو الذى الكمال الأول لما بالقوة فيه من نفسه حتى أنه «١» لو كان سائر الأشياء عنده بحالها لكان حاله «٢» يتغير، أعنى لو كانت الأمور المحيطة و

المقارنة «٣» إياه ثابتة كما هي لا يعرض لها عارض، كان الذي عرض له تبدل نسبته فيها. و أما هذا فليس كذلك. فليس «٤» بواجب أن يكون الجسم لا- محالة ساكنا أو متحركا، فإن للجسم أحوالا لا يكون فيها ساكنا و لا متحركا في المكان. من ذلك أن لا يكون له مكان، و من ذلك أن يكون له مكان و لكن ليس له ذلك المكان بعينه في زمان و لا هو المبدأ في مفارقتة، و من ذلك أن يكون له مكان و هو له بعينه زمانا، و لكن أخذناه فيه لا في زمان، بل من حيث هو في آن الجسم حينئذ لا ساكنا و لا متحركا.

و أما ما ذكر «٥» من حديث «٦» التحليل، فإن التحليل ليس على وجه الذي ذكروا «٧» بل التحليل هو أفراد واحد واحد من أجزاء الشيء الموجود فيه. فإن التحليل يدل على الهيولى بأنه يبرهن «٨» أن هنالك صورة، و أنها لا تقوم بذاتها بل لها مادة فيبرهن «٩» أن في هذا الشيء الآن صورة و مادة. و أما البعد الذي يدعونه فهو في شيء ليس ثبوته على هذا القليل و ذلك لأن البعد إنما يثبت في الوهم عند رفع المتمكن و إعدامه «١٠»، فعسى إذا رفع المتمكن و أعدم «١١» و أحب أن يثبت في الوهم بعد. و أما المادة فإنما يوجبها إثبات الصورة لا- توهم رفعها، اللهم إلا أن يعني بالرفع معنى آخر، فتكون المغالطة واقعة باشتراك الاسم، و ذلك لأن الرفع «١٢» يعني به توهم الشيء معدوما، و هذا التوهم في الصورة يوجب بالحقيقة إبطال المادة لا- إثباتها، و في المتمكن لا يوجب لا إبطال البعد و لا إثباته. أما أنه لا يوجب إبطال البعد فقد استغينا عنه، إذ الخصم لا يقول به. و أما إثباته فلأن نفس إبطال المتمكن وحده لا- يوجب ذلك ما لم يضاف إليه حفظ الأجسام المطيفة به موجودة على أحوالها. و أما إن كان جسم واحد فقط و توهم معدوما، فليس يجب من توهم «١٣» عدمه القول ببعد، لو لا- توهم عدمه لما قيل به، بل التوهم يتبع التخيل في إثبات فضاء غير متناه دائما كان جسم فرغته «١٤» أ و لم ترفعه. و أما وجوب بعد ما معين التقدير، فإنما يكون في الوهم تبعا لعدم جسم بشرط حفظ الأجسام المطيفة «١٥» به، التي كانت تقدر البعد المحدود، و لو لا التقدير لما احتج «١٦» إلى إعدام جسم في تخيل «١٧» البعد.

(١) أنه: ساقطة من سا

(٢) حاله: له حالة ط.

(٣) و المقارنة: أو المقارنة د، ط، م.

(٤) فليس (الثانية): ساقطة من م.

(٥) ما ذكر: ما ذكروا ط

(٦) حديث: حدث سا

(٧) ذكروا: ذكرنا سا.

(٨) يبرهن: برهن ط.

(٩) فيبرهن: فيبرهن ط، م.

(١٠) و إعدامه: و اعد منها ط

(١١) و أعدم: و عدم م.

(١٢) الرفع: الدفع م.

(١٣) من توهم: و توهم سا.

(١٤) فرغته: فرغه سا.

(١٥) المطيفة: المطبقة د

(١٦) احتج: احتج ط

(١٧) تخيل: تميل سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٤٢

ومع هذا كله فلنسلم «١» أن هذا البعد مفترض عند الوهم إذ أعدم جسم أو أجسام، فما يدريه أن هذا التوهم ليس فاسداً، حتى لا يكون تابعه محالاً؟ وهل صحيح أن هذا الفرض ممكن حتى يكون ما يتبعه غير محال؟ فعسى أن يقضى هذا القائل بأن «٢» الوهم عليه «٣» وأن كل ما يوجهه الوهم واجب. وليس الأمر كذلك، فكثير من الأحوال الموجودة «٤» مخالف للموهم. وبالجملة يجب أن نرجع إلى ابتداء الكلام، فنقول: إن التحليل تمييز «٥» لأشياء صح وجودها في المجتمع، ولكنها مختلطة عند العقل، فيفصل «٦» بعضها من «٧» بعض بقوته وبعده «٨» أو يكون بعضها يدل على وجود الأمر «٩» فإذا تأمل حال بعضها انتقل منه إلى الآخر، ويكون الرفع حينئذ بمعنى الترك له «١٠» والإعراض عنه إلى آخر لا بمعنى الإعدام «١١».

و أما الحجية التي بعد هذا «١٢»، فجوابها أن قول هذا القائل «١٣»: إن الجسم يقتضى المكان لا بسطحه بل بجسميته، إن عني به أن الجسم بسطحه «١٤» وحده لا يكون في مكان «١٥»، بل إنما يكون في «١٦» المكان بجسميته، أو عني أنه لأنه جسم يصلح أن يكون في مكان، فالقول حق، وليس يلزم منه «١٧» أن يكون مكانه جسماً، فإنه «١٨» ليس يجب إذا كان أمر «١٩» يقتضى حكماً ما «٢٠» أو إضافة إلى شيء ما بسبب «٢١» وصف له. أن يكون المقتضى بذلك الوصف: فليس إذا كان الجسم يحتاج إلى مباد لكونه جسماً لا لكونه «٢٢» موجوداً، يجب أن تكون مبادئه أيضاً أجساماً، إذ «٢٣» كان العرض يحتاج إلى موضوع لكونه عرضاً أن يكون موضوعه عرضاً. و أما إن عني به أن كل بعد من جسميته «٢٤» يقتضى بعداً يكون فيه فهو مصادرة على «٢٥» المطلوب الأول، وبالجملة أنه ليس إذا كان بجسميته «٢٦» يقتضى المكان يجب أن «٢٧» يلاقي بجميع جسميته «٢٨» المكان، كما أنه لو كان بجسميته «٢٩» يقتضى الحاوى، فليس يلزم أن يكون بجميع جسميته «٣٠» يلاقي الحاوى. وبالجملة فإنه غير مسلم أن الجسم يقتضى لجسميته «٣١» مكاناً إلا مقدار «٣٢» ما يسلم «٣٣» أنه بجسميته «٣٤» يقتضى

(١) فلنسلم: ليسلم د، ب، سا.

(٢) بأن: + كل د

(٣) عليه: محكم ط.

(٤) الموجودة: الموجود سا، ط، م.

(٥) تمييز: تميز ط، م.

(٦) يفصل: فيفصل ط

(٧) من: عن سا

(٨) وبعده: وكده ط.

(٩) الأمر: الآخر د، ط

(١٠) له: ساقطة من سا.

(١١) الإعدام: الأعلم ط.

(١٢) بعد هذا: بعد هام

(١٣) القائل: للقائل م.

(١٤) بسطحه: فسطحه سا

(١٥) مكان: المكان ط

(١٦) في (الثانية): ساقطة من سا.

- (١٧) منه: ساقطة من م
 (١٨) فإنه: وإنه م
 (١٩) أمر: الأمر م.
 (٢٠) ما (الأولى و الثانية): ساقطة من ط
 (٢١) بسبب: إما بسبب ط.
 (٢٢) لا لكونه: لا بكونه د، ط
 (٢٣) إذ: إذا د؛ أو سا، ط، م.
 (٢٤) جسميته: جسميه ط.
 (٢٥) على: عن ط
 (٢٦) بجسميته: بجسميه ط
 (٢٧) أن: + يكون ط.
 (٢٨) جسميته (الأولى): بجسميه ط
 (٢٩) بجسميته: بجسميه ط
 (٣٠) جسميته (الثانية): جسميه ط.
 (٣١) لجسميته: بجسميته ب
 (٣٢) مقدار: بمقدار ط
 (٣٣) ما يسلم: لما يسلم م
 (٣٤) بجسميته: لجسميته م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٤٣

حاويا. و معنى القولين جميعا، إن «١» جملة الجسم «٢» المأخوذ كشيء واحد يوصف بأنه فى مكان أو فى حاو، و ليس كون الشيء بكليته فى شيء هو كونه ملاقيا له بكليته، فإننا نقول: إن جميع هذا الماء و جملته فى هذه الجرة، و لا نعى به أن جملته ملاقيه للجرة. و أما الحجته التى بعد هذه المبنية على مساواة المكان و المتمكن فقد فرغ عن جوابها.
 و أما التى بعد تلك فهى مبنية على أن المكان لا يتحرك «٣»، و المسلم أن المكان لا يتحرك بذاته، و أما أنه لا يتحرك لا بالذات «٤» و لا بالعرض فذلك غير مسلم و لا مشهود. فإن الجمهور لا يابون أن يتحرك مكان الشيء، فإنهم يرون الجرة مكانا و يجوزون لا محالة حركتها «٥».

و أما الحجته التى بعد هذه «٦»، فهى أول «٧» شيء مبنية على عادات الجمهور، و ذلك ليس بحجة فى الأمور العقلية.
 و ثانيا أنه كما «٨» لا يمنع العامة أن تقول إن البعد «٩» المفطور فى الجرة فارغ و مملو «١٠»، كذلك لا يمنع «١١» أن نقول «١٢»: إن «١٣» البسيط المقعر الذى فى الجرة فارغ و مملو. على أن تفهم العامة المعنيين جميعا فإنهم «١٤» لا فتوى لهم «١٥» فى لفظ لم «١٦»
 تجر العادة بفهم معناه محصلا و يشبه أن يكونوا «١٧» إلى أن يطلقوا ذلك فى «١٨» البسيط المقعر، أسرع منهم إلى غير ذلك. و ذلك لأن المملو فى عرفهم هو الذى يحيط بشيء مصمت «١٩» فى ضمنه، حتى يلاقيه من كل جهة، ألا ترى أنهم يقولون فيما بينهم إن الجرة مملو و الزق مملو، و لا يعرفون حال البعد الذى يدعونه فى داخل الجرة، بل يصفون الحاوى بهذه «٢٠» الصفة، و الحاوى أشبه بالبسيط منه بالبعد فإن البعد لا يحيط بشيء، بل ربما أحاط به ما يملؤه إن كان موجودا.

فلذلك تجد العامة لا يتحاشون أن يقولوا إن الجرة مملو، و ربما توقفوا عن أن «٢١» يقولوا: إن البعد الباطن مملو و الجرة اسم

الجوهر الخزف «٢٢» المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط. و لو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام هذه الجرة و لكانوا يقولون في البسيط ما يقولونه في الجرة. فقد بان أنهم إذا «٢٣» قالوا: إن «٢٤» الجرة فارغة و مملوءة و جعلوا ذلك كقولهم: مكان ما فارغ أو مملو، ذهبوا إلى المحيط. نعم إنما «٢٥» يمتنعون أن يقولوا في البسيط المطلق:

-
- (١) إن: و إن ط
 (٢) الجسم: الاسم ط.
 (٣) لا يتحرك ... المكان: ساقطة من سا.
 (٤) لا بالذات: ساقطة من ب، د، سا، م. الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ١٤٣ [الفصل التاسع] ط - فصل في تحقيق الفول في المكان و نقض حجج مبطليه و المخطئين فيه ص : ١٣٧
 (٥) حركتها: حركته سا، ط، م.
 (٦) بعد هذه: بعده سا، م؛ هذه ط
 (٧) أول: أولاً ط.
 (٨) كما: ساقطة من م
 (٩) البعد: للبعد ب
 (١٠) فارغ و مملو: مملوء فارغ ط؛ مملو و فارغ م
 (١١) لا يمنع: لا يمنعا ط
 (١٢) نقول:
 يقولوا ط
 (١٣) إن: + المفظور في الجرة مملو إلى م.
 (١٤) فإنهم: فإنه ط
 (١٥) لهم: ساقطة من سا
 (١٦) لم: ساقطة من م.
 (١٧) يكونوا: يكون ط
 (١٨) في: ساقطة من سا.
 (١٩) مصمت: مضمن ب، د؛ يصمت سا.
 (٢٠) بهذه: لهذه ط.
 (٢١) عن أن: بأن ط.
 (٢٢) الخزف: ساقطة من سا.
 (٢٣) إذا: إذ ط
 (٢٤) إن: ساقطة من ط.
 (٢٥) إنما: و إنما م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٤٤

إنه فارغ و مملو، لأن البسيط المطلق ليس هو، المكان، بل المكان بسيط بشرط الإحاطة. و إذا «١» جعل بدل البسيط المطلق بسيط بهذه

الصفة، لم يتحاشوا عن ذلك.

و أما الحجة التي بعد هذه فمبناها على أن يصير المكان بعدا يجعل «٢» لكل جسم مكانا. و هو أمر صواب واجب و هذا التصويب «٣» شهوة من الشهوات، فإنه إن لم يكن واجبا أن يكون كل جسم في مكان وجوبا في نفسه، كان سعينا «٤» في ايجابه سعيا باطلا، و عسى أن يكون الأوجب «٥» لبعض الأجسام أن لا- يكون في مكان، و إن كان واجبا «٦» لم يحتج إلى تدبير منا و لو كانت هذه المقدمة صحيحة «٧»، و هو «٨» أن كل جسم في مكان، و لم يمكن «٩» أن يوجد لكل جسم حاو أو شيء من الأشياء المتوهمه مكانا غير البعد المفطور، و كان البعد المفطور موجودا، كانت الحاجة تمسنا إلى أن نقول بأن البعد مكان. و أما و ليس شيء من ذلك واجبا «١٠» فما أشد تحريفنا «١١» في أن نتمحل حيلة، فيكون «١٢» لنا «١٣» أن نجعل كل جسم في مكان، و لنسلم أيضا أن كل جسم في مكان، فليس يجب أن يكون ذلك المكان هو البعد فإنه يجوز أن يكون هذا المعنى ليس بمكان لكنه لازم للمكان و عام لكل جسم عموم المكان. فإن عنى بهذا القول إنه يكون— أشبه برأى الجمهور، و أن «١٤» كل جسم في مكان، فليس ذلك حجة، فإن نسبة هذا الرأي إلى الجمهور و الذين «١٥» هم العامة من حيث لا يعتقدون مذهبا يذهبون إليه، بل يعملون و يقولون على ما فى المشهور «١٦» أو الوهم، كنسبة رأى آخر إليهم، و هو أن كل موجود فى مكان، و أنه «١٧» يشار إليه. و هذان الرأيان يتساويان فى أن العامة تنصرف عنهما بتبصير و تعريف يرد عليهم بعد الفطرة العقلية و الوهمية. و قد عرفناك «١٨» أحوال هذه المقدمات حيث تكلمنا فى المنطق، و بينا أنها وهميات دون عقلية «١٩»، و لا- يجب أن يلتفت إليها على أن حكمهم أن كل جسم فى مكان ليس فى تأكيد حكمهم فى أن كل موجود إليه إشارة و له حيز «٢٠»، و لا وهم يفهمون من التمكن غير ما يفهم من الوضع.

ثم «٢١» لو كان هذا أيضا حقا، لما وجب على ما بينا أن يكون ما قالوه حقا، و كان يجوز أن يكون المكان أمرا غير البعد و كل واحد منهما مما يوجد لكل جسم، فلا- يكون وجود البعد ملاقيا لكل جسم دليلا على أنه مكان له إذ كان «٢٢» يجوز أن يكون شيئا موجودين «٢٣» لكل جسم و أحدهما دون الآخر مكان.

(١) و إذا: فإذا م.

(٢) بعدا يجعل: بعد الجعل ط.

(٣) التصويب: التصوب ط.

(٤) سعينا: سعيا ط؛ شيئا م

(٥) الأوجب: إلا أوجب ط

(٦) الأجسام ... واجبا، ساقطة من ط.

(٧) صحيحة: واضحة ط، م

(٨) و هو: و هى م

(٩) يمكن: يكن م.

(١٠) واجبا: ساقطة من سا

(١١) تحريفنا: تحريفا ط

(١٢) فيكون: ليكون سا، ط

(١٣) لنا: إنما سا.

(١٤) و أن: أن ط.

(١٥) و الذين: الذين ط

(١٦) المشهور: المشهور ط.

(١٧) و أنه: بأنه د، سا.

(١٨) عرفناك: عرفنا سا، م.

(١٩) عقلية: عقليات ط.

(٢٠) حيز: خيرة م.

(٢١) ثم: + أنه ط.

(٢٢) كان: ساقطة من ط

(٢٣) موجودين: موجودان م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٤٥

و أما الحجمة التى بعد هذه، فليعلم أن طلب النهاية على وجهين: طلب ممكن، و طلب محال. فأما «١» الطلب المحال فهو أن يكون ذو الحجم يطلب أن يدخل بحجمه سطحاً و نهاية جسم، و الطلب الممكن يطلب «٢» أن يلاقيه ملاقاةً محاط به بمحيط «٣». و هذا المعنى يتحقق مع وضع النهاية مكاناً، ثم ليس إذا لم يطلب النهاية، و جب أن يطلب ترتيباً فى أبعاد مرتبة «٤»، بل ربما طلب ترتيباً فى الوضع فقط من غير حاجة أن يكون كل وضع فى بعد، بل على أن يكون كل وضع هو نسبة ما بين جسم و جسم آخر تليه فى جهة، و لا أبعاد إلا أبعاد الأجسام المتتالية.

فأما «٥» حجج أصحاب الخلاء فالجواب عن «٦» المبنى منها على التخلخل و التكاثر أن التكاثر «٧» على وجهين:

تكاثر باجتماع «٨» الأجزاء المنبثقة فى هواء يتخللها بأن يخرج الهواء عن الخلل فتقوم الأجزاء مقامه من غير أن يكون هناك خلاء «٩» معه، و يقابله تخلخل «١٠» و تكاثر يكون لا بأن الأجزاء المتفرقة اجتمعت، بل بأن المادة نفسها تقبل حجماً أصغر تارةً و حجماً أكبر أخرى، إذ كان كلاهما أمرين عارضين له، ليس أحدهما أولى به «١١» من الآخر.

فإذا «١٢» قيل حجماً أصغر قيل إنه تكثف «١٣»، و لمقابله «١٤» تخلخل «١٥». و هذا أمر تبين فى صناعة أخرى، و إن «١٦» لم يبين «١٧» فى هذا الموضوع لم يضر، إذ تكون غاية «١٨» ذلك أن هذا القسم يبطل و يبقى، ذلك القسم «١٩» الذى أجيب عنه، و أما حديث إناء الرماد فهو كذب صرف، و لو كان ذلك صحيحاً كان الإناء كله خالياً لا رماد فيه أصلاً. و أما حديث الزق و الشراب فيجوز أن يكون المقدار الذى للزق لا- يظهر تفاوته فى الحب حساً «٢٠»، و يجوز أن يكون الشراب فيعصر فيخرج منه بخاراً «٢١» و هواء «٢٢» فيصير أصغر «٢٣»، و يجوز أن يصغر بتكاثر طبيعى أو قسرى على ما تعلمه. و أما حديث «٢٤» النامى، فإن الغذاء «٢٥» ينفذ بقوته بين متماسين من «٢٦» أجزاء الأعضاء و يحركهما بالتبعية «٢٧» فيسكن «٢٨» بينهما فيفسح «٢٩» الحجم، و لو كان الغذاء إنما ينفذ فى الخلاء لكان الحجم فى حال دخوله و قبله حجماً واحداً لا زائداً. و أما حديث القارورة فإن الجواب «٣٠» عن ذلك مبنى على المذكور فى التخلخل و التكاثر و هو أنه من الجائز أن يكون الجسم يستفيد حجماً أصغر،

(١) فأما: و أما ط.

(٢) يطلب (الثانية): أن يطلب ط؛ ساقطة من د.

(٣) محاط به محيط: محاط لمحيط؛ محاط بالمحيط ط.

(٤) مرتبة: مرتبة ط.

(٥) فأما: و أما ط، م

(٦) عن: على ط

(٧) أن التكاثف: ساقطة من ط، م.

(٨) باجتماع: اجتماع م.

(٩) خلاء: الخلاء ط

(١٠) تخلخل: تخلل سا.

(١١) به: ساقطة من م.

(١٢) فإذا: إذا ط

(١٣) تكاثف: متكاثف ط

(١٤) و لمقابلته: و لمقابلته ط

(١٥) تخلخل: متخلخل ط

(١٦) و إن: فإن د، ط، م

(١٧) يبين بين م.

(١٨) غايئة: ساقطة من م

(١٩) القسم (الثانية): الجسم م.

(٢٠) حسا: حسنا م

(٢١) بخارا: بخار م

(٢٢) و هواء: أو هواء م؛+ فيصغر ط

(٢٣) أصغر: حاشية ط

(٢٤) حديث: حديثا ط

(٢٥) الغذاء: إنما ط.

(٢٦) من: عن ط

(٢٧) و يحركهما بالتبعيد: يحركها التبعية سا

(٢٨) فيسكن: ليسكن ط

(٢٩) فينفسح: فيفسح ط.

(٣٠) فإن الجواب: فالجواب ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٤٦

و حجما أكبر، و أن يكون من ذلك ما هو طبيعي و منه ما هو قسرى «١». فكما أنه يجوز أن يسخن و يبرد و يكون منه ما هو طبيعي و منه ما هو قسرى، فكذلك «٢» الحال في العظم و الصغر. و إذا كان هذا جائزا لم يكن كل «٣» انتقاص جزء من جسم يوجب أن يبقى الباقي على حجمه الأول، حتى يكون «٤» إذا أخذ جزء من هواء مائي للقاورة يجب أن يبقى الباقي «٥» على حجمه «٦» فيكون ماوراءه خلاء، و إذا لم يجب هذا لم تجب تلك «٧» الحجء، و إذا «٨» كان خلافه جائزا فجائز «٩» أن يكون الهواء بطبعه يقتضى حجما. ثم إنه يضطر في حال إلى أن يصير أعظم بأن يقطع منه جزء بالقسر من غير أن يجعل له «١٠» إلى استخلاف جسم بدل ما يقطع منه و في حجمه سبيل. و إذا «١١» كان اقتطاع ذلك الجزء منه لا يمكن أو ينبسط انبساطا يصير الباقي في حجمه الأول لامتناع وقوع الخلاء و وجوب الملاء، و كان هذا الانبساط ممكنا و كان للقاسر «١٢» قوة «١٣» تحوج إلى خروج هذا الممكن إلى الفعل بجذبه إياه في جهة و لزوم «١٤» سطحه لما يليه في جهة «١٥»، و ذلك بسط منه و تنظيم إياه بالقسر، أطاع القاسر فانبسط انبساطا

عظيما، و صار بعض ما انبسط واقفا «١٦» خارج القارورة و هو الممصوص و بقي الباقي ملء «١٧» القارورة ضرورة قد «١٨» ملاءها منبسطا لضرورة «١٩» الجذب الماص بقدر القارورة «٢٠». فإذا زال ذلك المص، و جاز أن يرجع إلى قوامه «٢١» الأول بأن يجذب ماء أو هواء إلى شغل المكان الذي يتحرك عنه متقلصا، عاد إلى قوامه. و نحن إذا نفخنا في القارورة، ثم كبناها «٢٢» على الماء، خرجت منها ريح كثيرة يبقب «٢٣» منها «٢٤» الماء، ثم عاد الماء «٢٥» فدخل فيها، فيعلم أننا قد أدخلنا فيها بالقسر شيئا لا محالة، و لما زال القسر خرج. و ذلك لا يخلو إما أن يكون دخول ما أدخلناه بالقسر هو بنفوذ في الخلاء، أو يكون على سبيل التكاثف من الموجود الذي «٢٦» كان فيه حصل «٢٧» للمدخل بالقسر مكان و يكون ذلك التكاثف على سبيل التكاثف «٢٨» الذي نقوله نحن و نرى أن القسرى «٢٩» منه أن يعود إلى الطبيعي «٣٠» عند زوال القاسر. فإن كان على سبيل نفوذ في الخلاء حتى حصل في ذلك المكان منه، و ليس ذلك المكان له بقسرى و لا مبغضا «٣١» لجسم هوائي «٣٢» يملؤه فينفيه عنه و يدفعه، و لا من طبيعة

- (١) ما هو قسرى: ما قسرى م.
- (٢) فكذلك: و كذلك سا
- (٣) كل: ساقطة من سا.
- (٤) يكون: ساقطة من سا، ط، م.
- (٥) الباقي: ساقطة من ب، د
- (٦) حجمه: + الأول ط
- (٧) تلك: + في سا
- (٨) و إذا: فإذا ط.
- (٩) جائزا فجائز: جائز د.
- (١٠) له: ساقطة من م
- (١١) و إذا: فإذا سا، ط، م.
- (١٢) للقاسر: القاسر سا، م
- (١٣) قوة: قوما سا
- (١٤) و لزوم: لزوم سا.
- (١٥) و لزوم ... جهة: ساقطة من د.
- (١٦) واقفا: واقعا د، ط
- (١٧) ملء: مثل د، سا، ط، + ملاء ط.
- (١٨) قد: و قد ط
- (١٩) لضرورة: بضرورة سا.
- (٢٠) بقدر القارورة: ساقطة من سا.
- (٢١) قوامه: + الأول ط.
- (٢٢) كبناها: أكبناها فينفيه.
- (٢٣) يبقب: ينبصق ط
- (٢٤) منها: منه ب، د، سا، ط

(٢٥) الماء (الثانية): ساقطة من م.

(٢٦) الذى: ساقطة من ب، د، سا، ط

(٢٧) حصل: يتصل م.

(٢٨) كان فيه ... سبيل التكاثف: ساقطة من سا.

(٢٩) القسرى: للقسرى د، ط

(٣٠) الطبيعى: طبيعى ط.

(٣١) مبعضا: ممغضا ط

(٣٢) هوائى: هو إلى ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٤٧

الهواء أن ينزل متسفلا عن خلاء يحصل فيه نزولا مندفعاً «١» فى الماء، فينبغى أن لا يحتاج الهواء إلى أن يفارقه و يتخلص عنه «٢». فإن «٣» كان الخلاء هو الذى يأباه، فلم لا يأتى الهواء الآخر، و إن كان الماء يأباه فلم «٤» إذا أحكم «٥» المص ثم ترك حتى يخرج من الهواء ما من شأنه أن يخرج، و كب سريعاً على الماء، دخله الماء، فإن كان الخلاء يأبى أن يشغله الهواء و يدفعه فلأن يأبى جذب الماء «٦» أولى، فلعل الخلاء يبغض الهواء بطبيعته «٧»، و يجذب الماء «٨» فلم يترك الماء المنفوش فى الهواء الشاغل لخلل «٩» الهواء الخالية «١٠» ينزل، و إن كان ثقله يغلب جذب «١١» ذلك الخلاء، فلم ثقل الماء المكب «١٢» عليه القارورة لا- يغلب الخلاء، بل ينجذب «١٣»، و إمساك الثقيل المشتمل عليه أصعب «١٤» من إشالة «١٥» الثقيل المباين «١٦». فإذا استبان استحالته هذا القسم، بقى أن السبب فيه «١٧» التجاء الهواء «١٨» إلى حجم أصغر للانضغاط، فإذا زال انبسط «١٩» إلى حجمه، و لأجل أن هناك سبباً آخر يقتضى حجماً أكبر و هو التسخن و التلطف، بقسر تحريك النفخ إن «٢٠» كان ممنوعاً عن مقتضاه بالضغط الذى يكثفه «٢١» أشد من تلطيف هذا، و قد زال العائق، فافتضى السخونة العارضة أن يصير الهواء أعظم حجماً من الحجم الذى كان قبل النفخ، و من أجل أن تلك السخونة عرضية بهذا، و تزول، و ينقبض الهواء إلى الحجم الذى اقتضته «٢٢» طبيعته لو لم تكن تلك السخونة، فيعود الماء فيدخل لاستحالة «٢٣» وقوع «٢٤» الخلاء. فلهذا ما تشاهد من أن المنفوخ بالقوة أو لا يتبقي «٢٥» منه هواء يخرج، ثم يأخذ فى جذب الماء إلى نفسه، كما لو سد فم القارورة بإصبع «٢٦» و سخنت بنار حارة لا تكسرهما، ثم أكب «٢٧» على «٢٨» الماء، عرض أولاً تبقي ثم امتصاص منها للماء.

و أما الجواب عن الحجة التى بعد هذه «٢٩»، فمناسب لهذا الجواب، و ذلك لأن المتحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء، و يمتد ذلك إلى حيث «٣٠» لا يطبع فيه الهواء المتقدم للدفع «٣١»، فيتلبد الموج «٣٢» بين المندفع و غير المندفع «٣٣»، و يضطر إلى قبول حجم أصغر، و ما خلفه يكون بالعكس، فيكون بعضه ينجذب معه، و بعضه يعصى فلا ينجذب «٣٤» فيتخلخل

(١) مندفعاً: متدفعاً ط.

(٢) عنه: منه ط

(٣) فإن: و إن ط

(٤) لا يأتى ... فلم: ساقطة من ط

(٥) أحكم: حكم ط، م.

(٦) جذب الماء+: و يكون ط

(٧) بطبيعته: فطبيعته سا، طبعه ط.

- (٨) فإن كان ... الماء: ساقطة من م.
 (٩) لخلل: على تخلخل م
 (١٠) الخالية: + أن ط
 (١١) جذب: حدث د
 (١٢) المكب: المكبوب ط، م.
 (١٣) ينجذب: يحدث د
 (١٤) أصعب: أسهل م
 (١٥) من إشالة: وإشالة سا
 (١٦) المباين: البائن ط.
 (١٧) فيه: + هو ط
 (١٨) الهواء: ساقطة من سا
 (١٩) انبسط: انبساط م.
 (٢٠) إن: ساقطة من سا.
 (٢١) يكتفه: يكتنفه سا.
 (٢٢) اقتضته: اقتضاء ب، د، سا، ط.
 (٢٣) لاستحالة: الاستحالة ط
 (٢٤) وقوع: وجود م.
 (٢٥) يتتبع: يتتبع م
 (٢٦) ياصبع: إصبع م.
 (٢٧) أكبت: كبت ط، كبت م
 (٢٨) على: عليها م.
 (٢٩) هذه: + الحجّة ط.
 (٣٠) حيث: حين بخ، سا
 (٣١) للدفع: سلطة من م
 (٣٢) الموج: المموج ط
 (٣٣) و غير المتدفع: ساقطة من م.
 (٣٤) فلا ينجذب: و لا ينجذب ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعى، ص: ١٤٨

ما بينهما إلى حجم أكبر، يحدث من ذلك وقوف معتدل عند قوام معتدل «١»: فليكننا «٢» هذا القدر من الكلام فى المكان «٣»، و لتتكم «٤» الآن فى الزمان.

[الفصل «٥» العاشر] ي - فصل فى ابتداء القول فى الزمان و اختلاف الناس فيه و مناقضة المخطئين فيه

إن النظر فى أمر الزمان مناسب للنظر فى أمر المكان، لأنه من الأمور التى تلزم كل حركة، و الحال فى اختلاف الناس فى وجوده و

ماهيته كالحال في المكان. فمن الناس من نفى أن يكون للزمان «٦» وجود البتة، و منهم من جعل له وجودا لا على أنه «٧» في الأعيان الخارجة «٨» البتة بوجه من الوجوه، بل على أنه أمر متوهم «٩»، و منهم من جعل له وجودا لا على «١٠» أنه أمر واحد في نفسه، بل على أنه نسبة ما على جهة ما لأمر «١١» أنها كانت إلى أمور أنها كانت. فقال إن الزمان هو مجموع أوقات، و الوقت عرض حادث يعرض «١٢» وجود عرض آخر مع وجوده بحضور «١٣»، فهو وقت للآخر أى عرض حادث كان، و منهم «١٤» من جعل للزمان وجودا و حقيقة قائمة، فمنهم من جعله جوهرًا قائما بذاته. فأما «١٥» من نفى وجود الزمان، فقد تعلق بشكوك من ذلك أن «١٦» الزمان إن كان موجودا، فإما أن يكون شيئا منقسما، أو يكون شيئا غير منقسم، فإن كان غير منقسم فمستحيل «١٧» أن يكون منه سنون «١٨» و شهور و ساعات و ماض «١٩» و مستقبل

- (١) عند قوام معتدل: ساقطة من د
- (٢) فليكننا: فليكننا ط
- (٣) المكان: ساقطة من سا.
- (٤) و لتتكلم: فلتتكلم سا، ط، م.
- (٥) فصل: فصل ي ب، الفصل العاشر م.
- (٦) للزمان: الزمان م.
- (٧) وجود الاعلى أنه: وجود إلا سا، وجودا إلا على أنه ط
- (٨) الخارجة: الخارجة د، ط
- (٩) متوهم: يتوهم م.
- (١٠) لا على: إلا على ط
- (١١) لأمر: الأمور ط.
- (١٢) يعرض: يفرض ط، + على م
- (١٣) بحضور: + بل مع طوع الشمس ط.
- (١٤) و منهم: منهم م
- (١٥) فأما: أما د.
- (١٦) أن (الأولى): ساقطة من د.
- (١٧) فمستحيل: فيستحيل ط
- (١٨) سنون: سنين ب، د
- (١٩) و ما ص: و ماضى ب، د،

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٤٩

و إن كان منقسما، فإما أن يكون موجودا بجميع أقسامه أو ببعضها «١». فإن كان موجودا بجميع أقسامه، و جب أن يكون الماضى و المستقبل منه موجودين معا «٢». و إن كان بعض أقسامه موجودا و بعضها «٣» معدوما، فلا يخلو إما أن تكون القسمة التي تعتبر اياها تعتبر واقعة «٤» على سبيل الحاضر و المستقبل و الماضى «٥»، أو واقعة على سبيل الساعات و الأيام و ما أشبه ذلك. فأما «٦» الماضى و المستقبل فكل «٧» واحد منهما باتفاق من مثبتى الزمان معلوم، و أما الحاضر فإن كان منقسما و جبت المسألة بعينها، و إن كان غير منقسم كان الأمر الذى يسمونه آنا «٨»، و ليس بزمان. و مع ذلك فإنه «٩» لا يجوز أن يوجد بالفعل، و لو وجد «١٠» بالفعل لم يخل

إما أن يبقى و إما أن يعدم، فإن بقي كان منه شيء متقدما و شيء متأخرا و لم يكن كله آنا «١١» و كان الماضي و المستقبل معا في آن واحد، و هذا «١٢» محال، و إن عدم لم يخل إما أن يعدم في آن يليه لا زمان بينهما، و إما أن يعدم في آن بينه و بينه زمان، فإن عدم في آن بينه و بين زمان لزم أن يبقى زمانا و قد أبطنا ذلك، و إن عدم في آن يليه كان الآن يلي الآن على الاتصال من غير تخلل زمان بينهما، و هذا مما «١٣» يمنعه مثبتو الزمان. ثم بالجملة كيف يكون للزمان وجود، و كل زمان «١٤» يفرضه «١٥» فقد يتحدد عند فرضه بآنين: آن ماض، و آن هو بالقياس إلى الماضي مستقبل. و على كل «١٦» حال لا يصح أن يوجد معا، بل يكون «١٧» أحدهما معدوما، و إذا كان معدوما فكيف يصح وجود ما يحتاج إلى طرف هو معدوم فكيف يكون للشئ طرف هو معدوم.

و بالجملة كيف «١٨» يكون شئ و اصلا بين معدوم و موجود.

فهذه هي الشبه القوية التي يتعلق بها من ينفي «١٩» الزمان. و يقولون أيضا: إنه إن كان لا بد للحركة في أن تكون حركة من أن يكون لها زمان، و ليس تحتاج هذه الحركة في أن تكون حركة إلى أن يكون جسم آخر يتحرك أيضا غير جسمها، بل ربما احتيج إلى ذلك في بعض الأمور، لا أن تكون حركة، بل لأن موجودها يحتاج في أن يحرك إلى أن يتحرك، و هذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة و لا من لوازمها. فإذا «٢٠» كان كذلك فأية «٢١» حركة فرضتها موجودة، يلزمها من حيث هي حركة أن يكون لها زمان، و لا يلزمها من حيث هي حركة أن

(١) أو ببعضها: أو بعضها ط. م.

(٢) معا: + و هذا محال ط

(٣) و بعضها: و بعضه م.

(٤) واقعة: مانعة ط

(٥) و الماضي: ساقطة من سا.

(٦) فأما: و أما سا

(٧) فكل: و كل د.

(٨) آنا: آنا م.

(٩) فإنه: ساقطة من ط

(١٠) و لو وجد: فلو وجد د.

(١١) آنا: آنا م

(١٢) و هذا: هذا ط.

(١٣) مما: ما د.

(١٤) و كل زمان: ساقطة من سا

(١٥) يفرضه: تعرضه ط.

(١٦) كل: ساقطة من م

(١٧) يكون: ساقطة من سا.

(١٨) كيف: فكيف ط.

(١٩) ينفي: نفي ط.

(٢٠) فإذا: و إذا ط

(٢١) فأية: فأى سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٥٠

تكون هناك حركة أخرى. وإذا كان كذلك، كان كل حركة مستتبعه «١» زمانا على حدة غير موقوف على حركة أخرى، كما يستتبع مكانا على حدة، ولا يكون لها زمان واحد إلا على نحو ما يكون لها مكان واحد أى الواحد «٢» بالعموم. وليس كلامنا فى ذلك، فإذا كانت الحركات معا كانت أزمنتنا لا محالة معا، ولا يخلو إما أن تكون معيتها فى المكان أو فى الموضوع أو فى الشرف أو فى الطبع أو فى شىء آخر، غير المعية فى الزمان. لكن جميع وجوه «معا» لا يمنع أن يكون بعضها «٣» قبل و بعضها بعد أى بعضها يكون موجودا و بعضها معدوما «٤». فبقى أن تكون معيتها المعية التى بالزمان «٥»، و المعية التى بالزمان هى أن تكون أشياء كثيرة فى زمان واحد أو فى آن «٦» واحد هو «٧» طرف زمان واحد فيجب من ذلك أن تكون للأزمنة «٨» الكثيرة زمان واحد و يكون الكلام فى جميع ذلك الزمان معها فى هذا المعنى كالكلام فى التى هى مجموعة فيه، فيلزم «٩» أن تكون «١٠» أزمنة بلا نهاية معا. و عندكم أن الأزمنة تتبع الحركات. فيلزم أن تكون حركات لا نهاية لها معا، فيلزم أن تكون متحركات لا نهاية لها معا، فيلزم أن تكون أجسام «١١» لا نهاية لها معا. و هذا من المستحيل الذى يدفعونه و يمنعون وجوده. فمن جهة «١٢» هذه الشكوك و وجوب أن يكون للزمان وجود اضطر كثير من الناس إلى أن جعل للزمان نحوا من الوجود آخر و هو الوجود «١٣» الذى يكون فى التوهم. و الأمور التى من شأنها أن توجد فى التوهم، هى «١٤» الأمور التى تلحق المعانى إذا عقلت و نوسب بينها، فتحدث هناك صور نسب إنما وجودها فى الوهم فقط، فجعلوا الزمان شيئا ينطبع فى الذهن من نسبة المتحرك «١٥» إلى طرفى مسافته اللذين «١٦» هو بقرب أحدهما بالفعل و ليس يقرب الآخر بالفعل إذ فى حصوله هناك لا يصح «١٧» مع حصوله هاهنا فى الأعيان. لكن «١٨» يصح «١٩» فى النفس فإنه يوجد فى النفس تصورهما و تصور الواسطة بينهما معا فلا يكون «٢٠» فى الأعيان أمر موجود يصل بينهما، و يكون فى التوهم أمر ينطبع فى الذهن، إن بين وجوده «٢١» هاهنا و بين وجوده هناك شيئا «٢٢» فى مثله يقطع هذه المسافة بهذه «٢٣» السرعة أو البطء التى «٢٤» لهذه الحركات أو لهذا العدد من الحركات و السكونات المترتبة «٢٥» فيكون

(١) مستتبعه: مستتبعسا، ط، م.

(٢) الواحد: واحد م.

(٣) و بعضها: و البعض ب، د، سا، و بعض م

(٤) معدوما: معدوم م.

(٥) و المعية التى بالزمان: ساقطة من سا، م

(٦) أو فى آن: و آن ط، أو فى م

(٧) هو: و هو د.

(٨) للأزمنة: الأزمنة سا.

(٩) فيلزم (الأولى):، فلزم ط

(١٠) تكون: ساقطة من سا.

(١١) أجسام: أجساما ط.

(١٢) جهة: + وجود ط.

(١٣) الوجود (الثانية): ساقطة من م.

(١٤) هى: ساقطة من م.

(١٥) المتحرك: للمتحرك م

(١٦) اللذين: اللذين ب.

(١٧) لا يصح: لا يوجد سا، م

(١٨) لكن: ولكن ط، م.

(١٩) يصح: ساقطة من سا

(٢٠) فلا يكون: ولا يكون ط، م.

(٢١) وبين وجوده: وجود د، سا.

(٢٢) شيئاً: شيء ب، د، سا.

(٢٣) المسافة بهذه: ساقطة من م

(٢٤) التى: اللذين ط، الذى م.

(٢٥) المتركة: المركبة ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٥١

هذا تقديراً لتلك الحركة لا وجود له، لكن الذهن يوقعه فى نفسه لحصول «١» أطراف الحركة فيه بالفعل معاً، مثل ما أن الحمل و الوضع و المقدمة و ما جرى هذا المجرى أشياء يقضى بها الذهن على الأمور المعقولة، و مناسبات بينها «٢»، و لا- يكون فى الأمور الموجودة شىء منها:

و قالت الطائفة التى ذكرناها بدياً: إن الزمان ليس إلا مجموع أوقات، فإنك إذا رتبت أوقاتاً متتالية و جمعتها، لم تشك أن مجموعها الزمان. و إذا كان كذلك، فإذا عرفنا الأوقات عرفنا الزمان. و ليس الوقت إلا ما يوجه الموقت، و هو أن يعين مبدأ عارض يعرض، فنقول مثلاً: يكون كذا بعد يومين، معناه أنه يكون مع طلوع الشمس بعد طلوعين «٣»، فيكون الوقت طلوع الشمس، و لو جعل بدله: قدوم زيد لصلح فى ذلك صلوح طلوع الشمس، فإذن إنما صار طلوع الشمس وقتاً يتعين القائل إياه، و لو شاء لجعل غيره وقتاً. إلا أن طلوع الشمس قد كان أعم و أعرف و أشهر، و لذلك «٤» اختير ذلك و ما يجرى مجراه للتوقيت «٥»: فالزمان هو جملة أمور هى أوقات مؤقتة. أو من شأنها أن تجعل أوقاتاً مؤقتة، قالوا «٦»: و إن «٧» الزمان على غير هذا الوجه لا- وجود له، يعرف ذلك من الشكوك المذكورة. و قالت طائفة: إن الزمان جوهر أزلى و كيف لا يكون جوهرًا و هو واجب الوجود، فإن وجوب وجوده بحيث لا يحتاج فيه إلى إثبات بدليل، بل كلما حاولت أن ترفع الزمان «٨» و جب أن تثبت الزمان، لأنك ترفعه قبل شىء و بعد «٩» شىء، و مهما فعلت ذلك فقد أوجدت مع رفعه قبلية و بعدية «١٠» فتكون قد أثبتت الزمان «١١» مع رفعه، إذ «١٢» القبلية و البعدية التى تكون على هذه الصورة لا تكون إلا الزمان أو بزمان. فالزمان واجب «١٣» الوجود و ما كان واجب الوجود فلا يجوز أن يرفع وجوده، و ما لا يجوز أن يرفع وجوده «١٤» فليس بعرض و ما كان موجوداً و ليس بعرض فهو جوهر «١٥»، و إذا كان جوهرًا واجب الوجود «١٦» فهو جوهر أزلى. قالوا: و إذا كان واجب الوجود استحال أن يتعلق وجوده بالحركة، فجائز أن يوجب الزمان، و أن لم توجد الحركة، فالزمان عندهم تارة يوجد مع الحركة فيقدر الحركة تارة مجرداً فحينئذ يسمى «١٧» دهرًا.

فهذه هى الشكوك المذكورة فى أمر الزمان، و الأولى بنا أن ندل أولاً على نحو «١٨» وجود الزمان و على ماهيته،

(١) لحصول: بحصول سا.

(٢) بينها: منها م.

(٣) طلوعين: طلق عين ط.

- (٤) و لذلك: و كذلك سا
 (٥) مجراه للتوقيت: مجرى التوقيت م.
 (٦) قالوا: و قالوا ط
 (٧) و إن: إن ط.
 (٨) الزمان: ساقطة من د.
 (٩) و بعد: أو بعد سا، ط، م
 (١٠) قبلية و بعدية: قبلية أو بعيدة سا، م، قبلية أو بعدية ط.
 (١١) الزمان: للزمان م
 (١٢) إذ: إذا ط.
 (١٣) واجب: بواجب ط
 (١٤) و ما لا يجوز أن يرفع وجوده: ساقطة من م.
 (١٥) جوهر (الأولى):+ قالوا ط، م
 (١٦) الوجود: + قالوا سا.
 (١٧) فحينئذ يسمى: ينبغي حينئذ ط، حينئذ يسمى م.
 (١٨) نحو: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٥٢

بأن نجعل الطريق إلى وجوده من ماهيته. ثم نكر على هذه الشبه «١» فنحلها. و نقول «٢»: إن الذين أثبتوا وجود الزمان معنى واحدا فقد اختلفوا أيضا، فمنهم من جعل الحركة زمانا، و منهم من جعل حركة الفلك زمانا دون سائر الحركات، و منهم من جعل عودة الفلك زمانا أى دورة واحدة، و منهم من جعل نفس الفلك زمانا. فأما الذين جعلوا الحركة نفسها زمانا، فقالوا: إن الحركة من بين ما نشاهده من الموجودات هى التى تشتمل على شىء ماض و شىء «٣» مستقبل و فى طبيعتها أن يكون لها دائما جزءان «٤» بهذه الصفة، و ما كان بهذه الصفة فهو الزمان قالوا «٥»: و نحن «٦» إنما نظن أنه كان زمان «٧»، إذا أحسنا «٨» بحركة، حتى أن المريض و المغتم يستطيعان زمانا يستقصره «٩» المتماذى فى البطر لرسوخ الحركات المقاسات «١٠» فى ذكر هذين، و انمائها من ذكر المتلهى «١١» عنها بالبطر «١٢» و الغبطة.

و من لا يشعر بالحركة لا يشعر «١٣» بالزمان، كأصحاب الكهف فإنهم لما لم يشعروا بالحركات التى بين آن ابتداء لقائهم أنفسهم للاستراحة بالنوم، و آن انتباههم لم يعلموا أنهم زادوا على يوم واحد، فقد «١٤» حكى المعلم الأول أيضا أن قوما من المتألهين عرض لهم شبيه «١٥» بذلك و يدل التاريخ على أنهم كانوا قبل أصحاب الكهف.

فهذه هى الأقوال السالفة قبل نضج الحكمة فى أمر الزمان، و كلها غير صحيح. أما أن الحركة ليست زمانا فلأنه قد يكون حركة أسرع و حركة أبطأ، و لا يكون زمان «١٦» أسرع من زمان و أبطأ «١٧»، بل أقصر و أطول، و قد يكون حركتان معا و لا يكون زمانان معا. و أنت تعلم أنه قد تحصل حركتان مختلفتان «١٨» معا فى زمان واحد و زمانهما لا يختلف، و الحركة فصولها «١٩» غير فصول الزمان، و الأمور المنسوبة إلى الزمان مثل هو ذى «٢٠» و نعتة «٢١»، و الآن و آنفا ليست هى من ذات الحركة فى شىء، و الزمان يصلح أن يؤخذ «٢٢» فى حد الحركة السريعة جزءا من الفصل، و الحركة لا تصلح أن تؤخذ «٢٣» كذلك بل تؤخذ على أنها جزء متقدم. فإنه يصلح أن يقال: إن السريع هو الذى يقطع مسافة أطول فى زمان أقصر، و لا يصلح «٢٤» أن يقال فى حركة «٢٥» أقصر. و حكم الحركة الأولى الفلكية هذا الحكم بعينه، فإنها يصلح «٢٦»

- (١) الشبه: الشبهة ط
- (٢) و نقول: فنقول م.
- (٣) شيء: ساقطة من د.
- (٤) جزءان: خبران ط.
- (٥) قالوا: وقالوا ط
- (٦) و نحن: نحن ط
- (٧) زمان: زمانا ط
- (٨) أحسننا: أحسنا سا، ط، م
- (٩) يستقصره:
يقصره ط.
- (١٠) المقاسات: المقاساة ب، سا، بالمقاسات ط
- (١١) المتلهى: الملتهى ب، د
- (١٢) بالبطر: بالنظر م.
- (١٣) بالحركة لا يشعر: ساقطة من ط.
- (١٤) فقد: و قد سا، أو قد ط.
- (١٥) شبيه: شبه م.
- (١٦) زمان (الأولى): زمانا ط، حركة م
- (١٧) و أبطأ: إلا أبطأ ط.
- (١٨) مختلفتان: و مختلفتان م.
- (١٩) فصولها: فصولهما م
- (٢٠) ذى: ذام، مثل ذى د
- (٢١) و نعته: أو بعتته ط.
- (٢٢) يؤخذ: يوجد م.
- (٢٣) تؤخذ (الأولى و الثانية): يوجد سا، م.
- (٢٤) و لا يصلح: و لا يصلح ط
- (٢٥) فى حركة: ساقطة من سا.
- (٢٦) أقصر ... يصلح: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٥٣

أن يقال فيها إنها أسرع الحركات، لأنها تقطع مع قطع الحركة الأخرى أعظم مع ما فى هذا مما نتكلم فيه بعد.
و هذه المعية تدل على أمر غير الحركتين، بل تدل على معنى ينسبان كلتاها إليه و يتساويان فيه «١» و يختلفان فى المسافة.
و ذلك المعنى ليس ذات أحدهما، لأن الثانى لا يشارك الآخر فى ذاته و يشاركه فى الأمر الذى هما «٢» فيه معا.
و يمكن من هذا الموضوع «٣» أن يظهر فساد قول «٤» من جعل الأوقات أعراضا توقت لأغراض، و ذلك لأنهم لا يجعلون نفس ذلك

العرض «٥» الحادث من حيث هو حركة أو سكون «٦» أو سواد «٧» أو بياض أو غير ذلك وقتا، ولكن يضطرون إلى أن يقولوا إنه يصير وقتا بالتوقيت، و يضطرون إلى أن «٨» يكون التوقيت يقرن «٩» وجود شيء آخر مع وجوده. وهذا الاقتران «١٠» و هذه المعية يفهم منها ضرورة معنى غير معنى «١١» كل واحد من العرضين، و كل مقترنين «١٢» يقترنان «١٣» في شيء و كل معين فهما «١٤» في أمر مامعا، فإذا كان وجودهما معا أو وجود واحد منهما «١٥» مؤقتا بأنه «١٦» مع وجود الآخر، فالمفهوم «١٧» من المعية هو أمر ما لا محالة ليس هو مفهوم أحدهما، و هذه المعية مقابلة لمعنى أن لو تقدم أحدهما أو تأخر. و هذا الشيء الذي فيه «١٨» المعية هو الوقت الذي «١٩» يجمع الأمرين. فكل «٢٠» واحد منهما يمكن «٢١» أن يجعل دالا عليه، كما لو كان غير ذلك الأمر «٢٢» مما يقع في ذلك الوقت، و لو كان ذلك الأمر في نفسه وقتا لكان إذا بقي مدة و هو واحد بعينه و جب أن تكون مدة البقاء و ابتداءها «٢٣» وقتا واحدا بعينه. و نحن نعلم أن الوقت المؤقت هو حد بين متقدم و متأخر و أن المتقدم و المتأخر بما هو متقدم و متأخر لا يختلف، و بما هو حركة أو سكون أو غير ذلك يختلف. فليس «٢٤» كونه عرضا ككونه حركة أو سكونا، هو «٢٥» كونه متقدما أو متأخرا أو معا، بل حقيقة التقدم و التأخر و المعية أمر آخر، هو حال الزمان.

و أما الحجة التي اعتمدها جاعلو الزمان حركة، فهي مبنية على مقدمة غير مسلمة و ذلك قولهم: إن كل ما يقتضى أن يكون في طبيعته شيء ماض و شيء مستقبل فهو زمان، فإن هذا «٢٦» غير مسلم، فإن كثيرا مما ليس بزمان «٢٧»

(١) فيه: + معا ط.

(٢) هما: و هما ط.

(٣) الموضوع: الوضع ط

(٤) قول: ساقطة من سا.

(٥) العرض: ساقطة من ط

(٦) سكون: كون ب، د، سا، م

(٧) أو سواد: أو فساد م.

(٨) يقولوا إلى أن: ساقطة من سا

(٩) يقرن: تقرين سا، ط، تقدير م.

(١٠) الاقتران: الإقران ط، الافتراق م

(١١) معنى (الثانية): ساقط من م

(١٢) مقترنين: مقترنين د، سا، م.

(١٣) يقترنان: يقترنان د، سا

(١٤) فهما: فيهما سا

(١٥) منهما: منها ط

(١٦). بأنه: فإنه سا.

(١٧) بالمفهوم: بالمفهوم سا.

(١٨) فيه: منه سا

(١٩) الذي (الثانية): ساقطة من م

(٢٠) فكل: و كل د، م

(٢١) يمكن: ساقطة من د.

(٢٢) الأمر: لأمر ط.

(٢٣) وابتداؤها: ابتداؤها ط.

(٢٤) فليس: ساقطة من م.

(٢٥) هو: و هو ط.

(٢٦) فإن هذا: لهذا م

(٢٧) بزمان: زمان سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٥٤

هو ماض و مستقبل، و هو كالطوفان و القيامة، بل يجب أن يكون مع هذا شرط آخر، و هو أن يكون لذاته ما هو بحيث منه الشيء الذي هو نفس الماضي أو نفس المستقبل حتى تكون طبيعته «١» الأمر الذي إذا قيس إلى أمر آخر كان لذاته حينئذ ماضيا أو مستقبلا. و الحركة إذا مضت لم يكن نفس وجودها حركة هي أنها «٢» ماضية، بل تكون قد قارنت الماضي. و لذلك «٣» يصح أن يقال: حركة في زمان ماض، و لا يجوز أن يقال حركة في حركة ماضية، اللهم إلا أن يعنى في جملة الحركات الماضية، و ليس قصدنا هذا بل أن يكون الشيء مطابقا لوجود ذلك الذي هو فيه.

و أما القائلون بأن الزمان هو دورة واحدة من الفلك، فنين إحالته بأن كل جزء زمان، زمان و جزء الدورة ليس دورة «٤». و أبعد من هذا كله ظن أن الزمان هو الفلك بقياس من موجبتين «٥» في الشكل «٦» الثانى، على أن إحدى المقدمتين فيه كاذبة و هي قوله و كل جسم فى فلك، فإنه ليس كذلك، بل الحق إن كل جسم ليس بفلك هو فى فلك. و أما الذى فى «٧» الزمان «٨» فلعله هو كل جسم مطلقا فإن الفلك نفسه أيضا فى زمان على النحو الذى تكون الأجسام فى الزمان عليه.

و إذ قد أشرنا إلى المذاهب الباطلة فى ماهية الزمان، فحقيق بنا أن نشير إلى ماهية الزمان، فيتضح «٩» لنا من هناك وجوده و يتضح حل «١٠» الشبه «١١» المذكورة فى وجوده.

(١) طبيعته: طبيعة سا.

(٢) أنها: أنه د.

(٣) و لذلك: و كذلك سا، م.

(٤) دورة: بدورة ط

(٥) موجبتين: موجبين سا.

(٦) الشكل: السطر سا.

(٧) فى (الثانية): ساقطة من سا

(٨) الزمان: ساقطة من د، سا.

(٩) فيتضح: ثم يتضح ط.

(١٠) حل: حال، سا

(١١) الشبه: الشبهة ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٥٥

[الفصل «1» الحادى عشر] ك- فصل فى تحقيق ماهية الزمان و انباتها

فنقول «٢»: إن من البين الواضح أنه قد «٣» يجوز أن يتدئ متحركان بالحركه و ينتهيا معا، و أحدهما يقطع مسافه أقل و الآخر مسافه أكثر، إما لاختلاف «٤» البطء و السرعة، أو لتفاوت «٥» عدد السكونات المتخلله، كما يراه قوم و يجوز أن يتدئ اثنان و يقطعا مسافتين متساويتين لكن أحدهما ينتهى إلى آخر المسافه و الآخر «٦» لم ينته و ذلك للاختلاف المذكور، و يكون فى كل حال من الأحوال من مبتدأ «٧» كل حركه إلى منتهاها إمكان قطع تلك المسافه بعينها بتلك الحركه المعينه السرعة و البطء، و المعينه «٨» التركيب مع السكون، و إمكان قطع أعظم من تلك المسافه، بالأسرع منها أو الأقل «٩» مخالطه سكونات، و إمكان قطع أقل منها «١٠» بالأبط من تلك أو الأكثر «١١» مخالطه سكونات، و إن ذلك لا يجوز أن يختلف البتة، فقد ثبت بين المبدأ و المنتهى إمكان محدود بالقياس إلى الحركه و إلى السرعة.

و إذا فرضنا نصف تلك المسافه و فرضنا السرعة بعينها و البطء «١٢» بعينه كان امكان «١٣» آخر بين ابتداء تلك المسافه و منتهى نصفها انما يمكن «١٤» فيه قطع النصف بذلك «١٥» السرعة و البطء «١٦» «١٧» و كذلك بين هذا المنتهى المنصف «١٨» المفروض الآن و بين المنتهى الأول. فيكون الإمكان إلى النصف و من النصف يتساويان «١٩»، فكل «٢٠» واحد منهما نصف الإمكان «٢١» المفروض أولا، فيكون «٢٢» الإمكان المفروض أولا منقسما.

(١) فصل: فصل ك ب، الفصل الحادى عشر م.

(٢) فنقول: نقول د، م

(٣) قد: ساقطه من ط.

(٤) لاختلاف: الاختلاف م

(٥) أو لتفاوت: و إما لتفاوت سا، ط، م.

(٦) و الآخر: + بعد د، سا، ط، م.

(٧) مبتدأ: مبدء ط.

(٨) و المعينه: أو المعينه د، سا، ط.

(٩) أو الأقل: و الأقل سا، م

(١٠) منها: ساقطه من سا

(١١) أو الأكثر: و الأكثر سا، م.

(١٢) و البطء: أو البطء ط

(١٣) إمكان: المبدأ و المنتهى م.

(١٤) يمكن: يكون م

(١٥) بذلك: بتلك م

(١٦) و البطء: و ذلك البطء م

(١٧) بعينه و البطء: ساقطه من سا.

(١٨) المنصف: ساقطه من م.

(١٩) يتساويان: متساويان ب، د، سا، متساويين م

(٢٠) فكل: و كل د، ط، م.

(٢١) الإمكان (الأولى): لإمكان د

(٢٢) فيكون: يكون م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٥٦

ولا- عليك الآن أن تجعل هذا المتحرك شيئاً متحركاً بالحقيقة في المكان أو جزء يفرضه لمتحرك بالوضع يشبه المتحرك في المكان «١»، فإنه يفارق «٢» مماسةً إلى مماسةً بمماسات متصله، أو موازاةً إلى موازاةً بموازيات متصله وأن يسمى ما يقطعه مسافة كيف كان، فليس يختلف لذلك حكم فيما نحن بسبيله فنقول: إن هذا الإمكان قد صح أنه منقسم، و كل منقسم فمقدار «٣» أو ذو «٤» مقدار، فهذا الإمكان لا يعرى عن مقدار، فلا يخلو أن يكون مقداره مقدار المسافة أو مقدار آخر و لو كان مقدار المسافة لكانت المتساويات في المسافة متساوية في هذا الإمكان «٥»، لكن «٦» ليس كذلك فهو إذن مقدار آخر. فإما «٧» أن يكون مقدار المتحرك أو لا يكون، لكنه ليس مقدار المتحرك «٨»، و الإمكان المتحرك الأعظم أعظم في هذا المقدار، و ليس كذلك، فهو إذن غير مقدار المسافة و غير مقدار المتحرك، و من المعلوم أن الحركة ليست نفسها «٩» ذات هو المقدار نفسه، و لا السرعة و البطء ذلك. إذ «١٠» الحركات في أنها حركات تتفق في الحركية «١١». و تتفق في السرعة و البطء و تختلف في هذا المقدار. و ربما اختلفت «١٢» الحركة في السرعة «١٣» و البطء «١٤» و اتفقت في هذا المقدار، فقد «١٥» ثبت وجود مقدار لإمكان «١٦» و قوع الحركات بين المتقدم و المتأخر و قوعاً يقتضى مسافات محدودة «١٧» ليس مقدار المتحرك و لا المسافة «١٨» و لا نفس الحركة. و هذا المقدار ليس يجوز أن يكون قائماً بنفسه. و كيف «١٩» يكون قائماً بنفسه و هو منقسم مع مقدره، و كل منقسم فاسد، فهو «٢٠» في موضوع أو ذو موضوع. فهذا المقدار هو متعلق بموضوع و لا- يجوز أن يكون موضوعه الأول مادة المتحرك لما بيناه فإنه إن «٢١» كان مقدار «٢٢» مادة بلا واسطة لكانت المادة تصير به أعظم أو أصغر «٢٣». فإذن هو في الموضوع بوساطة هيئة أخرى، و لا يجوز أن يكون بوساطة هيئة قارة كالبياض و السواد، و إلا لكان مقدار «٢٤» تلك الهيئة في المادة يحصل في المادة مقداراً ثابتاً قاراً. فبقى أن يكون مقدار هيئة «٢٥» غير «٢٦» قارة، و هى الحركة من مكان إلى مكان أو من وضع إلى وضع بينهما مسافة تجرى عليها الحركة الوضعية، و هذا هو الذى نسميه الزمان.

و أنت تعلم أن الحركة يلحقها أن تنقسم إلى متقدم و متأخر، و إنما يوجد فيها المتقدم ما يكون منها في المتقدم «٢٧»

(١) أو جزء المكان: ساقطة من سا.

(٢) يفارق: يفارقه ط.

(٣) فمقدار: لمقدار د

(٤) ذو: كيف سا.

(٥) الإمكان: المكان م.

(٦) لكن: و لكن ط

(٧) فإما: و إما د، سا

(٨) أو لا يكون ... المتحرك: ساقطة من م.

(٩) نفسها: بعينها ط، ساقطة من سا

(١٠) إذ: أن م.

(١١) الحركية: الحركة ط، م

(١٢) اختلفت: اختلف ط، م

(١٣) الحركة في السرعة: السرعة في الحركة سا

(١٤) و البطء: ساقطة من سا، ط، م.

(١٥) فقد: و قد م

(١٦) لإمكان: الإمكان د، م

(١٧) محدودة: تحدده ط.

(١٨) المسافة: المسافات ط

(١٩) و كيف: فكيف د، م.

(٢٠) فهو: ساقطة من م.

(٢١) إن: لو ب، د

(٢٢) مقدار: مقداره ط.

(٢٣) أو أصغر: و أصغر ط.

(٢٤) مقدار: مقداره ط.

(٢٥) هيئة: هيئته ط

(٢٦) غير: ساقطة من ب.

(٢٧) المتقدم (الثانية): التقدم ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٥٧

من المسافة، و المتأخر ما يكون «١» منها في المتأخر من المسافة. لكنه يتبع ذلك أن المتقدم «٢» للحركة لا يوجد مع المتأخر منها كما يوجد المتقدم و المتأخر في المسافة معا و لا يجوز أن يصير ما هو مطابق المتقدم من الحركة «٣» في المسافة متأخرا و لا الذي هو مطابق المتأخر منها «٤» متقدما، كما يجوز في المسافة، فيكون للتقدم «٥» و التأخر «٦» في الحركة خاصية «٧» تلحقهما «٨» من جهة ما هما للحركة، ليس من جهة ما هما للمسافة، و يكونان معدودين بالحركة، فإن «٩» الحركة بأجزائها بعد المتقدم و المتأخر، فتكون الحركة لها عدد من حيث لها في المسافة تقدم و تأخر، و لها مقدار أيضا بإزاء مقدار المسافة. و الزمان هو هذا العدد أو المقدار «١٠»، فالزمان عدد الحركة إذا انفصلت إلى متقدم و متأخر «١١»، لا بالزمان، بل في المسافة «١٢»، و إلا لكان البيان تحديدا بالدور، و الذي ظن بعض المنطقين أنه وقع في هذا البيان دور، إذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا. و هذا الزمان هو أيضا لذاته «١٣» مقدار لما هو في ذاته ذو تقدم و تأخر لا يوجد المتقدم منه «١٤» مع المتأخر، كما قد يوجد في سائر أنحاء التقدم و التأخر. و هذا هو لذاته يكون شيء منه قبل شيء، و شيء منه بعد شيء، و تكون سائر الأشياء لأجله بعضها قبل و بعضها بعد. و ذلك لأن الأشياء التي يكون فيها قبل و بعد بمعنى أن القبل منها فإيت «١٥» و البعد «١٦» غير موجود مع القبل، إنما «١٧» يكون كذلك لا لذواتها «١٨»، بل لوجودها مع قسمين «١٩» من أقسام هذا المقدار فيما يطابق «٢٠» منها جزءا هو قبل، قيل له إنه قبل، و ما يطابق جزءا هو بعد، قيل له إنه بعد. و معلوم أن هذه الأشياء هي «٢١» ذوات التغير «٢٢» فيه فلا فإيت فيه «٢٣» و لا لا حق. و هذا الشيء ليس يكون قبل و بعد لأجل شيء آخر، لأنه «٢٤» لو كان كذلك لكان القبل منه إنما صار قبلها لوجوده في قبل شيء آخر، فيكون ذلك الشيء آخر ينتهي إليه التدرج آخر الأمر هو لذاته و قبل و بعد «٢٥»، أي لذاته قبل الإضافة التي بها يكون قبل و بعد. و معلوم أن ذلك الشيء هو الذي يقع فيه إمكان التغييرات على النحو المذكور وقوعا أوليا و يقع في غيره لأجله، فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر للإمكان المذكور تقديرا بذاته و يكون «٢٦» ما نحن فيه لا غيره. فنحن إنما كنا جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار للإمكان المذكور و يقع فيه

الإمكان المذكور وقوعا أوليا. فبين «٢٧» من هذا أن هذا المقدار المذكور هو

- (١) ما يكون منها: منها ما يكون ط
- (٢) المتقدم: المقدم د.
- (٣) من الحركة: ساقطة من د.
- (٤) منها: + فيها ط، م
- (٥) للتقدم: التقدم سا، م، المتقدم ط
- (٦) و التأخر: و المتأخر ط
- (٧) خاصية: خاصة م
- (٨) تلحقهما:
- يلحقها سا، ط، م.
- (٩) فإن: فإذا ن ط.
- (١٠) و الزمان أو المقدار: ساقطة من م.
- (١١) و متأخر: أو متأخر ط
- (١٢) في المسافة: بالمسافة ط.
- (١٣) لذاته: الذي هو لذاته م
- (١٤) منه: منها ط، م.
- (١٥) فإيت: ثابت ط
- (١٦) و البعد: أو البعد م.
- (١٧) إنما: و إنما ط
- (١٨) لذواتها: لفواتها سا
- (١٩) قسمين: قسم سا، ط، م
- (٢٠) يطابق: طابق ط.
- (٢١) هي: + الأشياء ط
- (٢٢) التغيير: التغيير ط.
- (٢٣) فيه (الثانية): ساقطة من م
- (٢٤) لأنه: ساقطة من م.
- (٢٥) و بعد: و ذو بعد ط.
- (٢٦) و يكون: + هو ط.
- (٢٧) فبين: فبين ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٥٨

بعينه الشيء الذي هو، لذاته يقبل إضافة قبل و بعد، بل هو بنفسه منقسم إلى قبل و بعد. و لست «١» أعني بهذا أن الزمان يكون قبل لا بالإضافة بل أعني أن الزمان لذاته تلزمه هذه الإضافة و تلزم سائر الأشياء بسبب الزمان، فإن الشيء إذا قيل له قبل و كان ذلك الشيء

غير الزمان، فكان «٢» مثل الحركة والإنسان وغير ذلك، كان معناه أنه موجود مع شيء هو بحال «٣»، تلك الحال يلزمها إذا قيست إلى حال الآخر إن كان الشيء بها قبل لذاته، أي «٤» يكون هذا للزوم له لذاته، فالمتقدم تقدمه «٥» أنه له وجود مع عدم شيء آخر لم يكن موجودا و هو موجود فهو متقدم عليه إذا اعتبر عدمه، و هو معه إذا اعتبر وجوده فقط، و في حال ما هو معه فليس متقدما «٦» عليه و ذاته حاصل في الحالين «٧» و ليس حال ما هو له «٨» متقدم هو حال ما هو مع، فقد يبطل منه لا محالة أمر كان له من التقدم عند ما هو مع. فالتقدم والقبليّة معنى لهذا الذات، ليس لذاته ولا ثابت «٩» مع ثبات ذاته. و ذلك المعنى مستحيل فيه أن يبقى مع الحالة الأخرى البتة «١٠» استحالة لذاته، و يستحيل فيه أن يصير مع. و معلوم أن هذا الوجود لا يثبت له «١١» عند وجود الآخر «١٢» «١٣»، و أما الشيء الذي له هذا المعنى و الأمر فلا يستحيل ذلك فيه، فإنه تارة يوجد و هو قبل، و تارة يوجد و هو معا «١٤»، و تارة يوجد و هو بعد، و هو واحد بعينه. و أما نفس الشيء الذي هو قبل و بعد لذاته و إن «١٥» كان بالقياس «١٦» فلا يجوز أن يبقى هو بعينه، فيكون بعد، بعد «١٧» ما كان قبل، فإنه ما جاء المعنى الذي به الشيء بعد إلا بطل ما هو به «١٨» قبل، و الشيء ذو هذا الأمر «١٩» هو «٢٠» باق مع بطلان الأمر «٢١» القبل. و هذا الأمر لا يجوز أن تكون نسبته إلى عدم فقط أو إلى وجود فقط، فإن نسبة وجود الشيء إلى عدم الشيء «٢٢» قد يكون تأخرا كما يكون تقدما، و كذلك في جانب الوجود، بل هو نسبة إلى عدم مقارن أمرا «٢٣» آخر، إذا قارنه كان تقدما «٢٤»، و إن «٢٥» قارن غيره كأن تأخرا. و العدم في الحالين عدم و كذلك الوجود، و كذلك نظيره يقارن المنسوب، لأن المنسوب أيضا منسوب «٢٦» إليه بالعكس «٢٧»، و له ذلك «٢٨» الحكم. و هذا الأمر هو زمان، أو نسبة إلى زمان، فإن كان «٢٩» زمانا فذلك ما نقوله، و إن كان نسبة «٣٠» إلى الزمان «٣١» فتكون قبلتها «٣٢» لأجل الزمان

(١) و لست: لست د، سا، ط، م.

(٢) فكان: و كان د، ط، م.

(٣) بحال: بحالة ط

(٤) أي: أن م.

(٥) تقدمه: تقدم م.

(٦) متقدما: مقدا م

(٧) الحالين: الحال م.

(٨) له: ساقطة من ط.

(٩) و لا ثابت: و لا ثابتا ط، م

(١٠) البتة: ساقطة من م.

(١١) له: + فإنه سا، ط، م

(١٢) مع و معلوم ... الآخر: ساقطة من سا

(١٣) الآخر: + قبله سا، + قبل ط.

(١٤) معا: مع م.

(١٥) و إن: فإن م

(١٦) بالقياس: + له قبل و بعد ط.

(١٧) بعد بعد: بعد البعد ط، بعدا بعد م

(١٨) يبطل ما هو به: باطل به هو د.

(١٩) الأمر (الأولى): ساقطة من م

(٢٠) هو: ساقطة من ط

(٢١) الأمر (الثانية): أمر ط.

(٢٢) وجود الشيء إلى عدم الشيء: وجود وجود الشيء د.

(٢٣) أمرا: أمر ط

(٢٤) تقدما: مقدما سا، متقدما م

(٢٥) وإن: فإن ط.

(٢٦) أيضا منسوب: ساقطة من د.

(٢٧) بالعكس: و بالعكس ط

(٢٨) وله ذلك: و لو كان فله ذلك ب، د.

(٢٩) كان: كانت سا

(٣٠) نسبة (الثانية): نسبه ط

(٣١) الزمان (الأولى): زمان ط

(٣٢) قبلتها: قبلتهما بخ،+ ما ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١٥٩

و يرجع الأمر إلى أن هذه القبليّة البعديّة أول موضوعهما «١» الزمان. فالزمان لذاته يعرض له قبل و بعد، بل الذى يعرض له قبل و بعد لذاته هو الذى نسميه الزمان، إذ قد بينا أنه لذاته هو مقدار الإمكان المشار إليه، و لما «٢» صح أن الزمان ليس مما يقوم بذاته، و كيف يكون مما «٣» يقوم بذاته و ليس له ذات حاصله و هو حادث و فاسد، و كل ما يكون مثل «٤» هذا فوجوده «٥» متعلق بالمادة، فيكون الزمان ماديا، و مع أنه مادي موجود فى المادة بتوسط الحركة فإن لم تكن حركة و لا تغير لم يكن زمان، فإنه كيف يكون زمان «٦» و لا يكون قبل و بعد، و كيف يكون قبل و بعد إذا لم يحدث أمر فأمر «٧» فإنه لا يكون بعد و قبل معا، بل يبطل الشيء الذى هو قبل من حيث هو قبل، لأنه يحدث الشيء الذى هو بعد، من حيث هو بعد «٨» فإن لم يكن اختلاف و تغير ما «٩» بأن يبطل شيء أو يحدث شيء لا يكون أمر هو بعد إذ لم يكن قبل، أو أمر هو قبل «١٠» إذ ليس بعد.

فإذن الزمان لا يوجد إلا مع وجود تجدد حال و يجب أن يستمر فى ذلك التجدد و إلا لم يكن زمان أيضا، لأنه إذا كان أمر دفعه ثم لم يكن شيء «١١» البتة حتى كان «١٢» شيء آخر دفعه لم يخل إما أن يكون بينهما إمكان تجدد أمور أو لا يكون فإن كان بينهما إمكان تجدد أمور فيكون فيما بينهما قبل و بعد، و القبل و البعد إنما يتحقق بتجدد أمور، و فرضنا أنه ليس هناك تجدد أمور، هذا خلف. و إن لم يكن بينهما هذا الإمكان فهما متلاصقان «١٣»، فلا- يخلو إما أن يكون ذلك الالتصاق مستمرا أو لا يكون، فإن كان مستمرا فقد حصل ما فرضناه على أنه محال ستتضح استحالته بعد، و إن كان منقطعا عاد الكلام من رأس. فيجب ضرورة إن كان زمان أن يكون تجدد أحوال إما على التلاصق «١٤» و إما على الاتصال، فإن لم تكن حركة لم يكن زمان. و لأن الزمان كما قلنا مقدار و هو متصل محاذ لاتصال «١٥» الحركات و المسافات، فله لا محالة فصل متوهم و هو الذى يسمى الآن.

(١) موضوعهما: موضوعها د، سا.

(٢) و لما: لما سا.

(٣) يكون مما: ساقطة من م.

- (٤) مثل: يمثل م
 (٥) فوجوده: بوجوده سا.
 (٦) زمان (الثانية): ساقطة من سا.
 (٧) فأمر: ساقطة من م.
 (٨) من حيث هو بعد: ساقطة من د
 (٩) ما: ساقطة من سا، ط، م.
 (١٠) أو أمر هو قبل: ساقطة من م.
 (١١) شيء (الأولى): الشيء د
 (١٢) حتى كان: حتى إذا كان سا.
 (١٣) متلاصقان: ملتصقان سا، م.
 (١٤) التلاصق: التلاحق بخ.
 (١٥) لاتصال: الاتصال سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٦٠

[الفصل «١» الثاني عشر] ل - فصل فى بيان أمر الآن

نقول، إن الآن يعلم من جهة العلم بالزمان، فإن الزمان لما كان متصلا فله لا محالة فصل، يتوهم و هو الذى يسمى الآن، وهذا الآن ليس موجودا «٢» البتة بالفعل بالقياس إلى نفس الزمان، و إلا لقطع اتصال الزمان، بل إنما وجوده على أن يتوهمه الوهم واصلا «٣» فى المستقيم «٤» الامتداد، و الواصل «٥» لا يكون موجودا بالفعل فى المستقيم الامتداد «٦» من حيث هو واصل «٧»، و إلا لكانت كما نبين بعد واصلات «٨» بلا نهاية، بل إنما يكون بالفعل لو قطع الزمان ضربا من القطع. و محال أن يقطع اتصال الزمان «٩»، و ذلك لأنه إن جعل للزمان قطع «١٠»، لم يخل إما أن يكون ذلك القطع «١١» فى ابتداء الزمان أو انتهائه «١٢». فإن كان فى ابتداء الزمان، و جب من ذلك أن يكون ذلك الزمان، لا قبل له، و إذا «١٣» كان لا قبل له فيجب أن لا يكون معدوما ثم وجد فإنه إذا كان معدوما ثم وجد يكون وجوده بعد عدمه، فيكون عدمه قبل وجوده، فيكون له قبل ضرورة و يكون ذلك القبل معنى غير العدم الموصوف به «١٤» على النحو الذى قلنا فى هذا الموضوع.

فيكون الشيء الذى به يقال هذا النوع من القبليّة حاصلًا و لا هذا الزمان، فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به، ذلك قبل و هذا بعد، و هذا الفصل يجمعهما و قد فرض فاصلا، و هذا خلف «١٥». و كذلك إن فرض فاصلا على أنه نهاية، لم يخل إما أن يكون بعده إمكان وجود شيء أو لا يكون، فإن كان لا يمكن بعده أن يوجد شيء و لا واجب الوجود حتى يستحيل أن يوجد شيء مع عدم ما انتهى إليه من النهاية، فقد ارتفع أن يكون وجود واجب «١٦» واجبا «١٧»، و ارتفع «١٨» الإمكان المطلق «١٩» و الوجود الواجب. و الإمكان المطلق لا يرتفع «٢٠»، و إن كان بعده ذلك، فله

(١) فصل ١٢ ب الفصل الثاني عشر م.

(٢) موجودا: بوجود ط.

(٣) واصلا: فاصلا د، ط

(٤) المستقيم: مستقيم د، سا، ط، م

(٥) و الواصل: و الفاصل د، فالواصل سا، فالفاصل ط

(٦) و الواصل الامتداد: ساقطة من م.

(٧) واصل: فاصل د، ط

(٨) واصلات: فاصلات د، ط.

(٩) الزمان (الأولى): زمان م.

(١٠) للزمان قطع: الزمان قطعة م

(١١) القطع: قطع ط

(١٢) أو انتهائه: أو فى انتهائه ط، م

(١٣) و إذا: فإذا ط.

(١٤) به: ساقطة من سا، ط، م.

(١٥) و هذا خلف: هذا خلف ط، م.

(١٦) واجب: شىء ط

(١٧) حتى ... واجبا: ساقطة من سا.

(١٨) و ارتفع: فارتفع ط

(١٩) المطلق: ساقطة من د، سا م

(٢٠) لا يرتفع: لا يرتفعان ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٦١

بعد فهو قبل، فالآن واصل لا فاصل، فالزمان لا يكون له آن بالفعل موجودا «١» بالقياس إلى نفسه، بل بالقوة، أعنى به «٢» القوة «٣» القريبة من الفعل، و هو أن الزمان يتهيأ أن يفرض فيه الآن دائما إما بفرض الفارض أو بموافاة الحركة حدا مشتركا غير منقسم، كمبدأ «٤» طلوع أو غروب أو غير ذلك. و ذلك بالحقيقة ليس إحداث فصل فى ذات الزمان نفسه، بل فى إضافته إلى الحركات، كما يحدث من «٥» الفصول الإضافية فى المقادير الآخر «٦»، كما ينفصل جزء جسم من جزء آخر بموازاة أو مماسة أو فرض فارض، من غير أن يكون قد حصل فيه بالفعل فصل فى نفسه بل حصل فيه «٧» فصل مقيسا إلى غيره. و هذا الآن إذا حصل بهذه النسبة فليس يكون عدمه إلا فى جميع الزمان بعده. و قول القائل إنه إما أن يفسد فى آن يليه أو آن «٨» لا يليه، هو بعد أن يسلم «٩» أن له فسادا «١٠» مبتدأ فى آن بلا- ابتداء فساده هو فى «١١» طرف الزمان الذى هو «١٢» فى جميعه يعدم «١٣»، فإنه لا- يفهم من الفساد غير أن يكون الشىء معدوما بعد وجوده. و وجوده فى هذا الموضع هو أنه «١٤» طرف الزمان الذى هو فيه معدوم. كأنك قلت إنه فى طرف الزمان الذى هو معدوم فيه موجود، و ليس لفساده «١٥» مبدأ فساد هو أول آن فسد فيه، بل بين وجوده و عدمه فصل هو وجوده لا غير. و أنت ستعلم «١٦» أنه ليس للمتحرك و الساكن و المتكون و الفاسد أول آن هو فيه «١٧» متحرك أو ساكن أو متكون أو فاسد، إذ الزمان «١٨» منقسم «١٩» بالقوة إلى غير النهاية. و الذى يظن من أنه يمكن أن «٢٠» يقال على هذا أن الآن إما أن يعدم قليلا قليلا فيمتد أخذه «٢١» إلى العدم مدة أو يعدم دفعة، فيكون عدمه فى آن هو قول يحتاج أن يبين فساده.

فنقول: إن المعدوم أو الموجود دفعة بمعنى الذى يحصل فى آن واحد، ليس لازما لمقابل «٢٢» الذى يعدم قليلا قليلا أو الذى يوجد قليلا- قليلا، بل هو أخص من ذلك المقابل. و ذلك المقابل «٢٣» هو الذى ليس يذهب إلى الوجود أو إلى العدم أو الاستحالة أو غير ذلك قليلا قليلا، و هذا يصدق على ما يقع عليه دفعة، و يصدق على الأمر الذى يكون فى جميع زمان ما معدوما، و فى طرفه الذى ليس بزمان موجودا، أو الأمر الذى يكون فى جميع زمان ما «٢٤» موجودا «٢٥» و فى طرفه الذى ليس بزمان معدوما. فإن هذين ليسا

يوجدان أو يعدمان قليلا قليلا، و الأول أيضا

(١) موجودا: موجود م.

(٢) به: ساقطة من سا، ط، م

(٣) القوة: ساقطة من ب.

(٤) كمبدا: كبدأ ط.

(٥) من: في سا

(٦) الآخر: الأول ط.

(٧) فيه: + بالفعل ط.

(٨) أو آن: و آن د

(٩) يسلم: يتسلم ب، سا

(١٠) فسادا: فساد ب، سا.

(١١) في (الأولى): ساقطة من م

(١٢) هو (الثانية): و هو م

(١٣) يعدم: معدوم هامش د.

(١٤) أنه: أن د.

(١٥) لفساده: إفساده سا.

(١٦) ستعلم: تعلم ط

(١٧) فيه: ساقطة من م.

(١٨) إذ الزمان: فالزمان سا

(١٩) منقسم: ينقسم سا، ط

(٢٠) أن (الأولى): ساقطة من م.

(٢١) أخذه: أخذنا ط، م.

(٢٢) لمقابل: لقابل ط. الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ١٦١ [الفصل الثاني عشر] ل - فصل في بيان أمر الآن ص : ١٦٠

(٢٣) و ذلك المقابل: ساقطة من م.

(٢٤) معدوما زمان ما: ساقطة من سا.

(٢٥) أو الأمر موجودا: ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٦٢

كذلك و هو الذى يكون وجوده أو عدمه فى آن. لكن هذا الوجه يباين ذلك «١» الوجه الأول، لأن «٢» الوجه الأول قد فرض «٣» فيه الحكم فى أن الزمان الذى هو نهايته بالذات، كالحكم فى جميع الزمان، و فى هذا الوجه قد فرض الحكم فى الآن مخالفا للحكم فى الزمان من غير أن يوضع آن «٤» بعد الآن المخالف «٥»، و إلا لوقعت مشافعة «٦» بين آنات، و لكان ذلك الآن هو الطرف بالذات و ليس كلامنا فى أن هذا الوجه الثانى يصح وجوده أو لا يصح، فإننا لا نتكلم فيه من حيث يصدق بوجوده، بل نتكلم فيه من حيث هو محمول عليه سلب ما، و ذلك السلب هو أنه ليس يوجد أو يعدم قليلا قليلا «٧»، و له فى ذلك شريك. فذلك «٨» الشريك أخص

من هذا السلب، و الأخص لا يلزم الأعم، و ليس يجب أن يكون الشيء من حيث يتصور موضوعا أو محمولا بحيث يصدق بوجوده «٩» أو لا يصدق، قد علم هذا فى صناعة المنطق.

فإذا كان قولنا ليس يوجد أو يعدم قليلا قليلا، أعم من قولنا يوجد دفعة، أو يعدم دفعة، بمعنى أنه يكون حاله ذلك فى آن مبتدأ فليس قول القائل إنه «١٠» إما أن يكون قليلا قليلا أو يكون دفعة بهذا «١١» الوجه، صادقا «١٢» صدق المنفصل المحيط بطرفى النقيض أو المحيط بنقيض، و ما يلزم نقيضه و أيضا فإن مقابل ما يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة، أى لا يوجد فى آن مبتدأ. و ليس يلزمه لا محالة أنه يوجد أو يعدم قليلا قليلا، بل قد يصدق معه الذى بحسب الوجه المذكور، اللهم إلا أن يعنى بالموجود دفعة الذى لا يوجد آن إلا و هو «١٣» فيه حاصل الوجود، و لا يوجد آن هو فيه بعد فى السلوك. و كذلك «١٤» فى المعدوم دفعة بحسبه «١٥»، فإن كان عنى هذا، كان هذا لازم «١٦» المقابل و صحت القضية، و لكن لم يجب أن يكون وجوده المبتدأ دفعة أو عدمه. و هاهنا شيء «١٧» و إن كان لا- يلىق بهذا الموضع فينبغى أن نذكره ليكون سبيلا إلى تحقق «١٨» ما قلناه، و هو أنه بالحرى أن نتعرف لتعرف هل الآن المشترك بين زمانين «١٩» فى أحدهما الأمر بحال و فى الآخر بحال أخرى، قد يخلو الأمر فيه «٢٠» عن الحالين جميعا، أو يكون «٢١» فيه على إحدى «٢٢» الحالين دون الأخرى.

فإن كان الأمران «٢٣» فى قوة المتناقضين كالمماس و غير المماس و الموجود و المعدوم و غير ذلك، فمحال «٢٤» أن يخلو الشيء فى الآن المفروض عنهما جميعا، فيجب أن يكون لا محالة على أحدهما، فليت شعرى على أيهما يكون. فنقول إن الأمر الموجود لا محالة يرد عليه أمر فيعدمه «٢٥» فلا نحلو إما أن يكون ذلك «٢٦» الوارد مما يصح وروده

(١) ذلك: ساقطة من سا

(٢) لأن: + فى سا.

(٣) فرض: يفرض هامش د.

(٤) آن: أنا ط، آناء م

(٥) المخالف: المخالفة م

(٦) مشافعة: مسافه سا.

(٧) قليلا قليلا: قليلا د

(٨) فذلك: بذلك سا.

(٩) بوجوده: وجوده سا.

(١٠) إنه: ساقطة من م

(١١) بهذا: و بهذا م

(١٢) صادقا: صادق ط.

(١٣) هو: ساقطة من م

(١٤) و كذلك: و لذلك ب

(١٥) بحسبه: بحسب د، م

(١٦) لازم: اللازم د.

(١٧) شيء: + آخر هو ط.

(١٨) تحقق: تحقيق ط، م

- (١٩) زمانين: الزمانين ط.
 (٢٠) فيه (الأولى): ساقطة من م
 (٢١) أو يكون: أن يكون م
 (٢٢) إحدى: أحد د، ساقطة من سا.
 (٢٣) الأمران: الآخر د
 (٢٤) فمحال: فيحال م.
 (٢٥) فيعدمه: ساقطة من سا
 (٢٦) ذلك: + الشيء د، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١٦٣

في آن، و هو الشيء الذي تشابه حاله في أي آن أخذت في زمان وجوده، و لا يحتاج في آن يكون إلى أن يطابق مدة. و ما كان هكذا فالشيء في الفصل المشترك موصوف به «١»، كالمماسة و كالتربيع و غير ذلك من الهيئات القارة التي يتشابه وجودها في كل آن زمان وجودها. و إما أن يكون الشيء بخلاف هذه الصفة «٢» فيقع وجوده في زمان و لا يقع «٣» في آن فيكون وجوده في الزمان الثاني وحده، و الآن الفاصل بينهما «٤» لا يحتمله، فتكون فيه مقابلة مثل المفارقة و ترك المماسة و الحركة. فمن ذلك ما يجوز أن تتشابه حاله في آتات من زمانه دون آتات الوقوع ابتداء «٥» و منه ما لا يجوز «٦» أن تتشابه حاله «٧» البتة. أما «٨» الذي يجوز فمثل اللامماسة التي هي المباينة، فإنها لا تقع إلا بحركة و اختلاف حال و لكنها تثبت «٩» لا مماسة، بل مباينة زمانا تتشابه فيه. و إن اختلفت «١٠» أحوالهما من جهات «١١» أخرى، فليس ذلك من جهة أنهما «١٢» مباينة و لا مماسة، و أما الذي لا يجوز ذلك فيه فكالحركة «١٣»، فإنها لا- تتشابه حالها في آن من الآتات، بل يكون في آن من الآتات، بل يكون في كل آن تجدد قرب و بعد جديد هما من أحوال الحركة. فالشيء غير «١٤» المتحرك إذا تحرك و المماس إذا لم يماس «١٥» فالآن الفاصل بين زمانيه. إذ لا ابتداء مفارقة فيه و لا حركة، ففيه مماسة و عدم حركة.

و هذا و إن كان خارجا عن غرضنا، فإنه نافع فيه و في مسائل أخرى. فهذا الذي تكلمنا فيه هو الآن المحفوف بالماضي و المستقبل كأنه حدث زمان، فحد بعد حصوله بهذا الآن. و قد يتوهم أن آخر على صفة أخرى فكما أن طرف المتحرك و ليكن نقطة ما يفرض بحركته و سيلانه مسافة ما، بل خطأ ما، كأنه أعنى ذلك الطرف هو المنقل، ثم ذلك الخط يفرض فيه نقط «١٦» لا الفاعلة «١٧» للخط، بل المتوهمة و اصله «١٨» له كذلك، يشبه أن يكون في الزمان و في الحركة بمعنى القطع شيء كذلك، و شيء كالنقط «١٩» الداخلة في الخط «٢٠» التي «٢١» لم تفعله «٢٢»، و ذلك إنه يتوهم منتقل وجد في المسافة و زمان، فالمنتقل بفعل نقله «٢٣» متصلة على مسافة متصلة «٢٤» يطابقه «٢٥» زمان متصل. فكان «٢٦» المنتقل، بل حالته التي تلزمه في الحركة هو طرف غير منقسم فعال «٢٧» بسيلانه «٢٨» اتصالا و يطابقه من المسافة نقطة و من الزمان آن، فإنه لا يكون معه لا خط المسافة، فقد خلفه و لا الحركة بمعنى القطع، فقد انقضت، و لا الزمان، فقد سلف، إنما يكون معه من كل واحد

(١) به: ساقطة من سا.

(٢) الصفة: القصة د

(٣) و لا يقع: فلا يقع م.

(٤) بينهما: + لا محالة ط.

(٥) ابتداء: + منه سا، ط.

- (٦) ما لا يجوز: لا يجوز م.
- (٧) في آتات حاله: ساقطة من سا.
- (٨) أما: و أما ط.
- (٩) تثبت: لا تثبت سا
- (١٠) اختلفت: اختلف ب، د، سا، ط
- (١١) جهات: جهة ط، م.
- (١٢) أنهما: أنها م
- (١٣) فكالحركة: و كالحركة د.
- (١٤) غير: الغير ب، د، سا، ط.
- (١٥) يماس: يتماس ط.
- (١٦) نقط: نقطة د، ط
- (١٧) الفاعلة: الفاعل ط
- (١٨) واصله: حاصلة ط.
- (١٩) كالنقط: كالنقطة د، ط
- (٢٠) في الخط: ساقطة من م
- (٢١) التى: الذى سا
- (٢٢) تفعله: + بل المتوهمة بعد حدوث الخط ط.
- (٢٣) نقله: ساقطة من م
- (٢٤) على مسافة متصلة: ساقطة من ط.
- (٢٥) يطابقه: و طابقه د
- (٢٦) فكان: كان د، و كان م.
- (٢٧) فعال: فعلا فقال م
- (٢٨) بسيلانه: لسيلانه ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٦٤

طرف له غير منقسم انقسامه، فيكون معه دائما من الزمان الآن، و من القطع الشىء الذى بينا أنه بالحقيقة هو الحركة ما دام الشىء يتحرك، و من المسافة الحد إما نقطة و إما غير ذلك. و كل «١» واحد من هذه نهاية، و المنتقل أيضا نهاية لنفسه «٢» من حيث انتقل، كأنه شىء ممتد «٣» من المبدأ فى المسافة إلى حيث وصل. فإنه من حيث هو منتقل شىء ممتد من المبدأ إلى المنتهى، و ذاته الموجودة المتصلة الآن حد و نهاية لذاته من حيث قد «٤» انتقل إلى هذا الحد، فحرى بنا أن ننظر هل كما أن المنتقل ذاته واحدة و بسيلانه «٥» فعل ما هو حده و نهايته و فعل المسافة أيضا، كذلك فى الزمان شىء هو «٦» الآن يسبل فتكون هى «٧» ذاتا غير منقسمة من حيث هو هو، و هو بعينه باق من حيث ذلك، و ليس باقيا من حيث هو الآن «٨»، لأنه إنما يكون آنا إذا أخذ محددا «٩» للزمان كما أن ذلك يكون منتقلا إذا كان محددا لما يحدده و يكون فى نفسه نقطة أو شيئا آخر. و كما أن المنتقل يعرض له من حيث هو منتقل أن يمكن أن يوجد مرتين بل هو يفوت بفوات انتقاله كذلك الآن من حيث هو «١٠» آن لا يوجد مرتين لكن الشىء الذى لأمر ما صار آنا عسى أن يوجد مرارا كما أن المنتقل من حيث هو «١١» أمر عرض له الانتقال عسى أن يوجد مرارا، فإن كان شىء «١٢»

مثل هذا موجودا «١٣» فيكون حقا ما يقال إن الآن يفعل بسييلانه «١٤» الزمان ولا يكون هذا الآن هو الذى يفرض «١٥» بين زمانين يصل «١٦» بينهما، كما أن النقطة المتوهمة فاعله بحركتها مسافة هي غير نقطة المسافة المتوهمة فيه فإن كان لهذا الشيء وجود فهو وجود الشيء «١٧» مقرونا بالمعنى الذى حققنا فيما سلف أنه حركة، من غير متقدم ولا متأخر ولا تطبيق. و كما أن كونه ذا أين إذا استمر سائلا فى المسافة أحدث الحركة «١٨»، كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذى سميناه الآن إذا استمر فى متقدم الحركة و متأخرها أحدث الزمان. فنسبة «١٩» هذا الشيء إلى المتقدم و المتأخر هي كونه آنا، و هو فى نفسه شيء يفعل الزمان، و يعد الزمان «٢٠» بما يحدث إذا أخذ «٢١» آنا من حدود فيها، فيحدث تقدمات «٢٢» و تأخرات معدودة، كالنقط «٢٣» تعد الخط بأن تكون كل نقطة مشتركة بين خطين بإضافتين «٢٤»، و العاد الحقيقى هو الذى هو أول معط للشيء وحدة «٢٥» و معط له الكثرة و العدد بالتكرير. فالآن «٢٦» الذى «٢٧» بهذه الصفة يعد الزمان فإنه ما لم يكن آن لم يعد «٢٨» الزمان،

- (١) و كل: فكل م.
- (٢) لنفسه: نفسه م
- (٣) ممتد: ساقطة من سا، م.
- (٤) قد: ساقطة من ط.
- (٥) و بسييلانه: فبسييلانه سا، و سييلانه م.
- (٦) هو: ساقطة من م
- (٧) هي: هو ط.
- (٨) الآن: آن ط
- (٩) محددا: محدد ط.
- (١٠) هو (الثانية): ساقطة من ط.
- (١١) هو: هو هو ط
- (١٢) شيء: بشيء ط.
- (١٣) موجودا: موجود ط
- (١٤) بسييلانه: لسييلانه د
- (١٥) يفرض: يعرض م
- (١٦) يصل: فصل سا.
- (١٧) الشيء: لشيء ط.
- (١٨) الحركة: بالحركة م.
- (١٩) فنسبة: فيشبه م.
- (٢٠) و يعد الزمان: ساقطة من م
- (٢١) أخذ: أخذنا د، ط، م
- (٢٢) تقدمات: + أخرى د.
- (٢٣) كالنقط: كالنقطة د، ط
- (٢٤) بإضافتين: ساقطة من سا.

(٢٥) وحدة: الوحدة ط

(٢٦) فالآن: لأن م

(٢٧) الذى: + هو ط، م.

(٢٨) يعد (الثانية): يبعد ب، سا، م، يتعد د. ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٦٥

و المتقدم و المتأخر يعد الزمان على الوجه الثانى، أى بأنه جزوه، و يحصل «١» جزأيه بوجود الآن، و لأن المتقدم و المتأخر أجزاء «٢» الزمان، و كل جزء منه «٣» من شأنه الانقسام كأجزاء الخط، فالآن أولى بالوحدة، و الوحدة «٤» أولى بالتعديد، فالآن يعد على الجهة التى تعد النقطة و لا ينقسم، و الحركة «٥» تعد الزمان بأن يوجد المتقدم و المتأخر بسبب المسافة، فبمقدار «٦» الحركة يكون عدد المتقدم و المتأخر، فالحركة تعد الزمان «٧» على أنها توجد عدد الزمان و هو المتقدم و المتأخر، و الزمان يعد الحركة بأنه عدد لها نفسها «٨». مثال هذا أن الناس لوجودهم هم «٩» أسباب وجود عددهم الذى هو مثلاً عشرة «١٠»، و لوجودهم «١١» وجدت عشريتهم، و العشرية جعلت الناس لا موجودين و أشياء «١٢»، بل معدودين «١٣»، أى ذوى عدد. و النفس إذا عدت الناس كان المعدود ليس هو طبيعة الإنسان، بل العشرية «١٤» التى حصلها افتراق طبيعة الإنسان مثلاً فالنفس بالإنسان «١٥» تعد العشرية «١٦»، فلكل الحركة «١٧» بعد الزمان على المعنى المذكور. و لو لا الحركة بما يفعل فى المسافة من حدود التقدم و التأخر لما وجد للزمان «١٨» عدد، لكن الزمان يقدر «١٩» الحركة، و الحركة تقدر الزمان. و الزمان يقدر الحركة على وجهين: أحدهما أنه يجعلها ذا قدر، و الثانى أنه يدل على كمية قدرها و الحركة تقدر الزمان على أنها تدل «٢٠» على قدره بما يوجد فيه من المتقدم و المتأخر «٢١»، و بين الأمرين فرق. أما الدلالة على القدرة فتارة تكون «٢٢» مثل «٢٣» ما يدل المكيال على الكيل، و تارة تكون مثل ما يدل الكيل على المكيال، و كذلك «٢٤» تارة تدل المسافة على قدر الحركة، و تارة الحركة على قدر المسافة، فيقال تارة مسيرة فرسخين، و تارة مسافة رمية. لكن الذى يعطى المقدار للآخر هو أحدهما، و هو الذى هو بذاته «٢٥» قدر. و لأن الزمان متصل فى جوهره صلح «٢٦»، أن يقال طويل و قصير و لأنه عدد بالقياس إلى المتقدم و المتأخر على ما أوضحناه صلح «٢٧» أن يقال: قليل و كثير. و كذلك الحركة فإنها يعرض لها اتصال و انفصال، فيقال «٢٨» عليها خواص المتصل و خواص المنفصل، لكن يعرض ذلك لها من غيرها، و الذى «٢٩» هو «٣٠» أخص بها السريع و البطيء، فقد دللنا على نحو وجود الآن بالفعل إن كان له وجود بالفعل، و على نحو وجوده بالقوة.

(١) و يحصل: و محصل م.

(٢) أجزاء: آخر سا

(٣) منه: فيه م

(٤) و الواحدة: ساقطة من م.

(٥) و الحركة: فالحركة ط

(٦) فبمقدار: و مقدار سا.

(٧) تعد الزمان: ساقطة من سا.

(٨) لها نفسها: له نفسه سا، م

(٩) هم: ساقطة من م

(١٠) عشرة: العشرة م.

(١١) و لوجودهم: فلو وجودهم ط، م

- (١٢) و أشياء: أشياء م
 (١٣) معدودين: معددين م.
 (١٤) العشرية: العشرة م.
 (١٥) بالإنسان: الإنسانية ط
 (١٦) العشرية: العشرة د
 (١٧) الحركة: بالحركة سا، ط، م.
 (١٨) للزمان: الزمان م
 (١٩) يقدر (الأولى): يعد د.
 (٢٠) أنها تدل: أنه يدل م.
 (٢١) و المتأخر: المتأخر د
 (٢٢) تكون: ساقطة من د
 (٢٣) مثل: مثلا ط.
 (٢٤) و كذلك: و لذلك سا.
 (٢٥) بذاته: بداية د
 (٢٦) صلح: صالح ب، د.
 (٢٧) صلح: صالح ب، د.
 (٢٨) فيقال: فقال م
 (٢٩) و الذى: الذى د
 (٣٠) هو: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٦٦

[الفصل الثالث عشر] م- فصل «١» فى حل الشكوك المقولة فى الزمان و اتمام القول فى مباحث زمانية مثل الكون فى الزمان و الكون لا فى الزمان و فى الدهر و السرمد و نعته و هوذا و قبيل و بعيد «٢» و القديم «٣»

فأما «٤» الزمان فإن جميع ما قيل فى أمر إعدامه و أنه لا وجود له، فهو مبنى على أن لا وجود له فى الآن. و فرق بين أن يقال لا وجود له مطلقا، و بين أن يقال لا وجود له فى آن حاصلا. و نحن نسلم و نصحح أن الوجود المحصل على هذا النحو لا يكون للزمان إلا فى النفس و التوهم، و أما «٥» الوجود المطلق المقابل «٦» للعدم المطلق فذلك صحيح له، فإنه إن لم يكن ذلك صحيحا له، صدق سلبه، فصدق أن نقول: إنه ليس بين «٧» طرفى المسافة مقدار إمكان «٨» لحركة «٩» على حد من السرعة يقطعها، و إن «١٠» كان «١١» هذا السلب كاذبا، بل كان للحركة على ذلك الحد من السرعة مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة، و يمكن قطع غيرها بأبطأ «١٢» و أسرع «١٣» على ما قد بينا قبل. فالإثبات الذى يقابله صادق، و هو أن هناك مقدار هذا الإمكان، و الإثبات دلالة «١٤» على «١٥» وجود الأمر مطلقا، و إن لم يكن «١٦» دالا- على نحو وجوده محصلا فى آن أو على جهة ما. و ليس هذا الوجه له بسبب التوهم، فإنه و إن لم يتوهم، كان هذا النحو من الوجود و هذا النحو من الصدق حاصلا. و مع هذا فيجب أن يعلم أن الموجودات منها ما هى متحققة الوجود محصلته «١٧». و منها ما هى أضعف فى الوجود. و الزمان يشبه أن يكون أضعف وجودا من الحركة و مجانسا لوجود أمور «١٨» بالقياس إلى أمور، و إن لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا، بل قد تلزمه الإضافة «١٩». و لما كانت المسافة موجودة، و

حدود

(١) فصل: فصل ١٣ ب، الفصل الثالث عشر م.

(٢) وقيل و بعيد: وقبل و بعد م

(٣) و القديم: و التقديم م.

(٤) فأما: أما ط.

(٥) و أما أما سا

(٦) المقابل: القابل سا.

(٧) بين: ساقطة من م

(٨) إمكان: ساقطة من د

(٩) لحركة: الحركة د، ط، بحر كة سا.

(١٠) و إن: و إذا ط.

(١١) و إن كان: ساقطة من د

(١٢) بأبطا: ساقطة من م

(١٣) و أسرع: أو أسرع ط.

(١٤) دلالة: دالا ط

(١٥) على: + نحو ط.

(١٦) يكن: يمكن م

(١٧) محصلته: و محصلته ط.

(١٨) أمور: أمر د.

(١٩) الإضافة: + من حيث كونه مقدار الشيء و كونه زمانا غير كونه مقدارا ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٦٧

المسافة موجودة، صار الأمر الذى من شأنه أن يكون عليها و مطابقا لها أو قطعاً لها أو مقدار قطع لها نحو من الوجود، حتى إن قيل إنه ليس له «١» البتة وجود، كذب. فإن أريد أن يجعل للزمان وجود لا على «٢» هذه «٣» السبيل، بل على سبيل التحصيل، لم يكن إلا فى التوهم. فإذا المقدمة المستعملة فى أن الزمان لا وجود له ثابتا، معناه لا وجود «٤» له فى آن واحد مسلمة. و نحن لا نمنع أن يكون له وجود، و ليس فى آن، بل وجوده على سبيل التكون «٥» بأن يكون أى آئين فرضتهما كان بينهما الشيء الذى هو الزمان، و ليس فى آن واحد البتة.

و بالجملة طلبهم إن الزمان إن كان موجودا فهو موجود فى آن أو فى زمان أو طلبهم متى «٦» هو موجود، مما ليس يجب أن يشتغل به، فإن الزمان موجود لا فى آن و لا فى «٧» زمان «٨» و لا- له متى، بل هو موجود مطلقا و هو نفس الزمان، فكيف يكون له وجود فى زمان. فليس إذن قولهم: إن الزمان إما أن لا يكون «٩» موجودا أو يكون وجوده فى آن أو يكون وجوده باقيا فى زمان، قولاً صحيحاً، بل ليس مقابل قولنا: إنه ليس بموجود، هو أنه موجود فى آن، أو موجود باقيا «١٠» فى زمان، بل الزمان موجود و لا واحد من الوجودين «١١»، فإنه لا- فى آن و لا- باقيا فى زمان و ما هذا إلا كمن يقول: إما أن يكون المكان غير موجود أو يكون موجودا فى مكان أو فى حد من مكان «١٢». و ذلك لأنه ليس يجب إما أن يكون «١٣» موجودا فى مكان أو فى جزء مكان «١٤»، و إما غير

موجود بل من الأشياء ما ليس موجودا البتة «١٥» في مكان، و من الأشياء ما ليس البتة موجودا في الزمان. و المكان من جملة القسم الأول، و الزمان من جملة القسم الثاني، و ستعلم هذا بعد. و الذي قيل: إنه إن كان للزمان وجود و جب أن يتبع كل حركة زمان فتكون كل حركة تستتبع زمانا، فالجواب عن ذلك أنه «١٦» فرق بين أن يقال: إن الزمان مقدار لكل حركة، لكل حركة و بين أن يقال «١٧» إن إنيته متعلقة بكل حركة، و أيضا فرق بين أن يقال: إن ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العروض «١٨»

(١) له: ساقطة من د، ط

(٢) لا على: إلا على ط

(٣) هذه: هذا د، سا، ط.

(٤) لا وجود: و لا وجود سا، م.

(٥) التكون: الذي يكون د، سا، الكون م.

(٦) متى: فمتى سا، ط.

(٧) في (الثانية): ساقطة من د.

(٨) آن و لا في زمان: لا في زمان م

(٩) لا يكون: يكون م.

(١٠) في آن أو موجود باقيا: ساقطة من م

(١١) الوجودين: الموجودين م.

(١٢) أو في حد من مكان: أو في جزء من مكان د، أو في حد م، ساقطة من سا.

(١٣) إما أن يكون: أن يكون ما د، أن يكون إما سا

(١٤) أو في جزء مكان: أو حد مكان سا، م، أو في حد مكان ط.

(١٥) البتة: ساقطة من د، سا.

(١٦) أنه: بأنه ط.

(١٧) يقال: نقول سا، ط، م.

(١٨) المسافة... العروض: ساقطة من ب.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٦٨

لها، و بين أن يقال: إن ذات الحركة متعلق «١» بها الزمان على سبيل أن الزمان يعرض لها. لأن الأول معناه أن شيئا يعرض بشيء، و الثاني أن شيئا يستتبع شيئا «٢». أما الأول فلأنه ليس من شرط ما يقدر الشيء أن يكون عارضا له و قائما «٣» به، بل ربما قدر المباين بالموافاة و الموازاة لما هو مباين له. و أما الثاني فلأنه ليس إذا تعلق ذات الشيء بطبيعة شيء، يجب أن لا تخلو طبيعة الشيء عنه. و نحن إنما يبرهن لنا من أمر الزمان أنه متعلق بالحركة، و هيئته «٤» لها.

و من «٥» أمر الحركة أن كل حركة تقدر بزمان، فليس «٦» أن تكون كل حركة متعلق «٧» بها زمان يخصها، و لا أن «٨» كل ما قدر شيئا فهو عارض له، حتى يكون لكل حركة زمان عارض لها «٩» بعينه، بل الحركات التي لها ابتداء و انتهاء لا يتعلق بها الزمان، و كيف يتعلق بها الزمان. و لو كان لها زمان لكان مفضولا بآنين، و قد و منعنا ذلك. نعم إذا وجد «١٠» الزمان بحركة «١١» على صفة يصلح أن يتعلق بها وجود الزمان، تقدر به سائر الحركات. و هذه الحركة حركة يصلح عليها الاستمرار و لا يتحدد لها بالفعل «١٢» أطراف. فإن قال قائل: أ رأيت إن لم توجد تلك الحركة لكان يفقد الزمان حتى تكون حركات أخرى غيرها بلا تقدم و لا تأخر «١٣»

أو قيل ما ذكرناه في الشكوك: إن الجسم في آن يوجد متحركا غير محتاج إلى حركة جسم آخر، فيجوز أن يتحرك، ولا يجوز أن يكون له زمان. فالجواب عن ذلك إنه سنبين لك أنه إن لم تكن حركة مستديرة لجرم مستدير، لم تعرض «١٤» للمستقيم «١٥» جهات فلم تكن حركات مستقيمة طبيعية، فلم تكن قسرية، فيجوز أن تكون حركة جسم من الأجسام وحده ولا أجسام أخرى مستحيلا «١٦» و إن لم يكن بين «١٧» الاستحالة فليس كل محال يعرض «١٨» يكون بين عروض الاستحالة، بل كثير من المحالات لا- تظهر ولا تستبين «١٩» استحالتها إلا ببيان و برهان. و أما إن اعتمدنا التوهم فإذا رفعنا المستديرة بالتوهم و أثبتنا المستقيمة المتناهية في الوهم أمكن و ثبت في التوهم زمان محدود لا يستنكره التوهم «٢٠»، و ليس نظرنا في هذا، بل فيما يصح في الوجود. فالزمان إذن وجوده متعلق بحركة واحدة يقدرها، و يقدر أيضا الحركات التي يستحيل أن توجد دون «٢١»

(١) متعلق: يتعلق سا، ط.

(٢) لأن ... يستتبع شيئا: ساقطة من سا.

(٣) و قائما: أو قائما ط.

(٤) و هيئته: و هياء سا م.

(٥) و من: من سا.

(٦) فليس: + إذا ط.

(٧) متعلق: يتعلق د، سا

(٨) و لا أن: فلا أن د.

(٩) لها: لذاتها سا، م، لذاته د.

(١٠) وجد: وجدنا ط.

(١١) بحركة: لحركة د، م.

(١٢) بالفعل: + بل م.

(١٣) و لا تأخر: و تأخر د، ط.

(١٤) تعرض: تفرض د، سا، ط

(١٥) المستقيم: للمستقيمة م.

(١٦) مستحيلا: مستحيلا د.

(١٧) بين: بين م

(١٨) يعرض: يفرض ط.

(١٩) لا تظهر و لا تستبين: لا يستبين د، سا، لا يظهر و يستبين م.

(٢٠) التوهم (الثانية): المتوهم ط.

(٢١) لها ... دون: ساقطة من ب.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٦٩

حركة الجسم الفاعل بحركته للزمان «١» إلا في التوهم، و ذلك كالمقدار الموجود في جسم يقدره و يقدر ما يحاذيه و يوازيه. و ليس يوجب تقديره و هو واحد بعينه للجسمين أن يكون متعلقا بالجسمين، بل يجوز أن يتعلق بأحدهما و يقدره «٢» و يقدر أيضا الآخر «٣» الذى «٤» لم «٥» يتعلق به. و الحركة «٦» اتصالها «٧» ليس إلا لأن المسافة متصله، و لأن اتصال المسافة يصير علة لوجود

تقدم و تأخر في الحركة، تكون الحركة بهما علة لوجود «٨» عدد لها هو الزمان فتكون الحركة متصلة من جهتين: من جهة المسافة و من جهة الزمان. فأما «٩» هي في ذاتها فليست إلا كمال ما بالقوة، و ليس يدخل في ماهية هذا المعنى اتصال أو تقدر، فإنه لا يفهم من كمال ما بالقوة أو انتقال من شيء إلى شيء و من خروج من قوة إلى فعل أن هناك بعدا ما بين المبتدأ «١٠» و المنتهى متصلا قابلا للقسمه التي يقبلها المتصل، بل هذا يعلم بنوع من النظر يعلم به أن هذا المعنى يكون على المقدار المتصل لا غير. فلو أنا توهمنا ثلاثة أجزاء لا- تتجزأ، و كان المتحرك حين يتحرك في الأوسط منها لكان فيه عند حركته من الأول إلى الثالث كمال ما بالقوة و لم يكن على متصل، فنفس كونها حقيقة كمال ما بالقوة لا يوجب أن تكون منقسمة. و كذلك «١١» ما لم تعرف أشياء أخرى لا- يعرف و جوب ذلك، فإنها «١٢» لا تكون إلا على متصل قابل لقسمه كذا. فبين أن الاتصال «١٣» أمر عارض يلزم الحركة من جهة المسافة أو من جهة الزمان، لا يدخل في ماهيتها. و بالجملة فإننا لو لم «١٤» نلتفت «١٥» إلى مسافة أو إلى زمان، لم نجد للحركة اتصالا. و كذلك «١٦» متى احتجنا إلى تقدير «١٧» الحركة احتجنا إلى ذكر مسافة أو زمان. و أما اتصال الزمان فعلته القريبه اتصال الحركة بالمسافة، لا اتصال «١٨» المسافة وحدها، فإن اتصال المسافة وحدها ما لم يكن حركة موجودة، لا يوجب «١٩» اتصال الزمان، كما تكون مسافة يتحرك فيها المتحرك و يقف ثم يبتدئ من هناك و يتحرك حتى يفنيها، فيكون هناك اتصال المسافة موجود أو لا يكون الزمان متصلا، بل يجب أن تكون علة الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة، و لأن اتصال «٢٠» الزمان اتصال «٢١» المسافة، بشرط أن لا يكون فيها سكون. فعلة اتصال الزمان أحد اتصالي «٢٢» الحركة من جهة «٢٣»

(١) للزمان: الزمان سا.

(٢) و يقدره: ساقطة من د.

(٣) الآخر: الأجزاء د

(٤) الذي: التي سا

(٥) لم: ساقطة من سا

(٦) و الحركة: الحركة م

(٧) اتصالها: أيضا م.

(٨) تقدم ... لوجود: ساقطة من م.

(٩) فأما: و أما ط، م.

(١٠) المبتدأ: المبدأ ط.

(١١) و كذلك: و لذلك ط، فكذلك م.

(١٢) فإنها: و إنها سا، ط، م

(١٣) الاتصال: الاتصالات ط.

(١٤) لم (الاولى): ساقطة من م.

(١٥) نلتفت: نلتفت د.

(١٦) و كذلك: و لذلك ط، م

(١٧) تقدير: تقدر د.

(١٨) لا اتصال: لاتصال سا

(١٩) لا يوجب: و لا يوجب سا، و لا و إما م. اتصال.

(٢٠) اتصالي (الأولي): الاتصال ط

(٢١) اتصال (الثانية): باتصال ط

(٢٢) اتصالي: اتصال سا.

(٢٣) حركة ... جهة: ساقطة من ب.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٧٠

ما هو اتصال الحركة. و ليس هذا إلا اتصال «١» المسافة مضافا «٢» إلى الحركة، و هذا لا يكون و هناك سكون، و ليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا، بل لاتحاد «٣» الزمان، فإنه ليس الزمان شيئا يعرض الاتصال الخاص به، بل هو نفس ذلك «٤» الاتصال. فلو كان شيء يجعل للزمان اتصالا على معنى اتحاد ذات الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لا جوهر الزمان. و كما أنا نقول: إن «٥» لونا كان سبب لون، أو حرارة كانت سبب حرارة، و نعى «٦» بذلك أنها كانت سببا لوجود اللون أو الحرارة، لا لكون الكيفية حرارة، كذلك «٧» نقول: إن اتصالا هو سبب لوجود اتصال، لا أنه سبب لصيرورة ذلك الشيء اتصالا «٨»، فإنه اتصال بذاته كما أن ذلك «٩» حرارة لذاتها.

و ليس لقائل أن يقول: إنا لا- نفهم للحركة اتصالا إلا «١٠» بسبب المسافة أو الزمان، و أنتم أبيتتم أن يكون الاتصال المسافي سببا للزمان، و لا- يجوز أن تقولوا إن الاتصال الزماني «١١» هو سبب للزمان، ثم تقولون إن اتصال الحركة سبب للزمان، و ليس هناك اتصال «١٢» غير هذين. إنا نجيبه و نقول: إنا نجعل الاتصال المسافي سببا للزمان، و لكن لا مطلقا «١٣»، بل من حيث صار لحركة «١٤» فصارت الحركة بها متصلة، و اعتبار اتصال المسافة بنفسه شيء و اعتباره مقارنا للحركة شيء. فافهم الآن أن «١٥» اتصال المسافة من حيث هي للحركة علة لوجود ذات الزمان الذي هو بذاته متصل أو اتصال لا أنه علة لكون ذات الزمان متصلا، فذلك أمر لا علة له. فبهذا يصح أن الزمان أمر عارض للحركة و ليس بجنس و لا فصل لها و لا سبب من أسبابها، بل أمر لازم لها بقدر جميعها. و من المباحث في أمر الزمان أن نعرف كون الشيء في الزمان، فنقول: إنما يكون الشيء في الزمان على الأصول التي سلفت، بأن «١٦» يكون له معنى المتقدم و المتأخر، و كل ماله في ذاته «١٧» معنى المتقدم و المتأخر فهو إما حركة و إما ذو حركة. أما الحركة فذلك «١٨» لها من تلقاء جوهرها، و أما المتحرك فذلك له من تلقاء الحركة. و لأنه قد يقال لأنواع الشيء و لأجزائه و لنهاياته إنها شيء في الشيء، فالتقدم و المتأخر و الآن أيضا و الساعات و السنون يقال إنها في الزمان. فالآن في الزمان كالوحدة في العدد، و المتقدم و المتأخر «١٩» كالزوج و الفرد في العدد، و الساعات

(١) اتصال (الثانية): لاتصال سا

(٢) مضافا: مضافة سا، ط، م.

(٣) لاتحاد: لايجاد سا، ط، م.

(٤) الاتصال ذلك: ساقطة من سا.

(٥) إن: ساقطة من م

(٦) و نعى: نعى ط.

(٧) كذلك: لذلك د.

(٨) هو سبب ... اتصالا: ساقطة من د، م.

(٩) ذلك: ذاك ط.

(١٠) إلا: لا سا.

(١١) الزماني: الزمان ط.

(١٢) اتصال: ساقطة من د.

(١٣) لا مطلقا: مطلقا سا

(١٤) لحركة: الحركة ط.

(١٥) الآن أن: إلا أن ط.

(١٦) بأن: أن م

(١٧) في ذاته: ساقطة من ط.

(١٨) فذلك: بذلك د، سا.

(١٩) ما هو ... و المتأخر: ساقطة من ب.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١٧١

و الأيام كالاثني و الثلاثة و الأربعة و العشرة في العدد، و الحركة في الزمان كالعشرة الأعراض في العشرية، و المتحرك في الزمان مثل الموضوع للأعراض العشرة في العشرية، و لأن السكون إما أن يتوهم مستمرا ثابتا أبدا، و إما أن يتوهم بحيث يعرض له تقدم و تأخر بالعرض، و ذلك بسبب الحركتين اللتين يكتفيانه، إذ السكون عدم حركة «١» فيما من شأنه أن يتحرك لا عدم الحركة مطلقا، فلا يبعد أن يكون «٢» بين «٣» حركتين، فمثل هذا السكون له بوجه ما تقدم و تأخر، فهو أدخل «٤» وجهي السكون في الزمان دخولا بالعرض و التغيرات «٥» التي تشبه الحركة «٦» المكانية في أنها تبدئ من طرف إلى طرف، كما تأخذ التسخن «٧» من طرف إلى طرف «٨»، هي «٩» داخله في الزمان لأجل أن لها تقدما و تأخرا. فإذا كان تغير ما يأخذ المتغير «١٠» كله جملة فيذهب إلى الاشتداد أو النقص «١١»، فإن «١٢» له من الاتصال الاتصال الزماني فقط، فإن «١٣» له تقدما و تأخرا في الزمان فقط. و لذلك «١٤» ليس له فاعل الزمان الذي هو اتصال الحركة في مسافة أو شبه مسافة و هو مع ذلك ذو تقدم و تأخر «١٥»، فهو متعلق بالزمان، فوجوده بعد وجود علة الزمان و هو الحركة التي «١٦» فيها انتقال. فهذه «١٧» التغيرات «١٨» تشارك الحركات المسافية في أنها تتقدر «١٩» بالزمان، و لا تشاركها في أن الزمان متعلق الوجود بها معلول لها، فإن هذا للمسافيات وحدها.

و قد علمت غرضنا في قولنا الحركات المسافية. و أما الأمور التي لا تقدم فيها و لا تأخر بوجه فإنها ليست في زمان، و إن كانت مع الزمان، كالعالم فإنه مع الخردلة و ليس «٢٠» في الخردلة «٢١». و إن كان شيء «٢٢» له من جهة تقدم و تأخر، مثلا من جهة ما هو متحرك و له جهة أخرى لا تقبل التقدم و التأخر، مثلا من جهة ما هو ذات و جوهر فهو من جهة ما لا يقبل تقدما و تأخرا ليس في زمان، و هو من الجهة الأخرى في الزمان. و الشيء الموجود مع الزمان و ليس في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر، و كل استمرار وجود واحد فهو في الدهر «٢٣»، و أعني بالاستمرار وجوده «٢٤» بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال، فكأن الدهر هو قياس ثبات إلى غير ثبات، و نسبة هذه المعية إلى الدهر كنسبة تلك الفينة «٢٥» من الزمان و نسبة الأمور الثابتة بعضها إلى بعض.

(١) حركة: الحركة ب، د.

(٢) أن يكون: ساقطة من سا

(٣) بين: ساقطة من د.

(٤) أدخل: + في سا

(٥) و التغيرات: و التغيرات ط

- (٦) الحركة: الحركات ط.
 (٧) التسخن: التسخين م
 (٨) كما ... إلى طرف: ساقطة من د
 (٩) هي: و هي. سا، ط، م.
 (١٠) المتغير: التغير ط
 (١١) أو النقص: و النقص د، سا، ط
 (١٢) فإن: فإنه ط.
 (١٣) فإن: و إن ط
 (١٤) و لذلك: و كذلك د، فكذلك م.
 (١٥) نقدم و تأخر: متقدم و متأخر د، سا.
 (١٦) التي: الذى سا
 (١٧) فهذه: بهذه سا
 (١٨) التغييرات: التغييرات ط.
 (١٩) تتقدر: مقدر ط.
 (٢٠) و ليس: و ليست ط.
 (٢١) و ليس فى الخردلة: ساقطة من د
 (٢٢) شىء: شيئاً ط، م.
 (٢٣) الدهر (الثانية): الدهن م.
 (٢٤) وجوده: وجود د.
 (٢٥) الفينة: المعبة د، ط، ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٧٢

و المعية التى لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر، و يشبه أن يكون «١» أحق ما سمي «٢» به السرمد، و كل «٣» استمرار وجود بمعنى سلب التغير مطلقاً من غير قياس إلى وقت فوقت «٤» فهو السرمد، و العجب «٥» من قول «٦» من يقول إن الدهر مدة السكون أو زمان غير معدود بحركة، و لا يعقل مدة و لا زمان ليس فى ذاته قبل و لا بعد، و إذا كان فيه قبل و بعد وجب تجدد حال على ما قلنا فلم يخل من «٧» حركة.

و السكون يوجد فيه التقدم و التأخر، على نحو ما قلنا سالفاً لا غير، و الزمان ليس بعلة لشيء من الأشياء، لكنه إذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد أو يعدم و لم نر له «٨» علة ظاهرة نسب الناس ذلك إلى الزمان، إذ «٩» لم يجدوا هناك مقارناً غير الزمان أو لم يشعروا به. فإن كان الأمر محموداً مدحوا الزمان، و إن كان مذموماً ذموا. لكن الأمور الوجودية فى أكثر الأمر ظاهرة العلل، و العدم و الفساد خفى العلة، فإن سبب البناء معقول و سبب الانتقاص و الانداس «١٠» مجهول فى الأكثر. و كذلك إن شئت استقرت جزئيات كثيرة، فيعرض لذلك أن يكون أكثر «١١» ما ينسب إلى الزمان هو من الأمور العدمية «١٢» الفسادية «١٣» كالنسيان و الهرم و الانتقاص و فناء المادة و غير ذلك، فلذلك صار الناس يولعون «١٤» بدم الزمان و هجوه.

و الزمان له عوارض و أمور تدل عليها ألفاظ، فحرى بنا أن نذكرها و نعددها، فمن ذلك الآن، و قد يفهم منه الحد المشترك بين الماضى و المستقبل الذى فيه الحديث لا غيره، و قد يفهم منه كل فصل مشترك و لو فى أقسام الماضى و المستقبل، و قد يفهم منه

طرف الزمان، و إن لم يدل على اشتراك، بل كان صالحا لأن يجعل طرفا فاصلا في الوهم غير واصل، و إن كان يعلم من خارج المفهوم إنه لا بد من أن يكون مشتركا و لا يمكن أن يكون فصلا، و ذلك بنوع من النظر غير تصور معنى لفظه. و قد يقولون آن لزمان «١٥» قريب جدا من الآن الحاضر قصير.

و تحقيق سبب هذا القول هو أن كل زمان يحدث عنه فله حدان لا محالة هما آنان يفترضان «١٦» في الذهن له، و إن لم يشعر به. و هذان الآنان يكونان في الذهن حاضرين معا لا محالة، لكنه قد يشعر الذهن في بعض الأوقات بتقدم آن في الوجود، و تأخر آن «١٧»، و ذلك لبعده المسافة بينهما، كما يشعر بالآن المتقدم من آنى الساعة و اليوم، و فى بعضها يكون الآنان من القريب بحيث لا يشعر الذهن بما بينهما فى أول وهلة، ما لم يستند إلى استبصار، فيكون الذهن يشعر بهما

(١) يكون: ساقطة من ب د، سا، ط

(٢) ما سمي: ما يسمى ط

(٣) و كل: فكل ب، سا

(٤) فوق: مؤقت د، سا.

(٥) و العجب: و التعجب ط

(٦) من قول: ساقطة من ط.

(٧) من: عن م.

(٨) نرله: يزله م

(٩) إذ: إذا د، سا.

(١٠) و الاندراس: ساقطة من سا

(١١) أكثر: ساقطة من م.

(١٢) العدمية: ساقطة من سا

(١٣) الفسادية: و الفساد م.

(١٤) يولعون: مولعون سا.

(١٥) لزمان: الزمان ط.

(١٦) يفترضان: يعترضان د، سا.

(١٧) آن (الثانية):+ فى الوجود د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٧٣

كأنهما وقعا معا، و كأنهما آن واحد، و إن كان «١» التعقب و الاستقصاء يمنع الذهن عن ذلك فى أدنى تأمل، و لكن إلى أن يراجع الذهن نفسه يكون الآنان كأنهما «٢» وقعا معا.

و من الألفاظ الزمانية قولهم: بغتة. و بغتة، هو «٣» نسبة الأمر الواقع فى زمان غير مشعور بمقداره قصرا «٤» إلى زمانه، بعد أن لا يكون الأمر منتظرا متوقعا. و من هذه الألفاظ قولهم: دفعته، و هو يدل على حصول شىء فى آن، و قد يدل على مقابل «٥» قولنا: قليلا قليلا، و قد شرحنا ذلك. و من هذه الألفاظ قولهم: هو ذا «٦»، و هو يدل «٧» على آن قريب فى المستقبل من الآن الحاضر لا يشعر بمقدار البعد بينهما قصرا شعورا يعتد به. و من ذلك قولهم: قبيل و هو يدل على نسبة إلى آن فى الماضى قريب من الآن الحاضر، إلا أن المدء بينهما مشعور بها. و بعيد فى المستقبل نظير قبيل فى الماضى. و المتقدم إما فى الماضى فيدل على ما هو أبعد من الآن الحاضر،

و المتأخر على مقابله، و أما فى المستقبل فيدل على ما هو أقرب من الحاضر، و المتأخر على مقابله. و إذا أخذ مطلقا فالمتقدم هو الماضى، و المتأخر هو المستقبل، و القديم زمان يستطال ما بينه و بين الآن بالقياس إلى الحدود المتعلقة «٨» للزمان، و أيضا القديم فى الزمان مطلقا و بالحقيقة «٩» هو الذى ليس لزمانه ابتداء «١٠».

- (١) و إن كان: و كان م.
 - (٢) كأنهما: كلها م.
 - (٣) هو: هى ط
 - (٤) قصرا: قصر م.
 - (٥) مقابل: مقابله سا
 - (٦) هو ذا: هو ذى سا
 - (٧) يدل: ما يدل ى.
 - (٨) المتعالة: المتعاملة د، ط.
 - (٩) و بالحقيقة: ساقطة من ط
 - (١٠) ابتداء: تمت المقابلة الثانية من الفن الأول بحمد الله و حسن توفيقه و الحمد لله رب العالمين م.
- الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعى، ص: ١٧٥

المقالة الثالثة من الفن الأول «١» فى الأمور التى للطبيعيات من جهة ما لها كم و هى أربعة عشر فصلا «٢»

إشارة

الأول فى كيفية البحث الذى يختص بهذه المقالة.
 الثانى فى التتالى، و التماس، و الشافع، و التداخل، و التلاحق، و الاتصال، و الوسط، و الطرف، و معا، و فرادى.
 الثالث فى حال الأجسام فى انقسامها، و ذكر ما اختلف فيه و تعلق به المبطلون من الحجج.
 الرابع فى إثبات الرأى الحق منها و إبطال الباطل.
 الخامس فى حل شكوك المبطلين فى الجزء.
 السادس فى مناسبات المسافات و الحركات و الأزمنة فى هذا الشأن و يتبين أن ليس لشيء منها أول جزء.
 السابع فى ابتداء الكلام فى تناهى الأجسام و لا تنهيتها و ذكر ظنون الناس فى ذلك.
 الثامن فى أنه لا يمكن أن يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه و أنه لا يمكن أن يكون جسم متحرك بكليته أو جزئية غير متناه. «٣»

- (١) من الفن الأول: ساقطة من ب، سا.
 - (٢) و هى أربعة عشر فصلا: ثلاثة عشر فصلا م، ساقطة من ب، د، سا.
 - (٣) الأول ... متناه: ساقطة من ب، د، سا، م.
- الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعى، ص: ١٧٦

التاسع فى تبين كيفية دخول ما لا يتناهى فى الوجود، و غير دخوله فيه، و نقض حجج من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل.
 العاشر فى أن الأجسام متناهية من حيث التأثير و التأثير.
 الحادى عشر فى أنه ليس للحركة و الزمان شىء يتقدم عليهما إلا ذات البارى تعالى و أنه لا أول لهما من ذاتهما.
 الثانى عشر فى تعقيب ما يقال إن الأجسام الطبيعىة تنخلع عند التصغر المفرط، بل لكل واحد منها لا يحفظ صورته فى أقل منه، و كذلك تعقيب ما قيل من أن الحركات ما لا أقصر منه.
 الثالث عشر فى جهات الأجسام.
 الرابع عشر فى النظر فى أمر جهات الحركات الطبيعىة و هى المستقيمة «١».

(١) السابع ... المستقيمة: ساقطة من ب.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٧٧

[الفصل الأول]- فصل «١» فى كيفية البحث الذى «٢» يختص بهذه المقالة

إن الطبيعيات هى أجسام و أحوال الأجسام، و للكمية «٣» مخالطة مسا «٤» للصنفين، فالكمية التى للأجسام هى الأقطار «٥»، و أما التى لأحوال الأجسام فمثل الزمان و مثل أشياء أخرى تلحقها بالذات أو بالعرض. و أحوال الأجسام يلحقها الكم، إما من جهة كمية الأجسام التى لها أو معها، و إما من جهة الزمان كما يلحق الحركة، و إما من جهة القياس إلى عدد ما يصدر عنها أو مقدار، و هذا أبعد أنحاء لحوق الكم. و هذا كما يقال قوة متناهية و قوة غير متناهية و الأحوال التى تعتبر للأجسام من كميتها إما أحوال يصح أن تكون بانفراد جسم جسم، مثل حال التناهى و اللاتناهى فى العظم، و حال «٦» التناهى و اللاتناهى «٧» فى الانقسام «٨» و الصغر، و إما أحوال تكون بقياس بعضها إلى بعض، مثل التالى و التماس و التشافع و الاتصال و ما يجرى مجراها، و إما أحوال الأجسام. فالحركة و الزمان منها تعتبر من أحوال كميتها أنهما هل لهما ابتداء زمانى «٩»، و هل ينقطعان، أو ليس «١٠» كذلك، بل لا نهاية «١١» لها. و أما القوى منها فيعتبر من أحوال الكميات فيها «١٢» أنها كيف يحاذى أمورا ذوات نهاية أو غير ذوات نهاية، و كيف يمكن ذلك فيها.

(١) فصل: فصل ا ب، الفصل الأول م.

(٢) الذى: التى سا.

(٣) و للكمية: و الكمية سا، م

(٤) ما: ساقطة من م

(٥) الأقطار: الأنظار ط.

(٦) و حال: ساقطة من سا

(٧) فى ... و اللاتناهى: ساقطة من د

(٨) فى الانقسام: و الانقسام م.

(٩) ابتداء زمانى: ابتدآن ب، ابتداء د، سا

(١٠) أو ليس: لم ليس ط.

(١١) هل ... لا نهاية: ساقطة من م

(١٢) فيها (الأولى): منها سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٧٨

[الفصل الثاني] ب - فصل «١» في التتالي و التماس «٢» و التشافع و التلاحق و الاتصال و الوسط و الطرف و معا و فرادى

و قبل أن نتكلم في أمر تناهى الأجسام و أحوالها في الإعظام، فحقيق بنا «٣» أن نتكلم في تناهيها و لا تناهيها «٤» في الصغر و الانقسام. و قبل ذلك فحقيق بنا أن نعرف التتالي و التماس و التداخل التشافع و التلاصق و الاتصال «٥»، و أن نعرف الوسط و الطرف، و أن نعرف معا في المكان و فرادى. فنقول إن المتتالين هما اللذان ليس بين أولهما و ثانيهما شيء «٦» من جنسهما مثل البيوت المتتالية. فإن التتالي منهما للأول هو الذي ليس «٧» بينه و بين الأول شيء من جنسهما، و قد تكون متفقاً مثل بيت و بيت، و تكون مختلفة النوع مثل صف «٨» «٩» من إنسان و فرس و جبل و شجرة «١٠»، فحينئذ لا تكون «١١» متتالية من حيث هي مختلفة النوع، بل «١٢» من حيث يجمعها «١٣» أمر عام ذاتي كالجسمية، أو عرضي كاليابض، أو القيام صفاً، أو الشخوص حجماً. و إذا «١٤» لم يكن بينهما من المقول عليه الأمر المعتبر عاماً شيء، قيل «١٥» للمأخوذ منهما «١٦» ثانياً: إن هذا يتلو صاحبه مثلاً، إذا أخذت هذه الأشياء من حيث «١٧» هي أشخاص منتصبه، كان الفرس يتلو الإنسان و الجبل و الشجرة، و إن أخذت من حيث هي حيوانات «١٨»، كان الفرس يتلو الإنسان «١٩»، و لم يكن الجبل و الشجرة يتلون، و إن أخذت من حيث هي ناس، لم يكن هناك شيء يتلو شخص الإنسان إلا الإنسان. و أما التماس «٢٠» فهو الشيء الذي ليس بين طرفه «٢١» و طرف «٢٢» ما قيل إنه تماس له، شيء ذو وضع، فالتماسان «٢٣» هما اللذان

(١) فصل: فصل ب ب، الفصل الثاني م.

(٢) و التماس: ساقطة من د.

(٣) بنا: ساقطة من ب، د، سا، ط

(٤) و لا تناهيها: ساقطة من م.

(٥) و الاتصال: ساقطة من م.

(٦) شيء: + واحد د.

(٧) ليس: ساقطة من سا.

(٨) مثل صف: من صنف م

(٩) صف: صنف سا

(١٠) و شجرة: و شجر م

(١١) لا تكون: لا توجد ط، م.

(١٢) بل: مثل د

(١٣) يجمعها: يجمعها ب، سا.

(١٤) و إذا: فإذا سا، ط، م.

(١٥) قيل: لم يقل ط

(١٦) منهما: ط.

(١٧) من حيث: ساقطة من ط.

(١٨) حيوانات: حيوان م.

(١٩) و الجبل الإنسان: ساقطة من د

(٢٠) المماس: التماس ط، م

(٢١) طرفه: طرفيه ط

(٢٢) و طرف: بطرف سا

(٢٣) فالتماسان: و التماسان ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٧٩

طرفاهما معاً لا فى المكان، بل فى الوجود الواقع عليه الإشارة. فإن الأطراف ليست فى مكان البتة و لها وضع ما و النقطة أيضاً لها وضع، فإن الوجود هو «١» أن يكون الشيء بحيث ممكن أن يشار إليه أنه جهة مخصوصة. و التماسان تقع هذه الإشارة على طرفهما «٢» معاً. و إذا كان شيئان يتعدى لقاء كل منهما طرف الآخر حتى يلقى ذات الآخر بأسره لم «٣» يكن ذلك مماساً، بل كان مداخلة، فإنه ليست المداخلة «٤» إلا أن تدخل كلية ذات فى الآخر «٥»، و ليس ذلك الدخول «٦» إلا أن يلقى أحدهما كل ما قيل إنه مداخلة فيه، فإن ساواه كان لا- شىء من هذا إلا و هو ملاق للآخر، و إن فصل أحدهما لم يكن داخله كله بل داخله ما يساويه «٧» منه. فحقيقة المداخلة أن يكون لا- شىء من ذات هذا إلا و يلقى ذات الآخر، فلا يرى «٨» شىء لا يلقى الآخر و أما كون المتداخلين فى مكان واحد فهو أمر يلزم المداخلة، و ليس هو مفهومها بل مفهومها الملاقاة بالأسر. و إذا كان شىء يلقى الآخر بالأسر، و الآخر لا يفضل عليه، فما يلقى الآخر يلقى الأول، و إلا فسيوجد فيه بالملاقاة شىء خالياً عن الأول. و قيل إن الأول لاقاه كله، و لم يفضل عن الثانى عليه، هذا خلف. فالمتلاقيات «٩» بالأسر، أى شىء لاقى أحدهما لاقى الآخر، و لا يحجب واحد منهما عن مماسه الآخر، و لا يزداد الحجم باجتماع ألف منها «١٠»، و هذا هو «١١» سبيل ألف نقطة لو «١٢» اجتمعت. و إذا كاد شىء يلقى شيئاً، و يلقى «١٣» الملقى شىء لا- يلقى «١٤» الأول، فهناك فضل فى ذاته عما لاقى الأول، ذلك «١٥» الفضل «١٦» يناله الملقى الثانى فارغاً عن الملاقاة الأولى. و هذه الأشياء كلها بينة فى العقل. و كذلك إذا كان الشىء مشغولاً بالملاقاة «١٧» حتى تكون الملاقاة تمنعه عن ملاقاة شىء آخر، فإما أن يكون مشغولاً، كله أو بعضه. فإن كان كله لم يمسه ثالث، و إن كان بعضه الأول فلا يكون لا الشغل و لا المماسه شغلاً بالأسر أو مماسه بالأسر و هذه مقدمات بينة بنفسها، و ما ورد «١٨» من النقض لها فهو نقض مقدمات أعم منها، و هو ما يقال من أن الشىء قد يكون كله معلوماً بالقياس «١٩» إلى شىء، و عند شىء مجهولاً بالقياس إلى آخر، و عند آخر من غير انقسام، و يكون الشىء يمين شىء و ليس يمين شىء من غير انقسام، و لذلك «٢٠» يكون مشغولاً بأسره بالقياس إلى شىء، فارغاً بالقياس إلى شىء آخر من غير انقسام فأول ما يغلطون فى هذا أن هذا ينقض «٢١» قول قائل من «٢٢» جهة أخرى «٢٣» إنه لا يجوز أن يكون

(١) وضع فإن الوجود هو: وضع هو سا، م، وضع ما و الوجود ط.

(٢) طرفهما: طرفيهما ط، م.

(٣) لم: و لم ط.

(٤) المداخلة: المدخل د

(٥) الآخر: الأخرى د

(٦) الدخول: المدخول سا.

(٧) ما يساويه: ما ساواه ا ط.

(٨) يرى: يتراءى د، يبق م.

(٩) فالمتلاقيات: فالمتلاقيان ط.

(١٠) منها: منهما د، م

(١١) هو: + على م

(١٢) لو: إذا ط

(١٣) و يلقي: و يلقى ط

(١٤) لا يلقي: لا يلقى ط.

(١٥) ذلك: و ذلك ط، م

(١٦) الفضل: ساقطة من سا.

(١٧) بالملاقاة: فالملاقاة سا.

(١٨) و ما ورد: و ما يورد د، سا، ط، م.

(١٩) بالقياس (الأولى): بقياس ب، د، سا، م.

(٢٠) و لذلك: فكذلك سا، ط، م.

(٢١) ينقض: نقض سا، ط، م

(٢٢) من: ساقطة من م.

(٢٣) من جهة أخرى: ساقطة من سا

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ١٨٠

الشيء بأسره ذا أمرين متقابلين بالقياس إلى شيء «١»، و هذا مسلم. إنما المنكر ما نسبته إلى هذه «٢» المقدمة نسبة النوع «٣» مثلا، و هو أنه إذا اشتغل بأسره عن أن يماس لم يمس في جهة دون جهة مماسة تخصه، فإن «٤» فرغ من جهة و اشتغل في جهة ففي ذاته فضل عن الاشتغال. و هذه المقدمة لم تناقض و لم تبطل، بل دل على أن جنسها ليس بواجب، و لها أشباه ليست بواجبة. و هذه المقدمة لم تجب و لم تثبت في العقل الأول من حيث المعنى الجنسي لها، بل من حيث هي «٥» مخصوصة بالملاقاة، فإن الملاقاة هذا موجبها. و لو «٦» كان بدل الملاقاة معنى آخر لكان يجوز أن يكون «٧» كل الشيء «٨» بالقياس إلى جهة بحال، و بالقياس إلى جهة أخرى بحال «٩» مخالفة لتلك الحال إذا «١٠» كانت تلك «١١» الحال لا-توجب شغلا و منعا أصلا، و كان «١٢» لا يوجب شغلا يتعاطى بحال الكل و بحال البعض، إذ كان «١٣» الشغل لكل أمرا بالقياس ليس أمرا في نفسه. فإن المشغول الممنوع عن مماسة شيء آخر لا يكون مشغولا عن شيء دون شيء، فإنه من حيث هو مشغول لا يماسه شيء البتة، و من حيث هو فارغ يماسه كل شيء. فأما «١٤» المجهول فكونه مجهولا ليس أمرا يستقر فيه البتة، بل هو مضاف إلى شيء، و لذلك لا يمنع «١٥» أن يعلمه أى عالم كان بأى عدد كان من العلم، لا كالجزم الذى لهم، فإنهم قصرُوا إمكان مماسته على أشياء معدودة. و بالجملة لا يوجب ذلك فى العلم منعا البتة، و لو أوجب منعا متناولا «١٦» «١٧» لأمر غير متجزئ بوجه من الوجوه لما علم شيء.

على «١٨» أنه لا حاجة بنا إلى إبانة هذا الفرق، فإن الذى نقوله فى أمر الملاقاة بالأسر من أنه إذا شغل «١٩» شغل الجميع، و إن لم يشغل لم يشغل شيئا هو بين بنفسه و بين خلافه، فى أمر العلم. و ما أورده «٢٠» من الأمثلة للمناقضة يناقض غير المطلوب، و يوجب تجويزا فى أمر أعم «٢١» من المطلوب، فيجعل تجويزا فى المطلوب. و بالحرى أن تكون الملاقاة بالأسر «٢٢» لا تشغل «٢٣» البتة عن المماسه، فإن الوارد المماس إذا شغله المتقدم السابق إلى المماسه امتنع عن المشغول و لم يمتنع «٢٤»

(١) شيء: شيئين ط.

(٢) هذه: هذا م

- (٣) النوع: بالنوع م.
 (٤) فإن: و إن ط، م.
 (٥) هي: هو ط
 (٦) و لو: فلو ط
 (٧) يكون: ساقطة من د.
 (٨) الشيء: شيء ط
 (٩) بحال (الثانية): بحالة ط
 (١٠) إذا: إذ يخ
 (١١) تلك: ساقطة من م.
 (١٢) و كان: و كانت ط؛ لو كانت م
 (١٣) إذ كان: أو كان ط، م.
 (١٤) فأما: و أما سا، ط، م.
 (١٥) لا يمنع: لا يمنع ط.
 (١٦) منعاً متناولاً: أمرا سا
 (١٧) متناولاً: + و لا د.
 (١٨) على: و على ب، سا، ط
 (١٩) شغل (الأولى): اشتعل م.
 (٢٠) و ما أوردوه: و ما أوردته ط.
 (٢١) أعم: ساقطة من ط
 (٢٢) بالأسر: ساقطة من سا.
 (٢٣) لا تشغل: لا تشغل م
 (٢٤) و لم يمنع: و لم يمنع ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٨١

عن مماسه الشاغل، فأصاب ذات «١» الشاغل بالمماسه دون ذات المشغول، و كان ذات المشغول غير ملاق «٢» بجميع «٣» ذات الشاغل «٤»، فما «٥» كانت بينهما ملاقاه «٦» بالأسر. أما إذا كانت الملاقاه ملاقاه بالأسر كانت مداخلة بالحقيقة. و المتداخلان لا يشغل أحدهما الآخر عن مس ماس، فالملاقاه «٧» بالأسر كذلك حكمها. و إذا «٨» كانت المماسه غير المداخلة، و كان كل واحد من المتماسين منفرداً بوضع مخصوص هناك ذاته دون ذات الآخر فتكون المماسه ملاقاه بأطراف الذاتين، و هو أن لا يكون بين طرفهما بعد أصلاً، و تكون المداخلة ملاقاه بالأسر. فيلزم ذلك أن يصير وضعهما «٩» و مكانهما واحداً. و أنت إذا تأملت أدنى تأمل، علمت أن الشيء إذا كان مماساً، فلو توهمته «١٠» صار مداخلاً احتاج أن يتحرك إلى ملاقاه أمر من ذات المداخل ينفذ فيه، لم يكن لاقاه، حتى إذا استوت «١١» الملاقاه «١٢» صار مداخلاً.

و ليس كلامنا الآن في المداخلة على أنها موجودة أو معدومة، بل على تصور معنى لفظها، و أن المتصور منها كيف يخالف المتصور من المماسه، و أنها لو كانت موجودة كيف كانت تفارق المماسه. و أما التشافع فهو حال مماس تال من حيث هو تال. و ظن بعضهم أن من شرط ذلك أن يشارك في النوع، و أظن أن مفهوم اللفظ لا يقتضى ذلك اللهم إلا أن يصطلح على ذلك من رأس، و بعد

ذلك فيحتاج أن يكون لهذا «١٣» المعنى الذى هو أعم منه لفظ «١٤» بحسبه «١٥» و أما الملتصق فهو المماس اللازم للشىء فى الانتقال حتى يصعب حتى التفضيل بينهما، إما لانطباق «١٦» السطحين حتى لا- يمكن أنه يفارق أحدهما الآخر إلا مع وقوع الخلاء المبين «١٧» استحالة وجوده، و ذلك يكون إذا كان ليس طرف أحد سطحى الجسمين أولى بالسبق إلى الانفتاح، أو يكون إنما يفتح «١٨» بزوال صورة السطح عن «١٩» كيفيته باستحداث تقبيب أو تقعير أو غير ذلك و هو غير مجيب إليه «٢٠» إلا بعنف، و إما لانغراز «٢١» أجزاء من هذا فى أجزاء من ذلك. و قد يحدث الالتصاق «٢٢» بين جسمين بتوسط جسم من شأنه أن ينطبق جيدا على كل واحد من السطحين لسيلانه «٢٣»، و أن ينغرز أيضا فى كل واحد منها لذلك «٢٤»، ثم منه شأنه أن يجف و يصلب فيلزم كل واحد من الجسمين و يعرض لذلك التزام الجسمين بوساطته و هذا كالغراء «٢٥» و ما يشبهه.

- (١) ذات: ذوات م
- (٢) ملاق ب، سا، م.
- (٣) بجميع: لجميع ب سا
- (٤) بالمماسه ... الشاغل: ساقطة من د.
- (٥) فما: فيما م
- (٦) ملاقاة: ساقطة من د.
- (٧) فالملاقاة: بالملاقاة سا
- (٨) و إذا: فإذا سا، م.
- (٩) وضعهما: وضعها م
- (١٠) توهمة: توهمناه سا، ط، م.
- (١١) استوت: استوفت ط، م.
- (١٢) حتى ... الملاقاة: ساقطة من م
- (١٣) لهذا: لذلك ط
- (١٤) لفظ: لفظه د، ط
- (١٥) بحسبه: جسد ط؛ يحتسب م.
- (١٦) لانطباق: الانطباق فى ط، الانطباق م.
- (١٧) المبين: البين ط.
- (١٨) يفتح: يفتح ط
- (١٩) عن: من ط.
- (٢٠) إليه: ساقطة من م
- (٢١) لانغراز: الانغراز م.
- (٢٢) الالتصاق: التصاق م
- (٢٣) لسيلانه: بسيلانه د، سا، ط.
- (٢٤) لذلك: كذلك د.
- (٢٥) كالغراء: كالغرى ب.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٨٢

و أما المتصل فإنه لفظ مشترك يقال على معان ثلاثة ذكرناها في «١» مواضع: اثنان منها تقال للشيء بالقياس إلى غيره، و واحد يقال للشيء في نفسه لا بالقياس إلى غيره: فأما أحد الاثنتين فإنه يقال للمقدار أنه متصل بغيره، إذا كان طرفه و طرف غيره واحد، فيجب أن يكون كل واحد من المتصل و المتصل به محصلا بالفعل، إما مطلقا و إما بالعرض. فإن كان مطلقا و في الوجود نفسه، كان له طرف مطلق في الوجود نفسه، كأحد خطي الزاوية، فإنه متصل بالآخر لأنه خط موجود بالفعل غير الآخر و له طرف بالفعل، لكنه بعينه طرف الخط الآخر، و أما الذي بالعرض، فمنه ما يكون بالفرض «٢»، فكما «٣» يعرض إذا توهمنا أو فرضنا الخط الواحد بالفعل ذا جزءين و ميزنا أحدهما عن الآخر «٤» بالفرض فيميز بذلك له طرف، هو «٥» بعينه طرف القسم الآخر، فيقال لكل واحد منهما أنه متصل بالآخر. و إنما يكون كل واحد منهما موجودا بعينه ما دام الفرض، فإذا زال الفرض لم يكن ذاك «٦» و لا هذا بل كان الواحد «٧» الكل و لا قسمه فيه بالفعل. و لو كان ما يقع بالفرض موجودا في نفس الأمر، و لو لم يفرض لم يمتنع وجود أجزاء بالفعل لا نهاية لها في الجسم، على ما سنين، و هذا محال. و بالجملة أيضا «٨» إنما يكون في «٩» أجزاء المتصل شيء هو هذا باتجاه الإشارة بعد الفرض إليه على نحو. و كذلك ذاك إنما يكون ذاك «١٠» لاتجاه إشارة على نحو آخر «١١» من الفرض إليه، و هذا هذا و ذاك ذاك «١٢» من حيث الإشارتان «١٣» متجهتان إليه، فإن بطلتا فمحال أن يقال إن هذا «١٤» و ذاك باقيا من حيث هما هذا و ذاك، اللهم إلا أن يفرض «١٥» سبب آخر مميز، و أما ما كان يعرض بالفرض «١٦» فيبطل بزوال الفرض «١٧». و المتصل لا جزء له بالفعل، كما يظهر من بعد، فيكون حدوث جزء له هو هذا و جزء له هو ذاك، من غير أن كان قبل موجودا بالفعل «١٨»، و هو «١٩» أمر يتبع الإشارة. و إذا زالت الإشارة لم يبق معلول الإشارة، فمحال أن يقال بعد ذلك إنه و إن بطلت الإشارة فلا بد من تميز «٢٠» ذاك «٢١» من هذا، فإن كون هذا و ذاك فيها إنما هو بالإشارة فيكون كأنه قيل «٢٢»: إن بطلت «٢٣» الإشارة فلا بد من أن تكون إشارة، و ليس الحال في أجزاء المتصل كالحال في أجزاء الأشياء الأخرى «٢٤» المنفصل بعضها من بعض موجودا بالفعل، فإن الإشارة هناك تدل

(١) في: و في: سا، ط، م.

(٢) بالفرض: بالعرض د، سا، ط، م

(٣) فكما: كما م.

(٤) عن الآخر: ساقطة من د

(٥) هو: ساقطة من سا.

(٦) ذاك: ذلك ط.

(٧) الواحد: للواحد د.

(٨) أيضا: ساقطة من د

(٩) في: ساقطة من سا.

(١٠) ذاك (الثانية): ساقطة من م، ط.

(١١) آخر: ساقطة من د، سا، م

(١٢) ذاك: ساقطة من م

(١٣) الإشارتان: إن الإشارتين م.

(١٤) هذا: ساقطة من سا

(١٥) يفرض: يعرض سا، ط، م.

- (١٦) بالفرض: بالعرض د، م
 (١٧) الفرض: العرض د سا.
 (١٨) بالفعل: ساقطة من ط
 (١٩) و هو: هو د، سا، ط، م.
 (٢٠) تميز: تمييز سا
 (٢١) ذاك: ذلك م.
 (٢٢) قيل: قبل سا.
 (٢٣) إن بطلت: أو بطلت سا.
 (٢٤) الأخرى: الآخر ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٨٣

ولا- تفعل، و هاهنا تفعل فتدل. و من الذى يكون بالعرض «١»، اختصاص العرض «٢» الحال ببعض دون بعض، حتى إذا زال ذلك العرض «٣» زال ذلك التخصيص، مثل جسم يبيض «٤» لا كله، أو يسخن لأكله، فيفرض له بالبياض جزء إذا زال البياض زال افتراضه. و أما الوجه الثانى فيقال: متصل، للذى إذا نقل ما قيل إنه متصل به فى جهة تبعد عن الآخر تبعه الآخر، فيكون هذا أمر أعم من المتصل، الذى قلناه قبل هذا، و من الملتصق. و يجوز أن تكون النهايتان اثنتين بالفعل، و أن يكون «٥» هناك تماس بالفعل، بعد أن يكون تلازم فى الحركة، و يجوز أن تكون نهاية المتصل و المتصل به واحدة، و لكن لا يكون إيقاع اسم المتصل هاهنا بهذا المعنى عليه من حيث نهايته و نهاية الآخر واحدة، بل من حيث يتبعه فى الحركة على النحو المذكور. و يقال متصل، للشىء فى نفسه إذا «٦» كان بحيث يمكن أن تفرض له أجزاء «٧» بينها الاتصال الذى بالمعنى الأول، أى بينها حد مشترك هو طرف لهذا و ذاك، و هذا هو حد المتصل. و أما الذى «٨» يقال إنه المنقسم «٩» إلى أشياء تقبل القسمة دائما فهو رسمه، و ذاك «١٠» لأن هذا غير مقوم لماهيته، لأن المتصل يفهم بالمعنى الأول فهما حقيقيا، و لا- ندرى أن هذا المعنى يلحقه أو لا يلحقه إلا ببرهان، فهو من الأعراض اللازمة للمتصل المحتاج فى إبانة وجودها للمتصل إلى حد أوسط. و أما قولنا فرادى فإنما يقال لأشياء لكل واحد منها مكان خاص ليس جزؤه جزءا من مكان عام له و للآخر. و يقال معا فى المكان ليس كما فى الزمان، بأن «١١» يكون مكان كل واحد منهما هو «١٢» بعينه مكان الآخر، كما زمانه زمان الآخر، فإن هذا مستحيل فى المكان و غير مستحيل فى الزمان، بل إنما يقال معا فى المكان لأشياء مجتمعمة، كشىء واحد يكون لجملتها «١٣» مكان، و يكون لكل واحد منها مكان خاص، جزء «١٤» من ذلك المكان الخاص جزء من «١٥» المكان العام و الوسط و البين هو الذى يقع التغير إليه «١٦» قبل التغير «١٧» إلى غيره فى الزمان، أى تغير كان. فهذه الأشياء نافعة فى معرفة غرضنا، و مع ذلك فإنها من الأحوال التى تلزم الطبيعيات من حيث هى ذوات كم.

- (١) بالعرض: بالفرض سا
 (٢) العرض: ساقطة من سا.
 (٣) العرض: الوجوه م
 (٤) يبيض: أبيض ط.
 (٥) و أن يكون: و يكون م.
 (٦) إذا: ساقطة من ط.
 (٧) أجزاء: الأجزاء سا.

- (٨) الذي: ساقطة من د
 (٩) المنقسم: المقسم د
 (١٠) و ذاك: و ذلك ط، م.
 (١١) بأن: بل م
 (١٢) هو: ساقطة من د.
 (١٣) لجملتها: بجملتها ط.
 (١٤) جزء (الأولى): ساقطة من م
 (١٥) المكان الخاص جزء من: ساقطة من د.
 (١٦) إليه: فيه م
 (١٧) التغير (الأولى و الثانية): التغير ط.
 الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٨٤

[الفصل الثالث] ج- فصل «١» في حالة الأجسام في انقسامها و ذكر ما اختلف فيه «٢» و ما تعلق به المبطلون من الحجج

فنقول: قد اختلف الناس في أمر هذه الأجسام المحسوسة، فمنهم من جعل لها تأليفا من أجزاء لا تتجزأ «٣» البتة، و جعل كل جسم متضمنا لعدة منها متناهية، و منهم من جعل الجسم مؤلفا «٤» من أجزاء لا- نهائية لها، و منهم من جعل كل جسم إما متناهي الأجزاء الموجودة فيه بالفعل و إما غير ذى أجزاء بالفعل أصلا، و إذا كان ذا أجزاء بالفعل كان كل واحد من أجزائه المنفردة جسما أيضا لا جزء له بالفعل، فالجسم عنده إما أن يكون جسما لا جزء له «٥»، و إما أن يكون مؤلفا من أجسام «٦» لا جزء لها، و يعنى بقوله: لا جزء له «٧» إنه ليس فى الحال له جزء مفترض متميز، بل هو واحد بالاتصال، و ليس يعنى أنه ليس من شأنه قبول الانقسام، بل عنده أن يقبل القسمة دائما، و كلما قسم فالخارج بالقسمة جسم له فى نفسه أن ينقسم، لكنه ربما لم تكن قسمة بسبب عدم ما يقسم به أو فواته تقدير القاسم أو لصلابته «٨» أو استحالة انكساره، و هو فى نفسه يحتمل أن يفرض فيه وسط. و كل جسم فإنه قبل القسمة لا جزء له البتة، بل الفاعل للجزء وجود القسمة، و القسمة إما بتفريق الاتصال و إما بعرض مميز يحاوله جزءا عن «٩» جزء إما عرض مضاف كالبياض أو عرض مضاف كالمحاذاة و الموازاة، و إما بالتوهم و الفرض. و أما الذين يقولون: إن الأجسام تنتهى إلى أجزاء لا تتجزأ، فمنهم من يجعل تلك الأجزاء أجساما فى أنفسها، و منهم من يجعلها خطوطا غير منقسمة «١٠»، و منهم من يجعلها غير أجسام و لا خطوط و لا أشياء لها فى أنفسها أقطار و أبعاد. و يفارق أصحاب المذهب الأول من هذين المذهبين «١١» و هم شيعه ديمقراطيس و أبروقياوس و أبيقورس المذهب الحق «١٢»

(١) فصل: فصل جب، الفصل الثالث م.

(٢) فيه: ساقطة من م.

(٣) لا تتجزأ: لا تجزا م.

(٤) مؤلفا: ساقطة من ب، د، م.

(٥) له: + بالفعل ط

(٦) عنده أجسام: ساقطة من م.

(٧) له (الثانية): ساقطة من م.

(٨) لصلابته: الصلابه م.

(٩) عن: من ط.

(١٠) و منهم ... منقسمة: ساقطة من د.

(١١) المذهبين: ساقطة من د.

(١٢) في حال ... الحق: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٨٥

أن «١» هؤلاء يقولون «٢» إن التركيب من هذه الأجسام هو «٣» بالتماس فقط و أنها لا- يحدث منها متصل البتة، و أن الأجسام المحسوسة ليست بحقيقية «٤» الاتصال، فإن تلك الأجسام الأولى موجودة بالفعل فى الأجسام المحسوسة متميزا بعضها عن «٥» بعض، و أنها لا تقبل القسمة المفرقة، بل القسمة المتوهمه، و هى مع ذلك بعضها أصغر و بعضها أكبر. و أما أصحاب الحق فإنهم يجوزون أن يكون جسم كبير من المحسوسات لا- جزء له بالفعل، و يجوزون أن تكون الأجزاء إذا حصلت بالفعل «٦» منفصلة تلتقى «٧» مرة أخرى، فيحصل منها شيء واحد فتبطل «٨» خاصة «٩» كل واحد منها فلا يكون ثابتا «١٠» بعينه.

و نعود إلى ما كنا فيه، فنقول: لكن أصحاب ديمقراطيس يفارقون الآخرين من أصحاب الجزء بأن الآخرين يجعلون جزأهم غير جسم، و لكل واحد من هؤلاء حجج تخصه. أما القائلون بجزء لا يتجزأ «١١»، و لا هو جسم، فمن حججهم أن كل جسم فإنه قابل للتفريق، و إذا تفرق فأجزؤه «١٢» مقابلة للتأليف كما كانت، فإذا كان «١٣» كذلك «١٤» فكل جسم ففيه قبل التفريق «١٥» تأليف، و لو لا أن فيه تأليفا لكان لا يختلف عن الأجسام فى صعوبة التفكيك و سهولته.

قالوا: و ليس ذلك لأن جنسها مخالف. و يعنون بالجنس الطبيعة النوعية. قالوا و لا لاختلاف الفاعل، و لا لعدم شيء، و لا لأقسام يذكرونها، فإذن هو للتأليف. و إذا «١٦» كان فيه تأليف فتوهمناه زائلا- لم يكن محالا، و إذا زال بكليته بقى ما لا تأليف فيه، و ما لا تأليف فيه فليس بجسم، لأن كل جسم ينقسم، و ما لا «١٧» تأليف فيه لا ينقسم، و هذا الاحتجاج مبدؤه لدييمقراطيس، إلا أنه حرف منه بشيء يسير، يفهم ذلك إذا أوردنا حجته. و قالوا أيضا: إنه لو لم تكن أجزاء الجسم متناهية لكانت غير متناهية، فكان للجسم أقسام و أنصاف فى أقسام و أنصاف «١٨» من غير نهاية، فكان المتحرك إذا أراد أن يقطع مسافة احتاج أن يقطع نصفها، و قبل ذلك نصف نصفها، و احتاج «١٩» فى زمان متناه أن يقطع أنصافا بلا نهاية، فكان «٢٠» يجب أن لا يقطع المسافة أبدا، و يجب «٢١» أن لا يلحق أخيلوس «٢٢» السريع العدو السلحفاة «٢٣»

(١) أن: بأن ط

(٢) يقولون: و يقولون ط

(٣) هو: هى ب، د.

(٤) بحقيقية: بحقيقة ط، م.

(٥) عن: من ط.

(٦) بالفعل: ساقطة من د الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعى ١٨٥ [الفصل الثالث] ج - فصل فى حالة الأجسام فى انقسامها و ذكر ما

اختلف فيه و ما تعلق به المبطلون من الحجج ص : ١٨٤

(٧) تلتقى: يلتصق ط

(٨) فتبطل: فبطل م

(٩) خاصة: خاصية سا، ط

(١٠) ثابتا: باقيا ط.

(١١) لا يتجزأ ولا: أو لا د.

(١٢) فأجزاؤه: فإن أجزاءه ب، د

(١٣) كان: ساقطة من م.

(١٤) كذلك: كذا ط، م

(١٥) التفريق: التفرق ط.

(١٦) وإذا: فإذا د، ط.

(١٧) تأليف ... ينقسم و مالا: ساقطة من د.

(١٨) في أقسام و أنصاف: ساقطة من د، ط.

(١٩) واحتاج: في أحيان د.

(٢٠) فكان: و كان د، م

(٢١) ويجب: و كان يجب ط

(٢٢) أخيلوس: أخلوس ط.

(٢٣) أن ... السلحفاة: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٨٦

البطيئة العدو، و كانت الذرة لا تفرغ من قطع نعل «١» يسير عليها. فالمثل «٢» الأول للقدمات و الثانى «٣» للمحدثين. لكن الحركة موجودة، فأقسام الجسم متناهية. وقالوا: إنه لو جاز «٤» أن ينقسم الجسم إلى غير نهاية «٥»، لوجب من ذلك أن تكون الخردلة تقسم أقساما تبلغ «٦» إلى أن تغشى أديم الأرض كله. وقالوا «٧»: لو كان الجسم ينقسم إلى غير نهاية، لكانت «٨» الخردلة في أقسامها مساوية لأقسام الجبل العظيم، و هذا محال. وقالوا أيضا: إن النقطة لا تخلو إما أن تكون جوهرًا قائما بنفسه أو لا تكون. فإن كانت قائمة بنفسها، فقد حصل الجزء الذى لا يتجزأ، و يكون «٩» الذى «١٠» يلقاها أيضا نقطة أخرى فتتوالى النقط «١١» فاعلة لجسم أو لخط فاعل لسطح فاعل لذلك الجسم، و إن كانت عرضا فهي تحل محلا، و كل حال فى محل فهو يحل فيما يساويه و يكون مثله، فتكون النقطة تحل جوهرًا لا يتجزأ. وقالوا أيضا: إن جاز أن ينقسم الجسم «١٢» إلى أجزاء غير متناهية، جاز أن يتركب من أجزاء غير متناهية، و أن يتركب مع غيره تركيبًا بلا نهاية. و لهم أن يقولوا أيضا: إنا إذا فرضنا خطًا منطبقًا على خط، حتى تكون النقطة محاذية للنقطة أو ملاقية أو مداخله له أو أى اسم شئتم «١٣» أن تدلوا به على المعنى المفهوم ثم تحرك الخط، فقد صارت النقطة المماسية غير المماسية، و زوال المماسية دفعة، فيكون فى آن واحد صارت غير مماسية، و هى فى ذلك الآن ملاقية لنقطة تالية للنقطة «١٤» الأولى، فتكون النقطة متتالية فى الخط، و الخط مؤلفًا عنها، إذ «١٥» الكلام على زوال مماسية النقطة الثانية، كما هو فى مماسية النقطة الأولى، و كذلك هلم جرا. و من حججهم وجود زاوية غير منقسمة و هى التى جعلها أوقليدس أصغر الحادات. وقالوا أيضا ما يقولون فى حركة الكرة على سطح أملس، أليس يكون بمماسية واقعة بنقطة بعد نقطة، فيؤلف الخط الذى تمسحه «١٦» الكرة من نقط. و أما الذين جعلوا هذا الجزء المنتهى إليه جسمًا و هم شيعة ديمقراطيس فقالوا: إن الجسم لا يخلو إما أن ينقسم كله، حتى لا يكون منه ما لا ينقسم أو لا ينقسم كله، فإن كان فى طباعه أن ينقسم فغير ممتنع أن يقع، و غير «١٧» الممتنع إذا فرض موجودًا لم يعرض منه محال، بل ربما عرض منه كذب غير محال، و الكذب غير المحال لا يلزمه المحال. فلنفرض أن كل قسمة ممكنة فى الجسم «١٨» فقد خرجت بالفعل فحينئذ لا يخلو إما أن يحصل لا شىء، أو تحصل نقط، أو تحصل أجسام لا تنقسم. لكن من المحال أن تنتهى إلى لا شىء أو «١٩»

- (١) نعل: فعل د، بعد ط
- (٢) فالمثل: و المثل د، ط، م
- (٣) و الثانى: و المثل الثانى م.
- (٤) لو جاز: ساقطه من د
- (٥) نهاية: النهاية م.
- (٦) تبلغ: ساقطه من ط
- (٧) و قالوا: قالوا ب، د
- (٨) لكنت: لكان ط.
- (٩) و يكون: فيكون ط
- (١٠) الذى: ذلك م.
- (١١) النقط: النقطه ط.
- (١٢) الجسم: ساقطه من د.
- (١٣) شتتم: شتت م.
- (١٤) تاليه النقطه: ساقطه من م.
- (١٥) إذ: إذا ط، م.
- (١٦) تمسحه: لمسحه ب.
- (١٧) غير (الثانية): الغير ب، د، ط.
- (١٨) الجسم: الجزء م.
- (١٩) البطيئه ... أو: ساقطه من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ١٨٧

النقط، فإنه إن كان انتقاضه إلى لا شىء، فتألفه «١» من لا شىء و هذا محال، و إن كان انتقاضه إلى النقط «٢»، فتألفه «٣» من النقط و هذا أيضا محال. قد أجمع «٤» العلماء على أن النقط «٥» كم اجتمعت لا تزيد على حجم نقطه واحده، و أنها إنما تتلاقى «٦» بالأسر، و لا يحجب بعضها بعضا من الملاقاه، و لا تتحرك إلى التأليف فتصير شاغله مكانا، و لا يحدث منها متصل فبقى «٧» أن يكون «٨» انتقاضه إلى أجسام ليس فى طبيعتها أن تنفصل و تنقسم «٩»، اللهم إلا- بالوهم و الفرض. و أما الذين قالوا بوجود أجزاء غير متناهية للجسم فقد دفعهم «١٠» إلى ذلك امتناع تركيب «١١» الأجسام من الأجزاء غير «١٢» المتجزئه و من الأجسام غير المتجزئه. قالوا: فإن الأجسام أيضا فى أنفسها ذوات أقسام، و إن لم تنفصل بالفعل، فهى إن جزئت بالتعيين «١٣» و الفرض كان كل جزء منها بعضا و جزءا من الجسم و ان لم ينفصل البتة. قالوا فبقى أن تكون أجزاء الجسم بلا نهاية، و بسبب ذلك ينقسم الجسم «١٤» انقسام لا يتناهى، إذ الانقسام، الفرضى «١٥» أو التفريق إنما يرد على أجزاء موجوده فى الجسم متجاوزة، فتكون أجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام، فإن احتمل انقسام متناه كان ذا أجزاء غير متناهية. و لما ضيق أصحاب الجزء على هؤلاء و ألقواهم إلى مسألة النعل و الذرة و السلحفاه و أخيلوس «١٦»، و بالجملة «١٧» أن تكون الحركة تأتي على أنصاف لا تتناهى، فلا تبلغ الغايه البتة، التجئوا إلى ما التجأ إليه أبيقورس فقالوا بالطفرة، و هو أن الجسم قد يقطع مسافه حتى «١٨» يحصل فى حد منها مقصود عن حد متروك، و لم يلاق و لم يحاذ ما فى الوسط. و أورد أول من يشبه بأبيقورس من الخارجين لذلك مثلا من دوران الدائرة القريبه من طرف الرحي و الدوامه «١٩» و الأخرى

القريبة من المركز، وذكروا أنه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك «٢٠» مع حركة الجزء الذي عند «٢١» الوسط بالسواء لقطعا معا مسافة واحدة، و محال أن يسكن الذي في الوسط، لأنه متصل ملتزم بعضه لبعض. فبين أن الذي في الوسط يتحرك و يقل طفرانه، مع أن الذي عند الطرف يتحرك و يطفر أكثر حتى يحصل في بعد أكثر من بعد «٢٢» الذي في الوسط. و لما استثنع الأولون من الخارجين المذكورين الطفرة «٢٣» و لزومهم «٢٤» هذا الكلام، و لم يجوزوا أن تكون حركة متصلة «٢٥» أسرع من حركة بلا توسط، سكون اضطرروا إلى أن جعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات أكثر من «٢٦» سكونات الذي على الطرف و اضطرروا إلى تمكن «٢٧» المتوسط «٢٨»

-
- (١) فتألفه (الأولى): فتألفه ط، م
 - (٢) النقط: النقطه ط
 - (٣) فتألفه (الثانية): فتألفه د، ط، م.
 - (٤) أجمع: اجتمع م
 - (٥) النقط: النقطه ط
 - (٦) تتلاقى: تلاقى، ب، د.
 - (٧) فبقى: فبقى ب، د، م
 - (٨) أن يكون: أن لا يكون م
 - (٩) و تنقسم: و لا تنقسم ط.
 - (١٠) دفعهم: أوقعهم ط، دفعتم م.
 - (١١) تركيب: بتركب د، تركب ط
 - (١٢) غير (الأولى و الثانية): الغير ب، د، ط.
 - (١٣) بالتعيين: + و التغيير ط.
 - (١٤) الجسم (الثانية): ساقطة من م
 - (١٥) الفرضى: العرضى م.
 - (١٦) و أخيلوس: و أخلوس بخ، م، و الأخلوس ط
 - (١٧) و بالجملة: + إلى ط، م.
 - (١٨) حتى: ساقطة من د.
 - (١٩) و الدوامه: و الدولابه ط
 - (٢٠) يتحرك: متحرك ط.
 - (٢١) عند: هذا د.
 - (٢٢) بعد (الثانية): البعد ط
 - (٢٣) الطفرة: للطفرة مثلا ط.
 - (٢٤) و لزومهم: و لزومهم ط، م
 - (٢٥) متصلة: متصل د.
 - (٢٦) من: ساقطة من ط

(٢٧) تمكن: أن تمكين ط.

(٢٨) النقط المتوسط: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٨٨

من السكون، و إلى أن حكموا بأن الرحي تتفكك عند الحركة أجزاءها بعضها من بعض تفككا لا يلزم أحدهما أن يتحرك مع الآخر، بل يسكن أحدهما و يتحرك الآخر، فلم يزل «١» أحدهما في شناعة الطفرة، و الآخر في شناعة التفكك.

[الفصل الرابع] د- فصل «٢» في إثبات الراي الحق فيها و ابطال الباطل

و إذ قد دللنا على اختلاف المذاهب في مسألتنا هذه، فلنبداً بالدلالة على صحة المذهب «٣» الحق، ثم لنحمل على الشكوك التي أوردتها «٤» مخالفوه، فنحلها حلا، و نقول «٥»: أما المذهب «٦» القائل إن الجسم فيه أجزاء بالفعل غير متناهية، فيظهر بطلانه من جهة استحالة قطع أشياء بلا نهاية في زمان متناه، و لأن إثبات الطفرة بين البطلان في نفسه و بأن كل كثير فإنما هو من آحاد، و إذا لم يكن واحد موجودا بالفعل لم يكن كثيرا «٧» فإذا «٨» لم يكن جزء واحد لم تكن أجزاء بلا نهاية له، و الجزء الواحد لا ينقسم من حيث هو واحد، و إذا «٩» أضيف إليه آحاد أمثاله لم يخل إما أن تكون الإضافة على سبيل المماسه، أو على سبيل المداخله، أو على سبيل الاتصال. فإن كان على سبيل الاتصال، حدث المتصل من مقادير منها «١٠» محدودة فبطل الراي، و إن كان على سبيل المداخله لم يحدث منها قدر و إن بلغت أضعافا لا- نهاية لها في الوجود، و إن كان على سبيل الملاقاة فكل واحد من الجزئين يقتضى وضعا مخصوصا، و يجب أن يكون له في نفسه قدر جسماني، على ما نوضح من بعد، فيكون جسما، و الجسم إذا قرن «١١» بأجسام أمثاله متناهية «١٢»

(١) يزل: يزد د.

(٢) فصل: فصل د ب، الفصل الرابع م.

(٣) المذهب: المذاهب م.

(٤) أوردتها: أوردناها م

(٥) و نقول: فنقول ط، م

(٦) المذهب: المذاهب م.

(٧) كثيرا: كثير د، ط

(٨) فإذا: و إذا ط.

(٩) و إذا: فإذا ط.

(١٠) منها: ساقطة من م.

(١١) قرن: اقترن ط.

(١٢) من ... متناهية: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٨٩

العدة كان من تركيب ذلك جسم لا محاله، و له نسبة إلى الجسم غير «١» المتناهي الأجزاء نسبة «٢» محدود «٣» إلى محدود «٤» و في عظمه. فإذا زيد في الأجزاء على تلك النسبة بلغ المؤلف من الأجزاء المتناهية مبلغه، فكان «٥» جسما مساويا «٦» له من أجزاء متناهية العدد. فكذلك «٧» الجسم الأول هو من أجزاء متناهية العدد «٨».

و أما مذهب «٩» القائلين بأن القسمة تنتهي إلى أجسام لا- تنقسم بالتفريق للاتصال، فإننا نؤخر الكلام في النظر في «١٠» أمر هذه الأجسام، فإنهم ليسوا يمنعون كون الأجزاء التي إليها تنتهي القسمة ذات احتمال لأن يفرض لها أجزاء، إنما يمنعون وقوع ذلك بالفعل، و عسانا نجوز ذلك أو لا نجوزه فيتعلق بنوع آخر من النظر. إنما الموضوع الأخص به النظر في الأسطقات.

و أما مذهب المؤلفين للأجسام من غير الأجسام فيجب أن نوضح بطلانه «١١»، فنقول: إن هذه الأجزاء إذا اجتمعت فكان «١٢» منها جسم، فإما أن تجتمع على سبيل تال فقط، أو على سبيل تماس، أو على سبيل تدخل، أو على سبيل اتصال. إذ الأشياء المجتمعة، إما أن يكون بينها بعد أو لا يكون، فإن لم يكن بينها بعد «١٣»، فما أن يكون تلاقيها بالأسر أو لا بالأسر فإن كان بالأسر، كانت مداخلة على ما أوضحنا «١٤»، و إن كان لا بالأسر، فما أن يختص كل «١٥» بشيء به يلقي «١٦» الآخر، أو يكون ذلك الشيء مشتركاً، فإن اختص فهو مماسة، و إن كان مشتركاً فهو اتصال. و كذلك هذه الأجزاء إذا اجتمعت لم يخل اجتماعها «١٧» من أحد هذه الوجوه، فإن اجتمعت على التتالي فقط لم يحدث منها الأجسام المتصلة في الحس و كلامنا فيها، و إذا «١٨» اجتمعت على اتصال أو تماس فكل «١٩» واحد منها ينقسم إلى مشغول و فارغ و ممسوس و خال، على نحو «٢٠» ما شرحنا في الفصول السابقة. و يجب إن لم يتداخل، أن يكون إذ لقي واحد منها واحداً فجاء ثالث ملاق لأحدهما، أن يكون محجوباً عن ملاقيه «٢١» الآخر بتوسط هذا الملاقى، فيكون كل قد نال بالملاقاة من ذاته ما لم ينله الآخر، و هذا بين بنفسه، فيكون المتوسط منقسماً. و إن كانت «٢٢» الملاقاة بالأسر كانت مداخلة «٢٣»

- (١) غير: الغير ب، د، ط
- (٢) نسبة (الثانية): نسبته م
- (٣) محدود: محدودة م.
- (٤) إلى محدود: ساقطة من م.
- (٥) فكان: و كان د
- (٦) مساوياً: متساوياً ط.
- (٧) فكذلك: و كذلك د
- (٨) العدد: بالعدد ط، م.
- (٩) مذهب: المذهب ط
- (١٠) في (الثانية): إلى م.
- (١١) بطلانه: ساقطة من م.
- (١٢) فكان: و كان د.
- (١٣) بعد (الثانية): ساقطة من د.
- (١٤) ما أوضحنا: ما أوضحناه ط
- (١٥) كل: + منها د.
- (١٦) يلقي: + منها ط.
- (١٧) اجتماعها: اجتماعاً م.
- (١٨) و إذا: و إن ط، م
- (١٩) فكل: و كل د.

(٢٠) نحو: ساقطة من ب، د.

(٢١) ملاقيه: ملاقا ط.

(٢٢) كانت (الثانية): و كانت ط، م.

(٢٣) العدة ... مداخلة: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٩٠

فلا يزداد باجتماعها قدر، فتكون كلما «١» اجتمعت كالواحد الذي لا طول له «٢» و لا- عرض و لا- عمق، فإذا «٣» كانت هذه الأجزاء التي لم تتجزأ لا تجتمع اجتماعاً يتألف به «٤» منها جسم فالجسم «٥» إذن غير منتقص إليها. فإذا لم تنتهي قسمة الأجسام إلى أجزاء لا يمكن أن تنقسم نوعاً من القسمة، وكذلك سائر «٦» المقادير، أعني السطوح والخطوط.

و أي عاقل يرخص في أن نقول: إن صفحة من أجزاء لا- تتجزأ أضواء «٧» عليها الشمس، أو عرض لها حال من جهة، فيجب أن تكون الجهة الأخرى بتلك الحال، أو نقول: إن الصفيحة «٨» ليس لها في نفسها وجهان، بل الضوء على ما هو وجه الصفيحة «٩» و الوجه الذي لا يلي الشمس هو ذلك الوجه بعينه، فإنه إذا أبصر هذا الوجه فقد أبصر ذلك إذ هذا و ذلك واحداً. و ليس هاهنا هذا و ذاك، فيكون الواقف من جهة من الصفيحة «١٠» يرى الصفيحة «١١» مضيئة من الجهة الأخرى.

و قد يجب من وجود الأجزاء الذي لا تتجزأ أن لا تكون دائرة و لا مثلث قائم الزاوية و لا كثير من الأشكال إذ «١٢» الدائرة توجب أن يكون الطرق الخارج أكبر من طوق داخل يماسه، و المماس مساو للمماس «١٣» لا يكون أكبر و المثلث القائم الزاوية إذا كان ضلعا «١٤» كل واحد «١٥» عشرة عشرة كان وتر القائمة جذر مائتين، و هو إما محال لا يوجد و إما صحاح و كسر و أجزاء «١٦»، و هي «١٧» لا تنكسر.

لكنهم يقولون إن: البصر «١٨» يخطئ في أمر الدائرة و المثلث، و إنما هي أشكال مضرسة «١٩»، و مع ذلك فإنهم لا يدفعون وجود المربع القائم «٢٠» الزوايا مثلاً على هذه الصفة، ليركب من أربعة أجزاء لا تتجزأ، خط «٢١» على الاستقامة و لتركب مثله خطوط ثلاثة غيره، و يوجد «٢٢» منها خط آب، و لنطبق «٢٣» به على «٢٤» خط ج د، و حتى لا يكون بينهما «٢٥» سعة شيء و كذلك هز بعد ج د و ح ط بعد هز حتى يحدث سطح اط على مذهبهم. فمعلوم أنه ليس يسع بين هذه الأجزاء في السطح جزء آخر البتة، فالأجزاء «٢٦» الأربعة التي هي الأول من خط آب و الثاني من خط ج د و الثالث من خط هز و الرابع «٢٧»

(١) كلما: كلها م

(٢) له: ساقطة من م

(٣) فإذا: فإن ط.

(٤) به: ساقطة من د

(٥) فالجسم: ساقطة من د.

(٦) سائر: سير د.

(٧) أضواء: أضواء ب د، ط.

(٨) الصفيحة: الصفيحة ط.

(٩) الصفيحة: الصفيحة ط.

(١٠) الصفيحة (الأولى): الصفيحة ط

(١١) الصفيحة (الثانية): الصفيحة د، الصحيفة ط.

(١٢) إذ: إذا ط

(١٣) المماس (الثانية): للماس ط.

(١٤) ضلعا: من ضلعيه م

(١٥) كل واحد: ساقطة من د، م.

(١٦) و أجزاء: أجزاء د

(١٧) و هي: و هم ب، م، هم د.

(١٨) البصر: + قد ط

(١٩) مضرسة: متضرسة د.

(٢٠) القائم: القائمة ط

(٢١) خط: خطه ط.

(٢٢) و يوجد: و ليؤخذ ط، و ليوجد م

(٢٣) و لطبق: و لينطبق م

(٢٤) على: ساقطة من م

(٢٥) بينهما: بينها م.

(٢٦) فالأجزاء: و الأجزاء د.

(٢٧) فلا يزداد ... الرابع: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٩١

من خط ح ط و هو القطر لا- يخلو إما أن تكون هذه الأجزاء يماس بعضها بعضا «١» على سمت بين جزء آ و جزء ط فيكون خطا مستقيما مؤلفا منها و هو القطر و يكون مساويا للضلعين المتساويين، و هذا بعيد عن الجواز. فمعلوم بالمشاهدات أن القطر في مثل هذا أطول من الضلع، و إما أن تكون هذه الأجزاء متباينة فحينئذ إما أن تكون فيها فرج «٢» أو لا- تكون، فإن كان بينها فرج لم تنطبق الخطوط تطبيقا لا فرج فيه و قد «٣» فعل ذلك، هذا خلف. و إن لم يكن بينها «٤» فرجة فيكون فيما بينها شيء لا محالة، إما جزء أو فوqe أو بعض جزء فإن كان «٥» بعض جزء فقد قسم الجزء و إن كان جزء بتمامه أو جزءان لزم دائما «٦» أن يكون طول القطر إما أن لا ينقص عن الضلعين معا، أو ينقص عن ضعف «٧» الضلعين بجزء واحد غير محسوس، و نقصان القطر عن ضعف الضلعين دائما، فهو أمر «٨» محسوس و قدر كبير.

و أما ما يقولون: إن هذا الخط لا يكون مستقيما، بل مضرسا على صورة هكذا ه ه ه ه أعنى أن يكون جزء و جزء «٩» آخر منحرف عنه إلى جهة، ثم جزء آخر في سمت الأول، ثم جزء منحرف عنه، كان كل منحرف موضوع في الفصل المشترك بين المرتبتين في سمت واحد، فإنه يظهر فساده و بطلانه عن قريب، و ذلك لأنه إما أن تكون المرتبتان «١٠» في سمت واحد منها «١١» متماسين أو غير متماسين «١٢»، فإن كانا متماسين و كل أجزاء مرتبة في سمت واحد «١٣» متلاقية، بحيث يتصل «١٤» منها خط مستقيم «١٥»، فيكون من المرتبتين خطان مستقيمان، موضوع أحدهما بجانب الآخر، فلا تضريس «١٦». و إن كانا غير متماسين، فلا محالة أنه يكون بينهما جزء، فلا- يكون مضرسا بل يتصل على الاستقامة، إنما يكون «١٧» مضرسا لو كان بعض الجزء واقعا فيما بينهما و بعضه خارجا، و الجزء لا يتبعض «١٨»، بل إما أن يكون كله بينهما، أو لا شيء منه بينهما و إذا كان كله بينهما فليس هناك زوال و تضريس البتة، بل يكون هناك وضع على الاستقامة، كما هو مقبول عندهم. إن من شأن الأجزاء أن ينتظم منها خط مستقيم، فإن جعلوا فيما بين المرتبتين «١٩» على سمت واحد جزءين لا في نظام «٢٠» السم، بل عرضا حتى يتضرس، فقد جعلوا من كل جزء شيئا فيما بين «٢١»

- (١) بعضا: ساقطة من د.
- (٢) فرج (الأولى): فرحة ب، د، م
- (٣) وقد: فقد ط.
- (٤) بينها (الأولى): منها ب
- (٥) كان: ساقطة من م.
- (٦) دائما: + إمام.
- (٧) ضعف: ساقطة من يخ
- (٨) دائما فهو أمر: دائما فإنه أمر ط، إنما هو أمر م.
- (٩) و جزء: جزء د.
- (١٠) المرتبان: المرتبان ب، د
- (١١) منها: ساقطة من د
- (١٢) متماسين (الثانية): يتماسان ب، د.
- (١٣) منها واحد: ساقطة م.
- (١٤) يتصل: يحصل ط
- (١٥) مستقيم: ساقطة من د.
- (١٦) فلا تضريس: لا تضريس ط، م.
- (١٧) إنما يكون: إنما كان يكون ب، د، م
- (١٨) لا يتبعص: لا يتتقص د.
- (١٩) المرتبتين: المرتبتين ب.
- (٢٠) نظام: ساقطة من م.
- (٢١) من بين: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٩٢

الجزئين و شيئا «١» زائلا- حتى يكون تضريس، فجعلوا كل جزء منقسما. و ما يقولون في خط مستقيم يعمل، ثم يركب جزؤه الأول على نقطة آ، يطبق على السطح، حتى يلقى الخط على نقطة ط، و معلوم أن هذا ممكن. فبن «٢» إذن أنه يمكن أن ينتظم «٣» بين الجزئين خط مستقيم، فيلزم من ذلك وجود جهة للجزء غير الجهات التي لهم. و إذ «٤» صح أنه يمكن أن يفرض بين الجزئين خط مستقيم على أي وضع كان الجزءان «٥»، فيمكننا أن نضع على جزئي آ و ط جزئين، و لا- يكون «٦» بينهما شيء، و ينتظم «٧» بينهما خط «٨»، و نطبقه على خط القطر «٩»، فكيف يكون حال النقط «١٠» التي تتلو النقطة الأولى الموضوعه على نقطة آ آ، تقع على النقطة «١١» الثانية من القطر، التي هي النقطة الثانية من «١٢» خط ج د أو تقع في «١٣» الفصل المشترك حتى يماس كلاهما محاذيا لفصل مشترك «١٤» بينهما لا يتلاقيان عليه، أو تكون تلك الفرجة أصغر من أن تسعه، فيكون شيء أصغر من حجم ما لا يتجزأ، أو يكون يسعه، فيكون ما قدمنا من الخلف. و إن وقع على «١٥» نفسه، فقد انطبق الخط المستقيم على القطر، و ما طابق المستقيم «١٦» فهو مستقيم مساو له.

و من «١٧» العجيب «١٨» ما يضطرون إليه في هذا الموضوع من إمكان وقوع جزء على فصل مشترك بين جزئين، و هو بعينه يمكنه أن

يتحرك قليلا- حتى يلقي أحدهما وحده. فإن كان الذى يلقاه و هو يماس الأول و الثانى هو الذى كان يلقاه بعينه و هو يماس «١٩» الثانى وحده، فيكون عند التنحي ماسا أيضا، هذا خلف. و إن كان يلقي منه غير الذى لقي أولا، فيكون قد انقسم بمواضع اللقاء «٢٠». و يلزمهم ما يهربون منه من «٢١» أمر زيادات الجهات على الست الذى يظنون أنها واجبة «٢٢» أن تكون ستا، و ليس ذلك بواجب البتة، إنما ذلك أمر قد تعورف فى تسمية جهات الحيوان، فظن أن ذلك المتعارف بحسب التسمية حكم واجب فى كل شىء، بل الحق أن بين كل جهتين متجاورتين جهة أخرى، و ذلك إلى غير النهاية بالقوة ... و هذا أيضا مثل ما يظن بعضهم أن الجسم طولاً معيناً و عرضاً معيناً و عمقاً معيناً، و أن كل «٢٣» ذلك بالفعل فيكون لكل واحد منهما طرفان، فتكون الجهات ستا و ليس غيرها. و نحن سنقول «٢٤»

-
- (١) و شيئاً: شيئاً م.
 - (٢) فيين: فيتبين ط.
 - (٣) ينتظم: ينظم ب، م
 - (٤) و إذ: و إذا ط.
 - (٥) الجزاءان: ساقطة من د.
 - (٦) و لا يكون: لا يكون م
 - (٧) و ينتظم: و ينظم ب، م.
 - (٨) خط: خطأ د، خطأ م
 - (٩) القطر: النقطة د، ط.
 - (١٠) النقط: النقطة ط
 - (١١) النقطة (الثانية): نقطة د، ط.
 - (١٢) من ... الثانية: ساقطة من د
 - (١٣) فى: على د
 - (١٤) مشترك: المشترك ط.
 - (١٥) على (الأولى): عليه ب، د، م
 - (١٦) على القطر و ما طابق المستقيم: ساقطة من م.
 - (١٧) و من: من د
 - (١٨) العجيب: العجب ط.
 - (١٩) يماس: مماس د، ط، م.
 - (٢٠) و إن كان ... اللقاء: ساقطة من د.
 - (٢١) من: عن د.
 - (٢٢) واجبة: واجب د.
 - (٢٣) و أن كل: فإن كان ط.
 - (٢٤) الجزئين ... سنقول: ساقطة من سا.
- الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٩٣

فى هذا عن قريب، بل يجب أن يعلم أن القول بكون الجهات ستا، أمر مشهور متعارف، و ليس «١» بحق، و لا عليه برهان. و لكنهم يناقضون ما قلناه بمربعات «٢» تكون على هيئة هذه الأجزاء الأربعة، يؤلف منها مربع كبير، فتكون المربعات التى على القطر «٣» لا متلاقية بأطرافها التى هى الخطوط، و لا بينها شىء. و قد ضلوا فى ذلك ضلالا بعيدا، و ذلك لأنها متلاقية بالنقط «٤»، و طرف الطرف طرف يصلح به اللقاء، و غير متلاقية بالخطوط، و بين تلك الخطوط أنصاف «٥» مربعات أخرى تملؤها، إذ المربعات تنقسم فتسد الفرج، و لا- كذلك الأجزاء، و مما يعلم يقينا لا نشك فيه. و لا اختلاف أن بين كل شيئين ذوى وضع سمت، حتى أنا إذا «٦» عملنا خطا مستقيما بينهما، فإنه يملأ ذلك السمت، إذ يقع «٧» فى ذلك السمت. فإذا كان جسم كالشمس يتحرك حركات كثيرة، و قد جعل يازائه جسم كالأرض أيضا، و نصب «٨» هنالك «٩» شىء نصبا قائما، و جميع ذلك صحيح جواز الوجود فى العقول، ثم كانت الشمس مضيئة «١٠» للأرض، و كان المنصوب يستر على قدر سمت الشمس «١١»، فإذا زالت الشمس جزءا فلا يخلو إما أن يزول الست الذى بين الشمس و بين طرف المنتصب عن «١٢» طرف الظل أو يبقى، فإن بقى بقى «١٣» لا محالة سمتا، و السمت على حكم خط مستقيم، فيكون ذلك الآخر «١٤» المخرج على الاستقامة من «١٥» الشمس إلى طرف المنتصب إلى الأرض أيضا خطا «١٦» مستقيما كالخط الذى عليه علامة ب من خطى آ ب، فيكون «١٧» خطان مستقيمان متباينان «١٨» يجمعان عند نقطة و يتحدان بعد ذلك خطا مستقيما حتى يكون ذلك الخط مستقيما مع كل واحد منهما، فيكون الجزء المشترك و هو الذى بين طرف المنتصب و نقطة على الأرض و هو مع كل واحد من السمتين المتصلين بين الشمس و بين طرف المقياس خطا واحدا مستقيما. و هذا معلوم الاستحالة، و مع ذلك فقد جعلوا جزءا واحدا و هو «١٩» طرف المقياس توازيه «٢٠» الشمس من جهتين: إحداها خارجة عن السمت الذى «٢١» لهم، فإن «٢٢» لم يثبت السمت، بل زال، فإما أن يزول جزءا، أو أكثر من جزء، أو أقل «٢٣» من جزء «٢٤»، فإن زال جزءا «٢٥» فتكون حركة الشمس فى السماء مساوية لحركة طرف السمت، و مسافتاهما «٢٦»

(١) و ليس: ليس ط، م.

(٢) بمربعات: بمربعات م.

(٣) القطر: للقطر ط.

(٤) بالنقط: بالنقطة د، ط

(٥) أنصاف: أيضا ب، د.

(٦) إذا: نحن ط

(٧) إذ يقع: أو يقع ط.

(٨) و نصب: ساقطة من د.

(٩) هنالك: هناك ب، د

(١٠) مضيئة: مضيئا م.

(١١) الشمس (الأولى): الشىء د.

(١٢) عن: على د

(١٣) بقى بقى: بقى م.

(١٤) الآخر: الأخير ط

(١٥) على الاستقامة من: ساقطة من د

(١٦) إلى طرف خطا: ساقطة من د.

- (١٧) فيكون: + الشمس د
 (١٨) متباينان: ساقطة من ط.
 (١٩) و هو: هو ط
 (٢٠) توازيه: يوازيها ط.
 (٢١) الذى: التى ب، م
 (٢٢) فإن: و إن م.
 (٢٣) أو أقل: و أقل د
 (٢٤) من جزء (الثانية): ساقطة من ب
 (٢٥) جزءا: + أو أكثر ط، م.
 (٢٦) فى و مسافتاهما: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٩٤

متساويتان أو يكون طرف السميت قطع «١» أكثر، و جميع هذا ظاهر الإحالة، و إن كان أقل من جزء فقد انقسم الجزء.
 و كذلك إذا أوقفنا خطا مستقيما كالوتر، على زاوية قائمة أحد ضلعيها أقصر، فجرنا «٢» طرف ذلك الخط، و ليكن جدعا «٣»، أحد طرفيه على حائط و الآخر على الأرض، و ارتفاع الحائط أقصر من البعد بين الأرض و الزاوية، فإذا جرنا «٤» هذا الخط من الطرف الذى على الأرض جزءا، فكان «٥» ينجز الطرف الآخر جزءا، و جب من ذلك أن يكون ما يقطع من الجانبين سواء. و ليس كذلك، بل يكون القطع من الجانب الأقصر أكبر «٦»، و ليس «٧» ذلك مما يتبع تفككا «٨» أو يفرق «٩» الاتصال البتة، و إلا لاختلف «١٠» فى المعمول من الحديد و الألماس و المعمول من الخشب «١١»، بل يستوى التقدير فى الجميع. و إلا لو «١٢» استأنفنا وضع «١٣» خط مستقيم على الطرف الذى نزل إليه المجرور بقدر طول المجرور، كان لا يقع إلا حيث وقع عليه المجرور «١٤»، و كذلك الأجزاء التى فى طرف الطاحونة.

و يلزمهم ما حكيناه عن قوم أحوجوا هؤلاء إلى القول بالتفكك «١٥» و المتفكك، إما أن يكون تفككه بأن تترايل «١٦» أجزاءه بفرج تقع «١٧» لها «١٨»، فيجب أن تزداد مسافة الرحي عند الحركة، أو بأن تترايل «١٩» الأجزاء على نحو تبادل الأمكنة، حتى تبقى الجملة على حجمها، فتكون العلامات تزول، و لا تبقى الأجزاء التى فى الرحي على الأوضاع التى كانت لبعضها عند بعض. هذا جواب من يقول بالتفكك «٢٠» و تحول السكونات الحركات البطيئة «٢١». و ما ذا نقول فى فرس شديد العدو، هل «٢٢» نشك فى أن حركاته أكثر من سكناته، و لو كانت السكنات «٢٣» أكثر لكان البطء أظهر و الفتور أوضح. و إن «٢٤» أنكروا هذا فى الفرس، لم يمكنهم أن ينكروه فى السهم المرمى، و مع ذلك فإن نسبة حركة عدو «٢٥» الفرس أو ارتماء «٢٦» السهم إلى سير الشمس، ليست نسبة «٢٧» تقتضيها زيادة حركات العدو و الارتماء على السكونات، و ذلك لأنه «٢٨»

(١) قطع: يقطع ط، م.

(٢) فجرنا: فحرنا ب د، م.

(٣) جدعا: جدعا م.

(٤) جرنا: حرنا ب، د، م

(٥) فكان: و كان م.

(٦) أكبر: أقل ط، م

- (٧) و ليس (الثانية): فليس ط.
 (٨) تفككا: التفكك ط
 (٩) يفرق: يفترق ط
 (١٠) لاختلف: لاختلفت م
 (١١) الخشب: خشب د، م.
 (١٢) و إلا لو: لو ط
 (١٣) وضع: قطع م.
 (١٤) كان لا- يقع إلا حيث وقع عليه المجرور: ما كان يقع حيث وقع عليه المجرور ب، د، و كان يقطع لا من حيث وقع عليه المجرور م.
 (١٥) بالتفكك: بالتفكيك ط
 (١٦) تترايل: ترايل ط.
 (١٧) تقع: ساقطة من د
 (١٨) لها: لنا م
 (١٩) تترايل: ترايل ط.
 (٢٠) بالتفكك: بالتفكيك ط.
 (٢١) هذا البطيئة: ساقطة من د، م
 (٢٢) هل: و هل ب، م
 (٢٣) السكنات: السكونات ط.
 (٢٤) و إن: فإن ط
 (٢٥) عدو: + بين د.
 (٢٦) أو ارتماء: و ارتماء د
 (٢٧) نسبة: ساقطة من ط.
 (٢٨) متساويتان لأنه: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٩٥

لو كانت الحركات في الركض و الارتماء مساوية للسكنات «١» و كانت الشمس ليس «٢» لها إلا الحركات فقط، لكان ركض الفرس و ارتماء السهم نصف سير الشمس. و ليس الأمر كذلك، بل لا قياس لهذا إلى ذلك أما ركض الفرس فمعلوم بالمشاهدة، و أما ارتماء السهم فقد جربت في قوم يقفون على أبعاد «٣» مرامى سهام «٤»، و كل «٥» واحد يرسل سهمه مع سقوط سهم صاحبه بالقرب منه، فيعرف «٦» فيعرف التفاوت في ذلك. و لو استقصى مستقصى «٧» هذه النسبة و جدها أقل من نسبة جزء من ألوف أجزاء منه، فيجب من ذلك أن يكون الفرس أو السهم يسكن ألوف سكنات و تتحرك واحدة، و كان «٨» بحب أن لا- ترى حركته و لا- تظهر لغلبة السكون عليها «٩»، و إن ظهر منها شيء كان قليلا يسيرا. و الوجود بخلاف هذا، فإن الحركة هي الظاهرة، و السكون لا ظهور له البتة. و مما يوضح هذا ما نعلمه من أن الثقل كلما ازداد ثقلا كانت حركته «١٠» إلى أسفل أسرع، فإذا كان ثقل ما يتحرك إلى أسفل تخالطه و قفات. فإن «١١» زدنا مقدار الجسم دائما نطلب زيادة الثقل، بلغنا بذلك وقتا إلى حركة لا يخالطها سكون، فإذا ضمنا إليها ضعف ذلك الجسم لزم أن يتحرك أسرع من غير تخلل سكون يكون «١٢» سببا للإبطاء، و كذلك لو فرضنا جزءا واحدا

يتحرك الحركة التي لا وقوف لها ثم اتصل به ثقل. و من العجائب أنه إذا تحرك المتحرك في هواء راكد أو في «١٣» خلاء مقرون به و هو مما لا مقاوم «١٤» فيه، و يكون مبدأ حركته ميلا فيه و اعتمادا «١٥» إلى جهة أن يبقى ذلك الاعتماد و ذلك الميل في تلك المسافة بعينها و لا تبقى الحركة، بل يحدث سكون يقع به البطء كأنه يعرض كسل متعب، فيميل بالاختيار إلى السكون، ثم ما يثوب «١٦» إليه النشاط. و كيف يحدث سبب يمنع و يبطل في هواء راكد أو خلاء، و كيف يمكن أن يقال إن الميل و الاعتماد يبطلان فيه و يتجددان. و من الشناعات التي تلزم الجزء، أنا «١٧» نعلم يقينا لا نشك فيه أنه إذا تحرك متحرك من اليمين إلى اليسار و متحرك آخر من اليسار إلى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين، أنهما لا- يزالان يتقاربان حتى يلتقيا متحاذيين، ثم يتفارقان. فإذا فرضنا أربعة أجزاء لا تتجزأ و أربعة أخرى، و ركبنا من كل أربعة خطأ، و كان أحد الخطين موضوعا بجانب الآخر، كما فعلنا في المربع «١٨» الذي أنشأناه «١٩» من أجزاء لا تتجزأ «٢٠»،

(١) للسكنات: السكنات د

(٢) ليس،: ليست ط.

(٣) أبعاد: + من ط

(٤) سهام: السهام ط

(٥) و كل: فكل د.

(٦) فيعرف: فعرف ب، م، يعرف د

(٧) مستقصى: المستقصى ط، م.

(٨) و كان: فكان ط

(٩) عليها: عليهما ط.

(١٠) حركته: حركة م

(١١) فإن: فإذا ط، م.

(١٢) يكون: + ساقطة من م.

(١٣) او فى: و فى م.

(١٤) لا مقاوم: لا معلوم د

(١٥) و اعتمادا: أو اعتمادا د، ط، م.

(١٦) ما يثوب: ما يثور ط.

(١٧) أنا: فإننا ط.

(١٨) فى المربع: بالمربع ط

(١٩) أنشأناه: أنشأنا ب د، ط.

(٢٠) لو كانت لا تتجزأ: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٩٦

و فرضنا على «١» طرف أحدهما الطرف الذى على اليمين جزء، و على طرف الآخر «٢» الطرف «٣» الذى «٤» على اليسار جزء، و حركنا الجزئين حتى صار الجزء الذى على أحد الخطين و على «٥» طرفه الأيمن نافذا إلى طرفه الآخر، و الذى «٦» على طرف الخط الآخر و على طرفه «٧» الأيسر نافذا إلى طرفه الآخر «٨»، و توهمنا أن حركتهما متساويتان فتحاذيا و تفارقا، فلا يخلو أما أن يكون

يحاذيهما على النصف. أو بعد النصف فإن كان التحاذي إنما يقع «٩» إذا كان هذا «١٠» على الثاني من الطرف الذى يحرك عنه، و ذلك على الثاني من «١١» الطرف الذى تحرك عنه، فبعد لم يتحاذيا، لأن تحاذى الثاني من كل واحد منهما هو الثالث من الآخر و ما يوضع عليه، فإن يحاذيا بأن يكون كل واحد منهما على الثالث، فهما فى حال التحاذي متفارقان، و إن تحاذيا و أحدهما على الثاني من خطه «١٢» و الآخر على الثالث من خطه، فليست حركتهما على السواء. و مما يلزمهم لزوما يظهر لكل ذى عقل ما نعلمه أنه إذا تقابل شيئا لكل واحد منهما أن يتحرك إلى الآخر حتى يلقاه، و لا مانع له البتة عن لقاء الثاني خارجا، فلهما أن يتحركا معا حتى يلتقيا فإذا التقيا أمكن أن يتمانعا «١٣»، و قبل ذلك لا تمناع بينهما. و هذا شىء بين بنفسه، فإذا توهمنا ثلاثة أجزاء على صف، و على الطرفين جزاءان، لكل واحد منهما أن يتحرك حتى يلقى الآخر و لا مانع، فإن «١٤» لهما جميعا أن يتحركا إلى أن يلتقيا، بعد ما ليسا ملتقيين «١٥».

فلا يحلو التقاؤهما إما أن يكون و كل واحد منهما مستقر على كمال الوسط و قد انتقل إليه بكماله فيكونان متداخلين أو كل واحد قطع شيئا إلى أن التقيا. فإن كان كذلك، فقد انقسم الجزء و الوسط و الجزءان الطرفان و الجزءان «١٦» المتحركان. و العجب من قولهم على هذا إن هذا يستحيل فيه أن يتحركا معا لاستحالة الانقسام كأن أحدهم إذا تحرك و الآخر «١٧» ساكن نفدت حركته. فإن «١٨» كان الآخر يريد أن يتحرك يشعر بذلك فيقف، أو يقفه سبب وارد من الآخر إليه «١٩» يقسره أو يقفه بملاقاة «٢٠» «٢١» الآخر له و ليس سبق الآخر إلى الملاقاة، أولى من سبق هذا و ليس بخفى على العاقل أنه «٢٢»

(١) على (الأولى):+ ظهر م

(٢) الآخر:+ و هو ط

(٣) الذى على اليمين ... الطرف: ساقطة من م

(٤) الذى:+ يل ط.

(٥) جزء و حركنا ... و على: ساقطة من م.

(٦) و الذى: و الجزء الذى ط.

(٧) و على طرفه: و طرفه م

(٨) الآخر (الثانية): ساقطة من د.

(٩) يقع:+ على النصف ط

(١٠) هذا: ساقطة من م.

(١١) الطرف من: ساقطة من د.

(١٢) خطه (الأولى و الثانية): خط ط.

(١٣) يتمانعا: لا يتمانعا ط.

(١٤) فإن: ساقطة من د.

(١٥) ملتقيين: بملتقيين ط، م.

(١٦) و الجزءان (الثانية): فالجزءان م.

(١٧) و الآخر: فالآخر ط.

(١٨) فإن: فإذا ط

(١٩) إليه:+ عليه ط.

(٢٠) و الآخر ... بملاقاة: ساقطة من م.

(٢١) بملاقاة: ملاقاة ط.

(٢٢) و فرضنا ... أنه: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٩٧

إذا أريد تحريكهما معاً، لم يكن قصد أحدهما ليتحرك في نفسه حابسا لصاحبه «١» عن أن يتحرك، إلى أن يلقاه. فمن المحال أن يقال إن هذا يحتبس «٢»، بسبب أن الآخر يهيم أن يتحرك، فكيف «٣» يكون ذلك سبباً معاوفاً لقوة الدافع من الحبس حتى يقفاً ولا يطيعاه «٤» و ليسا بمتماسين و لا ملتصقين بما تحتهما، و لا في أحدهما تأثير حابس من الآخر «٥» و لا من خارج حابس. و بالجملة يجب أن تحدث عد احتباسهما بعد الاستمرار حال غير التباين حتى يتمانعا، و تلك الحال ليست غير المصادمة و من قنع بأن يقول إن امتناع القسمة يحبسهما و يجعلهما غير مطاوعين للتحرريك و الدفع و لو كان لأحدهما دافع و لم يكن للآخر دافع لا ندفع «٦» و أجاب بسبب «٧». لكنه لما «٨» اتفق حضور مجيء «٩» دافع الآخر «١٠»، صار لا هذا يجب و لا ذاك، فليقع و أما العاقل فإنه يجعل ظهور استحالة هذا الاحتباس سبباً لبطان منع الانقسام، لا منع الانقسام سبباً لهذا الاحتباس. و أنت إذا بسطت ما أوجزنا القول فيه و تأملته، أيقنت بطلان هذا المذهب أصلاً. و إذا بطل هذا المذهب و مضاده معاً. و جب أن يكون الحق مقابله «١١» بالنقيض، و هو أنه ليس للجسم الواحد جزء بالفعل، و أنه ينقسم إلى غير النهاية بالقوة. «١٢»

(١) لصاحبه: يصاحبه ط.

(٢) يحتبس: المحتبس د، يحبس ط

(٣) فكيف: و كيف ط.

(٤) يطيعاه: يطيعا د، م

(٥) الآخر: الأجزاء ط.

(٦) لا ندفع: لا يندفع ط، ساقطة من د.

(٧) بسبب: ساقطة من ط، م

(٨) لما: إذا ط

(٩) محبب: ساقطة من د

(١٠) الآخر: للآخر ط، م.

(١١) مقابله: مقابلهما طا.

(١٢) إذا ... بالقوة: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ١٩٨

[الفصل الخامس] ه- فصل «١» في حل شكوك المبطلين «٢» في الجزء

فلنشرع الآن في حل شكوكهم، و في تميم ما يليق بهذا الكلام من مناسبات المتحركات و الحركات «٣» و الأزمنة في هذا الانقسام غير «٤» المتناهي بالقوة، و ما يتبع ذلك. أما قولهم إن كل قابل للتفريق فيه تأليف، فهو «٥» الذي لما ظنوه حقا بنوا عليه، و ليس هذا بمسلم. فإن عنوانا بالتأليف أن يكون فيه جزاءان متميزان بالفعل و بينهما مماسة و أن التفريق تبعيد أحدهما عن الآخر و إبطال المماسه، فهذا غير مسلم. و لو سلم، لكان لا- يحتاج إلى أن يلتجئوا إلى التفريق حتى تتم حجتهم، بل كانت تكون «٦» صحيحة مع ثبات «٧»

التأليف تأليفاً، إذ «٨» كان يجب أن يكون أجزاء حاصله لا- تأليف فيها، لاستحالة وجود ما لا يتناهى من الأجزاء بالفعل، ووجوب واحد «٩» بالفعل حيث يكون كثيراً. وإن «١٠» عنوا بالتأليف الاستعداد لأن يحدث كثرة فيما هو واحد لا كثرة فيه، فهذا «١١» مسلم. وهذا لا تجوز «١٢» إزالته عن الجسم أو يبطل الحسم «١٣» إذ لا سبيل إلى إبطال وحدة الواحد بالفعل إلا بإعدامه أصلاً أو تكثيره «١٤»، فإذا لم يعد بل كثر بقى و أحد «١٥» حالهما حاله و جملة الوحدة لا ترفع «١٦» عنه البتة إلا بإبطاله. وقد «١٧» حسب بعضهم أن وجود الأجسام مختلفة في سرعة قبول التفريق، و عسر قبوله يوجب إثبات التأليف. قال: و ذلك «١٨» ليس لاختلاف جنس الأجسام أى نوعيتها، و لا لاختلاف الفاعل «١٩»، و لا لحدوث شىء «٢٠»، و لا لعدم شىء كان عندهم، ليست الأقسام إلا هذه، و عندهم «٢١» أن الأجسام لا يختلف نوعيتها. فلنسلم ذلك كله لهم، فلم يجب «٢٢»

(١) فصل: فصل ٥ ب، الفصل الخامس م.

(٢) المبطلين: + للمخطين ط.

(٣) و الحركات: ساقطة من م.

(٤) غير: الغير ب، د، ط

(٥) فهو: فهذا هو ط.

(٦) تكون: ساقطة من ط.

(٧) ثبات: إثبات ط

(٨) إذ: إذا م.

(٩) واحد: الواحد ط، م

(١٠) و إن: فإن د، ط، م.

(١١) فهذا: فهو ط

(١٢) و هذا لا يجوز: و لا يجوز م.

(١٣) الجسم (الثانية): ساقطة من د.

(١٤) أو تكثيره: و تكثيره د، م

(١٥) واحد: + أن د، ط، م.

(١٦) لا ترفع: لا يرتفع ط، م

(١٧) و قد: قد د.

(١٨) و ذلك: و بعض ذلك م

(١٩) الفاعل: الفواعل ط

(٢٠) و لا لحدوث شىء: ساقطة من م.

(٢١) ليست و عندهم: ساقطة من د.

(٢٢) فصل ... يجب: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ١٩٩

أن يكون للتأليف لا- غير، بل لم «١» لا- يكون هذان المعنيان و هما «٢» عسر القبول و سرعة القبول عرضين «٣» يعرضان للأجسام يختلف بها بعد الاتفاق المذكور، كالسواد و البياض و غير ذلك من الأعراض. فترى أن الأجسام إذا اختلفت «٤» بالسواد و البياض،

احتاج ذلك إلى أن يكون اختلافهما بعرض غير السواد والبياض هو «٥» التأليف إذ ليس للجنس والفاعل والحدوث «٦» و عدم الشيء. و أما حديث «٧» الحجّة المبنية على الإنصاف فإنما كان يكون من ذلك شيء لو قلنا إن للجسم جزءا ما لم يجزأ نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو غير ذلك، فكان «٨» يكون له أجزاء بلا- نهاية. ونحن لا- نوجب للجسم جزء البتة إلا أن يجزأ «٩»، ولا- يمكن أن يكون جسم قد جزئ بأنصاف لا نهاية لها فلا يلزم «١٠» ما قالوا.

و أكثر ما يقولون هاهنا: ترى أنك إذا لم تشر و لم تعين إلى جزء جزء «١١» لا يكون ذلك مفردا، وهذا مفردا «١٢». و لا يدرون أن ذلك إنما صار ذلك، وهذا بالإشارة، فإذا «١٣» لم تكن لم يكن لا ذلك «١٤» ولا هذا، وإذا لم يكن لا ذلك «١٥» ولا هذا، كيف يكون ذلك مفردا و هذا مفردا «١٦»، و على «١٧» أن المسافة المقطوعة تقطع بزمان مثلها متناهي الأطراف منقسم «١٨» بلا نهاية في الإنصاف توهما و فرضا، ولا قسم له وجودا و فعلا.

فأما «١٩» حديث الخردلة و الجبل، فإنه لا أقسام لأحدهما ما لم يقسم «٢٠»، و إذا قسما معا حصلت أقسامهما «٢١» متساوية في العدد، و كل واحد من الأقسام التي للخردلة أصغر، و يذهب ذلك إلى غير النهاية، و إنما كان يكون الشناعة لو كان الذهاب إلى غير النهاية فيهما بمقادير متساوية. و مثال ذلك «٢٢» أن نضعف الجبل في التوهم و في قدرة الله إلى غير النهاية، و الخردلة أيضا فلا يكون من ذلك «٢٣» أضعاف الجبل متساوية في المقدار لأضعاف الخردلة لأجل أن التضعيف متساو بل، يكونان مختلفين في القدر «٢٤»، و إن تساويا من وجه في العدد. و ما الذي يمنع أن تكون أشياء متساوية في العدد ليست متساوية في المقدار أفرادا و لا جملة، بل يجوز أن يكون في الاحتمال أشياء تذهب إلى غير النهاية أكثر من أشياء، كتضعيف العشرات مع تضعيف المئين. و أما تغشية أديم الأرض من أقسام الخردلة، فلنسلم لهم وجود الجزء، و مع ذلك فلنسلم «٢٥» أن الخردلة تنقسم أجزاءها التي لا تتجزأ في صغرها بحيث يكون عدد الموجود «٢٦»

(١) لم: ساقطة من د، م

(٢) و هما: و هو ب، د، ط، م

(٣) عرضين: عرضان د، م.

(٤) اختلفت: اختلف ط

(٥) هو: و هو د، ط، م.

(٦) و الحدوث: و الحدث ط

(٧) حديث: ساقطة من د، ط، م.

(٨) فكان: و كان د.

(٩) يجزأ: يتجزأ ط

(١٠) فلا يلزم: فيلزم م.

(١١) جزء جزء: جزء و جزء ط، م

(١٢) و هذا مفردا: ساقطة من م.

(١٣) فإذا: و إذا ط

(١٤) لا ذلك (الأولى): إلا ذلك م

(١٥) لا ذلك (الثانية): ذلك ب، د.

(١٦) و هذا مفردا: ساقطة من م

- (١٧) و على: على ط
 (١٨) منقسم: ينقسم د، ط.
 (١٩) فأما: و أما ط، م.
 (٢٠) ما لم يقسم: ما لا يقسم ط
 (٢١) أقسامهما: عدة أقسام د، ط، م.
 (٢٢) ذلك: ساقطة من ب، د.
 (٢٣) ذلك: هذا ب.
 (٢٤) القدر: المقدار ط.
 (٢٥) فلنسلم: لنسلم م.
 (٢٦) أن الموجود: ساقطة من سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٠٠

منها في الخردلة يغشى الأرض كلها «١»، لو بسطت عليها «٢» واحدة واحدة «٣»، فما كان يدرينا أن هذا حق أو باطل. فعسى أن يكون في الخردلة من الأرض الأجزاء التي لا تتجزأ ما تبلغ كثرته أن تغش بها صفحة «٤» الأرض. و من عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزأ حتى يعرف بذلك الجسم الذي هو أول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج إليه في تغشيه الأرض، بل لا يكون في أيديهم إذا قيل «٥»: إن أجزاء الخردلة تغشى الأرض شيء غير التعجب. و أما جزم القول بأن هذا ممتنع «٦» فأمر غير موثوق به. فالذي لا يكون بين الاستحالة مع فرض تناهي الانقسام، فكيف «٧» بين «٨» باستحالته استحالة لا تناهي «٩» الانقسام.

على أننا لسنا نقول: إن الممكن من ذلك قد يخرج إلى الفعل، بل نسلم أنه يجوز أن ينتهي إلى أصغر يعجز عن تفرقه لبسطة على الأرض أو غيرها، و لا يعجز عن قسمته بالفرض و التوهم و بوجوده أخرى لا تؤدي إلى تفريقه و تقطيعه «١٠». و أما الحجّة المأخوذة من الجوهر و العرض «١١» فليعلموا أنه لا- نسلم لهم أن العرض من حقيقته أن يكون له ذات مساوية «١٢» لذات المحل فاشية فيه مطابقة له، بل العرض ليس أكثر من وصف يكون للشيء ليس يقوم ذاته بأنه جزء منه، و على ما قلنا «١٣» في مواضع أخرى. فربما يكن بحيث يشار أن ذاته فاشية في ذات الشيء الذي هو له عرض، كالأضافات كلها، و كالحركات «١٤»، و كالكون الذي يقولون، فإن ذلك ليس كالبيان المتفشى في محله فإن عنى بالعرض ما يقولون من أنه ذات مساوية «١٥» لذات ما هو فيه فاشية «١٦»، فليست النقطة بعرض و لا جوهر «١٧»، إذ ليس يجب أن يكون كل موجود إما مطابقا لذات ساريا فيها، و إما موجودا «١٨» لا في موضوع، لأنه ليس أحدهما نقيض الآخر، و لا بين اللزوم للنقيض و إن عنى بالعرض معنى للشيء يصير به الشيء ذا صفة و ليس جزءا من «١٩» قوامه، فالنقطة عرض لأنها نهاية ما «٢٠» موجودة لما هو بها متناه و ليست جزءا من وجوده. و كونها «٢١» عرضا لجوهرها «٢٢» هو أنها صفة «٢٣» بهذه الصفة، لأنها نهاية له، و ليس غير هذا «٢٤».

(١) كلها: كله م

(٢) عليها: عليه ب، د

(٣) واحدة واحدة: واحدة ب.

(٤) صفحة: صفيحة ب، د، م ..

(٥) قيل: سلم ط، م.

(٦) ممتنع: يمتنع م

(٧) فكيف: ساقطة من د.

(٨) يبين: يتعين م

(٩) لا تنهى: لا يتناهى د، ط، م.

(١٠) بل نسلم ... و تقطيعه: ساقطة من ب، د، م.

(١١) العرض: الغرض م.

(١٢) مساوية: متساوية ط.

(١٣) و على ما قلنا: على ما قلناه ط.

(١٤) و كالحركات: و كالحركة ب، د، م.

(١٥) مساوية: مساو د، ط، م

(١٦) فاشية: + هي ب، م ساقطة من د

(١٧) جوهر: بجوهر د، م.

(١٨) موجودا: موجود ط.

(١٩) من: فى ط، م.

(٢٠) ما: ساقطة من م

(٢١) و كونها: و كونه ط، م.

(٢٢) لجوهرها: بجوهره ط، م

(٢٣) صفة: صفات م، ساقطة من ط.

(٢٤) منها ... هذا: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٢٠١

و أما حديث تشبيه الانقسام بالتركيب، سواء كان تركيب الجسم فى نفسه أو تركيبه مع غيره، فليس بصحيح.

لأن الانقسام يحدث الأجزاء، و التركيب يحتاج إلى أجزاء حادثة حاصله، و يستحيل أن توجد أجزاء «١» حاصله بلا نهاية حتى يركب منها «٢».

و أما «٣» حديث المماسه و زوالها فقد مضى أصل فى باب الزمان، إذا تذكرته كان الجواب مقتضبا منه. و بالجملة أن لا مماسه لا تحصل دفعه فى آن.

و أما «٤» حديث الزاوية المذكورة فإنها ليست غير منقسمة، بل هى منقسمة. و هناك زوايا أصغر منها بالقوة بلا نهاية. إنما قام البرهان على أنه لا تكون زاوية من خطين مستقيمين، حادة أصغر من تلك. و ليس إذا قيل إنه ليس شىء «٥» بصفة كذا أصغر من كذا دل على أنه ليس شىء البتة أصغر منه. و كل من حصل علما بأصول «٦» الهندسة علم أن تلك الزاوية يقسم بالقسى قسمته إلى لا نهاية «٧».

و أما حديث ما أورد من السطح و الكرة، فإنه لا يدرى هل يمكن أن توجد كرة على سطح. بهذه الصفة فى الوجود، أو هو «٨» فى التوهم فقط على نحو ما تكون عليه التعليمات «٩». و لا يدرى أنه إن كان فى الوجود، فهل يصح تدرجه عليه أولا يصح «١٠»، وربما استحال تدرجه عليه. و بعد هذا كله فليس يلزم أن تكون الكرة مماسه للسطح و الخط فى أى حال كان بالنقطة لا غير، بل تكون فى حال الثبات و السكون كذلك. فإذا تحركت ماست بالخط فى زمان الحركة، و لم يكن البتة وقت بالفعل تماس فيه بالنقطة إلا فى الوهم، إذ ذلك لا يتوهم إلا مع توهم الآن، و الآن لا وجود له بالفعل.

و بالجمله فإن هذه المسألة لا تتحقق مسلمة، لأن المسلم هو أن الكرة لا تلقى السطح في آن واحد إلا بنقطة، و ليس يلزم من هذا أن تكون الحركة تنتقل من نقطة إلى نقطة مجاورة لها و من آن إلى آن مجاور له، فإنه إن سلم هذا لم يجنح إلى ذكر الكرة و السطح، بل صح أن هناك نقطا «١١» متلاقية و لا منها «١٢» تأليف الخط، و آتات متجاورة و لا منها «١٣» تأليف الزمان. فإذا «١٤» كان المسلم هو أن الكرة تلافي السطح في آن، و كان «١٥» الخلاف في أن الحركات و الأزمنة غير مركبة من أمور غير متجزئة و من آتات كالخلاف في المسافة، و كان إنما يلزم تجاوز النقط «١٦» لو صح تجاوز «١٧»

(١) أجزاء (الثانية): أجزاءها ب،+ منها د

(٢) منها: عنها ط.

(٣) و أما: فأما ب، د، م.

(٤) و أما: فأما ب، د.

(٥) شىء: ساقطة من م

(٦) بأصول: بأبواب ط.

(٧) لا نهاية: + له ط.

(٨) أو هو: إذ هو د، ط، م

(٩) التعليمات: التعاليم ط.

(١٠) يصح: + قد ط.

(١١) نقطا: نقطة ط

(١٢) و لا منها: و لا منها ب، م، و لا و منها ط.

(١٣) و لا منها: منها ط، م

(١٤) فإذا: و إذا ط، م

(١٥) و كان: فكان ط.

(١٦) النقط (الأولى و الثانية): النقطة ط.

(١٧) و أما ... تجاوز: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٠٢

الآنات، كان استعمال ذلك في إثبات تتالي النقط كالمصادر على المطلوب الأول. فإنه لا يتم البيان إلا بأن يقال إنه في هذه الحال «١» ملاقى بنقطة، و في الحال «٢» الثانية ملاقى بنقطة، و الحالات متجاورة و النقط «٣» متجاورة «٤». فإن لم نقل «٥» هذا لم يتم الاحتجاج، و أنت ستحقق هذا إذا علمت أنه ليس في أجزاء الحركة و السكون و المسافة، ما هو أول جزء حركة أو جزء سكون أو جزء مسافة.

و أما احتجاج ديمقراطيس فقد ضل «٦» فيه في تسليم «٧» مقدمه واحدة لنفسه، و هي «٨» أن الجسم ينقسم كله، لأن هذا يدل على معينين: أحدهما أنه ينقسم بكليته معا، و الآخر أنه لا ينقسم قسمه إلا أدت إلى أجزاء هي أيضا تقبل القسمة و لا تقف، فأما «٩» الأول فلبس ذلك بمسلم، و لا- نقيضه الصادق هو أن الجسم ينتهي في القسمة إلى ما لا ينقسم، بل نقيضه. و إما أنه لا ينقسم كله بالفعل معا، و هذا لا يمنع «١٠» أن يكون ينقسم انقسامًا بعد انقسام بلا نهاية. و ليس أيضا إذا كان كل واحد من الانفصالات انفصالا ممكنا فالكل ممكن الوقوع، كما أنه كل تضعيف عددي جائز على العدد و ليس كل تضعيف عددي جائز أن يقع معا، بل الحق أن كل

قسمه أردتها، و كل واحد واحد من أصناف قسمه، هي «١١» بلا نهاية بالقوة، يجوز أن تقع في الجسم. ولا يسلم أن الكل يقع البتة لأنه يحتاج أول شيء إلى أن يكون الذين يوقعون القسمه لا نهاية لهم بالفعل، وهذا مستحيل. وبالجملة فإن هذا من جملة الخطأ الواقع لتشابه «١٢» لفظي الكل، و كل واحد. و سنبليغ «١٣» في إبطال وجود هذه الأجسام غير «١٤» المتجزئه إذا شرعنا في الكلام الذي هو أشد تخصيصا من هذا الكلام. و أما حجة مثبتى أجزاء بلا نهاية، فأنت تقدر مما فهمت على حلها «١٥».

(١) هذه الحال: هذا الحال ب، د، هذه الحالة ط

(٢) الحال: الحالة ط

(٣) و النقط: بنقط ما د

(٤) و النقط متجاوزة: ساقطة من ب

(٥) نقل: يفد ط.

(٦) ضل: صار د

(٧) تسليم: تسلّم د، م

(٨) و هي: و هو ب، د، م.

(٩) فأما: و أما د، ط.

(١٠) لا يمنع: لا يمنع ط.

(١١) هي: ساقطة من م.

(١٢) لتشابه: بتشابه ط، م

(١٣) و سنبليغ: و سنبليغ م.

(١٤) غير: الغير ب، د، ط.

(١٥) الآتات ... حلها: ساقطة من سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٠٣

[الفصل السادس] - فصل «١» فى مناسبات المسافات والحركات والازمنة فى هذا الشأن و يتبين انه ليس لشيء منها أول جزء

فنبول الآن: إنه إذا كانت المسافة تنقسم إلى غير النهاية بالقوة، فكذلك يجب أن تنقسم الحركة التى بمعنى القطع معها إلى غير النهاية بالقوة. و لو كانت حركة لا تتجزأ «٢» لكانت مسافتها إما غير متجزئة و هذا محال، أو «٣» متجزئة. و لو كانت متجزئة، لكانت من مبدئها إلى موقع القسمه أقل من مبدئها إلى منتهاها، و لا أقل من غير المتجزئ، و مع ذلك لكانت تلك الحركة جزءا من الحركة التى استوفت «٤» المسافة. و إذا انقسمت الحركة «٥» انقسم بإزائها الزمان، بل إنما تنقسم الحركة بسبب انقسام المسافة أو الزمان «٦». و من الموجود حركة سريعة و بطيئة، و منها سنيين «٧» أن كل واحد من هذه ينقسم، فإن المسافة التى تقطعها حركة سريعة فى زمان ما «٨» يلزم أن تكون البطيئة تقطع أقل منها فتقسم «٩» المسافة. و الحركة السريعة «١٠» تقطع ذلك الأقل فى زمان أقل، فينقسم «١١» الزمان. و الحركة تتبع «١٢» المسافة «١٣» و الزمان فى الانقسام كما علمت «١٤»، لكن الحركة يعرض لها ضرب من الانقسام لا يطبقها «١٥» الزمان، و ذلك هو انقسامها بانقسام المتحرك. و يشبه أن يكون هذا بغير الحركة «١٦» المكانية أولى، فإن أجزاء المتحرك الحركة المكانية لا يخلو إما أن تكون أجزاء حاصله بالفعل، أو أجزاء بالقوة. فإن كانت أجزاء حاصله بالفعل فلا يخلو إما أن يكون

اجتماعها على سبيل تماس «١٧» أو اتصال. و كيف كانت، فإن كل واحد منها لا يفارق مكانه، لأنها إن كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل، و إن كانت مماسة فلها مكان. لكنها تفارق من مكانها سطحاً هو جزء مكان الكل، و لا تفارق مكان المحيط بها، فلا تفارق مكانها فلا تتحرك. و إن كانت الأجزاء بالقوة فبعد الحركة عنها «١٨»

(١) فصل: فصل د ب، الفصل السادس م.

(٢) لا تتجزأ: + التي بمعنى القطع ط

(٣) أو: و إما ط.

(٤) جزءا انقسمت الحركة: ساقطة من م

(٥) استوفت: + بها ط.

(٦) أو الزمان: و الزمان ط.

(٧) سنين: يستبين ط، م

(٨) ما: ساقطة من ب، د، م.

(٩) فتنقسم: فنقسم د، م

(١٠) و الحركة السريعة: و السريعة ب، م، و السريع د

(١١) فينقسم: فيقسم د

(١٢) تتبع: تبع م.

(١٣) المسافة: للمسافة ط

(١٤) علمت: علمته ب، د

(١٥) لا يطابقها: و لا يطابقها د، لا يطابقه ط، م.

(١٦) الحركة: بالحركة ط.

(١٧) تماس: التماس ط.

(١٨) فصل عنها: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٠٤

أظهر، فكيف تنسب إليها أجزاء حركة بالفعل. و أما في سائر الحركات فإن كان لها أجزاء بالفعل صح أن يقال إن جزء التغير «١» تغير الجزء، و إن كان لها أجزاء بالقوة فللحركة أيضاً أجزاء بالقوة لو فصلت لكان يزاء كل جزء من المتغير تغير يخصه «٢» هو جزء تغير الكل، فإن «٣» من هذا التغير الذي في هذا الجزء و من «٤» ذلك التغير «٥» الذي في ذلك الجزء ما يحصل «٦» مجموع تغير الكل، إذ تلك الجملة المجتمعة جملة تغير، و جملة التغير تغير، و كل تغير فهو لشيء، و لا شيء يحمل هذه «٧» التغيرات «٨» إلا- الكل و الأجزاء، و ليس لجزء جزء «٩»، فهو للكل «١٠». و لما كان كل حركة «١١» و كل تغير فهو في زمان ينقسم إلى غير النهاية، فمحال أن يكون للحركة شيء هو أول ما يحركه المتحرك، و ذلك لأنه إن كان حركة هي أول حركة، فإنها لا محالة في مسافة، و تلك المسافة منقسمة بالقوة. و إذا «١٢» قسمت «١٣» كان أحد جزأها متقدما و الآخر متأخرا، فكان «١٤» الحركة في الجزء الأول هو «١٥» أول حركة، و قد جعل هذا أول حركة، هذا خلف، بل الأول في الحركة و في التغير إنما يفهم على أحد وجوه ثلاثة:

أحدها الأول بمعنى الطرف هو الذي يوافق أول المسافة و طرفها. و أول الزمان المطابق لتلك «١٦» الحركة و طرفه، فهذا أول.

و أول معنى آخر، و هو أنه إذا عرض للحركة تقسيم بالفعل أو بالفرض كان الجزء المتقدم أول أجزاء الحركة التي بالفعل، و قد يظن

أن للحركة «١٧» أول على وجه آخر، و هو أنه قد قال بعضهم إن هذه الأجسام و إن كانت تنقسم إلى ما لا نهاية له في القوة، فليست تنقسم حافظه لصورها و هيئاتها غير هيئة الكم، فإن الجسم يبلغ حدا لا يصح لو انقسم بعده أن يكون ماء و هواء أو نارا، قالوا: أو متحركا أو مسافة، فإذا كان للمسافة «١٨» من حيث هي مسافة حد عندهم لا تتعداه في الصغر، كان للحركة حد هو «١٩» في الوجود أصغر الحركات، فلا توجد حركة مفردة أصغر منه، و إن كان قد يجوز أن يتوهم ما هو أصغر من ذلك و هو نصفها «٢٠» أو جزء منها «٢١»، إذ كان ذلك يتجزأ في نفسه بالقوة، لكن ذلك التجزؤ لا يخرج إلى الفعل بتة خروجا على معنى الأفراد و الفصل، و سنتكلم في هذا بعد، فإن كان كذلك فالمتحرك يكون له في حركته أول حركة «٢٢» و ذلك في القوة «٢٣»، و هو ما يساوي الحركة «٢٤» التي هي أصغر «٢٥»

-
- (١) التغير: التغير ط.
 - (٢) يخصه: يخص ط
 - (٣) فإن: فإنه م
 - (٤) و من: من د
 - (٥) التغير: التغير ب.
 - (٦) ما يحصل: يحصل د.
 - (٧) هذه: هذا ط
 - (٨) التغيرات: + عليه ط، م
 - (٩) لجزء جزء: جزء جزء ط
 - (١٠) للكل: لكل د
 - (١١) كل حركة: للحركة م.
 - (١٢) و إذا: فإذا ط
 - (١٣) قسمت: انقسمت ط.
 - (١٤) فكان: لكان ط
 - (١٥) هو: هي ط.
 - (١٦) لتلك: لذلك ط.
 - (١٧) للحركة: الحركة م.
 - (١٨) للمسافة: المسافة م.
 - (١٩) هو: ساقطة من م.
 - (٢٠) نصفها: نصفه ب
 - (٢١) منها: منه ب.
 - (٢٢) أول حركة: ساقطة من م
 - (٢٣) في القوة: بالقوة ط
 - (٢٤) الحركة: حركة ط، م.
 - (٢٥) أظهر أصغر: ساقطة من سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٠٥

الحركات، فأول الحركة بمعنى الطرف ليس بحركة، فلا يكون للشيء بمعنى ذلك الأول أول ما يحرك، و أما بالوجه الثاني فيكون له أول «١» ما يحرك، لكن أوليته وضعية عرضية لا حقيقية.

و أما الوجه الثالث، فهو «٢» و إن صح أن للحركة شيئاً هو أصغر حركة يمكن أن يوجد، فإنما يصح على أنها حركة بنفسها مفردة ابتداء «٣» بالفعل و انتهاء بالفعل، لا أن تكون هي أول جملة حركة، ذلك الأول بعضها، و قد استمرت الجملة بعده. فإن هذا التبويض الذي كلامنا «٤» فيه هو بالفرض «٥» و تلك الوحدة غير «٦» المنقسمة للحركة ليست بحسب الفرض «٧». بل بحسب الوجود، اللهم إلا أن يقول قائل إن قدر تلك الحركة مستحق في جملة كل حركة أن يفرض «٨» أولاً، إذ كان لا حركة أصغر منها في الوجود إلا بالفرض «٩» «١٠»، فيقف الكلام إلى أن نوضح عن «١١» أمر هذا المذهب.

و أما «١٢» الأول في الحركة الذي «١٣» يكون بتقسيمنا إياها موازياً لقسمه المسافة التي لا تقف عند حد في القسمة فإنه «١٤» لا يكون مقدار ذو ابتداء و انتهاء غير منقسم إلى ما يصح أن يفرض أولاً «١٥»، و كذلك ما يحاذى المقدار في ذلك فهو أيضاً لا يقف عند حد يكون له ابتداء و انتهاء و لا ينقسم هذا «١٦» النمو من الانقسام. فإذا كان كذلك، كانت الحركة المتصلة لا يجوز أن يوجد فيها ما هو أصغر حركة على النحو الذي يوجد جزءاً في المتصل، و ذلك أن «١٧» الجزء في المتصل إنما يفرض بالفعل بتعيين الحدود على أحد الوجوه المذكورة. و ليس لتعيين الحدود و قوف البتة في الاحتمال، إنما الوقوف عسى أن يكون للتفريق و التقطيع بالفعل، و حينئذ لا يكون متصلاً بالبتة، و يشبه أن يكون هذا التفريق و التقطيع يتناهي إلى حدود لا يمكن «١٨» تفريقها و تقطيعها، و إن أمكن فرض قسمة فيها بتعين «١٩» الحدود فتجزئة المتصل الذي يقع لا على وجه التفريق و التقطيع غير متناه البتة، و أصناف هذه التجزئة فيه متساوية ليس بعضها أولى من بعض فأصغر الحركات لا يعدم هذا النمو من التجزئة عسى «٢٠» أنه «٢١» يعدم «٢٢» التجزئة بنحو آخر، أي «٢٣» لا يكون حركة خارجة إلى الفعل عند مبدأ «٢٤» و إلى منتهى يتم عنده بالفعل أصغر منها. و إذا كانت الصورة هذه «٢٥»

(١) أول: ساقطة من م.

(٢) فهو: + أنه ط.

(٣) ابتداء: بابتداء ب، ط، م.

(٤) كلامنا: كلامه ب

(٥) بالفرض: بالعرض د

(٦) غير: الغير ب، ط، م.

(٧) الفرض: العرض ب، د، م.

(٨) يفرض: يعرض م

(٩) إلا بالفرض: اللهم إلا بالفرض م

(١٠) بالفرض: بالعرض بخ، م.

(١١) عن: غير م.

(١٢) و أما: فأما د، ط، م

(١٣) الذي: التي ط.

(١٤) فإنه: فلأنه ط

(١٥) أن يفرض أولاً: أو يفرض أول م.

(١٦) هذا: فهذا ب.

(١٧) أن (الثانية): لأن ط.

(١٨) حدود لا يمكن: حد و لا يمكن م

(١٩) بتعين: بتعين د، ط.

(٢٠) عسى: فعسى ط

(٢١) أنه: أن ط

(٢٢) يعدم+: هذه ط الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ٢٠٥ [الفصل السادس] و- فصل في مناسبات المسافات و الحركات و

الازمنة في هذا الشأن و يتبين انه ليس لشيء منها أول جزء ص: ٢٠٣

(٢٣) أى: ساقطة من د.

(٢٤) مبدأ: المبدأ م.

(٢٥) الحركات ... هذه: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٠٦

فلا يكون للحركة أول جزء بهذا المعنى إلا الطرف، إلا أن تكون حركات متتالية غير متصلة و مقدمها «١» بهذه الصفة.

و أما في المتصل فلا يوجد جزء أول بهذه الصفة، لأنه لا توجد فيه حركة منفردة منقطعة بنفسها، بل تكون أجزاء تلك الحركة متصلة «٢» بعضها ببعض. فلو كان في جملة «٣» تلك الحركة حركة هي أول ما يحركها الشيء، و كانت بمعنى أنه جزء من المتصل لا جزء في المتصل «٤» أصغر منه، لم يكن يعرض لذلك الجزء من الحركة الانقسام الذي لا يبطل الاتصال الذي كلامنا فيه إذ فرضنا أن انقسام الحركة كلها إلى هذا الأول انقسام لم يبطل الاتصال «٥». و لو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا النوع من الانقسام، لكان «٦» أول الحركة ليس فيه امتداديته، فلم يكن على مسافة البتة، فلم تكن حركة. و إذا كانت الحركة تنقسم الانقسام الحافظ للاتصال إلى غير النهاية، فكل «٧» ما جعلته أولاً بمعنى الجزء لا بمعنى الطرف، فله أول آخر بالقوة. و كذلك السكون و كذلك الشيء الذي يسمى توقفا و هو يزيد الحركة في السرعة إن كانت طبيعية «٨»، أو في البطء إن كانت غير طبيعية بل قسرية متجها بالوجهين إلى السكون.

و كذلك الأمور العارضة مع الحركة، كالفارقة و المقارنة و المجاورة «٩» و لانكسار الذي هو افتراق ما بحركة «١٠». و أما «١١» الموافة و المماسه و ما أشبه ذلك فلا زمان لها «١٢»، و نفى الأوليه عنها هو على السلب المطلق، و سنوضح القول في ذلك بعد، و أما «١٣» أنه «١٤» هل يجوز أن يكون ما لا- جزء له يتحرك إن كان له وجود، فالموجود في كتب المشائين أن ذلك محال، فإن ما لا يتجزأ لا يصح أن يتحرك «١٥». و المعول لهم في إيضاح ذلك هو أن كل متحرك فإنه متحرك «١٦» أولاً مثل نفسه، و بعد ذلك أيضاً مثل نفسه، و كذلك هلم «١٧» حتى تفنى المسافة. و لو «١٨» كان ما لا يتجزأ يتحرك، لكان تركيب المسافة من أجزاء لا تتجزأ، و لكانت «١٩» النقطة مسافة لأنها أول ما يفارق.

و هذا الكلام ليس يقنعني بوجه، و ذلك أن هذا الحكم «٢٠» ليس يتناول المتحرك بالذات دون المتحرك بالعرض «٢١»،

(١) و مقدمها: و متقدمها ط.

(٢) متصلة: متصلاً ط، م

(٣) تلك ... جملة: ساقطة من م.

(٤) في المتصل: ساقطة من م.

- (٥) لم يبطل الاتصال: لا يقبل ط.
 (٦) لكان: فكان ط.
 (٧) فكل: و كل د.
 (٨) كانت طبيعية: كان طبيعيا ط.
 (٩) و المجاورة: و المجاوزة م
 (١٠) ما بحركة: بالحركة ط
 (١١) و أما: فأما ط، م.
 (١٢) لها: له ب، د، ط.
 (١٣) و أما: فأما ط، م
 (١٤) أنه: ساقطة من ب، د، م.
 (١٥) ما لا يتجزأ لا يصح أن يتحرك: ما يتحرك م.
 (١٦) متحرك (الثانية): يتحرك ط، م.
 (١٧) كذلك هلم: كذلك د، و هلم ج را ط
 (١٨) و لو: فلو ط، م.
 (١٩) و لكانت: و لو كانت ب.
 (٢٠) الحكم: التحكم م.
 (٢١) فلا يكون ... الفرض: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٠٧

بل هو عام لكل ما يكون موضوعا أى وضع كان عند شىء، ثم يفارقه مستمرا على شبه مسافة. فإن كان المستبدل «١» للملاقاة لا يعرض له هذا فلا يعرض للمستبدل للمكان و إن عرض للمستبدل للمكان عرض للمستبدل «٢» للملاقاة.
 فإن كانت النقطة الموجودة بالفعل فى طرف جسم من الأجسام المتحركة ترسم بحركتها التى بالعرض خطا يكون قد استمرت عليه ملاقيه «٣» له «٤»، و لا يكون ذلك الخط مؤلفا من نقط، و لا يقال إن «٥» تلك النقطة «٦» أول ما لاقت لاقى «٧» مثل ذاتها، و أول ما فارقت فارقت مثل ذاتها و لثلت «٨» ملاقاة «٩» أخرى مثل ذلك، فكذلك «١٠» حتى انتهى الخط: فكذلك لا يقال لها «١١» لو أنها كانت منفردة تتحرك «١٢» بذاتها، و لها مثلا مكان بذاتها، إنها يجب أن تكون ترسم بالفعل مثل ذاتها شيئا بعد شىء على التتالى، بل ليس هذا بواجب «١٣». و لا- للحركة أول حركة حتى يكون ذلك لا محالة قطعاً مما لا يتجزأ مثل ذاته، بل تكون ملاقاتها «١٤» فى كل آن يفرض شيئا مثل ذاته. و الآتات لا تتشافع «١٥» و بينها زمان دائما و على ما أوضحناه فى جواب حركة الكرة على السطح، فكلما فرضت ملاقيه مثل ذاتها تكون قد «١٦» قطعت ما لا يطابق ذاتها و هو الخط.

فهذه «١٧» الحججة ليست واجبة تقنع، فيشبهه أن تكون الحججة التى تقنعنا هى أن كل متحرك «١٨» بذاته، و كل متغير التغيرات الجسمانية بذاته، لا لأجل أنه «١٩» متغير، فله وضع بذاته يخصه. فحينئذ لا يخلو إما أن يكون بحيث يفصل بين نهايات ما يحيط به، و يكون لو لقيته نقطة غير متجزئة مثله لم يستغرق ذاته لقاء بل «٢٠» أصاب «٢١» منه «٢٢» جانبا أو لا يكون كذلك فإن كان «٢٣» على هذه الصفة فظاهر ذاته منقسمة، و إن لم يكن على هذه الصفة «٢٤» كان بحيث لو لاقته نقطة طابقت ذاته بأسرها، و ذاته لها «٢٥» وضع متميز، و ما طابق ذا وضع متميز صار له وضع متميز، فيكون للنقطة وضع متميز منفصل عن وضع الخط فيكون الخط «٢٦» منتهيا دون تلك النقطة بنقطة الكلام فيها هذا الكلام. و بالجملة تصير كل نقطة ذات وضع متميز، و لكل نقطة انفصال عن الخط و الخط «٢٧»،

ينتهي دونها بنقطة أخرى، فهذا محال «٢٨»

- (١) المستبدل: المستدل د.
- (٢) المكان عرض المستبدل: ساقطة من م.
- (٣) ملاقية: ملاقاتها ط، ملاقاء م
- (٤) له: ذلك م
- (٥) إن: ساقطة من د
- (٦) النقطة: النقطة د
- (٧) لاقت لاقت: لاقت م.
- (٨) و لتلته: و أتلتته د، م، أو تلتته ط
- (٩) ملاقاء: بملاقاء ط، م
- (١٠) فكذلك (الأولى): فذلك ب، د.
- (١١) لها: ساقطة من ط، م
- (١٢) تتحرك: و يتحرك ط.
- (١٣) يوجب: + حتى انتهى الخط ط.
- (١٤) ملاقاتها: لملاقاتها ط
- (١٥) لا تتشافع: لا يشافع ط.
- (١٦) قد: ساقطة من ب، ط.
- (١٧) فهذه: و هذه م
- (١٨) متحرك: حركة م، + يتحرك ط.
- (١٩) أنه: + في ب، د، ط، م.
- (٢٠) لقاء بل: لقائل ب، د، م،
- (٢١) أصاب: أصابت ط
- (٢٢): عنه ط منه.
- (٢٣) كان: كانت ب، د، م
- (٢٤) فظاهر ... هذه الصفة: ساقطة من م.
- (٢٥) لها: له ط
- (٢٦) فيكون الخط: ساقطة من ط.
- (٢٧) و الخط: ساقطة من م.
- (٢٨) بل محال: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٠٨

فواضح بين من هذا أن ما لا يتجزأ لا ينفصل وضعه منفردا «١»، و كل «٢» ما لم يكن كذلك لم يتحرك الحركات التي بذاتها في المكان، و كذلك حال الحركات الجسمانية «٣» الأخرى، و يلزم أن يكون كل متغير تغيرات الاستحالة الجسمانية و النمو منقسما. أما

النمو فذلك ظاهر فيه، لأنه ازدياد على أصل موجود، و أما «٤» الاستحالة فلأن تأثير المحيل في الجهة التي تلقاها «٥» المستحيل أقدم من تأثيره في الجهة التي لا تلقاه «٦»، فإن كان مشتملا عليه «٧» فتأثيره فيما يلي ظاهره أقدم من تأثيره فيما يلي غوره، إذ كان كل متغير منقسمًا، و إنما الكون و الفساد هو الذى يكون غير منقسم.

و أما الذى يظن فى بعض الاستحالات أنها تكون دفعةً فذلك لفوات الأمر الحسى «٨» لقصر زمانه. و أما الإضاءة «٩» دفعةً فليس ذلك استحالة أولية فى الأجسام، بل أمرًا يلحق السطوح بأن يظهر «١٠». و أما الإشفاف من الهواء فسنين أن الهواء ليس يعرض له فى الإشفاف شىء البتة بل العارض إنما هو فى المرئى، و إذا «١١» صار المرئى بحيث تجوز رؤيته بإشراق الضوء عليه، أمكن الهواء أداةً إلى الجسم، فسمى مشفاً، و لهذا ما إذا كان الإنسان فى كهف بعيد مظلم و كان بينه و بين المرئى هواء مظلم جدا و كان المرئى نيرا «١٢» أشرق عليه الضوء، لم تمنع ظلمة الهواء إدراكه «١٣».

(١) منفرداً: مفرداً م

(٢) و كل: فكل م.

(٣) الجسمانية: الجسمانية م.

(٤) و أما: فأما ط.

(٥) تلقاها: تلقاه ب، د، م، + من م

(٦) لا تلقاه: لا يلقاها ط

(٧) عليه: ساقطة من ب، د، م.

(٨) الحسى: الحس ب، د، م

(٩) الإضاءة: الإضافة م.

(١٠) يظهر: + يضى ط.

(١١) و إذا: فإذا ط، م.

(١٢) نيرا: منيرا ط.

(١٣) فواضح إدركه: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٠٩

[الفصل «١» السابع] ز- فصل فى ابتداء الكلام فى تناهى الأجسام و لا تناهيها و ذكر ظنون الناس فى ذلك

فليظن الآن «٢» أن معنى غير المتناهى «٣» كيف وجوده فى الأجسام الطبيعية و أحوالها، و أما النظر فى الأمور غير «٤» الطبيعية، و أنها هل تكون غير متناهية فى العدد أو فى القوة أو غير ذلك، فليس الكلام فيها لائقاً بهذا الموضوع، و لا شىء من هذه البراهين يتناول تلك «٥»، و يجب أن يكون كلامنا فى الكميات ذوات الوضع، و فى «٦» الأعداد التى هى ذوات الترتيب فى الطبع أو فى الوضع و ينظر من «٧» أمرها أنها هل يكون فيها ما لا نهاية له، أو هذا «٨» محال. فأول ما يجب أن يبحث عنه هو المفهوم من قولنا: لا نهاية له، و بعد ذلك فيجب أن ندل على الأسباب الداعية إلى إثبات ما لا نهاية له «٩» على وجه ما، و نذكر اختلاف القدماء فى أمره، ثم نذكر الحق فيما يجب أن نعتقد فيه «١٠»، ثم نبطل الشكوك فى أمره.

فنقول: إن ما لا نهاية له يقال على الحقيقة، و قد يقال على المجاز، فالذى «١١» يقال على الحقيقة فقد يقال على جهة السلب المطلق و قد يقال لا على جهة السلب المطلق «١٢»، و الذى على جهة السلب المطلق «١٣» فهو أن يكون الشىء مسلوباً عنه المعنى الذى تلحقه النهاية، بأن يكون لاكم له، مثل ما يقال إن النقطة لا نهاية لها «١٤». و هذا كما نقول إن الصوت لا يرى، لأنه مسلوب عنه المعنى الذى

يلحقه أن يرى و هو اللون، إذ ليس «١٥» الصوت بلون و لا ذا لون. و أما

(١) فصل: فصل زب، الفصل السابع م.

(٢) الآن: ساقطة من ب، سا

(٣) المتناهي: المتناهي م.

(٤) غير: الغير ب، د، سا، ط.

(٥) تلك: ذلك سا

(٦) و في: في سا.

(٧) و ينظر من: و ينظرها في م

(٨) أو هذا: و هذا ط، م.

(٩) و بعد ... له: ساقطة من د.

(١٠) فيه: منه سا.

(١١) فالذي: و الذي د، سا، ط.

(١٢) المطلق (الثانية): ساقطة من د.

(١٣) و الذي المطلق: ساقطة من م

(١٤) لها: له سا، + إذ هي نهاية ط.

(١٥) إذ ليس: أو ليس سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢١٠

الذي يقال لا على جهة السلب، فقد يقال لمقابلة التناهي بالحقيقة، و هو أن يكون الشيء من شأن طبيعته و ماهيته أن تكون له نهاية، ثم ليست. و هذا يقال «١» على وجهين: أحدهما على أنه من «٢» شأن نوعه و طبيعته أن تكون له نهاية، لكنه ليس من شأنه بعينه أن يكون له ذلك، مثل الخط غير «٣» المتناهي لو كان، فإنه «٤» ليس يجوز أن يكون خط واحد بالعدد موضوعا للتناهي و لغير التناهي. لكن طبيعة الخط قابلة لأن تكون متناهي، عند من يضع خطأ غير متناه، إنما الشك في غير المتناهي. فإن «٥» كان هذا الخط غير «٦» المتناهي «٧» ليس من شأنه أن يكون هو «٨» بعينه وقتا آخر متناهي، و هذا المعنى من معنى «٩» غير «١٠» المتناهي هو الذي يريد أن يبحث عنه، و هو الذي أى شيء أخذت منه، و أى أمثال «١١» أخذت لذلك الشيء منه «١٢» وجدت شيئا خارجا عنه، و الثاني أن يكون من شأنه أن تعرض له نهاية لكنها غير موجودة «١٣» بالفعل، مثل الدائرة فإنها لا نهاية لها، لست أعنى أن سطح الدائرة غير محدود بحد هو المحيط، بل إنما أعنى، المحيط، فإنه ليس منه نقطة بالفعل ينتهي عندها الخط، بل هو متصل لا فصل فيه، لكنه من شأنه أن تفرض فيه نقطة تكون تلك النقطة حدا لها «١٤»، فإن في «١٥» الدائرة نقطا بالقوة على هذه الصفة كم شئت يخرج بالفعل «١٦» بقطع أو فرض، إذ لا نقطة إلا «١٧» و هي «١٨» بهذه الصفة أعنى طرف خط ثم لا خط هناك بالفعل إلا المحيط.

فهذه هي الوجوه التي يقال عليها لا نهاية بالحقيقة. و أما الذي يقال بالمجاز، فإنه يقال لما لا يقدر على أن ينتهي و يحد بالحركة، كالطريق بين الأرض و السماء أنه لا نهاية له، و إن كان له نهاية. و يقال أيضا لما يعسر ذلك فيه و إن كان ممكنا شبيها «١٩» للعسر «٢٠» بالمعدوم. فهذه «٢١» وجوه مفهوم لا- نهاية، و غرضنا أن نبحت عما لا نهاية له من جهة أنه هل يكون من الأجسام أو غيرهم بمقدارها أو بعددها بحيث أى شيء أخذت منها دائما «٢٢» وجدت شيئا خارجا عنه «٢٣»، فإنه قد أوجب قوم وجود ذلك. و السبب في ذلك أمور: من ذلك صدق قول القائل إن الأعداد تذهب في الازدياد و التضعيف إلى ما لا نهاية له، أو أنها لا تتناهي في ذلك.

فإذا كان كذلك، فقد وجد لها معنى أنها لا تنتهى، و كذلك «٢٤» للمقادير في الانقسام. و من ذلك ما يظن من أمر الزمان أنه يلزم أن لا يتناهى فيما مضى «٢٥» و لا يستقبل امتداد لا تضعيفا فقط مبتدأ من متناه، و لا قسمة فقط. قالوا: لأنه كلما انتهى الزمان إلى أول ماض أو آخر مستقبل وجب أن يكون لماضيه قبل و لمستقبله بعد، و على «٢٦» ما أشرنا إليه قبل، قالوا: و ذلك كله زمان.

(١) يقال (الأولى): ساقطة من م

(٢) من: فى سا.

(٣) غير: الغير ب، د، سا، ط.

(٤) ليس فإنه: ساقطة من د

(٥) فإن: و إن ط

(٦) غير (الثانية): الغير ب، د، سا، ط

(٧) فإن ... المتناهى: ساقطة من سا

(٨) هو: ساقطة من سا.

(٩) معنى: ساقطة من ط

(١٠) غير: الغير ط.

(١١) أمثال: مثال م

(١٢) منه: ساقطة من سا.

(١٣) موجودة: موجود سا.

(١٤) لها: له م

(١٥) فى: ساقطة من سا

(١٦) بالفعل: إلى الفعل ط.

(١٧) إلا: ساقطة من سا

(١٨) و هى: و هو ب، د، سا، ط.

(١٩) شبيها: تشبيها د، سا، ط

(٢٠) للعسر: للغير سا، للعسير ط

(٢١) فهذه: و هذه م.

(٢٢) دائما: ساقطة من ط

(٢٣) عنه: عنها ط.

(٢٤) و كذلك: و لذلك سا

(٢٥) فيما مضى: لا فيما مضى ط.

(٢٦) و على: على ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٢١١

و من ذلك أمر الكون و الفساد الذى يظن به أنه أمر غير منقطع، و من هناك يظن أنه يجب أن يكون له مادة غير متناهية، فبعض يجعلها جسما من الأجسام البسيطة نارا أو هواء أو ماء «١»، و بعض «٢» «٣» يجعلها جسما متوسطا بين جسمين منها «٤» كمن يجعلها

البخار المتوسط بين الماء والهواء، وبالجملة يجعلها «٥» الجسم الذي يعتقد أنه يتكون من كل شيء، و منهم من يجعلها أجساما كثيرة بلا نهاية يجتمع «٦» منها جسم واحد يسميه خليطا، و منهم من يجعلها أجساما كثيرة بلا نهاية «٧» في العدد، لكنها ليست متلاقية، بل «٨» منفصلة مثبتة في خلاء غير متناه. فمن هؤلاء من يجعل صورها التي هي عندهم أشكالها بلا نهاية في النوع و منهم من يجعل لأنواع «٩» صورها عددا متناها، و إنما الجأهم إلى هذا ظنهم أنه لا بد من ذلك، فإنه يجب أن يكون للكون غير «١٠» المتناهي مادة وافر لا ينقطع إمدادها «١١». و من هؤلاء من يجعل غير المتناهي «١٢» مبدأ، لأنه طبيعة غير المتناهي، لا لأنه شيء عرض له أن لا يتناهي. و من «١٣» الوجود التي تدعو قوما إلى توهم «١٤» إثبات ما لا نهاية له، ما يتخيل من أن كل متناه فيلحقه أن يكون تناهيه إلى شيء على نحو المشاهدات، فيلحق من ذلك أن يكون كل جسم يتناهي إلى جسم، و أن يذهب ارتكام «١٥» الأجسام و انتزادها إلى غير النهاية. و من هذه الوجوه مقتضى التوهم و حكمه. فإن التوهم لا يضع لشيء من الأشياء حدا يتعين «١٦» عليه، بل دائما للتوهم أن يتوهم أزيد منه.

فهذه الوجوه «١٧» هي الوجوه الداعية إلى إثبات ما لا يتناهي.

(١) أو ماء: ساقطة من م

(٢) و بعض: و بعضها سا، ط.

(٣) يجعلها ... و بعض: ساقطة من سا.

(٤) منها: ساقطة من سا

(٥) يجعلها (الثانية): يجعل م

(٦) يجتمع: يجمع ط.

(٧) بلا نهاية: + له ط.

(٨) بل: ساقطة من م.

(٩) لأنواع: الأنواع ب، للأنواع ط.

(١٠) غير (الأولى و الثانية): الغير ب، د، سا، ط

(١١) إمدادها: امتدادها سا، ط، م.

(١٢) مادة ... المتناهي: ساقطة من سا

(١٣) من: أمر د.

(١٤) توهم: ساقطة من سا

(١٥) ارتكام: ارتكاب ط، م.

(١٦) يتعين: يتعسر م.

(١٧) الوجوه (الأولى): ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢١٢

[الفصل الثامن] ح - فصل «١» في انه لا يمكن أن يكون جسم او مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه و انه لا يمكن أن يكون جسم متحرك «٢» بكلياً او جزئياً غير متناه

فنقول أولا «٣»: إنه من المستحيل أن يكون مقدار أو عدد في معدودات لها ترتيب في «٤» الطبع أو في الوضع حاصلًا موجودًا بالفعل

غير ذى نهاية، وذلك لأن كل مقدار غير متناه، و كل معدودات ذوات ترتيب «٥» فى الطبع لا نهاية لها، إما أن يكون ذهابها إلى ما لا نهاية له بالفعل فى جهاتها كلها «٦» أو فى جهة واحدة فإن كانت فى جهاتها كلها، فلنا أن نفرض حدا فيها، كنقطة فى خط، أو خط فى سطح، أو سطح فى جسم، أو واحد فى جملة عدد، و نجعله حدا، و نتكلم عليه «٧» من حيث نحده حدا «٨»، و نأخذ منه جزءا محدودا مثلا، كآج من آ ب غير «٩» المتناهى منه «١٠» من جهة ب فلا يخلو إما أن يكون آ ب لو أطبق عليه مساو ل ج ب أو حوذى أو اعتبرت مناسبة بينهما، أن يكون ذاهبا فى ما لا نهاية «١١» مذهب «١٢» آ ب أو يقصر عن اب بمساو «١٣» ل آ ح فإن كان آ ب مطابقا ل ج ب إلى غير النهاية، و ج ب جزءا و بعض من آ ب، فالكل و البعض متطابقان، هذا خلف. و إن كان يقصر ج ب من آ ب فى جهة ب و، ينقص عنه فج ب متناه و آ ب يفضل عليه ب آ ج «١٤» المتناهى فأب متناه، و قد كان غير «١٥» متناه. فبين من هذا بيانا واضحا أن وجود ما يتناهى بالفعل فى المقادير و الأعداد المرتبة مستحيل. و لنبدأ «١٦» فى نمط آخر و نقول «١٧»: إنه لا يجوز أن يكون جرم لا نهاية «١٨» له متحركا، و ذلك أن الحركة لا تعقل إلا على «١٩» أحد وجهين: حركة يكون فيها استبدال مكان، و حركة لا يكون فيها استبدال مكان. فأما الحركة التى يكون فيها استبدال مكان، فذلك مما يستحيل على الجرم غير «٢٠» المتناهى، أما إن كان غير متناه من

(١) فصل: فصل ح ب، الفصل الثامن م.

(٢) متحرك: يتحرك ب، د، سا.

(٣) أولا: إذ لا د

(٤) فى (الثالثة): ساقطة من م.

(٥) ترتيب: الترتيب سا، ط

(٦) كلها: ساقطة من ب، د، سا، م.

(٧) عليه: ساقطة من ب، سا، م

(٨) حدا: ساقطة من د، م

(٩) غير: الغير ب، د، سا، ط

(١٠) منه: ساقطة من م.

(١١) ما لا نهاية: + له م

(١٢) مذهب: يذهب ط

(١٣) بمساو: مساو م.

(١٤) ب آ ج: آ ج ط

(١٥) و قد كان غير: و غير سا.

(١٦) و لنبدأ: و لنبتدى ب، د، سا، م

(١٧) و نقول: فنقول سا

(١٨) لا نهاية: ما لا نهاية سا.

(١٩) على: ساقطة من ط.

(٢٠) غير: الغير ب، د، سا، ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢١٣

جميع الجهات فلأنه «١» لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله «٢»، و أما إن كان غير متناه من «٣» جهة دون جهة فربما أمكن أن يتصور عنه فراغ، لكنه إذا انتقل إليه لم يخل إما أن يخلى عن الجهة المقابلة لها، أولا يخلى، فإن لم يخل فما انتقل، لكنه ربا و نما، و إن انتقل و أدخل «٤» فالجهة غير «٥» المتناهية. متناهية. و أيضا هذه الحركة لا يجوز أن تكون طبيعية و لا قسرية، أما أنها لا تكون طبيعية فلأن الطبيعي هو الذي «٦» يطلب أينا طبيعيا، و كل أين كما قد فرعنا عنه «٧» قبل حد، و كل حد فهو محدود، و المحدود «٨» لا ينتقل إليه ما لا حد له و لا ينحاز «٩» إليه، و أما القسرى فإنا سنبين عن قريب أن ما لا يتناهي لا ينقسر، و أيضا فإن القسرى يكون إلى خلاف الأين الطبيعي، فإذا لم يكن طبيعى لم يكن قسرى. و أيضا فإنه كيف يكون الجسم البسيط و ما يجرى مجراه متناهي من جهة و غير «١٠» متناه من جهة، و طبيعته متشابهة. فلا يخلو إما أن يكون الحد القاطع «١١» له أمر تقتضيه طبيعته، أو يكون إنما عرض له قسر و أمر خارج عن الطبع قد «١٢» أدركه. فإن كان مقتضى طبيعته، و طبيعته متشابهة بسيطة، فمن الواجب أن لا يختلف تأثيره عن طبيعته، حتى يتحدد منه جانب، و لا يتحدد منه جانب «١٣». و إن «١٤» كان بالقسر فتكون طبيعة هذا الجسم توجب أن يكون غير «١٥» متناه، فإما أن يكون قد عرض أن حادا حده و قاطعا قطعه فجعله متناهي، فيكون غير المتناهي منه موجودا، لكنه حد «١٦» دونه و قطع عنه، فلا يكون متناهي إلى فضاء أو خلاء، و لكن تناهيه إلى مقطوع من جنسه و طبيعته، فلا يكون له أيضا مكان يتحرك إليه هذا النوع من الحركة، و إما أن يكون حده من غير أن أبان منه أشياء، بل من جهة أنه جعل كنه «١٧» كما ذا حد في جهة، دون جهة كما لعارض «١٨» أن يجعل كم الجسم المتناهي أقل عند التكاثر و أكثر عند التخلخل، فيكون حينئذ من شأن هذا الجسم أن يقبل تناهيا و غير تناه، و أن ذلك بتأثير مؤثر «١٩» و ذلك مما سنوضح بطلانه بعد، حيث «٢٠» نبين أن الجسم لا ينفعل هذا النحو عن «٢١» مؤثر متناه أو غير متناه. و أما المركب فلا- يجوز أن يكون غير «٢٢» متناه من جهة و متناهي من جهة، فإنا لو توهمنا كل واحد من أجزائه قد تحرك إلى جهة التناهي، لم يخل إما أن يحصل للكل انتقال من الجانب غير المتناهي، و ذلك محال، و إما أن لا يكون له انتقال

(١) فلانه: فإنه ط

(٢) يستبدله: يستبدل م

(٣) من: عن ط.

(٤) و أدخل: ساقطة من م.

(٥) غير: الغير ب، د، سا، ط.

(٦) هو الذى: ساقطة من سا

(٧) عنه: منه سا، م.

(٨) و المحدود: فالمحدود ب، سا، ساقطة من م

(٩) و لا ينحاز: و لا يتجاوز سا، ط.

(١٠) و غير: غير م.

(١١) القاطع: المقاطع ط.

(١٢) قد: ساقطة من سا.

(١٣) جانب (الثانية): + آخر ط، ساقطة من سا، م

(١٤) و إن: فإن سا.

(١٥) غير: الغير ب، د، سا، ط.

(١٦) حد: حدد ط.

(١٧) كمة: له ط

(١٨) لعارض: بعارض سا.

(١٩) مؤثر: + متناه أو غير متناه ط.

(٢٠) حيث: حين م

(٢١) عن: من ط.

(٢٢) غير: الغير ب، د، سا، ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٢١٤

من هناك فتكون بعض الأجزاء قد تحركت «١» دون بعض، وهذا خلاف «٢» ما فرض. فهذا إذا جعلت الحركة باستبدال المكان. و أما الحركة الأخرى التى لا يستبدل بها المكان فهى المستديرة، فلا يخلو إما أن تتم الدورة و إما أن لا تتم «٣» البتة «٤». فإن تتم الدورة، عرض ما قلناه فى باب الخلاء من استحالة الاستدارة فى أمر غير متناه، و إن لم يتم الدورة، فلا يخلو إما أن يكون تتميم الدورة مستحيلا «٥» أو لا- يكون، فإن لم يكن كان فرضه غير محال، و لا يلزم «٦» منه «٧» محال لكنه يلزم منه كما قلناه محال. و إن كان تتميم الدورة مستحيلا «٨»، فيكون لجزء «٩» منه مفروض أن يتحرك قوسا و لا- يكون له أن يتحرك قوسا أخرى «١٠»، و المتحرك و المسافة «١١» إن كان و القوس و الأحوال كلها متشابهة، و هذا مستحيل أن يكون. فمن المستحيل أن يكون أمران متفقا الصورة لأمر واحد، أحدهما جائزا «١٢» و الآخر مستحيلا «١٣».

فبين من هذا أن الحركة المستديرة مما لا يعرض البتة للجسم غير «١٤» المتناهى، و أيضا لا يعرض لجسم متناه فى جسم غير متناه على نحو ما أوضحنا فى باب الخلاء. و أما الذى يقال إنه لو كان يتحرك على الاستدارة، لكان له شكل مستدير، و كان «١٥» نصفه قطريه كلاهما لا نهاية له فتضاعف ما لا نهاية له، أو كان البعد بين الخط «١٦» المتحرك المفروض خارجا عن المركز، و الخط الساكن المنتقل إليه أو عنه «١٧» يصير غير متناه، ثم يلزم أن يقطع فى زمان متناه، و ذلك محال. فجميع ذلك مما لم أفهمه حق الفهم حتى أو من بصحته. و ذلك إنه لم يتبرهن «١٨» لى فى تعليمهم أن كل متحرك على الاستدارة يجب أن يكون له شكل مستدير، و لم يتبرهن «١٩» لى من «٢٠» تعليمهم أن ما لا نهاية له فى جهة لا ضعف له.

فإن بينوا هذا بإبانة أن ما لا يتناهى لا يقبل الزيادة، و بينوا أنه لم «٢١» لا يقبل الزيادة، ثم اشتغلوا بحديث الدائرة فقد تكلفوا شططا لا يلزمهم تكلفه. فإن إبانتهم أن ذلك لا يقبل الزيادة يكفيهم و غير محوج إياهم إلى أن توسطوا أمر النصف و الضعف «٢٢» فيه من جهة تنصيف القطر، و عسى أيضا أن لا يكون النصف إلا لمحدود «٢٣»، و كذلك الضعف.

و أما حديث البعد فإنه ليس يجب عندى أن ذلك البعد بين «٢٤» الخطين يصير البتة بلا نهاية، و كيف و يحيط به الخطان

(١) تحركت: قد تتحرك ط

(٢) خلاف: يخلاف د.

(٣) لا تتم: + الدورة ط.

(٤) البتة: ساقطة من د.

(٥) مستحيلا: مستحيل ب، مستحيلا سا

(٦) و لا يلزم: فلا يلزم ط، م

(٧) منه: ساقطة من سا.

(٨) مستحيلا: مستحيلا سا

- (٩) لجزء: بجزء سا.
 (١٠) أخرى: آخر ب، د، سا، ط
 (١١) والمسافة: + فيه ط.
 (١٢) جائزا: جائز د، ط، م
 (١٣) مستحيلا: مستحيل ط، م.
 (١٤) غير: الغير ب، د، سا، ط.
 (١٥) و كان: أو كان ب، سا، م
 (١٦) الخط: ساقطة من سا.
 (١٧) أو عنه: و عنه ط.
 (١٨) يتبرهن: يبرهن ط.
 (١٩) يتبرهن: يبرهن ط
 (٢٠) من: في ط.
 (٢١) لم: ساقطة من م.
 (٢٢) والضعف: بالضعف سا
 (٢٣) لمحدود: المحدود سا، م.
 (٢٤) بين: من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢١٥

الخارجان، و لو صح ذلك لاستغنيت عن ذكر قطع «١» في زمان متناه، بل كنت أقيم خلفا عن قريب، و هو أنه غير متناه و يحده خطان، هذا خلف. و أما أنه لم «٢» ليس يجب «٣» ذلك، فلأنه ليس إذا كان البعد دائما يزيد يجب أن يحصل هناك بعد غير متناه، بل يكون التزيد «٤» ذاهبا إلى غير النهاية، و كل زيادة فهي «٥» بمتناه على متناه، فكل بعد يكون متناهيًا، و هذا كما نعرفه في أمر العدد أنه يقبل الزيادة إلى غير النهاية، و يكون كل عدد يحصل متناهيًا، و لا يحصل «٦» عدد لا نهاية له، لأنه «٧» لا يزيد عدد في النظام غير «٨» المتناهي على عدد قبله «٩» إلا بمتناه «١٠»، فهذا ما عندي، و عسى «١١» أن يكون عند «١٢» غيرى وجه محقق لبيان ذلك. فإن اشتهى أحد أن يبين أنه لا بد من بعد غير متناه يقع، فليس طريق البيان ما يقولون، ما لم يحصل فيه على وجهه. و لا يندر «١٣» أن غيرنا يحصله، بل يجب أن يقولوا هكذا: لنفرض بعدا بين نقطتين من الخطين الذاهيين إلى غير النهاية متقابلين «١٤»، و نصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع، فلأن ذهاب الخطين في زيادة البعد هو «١٥» إلى غير النهاية، فإذن الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير النهاية، و يمكن أن توجد متساوية «١٦»، لأن «١٧» الزيادات التي توجد على ما تحت تجتمع بالفعل فيما هو فوق، مثلا إن زيادة الثاني على الأول موجودة للثالث مع زيادة أخرى، فيجب أن تكون الزيادات غير المتناهيية موجودة بالفعل في «١٨» بعد من الأبعاد و ذلك لأن الزيادات بالفعل موجودة، و كل زيادة بالفعل موجودة، فهي توجد لواحد، فيلزم أن يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهيية بالفعل متساوية، فيكون ذلك البعد زائدا على المتناهي «١٩» الأول بما لا نهاية له، فيكون بعدا غير متناه. لكنه إذا فصل على هذا الوجه كان الخلف ظاهرا ليس يحتاج فيه إلى الحركة، و ذلك لأن هذا غير المتناهي لا يمكن أن يوجد إلا بين الخطين، فيكون متناهيًا و غير متناه، هذا محال «٢٠». و نقول أيضا: إن ما يقال «٢١» من أن «٢٢» أجزاء غير «٢٣» المتناهي يجب أن تسكن «٢٤» في كل «٢٥» موضع و تتحرك إلى كل موضع، لأن كل موضع

- (١) قطع: + الحركة ط.
- (٢) لم: ساقطة من سا
- (٣) يجب: + من سا.
- (٤) التزايد: الزائد ط، التزايد م
- (٥) فهمي: فهم م.
- (٦) و لا يحصل: و لا يتحصل ب، د، سا.
- (٧) لأنه: ساقطة من سا
- (٨) غير: الغير ب، د، سا، ط
- (٩) قبله: مثله ط
- (١٠) بمتناه: متناه سا
- (١١) و عسى: فعسى ط.
- (١٢) عند: ساقطة من د.
- (١٣) و لا يندر: و لا يقدر ب، د.
- (١٤) متقابلتين: متقابلين د، ط.
- (١٥) هو: في هذا ط.
- (١٦) متساوية: مساوية ط
- (١٧) لأن: و لأن ط.
- (١٨) في: من ط.
- (١٩) المتناهي: + على د.
- (٢٠) فإن انتهى ... محال: ساقطة من سا، م.
- (٢١) ما يقال: يقال م
- (٢٢) أن (الأولى): ساقطة من ط
- (٢٣) غير: الغير ب، د، سا، ط
- (٢٤) تسكن: لا تسكن ط
- (٢٥) كل (الأولى): ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٢١٦

له طبيعي، فهذا «١» أيضا ما لم أتحققه «٢» و لم أفهمه فإنه ليس يجب إذا كان لشيء «٣» واحد مواضع «٤»، كل واحد منها له بالطبع أن «٥» يلزمه أن يسكن «٦» عن «٧» كل واحد منها، و أن يتحرك في كل واحد منها. فإن أمثال هذه المواضع أيها اتفق للجسم الحصول فيه من بين جملة المواضع «٨» الكلي له وقف بطبعه، و لم يهرب كمال جزء من أجزاء الهواء في جملة حيز الهواء، و جزء «٩» من أجزاء الأرض في جملة حيز الأرض، و لو لا- هذا لما كان سكون و لا حركة بالطبع، فإن الحيز «١٠» دائما يفضل على مشتغل الأجزاء، فعسى أن يكون لهذا وجه بيان لم أفهمه. و أما أنه لا يكون لأجزاء ذلك الجسم حركة طبيعة، فذلك صحيح لأنه لا يخلو إما أن يكون الجسم غير متناه في جميع الجهات، فلا يكون موضع مطلوبا لأجزائه «١١» بالحركة مخالفا لمبدأ الحركة، و إن كان في جهة دون جهة حتى يكون الجزء يتحرك إذا كان خارجا عن الحد الذي في الجهة المحدودة، فلا محالة «١٢» أن الجزء يتحرك إلى مكان

يطلبه بالطبع. و لكن الذى يطلبه الجزء يجب «١٣» أن يكون هو بعينه «١٤» الذى يطلبه الكل، و الكل لا يطلب مكانا بالطبع، إذ لا مكان له مجانس و لا- غير مجانس «١٥»، أعنى بالمجانس «١٦» أن يكون سطح «١٧» شبيه «١٨» بسطحه، و غير «١٩» المجانس أن يكون سطح غير شبيه بسطحه فى طبيعته كما للهواء عندنا من سطح النار. فإذا كانت طبيعة الكل لا يطلب مكانا و لا يختص لها «٢٠» و لا يتعين «٢١»، فطبيعته «٢٢» الجزء أيضا لا- يطلب مكانا، لأن حيز «٢٣» الكل الذى له متشابه يسكن فى أى موضع «٢٤» اتفق، و لا- حيز «٢٥» خارجا عن حيز «٢٦» الكل اللهم إلا أن يجعل الكل متناها فى جهة «٢٧». فيجب حينئذ أن يكون حيز «٢٨» الكل هو الذى يطلبه الجزء «٢٩»، و هو الذى يسكن فيه الكل، فترى أن هذا الحيز بعد أو محيط، و البعد و القول بالبعد باطل، و لا- محيط لغير «٣٠» المتناهي، فعسى أن يكون الجزء يطلب الكل بحركته الطبيعية حتى يتصل به، و أولاه على أقرب السموت و ليس الحال فى الأجسام الطبيعية هذا قد «٣١» يتضح لك «٣٢» مما نعلمه إياك.

(١) فهذا: فهوم

(٢) ما لم أتحققه و لم أفهمه: مما لا أفهمه و لم أتحققه ط

(٣) لشيء: الشيء م

(٤) مواضع: موضع م.

(٥) أن (الأولى): إذا ط

(٦) يسكن: لا يسكن سا، ط، م

(٧) عن: فى ط.

(٨) المواضع: المواضع ط.

(٩) و جزء: أو جزء ط

(١٠) الحيز: الجزء د.

(١١) مطلوبا لأجزائه: مطلوب الآخر م.

(١٢) فلا محالة: فلا مخالفة د.

(١٣) يجب: و يجب ط

(١٤) بعينه: + هو ط.

(١٥) مجانس و لا غير مجانس: لا مجانس و لا غير مجانس ب، سا، لا مجانسا و لا غير مجانس ط، لا مجانسا و غير مجانس م.

(١٦) أعنى بالمجانس: ساقطة من م

(١٧) سطح: ساقطة من د

(١٨) شبيه (الأولى): شبيها ط

(١٩) و غير: و بغير م.

(٢٠) لها: بها ط

(٢١) و لا يتعين: و لا يتعلق ب، د، سا، م

(٢٢) فطبيعة: و طبيعة ب، طبيعة سا.

(٢٣) حيز: جزء د

(٢٤) موضع: حيز ط

(٢٥) و لا حيز: و لا جزء سا

(٢٦) عن حيز: عن جزء د.

(٢٧) جهة: جهته م

(٢٨) حيز: جزء د

(٢٩) الحزء سا.

(٣٠) لغير: بغير سا.

(٣١) قد: و قد ط

(٣٢) لك: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٢١٧

فإذن الجزء لا يطلب «١» مكانا بالطبع، و ما لا يطلب مكانا بالطبع فهو لا يتحرك بالطبع، فإن «٢» الذي يظن أن الحركة بالطبع هو إلى غير المكان الطبيعي، بل إلى الكلية أو غير ذلك، أمر تبين لك بطلانه. فنعلم من هذا أن لأجسام التي «٣» لأجزائها حركات طبيعية إلى الجهات المحدودة العدد المشار إليها، كلها متناهية، فالجسم «٤» الذي ذلك لكليته أظهر.

و نقول أيضا: إنه لا يجوز أن تكون لأجسام محدودة المقادير، غير محدودة العدد، فإنها لا تخلو إما أن تكون متماسة «٥» أو تكون متباينة مبثوثة في «٦» المكان. فإن كانت متباينة، فلو توهمناها متماسة متلاقية صار حجم جملتها من «٧» جميع الجهات أصغر و أقرب إلى الوسط من حجم ما يحويها، فتكون متناهية الحجم و قاصرة عن الحجم الأول بمقدار ما قطعت من مقامها إلى التماس، فيكون الحجم الأول أيضا متناهيًا، فيكون عدد «٨» الموجود منها «٩» في حجم متناه منها متناهيًا، لأن الأجزاء الموجودة بالفعل في كل محدود «١٠» محدودة بالعدد.

و من هذا يعلم أنه لا يجوز أن تكون حركة ذاهبة إلى غير النهاية «١١» في الاستقامة، إذ قد «١٢» علمت تناهى الأبعاد و سلف لك تناهى الجهات، و أنه يستحيل أن تكون الحركة إلى السفلى مثلا، و السفلى غير متحدد، و كذلك حال العلو. فإذا كان السفلى متحددا فمقابلته لا محالة متحدد، و كذلك إن كان العلو متحددا فمقابلته لا محالة متحدد، و إن لم «١٣» يكن موجودا لم «١٤» يكن مقابلا، فلم يكن للسفل مقابل، فلم يكن اسفل سفلا، لأن السفلى سفلى بالقياس إلى العلو.

و من الكلام المستحيل قول من جعل غير «١٥» المتناهي من حيث هو غير متناه اسطقسا و مبدأ، ليس ذلك من حيث هو طبيعة أخرى كماء أو هواء «١٦»، تلك الطبيعة يعرض لها أن لا تنتهى. و الدليل على استحالة هذا القول إن هذا الذي هو «١٧» غير متناه إما «١٨» أن يكون منقسما أو غير «١٩» منقسم، فإن كان غير منقسم فليس هو غير متناه من الجهة التي تذهب إليها، بل على سبيل السلب، كما يقال للنقطة إنها غير متناهية «٢٠». و ليس إلى هذا يذهبون بل يريدونه غير متناه ليكون لنا «٢١» أن نأخذ منه ما شئنا، و إن كان منقسما. و ليس ينقسم إلى طبيعة أخرى، إذ ليست «٢٢» هناك طبيعة

(١) لا يطلب: يطلب م.

(٢) فإن: فإذا د.

(٣) التي: الذي د.

(٤) فالجسم: و الجسم م.

(٥) متماسة: متماسة د، ط

(٦) في: ساقطة من سا، م

(٧) من: عن ط.

(٨) عدد: العدد سا، ط، م

(٩) منها: ساقطة من م.

(١٠) محدود: حدود م.

(١١) النهاية: نهاية م

(١٢) إذ قد: إذا م.

(١٣) و إن لم: و إلا لم ب، سا، ط، م.

(١٤) لم: فلم سا، ط، م.

(١٥) غير (الأولى): الغير ب، د، سا، ط.

(١٦) كماء أو هواء: كمائية أو هوائية ط، كمائته أو هوائته م.

(١٧) هو (الأولى): ساقطة من سا

(١٨) إما: فإما ب، د، سا

(١٩) أو غير: أو يكون غير ب، د، سا، م.

(٢٠) متناهية: متناه سا.

(٢١) لنا: إما سا

(٢٢) ليست: ليس ط، م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢١٨

ما لا نهاية، من حيث هو لا نهاية، يجب «١» أن يكون كل جزء في طبع الكل، و أن يكون الجزء المحاط المحدود بالقسمه منه أيضا غير متناه، و هذا محال «٢».

فقد وضح مما قلنا إنه لا وجود لجسم غير متناه، و لجسم متحرك بالطبع غير متناه، و لجسم اسطقسى مؤثر متأثر غير متناه. و كذلك «٣» الأعداد «٤» لها ترتيب في الطبع غير متناهية «٥» بالفعل، فبقى أن نتأمل بنحو آخر «٦» من وجود ما لا يتناهى فى الأجسام أنه هل هو مما يصح أم لا، و ذلك حال نموها، فنقول: قد ظن بعض المتقدمين إنه كما أن للجسم أن يمعن ذاهبا فى الانقسام من غير أن يقتضى «٧» حدا فى الصغر لا أصغر «٨» منه كذلك له ذلك «٩» فى جانب العظم «١٠». فإنه كما أن هذا الانقسام ليس يحصل بالفعل معا، و لكن يحصل شيئا بعد شىء، فلا ينتهى إلى حد «١١» لا أصغر منه كذلك فى العظم. قال: فإنه و إن استحال وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل، فليس يستحيل السلوك «١٢» إليه، كما الحال فى تزايد الأعداد، فلينظر فى هذا المذهب، و ليتأمل كيف يصح و كيف لا يصح. فنقول: إنه يصح من وجه، و لا يصح «١٣» من وجه. أما «١٤» الوجه الذى يصح منه «١٥» هذا المذهب، فذلك «١٦» لأن لك فى التوهم أن تقسم جسما متناها قسمة لا تقف و لك فى التوهم أن لا تزال تأخذ جزءا من المقسوم و تضيفه «١٧» إلى جزء آخر أو جسم آخر فيصير أكبر مما كان، ثم تأخذ جزءا آخر من الباقي أصغر من الباقي و تضيفه إلى زيادة أولى، فلا يزال يزداد ذلك زيادة، كل تال «١٨» منها يكون أصغر من الأول، و لا يبلغ الجسم المزيد عليه تلك الزيادات أو يساوى جملة الزيادات التى يحصل منه «١٩» جميع الجسم المقسوم. و هذا الضرب من الزيادة لا يبلغ بالجسم كل عظم اتفق، بل له حد لا ينتهى إليه البتة، فضلا عن أن يزيد عليه. و أما الضرب من الزيادة التى من شأنها أن تنمى «٢٠» الجسم حتى توافى كل حد فى «٢١» العظم «٢٢» أو تزيد عليه فذلك «٢٣» متعذر و ليس على «٢٤» قياس الصغر، فإن القسمة لا تحتاج إلى شىء خارج عن الجسم. و النمو و التزايد «٢٥» يكون إما بمادة تنضم إلى الأصل، و هذا يوجب أن تكون مواد للأجسام «٢٦» بلا نهاية

- (١) يجب: و يجب ط.
- (٢) و هذا محال: و هذا غير محال د، ساقطة من سا.
- (٣) و كذلك: و لذلك سا، م
- (٤) الأعداد: لا أعداد د، م، لأعداد سا
- (٥) متناهية: متناه ط
- (٦) بنحو آخر: بنحو جزء د، نحو آخر سا، نحو آخر ط.
- (٧) يقتضى: يبقى د
- (٨) لا أصغر: لصغر م
- (٩) ذلك: ساقطة من د، سا.
- (١٠) العظم: + قال ط
- (١١) حد: أحد م.
- (١٢) السلوك: الشكوك د، سا.
- (١٣) فنقول ... و لا يصح: ساقطة من م.
- (١٤) أما: و أما ط
- (١٥) منه: به ط، م
- (١٦) فذلك: بذلك سا.
- (١٧) و تضيفه: و يضيف سا.
- (١٨) تال: ثان ط، م.
- (١٩) منه: فيه ط، م.
- (٢٠) تنمى: يتم م.
- (٢١) فى: من ط
- (٢٢) العظم: الجسم سا
- (٢٣) فذلك: بذلك سا
- (٢٤) على: ساقطة من د.
- (٢٥) و التزايد: و التزايد ط
- (٢٦) مواد للأجسام: مواد الأجسام ط موجود الأجسام م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢١٩

و إما بتخلخل و انبساط لا يقف. و هذا يستحيل، لأنه يحتاج كل متخلخل أن يتخلخل فى جزء «١» خلاء أو ملاء، «٢» و كل ذلك متناه كما قد علمت. و الخلاء خاصة لا وجود له، و لأنه لا يجوز أن يكون حركة تقتضى جهة إلا و لها حد.

[الفصل التاسع] ط- فصل «٣» فى تبين دخول ما لا يتناهى فى الوجود و غير دخوله فيه و فى نقض «٤» حجج من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل

و إذ قد تبين «٥» هذا كله، فبالحرى أن نعلم أن كيف يمكن أن يكون لما لا يتناهى فى انقسام الجزء، و فى تزايد العدد، و فيما يجرى مجرى ذلك وجود. فنقول: إن «٦» قولنا ما لا نهاية له، تارة يتناول الأمور التى توصف بذلك و تارة يعنى بها «٧» نفس حقيقة غير المتناهى. كما إذا قلنا: هو عشرون ذراعاً، فتارة نعنى الخشبة التى هى عشرون ذراعاً، و تارة يعنى به «٨» طبيعة هذه الكمية. و أيضاً نقول لنفس هذه الطبيعة إنها لا تتناهى و نعنى بذلك إنها بحيث أى شىء منها أخذت، وجدت منه موجوداً من خارج من غير تكرير. و نقول ذلك، و نعنى به أنها لم تصل عند حد تقف عليه فتتناهى عنده. فإذن هى غير متناهى بعد، أى غير واصله إلى نهاية «٩» الموقف «١٠». فأما الأمور التى يقال لها إنها غير متناهى من الطبائع التى ذكرناها، فصحيح أن نقول «١١» إنها موجودة فى القوة «١٢» لا الجملة، بل كل واحد.

فتكون الأمور التى لا نهاية لعددها كل واحد واحد «١٣» منها «١٤» موجوداً فى القوة، و الكل بما هو كل غير موجود

- (١) جزء: حيز ط، م
- (٢) أو ملاء: و ملاء د.
- (٣) فصل: فصل ط ب، الفصل التاسع م.
- (٤) و فى نقض: و نقض ط.
- (٥) تبين: بين سا، ط.
- (٦) إن: ساقطة من د.
- (٧) بها: به ط.
- (٨) به: ساقطة من د، سا، م.
- (٩) نهاية: + هى ط
- (١٠) الموقف: المؤلف م.
- (١١) نقول: + لها م.
- (١٢) فى القوة: بالقوة ط.
- (١٣) واحد واحد: واحد ط، م
- (١٤) منها: ساقطة من ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٢٠

لا بالقوة و لا بالفعل، إلا بالعرض من جهة أجزائه، إن كان قد يقال مثل ذلك. و أما طبيعة لا نهاية له نفسها فالمعنى «١» الأول منه غير موجود لهذه الأشياء، لا- بالقوة و لا بالفعل، و ذلك لأنه إن كان موجوداً فإما أن يكون عارضاً لشىء آخر، و قد بينا أنه لا يجوز أن يكون شىء عرض له أن يكون بلا نهاية، و إما أن يكون بنفسه طبيعة قائمة من حيث هو لا نهاية هو الموجود بالفعل أو المبدأ أيضاً، على ما يراه قوم، و قد أبطلناه. و المعنى الثانى موجود بالفعل دائماً، فإن لانقسام دائماً نجده «٢» بالفعل لم يتناه إلى حد لا حد بعده فى حدوث الوجود بالقوة «٣» فقد علمت أن ما لا نهاية له كيف هو فى القوة «٤» و كيف هو «٥» بالفعل، و كيف هو لا بالقوة و لا بالفعل. فالذى منه بالفعل فغير خال «٦» من طبيعة ما بالقوة، فإن معنى ذلك أنه لم يتناه إلى زمان طبيعة القوة، بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائماً فيكون ما لا نهاية له ثباته «٧» و حقيقته متعلقة بوجود ما بالقوة، فهو متعلق بطبيعة المادة دون طبيعة الصورة التى هى الفعل، و الكل صورة أو ذو صورة، فما «٨» لا نهاية له ليس بكل و بعلم من هذه الأشياء التى بينها، إن ما لا نهاية له «٩» له طبيعة عدمية، و لبس هو محيطاً بكل شىء، كما ظن بعضهم، بل هو محاط بالصورة، لأنه قوة الهيولى.

فإن قال قائل: إن لانقسام «١٠» غير «١١» المتناهي خاصة يلحق الكمية و هي صورة، فالجواب أن الانقسام يقال على وجهين: أحدهما لا افتراق ولا انقطاع، وهذا يلحق الكم لأجل المادة، و لآخر لانقسام «١٢»، بمعنى أن في طبيعة الشيء أن يفرض فيه شيء غير شيء «١٣»، و لا- يزل كذلك، وهذا يلحق المقدار لذاته، و الأول لا بد فيه من «١٤» حركة و الثاني لا يحتاج إلى الحركة، و الأول هو لانقسام الحقيقي، و هو الذي يغير من حال لشيء، و أما هذا الثاني فهو أمر موهوم، و الأول لا يقبله المقدار لذاته البتة، لأن القابل يجب أن يبقى مع لمقبول، و ذلك إذا عرض أبطل وجود المقدار الأول، فإن لمقدار الأول لم يكن إلا ذلك لاتصال لمعين، ليس شيئاً فيه ذلك الاتصال المعين، فإن المقدار كما علمته «١٥» مرارا هو نفس الاتصال، ليس الشيء المتصل باتصال فيه، فإنه إذا «١٦» عرض الانفصال المفكك أبطل المقدار الأول و أحدث مقدارين آخرين، و إنما أحدث متصلين محدودين آخرين «١٧» بالفعل بعد أن كانا بالقوة، و لو كانا «١٨» بالفعل لكان في متصل واحد متصلات بالفعل بلا نهاية. و لا ينكر أن يكون الانقسام الذي تقبله المادة إنما تقبله

(١) فالمعنى: بالمعنى سا.

(٢) نجده: ساقطة من م

(٣) بالقوة: ساقطة من سا، ط، م.

(٤) في القوة: بالقوة سا، ط، القوة م.

(٥) في القوة و كيف هو: ساقطة من د

(٦) خال: ذاك م.

(٧) ثباته: بثباته ط.

(٨) فما: ساقطة من سا.

(٩) ليس ... له: ساقطة من د.

(١٠) الانقسام: الأقسام م

(١١) غير: الغير ب، د، سا، ط.

(١٢) الانقسام: الأقسام م.

(١٣) شيء (الثانية): ساقطة من م

(١٤) من: ساقطة من د.

(١٥) علمته: علمت د، سا

(١٦) فإنه إذا: فإذا ب، د، سا.

(١٧) أحدث متصلين محدودين آخرين: حدث متصلان محدودان آخران سا، ط، م

(١٨) كانا (الثانية): كان م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٢١

بسبب وجود الكم لها «١»، و يشبه «٢» أن «٣» يكون الناس يرون أن للهيولى «٤» صورة تهيئها للانقسام الدائم المفرق و هو «٥» الجسمية، و صورة أخرى تمنع من ذلك، أو لا تثبت عليه إذا وقع «٦». كما يقولون: إن الجسم «٧» إذا قسم دائما فإنه لا يبقى لحما، بل تبطل للحمية، و تبقى الجسمية، و هذا يجب أن ينظر فيه. ثم ليس إذ قلنا: إن الصورة «٨» الكمية تهيئ «٩» المادة للانقسام الذي يخص المادة، و جب أن يكون ذلك لاستعداد الصورة. فليس ما يفعل «١٠» فعلا- يجب أن يكون في نفسه بفعل و لا- أيضا يجب أن تكون

تلك الصورة باقية مع خروج ما تهيئه «١١» إلى الفعل، فإن لحركة هي التي تقرب الجسم من السكون الطبيعي وتهيئه له «١٢»، و لا تبقى مع ذلك، لأن فعلها «١٣» هو التهيئه، فيجب أن توجد مع التهيئه وكذلك «١٤» فعل لكمية و التهيئه «١٥» «١٦»، و أما القسمة فهي «١٧» عن شيء آخر، و الثاني يقبله المقدار لذاته «١٨»، فقد علم نحو وجود ما لا يتناهي، فالعدد يعرض له ذلك «١٩» في التضعيف، و يتناهي «٢٠» من تلقاء الوحدة، و المقدار يعرض له ذلك في التضعيف و النقصان، و يتناهي من قبل «٢١» التضعيف اذ «٢٢» كان تصنيفه من حيث هو «٢٣» مقدار تضعيفا له من حيث هو عدد أوله هو واحد، و او واحد مبدأ عدد فإنه «٢٤» يتدئ من واحد و يصير اثنين، و الحركة «٢٥» يعرض لها لانقسام «٢٦» غير «٢٧» المتناهي بسبب المقدار الذي هي عليه «٢٨»، و أما الزمان فإن ستعدد لموهوم من القسمة فيه وإنما يعرض له من حيث هو مقدر و لذته «٢٩»، و أما المعين بالفعل فيعرض له بسبب الحركة. و فرق بين الوقع بالفعل و بين لموهوم «٣٠» و لاستعداد، فإن لمقادير موضوعه بذاتها، لأن يعرض لها القسمة الوهمية إلى غير نهاية «٣١» و مستعدة لها «٣٢» «٣٣». و أما خروج ذلك إلى الفعل فيكون بسبب شيء آخر. و حيث يقال:

إن الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة فنحنى العارض الذى يوقع بالفعل شيئا بعد شيء بلا نهايه، و أما طبيعته الاستعداد فهو الزمان «٣٤» من حيث هو مقدار، و الحركة لا نفيده ذلك، بل يوجد الزمان و هو على نحو من الوجود

(١) لها: له ط

(٢) و يشبه: فيشبه سا، ط، م

(٣) أن: ساقطة من د، سا

(٤) للهولى: الهولى م

(٥) و هو: و هى م.

(٦) وقع: + القسمة ط

(٧) الجسم: اللحم ب، د.

(٨) الصورة: صورة م

(٩) تهيئ: تهيئ سا.

(١٠) يفعل: ينفعل ط.

(١١) ما تهيئه: ما تهيئ له ب، د، ما تهيئ له سا.

(١٢) له: ساقطة من م

(١٣) فعلها: فعله سا

(١٤) و كذلك: فكذلك سا، ط.

(١٥) فيجب ... التهيئه: ساقطة من م.

(١٦) و التهيئه: التهيئه سا، ط، م

(١٧) فهى: فهو ب، د، م، ساقطة من سا

(١٨) و الثاني ... لذاته: ساقطة من سا.

(١٩) ذلك: ساقطة من م

(٢٠) و يتناهي: و ينهت م

(٢١) قبل: تلقاء ط، م.

(٢٢) إذ: إذا سا

(٢٣) هو: ساقطة من ط.

(٢٤) فإنه: وإنه م.

(٢٥)، الحركة: بالحركة سا، فالحركة ط، م

(٢٦) الانقسام: الأقسام سا

(٢٧) غير: الغير ب، د، سا، ط

(٢٨) هي عليه: هو علتة م.

(٢٩) و لذاته: لذاته ط.

(٣٠) الموهوم: المفهوم سا.

(٣١) نهاية: النهاية ط.

(٣٢) و مستعدة لها: ساقطة من سا.

(٣٣) لها: له سا، ط، م.

(٣٤) الزمان: للزمان م.

الشفاء - الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٢٢٢

يلزمه ذلك الاستعداد. و كما أن العاد مثلا إذا أوجد بالتعدد أو يعمل «١» آخر عشرة «٢»، فليس هو الذى يجعله زوجا، بل يوجد و يلزم وجوده أن يكون هو زوجا. و أما «٣» الحركة من حيث هي قطع، فإنها «٤» كما يعرض لها أن لا تنهى فى القسمة، كذلك يعرض لها أن لا تنهى فى التضعيف و الزيادة، و إذ خاصية التناهى و عدم التناهى ليس إنما تلحق الحركة بسبب كمية لذاتها فتلحقها بسبب كمية أخرى، و ليس تلحقها بسبب كمية المسافة، إذ المسافة متناهية، فتلحقها إذن بسبب الكمية الأخرى التى هو الزمان. فالحركة علة لوجود الزمان، و الزمان علة لكون الحركة متناهية المقدار أو غير متناهية، و المحرك علة لوجود الحركة «٥»، فهو علة أولى لوجود الزمان، و علتة لثبات «٦» الحركة التى هي كمال أول، فيتبع ثباته «٧» ازدياد امتداد «٨» كميته «٩» التى هي الزمان، و ليس علة بوجه «١٠» الكون الزمان مستعدا لأن يمتد إلى ما لا نهاية «١١»، و علة لكون الزمان ممتدا بلا نهاية «١٢» حتى تصير الحركة بلا نهاية، فإن ذلك للزمان لذاته، كما كان فى الانقسام أيضا. لكن وجود هذا المعنى بالفعل للزمان، فهو بسبب المحرك بوساطة الحركة، كما كان وجود الانقسام له بالفعل بسبب شىء من خارج قاسم فالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان، و الزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة، لكن هذا بوجه و ذلك بوجه. أما الحركة فهى علة بعد العلة المحرك لوجود هذا العارض للزمان بالحقيقة، إذا «١٣» كان المحرك لا يقطع الحركة، بل يصلها. و أما الزمان فهو علة لكون الحركة ذات «١٤» مقدار غير متناه، فالزمان علة لتقدر «١٥» الحركة، فإذا عرض له أن لا يتناهى عروضاً أولياً بإيجاب «١٦» الحركة ذلك «١٧» و ايجاده الزمان على ذلك، عرض بوساطته أن قيل على الحركة ليس عروضاً أولياً، بل لأجل أن عارضه الذى هو الزمان كذلك، فالحركة جعلت نفسها بالعرض كذلك، أى «١٨» جعلت عارضها كذلك، و لأجل العارض يقال «١٩» لها ذلك، و ذلك مما يكون كثيراً، فإن كثيراً من الأشياء يوجد أمراً لذلك الأمر صفة أولية، و يكون له من جهة ذلك تلك الصفة صفة ثانية، و بالقصد الثانى، و ليست أولية، فهذا «٢٠» ما نقوله فى تحقيق كيفية وجود غير «٢١» المتناهى.

فأما «٢٢» الحجج المقولة فى إثباته فما قيل فيها من أمر التضعيف و أمر القسمة و أمر الكون و الفساد و الزمان و غير

- (٢) عشرة: غيره د.
 (٣) و أما: أما سا، م
 (٤) فإنها: وإنما سا.
 (٥) الحركة (الأولى):+ و الحركة علة لوجود الزمان ط
 (٦) لثبات: أسباب سا
 (٧) ثباته: ثباتها د
 (٨) امتداد: ساقطة من م
 (٩) كميته: كميته د.
 (١٠) بوجه: موجبة ط
 (١١) ما لا نهاية: لا نهاية ب، د، سا، م
 (١٢) و علة ... بلا نهاية: ساقطة من م.
 (١٣) إذا: إذا م.
 (١٤) ذات: ذات د، سا، م
 (١٥) لتقدر: تقدر ط.
 (١٦) بايجاب: فايجاب سا
 (١٧) ذلك: ساقطة من م.
 (١٨) أى: إذا ط، أو م.
 (١٩) يقال: فقال سا.
 (٢٠) فهذا: وهذا ط.
 (٢١) غير: الغير ب، د، سا، ط.
 (٢٢) فأما: و أما ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٢٢٣

ذلك، فمعلوم أنه لا- يوجد المتناهي وجودا على غير النحو الذى نقوله. و أما ما قالوه من أمر «١» أن كل متناه فإنه يتناهي إلى شىء آخر، فإنه ليس بمسلم، لأنه إذا اتفق أيضا أن «٢» كان شىء واحد متناهيًا و نهايته عند شىء آخر فهو متناه و ملاق، و من حيث هو متناه فله نهاية فقط، و معنى أنه متناه هو ذلك. و أما من حيث هو ملاق فنهايته عند شىء آخر، فتكون نهايته عند شىء آخر «٣» أمرا «٤» تقتضيه الملاقاة، و ليس هو مقتضى تناهيه، فإن مقتضى تناهيه هو أنه «٥» ذو نهاية فقط. و أما إن نهايته عند شىء آخر، فهو معنى آخر أزيد من معناه، فلو كان كل متناه يلزمه أن يكون ملاقيا لشىء من جنسه أو غير جنسه، كان ربما يصح «٦» قولهم، و كان كل جسم يتناهي إلى جسم. و لكن فليس «٧» يجب أن يكون كل متناه ملاقيا لجنسه، حتى يلاقى الجسم لا محالة جسما، فأنت تعلم أن الحركة تتناهي إلى السكون و هو عدم فقط أو ضد «٨». و أما حديث التوهم فليكن ذلك مسلما، لكن لا- يلزم من ذلك أن الموجودات لا تتناهي فى الوجود، بل إن الموجودات لا تتناهي «٩» فى التوهم.

[الفصل «١٠» العاشر] ي- فصل فى أن الأجسام متناهية من حيث التأثير و التاثر

و نقول إنه لا يجوز أن يكون جسم فاعل فى جسم أو منفعل عن جسم فعلا و انفعالا زمانيا و هو غير متناه.

أما لا يجوز أن يكون جسم فاعل في جسم كذلك، فلأن ذلك الجسم المنفعل لا يخلو إما أن يكون متناهايا أو يكون غير «١١» متناه، فإن كان متناهايا ولا شك أن الفعل و الانفعال يجرى بينهما الطبيعة كل واحد منهما، لا لأنه متناه أو يكون غير متناه

(١) أمر: ساقطه من سا، ط.

(٢) أن: ساقطه من سا.

(٣) فتكون ... آخر: ساقطه من د، سا

(٤) أمرا: أمر ب، د، سا.

(٥) أنه: أنها د.

(٦) يصح: صح ط، م

(٧) فليس: ليس د، سا، ط، م.

(٨) أو ضد: فقط ط.

(٩) في الوجود ... لا تنهاى: ساقطه من م.

(١٠) فصل: فصل ي ب، الفصل العاشر م.

(١١) أو يكون غير: أو غير ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٢٤

فإن كان انفعال «١» المنفعل عن الفاعل لطبيعتهما «٢»، فمن شأن جزء من أحدها الذى هو المنفصل أن ينفعل عن جزء من الآخر، فإذا فعل جزء من غير «٣» المتناهى فى المتناهى أو فى جزء منه فى زمان، فتكون نسبة ذلك الزمان إلى الزمان الذى يفعل فيه بعينه غير المتناهى، كنسبة قوة غير المتناهى إلى قوة المتناهى. فإن لأجسام كلما كانت أعظم صارت قوتها أشد، و كانت أفعال «٤» و زمانها أقصر. فيجب من ذلك أن يكون فعل غير «٥» المتناهى لا فى زمان، و قد فرض فى زمان. و إن «٦» كان ذلك المنفعل غير متناه، فإن نسبة انفعال جزء منه إلى انفعال الكل كنسبة الزمانين، فيجب أن يقع انفعال كل جزء منه لا فى زمان، و يكون انفعال الجزء الأصغر من ذلك أسرع من انفعال الجزء الأكبر، إذ «٧» كان الصغر «٨» مقتضيا للسرعة، فيكون شىء أسرع من الكائن لا فى زمان. و أيضا إذا فرضنا للمنفعل جزءا فانفعل لا فى زمان «٩»، فلا يخلو إما أن يقع انفعال ما يليه مع انفعاله فيكون انفعال الجميع واقعا لا فى زمان، و إما أن يقع بعده. فلنفرض جزء آخر «١٠» بعده فلا يخلو إما «١١» أن يكون ذلك الجزء انفعال معه فيعرض ما قلنا «١٢»، أو انفعال «١٣» بعده أيضا لا فى زمان فتكون لأنات تتالى، و الحق «١٤» يمنع هذا. و إذ «١٥» قد عرفت هذا من جهة الفعل، فلك أن تعرف مقابل ذلك من جهة لانفعال، فمعلوم من هذا أن الاسطقسات التى «١٦» يفعل بعضها فى بعض «١٧» فعلا زمانيا، و تكون كلما «١٨» عظمت ازدادت قوة كلها متناهىة.

و ليس لقائل أن يقول: إن قوة الأجسام صورها و الصورة لا تشتد و لا تضعف، و ذلك لأنها و إن كانت لا تشتد فى جوهرها، فيشتد تأثيرها فى الزيادة، أعنى أنه و إن كان لا يجوز أن تكون «١٩» الصورة التى فى هذه النار تشتد و تضعف، لا فى «٢٠» هذه النار و لا فى مثلها، فإنها فى ضعف النار تكون أقوى، و فى ضعف المدرة تكون أثقل.

و ليس هذا بمعنى «٢١» زيادة الشدة فى الجوهر، بل فى زيادة الأثر. على أن الصور نفعل بأعراض تشتد و تضعف «٢٢» مع تكثر السور و تضعفها «٢٣» تبعا للمقدار، و هذا نوع من التزايد «٢٤» فى «٢٥» الصور غير التزايد الكائن بالاشتداد، و أنت تعلم هذا بعد. و من هذه الأشياء يعلم أنه لا يكون فى جسم من الأجسام قوة على التحريك القسرى أو الطبيعى غير

- (١) انفعال: افعال م
- (٢) لطبيعتهما: بطبيعتهما ط.
- (٣) غير: الغير ب، د، سا، ط.
- (٤) أفعال: الفعل م
- (٥) غير: الغير ط.
- (٦) و إن: فإن سا.
- (٧) إذ: إذا سا، م
- (٨) الصغر: الصغیر سا.
- (٩) فيكون ... زمان: ساقطة من سا.
- (١٠) جزء آخر: جزء الآخر ط
- (١١) إما: ساقطة من سا، م
- (١٢) ما قلنا: ما قلناه م
- (١٣) أو انفعال: و انفعال ط.
- (١٤) و الحق: و نحن سا
- (١٥) و إذ: فإذ م.
- (١٦) التى: الذى سا
- (١٧) بعض: ساقطة من سا.
- (١٨) و تكون كلما: و كلما سا.
- (١٩) تكون: ساقطة من د.
- (٢٠) لا فى: فى سا.
- (٢١) بمعنى: المعنى سا، معنى ط
- (٢٢) و تضعف: + فى هذه النار سا.
- (٢٣) و تضعفها: و تضعيفها ط
- (٢٤) التزايد (الأولى و الثانية): الزائد د، سا، م
- (٢٥) فى: و فى سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعى، ص: ٢٢٥

متناهيئة الشدة كالميل الثقيل أو الخفيف، فإن ذلك يوجب وقوع فعله لا فى زمان، و يستحيل أن تكون حركة لا فى زمان، و إنما يجب أن يقع لا فى «١» زمان، لأنه كما «٢» اشتدت القوة قصرت المدة، و إذا «٣» لم تناه فى الاشتداد بلغت من الصغر ما لا نهاية له. فيجب أن ينظر فى حال القوى و تناهيها و لا تناهيها، و قبل ذلك نقول إن القوة يقع بينها و بين قوة أخرى تفاوت فى أمور: منها سرعة ما تفعله «٤» و بطؤه، و منها طول مدة استبقاء ما تفعله و قصرها، و منها كثرة عدة ما تفعله «٥» و قلتها «٦». مثال الأول أن أشد الراميين «٧» قوة فهو أسرعهما بالرمل لمسافة معينة قطعاً «٨»، و مثال الثانى أن أشد الراميين قوة هو أطولهما زمان «٩» نفوذ الرمية فى الجو مع تساوى المعانى الأخرى، و مثال الثالث أن أشد الراميين قوة هو أكثرهما «١٠» قدرة على رمى بعد رمى. و إذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه، فالترديد «١١» يقع على هذه الوجوه، و الأزيد يقع على هذه الوجوه. فالذاهب «١٢» فى الزيادة إلى غير غاية يقع على هذه

الوجوه. ولأن القوة في نفسها لا- كمية لها وإنما كميته بالعرض، إما بالقياس إلى الشيء الذي فيه القوة، وإما «١٣» بالقياس إلى الشيء الذي عليه القوة. والشيء الذي فيه القوة يكون أبدا «١٤» متناهيًا، إذ «١٥» الأجسام متناهية، ولو كانت غير متناهية لكانت القوة تكون نسبتها غير متناهية، فبقي أن تكون القوة إنما هي متناهية وغير متناهية بالقياس إلى كمية ما عليه القوة. فإذا كان ذلك الشيء جائزًا فيه أن يكون غير متناه على نحو الجواز «١٦» الذي لغير المتناهي، كانت القوة بالقياس إليه غير متناهية. فليُنظر أنه هل يجب أن يكون لو كان جسم يقوى على أمر من «١٧» الثلاثة، وكان غير «١٨» متناه، أن تكون قوته أيضًا غير متناهية «١٩» بالقياس إلى ذلك الأمر من الأمور الثلاثة، فنقول إنه إن كان يجب أن يكون الجسم الأعظم أوفر قوة وأكثر في الأمر المقيس إليه من الأمور الثلاثة، فيجب إذا كان غير متناه أن تكون قوته غير متناهية. وأنت تعلم أن قوة جملة محركين وفاعلين اثنين «٢٠» أي فعل كان، أكثر من قوة أحدهما، فإن الجملة تقوى على ما يقوى عليه الواحد وعلى أمر خارج

(١) لا في: في سا

(٢) كلما: كما د

(٣) و إذا: فإذا سا، ط، م.

(٤) ما تفعله: ما يفعل ط، م.

(٥) و بطؤه ... عدة ما تفعله: ساقطة من سا.

(٦) و قلتها: و قلته سا، ط

(٧) الراميين: الرامية ط

(٨) قطعًا: ساقطة من م.

(٩) زمان: + ما د.

(١٠) أكثرهما: أكثرها سا.

(١١) فالترديد: فالزائد د، سا، ط، م.

(١٢) فالذاهب: و الذاهب ط.

(١٣) بالقياس ... وإما: ساقطة من سا

(١٤) أبدا: ساقطة من سا.

(١٥) إذ: إذا سا.

(١٦) الجواز: الوجود بخ.

(١٧) من: + الأمور ط

(١٨) و كان غير: و غير م

(١٩) متناهية: متناه د.

(٢٠) اثنين: + على ط.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٢٦

عن ذلك لا محالة، إذ لها «١» قوة خارجة عن قوة الواحد، فلذلك قوة الأعظم أكبر وأشد، فيجب أن يكون كلما صار أعظم «٢» صارت القوة أكثر وأزيد. والذى «٣» يذهب إلى غير نهاية «٤» فى العظم، فكذلك «٥» قوته تزداد إلى غير نهاية «٦» فى الأمر المقيس إليه القوة، ولو «٧» كان المقيس إليه القوة متناهيًا، لكان لقوة جزء ما من الجسم نسبة إلى جزء ما «٨». فإذا ضوعف من المنفعل جزء و

من الفاعل جزء، إلى أن يفنى المنفعل المتناهي و يحصل بإزائه من الجسم غير «٩» المتناهي جملة أجزاء متناهية، فكانت «١٠» نسبة قوة الجزء الواحد من ذى القوة إلى قوى جميع «١١» تلك الأجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المنفعل إلى جميع المنفعل، و ذلك كقوة الجزء من الجرم المفروض غير متناه إلى قوة جميع غير «١٢» المتناهي، فتكون قوة جزء متناه من هذا الجسم القوى «١٣» غير «١٤» المتناهي مساوية «١٥» لقوة الجسم كله الذى يفضل عليه بقوته «١٦» الموجودة فى الأجزاء غير «١٧» المتناهية الخارجة عن ذلك الجسم «١٨»، هذا خلف. فالواجب أن يكون أزيد منه بحسب النسبة، بل ربما أوجب الاجتماع «١٩» اشتداد قوة فوق الذى توجهه النسبة. فبين أنه لو كان جسم غير متناهي العظم لكان غير متناهي القوة بالقياس إلى المقوى عليه. و لما لم يجز أن يكون جسم غير متناه. لم يجز أن تكون «٢٠» قوة غير متناهية من هذا القبيل.

فلينظر هل يجوز أن توجد قوة غير متناهية «٢١» لا- فى جسم غير متناه، و لينظر هل يمكن وجود قوة غير متناهية بالقياس «٢٢» إلى سرعة الفعل، فنقول: إن هذا لا يوجد، و إلا لكان فعلها فى السرعة واقعا لا فى زمان، و كل سرعة فى زمان، لأن كل سرعة هى فى قطع لمسافة «٢٣» أو نظير «٢٤» مسافة، و كل ذلك فى زمان. فلو كانت حركة لا نهاية لها فى السرعة «٢٥»، لكان زمان لا نهاية له فى القصر، و هذا محال كما يعلم. و بالجملة إنما تعتبر السرعة فى الامور التى لها، فى وجود زمان، و أما «٢٦» الأمور الواقعة فى الآن، فلا يقال فيها سرعة و لا بطء. فإن قال قائل «٢٧»: إن القوة غير «٢٨» المتناهية تفعل

(١) لها: لهما م.

(٢) صار أعظم: ساقطة من م.

(٣) و الذى: فالذى سا، ط، م.

(٤) نهاية (الأولى): ذلك نهاية د، النهاية ط

(٥) فكذلك: و كذلك سا

(٦) نهاية (الثانية):

النهاية ط.

(٧) و لو: فلو ط الشفاء- الطبيعيات ج السماع الطبيعى ٢٢٦ [الفصل العاشر] ي - فصل فى أن الأجسام متناهية من حيث التاثير و التاثر

..... ص : ٢٢٣

(٨) ما (الثانية):+ من الذى عليه القوة غير متناهية ط.

(٩) غير: الغير ب، د، سا، ط.

(١٠) فكانت: لكانت د، و كانت ط

(١١) جميع:+ الجرم ط، م.

(١٢) غير (الثانية): الغير ط.

(١٣) القوى: ساقطة من ط، م

(١٤) غير: الغير ب، د، سا، ط

(١٥) مساوية: متساوية ط

(١٦) بقوته: بقوة م.

(١٧) غير: الغير ب، د، سا، ط

(١٨) الجسم: الجزء م.

(١٩) الاجتماع: اجتماع د.

(٢٠) جسم ... تكون: ساقطة من م.

(٢١) و لينظر ... متناهية: ساقطة من م.

(٢٢) بالقياس: و بالقياس م.

(٢٣) لمسافة: المسافة م

(٢٤) نظير: لنظير ط، م.

(٢٥) السرعة (الأولى): ساقطة من سا.

(٢٦) و أما: + أن م

(٢٧) قائل: القائل د

(٢٨) غير: الغير ب، د، سا، ط.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٢٧

في آن و سائر القوى تفعل في زمان، فلنضع القوة غير «١» المتناهية على أن يكون فعلها لا سرعه فيه. فالجواب عن «٢» ذلك إنما نعتبر في هذا الباب أمثال الحركات المكانية التي توجب قطع مسافة ما «٣». و تختلف فيها في السرعة و البطء، و لا تمكن إلا في زمان، إذ لا يمكن قطع مسافة في آن و إلا لانقسم الآن بإزاء انقسام المسافة. و كذلك «٤» ما يجري مجرى الحركات المكانية «٥» مما يقع فيه سرعه و بطء، لضرورة «٦» حاجة وقوع ذلك إلى زمان. فإن كان شيء يحتمل أن يقع في آن و أن يقع في زمان، فليس كلامنا الآن فيه، بل كلامنا في الأمور التي تختلف بالسرعه و البطء «٧» و لا- يخلو في وقوعها عن زمان، فإنها كما تشتد قوتها يقصر زمانها، فإن كان منها شيء واقعا عن قوة غير متناهية، كان إما في آن، و ذلك محال. لأن المسافة و أمثالها لا تقطع في آن أو في زمان فيكون له نسبة ما إلى زمان فعل واقع من «٨» قوة متناهية، فيعود إلى أن تصير نسبة الزمان إلى الزمان كنسبة القوة إلى القوة، فتصير القوة «٩» التي لا تنهاى ما تقوى عليه نسبة إلى المتناهية «١٠» التي يتناهى ما تقوى عليه، فإذا إن كانت قوة غير متناهية، فيكون ما تقوى عليه أحد الأمرين الآخرين، أعنى المدة و الكثرة. فلينظر هل يمكن أن يكون لهذه القوة التي لا تنهاى، ما تقوى عليه كثره أو مدة وجود في جسم، حتى يعرض لها انقسام بانقسام الجسم. لكن الكثرة إما كثره متواليه من مبدأ محدود على ترتيب محدود يحاذى «١١» المدة، و إما كثره مختلطة من أشياء مختلفة في «١٢» تراتيب «١٣» مختلفة. فيجب أن نترك الآن النظر في القوة على كثره مختلطة غير متناهية، فلا كلام لنا فيها، و لنبحث عن قوة على كثره متصله و ترتيب «١٤» واحد محاذية «١٥» للمدة.

فلينظر هل يجوز أن يكون في الأجسام قوة على كثره بهذه الصفة و على مدة غير متناهية فنقول: إن ذلك لا يمكن، لأن هذا الجسم لا محالة يتجزأ و تتجزأ «١٦» معه القوة، و جزء هذه القوة لا- يخلو إما أن يقوى على ما يقوى عليه الكل في الكثره و المدة من «١٧» آن معين، فيكون المقوى عليه فيهما جميعا في القوة شيئاً واحداً، فيكون لا فضل للكل على الجزء في المقوى عليه، و هذا محال. و إما أن يكون لا يقوى عليه، فحينئذ إما أن يقوى على شيء من جنسه، أو لا يقوى على شيء من جنسه البتة، و محال أن لا يقوى على شيء من جنسه، فإن القوة تكون «١٨» سارية في الجسم ذى

(١) غير: الغير ب، د، سا، ط

(٢) عن: من ب، د، سا، ط.

(٣) ما: ساقطة من سا.

(٤) و كذلك: فكذلك د، ط.

(٥) ولا تمكن ... المكانية: ساقطة من د.

(٦) لضرورة: بضرورة د، ط.

(٧) مما يقع ... و البطء: ساقطة من د.

(٨) من: عن ط، م.

(٩) القوة (الثانية): للقوة د، ط، م.

(١٠) المتناهية: المتناهي ط.

(١١) يحاذى: يتحاذى ط

(١٢) فى: و فى ط، م

(١٣) تراتيب: ترتيب ط.

(١٤) و ترتيب: و من ترتيب ط

(١٥) محاذية: محاذ ط، م.

(١٦) و تتجراً: ساقطة من د.

(١٧) من: فى م.

(١٨) تكون: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٢٢٨

القوة، فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل، و مقوى «١» عليه من ذلك الجنس الذى للكل، فلا يخلو إما أن يكون مثلاً المقوى عليه الذى «٢» يحركانه شيئاً واحداً، أو يكون ما يقوى عليه الجزء أصغر من ذلك، فإن كان شيئاً واحداً، و كان جميع ما فى القوة مما لا نهاية له كثرة و مدة من آن معين يقوى عليه كل واحد منهما، فهما سواء فى المقوى عليه، و هذا محال.

و إن كان ما يقوى الجزء على تحريكه أصغر، و الكل «٣» أيضاً يقوى على ذلك الأصغر، فإما أن يكون المقوى عليه فى الكثرة و المدة من آن معين فيهما سواء و ذلك محال، أو يكون «٤» الجزء أقل و أنقص. و إذا كان ما يقوى عليه للجزء «٥» أنقص، لم يكن نقصانه فى اتصاله من الآن الذى فرضنا الاعتبار منه، بل من الطرف الآخر. فإذا «٦» نقص عن «٧» غير المتناهي فى جهة كونه غير متناه، زاد غير المتناهي عليه فى تلك الجهة «٨»، و ما زاد عليه شىء فى جهة فهو متناه فى تلك الجهة، فيكون إذن الجزء المفروض متناهي القوة بالقياس إلى مدة الفعل. لكن جملة الجسم المتناهي تناسب الجزء المفروض مناسبة محدودة، و القوة «٩» التى فى الجملة تناسبها مناسبة محدودة، و هذه المناسبة بالقياس إلى المقوى عليه، فالمقوى عليه الذى للجملة يناسب المقوى عليه الذى «١٠» للجزء مناسبة محدودة، فزمان الجملة «١١» أيضاً محدود، و كذلك عدده. و الكلام فى هذه التقديرات كالكلام فى التقديرات التى فرضناها فى قوام الملاء و الخلاء، و ذلك لأننا لسنا نحتاج إلى اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل، بل نقول إن ما تقدير «١٢» مناسبة يوجب هذا الحكم، فهو متناه على التقديرات التى يفعلها المهندسون. و بالجملة ليس العائق فى ذلك من طبيعة القوة «١٣»، و لكن من طبيعة الأمور التى ليست توحده، فنحن نقول إن هذه القوة بحيث لو كانت الأمور توجد على نحو ما، لكان طباعها توجب كذا و كذا، و لو كانت قوة غير متناهية فى جسم متناه، لما كانت تكون بحيث لو كانت الأمور توجد كذا لكان طباعها توجب كذا و كذا، و ذلك واجب لها أن تكون «١٤».

فبين من هذا أنه لا يجوز أن يكون فى جسم متناه قوة غير متناهية «١٥»، بالقياس إلى المدة و العدة المنتظمة المذكورة. و أما بالقياس إلى العدة المختلطة، فعسى الأمر أن يشكل فيه، و لا يمكن «١٦» استعمال هذا البيان بعينه فيها، و ذلك لأنه

- (١) و مقوى: و يقوى ط.
- (٢) الذى: ساقطة من د.
- (٣) و الكل: فالكل ط.
- (٤) أو يكون: إذ يكون م
- (٥) للجزء: الجزء سا، ط.
- (٦) فإذا: و إذا ط
- (٧) عن: من ط.
- (٨) و ما زاد الجهة: ساقطة من م.
- (٩) و القوة: فالقوة سا، ط، م.
- (١٠) الذى: ساقطة من ط، م.
- (١١) تناسبها ... الجملة: ساقطة من م.
- (١٢) ما تقدير: ما تقدر د، م.
- (١٣) القوة: بالقوة سا.
- (١٤) أن يكون: ساقطة من م.
- (١٥) متناهية: متناه م.
- (١٦) و لا يمكن: فلا يمكن سا، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٢٩

لا- يلزم أن تكون العدة «١» المعدومة التى فى المستقبل إذا كانت أنقص، من عدة أخرى أن تكون متناهية، فيجوز أن يكون فى المستقبل أمور بلا نهاية، لكن «٢» بعضها أنقص من بعض، كحركات بلا نهاية هى أسرع، و حركات بلا نهاية هى أبطأ. فإن دورات الأسرع لا محالة أكثر من دورات الأبطأ، و كذلك العشرات غير «٣» المتناهية أكثر «٤» من الوحدات «٥» غير «٦» المتناهية و أقل «٧» من المئين و الألوف غير المتناهية. فأما «٨» فى الزمان المتصل من الآن، فلا يجوز أن يكون زمان معتبر من الآن أقل من غير المتناهي المبتدئ من الآن «٩» إلا- متناهيًا. و لكنه إذا كان ما يقوى على كثرات مختلطة غير متناه «١٠» كل ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب واحد منها، مبتدئا من وحدة معينة و آن «١١» معين. فإذا «١٢» كان الجسم لا يقوى على ترتيب واحد «١٣» غير متناه. فكذاك لا يقوى «١٤» على خلط من تراتب «١٥» مختلفة. و أما أنها لا تقوى على ترتيب غير «١٦» متناه. فذلك بين بما «١٧» قلناه. و أما إذا كان كل كثرة فيها «١٨» غير منتظمة فى ترتيب «١٩». أو تكون «٢٠» الكثرة جنسا واحدا لا ترتيب فيه، فلا يتبين لنا من هذا العلم امتناعه، فقد بان أنه يستحيل أن «٢١» تكون لجسم «٢٢» قوة بلا نهاية فى الشدة و فى المدة و فى العدة «٢٣».

فإن قال قائل: إن القوة التى فى الفلك الأقرب إلينا تقوى على تحريك النار على الدور قسرا من غير انقطاع و هى جسمانية. فنقول أولا: إن تلك الحركة، كما ستعلمه فى موضعه، حركة بالعرض لتحرك ما المتحرك بها فيه، و مع ذلك فهو عن السبب المحرك للفلك «٢٤» دائما بتوسط حركة الفلك. و نحن لا نمنع أن تكون قوة غير متناهية «٢٥» تحرك جسما و تحرك بتوسطه شيئا آخر حركات غير «٢٦» متناهية، و لا تكون القوة غير المتناهية مستقرة فى أحد الجسمين، إنما يمنع أن تكون قوة غير متناهية هى «٢٧» جسم تحرك ذلك الجسم أو جسما آخر «٢٨». فأما إن كانت لا فى جسم، و تحرك جسما «٢٩»، و يحرك ذلك الجسم بسبب تحركه عنها جسما «٣٠» آخر حركة غير متناهية، فذلك مما هو موجود و ليس عليه كلام. فإنه لا مانع أن تكون قوة غير متناهية على الكون الذى يجوز لها، الذى هو «٣١» برئ «٣٢» عن مخالطة

- (١) العدة: للعدة م.
- (٢) لكن: و لكن ط.
- (٣) غير: الغير ب، د، سا، ط
- (٤) أكثر: أقل م.
- (٥) الوحدات: الواحد سا
- (٦) غير (الأولى و الثانية): الغير ب، د، سا، م
- (٧) و أقل: و أكثر م
- (٨) فإما: و أما سا، ط، م.
- (٩) الآن (الثانية): أن سا، ط، م.
- (١٠) متناه: متناهي ب، د، سا، ط، + كل واحد ط
- (١١) و آن: أو آن ط، م
- (١٢) فإذا: و إذا سا.
- (١٣) واحد: ساقطة من د
- (١٤) على ترتيب لا يقوى: ساقطة من م.
- (١٥) ترتيب: الترتيب م.
- (١٦) متناه غير: ساقطة من د
- (١٧) بما: مما ط
- (١٨) فيها: منها ط، م
- (١٩) ترتيب: + واحد ط
- (٢٠) أو تكون: تكون سا.
- (٢١) أن: ساقطة من م
- (٢٢) لجسم، للجسم ط
- (٢٣) و فى المدة و فى العدة: و المدة و العدة سا.
- (٢٤) للفلك: ساقطة من ط.
- (٢٥) متناهي: متناه م
- (٢٦) غير (الثانية): الغير ب، د، سا، ط.
- (٢٧) هى: ساقطة من د
- (٢٨) آخر: + حركة غير متناهي ط.
- (٢٩) و تحرك جسما: ساقطة من م
- (٣٠) جسما: ساقطة من د.
- (٣١) على ... هو: ساقطة من م
- (٣٢) بزئ بريئة م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٣٠

الأجسام، يحرك جسمًا فتتحرك له أجسام كثيرة، ملتحمه «١» به، و يتولد عنها نظام في أعداد متكونه لا تنقطع. إنما كلامنا في القوة غير «٢» المتناهية التي هي أصل و مبدأ لنظام الترتيب غير المتناهي مدة كان أو عدة في التكون أو حركة متصله و كان بواسطة، أو بغير واسطه، فإننا نحكم أن ذلك المبدأ لا يكون في جسم.

فإن قال قائل: إنه ليس من المستحيل أن يكون للجسم قوة على ما يلزم وجود ذلك الجسم، ثم يكون ذلك الجسم مما من شأنه أن يبقى دائما فيصدر عنه ذلك التحريك أو ذلك العدد دائما. فالجواب عن هذا أن ذلك من المستحيل لما بيناه، بل يلزم مما بيناه «٣» أن لا يكون «٤» لجسم من الأجسام قوة يفعل بها فيما «٥» يماسه دائما، بل قوة كل جسم قوة يفعل بها فيما يماسه تحريكا منقطعا من تبعيد و تقريب، و لا جسم من الأجسام يمكن أن تكون فيه قوة تبقى دائما مع بقاء الجسم يكون فعلها واحدا مستمرا متشابهها، بل يجب أن «٦» تكون قوة الجسم قوة إنما يصدر عنها فعل تقتضى نفسه التناهي «٧»، و إن بقي الجسم دائما فيكون مثلا- دافعا أو جاذبا أو محيلا أو شيئا مما يجرى هذا المجرى.

فإن قال قائل: إنا نشاهد الأرض لو بقيت دائما و لم يعرض لها عارض، لكان يوجد عن قوتها سكون متصل في مكانه «٨» الطبيعي. فنقول: أما السكون فعدم فعل لا فعل، و مع ذلك فبقاء الأرض و الأجرام القابلة للكون و الفساد دائما و بقاء قواها كذلك، مما سنبين «٩» استحالتة. ثم لقائل «١٠» أن يقول: إنه يجوز أن تكون هذه القوة غير «١١» المتناهية إنما توجد لجملة لجسم، فإذا قسم الجسم بطلت، فلم يوجد من تلك القوة شيء للجزء، فلم يقو الجزء على شيء مما يقوى عليه الكل، لأن كل «١٢» هذه القوة للكل «١٣»، كما يوجد من القوى في الأجسام المركبة بعد المزاج، و لا تكون موجوده لشيء من الأركان التي امتزجت عنه «١٤»، و كما أن المحركين للسفينه فإن الواحد منهم لا يحركها البتة. فنقول: إن الأمر ليس على ما قدرت «١٥»، إذ «١٦» القوة «١٧» و إن كانت للجسم «١٨» بحال اجتماع أجزائه و بحال مزاجه، فإنها مع ذلك تكون سارية في جملته، و إذ كانت قوة لبعض الجملة دون الكل. و إذا كانت سارية في جملته، كان لبعضها بعض القوة. فيكون البسيط إذن في حال «١٩» المزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج السارية في الكل، و إنما لا يحملها في حال الانفراد. و ليس يجب «٢٠» أن يكون فرضنا «٢١» للجسم بعضا يلجئنا إلى أن نأخذ ذلك البعض بشرط

(١) ملتحمه: تلتحم ط، م.

(٢) غير (الأولى و الثانية): الغير ب، ساقطة من د.

(٣) بل يلزم مما بيناه: ساقطة من م

(٤) أن لا يكون: ساقطة من سا

(٥) فيما: ساقطة من د.

(٦) يجب أن: ساقطة من م.

(٧) التناهي: المتناهي ط، م.

(٨) مكانه: مكانها ط، م.

(٩) سنين: نين سا.

(١٠) أما السكون ... لقائل: ساقطة من م.

(١١) غير: الغير ب، د، سا، ط.

(١٢) كل: محل سا، ط، ساقطة من م

(١٣) الكل: لكل سا، ط.

(١٤) عنه: عنها ط.

(١٥) ما قدرت: ما قدرتم سا، ما قررت ط

(١٦) إذ: فإن سا، ط، م

(١٧) إذ القوة: ساقطة من م

(١٨) للجسم: ساقطة من ط.

(١٩) حال: ساقطة من م.

(٢٠) يجب: الواجب سا

(٢١) فرضنا: فرضا م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٢٣١

قطعه و إبانته، حتى يكون للقائل أن يقول إن «١» البعض المباين «٢» لا يحمل من «٣» القوة شيئاً، بل «٤» يكفينا «٥» أن نعين بعضاً منه وهو بحاله فيتعرف حال ما يصدر عن ذلك البعض و عن القوة التي «٦» فيه وحدها التعرف «٧» المفروغ منه على سبيل التقدير. و المحركون للسفينه فإن الواحد منهم و إن لم «٨» يمكنه أن يحرك كل السفينه فيمكنه أن يحرك أصغر منها «٩» لا محاله، و يلزم «١٠» ما قلنا.

و لقائل أن يقول: فالمحرك غير «١١» المتناهي القوة غير الجسماني الذي «١٢» يحرك جسماً لا يخلو إما أن يفيد حركة و إما أن يفيد قوة بها يتحرك، فإن أفاد قوة «١٣» فقد أفاد قوة «١٤» غير متناهية للجسم، فيلزمها أن تنقسم، و يعرض «١٥» ما ذكرتم، و إن أفاد حركة، و لم يفد شوقاً غريزياً و ميلاً لها، فهو قسر، و عندكم أن القسري «١٦» لا يدوم. فالجواب أنه «١٧» إن أفاده «١٨» ميلاً فإن الميل «١٩» و إن كان مبدأً قريباً للحركة فليس مبدأً قريباً لها من حيث هي غير متناهية، بل من حيث هي تلك الحركة. فالميل وحده ليس بحيث تصدر عنه الأفعال غير «٢٠» المتناهية، بل عن تأثير من مستبقه على الدوم «٢١» و يدوم «٢٢» به، و هو في ذاته متناهي «٢٣» المقوى عليه إن كان له مقوى عليه و إن لم يفد ميلاً، فليس الحركة بقسرية أيضاً كما حسبوا، إذ القسرية هي التي تحالف الميل الطبيعي في الشيء ما كان، فإذا «٢٤» لم يكن ميل لما أفيد من الحركة لم يكن بالقسر «٢٥». فقد اتضح أنه من المستحيل أن تكون قوة الجسم هي التي يقتضى لذاتها أموراً بلا نهاية. و لقائل أن يقول: إن «٢٦» البرهان الذي ادعيتم إنما قام على قوة غير متناهية يحرك جسماً غريباً خارجاً عنها و لم يقم على قوة غير متناهية يحرك «٢٧» الجسم الذي هي «٢٨» فيه فإنه ليس لكم أن تقولوا: إن جميع القوة يحرك «٢٩» الشيء الأصغر الذي فرضنا أن بعض القوة يحركه، لأن بعض القوة يحرك ما هو فيه و جميع القوة يحرك ما هو فيه، و ليس جميع القوة محرراً في وقت من الأوقات لما يحركه الجزء، لأنه ليس فيه «٣٠». و إذا كان كذلك، لم يتسق الكلام إلى الخلف، فيكون الجواب

(١) إن: ساقطة من م

(٢) المباين: المبان سا، ط

(٣) من: ساقطة من د

(٤) بل: ساقطة من م

(٥) يكفينا: كفيناً ب.

(٦) التي: الذي ط

(٧) التعرف: بالتعرف د، للتعرف ط، لتعرف م.

- (٨) لم: ساقطة من م
 (٩) منها: منه سا، ط، م.
 (١٠) و يلزم: و يلزمه ط.
 (١١) غير (الأولى و الثانية): الغير ب، د، سا، ط
 (١٢) الذى: التى سا.
 (١٣) أفاد قوة: أفاده قوة سا، أفاد القوة ط
 (١٤) قوة (الثالثة): ساقطة من د
 (١٥) و يعرض: و يوجب طا، فكذب م.
 (١٦) القسرى: القسر سا
 (١٧) أنه: له م
 (١٨) أفاده: أفاد د، سا.
 (١٩) فإن الميل: فالميل سا.
 (٢٠) غير: الغير ب، د، سا، ط
 (٢١) الدوم: الدوام ط، م
 (٢٢) و يدوم: يدوم سا، م.
 (٢٣) متناهى: متناه سا.
 (٢٤) فإذا: و إذا ط.
 (٢٥) بالقسر: قسرا ط.
 (٢٦) إن: ساقطة من م.
 (٢٧) جسما ... يحرك: ساقطة من سا، م.
 (٢٨) هى: هو م
 (٢٩) يحرك: + ما هو فيه و ليس جميع القوة محركا ط.
 (٣٠) فيه: فيها م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٣٢

عنه أن تتذكر ما اشترطناه من حديث «١» اعتبار هذا على حسب قضية شرطية متصلة تقديرية «٢»، لا بحسب الوجود. و إذ قد فتشنا عن هذا البحث حق التفتيش، و بيناه «٣» على غير الوجه السخيف الذى يذكره من يخرف فى العلوم و أخذ القوة غير «٤» المتناهية كأنها فى نفسها غير متناه، و يخرج خلفا بأنها يلزم أن تتضعف أو تنتصف «٥» «٦» أو تكون لها «٧» نسبة أخرى، و لا يعلم أن القوة فى نفسها لا متناهية و لا غير متناهية «٨»، بل معنى قوة غير متناهية أن مقابلها من المقوى عليه غير متناه فى القوة لا بالفعل، و أن غير المتناهى فى القوة قد يعرض له ما يصير أكثر و أقل، و أن تكون أشياء كثيرة كل واحد منها فى طبقه «٩» غير متناهية، فيكون غير المتناهى مرتين و ثلاثة و أربعة و أكثر من ذلك و يكون ذلك من جنس واحد و من أجناس مختلفة، فلا يستحيل تضعيف غير «١٠» المتناهى فى القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التى هى قوة على ما لا يستحيل، بل يجب أن يحام حول «١١» ما بيناه «١٢». فإذا «١٣» بينا ذلك، فلينظر هل من الممكن أن تكون حركات و أكوان «١٤» متصلة بلا نهاية، و هى «١٥» و إن كانت بلا نهاية فلها بداية زمانية هى طرف لم يكن قبله قبل.

[الفصل الحادى عشر] ك- فصل «١٦» فى أنه ليس للحركه والزمان شىء يتقدم عليهما «١٧» الا ذات البارى تعالى «١٨» وانهما لا اول لهما من ذاتهما «١٩»

فلينظر أنه هل يمكن أن تبتدى الحركه من «٢٠» وقت ما من الزمان لم يكن له قبل، أو الحركه «٢١» إبداعيه، و كل طرف من الزمان فله قبل و أن ذات البارى تعالى «٢٢» هو قبل كل شىء. فنقول: إن كل معدوم فإنه قبل وجوده هو «٢٣»

- (١) حديث: ساقطه من سا
- (٢) تقديرية: تقديره م.
- (٣) و بيناه: بيناه ط.
- (٤) غير: الغير ب، د، سا، ط
- (٥) أو تنتصف: و تنتصف م
- (٦) تتضعف أو تنتصف: تنصف د.
- (٧) لها: ساقطه من د
- (٨) و لا غير متناهيه: ساقطه من م.
- (٩) طبقه: طبيعه ط.
- (١٠) غير: الغير ب، د، سا، ط.
- (١١) حول: حوم سا، ط
- (١٢) ما بيناه: ما قد بيناه سا
- (١٣) فإذ: و إذ قد سا، و إذ ط.
- (١٤) و أكوان: و ألوان م
- (١٥) و هى: و هل ب، د، سا، م.
- (١٦) فصل: فصل ك ب، الفصل الخامس ط، الفصل الحادى عشر م.
- (١٧) عليهما: ساقطه من من م.
- (١٨) تعالى: ساقطه من سا
- (١٩) من ذاتهما: ساقطه من د.
- (٢٠) من (الأولى): فى د، ط
- (٢١) أو الحركه: أو الحركات ط أم الحركه م.
- (٢٢) تعالى: ساقطه من ب، د، سا، م
- (٢٣) هو (الثانيه): ساقطه من سا، م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٣٣

جائز الوجود، فجواز وجوده موجود قبل وجوده، فإنه لو «١» لم يكن موجودا أنه جائز الوجود، كان معدوما أنه جائز الوجود، و كان ليس بجائز الوجود فكان ممتنع الوجود فجواز الوجود موجود قبل الوجود و جواز الوجود للموجود «٢» أمر محصل لا محاله، ليس هو نفس العدم. فكم من معدوم غير جائز الوجود، فهو إما جوهر قائم بنفسه و إما أمر هو موجود فى شىء، و لو «٣» كان أمرا قائما بنفسه

«٤» لا- في محل ولا في موضوع، لكان من حيث هو كذلك هو غير مضاف. لكنه من حيث هو جواز وجود هو مضاف إلى شىء، و معقول «٥» بالقياس، فليس هو «٦» جوهرًا قائمًا بذاته بل عسى أن يكون إضافة ما و عرضًا ما لجوهر، و لا يجوز أن يكون «٧» جوهرًا له إضافة، لأن تلك الإضافة تكون نسبة إلى الشىء المفروض معدومًا، و لا يمكن أن تكون «٨» تلك الإضافة «٩» نسبة مطلقه كيف اتفقت، بل نسبة معينة، و لا- تتعين تلك النسبة إلا بأنها جواز فقط، فيكون إذن الجواز نفس الإضافة لا جوهرًا يلزمه إضافة هي غير الجواز، و مجموعهما هو الجواز، و ليس وجوده بالحقيقة فيما يجوز وجوده و هو معدوم بعد، فإن الصفة الموجودة لا تعرض لمعدوم، و لا هو صفة للمبدأ الفاعل «١٠» حتى تكون هي القدرة، فإن القدرة على الإيجاد أو جواز «١١» الإيجاد ليس هو جواز الوجود «١٢». و لذلك يصح أن يقول القائل: إن القدرة على الممتنع محال «١٣»، و على ما ليس في نفسه جائز الوجود محال. و ليس يكون «١٤» ذلك هو «١٥» قولنا: إن القدرة على ما ليس جائز الإيجاد محال «١٦»، أو جواز «١٧» إيجاد ما ليس بجائز الإيجاد محال، فإن الأول من القولين يؤدي مفهومًا «١٨» غير مفهوم القول الثاني، فإن قائل القول الأول يفيد معنى غير هذر، و قائل القول الثاني يفيد هذرًا، أى إذا قال إن «١٩» ما لا يجوز إيجاده، لا يجوز إيجاده، فإن قوله قول هذر «٢٠» لا- كقول من يقول: إن ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز إيجاده عن «٢١» غيره، فإن هذا قول صحيح مستعمل في القياس مقبول. و كذلك «٢٢» فإن الناظرين ينظرون في الأمور هل هي جائزة الوجود، حتى يحكموا أنها جائز إيجادها، أو هل هي غير جائزة «٢٣» الوجود، حتى يحكموا أنها غير جائز إيجادها. و يستحيل أن ينظروا أنها هل هي جائز إيجادها «٢٤»

-
- (١) لو: ساقطة من م.
 - (٢) للموجود: الموجود د، م.
 - (٣) و لو: فلو سا، ط.
 - (٤) و إما أمر ... بنفسه: ساقطة من سا.
 - (٥) و معقول: و معقوله د
 - (٦) هو: ساقطة من ط.
 - (٧) يكون (الثانية):+ جواز الوجود سا، ط، م.
 - (٨) و لا يمكن أن تكون: و لا تكون سا.
 - (٩) تكون ... الإضافة: ساقطة من د.
 - (١٠) الفاعل: الفاعل سا، ط، م
 - (١١) أو جواز: و جواز د.
 - (١٢) الوجود: الإيجاد سا
 - (١٣) محال: ساقطة من م.
 - (١٤) يكون: ساقطة من سا
 - (١٥) هو: عن سا.
 - (١٦) محال: بمحال سا، ط
 - (١٧) أو جواز: إذ جواز سا
 - (١٨) مفهومًا: معنى ما سا.
 - (١٩) إن: ساقطة من سا

(٢٠) قول هذر: هذا ط.

(٢١) عن: من سا، ط.

(٢٢) و كذلك: و لذلك ط، ساقطة من سا.

(٢٣) جائزة: جائز د

(٢٤) و يستحيل ... إيجادها: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٣٤

أو غير جائز إيجادها «١»، ليتعرفوا من ذلك على سبيل الإنتاج أنها جائز إيجادها أو غير جائز إيجادها، فبقي أن يكون جواز «٢» الوجود و هو القوة على «٣» الوجود قائما في جوهر غير المحرك «٤» و غير قدرته، و الجوهر الذى فيه جواز وجود الحركة هو الذى من شأنه أن يتحرك. فظاهر «٥» من هذا أن الذى لم يتحرك، و من شأنه أن يتحرك، يسبق «٦» ابتداء «٧» حركته، فإذا كان ذلك الشيء موجودا و لا- يتحرك، و جب أن «٨» لا- تكون العلة المحركة أو الأحوال «٩» و الشرائط التى لأجلها يصدر التحريك من المحرك فى المتحرك «١٠» موجودات ثم وجدت، فيكون قد تغير حال قبل تلك الحركة «١١».

فإن الحركة و كل ما لم يكن ثم كان، فله علة توجب وجوده بعد عدمه، و لو لاها لم يكن عدمه ليس «١٢» بأولى من وجوده، و لا يتميز له «١٣» أحد الأمرين لذاته، فيجب أن يتميز لأمر «١٤». و ذلك الأمر إن كان تميز ذلك الوجود عنه عن العدم و لا «١٥» تميزه «١٦» سواء، كان الأمر بحاله، بل يجب أن يكون الأمر يترجح فيه «١٧» تميز «١٨» الوجود عن العدم. و الترحح إما أن يكون ترجحا يوجب أو ترجحا «١٩» لا- يبلغ أن يوجب فيكون «٢٠» الكلام «٢١» بحاله، بل يجب لا محالة أن يوجب، و على «٢٢» كل حال فيجب أن يكون سبب مرجح أو موجب قد حدث. و الكلام فى حدوثه ذلك الكلام بعينه، فإما أن يكون لحدوثه أسباب ذات ترتيب بالطبع لا نهاية لها موجودة معا، أو موجودة على التتالى. فإن كانت موجودة معا فقد وجد المحال، و إن كانت موجودة على التتالى فإما «٢٣» أن يكون كل واحد منها «٢٤» يبقى زمانا أو تتالى الآنات، فإن بقيت زمانا كانت حركة بعد حركة على التشافع لا تنقطع، و كان قبل الحركة الأولى حركة و كانت «٢٥» الحركات قديمة و قد جعلنا لها مبدأ، هذا خلف. و إن بقيت آنات فتتالت الآنات بلا توسط زمان، و ذلك أيضا محال، فبين «٢٦» أنه إذا حدث فى جسم أمر لم يكن، فقد حصل لعله ذلك الأمر إلى الجسم نسبة «٢٧» لم تكن، و تلك النسبة نسبة وجود «٢٨» بعد عدم لذات أو لحال، إما حركة توجب قربا أو بعدا أو موازاة أو خلافا، و إما حدوث قوة محركة لم تكن «٢٩» و إما إرادة حادثة. و كل ذلك فلحدوثه سبب الاتصال شيئا بعد شيء، و ذلك لا يمكن إلا بحركة تنظم الزمان شيئا بعد شيء، و تحفظ الاتصال لامتناع تتالى الآنات، و لأنه إن لم تكن حركة تنقل أمرا إلى أمر و جب أن تقع

(١) أو غير جائز إيجادها: ساقطة من د.

(٢) جواز (الأولى): جائز سا

(٣) على: حتى م

(٤) المحرك: المتحرك سا.

(٥) فظاهر: و ظاهر د، ط

(٦) يسبق: سبق سا

(٧) ابتداء: + وجود ط.

(٨) أن: ساقطة من د، سا

(٩) أو الأحوال: و الأحوال ط.

- (١٠) في المتحرك: ساقطة من د
 (١١) الحركة: الحالة سا.
 (١٢) ليس: ساقطة من م.
 (١٣) له: ساقطة من ط
 (١٤) لأمر: لا به سا.
 (١٥) ولا: أو لا سا
 (١٦) تميزه: يميز د
 (١٧) فيه: ساقطة من سا
 (١٨) تمييز: تميز ط، م.
 (١٩) يوجب أو ترجحاً: ساقطة من م
 (٢٠) فيكون: + ذلك ط
 (٢١) الكلام: + في حدوته بعينه و الكلام ط
 (٢٢) و على: على م.
 (٢٣) فإما: و إما د
 (٢٤) منها: منهما م.
 (٢٥) و كانت: فكانت سا.
 (٢٦) فيين: فتبين ط.
 (٢٧) نسبة: نسبتة م
 (٢٨) وجود: وجودية ط.
 (٢٩) لم تكن: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٣٥

العلل و المعلومات معاً. فإن السبب الحادث الموجب أو المرجح إن كان قار الوجود «١» فإنه إما أن يكون بطبيعته يوجب و يرجح، أو يكون «٢» لأمر «٣» يعرض له، فإن كان ذلك لطبيعته تميز «٤» عنه وجود ما هو علته «٥»، و إن كان لعارض فليس هو لذاته علته، بل مع ذلك العارض. فيجب إن كانت قارة الوجود أن يجب معها المعلول بلا تأخر «٦» و إن «٧» كانت حادثه غير متجددة «٨» لزم بعينه الكلام «٩» الأول. فإذا كانت العلل و الأحوال «١٠» التي بها العلل عللاً- قارة الوجود حادثه أو غير حادثه، لم يتم للحادث «١١» بها وحدها وجود. فإن القار إن كان دائماً كان موجباً لا يتأخر فيصير «١٢» حادثاً، و إن كان حادثاً كان لكونه علته علته «١٣» أخرى. فيجب إذن أن تكون في العلل أو أحوال العلل «١٤» علته غير قارة الوجود، بل وجودها على التبدل «١٥» و على النقل «١٦» من أمور إلى أمور، و ليس هذا غير الحركة أو «١٧» الزمان، و الزمان في نفسه لا يفعل فعلها. فالحركة «١٨» تقرب و تبعد فتكون سبباً و علته بوجه «١٩» ما إذ «٢٠» تقرب العلة، فقد بان إنه إن كان كما فرضنا للحركة مبدأ بهذه الصفة كان قبلها حركة، فلا يكون للحركة المطلقة مبدأ إلا الإبداع، و لا قبلها شيء «٢١» إلا ذات المبدع، جل كبريائه «٢٢»، قبلية بالذات لا بالزمان. و كيف يكون قبلها «٢٣» إلا ذات المبدع، و قد منعنا أن يكون للزمان في نفسه آن أول متقدم عليه، أو شيء «٢٤» أول «٢٥» إلا ذات البارئ المبدع. فلذلك «٢٦» لا يكون للحركة ابتداء زمني إلا على جهة «٢٧» الإبداع، و لا شيء يتقدم «٢٨» عليها «٢٩» إلا ذات المبدع.

و ليس لقائل أن يقول: إنكم قد جعلتم الحركة واجبة الوجود، و واجب «٣٠» الوجود لا يحتاج إلى موجد، فالجواب أن الواجب «٣١»

الوجود على نحوين: أحدهما واجب الوجود مطلقا و لذاته «٣٢»، و الآخر «٣٣» واجب «٣٤» الوجود بشرط و بغيره، مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين، و ذلك ليس واجبا مطلقا، بل واجب إذا كان الشكل مثلثا و كذلك وجوب

-
- (١) الوجود: الزمان سا.
 - (٢) أو يكون: أن يكون ط
 - (٣) الأمر: الأمر م
 - (٤) تميز: ثم ب، د
 - (٥) علته: عليه ب، د.
 - (٦) تأخر: تأخير ط
 - (٧) و إن: و إذا سا، ط، و أما إذا م.
 - (٨) غير متجددة: متجددة غير قارة بخ، سا
 - (٩) الكلام: الزمان سا
 - (١٠) و الأحوال: أو الأحوال سا، ط، م.
 - (١١) بها ... للحادث: ساقطة من سا.
 - (١٢) فيصير: ساقطة من سا، م.
 - (١٣) علة علة: علة سا
 - (١٤) أو أحوال العلة: ساقطة من م.
 - (١٥) التبديل: التبديل سا
 - (١٦) النقل: التنقل ط
 - (١٧) الحركة أو: ساقطة من سا.
 - (١٨) فالحركة: الحركة سا، ط، م
 - (١٩) بوجه: لوجه د، ط
 - (٢٠) إذ: أو د.
 - (٢١) حركة ... شيء: ساقطة من م.
 - (٢٢) جل كبرياؤه: ساقطة من ب، د
 - (٢٣) جل ... قبلها: ساقطة من سا.
 - (٢٤) شيء: ساقطة من ب، د
 - (٢٥) أول: ساقطة من م
 - (٢٦) فلذلك: و كذلك سا، و لذلك ط، فكذلك م.
 - (٢٧) جهة: وجه م
 - (٢٨) يتقدم: متقدم ط.
 - (٢٩) و لا شيء يتقدم عليها: ساقطة من سا، م
 - (٣٠) و واجب: و الواجب م.

(٣١) الواجب: واجب ط، م

(٣٢) و لذاته: لذاته ط، ساقطة من سا

(٣٣) و الآخر: الآخر د، م.

(٣٤) واجب: ساقطة من ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٣٦

النهار مع «١» طلوع الشمس فهو واجب بعله «٢»، و ليس وجوب النهار «٣» و لا طلوع الشمس واجبا بذاته. و نحن أوجبنا وجوب «٤» قدم الحركة إن فرض للحركة ابتداء لا على نحو الإبداع، و ذلك محال. فهذا بشرط «٥» و لم نوجب لها وجوب الوجود لذاته «٦»، و ليس إذا جعل للشئ وجوب وجوده مرسلأ أو عند شرط، فقد جعل له «٧» ذلك لذاته. فقولنا «٨» إنه يجب أن «٩» تكون حركة، لا يمنع أن يكون ذلك الوجوب عن «١٠» مبدأ، و لا قولنا و إنه يجب أن تكون الحركة دائمة «١١» الفيضان «١٢» عن «١٣» محرك، لو قلناه، يوجب «١٤» أن تكون تلك الحركة واجبة الوجود لذاتها، بل إذا قلنا لا يمكن أن لا تكون حركة، تكون كأننا نقول: لا يمكن أن لا يكون محرك حرك. فإننا إذا قلنا: لا يمكن أن تكون «١٥» حركة تحدث في الزمان إلا و قد كان في القبل لذلك الزمان حركة، نكون كأننا قلنا: لا يمكن أن يكون «١٦» محرك حرك في الزمان إلا. و يكون قد حرك قبله محرك هو أو غيره. فإن قال قائل: إن تجويزكم «١٧» في قدرة الله تعالى «١٨» أن تكون، كأن يخلق قبل كل خلق خلقا، و قبل كل حركة حركة، كمن «١٩» شاء تجويز منكم «٢٠» بأن يكون الله جائزا عليه إن كان «٢١» يخلق خلقا قبل «٢٢» خلق، على وجه جعلكم الحركة لا بداية لها، و هذا يوجب أن تقولوا بوجود حركات بلا نهاية «٢٣» في الماضي، فتكون الحركات التي إلى الطوفان أقل، و التي إلى «٢٤» زماننا أكثر. و لا شك في كون الأقل مما لا نهاية له متناهيا «٢٥»، فيكون ما ليس له نهاية «٢٦» متناهيا. و أيضا فإن الحركة الأخيرة «٢٧» يكون وجودها موقوفا على وجود حركات بلا نهاية و ما توقف وجوده على ما لا يتناهى «٢٨» لا يوجد «٢٩». و أيضا «٣٠» فإنكم تكونون قد أوجدتم بالفعل ما لا نهاية له في الحركات، إذ كل «٣١» حركة منها فقد وجد «٣٢» بالفعل لا محالة. و أيضا فإنه إذا كانت كل حركة حادثة، فكل «٣٣» الحركات و جملتها حادث «٣٤»، فالجواب عن التشكك «٣٥» الأول أن تلك الحركات إذا «٣٦» فرضناها «٣٧» قد خلقها الله عز و جل «٣٨»، فإنها إذا اعتبرت «٣٩» من «٤٠» الآن كان لا وجود

(١) مع: و مع سا

(٢) بعله: لعله ط، م.

(٣) مع ... النهار: ساقطة من م

(٤) وجوب: وجود د، سا، ط، م

(٥) بشرط: لشرط د.

(٦) لذاته (الأولى): لذاتها م

(٧) له: ساقطة من م

(٨) فقولنا: و قولنا سا، ط، م.

(٩) أن: أن لا سا

(١٠) عن: من ط

(١١) دائمة: دائم سا.

(١٢) الفيضان: و النقصان م

- (١٣) عن: غير د، من، ط
 (١٤) يوجب: لوجب ط.
 (١٥) أن تكون: أن لا يكون سا.
 (١٦) يكون: ساقطة من د.
 (١٧) تجوز كم: تجوز كم د، سا
 (١٨) تعالى: ساقطة من ب، د، سا، م.
 (١٩) كمن: كم سا، ط، م
 (٢٠) تجوز منكم: تجوز كم م
 (٢١) كان: ساقطة من ط
 (٢٢) قبل: + كان ط.
 (٢٣) بلا نهاية: لا نهاية سا.
 (٢٤) و التي إلى: و إلى ط، م
 (٢٥) متناهيًا: متناهي ط
 (٢٦) له نهاية: ساقطة مي من م.
 (٢٧) الحركة الأخيرة: ساقطة من سا.
 (٢٨) ما لا يتناهي م: ما يتناهي م
 (٢٩) لا يوجد: لا بوجه سا
 (٣٠) و أيضا: أيضا ط
 (٣١) إذ كل: أو كل سا.
 (٣٢) وجد: وجدت م
 (٣٣) فكل: أو كل د
 (٣٤) حادث: حادثه ط.
 (٣٥) التشكك: الشك سا، ط، التشكل م
 (٣٦) إذا (الأولى): إذ د
 (٣٧) فرضناها: فرضنا د، سا
 (٣٨) عز و جل: ساقطة من سا، م
 (٣٩) اعتبرت: اعتبر ب، د
 (٤٠) من ساقطة من سا، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٣٧

لها البتة بل «١» معدومة. فإذا قيل لها إنها غير متناهية، فليس على أن «٢» لها كم حاصلًا غير متناه، بل على أن أي عدد للحركات توهمناه «٣» وجدنا قبله عدة «٤» كانت، وإذا هي معدومة فلا يخلو إما أن يجوز أن يقال في المعدومات إنها أكثر و أقل «٥» و متناهية و غير متناهية، أو لا يجوز. فإن لم يجوز فقد زال الاعتراض، و إن جوز فسيجوز «٦» ضرورة أن المعدومات بلا نهاية معا و أن بعضها أقل من بعض، كالمعدومات في المستقبل التي هي كسوفات القمر، فإنها أقل من دورات القمر، و عودات عدة أفلاك منها أقل من

عودات فلک «٧» واحد. و التي «٨» من زمان الطوفان أكثر من التي من «٩» زماننا، و مع ذلك فهي غير متناهية. و هاهنا قوم يرون «١٠» للمعدومات «١١» ذواتا حاصلة، متميزة «١٢» بعضها عن بعض و الصنف الواحد منها كالسواد و البياض غير متناهي العدد. و إن لم نقل في هذه المعدومات التي في المستقبل إن كل واحد منها كذا، بسبب أنها معدومة، فلا يقال في المعدومات التي في الماضي: إن كل واحد منها كذا و إن قيل في المستقبل «١٣»: كل واحد «١٤» و لم يوجب كلا و لا جملة «١٥» فكذلك لنقل في الماضي، و لا يوجب جملة. و بالحرى أن لا يقال: جملة مستقبله، و لا جملة ماضيه، فإن الجملة لا وجود لها البتة لا فيما مضى و لا فيما يستقبل و لا هي أكثر و لا- هي أقل، و لا هي متناهية و لا غير «١٦» متناهية، لا التي «١٧» «١٨» بمعنى السلب، بل بمعنى كم ليس له نهاية. نعم الجملة الماضية و المستقبلية غير متناهية بمعنى السلب المطلق، كما يسلب عما لا وجود له البتة، و كما يسلب الوجود.

و لا عذر يقبل لمعتذر يقول: إن الماضي دخل في الوجود فلذلك يستحيل أن لا يتناهي و المستقبل لم يدخل فإنه لا يسلم له أن الماضي دخل في الوجود، بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود، و ليس الحكم على كل واحد حكما على كلية الماضي. كما أنه قد يسلم فيه أن كل واحد من المستقبل يجوز أن يدخل في الوجود، و ليس الحكم على كل واحد «١٩» حكما على «٢٠» كلية تكون «٢١» للمستقبل حتى تكون كلية المستقبل تدخل في الوجود، و يكون له كلية البتة، بل «٢٢» و المتناهيات التي «٢٣» دخل في الوجود كل واحد منها أو يدخل على أن الثاني يعقب عدم الأول لا يوجد «٢٤» لها جملة، لأن الجملة يفهم منها الاجتماع، و هذه لم يجتمع في الوجود البتة «٢٥»، و إن كان كل واحد موجودا بانفراده

(١) بل: + هي سا، ط، م

(٢) أن: ساقطة من م.

(٣) توهمناه: توهمنا ط

(٤) عدة: غيره سا، م.

(٥) و أقل: أو أقل ط، م

(٦) فسيجوز: فيجوز ط.

(٧) فلک: فكل سا

(٨) التي: الذي د.

(٩) من: في ط

(١٠) يرون: + أن ط

(١١) للمعدومات: المعدومات ب

(١٢) متميزة: متميزا ط، م.

(١٣) في المستقبل: للمستقبل ب، د

(١٤) كذا ... كل واحد: ساقطة من م.

(١٥) و لا جملة: و جملة سا، ط، م.

(١٦) و لا غير: و لا هي غير ط

(١٧) لا التي: ليس التي ط، م

(١٨) التي: + ليس سا.

(١٩) واحد: + يكون ط، م

(٢٠) كلية ... حكما على: ساقطة من م.

(٢١) تكون: ساقطة من ط.

(٢٢) البتة بل: الشريك سا

(٢٣) التى: ساقطة من د

(٢٤) لا يوجد: و لا يوجد م.

(٢٥) البتة: ساقطة من م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٣٨

وقتا لا وجود للآخر فيه. نعم «١» قد اجتمعت فى وصف العقل لها بأنها كانت موجودة، و الاجتماع فى الحمل و فى وصف العقل غير الاجتماع فى الوجود، مثل اجتماع كل إنسان فى أنه حيوان، و لا جملة لهم البتة.

و أما الاعتراض الثانى فلا يخلو إما أن نعنى بالتوقف «٢» المذكور فيه أن يكون أمران معدومان فى وقت، و شرط وجود أحدهما فى المستقبل أن يوجد المعدوم الثانى قبله، حتى يكون موقوف الموجود عليه. فإن كان الأمر على هذا، و كان أمرا فى الماضى معدوما، و من شرط وجوده أن توجد أمور بغير نهاية فى ترتيبها و كلها معدومة «٣»، فيبتدئ فى الوجود من «٤» وقت ما يشترط، استحال أن يوجد أمر موقوف الوجود على أمور غير متناهية لا موجود فيها. و أما أن يعنى به «٥» أنه ليس يوجد إلا و قد وجد قبله أمور، واحدا قبل آخر لا نهاية لها من غير أن يكون وقت كلها فيه معدومة، فإن أرادوا هذا فهذا «٦» نفس المطلوب، فلا يجوز «٧» أن تكون مقدمته قياس على إبطاله، و أما ما بعد هذا الاعتراض، فإنما جهلوا فيه الفرق بين كل واحد و بين الكل، فإنه ليس إذا كان كل واحد من الأشياء بصفة، يجب أن يكون الكل «٨» يتلك الصفة، بل لا يجب أن يكون له كل حاصل، و لو كان كذلك لكان الكل جزءا، إذ كل واحد جزء. و لا يرون أن «٩» الأمور التى فى المستقبل «١٠» كل واحد منها جائز الوجود، و الكل غير جائز الوجود، فليس حقا ما قالوه: إنه إذا «١١» خرج كل واحد إلى الوجود بالفعل حاصلًا فالكل «١٢» قد خرج، ليس «١٣» فى غير «١٤» المتناهى، بل الأمر على ما قلناه: إنه لو كانت عشرة متناهية تتوالى فى الوجود واحدا «١٥» بعد بطلان الآخر، فلا يشك أن هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا، و الكل غير موجود بالفعل البتة، فإنه لا يكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود البتة. و قد يلزم هؤلاء الذين يمتنعون «١٦» أن يكون لذات الخالق هذا الاقتدار غير «١٧» المتناهى ما أقوله، و هو أنهم يجوزون لا محالة أن يكون قبل الحركة الأولى عدة حركات متناهية يوجدها «١٨» الموجد، لكل واحد منها «١٩» حال من غير البقاء، و البقاء محصل و يوالى «٢٠» عليه من غير انقطاع، و عددها عشرة مثلا.

فلا يخلو إما أن يكون عندهم جائزة مع جواز إيجاد أولها إلى إيجاد الحركة الموجودة الآن أن توجد عشرون «٢١» حركة

(١) نعم: ساقطة من م.

(٢) بالتوقف: بالوقف سا.

(٣) و كلها معدومة: و كلها معدوما ط، و كل معدومة م.

(٤) من: ساقطة من د.

(٥) به: ساقطة من سا، م.

(٦) فهذا: ساقطة من م؛+ هو سا

(٧) فلا يجوز: و لا يجوز ط.

(٨) الكل: ساقطة من م.

- (٩) أن: إلى سا
 (١٠) المستقبل: + أن سا.
 (١١) إذا؛ إذ م
 (١٢) فالكل: و الكل ب
 (١٣) ليس: فليس ب
 (١٤) غير: ساقطة من م.
 (١٥) واحدا: و اتحدوا سا.
 (١٦) يمنعون: لا يمنعون ب، د.
 (١٧) غير: الغير ب، د، سا، ط.
 (١٨) يوجدها: يوجد هما سا.
 (١٩) منها: منهما د
 (٢٠) و يوالى: يتوالى سا، ط، م.
 (٢١) عشرون: عشرين ب، سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٢٣٩

على التوالى المذكور، على أن بقاء كل واحد منها أو لا بقاؤه «١» على نحو ما فرضناه لهذه العشرة، أو لا يكون ذلك عندهم جائزا. فإن جوزوا لم يمتنع أن توجد تلك «٢» العشرة فى أجسام و هذه العشرون فى أجسام أخرى فتكون فى مدة تلك العشرة وجدت هذه العشرون «٣»، و حال كل واحد فى البقاء و غير البقاء كحال الآخر، و هذا محال. و إن لم يجوزوا، لزم أن يكون فى حال «٤» العدم عدد لجواز وقوع الحركات و إيجادها مرتب «٥» و يلزم «٦» لا محالة أن يكون ذلك مما لا يتناهى، إذ لا حال هو حال أول جواز، فتكون موجودات بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية فى الماضى، و قد منعوا «٧» هذا. و يلزم أمور أخرى مما ألزمناه «٨» فى باب الزمان أن تكون هناك تغييرات «٩» متتالية، و إلا لما كان وجود بعد وجود، و أن يكون الموضوع لها موجودا، إذ لا- تغير إلا بموضوع «١٠»، و أن يكون «١١» الموضوع ذات الأحد الحق عندهم، إذ لا شىء غيره، و هذا إلحاد، سبحانه و تعالى عما يقول الملحدون.

- (١) أو لا بقاؤه: و لا بقاؤه د، ط، م.
 (٢) تلك: هذه د.
 (٣) العشرون: + فوجدت عشرون حركة تجتمع مع عشر حركات و حالهما فى السرعة و البطء واحد و طبيعتها ط.
 (٤) حال: حالة ط
 (٥) مرتب: يرتب د؛ مرتبا ط
 (٦) و يلزم: و يلزمه م.
 (٧) منعوا: + من سا
 (٨) ألزمناه سا
 (٩) تغييرات: تغيرات د، سا، ط، م.
 (١٠) بموضوع: لموضوع د، ط؛ الموضوع م

(١١) يكون: يكن م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٤٠

[الفصل الثاني عشر] ل - فصل «١» في تعقب «٢» ما يقال ان الأجسام الطبيعية تنخلع «٣» عند التصغر المفرط صورها بل لكل واحد «٤» منها حد لا تحفظ صورته «٥» في أقل منه و كذلك تعقب ما قيل ان من الحركات ما لا أقصر «٦» «٧» منه

و مما يليق إلحاقه بهذه الفصول، النظر في حفظ الأجسام للصور خلال الاتصال، و أنها هل تبقى لها مع انقسامها إلى غير النهاية، أى هل كما أن الأجسام «٨» لا تنتهى في الصغر انقساماً و تحفظ «٩» صورة الجسمية، كذلك تحفظ سائر الصور التي لها «١٠» مثل المائية و الهوائية «١١» و غير ذلك.

أما الصور التي لها بحسب المزاج فيشبه أن تكون ضرب من التحليل يردها إلى بسائطها العادمة للصورة «١٢» المستفاداً بالمزاج، و إن كان قد يتوهم ضرب آخر لا يجب معه الرجوع إلى «١٣» البسائط، و ذلك بأن تكون القسمة تتناول البسائط أيضاً، لا أن «١٤» تحل «١٥» إليها.

لكن الأولى أن يجعل كلامنا في انقسام الصور البسيطة، فنقول: إن الظاهر من «١٦» المذاهب المنسوبة إلى صدور المشائين، أن هذه الأجسام تنتهي إلى أجزاء إذا «١٧» جزئت بعد ذلك لم تكن الصورة فيها «١٨» موجودة «١٩»، حتى يكون عندهم أن للماء شيئاً هو أصغر صغير «٢٠» الماء «٢١»، و كذلك للهواء «٢٢»، و كذلك لسائر العناصر. و إذا كان قولهم في البسائط

(١) فصل: فصل ل ب، الفصل السادس ط؛ الفصل الثاني عشر م.

(٢) تعقب: تعقب ط

(٣) تنخلع: تخلع د؛ تنخلق م.

(٤) واحد: ساقطة من ب، سا، م

(٥) صورته: صورة د.

(٦) لا أقصر ... لأقصر سا

(٧) أقصر: أخت ب، د.

(٨) الأجسام: الانقسام م

(٩) و تحفظ: تحفظ ط.

(١٠) لها: التي: ساقطة من م

(١١) و الهوائية: و الترايبية سا.

(١٢) للصورة: للصور سا، ط.

(١٣) إلى: ساقطة من ط.

(١٤) لا أن: لأن م

(١٥) تحل: يتحل ط.

(١٦) من: في سا.

(١٧) إذا: ساقطة من م

(١٨) فيها: ساقطة من

(١٩) موجودة سا، ط، م.

(٢٠) صغير: صغيرا ط؛ صغر م

(٢١) الماء: للماء ط، م

(٢٢) للهواء، الهوا سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٤١

كذلك، فقولهم في المركبات التي ترى متشابهة الأجزاء كاللحم والعظم بذلك أحكم «١». وقد قالت جماعة منهم إنه إن لم يكن الأمر كذلك فجائز أن يكون من كل صغير منها ما هو أصغر دائما، وإذا كان يجوز ذلك في الماء والهواء والنار والأرض «٢» وفي اللحم والعظم وغير ذلك، فسيجوز «٣» أن نأخذ أجزاء البسائط بأي حد كان فيكون منها ما يكون «٤» بالمزاج، كالأشياء التي تتكون «٥» عن الماء والهواء والنار والأرض، وما تكون بالتركيب، كالحيوانات التي تتكون عن تركيب اللحم والعظم. فجاز «٦» أن تكون المتكونات الحيوانية والنباتية على أي قدر شئنا. فيكون من الممكن أن يحصل فيل في قدر البعوضة.

ولههم أن يقولوا: ولا يلزم من مقابل هذا أن تكون بعوضة في قدر الفيل، إذ الامتراج يقتضى صغر الأجزاء لا كبرها، فإن الأجزاء إذا كبرت وتلاقت وهي كبيرة لم تفعل من الامتراج ما يفعله الصغر «٧» ولهذا ما كانت المعاجين «٨» التي تمزج «٩»، قد «١٠» يعين على تكوينها «١١» حد من الدق، وكان «١٢» كبر الأجزاء فيها يمنع أن تنفذ قوى بعضها في بعض.

ولههم أن يقولوا أو عسى «١٣» قائل منهم قال: إن هذا الإمكان لو كان صحيحا في تكون الحيوانات عن اسطقساتها «١٤»، لم يكن إمكانا مطلقا، بل كان يجب أن يكون أكثر بالقياس إلى الموجود «١٥» «١٦» إمكانا أكثريا «١٧»، وذلك لأن امتراج الأقل قبل امتراج «١٨» الأ-كثر فإن الأ-كثر يحصل عن الأقل وكذلك القول في التركيب وجود ما هو قبل أولى من وجود «١٩» ما هو بعد، فتكون الامتراج عن أصغر الأجزاء أولى بالوجود، فكان «٢٠» يجب أن يكون وجود فيله على قدر السنانير، فضلا عن قدر البعوض «٢١»، أما لا يندر ندورا يلحق بالمتنع. وعلى أنا كيف نسمى ما يكون على قدر البعوض «٢٢» فيلا، إلا باشتراك الاسم، فإن الأفعال الفيلية لا تصدر عن هذا القدر.

فهذا «٢٣» ما يقولونه، ووجه «٢٤» ما يقولونه، وأما الحكم على هذا القول فيجب أن يكون منا على هذه الصفة، إما في

(١) أحكم: + و أجدر سا.

(٢) والأرض: ساقطة من د

(٣) فسيجوز: فيجوز ط

(٤) ما يكون: + هو ط؛ + ما هو م.

(٥) تتكون: تكون م.

(٦) فجاز: فجائز سا، ط، م.

(٧) الصغر: الصغير ط، م.

(٨) المعاجين: المعجونات سا

(٩) تمزج: تمترج ط

(١٠) قد: و قد سا، ط

(١١) تكوينها: تكونها سا، ط

(١٢) و كان: فكان م.

- (١٣) أو عسى: و عسى م.
 (١٤) اسطقسانها: اسطقساتهم ط
 (١٥) إمكانا ... الموجود: ساقطة من د
 (١٦) الموجود: الوجود سا
 (١٧) إمكانا أكثريا: ساقطة من سا.
 (١٨) الأقل قبل امتزاج: ساقطة من م.
 (١٩) ما هو قيل أولى من وجود: ساقطة من د.
 (٢٠) فكان: و كان و كان د، ط.
 (٢١) البعوض: البعوضة د، ط.
 (٢٢) البعوض: البعوضة ط.
 (٢٣) فهذا: قدر مما سا
 (٢٤) و وجه: و وجهه ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٤٢

مناقضة انكساغورس، و فى قوله بالخليط، و إنه مؤلف من الأجرام المتشابهة الأجزاء، و أن «١» تميزها على نحو ما يقتضى ضربا من الاختلاط دون ضرب، يكون به شىء دون شىء، فهذا القول لازم لا محيص لانكساغورس عنه، فإنه ينسب التكون كله إلى الاختلاط و التميز، و إما على لأصول التى «٢» للمشاءين فإن هذا غير لازم، و ذلك «٣» لأنه «٤» لا يجوز «٥» على أصولهم أن امتزاج الأقل قبل امتزاج الأكثر، و ذلك لأن «٦» الأقل إن عنى به الأقل فى العدد صح، و لم ينفعهم، لأن كلامهم فى الأقل فى المقدار، و ليس يجب، إذا كان الأقل فى العدد مزاجه قبل امتزاج الأكثر فى العدد، أن يكون الأقل فى المقدار امتزاجه قبل امتزاج الأكثر فى المقدار، فإن «٧» وجود الأقل مقدارا فى الأكثر مقدارا وجود «٨» بالقوة المطلقة، و وجود الأقل عددا فى الأكثر عددا وجود بالفعل. و إذا كان الأقل فى المقدار معدوم بعد بالفعل لم يجب له امتزاج بتة «٩»، بل لأولى فى المقدار أن يكون لأكثر فى المقدار امتزاجه قبل امتزاج الأقل، إذ «١٠» الأكثر محصور «١١» فى المقدار محصل، و أما الأقل فغير محصور و لا محصل، فإن كل أقل من المقدار أقل بالقوة و أيضا ليس واجبا على أصول المشائين، أن يكون المزاج الحاصل عن أجزاء صغار إن حصل كافيا فى حصول الصورة النوعية، فعسى أن يكون العظم شرطا مع المزاج. و ذلك لأن النفس الفاعلة بحصولها «١٢» مقارنة لجسم ما نوعا، إنما يستعد لها الجسم تمام الاستعداد بعد أن يكون بحيث يصلح استعمالها إياه «١٣» آلة لأفاعيلها و حركاتها مثلا. فإن الإنسان لن يتخلق «١٤» إنسانا، إلا أن يكون بدنه بحيث «١٥» يفى بالأفعال الإنسانية. و لا أقل من أن تكون له قوة و آلة يتمكن بها، إن لم «١٦» يكن عائق من اتخاذ الكن و إحداثه، و يتمكن بها من إعداد الملابس و سائر ما لا بد للإنسان من وجوده له، و أن لا يكون بحيث تسفيه السوافى و تحيله أدنى الكيفيات التى تغلب عليه. فيشبه أن تكون النفس الإنسانية لا- تحصل صورة إلا لبدن من شأن مثله، إن لم يعقه عائق أن ينهض بالحركات الإنسانية، و إذا كان كذلك فالمزاج نفسه «١٧» غير كاف حصوله فى «١٨» أن يحصل «١٩» النوع الإنسانى «٢٠»، و على «٢١» أن لحصول المزاج المستعد لنوع «٢٢» ما مكانا و معدنا «٢٣» فى مثله يحصل و يتولد، و مادة عن مثلها يتولد، و قوة نفسانية تفعل بالآلات «٢٤» قوية على التحريك و التسكين و لو كانت

(١) و أن: + لم د.

(٢) التى: ساقطة من سا

- (٣) و ذلك: + لا يجوز سا
 (٤) لأنه: ساقطة من د
 (٥) لا يجوز: لا يحق ب.
 (٦) لأن: و لأن سا.
 (٧) فان: و إن سا.
 (٨) وجود (الأولى): و وجود م.
 (٩) بتة: البتة سا.
 (١٠) إذ: إذا م
 (١١) محصور: بمحصور م.
 (١٢) بحصولها: لحصولها د.
 (١٣) إياه: ساقطة من سا.
 (١٤) لن يتخلق: أن يتخلق د؛ لم يتخلق سا؛ لا يمكن أن يخلق يخلق ط.
 (١٥) بحيث: يحدث ث سا.
 (١٦) لم: + يكن د.
 (١٧) نفسه: بنفسه ط، م
 (١٨) في: ساقطة من م
 (١٩) يحصل: يجعل م
 (٢٠) الإنساني: الإنسانية م
 (٢١) و على: على ط
 (٢٢) النوع: و لنوع سا
 (٢٣) مكانا و معدنا: مظان مكان و معدن سا؛ مظان و معدنا م.
 (٢٤) بالآلات: بالآلات ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٤٣

هذه المادة مع استعدادها المزاجي نزره يسيرة، لانفعلت «١» عن الكيفية «٢» الحاضرة دفعه، و لم تحفظ صورتها المزاجية ريثما تبلغها الحركات الطبيعية إلى صورتها الكمالية، بل مثل هذه المادة لا تتعلق بها قوة نفسانية مزاجية «٣».

فبين أن هذا القياس إنما ينتفع به في الرد «٤» على انكساغورس لا-غير. و أما نحن فنقول «٥»: إن الجسم يمعن في الانقسام على وجهين: أحدهما على سبيل الانفصال و الانفكاك، و الثاني لا على سبيل الانفصال و الانفكاك «٦»، و قد علمت كلا الوجهين. فالذي يكون انقسامه لا على سبيل الانفصال و الانفكاك و تباين الأجزاء، بل العرض «٧» يختص ببعضه. أو إضافة ما تختص به، مثل مماسة أو موازاة أو غير ذلك، فليس يجب من ذلك أن يكون الجسم البسيط يبلغ به الانقسام إلى حد «٨»، يكون في «٩» ذلك الحد فاقد للصورة، لأن تلك الصورة فاشية في جميعه «١٠» مطابقتها له، و لو كان من أجزاء الجسم ما لا قسط له من صورته لصغره، لكان بعد «١١» أمثال «١٢» له في حكمه يفنى الجسم، أو يبقى أصغر منه و أبعد من احتمال تلك الصورة، و كان حينئذ هذا الجسم منتظما من أجزاء، ليس و لا واحد «١٣» منها على هذه الصورة، و إنما تحصل هذه الصورة باجتماعها. و الاجتماع بما هو اجتماع، لا يفيد إلا العدد «١٤» و خواصه، و بما هو اجتماع أجسام لا تفيد زيادة على «١٥» ما يفيد الاجتماع مطلقا، إلا المقدار و لواحقه من الشكل «١٦»

و الوضع. و ليس شىء من ذلك نارياً «١٧» و لا أرضياً «١٨» حتى تكون غير موجودة فى الأفراد، و موجودة فى الجملة للاجتماع «١٩»، و لا- هو أيضا كالمزاج، فإن ذلك عن مختلفات الطباع. و مع ذلك فالمزاج أيضا فاش عند ما يستقر فيما فيه يستقر و حكمه حكم الصورة البسيطة، و هذا مما لا يحتاج فى إيضاحه إلى كثير سعى.

و إذا كان الأمر على هذه الصفة، فواضح بين أن كل جزء من الماء فيه مائىة و أن الانقسام على هذا الوجه «٢٠».

لا يجعل الجزء الصغير مخالفا للكل، و أما الانقسام على النحو الآخر، و هو على سبيل الانفصال و التباين، فيشبه أن يكون الإفراط فى الصغر «٢١» يصير «٢٢» سببا لأن لا- يحفظ الجسم صورته. فإن الأجسام كلما صغرت، ازدادت، استعدادا «٢٣» لأن يفعل فيها غيرها بسرعة، و هذا شىء سيتضح لك.

فيشبه أن من الجسم إذا أفرط صغره و باين كليته استحاله أن يبقى على صورته زمانا، بل يستحيل من

(١) لا تفعلت: لانتقلت د؛ لا نفع م

(٢) الكيفية: الكيفيات ط.

(٣) مازجة: خارجة طا.

(٤) الرد: المرد م

(٥) فتقول: تقول م.

(٦) و الانفكاك (الثانية): ساقطة من ب، د، سا، م.

(٧) العرض: يعرض د.

(٨) حد: وجه سا

(٩) فى (الأولى): ساقطة من سا، ط، م

(١٠) جميعه: جميعها ط.

(١١) بعد: ببعده سا

(١٢) أمثال: أمثالا سا، م.

(١٣) واحد: واحدا سا، م.

(١٤) العدد: للعدد سا.

(١٥) على: ساقطة من م

(١٦) من الشكل: و الشكل م.

(١٧) نارياً: ناريا سا

(١٨) و لا أرضياً: و لا أرضيا سا

(١٩) للاجتماع: فى الاجتماع ط.

(٢٠) هذا الوجه: هذه الوجوه سا.

(٢١) الصغر: الصغير ط

(٢٢) يصير: تكون ط

(٢٣) استعدادا: استعدادها ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٤٤

الأجسام المحيطة «١» به إليها، و يتصل بها، فلا يكون «٢» بحيث يثبت «٣» على صورته «٤» إلى أن يمزج. فإن كان الأمر على هذا فيجب أن لا يحق ما يقال من أن أصغر جسم هو حافظ للصورة الأرضية، هو أكبر من أصغر جسم هو حافظ للصورة النارية، وذلك لأن أصغر ما يمكن أن يوجد نارا لا محالة هو قابل من الكون والفساد ما تقبله طبيعة النار، وعسى أن يكون هو أولى بذلك. وإذا «٥» كان كذلك، فمن شأنه أن يستحيل أرضا، وإذا «٦» كان من شأنه أن يستحيل أرضا، كانت الأرض التي استحال إليها أصغر «٧» من حجم النار المستحيلة، إذ النار إذا استحالت أرضا صارت أصغر حجما، وهذا هو أصل المشائين، وهو الحق. اللهم إلا أن يقال إن تلك النار الصغيرة ليس من «٨» شأنها أن تستحيل أرضا مفردة، بل على نحو الاتصال بأن تصير حينئذ جزءاً أرض «٩»، لا منفصلة «١٠» بالعدد عنه «١١»، موجودا بالفعل دونه «١٢»، بل كما تتصل قطرة من الماء بالماء الغمر، بحيث يذهب وجوده بالفعل قطرة مفردة، و إنما يكون منها زيادة في جملته الغمر «١٣»، و تكون هي «١٤» بحيث لنا أن نفرضها مفردة، و لا تكون كذلك بالانفصال و الانفراد. فإن قال هذا قائل «١٥»: فقد أجحف في التحكم، و ليس يجب لا محالة أن تقع استحالته، حيث تصادف «١٦» كلية الأرض، فإن كثيرا من أجزاء العناصر يستحيل إلى غيره «١٧»، لا- في نفس ذلك الحيز الذي يخص «١٨» كله، و هو جزء كبير محسوس القدر، فكيف الصغير السريع الاستحالة. و مع ذلك فلا يجب أن يتصل لا محالة، بل قد يجوز أن يستحيل إلى تلك الطبيعة و يبقى مما ساء. فليُنظر الآن فيما يقال، من أن في الحركات حركة لا يمكن اتخاذ الأقل «١٩» منها، فتكون فيها مسافة أيضا لا أقل منها، و زمان كذلك «٢٠»، و أيضا متحرك لا أصغر منه. فنقول: أما امتناع وجود حركة لا أقل منها، على أنها جزء من حركة متصلة، فأمر ظاهر مما سلف، و كذلك في المسافة و الزمان. و أما على سبيل الانفصال و الانفراد، فغير بعيد أن يظن بهذه الأشياء أنها «٢١» تستحق التناهي في الصغر

(١) المحيطة: المحيط ط، م

(٢) فلا يكون: و لا يكون سا، ط، م

(٣) يثبت: ينسب م

(٤) صورته: صورتها سا، ط.

(٥) و إذا (الأولى): فإذا سا

(٦) و إذا (الثانية): فإذا ط.

(٧) أصغر: + حجما ط.

(٨) من: ساقطة من ب، د.

(٩) أرض: الأرض ط

(١٠) لا منفصلة: لا منفصلا سا، ط، م

(١١) عنه: عنها سا، ط، م.

(١٢) دونه: دونها سا، ط، م.

(١٣) بحيث ... الغمر: ساقطة من م.

(١٤) هي: ساقطة من د، ط. الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ٢٤٤ [الفصل الثاني عشر] ل - فصل في تعقب ما يقال ان الأجسام الطبيعية تنخلع عند التصغر المفرط صورها بل لكل واحد منها حد لا- تحفظ صورته في أقل منه و كذلك تعقب ما قيل ان من الحركات ما لا اقصر منه ص : ٢٤٠

(١٥) قائل: ساقطة من د

(١٦) تصادف: تصادفت ط.

(١٧) غيره: غير د

(١٨) يخص: يختص د.

(١٩) الأقل: أقل م.

(٢٠) كذلك: وكذلك ب.

(٢١) أنها: إنما م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٢٤٥

و أما الأولى و الحق، فهو أن يكون حكم الحركة حكم المقدار في أن «١» الصغر لا يخرج عن طبيعة «٢» المقدارية، كما يخرج عندهم مثلاً عن طبيعة «٣» النارية. فإننا «٤» إذا فرضنا أصغر مسافة، فنحن نعلم أنه «٥» في نفسه «٦» بحيث يمكن أن تعرض «٧» له قسمة بغير جهة التفكك «٨»، فإنه «٩» يفرض فيه حد مشترك لجزئه «١٠»، و إن «١١» متحركاً إذا ابتدأ يتحرك من ابتدائه، فإنه لا محالة يوافق ذلك الحد المشترك، و أنه لا- يمتنع أن يعرض له مانع و مسكن «١٢» عند موافاته ذلك الحد، إذ من شأنه السكون فتكون تلك أصغر من أصغر «١٣» الحركات. و هذا أشد إمكاناً من تفكك المقادير، فإن المقادير لا يبعد أن تبلغ حدا يعجز المفكك عن «١٤» تفكيكه، لصغره «١٥» و قوته، لأن «١٦» يصيبه الفاصل بقسمته «١٧» الفاصلة، و إن كان في نفسه منقسماً. لكنه لا يمتنع «١٨»، إذا كان «١٩» مسافة، أن تلحقه القسمة المذكورة، و أن تلحق «٢٠» عند حد القسمة على مسكنه، فليس أن يمتنع ذلك فيه دون آن. و قد بقي علينا من هذا الجنس بحث، و هو أنه: هل كما في الحركات الطبيعية حركة لا أسرع، منها «٢١» فكذلك فيها حركة «٢٢» لا أبطأ منها «٢٣»، و إن كان يمكن أن يكون في التوهم أبطأ منها. فنقول: إنه إن كان في الوجود في الحركات الطبيعية مثل هذا، فهو حركة أصغر ما يمكن أن يحفظ صورته من أبطأ الأجرام المستقيمة الحركة حركة «٢٤».

(١) في أن: فإن سا

(٢) طبيعة: طبيعته سا، ط؛ طبعه م.

(٣) طبيعة: طبيعة سا، م

(٤) فانا: و أما سا

(٥) أنه: أنها ب

(٦) نفسه: نفسها ب

(٧) تعرض: يفرض ب، د.

(٨) التفكك: التفكيك ط

(٩) فإنه (الأولى): إنه سا

(١٠) لجزئه: لجزئيه ط

(١١) و إن: فإن م؛ + كان ب، د، م.

(١٢) و مسكن مسكن ط.

(١٣) من أصغر: ساقطة من م.

(١٤) عن: ساقطة من، سا م

- (١٥) لصغره: لصغر م.
 (١٦) لأن: أن د؛ عن أن سا
 (١٧) بقسمته: بقسمه د، م.
 (١٨) لا يمتنع: لا يمنع د
 (١٩) كان: كانت ط
 (٢٠) تلحق: تلحقه ط.
 (٢١) منها: ساقطة من سا؛+ في الوجود ط.
 (٢٢) حركة (الثانية): جهة م
 (٢٣) منها (الأولى):+ في الوجود ط.
 (٢٤) حركة: ساقطة من م.
 الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٤٦

[الفصل الثالث عشر] م- فصل «١» في جهات «٢» الأقسام

و إذ قد «٣» عرفنا «٤» حال ما يعرض للأجسام الطبيعية وقواها من التناهي و غير التناهي «٥» في الزيادة و النقصان «٦»، فحرى بنا أن نتكلم في جهات الأجسام، و جهات حركاتها، إذ كانت الجهات من جملة اللواحق بسبب «٧» الكمية. فنقول «٨»:
 إنا «٩» إذا فرضنا بعدا، فإما أن نفرضه على الاستقامة، أو على جهة أخرى. فإن فرضناه على الاستقامة، و استحال ذهابه إلى غير التناهي «١٠»، افترضت له نهايتان، و افترض له إليهما «١١» جهتان، إلى كل نهاية جهة. و إن كان مستديرا أو منحنيا، ففرض «١٢» له قطع، كان للحد المشترك إلى كل واحد من القسمين جهة على هيئة. و أعنى بالبعد كل امتداد، سواء كان يمكن أن يفرض فيه امتداد آخر، أو لا يمكن «١٣». أما «١٤» الذي لا يمكن فهو الخط، و أما الذي يمكن فالسطح «١٥» و الجسم. فإن السطح له في انبساطه امتداد واحد، و الجسم له في ثخنه امتداد واحد. و الخط «١٦» هو امتداد واحد بالقوة و الفعل، و أما السطح فإنه يجوز أن يوجد هو بعينه «١٧»، و يعتبر له امتدادان «١٨»، مثلا- إن كان مربعا، كان «١٩» له امتداد من ضلع إلى مقابله، و امتداد آخر «٢٠» من الضلع الثالث إلى مقابله. و الموضوع واحد يعينه، لكنه بحسب «٢١» الإضافة إلى مبدأ عنه، يمتد إلى منتهى هو غيره، بحسب «٢٢» الإضافة إلى مبدأ غير ذلك المبدأ، يأخذ عنه إلى منتهى غير ذلك المنتهى.
 و بالجملة كلما «٢٣» افترض «٢٤» امتداد، عرض منه أن تصاب «٢٥» له من حيث هو كذلك جهتان لا غير. و المشهور عند الجمهور، أو عند أهل الظاهر من النظر، أن للخط جهتين لا غير، و للسطح أربع جهات، و للجسم ست جهات.

(١) فصل: فصل م ب؛ الفصل السابع ط؛ الفصل الثالث عشر م.

(٢) جهات: جهة م.

(٣) قد: ساقطة من م

(٤) عرفنا: عرفناك ب، د، م

(٥) التناهي (الثانية): المتناهي م

(٦) و النقصان: و في النقصان سا، م.

(٧) بسبب: ساقطة من م

- (٨) فنقول: تقول سا.
 (٩) إنا: ساقطة من سا.
 (١٠) التناهي: النهاية د، ط
 (١١) له إليهما: لما بينهما سا، ط؛ بينهما م.
 (١٢) ففرض: فعرض د؛ فيفرض ط.
 (١٣) آخر أو الا يمكن: آخر ولا يمكن د؛ أجزاء ولا يمكن سا، م
 (١٤) أما: و أما ط
 (١٥) فالسطح: فهو السطح ط.
 (١٦) والخط: فالخط سا، ط، م.
 (١٧) بعينه: بعضه سا
 (١٨) امتدادان: امتدادات سا، ط، م
 (١٩) كان (الثانية): لكان ط.
 (٢٠) و امتداد آخر: و امتدادا كل سا
 (٢١) بحسب: فحسب د.
 (٢٢) بحسب: و بحسب ط.
 (٢٣) كلما: كما م
 (٢٤) اقترض: فرض ط
 (٢٥) تصاب: يضاف ط.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٤٧

أما «١» رأيهم في الخط فصحيح مطابق للموجود «٢»، و في سائر ذلك نظر. و أما «٣» الذي للسطح «٤» بما هو سطح من النهايات، فإنه إن كان السطح مربعا، اعتبرت «٥» نهاياته «٦» الأولى التي هي الخطوط دون النقط «٧»، فالأمر على ما ظن. فإن «٨» لم يكن مربعا أو كان مربعا «٩» و لم يعتبر ذلك، فإن جهاته أكثر من ذلك، فإنه إن كان مثلا مسدسا، فلا حد «١٠» أولى من غيره بأن يكون جهة، فيعرض «١١» للسطح المحاط به من حيث هو كذلك أن تكون له ست جهات، و إن «١٢» كان أكثر من ذلك عرض أكثر من ذلك. و إن كان أيضا مربعا و لم نعتبر تناهيه إلى الخط المستقيم فقط، بل اعتبر له «١٣» جميع أنواع التناهي حتى إلى الزاوية، كانت له جهات ثمان: أربع إلى الخطوط، و أربع إلى الزوايا، و الدائرة «١٤» فلا جهة له «١٥» بالفعل إلا واحدة، و أما بالقوة «١٦» فيعرض لها «١٧» جهات لا نهاية لها بالقوة، فلا جزء من المحيط و لا نقطة فيه من حيث هو دائرة فقط هو أولى بأن يلي جهة «١٨» دون غيرها.

و إذ قد «١٩» عرفت هذا في السطح فقد عرفت في الجسم، و علمت أن الجهات الست كيف تكون في المكعب و المستطيل «٢٠» الشبيه بالمكعب و ما يجرى مجراها. و عرفت «٢١» كيف لا- يكون و أنه «٢٢» كيف تنقص جهات المخروط الذي يحيط به أربع سطوح مثلثات عن جهات المكعب و كيف الحال في الكرة.

و أما السبب في اشتها هذه المقدمة، و هو أن لكل جسم ست جهات، فأمران «٢٣»: أحدهما رأى عامي، و الآخر اعتبار خاصي. فالذي سببه رأى عامي، فهو «٢٤» أنه لما سبق إلى أوهم «٢٥» العامة أن الحيوان، و خصوصا الإنسان، يحيط به جنبان عليهما اليدان و ظهر و بطن و رأس و قدم، و كان «٢٦» له يمين و يسار، أما اليمين فالجهة القوية منه في ابتداء الحركة، و اليسار ما يقابله، و كان «٢٧» له فوق و أسفل، أما الفوق للإنسان فالجهة التي تلي رأسه، و السفل منه «٢٨» فالجهة التي تلي «٢٩» قدمه «٣٠». و أما في سائر الحيوان

ذوات الأربع، فالفوق منه الجهة «٣١» التي تلى ظهره، و الأسفل منه الذي «٣٢» يلي بطنه «٣٣» و قدمه، و كان له قدام و خلف، فالقدام هو الجهة التي «٣٤» إليها يتحرك بالطبع. و هناك حاسة الإبصار و الخلف ما يقابله

- (١) أما: و أما ط
- (٢) للموجود: للوجود ط
- (٣) و أما: أما ب، د
- (٤) للسطح: في السطح م.
- (٥) اعتبرت: و اعتبرت سا؛ فاعتبرت ط؛ اعترف م
- (٦) نهاياته: نهايته د؛ نهايات ط
- (٧) النقط: النقطه م
- (٨) فإن: و إن سا.
- (٩) أو كان مربعا: ساقطة من م
- (١٠) حد: يجد ط.
- (١١) فيعرض: ساقطة من م
- (١٢) و إن: فإن د.
- (١٣) له: لها سا.
- (١٤) و الدائرة: و أما الدائرة ط
- (١٥) له: لها سا، ط.
- (١٦) بالقوة: لقوة د
- (١٧) لها: ساقطة من سا.
- (١٨) جهة: الجهة سا، ط، م.
- (١٩) و إذ قد: و إذ سا؛ و إذا م.
- (٢٠) و المستطيل: المستطيل سا
- (٢١) و عرفت: و قد عرفت ط
- (٢٢) و أنه: فإنه م.
- (٢٣) ست جهات فأمران: قامتان سا.
- (٢٤) فهو: و هو سا
- (٢٥) أو هام: أذهان سا؛ الأوهام ط.
- (٢٦) و كان: فكان، ط، م.
- (٢٧) و كان (الثانية): فكان سا
- (٢٨) منه: ساقطة من م.
- (٢٩) تل (الأولى): ساقطة من سا
- (٣٠) قدمه: قدامه ط

(٣١) الجهة: فالجهة ب

(٣٢) الذى: التى سا

(٣٣) بطنه: بطينه سا.

(٣٤) التى: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعى، ص: ٢٤٨

و لم يكن «١» عندهم له جهة غير هذه، جعلوا طوله من رأسه إلى قدمه، و عرضه من يمينه إلى «٢» يساره، و عمقه من قدامه «٣» إلى خلفه. فكأنه «٤» لما افترضت هاهنا «٥» هذه النهايات أولاً، افترض بعدها بحسبها هذه الأبعاد، إذ الأبعاد بالحقيقة «٦» لا تفترض إلا بافتراض النهايات التى عنها إليها تمتد.

فلما كان هكذا، وقع فى الأوهام أن الجهات ست «٧»، و لم يشعر بغيرها، إذ لم تكن الأسماء إلا لهذه، فوقفت الأوهام على مبلغ هذا «٨» العدد، و أعان على «٩» ذلك نوع من الاعتبار خاصى «١٠»، و هو أن الأجسام يوجد فيها «١١» إمكان وقوع مقاطعات ثلاث على قوائم و لا- يجوز غيرها، و تنتهى «١٢» كل مقاطعة إلى طرفى «١٣» الخط الذى «١٤» عليه «١٥» المقاطعة، فتكون ستة أطراف، فتكون ست جهات. لكن إنما تكون هذه المقاطعات ثلاثاً «١٦» لا غير، إذا فرض امتداد واحد أصلاً، و وضع وضعاً من غير أن يكون الطبع يوجبه، و رتبت «١٧» عليه المقاطعات بقوائم. و لو فرض مكان ذلك الامتداد الأول «١٨» غيره مما ليس موازياً له، لوقعت ثلاث مقاطعات أخرى على قوائم «١٩» غير تلك «٢٠» بالعدد، و وقعت جهات غير تلك بالعدد. ثم مع ذلك فلا يجب أن تختلف نوعية الجهات «٢١» فى كل «٢٢» جسم، حتى يكون فى كل جسم من حيث هو جسم جهة هي بعينها يمين و جهة هي «٢٣» بعينها يسار، إنما يجب ذلك فى الحيوان، أعنى بذلك تميز الجهات الست بعضها عن بعض تميزاً بالقوة و الطبع و النوع. نعم «٢٤» يشبه أن يكون لكل جسم من التى تليها علو و سفلى إما عارض و إما بالطبع، أما العارض فعلى ما يتفق من وضعه فيكون ما يلي الأرض منه هو «٢٥» الجهة السفلى و ما يلي الفلك أو ما يقابل ما يلي الأرض إن لم يكن فوق ذلك الجسم فلك هو فوق. لكن هذا عسى أن لا يوجد فى الأرض و هي فى موضعها الطبيعى، فيشبه أن لا تكون لها جهة إلا فوق، إن «٢٦» عنى بالجهة ما يلي نهاية الشئ، و نهاية الأرض سطح، و سطحها يلي السماء، فعسى أن يكون الاعتبار للجهات لا يقتضى «٢٧» النسبة إلى السطح، بل إلى كل طرف لبعد يفرض «٢٨» فى «٢٩» الجسم. و إذا كان كذلك، كان للبعد المفروض فى الأرض جهة عند مركز كرتة «٣٠» الذى هو مركز الكل و عليه

(١) يكن: يمكن سا، ط، م

(٢) إلى (الثانية): و إلى د

(٣) قدامة: أقدامه ط.

(٤) فكأنه: و كأنه د، م

(٥) هاهنا: هنا سا

(٦) بالحقيقة: فى الحقيقة سا.

(٧) ست: الست سا.

(٨) هذا: فهذا ط

(٩) على: ساقطة من سا

(١٠) خاصى: الخاصى ط، م

(١١) فيها: فيه م.

- (١٢) و تنتهى: و منتهى سا
 (١٣) طرفى: طرف م
 (١٤) الذى: التى سا
 (١٥) عليه: عليها سا.
 (١٦) ثلاثا: ثلاثة ب، د، سا.
 (١٧) و رتبت: فرتبت سا، ثم رتبت ط؛ فرتب م
 (١٨) الأول: + الواحد د، سا، م.
 (١٩) قوائم: قوام م
 (٢٠) تلك: ذلك سا.
 (٢١) الجهات: بالجهات م
 (٢٢) كل: كل م.
 (٢٣) هى (الثانية): و هى د؛ ساقطة من م.
 (٢٤) نعم: ساقطة من م.
 (٢٥) هو: بين سا.
 (٢٦) إن: و إن سا.
 (٢٧) لا يقتضى: لا بلى مضى سا
 (٢٨) يفرض: الأرض سا.
 (٢٩) فى (الأولى و الثانية): إلى سا.
 (٣٠) كرتة: كرتها ب، د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٤٩

الدور، و جهة عند سطحه «١» و هما نهايتا البعد النافذ فيه «٢»، فيكون للأرض أيضا جهة «٣» سفلى و جهة علو، و تكون جهة السفلى للأرض ليس وجوده لما يقاس إليه كوجود «٤» جهة العلو، و ذلك لأن جهة العلو سطح موجود بالفعل، و جهة السفلى نقطة موهومة أو لا تكون أيضا كذلك، بل تكون جهة الفوق و أيضا طرف البعد المتصل بالمركز فى السطح و هو نقطة ما. فإن كان كذلك فكيف تكون له جهتان بالفعل، بل تكونان بالقوة.

لكننا قد جعلنا أحد أسباب انقسام المتصل المسامات «٥» و المحاذيات و هو انقسام بالفعل إذ «٦» يتعين المماس و المسامت «٧» و المحاذى بالمماس و المسامتة «٨» و المحاذات «٩» كما بالإشارة، فيكون إذن المركز و الطرف لآخر مما يصير معين الوجود لمسامتة البعد المفروض، لكن الشأن فى «١٠» هذا البعد المفروض أنه كيف يفرض «١١».

فنقول «١٢»: لا تعدم الأرض وجود أفق لها، لوجود قائم عليها. و جميع ذلك من أسباب فرض الأبعاد الذاهبة فيه، فكان الأرض «١٣» لو انفردت أيضا و لم تكن لها نسبة إلى «١٤» أجسام خارجة، لم يكن لها بالفعل فوق و أسفل بهذا الوجه، بل فوق فقط من جهة انتهائه إلى سطحه «١٥»، بل هذا حق. فإنه لو لا السماء لم يكن لها علو البتة بوجه «١٦» من الوجوه.

فبقى الآن أن نحل «١٧» ما يتشكك «١٨» به على هذا، فيقال: لو توهمنا أن الأرض ليس لها إلا السماء، أ فكان «١٩» يكون لها علو، و العلو لا يكون علو إلا بالقياس إلى السفلى، أو كان «٢٠» لها سفلى و قد فرضتم أن السفلى ليس بمتعين إلا بتعين بعد و أن البعد لا يتعين لوجود السماء وحده، بل باعتبار قائم يجعل للأرض «٢١» أفقا أو سببا «٢٢» آخر يجرى مجراه، فيلزم «٢٣» من هذا أنه يتعين العلو

لوجود السماء ولا يتعين، وهذا خلف. فالجواب أن العلو يعنى به شيان: أحدهما المقابل للسفل والثاني الجهة التي تلى السماء. كما «٢٤» أن الخفيف يعنى به أمران: أحدهما الذى بالقياس إلى الثقيل «٢٥»، والآخر «٢٦» الذى يريد فى حركته ملاقة سطح الفلك. فأحد العلوين مقول بالقياس إلى السفل، وكذلك أحد الخفيفين مقول بالقياس إلى الثقيل، والثاني معقول «٢٧» بنفسه، لا- يحوج تعقله إلى اعتبار وجود مقابله، فإنه ليس يلزم لمن «٢٨» فرض جهة

-
- (١) سطحه: سطحها ب، د
 - (٢) فيه: فيها ط
 - (٣) جهة: بجهة ط.
 - (٤) كوجود: لوجود سا.
 - (٥) وهو نقطة ... المسامات: ساقطة من م.
 - (٦) إذ: + قد ط
 - (٧) والمسامت: المسامت سا.
 - (٨) والمسامتة: ساقطة من م
 - (٩) والمحاذات: بالمحاذات ط.
 - (١٠) فى: إلى سا
 - (١١) يفرض: يفترض سا.
 - (١٢) فتقول: ليقول ط؛ + إنه سا، ط، م.
 - (١٣) الأرض: للأرض ط
 - (١٤) إلى: التي سا.
 - (١٥) سطحه: لسطحه سا
 - (١٦) بوجه: وجه م.
 - (١٧) نحل: تنحل ط؛ انحل م
 - (١٨) ما يتشكك، ما تشكك سا
 - (١٩) أ فكان: فكان ب؛ و كان د؛ أ كان ط.
 - (٢٠) أو كان: أ فكان ب، د، سا، م.
 - (٢١) للأرض: الأرض سا، م
 - (٢٢) سبب: سبب ب، سا، م
 - (٢٣) فيلزم: فلزم م.
 - (٢٤) كما: فكلما سا
 - (٢٥) إلى الثقيل: ساقطة من م
 - (٢٦) والآخر: والثاني سا.
 - (٢٧) معقول: مقول ط
 - (٢٨) لمن: من م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٥٠

بالفعل تلى السماء أن يكون تعقل ذلك لأجل جهة لا تلى «١» السماء، وكذلك «٢» لا يلزم من فرضنا شيئاً يتحرك إلى ملاقاته سطح الفلك، أن يحكم أن شيئاً آخر يتحرك إلى المركز. فللأرض «٣» بالقياس إلى السماء وحدها «٤» من غير «٥» اعتبار آخر جهة تلى السماء، فإن سميت هذا المعنى علواً فلها علو «٦»، وإن لم تسمه علواً وعنت بالعلو ما يقال بالقياس إلى السفلى، فليس للأرض من حيث هي مقيسةً بالسماء بلا اعتبار آخر علو.

و نبتدئ من رأس، و نقول «٧»: إن الفوق و السفلى بالطبع قد «٨» يوجدان للنبات و الحيوان، فإن للنبات «٩» جهة أعصاب و جهة أصول، و إحدهما «١٠» بالطبع فوق و الأخرى «١١» بالطبع أسفل، لكن يعرض أن يصير الفوق أسفل و الأسفل فوقاً «١٢»، و يكون الفوق مع ذلك حافظاً لمعنى أنه بالطبع فوق، و كذلك «١٣» يكون السفلى حافظاً لمعنى أنه بالطبع سفلى.

كما أن الماء و إن سخن فهو حافظ لمعنى «١٤» أنه بالطبع بارد. و أما القدام و الخلف فليس إلا للحيوان كان ساكناً أو متحركاً، و للأجسام المتحركة غير الحيوان حين تكون متحركة، فإن الجهة التي إليها تتحرك هي قدامها و الجهة المتروكة هي «١٥» خلفها، لكنها إن تغيرت «١٦» حركتها تغير قدامها و خلفها. و لا- كذلك للحيوان، لأن القدام الذى للحيوان ليس بحسب كل حركة، بل بحسب الحركة الإرادية التي إلى جهة أعضاء مخصوصة له ما دام على النهج الطبيعي لا كالحقيرى، فإن ذلك غير طبيعي، بل متكلف. فالأجسام غير الحية تارة يوافق فوقها و سفليها «١٧» قدامها خلفها و ذلك إذا تحركت إلى فوق أو إلى أسفل، و تارة يخالف فوقها و سفليها قدامها و خلفها، و ذلك إذا لم تكن حركاتها «١٨» إلى فوق أى «١٩» نحو جهة الفلك أو أسفل أعنى «٢٠» نحو جهة الأرض، و إن «٢١» تحركت عرضاً لم تدخل جهةً فى جهة.

فحرى بنا الآن أن نبحث عن أحوال هذه الجهات فى الكرات المتحركة على أنفسها، بل فى الفلك، و هى ما قيل «٢٢»: إن الفلك فوقاً و سفلاً و يميناً «٢٣» و يساراً و قداماً و خلفاً، هو «٢٤» بالمعنى المقول للحيوانات الأخرى أو باشتراك الاسم، و أن هذه الجهات كيف تكون هناك. و قبل ذلك ينظر فى الجهات الطبيعية للمتركات الطبيعية على الاستقامة و أنها كيف تكون.

(١) لا تلى: تلى ط

(٢) و كذلك: و لذلك سا.

(٣) فللأرض: فالأرض سا، ط

(٤) وحدها: وحده سا، ط، م

(٥) غير: ساقطة من م

(٦) علو: سفلى سا.

(٧) و نقول: فنقول ط

(٨) قد: فقد ط

(٩) للنبات: للنباتات ط.

(١٠) و إحدهما: و أحدهما سا، ط

(١١) و الأخرى: و الآخر د، سا، ط؛ الآخر م.

(١٢) فوقاً: فوق ب، د، سا

(١٣) و كذلك: فكذلك م.

(١٤) لمعنى: المعنى ط.

(١٥) هي: هو ط

(١٦) تغيرت: تعرف د.

(١٧) و سفلهأ: أو سفلهأ د؛ ساقطه من ب، سا، م.

(١٨) حر كاتها: حر كتها ط.

(١٩) أى: إلى ب، سا

(٢٠) أعنى: على ط

(٢١) و إن: فإن م.

(٢٢) ما قبل: ما يقال م

(٢٣) و يمينا: يمينا د، م

(٢٤) هو: ساقطه من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٥١

[الفصل الرابع عشر] ن - فصل «١» فى النظر فى أمر جهات الحركات الطبيعىة و هى المستقيمة «٢»

و مما «٣» يجب علينا نحقق «٤» القول فيه أمر جهات الحركات الطبيعىة و أنها كيف تتحد و نبدأ بجهات الحركات المستقيمة، فنقول: قد سلف من قولنا: إن الجهة لا محالة متحددة فى البعد، و تحدها لا يخلو أما أن يكون عند جسم أو عند لا جسم، و محال كما بينا أن يكون فى الخلاء تحدد لجهة «٥»، فيجب أن يكون التحدد عند جسم. و لأن المتحرك على الاستقامة يخلف جهة و يقصد جهة فلا يخلو «٦» إما أن يكون كل واحد «٧» من الجهتين يتحدد بجسم على حدة، أو تكون الجهتان تتحددان بجسم واحد. و التحدد إنما يكون تحددًا متقابلًا «٨» بجسم واحد، إذا كان أحد الحدين فى غاية القرب منه و الآخر فى غاية البعد منه. و لا تتحدد «٩» غاية البعد «١٠» من الجسم كما تتحدد غاية القرب منه إلا بأن تكون على جهة إحاطة «١١» و مركز «١٢»، حتى يكون الجسم الواحد يوجب الحدين جميعًا. و يجب «١٣» أن يكون الجسم المحدد محيطًا لا- جسمًا موضوعًا كالمركز، و ذلك لأنه إن كان موضوعًا كالمركز تحدد «١٤» القرب منه و لم يتحدد البعد، بل المحيط هو الذى يحدد القرب منه «١٥» و البعد عنه. و أما إذا كان التحدد بجسمين فلا يخلو إما «١٦» أن يكون أحدهما كالمحيط و الآخر كالمركز، و إما أن لا- يكون كذلك. فإن كان أحدهما كالمحيط و الآخر كالمركز، كان المحيط كافيًا فى أن يجعل للبعد حدين، و إن لم يكن الذى فى المركز فيكون التحدد بالذى فى المركز بالعرض.

فأما إذا كان التحدد بجسمين فنقول أولًا: إنه لا يجب حينئذ أن يكون بعض سطح الجسم الواحد البسيط

(١) فصل: الفصل الثامن ط؛ الفصل الرابع عشر م.

(٢) فى النظر ... المستقيمة: فى الجهات الطبيعىة و الحركات المستقيمة ب؛ فى الجهات للحركات المستقيمة د.

(٣) و مما: و ما سا

(٤) نحقق: يتحقق م.

(٥) لجهة: الجهة ط.

(٦) فلا يخلو د

(٧) واحد: واحدة م.

(٨) متقابلًا: مقابلًا د.

(٩) و لا تتحدد: + عنه سا

(١٠) البعد: للبعد سا.

(١١) جهة إحاطة: جملة إحاطته سا

(١٢) و مركز: و مؤلف سا

(١٣) و يجب: و يوجب سا.

(١٤) تحدد: يتحدد ط.

(١٥) و لم يتحدد ... منه: ساقطة من سا.

(١٦) إما (الأولى): ساقطة من ب، د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٢٥٢

يستحق بطبعه أن يكون التوجه إليه و إلى القرب منه، و بعضه الآخر ليس كذلك، و هو فى نفسه سطح واحد متشابه من جسم «١» واحد متشابه، نسبته إلى ما هو خارج عنه نسبة واحدة متشابهة «٢»، بل يجب أن يكون حاله إلى ما هو خارج عنه من جميع الجهات «٣» سواء «٤»، و يجب «٥» أن يكون له بالطبع خارج من كل جهات ذلك السطح، ليس فى جهة بعينها دون جهة، حتى تكون جهة منه تلى أمكنة و أجساما تتحرك فيها إليه «٦»، و جهة نهاية ليس لها خارج لا خلاء و لا ملاء، بل يجب إما أن يكون لا خارج له البتة، أو يكون الخارج المملو أو الخالى إن كان محيطا به، و أن «٧» يكون بحيث يجوز أن يتوهم فى كل مكان من الخارج الذى له جسم يتحرك إليه بالطبع الحركة المقربة منه، و هذا يوجب إحاطة متشابهة. فإذا كانت الحركة إلى كل واحد من هذين الجسمين تطلب الجهة التى هى قربة «٨»، و جب أن يكون لو توهمنا المتحرك واقعا من أحد الجسمين إلى الجهة التى لا تلى الجسم الآخر فيتحرك «٩» إلى قرب الجسم الأول، أن يكون إنما يتحرك إلى تلك الجهة بعينها لا من مقابلها. لأنها تؤدى إلى الجسم الآخر، و هو محدد الجهة المقابلة للجسم الأول، و يستحيل أن تكون الحركة إلى جهة إلا من مقابلها.

فقد بان أن ما فرضناه من تحدد الجهتين بجسمين محال. و ليس يجوز أن يقال إنه من جانب يحدد جهة و من جانب يحدد أخرى، و أن الجهتين متضادتان بالطبع، فإن كلامنا فى الشىء من حيث هو مبدأ جهة واحدة بالنوع و محددها «١٠». فإن كان المحدد يحدد الجهة الواحدة بالنوع لكونها قريبا منه، فيجب أن يكون كل قرب منه هو جهة واحدة بالنوع، فيجب أن يكون ضدها «١١» كل بعد منه، فيعود إلى أن يكون ضدها محيطا. لأن البعد المقدر من سطح الجسم الأول إما أن يقتضى تحددا بطبيعة «١٢» ذلك الجسم الآخر «١٣» أو لا يقتضى، فإن اقتضى تحددا بطبيعة «١٤» ذلك الجسم «١٥» «١٦»، فليس أنه يقتضيه قطعة من سطحه منه «١٧» أولى من أن يقتضيه قطعة أخرى منه، بل يجب «١٨» أن يقتضيه «١٩» من كل جهة. فيكون البعد متحددا من كل جانب بجسم من ذلك الطبع «٢٠». و إن لم يكن كذلك، كان «٢١» التحدد يقع بأجسام كثيرة كيف اتفقت و يكون التحدد بكل واحد منها يقتضى جهة أخرى، و يكون القرب تحدد جهة واحدة و البعد تحدد جهات، و يكون مقابل الواحد بالعدد «٢٢» كثيرا بالنوع «٢٣»، و هذا كله محال. فإن كانت الأجسام

(١) من جسم واحد متشابه: ساقطة من م

(٢) متشابهة: متسامته سا.

(٣) من جميع الجهات: ساقطة من سا

(٤) سواء: ساقطة من سا

(٥) و يجب: فيجب سا، ط، م.

- (٦) إليه: البتة د، م.
 (٧) و أن: أى أن سا؛ أى ط، م.
 (٨) قرينة: قوية سا
 (٩) فيتحرك: فيحرك ب.
 (١٠) و محدها: و حددها سا.
 (١١) ضدها: ضد سا؛ ساقطة من ط.
 (١٢) بطبيعة: لطبيعة د، ط
 (١٣) الآخر: ساقطة من سا.
 (١٤) بطبيعة: لطبيعة سا، ط
 (١٥) أو لا يقتضى ... الجسم: ساقطة من سا.
 (١٦) الجسم: + الآخر ط؛ ساقطة من م
 (١٧) من سطحه منه: فى سطحه سا
 (١٨) يجب: ساقطة من م.
 (١٩) قطعة من ... يجب أن يقتضيه: ساقطة من م.
 (٢٠) الطبع: بالطبع ط
 (٢١) كان: و كان سا، ط، م.
 (٢٢) بالعدد: ساقطة من د
 (٢٣) بالنوع: بالفرع سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٥٣

التي تفرض «١» حواليه بذلك البعد و تفرض «٢» من جهات شىء، أيها «٣» كان بدل صاحبه حدد الجهة التي يحددها «٤» الآخر لو كان مكانه، بتحديد طرف بعد واصل بينه و بين الجسم الأول، و تكون متشابهة فى أنها بالطبع تحدد البعد. لأن لها وضعا ما هو فى غاية البعد، و لم يكن بينها فى هذه «٥» الجهة خلاف و كانت هذه الجهة تحدد البعد. و كانت الجهات التي ترتسم «٦» بأوضاعها من الجسم الآخر «٧» جهات لا يختلف بالنوع، بل بالعدد، و كانت «٨» تلك الأجسام كجسم واحد محيط بالجسم الأول، فيكون حدوث الجهتين على سبيل مركز و محيط.

و قد قلنا: إنه إذا كان على سبيل مركز و محيط كفى «٩» المحيط فى تحديد الجهتين جميعا. و كان «١٠» الجسم الموضوع فى المركز «١١» داخلا فى الأمر بالعرض.

و نقول: إنه ليس يصلح أن يكون كل جسم محدد للجهة، و ذلك لأن الجسم الذى من شأنه أن يتحرك بالطبع على الاستقامة لا يصلح «١٢» أن يحدد «١٣» الجهة، لأنه لا يخلو إما أن تقتضى طباعه الكون فى تلك «١٤» الجهة أو لا تقتضى، فإن «١٥» لم تقتض، فكيف تتحدد به الجهة، و جائز أن لا يكون هو عندها. و إن «١٦» اقتضى طباعه الكون فى تلك الجهة، و كان مع ذلك جائزا أن يعرض له أن لا- يكون فى تلك الجهة و هو بالطبع يطلبها، فإن كان فى طبيعة ذلك الجسم إمكان أن «١٧» يعرض له طلب تلك الجهة، فكان «١٨» لا جزء لذلك الجسم إلا و فى طبيعته «١٩» إمكان طلب تلك الجهة «٢٠». و لكنه «٢١» من المستحيل أن يوصف بأن فيه إمكان طلب تلك الجهة، إلا و تلك الجهة حاصله، فيكون لا جزء لذلك الجسم إلا و يمكن فى طباعه أن يعرض له أن لا يكون فى تلك الجهة، و تكون تلك «٢٢» الجهة حاصله فى نفسها يطلبها كل جزء جزء «٢٣» منها «٢٤». فإن لم يوجد هذا الممكن،

فإنما لا يوجد، لا لأنه في طباع «٢٥» جزء جزء من الجسم، إلى آخر أجزائه المعدودة بحسب عدد تلك لتجزية، بل بسبب من خارج و هو فقدان «٢٦» ناقل عن موضعه الطبيعي، و إذا كان كذلك فالجهة غير متحددة الذات بهذا الجسم «٢٧» لذات هذا الجسم، بل متحددة بشيء آخر، و قد فرض بهذا الجسم، هذا خلف.

- (١) تفرض: تفترض سا
- (٢) و تفرض: و تفترض سا
- (٣) أيها: أنها ب، د، م
- (٤) يحددها: يحدده سا.
- (٥) هذه: بهذه سا، ط، م.
- (٦) ترسم: ترسم ط
- (٧) الآخر: الأول سا، ط، م
- (٨) و كانت: كانت م+ تكون ط، م.
- (٩) كفى: كتاب
- (١٠) و كان: فكان سا، م.
- (١١) المركز: تلك الجهة سا.
- (١٢) لا يصلح: فيصلح ط
- (١٣) يحدد: تتحدد ط
- (١٤) تلك: ساقطة من سا.
- (١٥) فإن: و إن سا، ط، م
- (١٦) و إن: فإن سا.
- (١٧) أن: ساقطة من م
- (١٨) فكان: و كان د
- (١٩) طبيعته: طبعه طبيعته سا
- (٢٠) فكان الجهة: ساقطة من م
- (٢١) و لكنه: لكنه ط.
- (٢٢) تلك: ساقطة من د.
- (٢٣) جزء جزء: جزء ط، م
- (٢٤) منها: منه د، ط، م
- (٢٥) طباع: طباعه ط.
- (٢٦) و هو فقدان: ساقطة من سا.
- (٢٧) لذات هذا الجسم: ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٥٤

فقد «١» بان أنه ليس يجوز «٢» أن يكون أي «٣» جسم اتفق محددًا للجهة المعينة و تبين من ذلك أيضا «٤» أن الجهة الواحدة بالنوع

تحدد بجسم واحد «٥» بالطبع، ليس من شأنه الزوال على الاستقامة البتة. فإن «٦» المحدد بالإحاطة لا يصلح أن يكون منتظما من أجسام شيء «٧»، فإنه ليس يجب أن يكون بعض تلك الأبعاد يستحق أن يوجد فيها جسم بعينه يلزمه، وبعض آخر «٨» يستحق جسما آخر مخالفا له بالطبع يلزمه، ولا يجوز أن يكون قد اتفق انقسام تلك «٩» الجهة المحيطة «١٠» إلى أجسام مختلفة الأنواع اتفاقا من غير وجوب، وبقى كذلك.

و ليس لك أن تقول مثل هذا إذا كان المحدد بالإحاطة جسما واحدا، فإن الجسم الواحد لا أجزاء له بالفعل وإن عرض له تجزئة ما فبأسباب «١١» من خارج غير ثابتة. و أما ترتيب «١٢» الأجسام المختلفة في النوع «١٣» في إحاطة أبعد البعد عن الجسم المحاطة به فليس مما يطرأ «١٤» أو يزول «١٥»، وإلا- لكانت «١٦» تلك الأجسام «١٧» تحصل في تلك الإحاطة و يخرج عنها، و يكون «١٨» تحدد «١٩» الجهة حاصلًا «٢٠» قبلها.

فنعلم من هذا أن المحدد بالإحاطة يجب أن يكون جسما واحدا لا يزول، اللهم إلا بالاستدارة «٢١» «٢٢». فإذا «٢٣» كان كذلك لم يكن في ضمنه جهات بالطبع، إلا التي تأخذ نحوه من المركز، أو التي «٢٤» تأخذ عنه نحو المركز، و اللواتي تعارضها فإن نهاياتها لا تختلف بالطبع «٢٥»، فإنها تنتهي إلى أجسام واحدة بأعيانها، و لا «٢٦» تتحدد بأطرافها بحدود مختلفة يكون بعضها غاية قرب و بعضها غاية بعد، على نحو ما وجب «٢٧» أن نقول به هذا. و نقول: إن غاية القرب من الجسم المحدد المطلوب قربه بالحركة، ليس يجب أن تكون غاية قرب من كل جزء منه، فإنه يستحيل أن يكون لمتحرك واحد على بعد واحد كخط «٢٨» واحد وصول «٢٩» إلى كل جزء من المقرب «٣٠» إليه و أما غاية البعد فيجوز أن تكون غاية «٣١» بعد من جميع الأجزاء إذا حصل عند المركز، و إذا انتهى خط من المحيط إلى المركز ثم عداه فإن الطرف الذي ابتدأ منه هو في غاية القرب، و الطرف الآخر ليس في غاية البعد، فإنه يلي المحيط، و إن «٣٢» كان لا يلي كله. فقد قلنا

-
- (١) فقد: ساقطة من د
 - (٢) يجوز: ساقطة من ط
 - (٣) أى: كل سا
 - (٤) أيضا: ساقطة من سا.
 - (٥) واحد: ساقطة من سا
 - (٦) فإن: و إن ط، م.
 - (٧) شيء: ساقطة من سا.
 - (٨) آخر (الأولى): الآخر سا
 - (٩) تلك: ذلك ط
 - (١٠) المحيطة: المحيط د.
 - (١١) فبأسباب: فبأشياء ب، د، م؛+ له ط
 - (١٢) ترتيب: ترتيب سا
 - (١٣) في النوع: النوع سا، م؛ بالنوع ط.
 - (١٤) مما يطرأ: مما يمكن أن يطرأ ط
 - (١٥) أو يزول: و يزول ب، سا، ط، م
 - (١٦) لكانت: كانت د، سا

- (١٧) الأجسام: أجسام ط.
 (١٨) و يكون: فيكون سا
 (١٩) تحدد: + تلك ط، م
 (٢٠) حاصلًا: حاصله سا.
 (٢١) إلا بالاستدارة: بالاستدارة م
 (٢٢) بالاستدارة: باستدارة: د، سا
 (٢٣) فإذا: و إذا سا، ط، م.
 (٢٤) أو التي: أو الذى سا.
 (٢٥) بالطبع: بالطبع سا؛ بالطبع م
 (٢٦) و لا: لا سا.
 (٢٧) ما وجب: ما يجب ط.
 (٢٨) كخط: خط سا
 (٢٩) وصول: وصوله سا
 (٣٠) المقرب: المقرب ب، م
 (٣١) البعد ... غاية: ساقطة من م.
 (٣٢) و إن: و إذا سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٥٥

إنه ليس شرط «١» القرب من المحيط أن يكون قريبا من كله، بل من شىء «٢» منه، و إن كان غاية البعد من شىء آخر «٣» منه و ذلك لأنه لا يقرب من شىء منه «٤» غاية القرب إلا صار على غاية البعد من مقابله بالوضع و ليس «٥» بالطبع، فإن أجزاء المستدير لا مقابلة لها إلا «٦» بالعرض الوضعى الإضافى المسافى، فإنها و إن كانت «٧» من حيث المسافة غاية البعد فليس من حيث الطبع و من حيث القرب و البعد الذى فى الطبع بغاية البعد، بل لا بعد هناك من هذه الجهة، بل هناك «٨» اتفاق من حيث أنها تلى طبيعة واحدة و جسما واحدا.

فبهذا نعلم صورة الجهات التى تتحرك إليها الأجسام الطبيعىة. فلتتكلم الآن فى جهات الأجسام المتحركة على الاستدارة. و أما المتحرك بالاستدارة «٩» فهو على «١٠» قسمين: أحدهما المتحرك لا على مركز نفسه، بل على مركز خارج فهذا يمكن أن تعين له جهة إليها يتحرك، و جهة عنها يتحرك، و يشبه أن يكون أحدهما قداما له و الآخر خلفا. و أما جهة اليمين و اليسار فيشبه أن «١١» يكون الجهة التى لو كان هذا حيوانا كان ذلك يمينا له أولى أن يسمى يمينا من مقابلها «١٢» على التشبيه، و إن كان لا شىء فى طبيعة ذلك الجسم توجب أن نختلف به الجهتان، كما يوجب جانبا الحيوان «١٣» ذلك فى الحيوان. و أما فوق هذا المتحرك المفروض و أسفله «١٤»، فيشبه «١٥» أن يكون ما بلى ناحية الأرض جهته «١٦» السافله، و ما يقابلها «١٧» جهته «١٨» العالیه فتعين «١٩» ذلك له، لا من «٢٠» ذاته بعينه كما للحيوان، و لا- من حركته بعينه كما للمتركات الثقيلة و الخفيفة، بل بالقياس إلى أجسام أخرى. و أما المتحرك بالاستدارة على مركز فى داخله و يشتمل هو عليه، فيشبه أن لا- يكون ما قيل فيه من أنه قد تتحدد له جهات ست كما للحيوان أمرا على الجهة التى قبل، بل أول ما يتحدد فيه و عن «٢١» ذاته قطبان و منطقة، و لا يحتاج فى «٢٢» تحدد القطبين و المنطقة إلى شىء غير جسميته و حركته التى على الصفة المذكورة. فإن «٢٣» كان محتويا على جسم آخر تحددت له جهة تلى «٢٤» ما يشتمل عليه، و جهة أخرى بخلافها، تحددت ليس يحتاج فى ذلك إلى أن يكون متحركا الحركة «٢٥» التى له، بل و إن كان ساكنا كان له

ذلك، لكن إذا اعتبر حركته على ما يشتمل عليه منها و نوسب بين أجزائه أو نقط «٢٦» تفرض فيه، و بين أمثالها من المشتمل

- (١) شرط: بشرط سا
- (٢) من شيء (الأولى): بجزء سا
- (٣) آخر: آخر ط.
- (٤) منه: ساقطة من ط
- (٥) و ليس: ليس ب، د، سا، م.
- (٦) إلا: ساقطة من ط
- (٧) كانت: كان سا.
- (٨) من هذه هناك: ساقطة من م.
- (٩) و أما المتحرك بالاستدارة: ساقطة من م
- (١٠) على (الثانية): ساقطة من م.
- (١١) أن: بأن ط.
- (١٢) مقابلها: تقابلها م.
- (١٣) الحيوان: لحيوان م
- (١٤) و أسفله: و سفله ط
- (١٥) فيشبهه: فيشبهه د
- (١٦) جهته: جهة سا.
- (١٧) و ما يقابلها: و ما يقابله م
- (١٨) جهته: ساقطة من د
- (١٩) فتعين: يتعين سا، م
- (٢٠) لا من: لأنه من ط.
- (٢١) و عن: عن ط
- (٢٢) في: ساقطة من م التي: + هي ط، م.
- (٢٣) فإن: و إن ط
- (٢٤) تلى: بل سا، م.
- (٢٥) الحركة: بالحركة ط.
- (٢٦) نقط: نقطة ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٥٦

عليه المتحرك حوله، فقد تتحدد له جهات أخرى. و ذلك لأنه إذا فرضت في طول حركته لا في عرضها الذي هي بين قطبيه ثلاث نقط، و كانت الوسطى تنحو إحداهما و تتباعد «١» عن الأخرى، و تكون الجهة التي كان «٢» فيها الوسطى بالقياس إلى الأفق الذي «٣» هذه النقطة «٤» طالعة «٥» عليها «٦»، هي جهة عنها ابتداء الحركة بالطبع، و مقابلها مقابل هذه الجهة، فتتحدد هناك جهة مشرق و جهة مغرب، و كذلك «٧» تتحدد هناك جهة تلى خط الزوال و جهة تلى ما تحت الأرض، فتكون الجهة التي تلى خط الزوال «٨» هي التي

«٩» إليها الحركة الآخذة في الارتفاع، و تلك غاياتها، لأنها تكون هناك أقرب ما يكون من المطلوع عليه، ثم تأخذ في مفارقتها قليلاً قليلاً. و البعد عنه إلا- أن تغرب «١٠» عنه. و الغاية التي إليها يتوجه المتحرك هو القدام، و ما يقابله هو «١١» الخلف، فخط الزوال بالقياس إلى الحركة الشارقة الطالعة قدام، و ما يقابله «١٢» خلف. و لما كانت جهة المشرق الجهة التي عنها مبدأ الحركة، فأولى ما يشبه بها «١٣» من جهات «١٤» الحيوان اليمين، فيكون المغرب هو اليسار و بقى القطبان يحددان البعد الذي هو غير البعد المحدد بالقدام و الخلف الذي هو أولى بأن يكون عمقا، و غير البعد المحدد باليمين و اليسار الذي هو أولى أن «١٥» يكون عرضا، فليس له إلا- أن يكون بعد الطول. و أولى القطبين بأن يكون على جهة المقايضة علوا هو الجنوبي في الحركة الفلكية الأولى، و الشمالي في الحركة الثانية، فإننا لو «١٦» توهمنا إنسانا يتحرك على نفسه مستديرا، و تنبعث حركته من يمينه، لكان يكون قدامه ما يلي وجهه و هو ما بين يمينه و يساره و ذلك عند «١٧» خط الزوال، و خلفه ما يلي يظهره. و إذا «١٨» أطبقنا «١٩» بين يمينه و جهة المشرق، و بين يساره و جهة المغرب و بين وجهه و جهة خط الزوال، انطبق رأسه مع القطب الجنوبي لا- غير. و لو دار على نفسه مثل دور السماء، لكان الرأس يلزم الجنوبي و الوجه يلزم وسط السماء، و حيث «٢٠» اليمين يلزم المشرق «٢١». إلا أن يكون أحد القطبين علوا و الآخر سفلا، ليس لاختلاف البته في أمر القطبين، بل بالمقايضة الصرفة إلى الحيوان، بعد أن تتحدد جهات لأمر «٢٢» أخرى فتختلف «٢٣» حال القطبين حينئذ بالقياس إلى تلك الجهات. و أما «٢٤» كون المشرق يمينا، فهو لأمر في الحركة مقيسة إلى

- (١) عليه و تتباعد: ساقطة من م.
- (٢) كان: كانت د.
- (٣) الذي: التي د، سا
- (٤) النقطة: الصفة م
- (٥) طالعة: طالعا سا
- (٦) عليها: عليه ط، م.
- (٧) و كذلك: و لذلك سا، م.
- (٨) و جهة الزوال: ساقطة من م.
- (٩) هي التي: + تلى سا.
- (١٠) تغرب: يقرب ط.
- (١١) هو (الثانية): فهو د؛ ساقطة من ط
- (١٢) و ما يقابله: و يقابله م.
- (١٣) بها: به ب، د، سا
- (١٤) من جهات: أن كون سا.
- (١٥) أن (الأولى): بأن م.
- (١٦) فإننا لو: فلو سا.
- (١٧) و ذلك عند: و عند ذلك م
- (١٨) و إذا: فإذا سا
- (١٩) أطبقنا: طبقنا د؛ طبقناه ط.
- (٢٠) و حيث: حيث سا، م

(٢١) المشرق: المشرق ط.

(٢٢) لأمور: الأمور ط.

(٢٣) فتختلف: فيلزم سا

(٢٤) و أما: فأما ب، د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٥٧

الأفق «١» و إن لم يكن حيوان «٢» يقياس «٣» به فإن جهة المشرق من كونها «٤»، عنها تنبعث الحركة، و كذلك حال جهة وسط السماء «٥» لذاتها إليها الحركة. فإذا كانت حركته غير المشرق و المغرب و وسط السماء بالقياس إلى الأفق، ثم إذا تميزت «٦» هذه الحدود، لزم في القطبين أن يعرض لهما «٧» تميز ما لا لأمر يتعلق «٨» بالقطبين تعلقاً أولياً، بل لنسبة «٩» تلحقه بسبب ما عرض لغيرهما من التميز هذا.

و أما إن «١٠» أخذت جزءاً من الفلك متحركاً و اعتبرته «١١» بنفسه، وجدت بين المشرق و المغرب طول المسافة، و حصل لك ما بين القطبين عرضاً لذلك الطول. فانظر إلى حال هذه الجهات كيف تختلف. أما القطبان فيحددان «١٢» جهتين لذات «١٣» الجسم و حركته، و لا يحددان «١٤» بذاتيهما فوقاً و أسفلاً «١٥»، و لا يكون «١٦» فيهما تضاد، إذ لا تضاد في طباع ما هي فيه، بل إنما يحددان «١٧» فوقاً و أسفلاً «١٨» بمقايضة و نسبة إلى حيوان «١٩». و أما المشرق و المغرب و كذلك وسط السماء فليسا يحددان جهتين لذات الجسم وحده و لا لذات «٢٠» مأخوذة مع حركته، بل بمقايسته «٢١» إلى الأفق، ثم بعد المقايضة فإن نفس الحركة يوجب تمييز «٢٢» بعضها من «٢٣» بعض بالقياس إلى الأفق، إذ يوجب أن تكون متخالفه، فيكون بعضها عنه و بعضها «٢٤» إليه و بعضها منبعث الحركة و بعضها متجه الحركة «٢٥»، و لكل واحد مقابل. و لا يحتاج «٢٦» في ذلك إلى أن يراعى مقايضة و محاذاة «٢٧» مع حيوان البتة، و مع ذلك يقع بينهما بنوع ما مضادة أو مقابلة. و مع هذا كله فإن اليمين و اليسار تقع على جهات الحركة التي للفلك و التي للحيوان باشتراك الاسم أو باشتباهه و الفوق و السفلى أولى بذلك. و أما القدام و الخلف فيشبه أن يكون الجزء الطالع من الفلك قد يوجد له قدام بمعنى يعمه و غيره «٢٨» و ذلك لأننا إن عينا بالقدام نهاية ما يتحرك إليه الجزء الطالع مطلقاً لم يكن للفلك قدام، فإنه ليس لحركته نهاية إليها تقصد، و إن «٢٩» عينا نهاية ما يتحرك إليه الجزء الطالع و هو طالع «٣٠» على شيء، فتلك النهاية هي «٣١» مسامته الشيء الذي حدد «٣٢» الأفق فحدد الطلوع بتحديد الأفق. فإنه إذا طلع عليه لا يزال ينحو نحوه إلى أن يسامته في خط الزوال

(١) الأفق: الحركة سا

(٢) حيوان: حيوانا د

(٣) يقياس: يقاس ط، م

(٤) من كونها: لذاتها سا، ط، م.

(٥) من كونها ...

وسط السماء: ساقطة من د.

(٦) تميزت: تميز ب، د، سا، ط.

(٧) لهما: لها سا، ط

(٨) يتعلق: متعلق ب، سا

(٩) لنسبة: كنسبة ما م.

(١٠) إن: إذا ط

- (١١) و اعتبرته: أو اعتبرته د.
- (١٢) فيحددان: فيتحددان سا، ط، م
- (١٣) لذات: لذلك سا
- (١٤) ولا يحددان: ولا يتحددان سا، م
- (١٥) وأسفلا: أو سفلا د؛ وأسفل سا، م
- (١٦) ولا يكون: فلا يكون سا.
- (١٧) يحددان: يتحددان سا، ط
- (١٨) وأسفلا: أو سفلا د؛ وسفلا سا، ط؛ وأسفل م
- (١٩) حيوان: الحيوان د، ط، م.
- (٢٠) وسط ... لذات: ساقطة من م.
- (٢١) بمقايسته: ساقطة من م.
- (٢٢) تميز: تميز ط، م
- (٢٣) من: عن سا، ط.
- (٢٤) وبعضها (الثانية): ساقطة من د
- (٢٥) وبعضها منبعث الحركة: متجه سا
- (٢٦) ولا يحتاج: فلا يحتاج سا.
- (٢٧) ومحاذاة: محاذاة ط.
- (٢٨) وغيره: ساقطة من م.
- (٢٩) وإن: فإن ط، م
- (٣٠) طالع: الطالع ط
- (٣١) هي: من سا.
- (٣٢) حدد: حدده ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعى، ص: ٢٥٨

ثم يعرض عنه إلى أن يغرب «١» عنه مائلا إلى «٢» الأفق بعينه. فإن لم يكن محددا للأفق، لم يكن أفق، فلم «٣» يكن طلوع عليه «٤»، و لا كان خط زوال، فلما كان محددا تحددت هذه الجهات بالقياس إليه.

فهكذا يجب أن يتصور أمر هذه الجهات، و يعلم أن هذه الجهات «٥» الست تتحدد للفلك من حيث هو متحرك على الاستدارة. و أما جهة السطح التي تلى الأرض و التي تقابلها. فذلك له من حيث هو جسم على شكله و وضعه، لا من «٦» حيث هو متحرك «٧».

(١) يغرب: يقرب ط

(٢) مائلا إلى: فى ذلك سا، م؛ ذلك فى ط

(٣) يكن أفق فلم: ساقطة من م.

(٤) عليه: ساقطة من م.

(٥) و يعلم ... الجهات: ساقطة من م.

(٦) لا من: من د

(٧) متحرك: + تمت المقالة الثالثة ط؛ تمت المقالة الثالثة من الفن الأول و الحمد لله رب العالمين و صلواته على سيدنا محمد و آله أجمعين م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٥٩

المقالة الرابعة في عوارض هذه الأمور الطبيعية و مناسبات بعضها من بعض و الأمور التي تلحق مناسباتها و هي «١» خمسة عشر فصلا «٢»**إشارة**

الفصل الأول في الأغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة.

الفصل الثاني في وحدة الحركة و كثرتها.

الفصل الثالث في الحركة الواحدة بالجنس و النوع.

الفصل الرابع في حد الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة.

الفصل الخامس في مضامه الحركة و لا مضامتها.

الفصل السادس في تضاد الحركات و تقابلها.

الفصل السابع في تقابل الحركة و السكون.

الفصل الثامن في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا و امتناع ذلك فيها حتى يكون بينهما سكون لا محالة.

الفصل التاسع في الحركة المتقدمة بالطبع و في إيراد فصول الحركات على الجميع «٣».

(١) و هي: ساقطة من ب، م

(٢) و هي فصلا: ساقطة من د، سا.

(٣) الفصل الأول ... على الجميع: ساقطة من ب، د، سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٦٠

الفصل العاشر في كيفية كون الخير طبيعيا للجسم و كذلك كون أشياء أخرى طبيعية له.

الفصل الحادي عشر في إثبات أن لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا و كيفية وجود الحيز لكلية الجسم و لأجزائه و للبيسط و للمركب.

الفصل الثاني عشر في إثبات أن لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية أو مكانية.

الفصل الثالث عشر في الحركة التي بالعرض.

الفصل الرابع عشر في الحركة القسرية و في التي من تلقاء المتحرك.

الفصل الخامس عشر في أحوال العلل المحركة و المناسبات بين العلل المحركة و المتحركة «١».

(١) الفصل العاشر ... و المتحركة: ساقطة من ب، د، سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٦١

[الفصل الأول] ١- فصل «١» في الأغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة

يجب أن نحقق في هذه المقالة أن الحركة كيف تكون واحدة، و كيف تكون «٢» كثيرة، و أن الحركة كيف تكون مضامه مطابقة لحركة أخرى تقايسها في السرعة و البطء، و كيف لا-تكون، و كيف تكون «٣» الحركة مضادة لحركة «٤» أخرى، و كيف «٥» لا تكون، و أن الحركة هل تعرض لكل جسم أو لبعض الأجسام، و أن الحركة كيف تكون طبيعیه، و أن المكان هل يكون طبيعيا و كيف يكون طبيعيا، و هل لكل جسم مكان طبيعي، و أن الحركات «٦» كيف تكون غير «٧» طبيعیه، و كم أقسام غير الطبيعیه، و أن نجتمع جميع فصول الحركة، و أن نعرف مناسبات ما بين القوى المحركة «٨» و الحركات.

(١) فصل: فصل أب؛ الفصل الأول م.

(٢) واحدة و كيف تكون: ساقطه من د.

(٣) و كيف لا تكون و كيف تكون: و كيف تكون د؛ و كيف لا تكون سا.

(٤) لحركة: كحركة سا

(٥) و كيف: فكيف ب.

(٦) الحركات: الحركة ط.

(٧) غير: الغير ب، د، سا، ط.

(٨) المحركة: و المحركة م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٦٢

[الفصل الثاني] ب - فصل «١» في وحدة «٢» الحركة و كثرتها «٣»

الحركة تكون واحدة على وجوه: فإنها إما أن تكون واحدة بالعدد و إما أن تكون واحدة بالنوع، و إما أن تكون واحدة بالجنس، إما بالجنس «٤» الأقرب، و إما بالجنس الأبعد. فلنحقق الواحد بالعدد قبل غيره.

فنقول: إن قوما من آل برمانيدس و من شايهم من أصحاب «٥» أفلاطن منعوا كل المنع أن تكون الحركة توصف بالوحدة بل بالهوية، و قالوا: كيف توصف الحركة بالهوية و لا يحصل منها شيء موجودا حاصلا، و قالوا سائر ما قد فرغنا عنه فيما سلف «٦» من الشكوك في باب الحركة و الزمان، مثل قولهم: كيف توصف الحركة بالوحدة، و لا حركة «٧» إلا منقسمة إلى ماض و مستقبل، و لا حركة إلا و لها زمانان «٨». و مثبتو وحدة الحركة يشترطون أن يكون زمانها واحدا، فكيف «٩» تكون الحركة واحدة، و كل واحد فإنه تام فيما هو فيه واحد، و كل تام فهو قار الوجود حاضر الأجزاء إن كانت له، و الحركة لا وجود قار لها مع أن لها أجزاء.

و نحن فيما سلف قد بينا الحال في وجود الحركة بيانا لا يلتفت معه إلى هذه الشكوك، و الآن فيحق علينا أن نبين الحال في وحدة الحركة، و نبين أن الشبهة التي «١٠» أوردوها منحلّة، فنقول: قد بينا نحن أن الحركة تقال للكمال الأول الذي وصفناه، و تقال لقطع المسافة. فالكمال الأول وحدته «١١» بوحدة الموضوع له مع وحدة زمان وجوده فيه، التي هي اتصال، و كسائر الصفات التي لا يكفي في كونها واحدة بالشخص كون موضوعها واحدا فقط.

فإن الموضوع الواحد إذا «١٢» عرض فيه بياض، ثم عدم ثم عرض فيه بياض، لم يكن هذا البياض هو بعينه الأول بالشخص، فتكون الحركة بالمعنى الذي أشرنا إليه واحدة، إذا كان الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه.

(١) فصل: فصل ب ب؛ الفصل الثاني م.

(٢) وحدة: حده م.

(٣) في وحدة الحركة و كثرتها: الحركة الواحدة بالعدد د

(٤) إما بالجنس: ساقطة من ط.

(٥) أصحاب: آل ط.

(٦) فيما سلف: ساقطة من ب، د، ط، م.

(٧) و لا حركة: فلا حركة سا

(٨) زمانان: زمان م.

(٩) فكيف: و كيف د: سا، ط، م.

(١٠) التي: ساقطة من م.

(١١) وحدته: وحدة م.

(١٢) إذا: إذا؛ و إذا ط.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٤٣

و وحدة الزمان هي اتصاله، فكل «١» حركة بهذه الصفة فهي واحدة بالشخص، و تكون «٢» لا محالة في متحرك فيه واحد، مثل مسافة واحدة بالاتصال، و مثل «٣» بياض يتوجه إليه المتحرك بالاستحالة اتجاهها لا يقف «٤» عند حد زمانا.

و مثل كم واحد، أو غير «٥» ذلك. و ليس هذا المعنى بأولى في أن يدخل شرطاً لوحدة الحركة من معنى الزمان، و إن كان لا بد من «٦» ذكر معنى الزمان. و إن كان معنى الزمان يكفي ذكره، فذلك ليس لأنه يتضمن جميع الشروط التي بها تكون الحركة واحدة، بل

لأنه يقتضي الشرط الباقي، و ينتقل الذهن منه إليه و يلتزمه «٧»، و أنت تعلم الفرق بين المتضمن و المقتضى الملتزم «٨».

و أما الحركة التي هي بمعنى القطع، فهذا المعنى أولى بأن يكون شرطاً فيها، فالأمور التي يجب أن تكون واحدة حتى تكون الحركة واحدة، هي المتحرك، و المسافة و ما يجري مجراها و الزمان. فيجب أن يكون المتحرك واحداً، و المسافة أو ما فيه «٩» الحركة واحداً، و الزمان واحداً أي «١٠» واحداً بالعدد في جميعه، فإن كثرة الحركة تتبع كثرة الأشياء التي تفيد الحركة كما ما و نمطا من الانقسام. و هذه الأشياء هي هذه الثلاثة بالمتحرك، و ما فيه، و الزمان «١١» «١٢».

فإن تكثر المتحرك و كان الزمان واحداً بعينه، أو تكثر المتحرك و كانت المسافة «١٣» واحدة بعينها، تكثرت الحركات.

و إذا تكثر المتحرك «١٤» و الزمان واحد «١٥» بعينه، لزم تكثر المسافات و ما فيه الحركة بالعدد. و إذا تكثر المتحرك و المسافة واحدة «١٦»، لزم تكثر الزمان، فإنه لا يتكثر المتحرك «١٧» و المسافة واحدة، إلا و تكون المتحركات تتعاقب على تلك المسافة، إذ لا يقطع جسمان معا مسافة واحدة بعينها، كما لا يكونان «١٨» في مكان واحد معا، و لا يجوز أن يتكثر المتحرك في أزمنة كثيرة و ما فيه واحد بالعدد البتة إلا في المسافات، فإنها يجوز أن تبقى بعد القطع واحدة بعينها.

و أما الكم و الكيف و غير ذلك فلا يكون كيف واحد بعينه أو كم واحد بعينه بالعدد، يتحرك «١٩» فيه متحركون «٢٠» عدة في زمان بعد زمان «٢١» «٢٢»، لأن الكيفية «٢٣» التي لهذا المتحرك من حيث هي واحدة بالعدد لا يشاركه «٢٤» فيها المتحرك «٢٥» الآخر

(١) فكل: و كل ط

(٢) و تكون: فيكون ط.

(٣) و مثل: فمثل ط

- (٤) لا يقف: فيه سا، ط، م.
 (٥) أو غير: و غير د.
 (٦) لا بد من: + ذكره مع ط.
 (٧) و يلتزمه: و يلزمه د.
 (٨) الملتزم: المستلزم سا.
 (٩) أو ما فيه: واحدة و ما فيه ط
 (١٠) أى: ساقطة من ط.
 (١١) و ما فيه و الزمان: و الزمان و ما فيه م
 (١٢) و الزمان: و لحركة الزمان ط.
 (١٣) و كانت المسافة: و المسافة م.
 (١٤) المتحرك (الأولى): + كان سا، ط
 (١٥) واحد: واحدا ط.
 (١٦) بعينها ... واحدة: ساقطة من م.
 (١٧) المتحرك: للتحرك ط، م.
 (١٨) لا يكونان: لا يكون سا.
 (١٩) يتحرك: يتحرك د، ط
 (٢٠) متحركون: متحرك م.
 (٢١) زمان (الأولى): زمن سا
 (٢٢) بعد زمان: ساقطة من م
 (٢٣) غير ذلك الكيفية: ساقطة من د.
 (٢٤) لا يشاركه: و لا يشاركه ط
 (٢٥) المتحرك (الثانية): متحرك سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٦٤

بوجه لا كالمسافة، و نظن أنه يلزم هذا كله أن يكون المحرك واحدا بالعدد، و أن العدة إذا اجتمعت على تحريك شىء فإنما هي كشىء واحد، إذ تصير الجملة محركا واحدا، إذ و لا «١» واحد منها يحرك «٢» وحده. لكنه إن أمكن، أن يكون شىء يحرك «٣»، و قبل أن ينقطع «٤» تحريكه، أو مع انقطاع تحريكه، تقع هناك «٥» مناسبة للجسم المتحرك مع محرك «٦» آخر، كما يتخلص حديد مثلا من تأثير مغناطيس لو توهمناه «٧» استحال إلى غير طبيعته دفعة، و حصل الحديد حيث يجذب إلى مغناطيس آخر، و لم يكن بين تعطل الأول و ابتداء تأثير الثانى زمان، و اتصل الزمان و المسافة، فبالحرى «٨» أن يكون هذا المتحرك واحدا بحركة واحدة. و كذلك لو سخن «٩» ماء بنار تلحقه عقيب نار من غير وقوع فتور، حتى بلغ حدا من السخونة، فبالحرى «١٠» أن لا تكون هذه الحركة متكررة، بل تكون واحدة إلا على جهة المقايسة. فإن الشىء المتحد بالاتصال قد يعرض له التكثر، على ما قلنا مرارا، تارة من جهة التفكيك و القطع بالفعل، و تارة «١١» من جهة المقايسات، فإن الزمان أيضا ينقسم بالفعل على هذه الجهة. و ذلك إذا قيس بمبادئ أمور كائنة «١٢» فيه، و غاياتها «١٣»، فارتسم فيه بحسب ذلك آتات، فيكون فى مسئلتنا أيضا يفرض «١٤» عند كل ورود محرك آن أول من زمانه يفرض «١٥» فى الزمان بالمقايسة، فيعرض من ذلك أن يتكرر «١٦» الزمان، فيعرض من ذلك أن تتكرر الحركة، و لا

تكون حينئذ الحركة واحدة الزمان من هذه الجهة، و من حيث أن «١٧» الزمان واحد في ذاته تكون الحركة واحدة في ذاتها. و هذا مثل «١٨» ما يعرض لحركات الفلك بالقياس إلى الشروق و الغروب، فينقسم الزمان و تنقسم الحركة بحسب ذلك انقساماً لا يقطع الاتصال. و يشبه أن يكون كون «١٩» الصوت المسموع من الوتر المنقور بنقرة واحدة، الباقي زماناً، الذي يسمى نغمة، هو من هذا القبيل، فإن هذه النغمة ستعلم في جزئيات الطبيعيات و مشاهدة أحوالها أنها ليست تحدث عن وقع المضرب على الوتر، بل إنما «٢٠» تحدث من قرع «٢١» الوتر المدفوع بالمضرب عن وصفه المنصرف، عند مفارقة المضرب إلى وضعه، انصرافاً بقوة و حمية «٢٢» تفرع ما زحمة من الهواء فيصوت. ثم لا يزال مهتراً كذلك، فيحدث

- (١) و لا: لا سا، م
- (٢) يحرك: يتحرك سا.
- (٣) يحرك: يتحرك سا
- (٤) ينقطع: انقطع ب، د، سا، م
- (٥) هناك: هناط
- (٦) محرك: متحرك د، سا.
- (٧) لو توهمناه: و توهمناه سا.
- (٨) فبالحرى: و بالحرى د.
- (٩) لو سخن: إن سخن سا.
- (١٠) فبالحرى: و بالحرى سا.
- (١١) و تارة: تارة د.
- (١٢) كائنة: كأنه د؛ كانت ط
- (١٣) و غاياتها: أو غاياتها ط.
- (١٤) يفرض (الأولى): تفترض سا
- (١٥) يفرض (الثانية): يفترض ط.
- (١٦) أن يتكثر: أو يتكثر ط.
- (١٧) أن: ساقطة من ب، د، سا، م
- (١٨) مثل: مثلاً ط.
- (١٩) كون: ساقطة من سا، ط، م.
- (٢٠) إنما: إنها ط، م
- (٢١) قرع: وقوع ط.
- (٢٢) حمية: زحمة ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٦٥

قرع بعد قرع إلى أن يهدأ، أو تكون تلك «١» القروع مستحفظة لصوت مسموع على الاتصال إن «٢» كان بالحقيقة متصلاً كما يسمع و لم تكن القروع من الصغر «٣» بحيث لا- تحس. الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ٢٦٥ [الفصل الثاني] ب - فصل في وحدة الحركة و كثرتها ص: ٢٦٢

اعلم أن نفس الاشتراك في الآذن الواحد لا- توجب أن تكون الحركات متحدة، فإن أنا واحدا قد يكون منتهى نقله و مبتدأ «٤» استحالة، كلاهما لجسم واحد، و لا تكون الحركتان «٥» واحدة. و أيضا «٦» فإن اشتراط «٧» ما منه أو ما إليه وحده غير كاف في وحدة الحركة «٨»، فإن «٩» ما منه قد يفارق لا إلى الذي إليه، بل إلى العدم من «١٠» غير سلوك «١١» واسطة، و ما إليه يواصل دفعة «١٢» من غير سلوك واسطة، فلا تكون الحركتان «١٣» واحدة بالنوع، فضلا عن العدد. و أيضا فإن «١٤» اشتراطهما «١٥» معا غير كاف في ذلك، لأن ما منه قد يفارق إلى ما إليه من متوسطات شتى. أما في المسافة فقد يقصد «١٦» ما إليه مما منه «١٧» على الاستقامة، و قد يقصد على تقويس و تحنيه «١٨»، و لا تكون الحركتان حركة واحدة، بالنوع فضلا عن العدد، و كذلك قد توجد من السواد إلى البياض من طريق الدكنة، و قد توجد من طريق الصفرة، ثم الحمرة، ثم القتمة، و قد توجد من طريق الفستقية، ثم الخضرة. و إن اشتراط «١٩» مع الشرائط المذكورة كان اشتراطهما «٢٠» فضلا «٢١»، فإن الطريق إذا جعل واحدا لم يكن إلا عن مبدأ واحد و منتهى «٢٢» واحد. و يضمن ذلك هذا المعنى، فالحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها، و مسافتها واحدة، و موضوعها واحد. و أولى «٢٣» ذلك المستوية التي لا اختلاف فيها «٢٤»، و قل ما توجد في المكانية، فإن الطبيعية «٢٥» تشتد أخيرا و الغريبة القسرية «٢٦» تفتت أخيرا. و أولى «٢٧» الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة أو الاستدارة «٢٨» إن توهم للمتصلة على الزاوية وجود. و أولى ذلك ما تم و لم ينقص، فإن من صفات الواحد أن يكون تاما، و الناقص بعد الواحد. و أولى بأن يكون «٢٩» تاما ما ليس من شأنه أن يراد عليه بلا تكرر، و هو

(١) تلك: ساقطة من م

(٢) إن: إذ م.

(٣) الصغر: الصغير ط.

(٤) و مبتدأ: مبدأ ط

(٥) الحركتان: الحركات سا

(٦) أيضا: أيضا م

(٧) اشتراط: اشتراك طا.

(٨) الحركة: الحركات له سا؛ الحركات ط، م

(٩) فإن: و إن ط

(١٠) من: و من ط

(١١) سلوك: شكوك سا.

(١٢) دفعة: + أيضا سا، ط، م

(١٣) الحركتان: حركتان ط؛ حركات م

(١٤) فإن: ساقطة من ط.

(١٥) اشتراطهما: اشتراكهما طا

(١٦) يقصد: يفعل سا.

(١٧) منه: فيه م

(١٨) و تحنيه: تحنيه ط.

(١٩) اشتراط: اشتراط سا، ط؛ أشرط م

(٢٠) اشتراطهما: اشتراطه م

(٢١) فضلا: فضلا ب، د.

(٢٢) و منتهى: منتهى ب، د.

(٢٣) و أولى: و أول سا

(٢٤) فيها: فيه سا، ط.

(٢٥) الطبيعيتة: الطبيعيتة سا، ط

(٢٦) القسرية: القسرية سا

(٢٧) و أولى: و أول سا.

(٢٨) أو الاستدارة: إذ الاستدارة سا.

(٢٩) بأن يكون: ما يكون سا، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٦٦

الحركة المستديرة إذا تمت الدورة، فلا يزداد «١» عليها بل «٢» تكرر، ولا كذلك المستقيمة من حيث هي مستقيمة، فإن المستقيمة «٣» إذا تمت فليس تمامها لأنها مستقيمة، بل لأجل أن المسافة لم تبق كقطر العالم.

و يسقط من تحقق «٤» هذا قول من قال: إن الخط المستقيم أولى بالتمام، لأن له ابتداء و وسطا و انتهاء، و لا شىء من ذلك للدائرة «٥». فإنه «٦» و إن «٧» كانت الدائرة تامة، فليس يجب أن تكون الحركة عليها تامة، لأن الحركة على المستقيمة تنتهى و تتم، و على المستديرة لا- تنتهى و لا تتم. فأما أولا فليس كل ما هو «٨» تام فهو ذو ابتداء و انتهاء و وسط، بل الواحد فى الجملة أتم من الكثرة التى لا يوجد هذا التثليث إلا فيها، بل هذا نوع من التمام. و لا يعتبر هذا التمام إلا فى ذى عدد. و الدائرة وحدانية «٩» الصورة «١٠»، و إنما لا تقبل الزيادة لا لشىء، غير أنها خط دائرة. و المستقيم إن لم يقبل فليس لأنه مستقيم، بل لسبب آخر. و أما الحركة المستديرة فإنها إذا تمت «١١» دورة ابتدأت من رأس فتكون كل دورة واحدة، و كلامنا فى دورة واحدة.

فهذا «١٢» ما نقوله فى الحركة الواحدة «١٣» بالعدد، و لتكلم «١٤» الآن فى الحركة الواحدة بالجنس و النوع.

(١) يزداد: يزداد ط

(٢) بل: بلا ط.

(٣) من المستقيمة: ساقطة من م.

(٤) تحقق: تحقيق ط.

(٥) للدائرة: الدائرة م؛ ساقطة من سا

(٦) فإنه: و إنه سا، م

(٧) و إن: إن ط، م.

(٨) ما هو: هو د.

(٩) وحدانية: وحدانيتها ط، م

(١٠) الصورة: للصورة ط، م.

(١١) تمت: تمت ط.

(١٢) فهذا: و هذا ط، م

(١٣) و كلامنا الواحدة: ساقطة من م.

(١٤) و لتتكلم: فلتتكلم سا، ط، م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٦٧

[الفصل الثالث] ج - فصل «١» في الحركة الواحدة بالجنس و النوع

و لما كانت الحركة مشاركة لسائر الأعراض في الأحكام التي تتبع العرضية، كان تكثرها و توحيدها «٢» يشاكل تكثر الأعراض الأخرى و توحيدها، فكما أن البياض مثلا إنما يكون متكثرا بالعدد، إذا تكثر موضوعه أو زمانه، فكذلك الحركة. و كما «٣» أن البياض لا يكون متكثرا بالنوع أو متكثرا بالجنس لنفس تكثر الموضوع بالنوع أو بالجنس، بل يكون بياض الثلج و بياض القننس إذا «٤» لم يختلفا بمخالطة لون آخر واحدا بالنوع، بل بياض الثلج و الحجارة، فكذلك نفس «٥» تكثر الموضوع بالنوع أو بالجنس «٦» يوجب «٧» تكثر الحركة بالنوع أو بالجنس. و ذلك «٨» لأن تكثر الشيء بالنوع يتبع تكثر الفصول، و إضافات الأعراض إلى «٩» موضوعاتها من جملة الأحكام العرضية للأعراض.

فقد «١٠» علمت أن العرضية لماهيات الأعراض إنما هي من المعاني العارضة «١١» اللازمة دون المقومة، و إضافات الذوات العرضية إلى موضوعاتها المختلفة أمور عارضة لها لا مقومة إياها تقويم الفصول. و أما تكثر الأشخاص فليس متعلقا بالفصول الذاتية، بل بالعوارض. و أما الأزمنة فلا تختلف من حيث هي أزمنة بالنوع البتة، بل بالشخص إن كان لا بد، لأنها أقسام «١٢» متصل واحد. و مقارنة ما يختلف بالشخص دون النوع لا توجب البتة مخالفة فصلية «١٣» منوعة. فعسى الحركة يختلف نوعها «١٤» باختلاف الأمور التي تقوم ماهية الحركة، و هي ما هي فيه، و أيضا ما منه و ما إليه.

فإذا اختلف «١٥» نوع واحد من هذه اختلفت «١٦» الحركة في النوع، فإنه إذا اختلف ما فيه، و اتفق ما منه و ما إليه، اختلف نوع الحركة، مثل أن تكون إحدى «١٧» الحركتين من مبدأ إلى منتهى على «١٨» الاستقامة، و الأخرى منه إليه على الاستدارة.

(١) فصل: فصل ج ب؛ الفصل الثالث م.

(٢) و توحيدها: + مما ط.

(٤) إذا: أن سا

(٣) و كما (الثانية): فكما ط.

(٥) نفس: ليس د

(٦) بالجنس (الأولى): الجنس سا، م

(٧) يوجب: لا يوجب م

(٨) و ذلك: ساقطة من م.

(٩) إلى: التي ب.

(١٠) فقد: و قد ط، م

(١١) العارضة: العارضية م.

(١٢) أقسام: + زائدة د

(١٣) فصلية: فضيلة سا.

(١٤) نوعها: نوعيتها سا، ط؛ عينتها م.

(١٥) اختلف (الأولى): اختلفت د

(١٦) اختلف (الثانية): اختلفت م.

(١٧) إحدى: أحد سا، ط

(١٨) على: و على سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٤٨

و كذلك إذا اتفق ما فيه و اختلف ما منه و ما إليه مثل الصاعد و الهابط، فيجب أنه إذا اختلف شيء من هذه في النوع في نفسه أو في شرائط و أحوال داخله في تعلق الحركة بها، كانت الحركة واحدة في النوع، فإن كانت كلها مكانية أو كلها كيفية أو كمية «١»، كانت واحدة في الجنس «٢» لأعلى؛ و إن اتفقت في جنس أسفل كما في اللونية، كانت واحدة في الجنس الأسفل «٣»: لكنه قد يشكل الحال في أنه هل الحركة المكانية المستديرة تخالف المستقيمة في النوع أو تخالفها «٤» بعرض، فإنه يشبه أن يظن «٥» أن الاستقامة و الانحناء من الأمور التي تعرض للخط لا من الأمور التي هي فصول. و يسبق إلى الظن أن الخط الواحد يصلح أن يوضع للاستقامة و الانحناء، و إذا كان كذلك فكيف يكون نوع الخطوط المستقيمة مخالفا لنوع «٦» الخطوط المنحنية، اللهم إلا أن يجعل تركيبها مع الاستقامة نوعا و مع الانحناء نوعا آخر، فيكون كل عرض من شأنه أن يقوم نوعا. و ليس الأمر كذلك، فإذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع، فكيف تكون الحركة على المستقيم «٧» تخالف الحركة على «٨» المستدير «٩» بالنوع «١٠» لأجل اختلافها «١١» فيهما. و هذا الاعتبار في المستقيمة و المستديرة التي تكون مكانية، لا المستديرة التي تكون وضعية، على ما علمت.

و نقول: و كذلك يشكل الحال في أمر الصاعد و الهابط. و يشبه أن يظن أن «١٢» الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدأ و المنتهى من حيث هما طرفان لبعده، بل من «١٣» حيث هما جهتان: إحداهما «١٤» تلي علوا، و الأخرى «١٥» سفلا. و الحركة لا تتعلق بالمبدأ و المنتهى إلا من حيث هما طرفا «١٦» مسافة، و أما من حيث «١٧» عرض أن كان أحد طرفي المسافة في جهة و الآخر في جهة «١٨» أخرى، فذلك ليس مما تتعلق به الحركة، فإن الحركة تتم حركة إذا ابتدأت في هذا البعد من مبتدئه «١٩» إلى منتهاه، و لو لم يكن المبدأ بحيث يكون علوا و هو أن يلي السماء، و المنتهى بحيث يكون سفلا و هو أن يلي الأرض. فإذا كان الأمر كذلك، كان هذا من الأعراض اللازمة للحركة، لا من الأمور الداخلة في ماهيتها، فلم يكن الاختلاف به اختلافا في نوعها «٢٠». و كذلك الاختلاف الذي بين الحركات في أن تكون طبيعية أو قسرية «٢١»

(١) أو كمية: أو كلها كمية ط

(٢) في الجنس: بالجنس ط.

(٣) الأسفل: ساقطة من د.

(٤) تخالفها: تخالفه سا، ط

(٥) أن يظن: ساقطة من سا، م.

(٦) لنوع: للنوع ط.

(٧) المستقيم (الثانية): المستقيمة ط

(٨) على: ساقطة من م

(٩) المستدير (الثانية): المستديرة سا، ط

(١٠) بالنوع: فالنوع سا.

(١١) اختلافها: اختلافه سا.

- (١٢) أن: ساقطة من م.
 (١٣) من: ساقطة من م
 (١٤) إحداهما: أحدهما د، سا، ط
 (١٥) والأخرى: و الآخر سا، ط، م.
 (١٦) هما طرفا: هو طرف ب، د، سا، م
 (١٧) حيث: + هو ط.
 (١٨) جهة: ساقطة من ب، د، سا.
 (١٩) مبتدئة: مبدئه ط، م.
 (٢٠) نوعها: نوعه ط، م.
 (٢١) أو قسريه: و قسريه سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٦٩

فإنه «١» أيضا اختلاف في أمور خارجة عن ماهية الحركة و إن كان لازما «٢». فهذه «٣» هي الشكوك التي يظن أنها تسبق إلى الذهن. و أما «٤» نحن فنقول: إن هذه الشكوك لا تعرض في غير النقلة، فإنه لا يعرض في مثل الحركات التي في الكيف: والحركات التي في الكم «٥»، و غير ذلك. فإن التسود معلوم من حاله عند كل أحد أنه مخالف للتييض بالنوع، لأجل مخالفة ما إليه «٦»، و ما عنه، و إن كان الطريق كأنه واحد و مسلوكة في كل بالعكس من الآخر. و كذلك «٧» التصفر إلى التحوير إلى التسود، مخالف للتخضر إلى النيلية إلى التسود في النوع، و إن كان في «٨» حال المبدأ و المنتهى واحدا إنما «٩» يشكل هذا في أمر النقلة، و يقتضى أن لا تكون النقلة جنسا. بل تكون نوعا فقط، و يكون النزول يخالف «١٠» للصعود بأعراض تحت نوع واحد، كما يخالف الكاتب الأمي. و إنه كما في الإنسان مأخوذ في حد الكاتب و الأمي، و محمول عليهما، و ليس جنسا لهما، بل موضوع، كذلك النقلة محمولة على ذلك الوجه على النزول و الصعود، فكان «١١» أصل الموضوع في النزول هو «١٢» حركة مستقيمة من مبدأ إلى منتهى، و يتم بذلك كونه حركة «١٣». لكن عرض لهذا المبدأ أن كان فوق، فعرض للحركة أن صارت نزولا. و كذلك الحال في التشكل «١٤» الأول مثلا إنه عرض أن كانت النقلة تارة في مستقيم «١٥» و تارة في مستدير «١٦»، فإن الحركة ليست تتحقق «١٧» حركة بما يعرض لها من طول ما تتحرك فيه كالمسافة المستديرة، و قصره كالمستقيمة، حتى تختلف بذلك «١٨» ماهيتا حركتين اختلافا منوعا. فهذه هي الظنون التي يمكن أن تظن «١٩» في هذا الباب، فيجب أن نحلها، و يلزمنا «٢٠» أولا أن نبين أن النقلة جنس و أن الأمر ليس على هذه الصورة. فنقول: إن الخط المستقيم بالحقيقة و المستدير، لا يصح أن يستحيل «٢١» أحدهما إلى الآخر في الوجود و ذلك لأن هوية «٢٢» الخط في الوجود أن يكون طرف السطح، و هوية السطح أن يكون طرف الجسم، فما لم يعرض للجسم زوال عن هوية «٢٣» لم يعرض للسطح «٢٤»، فلم يعرض للخط البتة و الجسم إذا كان يابسا لم يقبل

- (١) فإنه: فإنها سا، ط
 (٢) كان لازما: كانت لازمة سا، ط؛ كانت الأزمنة م
 (٣) فهذه: و هذه م.
 (٤) و أما: أما سا، ط، م.
 (٥) الكيف الكم: الكم و الكيف ط.
 (٦) ما إليه: + الحركة ط.

(٧) وكذلك: فكذلك ط، م.

(٨) فى (الثانية): ساقطة من سا.

(٩) إنما: و إنما ط

(١٠) يخالف: مخالفا ط، م.

(١١) فكان: و كان سا، ط، م.

(١٢) هو: و هو ط

(١٣) حركة (الثانية): ساقطة من د.

(١٤) التشكل: التشكك ب، سا، م؛ التشكيك ط.

(١٥) فى مستقيم: مستقيمة ط

(١٦) فى مستدير: مستديرة ط

(١٧) تتحقق: ساقطة من سا.

(١٨) بذلك: ساقطة من م.

(١٩) تظن: الظن د

(٢٠) و يلزما: أو يلزما ط.

(٢١) يستحيل: يستعمل م.

(٢٢) هوية: هوية م.

(٢٣) هياء: هيئة سا، م

(٢٤) للسطح: المسطح م ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٧٠

الثنية، و إذ كان رطبا قبل الثنية، بأن «١» يكون اتصال الحدية يتفرق، أو يكون اتصال الحدية يمتد. و التقعير بالعكس، فإن تفرق اتصال الحدية فقد انقسم الخط خطوطا، و إن امتد فقد بطل أيضا ذلك الخط بعينه و حدث «٢» خط آخر، فإن الخط الواحد لا يصير أطول مما هو بالمد. فإذا كان هذان الخطان، يستحيل انتقال طبيعة أحدهما إلى «٣» الآخر، و لا- فى الوهم أيضا، فإن الوهم إن فعل ذلك مفردا للخط عن السطح، جعل الخط ذا جهتين و جانبين لا فى امتداده فلم يأخذه «٤» طرف سطح، فإن «٥» ذا الجهتين سطح، لا طرف «٦» الذى هو خط فيه، فيكون الوهم قد أخذ غير الخط، بل أخذ جسما دقيقا فتخيله خطأ. فالذى ظن أن الخط هو واحد بعينه موضوع للأمرين. فقد ظن باطلا.

و أشخاص النوع الواحد من الأعراض، تختلف بموضوعاتها «٧» أو بأعراض تقارنها. و هذا على قسمين، و ذلك لأنه إما أن لا تكون «٨» تلك الأعراض تلحقها لحوقا أوليا مثل كتابة تجتمع مع موسيقى، و إما أن «٩» تلحقها لحوقا أوليا كالبياض يجتمع مع السطح، و مفارقة الخط المستقيم للمستدير ليس لأجل كثرة الموضوع فقط، فإن هذه المفارقة موجودة بين مستقيمين و بين مستديرين، و ليس لعرضين آخرين كيف اتفق. فإن الاستقامة و الاستدارة تنال طبيعة الخط نيلا أوليا، فلذلك إنما يمكن أن يكونا «١٠» إما فصولا و إما أعراضا «١١» أولية. فإن كانت فصولا فقد نوعت، و إن كانت أعراضا أولية فالأعراض الأولية إن كانت لازمة لطبيعة المعروض له «١٢» استوى فيه «١٣» أشخاص النوع، و إن كانت تعرض فى حال من غير لزوم، فتعرض لانفعال يلحق المادة «١٤» لا يبعد توهم زواله عن المعروض له أولا وجوده له، فلا يبعد توهم زوال العارض التابع له «١٥»، فيجوز أن يكون المعروض له يوجد و لا يخالف الآخر بهذا «١٦» العارض الأول التابع للانفعال و ليس كذلك الحال فى الخط المستقيم و المستدير، فإنه إن لم تكن المادة فى كل واحد منهما

على هذه الصفة التي بها صار خطأ «١٧» مستقيماً أو مستديراً، لم يكن نفس ذلك الخط موجوداً، لأنه قد أثبت فيما تقدم أنه «١٨» مع اليبوسة بعدم الاستقامة و يحدث الانحناء، بل يعدم الخط الذي كان مستقيماً «١٩» و يوجد خط آخر منحنى، و لو «٢٠» كان تغيرهما يعرض لكان الخط لا يعدم «٢١»، فليس إذن الخلاف بينهما بعارض «٢٢» غير أولى أو بعارض

- (١) بأن: فإن ط.
- (٢) و حدث: و حدث م.
- (٣) إلى: + طبيعة ط.
- (٤) يأخذه: يأخذ ط، م
- (٥) فإن: لأن ط
- (٦) لا طرف: لا طرفه سا، ط.
- (٧) بموضوعاتها: موضوعاتها م.
- (٨) لا تكون: تكون م
- (٩) و إما أن: و أن ط.
- (١٠) أن يكونا: ساقطة من سا
- (١١) و إما أعراضا: و أعراضا ط.
- (١٢) له: ساقطة من سا
- (١٣) فيه: فيها سا، م.
- (١٤) المادة: المال م.
- (١٥) له (الثالثة): ساقطة من سا.
- (١٦) بهذا: لهذا سا؛ هذا م.
- (١٧) خطأ: خطه ب، د، سا، م.
- (١٨) قد ... أنه: ساقطة من د ...
- (١٩) لأنه مستقيماً: ساقطة من ب، سا، م
- (٢٠) و لو: فلو د.

(٢١) و يوجد لا يعدم: ساقطة من ط.

(٢٢) بعارض (الأولى و الثانية): لعارض ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٢٧١

أولى غير لازم. فإذن الاستقامة و الاستدارة متعاندان تعاند الفصول أو لواحق الفصول اللازمة، التي يدل «١» تعاندها «٢» على اختلاف «٣» الأشياء في النوع، و لأن الحركة في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض، لاختلاف ما فيه الحركة، فكذلك المستقيمة و المستديرة.

و يسقط من تصور هذا القانون قول من ظن أن في طبائع الأمور «٤» السماوية تضادا، لأن فيها تقبيبا و تععيرا، فإنه إن «٥» كان الموضوع الأول للتقريب و التععير «٦» هو الجسم نفسه و اجتماعا في كرة واحدة فليسا بمتضادين، و إن كان موضوعهما سطحين متفرقين يمتنع أن يقبل المقعر «٧» منهما «٨» الثقب «٩» و المقرب الثقب «١٠» على ما أوضحناه. فليسا بمتضادين إذ ليس موضوعاهما

«١١» ذلك يقبلان تعاقبهما و لا موضوع آخر البتة، على ما بيناه «١٢». و أما التشكك «١٣» المورد من حال الصاعد و الهابط «١٤» فسحققه «١٥» بعد، و أما السرعة و البطء «١٦» فلا تختلف بهما الحركات البتة اختلافاً بالنوع، و كيف «١٧» و هما يعرضان لكل صنف من الحركات، و هما مما يقبل الأشد و الأضعف، و انفصل لا يقبلهما، بل تكون الحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة إلى بطء، فهما «١٨» من الأمور التي تكون للحركة بالإضافة إلى حركة لا من الأمور التي يكون لها في ذاتها. و قد ظن أن السرعة إذا قيلت على المستقيمة و المستديرة كانت باشتراك «١٩» الاسم، و ليس كذلك، و إن كان النظر ربما أوجب أنه لا تصح المقايسة بينهما و لا المناسبة فيهما، كما لا تصح بين الخط و السطح مع قول المقدار عليهما بالتواطؤ. أما أنه ليس يقال باشتراك الاسم فلأن حد السرعة و البطء فيهما واحد، و هو «٢٠» أن السريع في كل واحد منهما هو الذي يقطع مقداراً أطول «٢١» في الزمان الواحد. و كما أن المستقيم مقدار، فكذلك «٢٢» المستدير، و كما أن الأطول في المستقيم ما فيه الميل بالقوة و الزيادة، فكذلك الأطول في المستدير و الزمان غير مختلف. فليس إذن هذا باشتراك الاسم، بل الحد يتناولها معا «٢٣». و إذ قد تكلمنا في وحدة الحركات، فحري بنا أن نحل الشكوك المقولة فيها «٢٤».

(١) يدل: يعدل د.

(٢) تعاندها: معاندها م

(٣) اختلاف: خلاف سا.

(٤) طبائع الأمور: طباع أمور ط.

(٥) إن: إذ سا؛ فإن ط

(٦) و التقعير: و التقر د.

(٧) المقعر: المتقعر ط

(٨) منهما: ساقطة من سا

(٩) التقب: التقيب سا، ط

(١٠) التقر: التقعير د، سا، ط، م.

(١١) موضوعاهما: موضوعهما ط

(١٢) ما بيناه: ما بينا ب، د، سا

(١٣) التشكك: التشكيك ط.

(١٤) الصاعد و الهابط: الصاعدة و الهابطة ط

(١٥) فسحققه: + من سا، ط، م

(١٦) و البطء: و النطق سا

(١٧) و كيف: فكيف م.

(١٨) فهما: فيهما د.

(١٩) بالاشتراك: بالاشتراك د.

(٢٠) و هو: و هي ب، د، سا، ط.

(٢١) أطول: الأطول م.

(٢٢) فكذلك (الأولى): و كذلك ط.

(٢٣) معا: ساقطة من م.

(٢٤) المقولة فيها: ساقطة من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٧٢

[الفصل الرابع] د- فصل «١» في حل الشكوك المورد «٢» على «٣» كون الحركة واحدة

أما «٤» قول أولئك: إن لا حركة «٥» إلا و هي منقسمة إلى «٦» ماض و مستقبل، فهو قول «٧» غير صحيح. فإنك تعلم أن الحركة على النحو الذي نحققها نحن «٨» ليست مما ينقسم إلى ماض و مستقبل «٩»، بل هي «١٠» دائما بين ماض و مستقبل. و أما الحركة التي بمعنى القطع فإنها لا- تحصل حركة و قطعاً إلا في زمان ماض، و مع ذلك إن كانت الحركة تنقسم «١١» إلى ماض و مستقبل، فإنها «١٢» تنقسم بالقوة فإنه إذا فرض في الزمان الذي يطابقها آن «١٣»، عرض لها أن تنقسم، لا أن يكون «١٤» حاصلًا بالفعل. و بالجملة فإنها إذا انقسمت، فإنما «١٥» تنقسم بالعرض، و لأجل انقسام الزمان أو انقسام «١٦» المسافة. و إنما الشرط في وحدة الحركة، هو أن لا يكون زمانها و مسافتها منقسمين بالفعل، لا أن يكونا بحيث لا ينقسمان و لا بالقوة، بل و لا هذا شرط في وحدة الكميات، و كثير من الأشياء. و أما قولهم: إنها كيف تكون واحدة و لا تكون تامة، فأول ما يجلبون به عن ذلك أن الواحد بمعنى التام غير الواحد الذي بمعنى الاتصال، فلا يجب «١٧» أن لا يكون الشيء واحداً بمعنى، إذا لم يكن واحد بمعنى آخر. و أيضاً فإن الحركة التي شرحنا «١٨» حدها لا- تنقسم، و هي «١٩» محفوظة في المتحرك تامة ثابتة بعينها إلى أن تنتهي. و أما الحركة بمعنى القطع إن استوفت البعد المستقيم فهي تامة و إن أتمت دائرة فهي تامة لا- مزيد «٢٠» عليها، إذ «٢١» كان التام ما ليس منه شيء خارجاً عنه و كان وجود الحركة بمعنى القطع، هو «٢٢» على أن القطع حصل فإذا كان ليس شيء منه إلا و قد حصل، و لم يبق خارجاً منتظراً «٢٣»، فهو تام، و هو حينئذ واحد من

(١) فصل: فصل د ب؛ الفصل الرابع م.

(٢) المورد: المقولة سا

(٣) على: في سا.

(٤) أما: و أما ط

(٥) لا حركة: الحركة سا

(٦) إلى: ساقطة من د

(٧) قول: ساقطة من ط.

(٨) نحن: ساقطة من ط

(٩) فهو إلى ماض و مستقبل: ساقطة من د.

(١٠) بل هي: هو سا.

(١١) تنقسم: منقسمة ط.

(١٢) فإنها: فإنما سا

(١٣) آن: أن د، سا، ط، م

(١٤) لا أن يكون: لا أن الآن يكون سا، م؛ أن لا يكون ط.

(١٥) فإنما: فإنها ب، د، م

(١٦) أو انقسام: و انقسام ط.

(١٧) فلا يجب: و لا يجب ط، م.

(١٨) شرحنا: شرحناها سا

(١٩) و هي: و عن سا.

(٢٠) لا مزيد: لا تزيد ب

(٢١) إذ: إذا سا، ط، م

(٢٢) هو: و هو ب.

(٢٣) خارجا منتظرا: خارج ينتظر م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٢٧٣

وجهين «١». و قد أجاب بعضهم عن هذا بأن قال: إن مثل الحركة في أنها قد تعدم منها أشياء، و تكون الصورة مع عدم تلك الأشياء محفوظة، هو مثل صورة البيت التي تستحفظ واحدة بعينها، مع نقص «٢» لبنة لبنة، و سد الخلل الواقع عند النقص «٣» بما يقوم مقامها، فتكون الصورة واحدة بالعدد، و إن استحفظت بمواد متعاقبة، و كذلك صورة كل شخص من النبات و الحيوان. و كذلك تبقى الملكات النفسانية محفوظة «٤» واحدة بعينها، مع التحلل و الاستبدال «٥» و تغير المزاج و إنما تبطل الانفعالات و تتجدد، و كذلك صورة الظل تبقى واحدة بعينها «٦» في النهر الجارى المتغير المادة.

قال «٧»: لأن مبدأ الفيض و هو البارى تعالى واحد، و الصورة و هو «٨» الفيض الصادر واحد «٩»، بالقياس إلى صدوره عنه. فما دامت المادة في حد القبول، و لو بالتعاقب، كانت تلك الصورة هي بعينها مستحفظة.

و ليس يعجبني أمثال هذه الأجوبة، و لا يصح عندى أن يكون للكائنات الفاسدة «١٠» صورة ثابتة لا تستحيل البتة «١١»، اللهم إلا أن يقضى بثبات أجزاء وجدت في الكائنات من أول الكون، محفوظة إلى وقت الفساد لا تفارق و لا تبطل، و تكون مقارنة لصورة واحدة أو قوة واحدة «١٢» «١٣»، تلك الصورة أو القوة «١٤» تستحفظ التحلل الواقع في سائر «١٥» تلك الأجزاء و تسد «١٦» مسده بما تورده من البدل.

و نقول: إنه ليس يكفى في ثبات الفيض واحدا كون مبدئه المفيض واحدا، فإن المبدأ المفيض الواحد «١٧» إذا أفاض على أشياء كثيرة، كان «١٨» الفيض يتكثر «١٩» بتكثرها «٢٠»، سواء كانت متكررة حاصله في زمان واحد، أو كانت «٢١» متعاقبة التكثر. فإنه يعلم يقينا أن الصورة القائمة في اللبنة الثابتة «٢٢» من التركيب، و الصورة الإضافية التي لها بعينها إلى اللبن الموجود، ليست هي «٢٣» بعينها ما كان يقوم باللبنة الأولى المنتزعة، و يعرض لها بعينها من الإضافة إذا كانت هذه الأحوال لا تنتقل من موادها، بل تفسد أشخاصها بفساد أشخاص حواملها. فإذا كان كذلك لم تكن صورة اللبنة الآن هي بعينها التي كانت قبل، بل تكون شبيهة بتلك، تسد مسدها. فكما أنه لو لم يتدارك النوع بالالتئام «٢٤»

(١) وجهين: جهتين ط.

(٢) نقص: نقض ب، سا، م.

(٣) النقص: النقض م.

(٤) محفوظة: ساقطة من سا.

(٥) و الاستبدال: و الاستدلال م

(٦) بعينها: بعينه سا؛ ساقطة من د.

- (٧) قال: و قال ط
 (٨) و هو (الثانية): و هي ط
 (٩) واحد: واحدة ط.
 (١٠) الفاسدة: ساقطة من د
 (١١) البتة: ساقطة من ب، د، سا، م.
 (١٢) أو قوة واحدة: ساقطة من م
 (١٣) واحدة (الثانية): ساقطة من د
 (١٤) أو القوة: و تلك القوة سا؛ و القوة م
 (١٥) سائر: غير سا.
 (١٦) و تسد: يسد م.
 (١٧) فإن المبدأ المفيض الواحد: ساقطة من ط.
 (١٨) كان: و كان م
 (١٩) يتكثر: متكثر سا، م
 (٢٠) بتكثرها: لتكثرها ب، د
 (٢١) أو كانت: و كانت د.
 (٢٢) الثابتة: البانية سا، م؛ الثانية ط.
 (٢٣) هي: ساقطة من سا.
 (٢٤) بالالتئام: بالالتقام ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٧٤

حتى يتقوض «١»، لكنت الصورة تبطل. ثم إن أخذ في إعادة «٢» لبنه لبنه على ذلك النظم بعينه، تكون الصورة قد حدثت و تكون صورة أخرى بالنوع، حتى لو لم يشاهد الانتقاص «٣» المستمر زمانا إلى أن يرد إلى العماره، لكان مشاهد الصورة الحادثه «٤» يظن أنها هي الصورة الأولى، و إن كانت أخرى، و كذلك إن لم يهمل «٥» العماره إلى الانتقاص «٦»، بل لم يزل المستمر يرم، ظن أن الثانية هي الأولى من غير حدوث أمر فهذا القول منهم غير صحيح البتة، اللهم «٧» إلا أن يكون في جملة الأعراض عرض من شأنه أن ينتقل من موضوع إلى موضوع، أو ينتقل إليه موضوع بعد موضوع، كما عسى أن يظن من أمر الضوء و الظلمة. فإن المضىء و المظلم إذا انتقلا، انتقلا «٨» في ظاهر الأمر معه، و إذا انتقل القابل و سكن المضىء أو المظلم «٩»، انتقلا في القابل.

لكن يشبه أن لا يكون الضوء و الظلمة أو الظل «١٠» في الماء السائل، واحدا بعينه بالشخص، إذ كان الضوء الواقع هو صفة أو حال «١١» لقابل «١٢» غير «١٣» فاعل، فإذا استحال القابل لم تبق صفته فإن استحال القابل مطلقا لم تبق الصفة و الحال مطلقه، و إذا استحال هذا القابل لم تبق هذه الصفة و هذه الحال، و إذا لم تبق هذه الصفة و هذه الحال لم يكن الباقي ثابتا بالشخص، بل يكون كل آن شخصا آخر من جملة نوع مستحفظ على الاتصال. و هذا كما يعرض للسيال مع الساكن من أمر الموازاة و المحاذاة، فإنه ليس إذا كان لا- يزال يوجد في السائل جزء مواز بعد جزء أو محاذ، يلزم «١٤» من ذلك أن الموازاة التي في السائل تكون محفوظة بالشخص. كذلك ما يتبع الموازاة و المحاذاة من إضاءة و إظلام «١٥»، إلا- أن الحس إذا شاهد في كل وقت ضوءا كالذي كان حسب «١٦» ذلك شيئا واحدا بعينه واهنا «١٧»، كالحال في بيت مظلم متحرك الهواء. فإننا نعلم أن الهواء الذي فيه إذا تحرك، تحرك «١٨» فيه «١٩» ظلمته فتكون الظلمة متحركة و منتقلة بالعرض. لكن إذا كان إنما يعقبها مثلها، لم يحس به. و كذلك لو كان «٢٠» بدل الظلمة

حمرة، و كان لا يحس بالحركة من جهة اللمس أو غيره، فإن البصر لا يدل حينئذ على حركة «٢١» البتة، و يحسب أن كل ما يلقاه من الحمرة كل وقت هي الأولى و يكون غيرها لأنها في جزء غير «٢٢»، بل لو اتفق أن كان نهر «٢٣» غير مختلف «٢٤» الشطوط بارتفاع

- (١) يتقوض: تقويض بخ، سا
- (٢) إعادة: إعلاه د.
- (٣) الانتقاص: الانتقاض سا، م.
- (٤) الحادثة: ساقطة من ط
- (٥) يهمل: يهتمل سا؛ يهمل ط، م
- (٦) الانتقاص: الانتقاض سا، م.
- (٧) اللهم إلا: لا سا.
- (٨) انتقلا انتقلا: انتقل انتقلا د، سا؛ انتقلا م
- (٩) أو المظلم: و المظلم سا، ط.
- (١٠) أو الظل: و الظل ط؛ أو للظل م.
- (١١) أو حال: أو هو حال د
- (١٢) لقابل: القابل م
- (١٣) غير: عن سا، م.
- (١٤) يلزم: و يلزم ط.
- (١٥) و إظلام: أو إظلام ط، م
- (١٦) حسب: + أن م
- (١٧) واهنا: راهنا ط.
- (١٨) تحرك: ساقطة من د، م
- (١٩) فيه: و فيه سا؛ في م.
- (٢٠) لو كان: إذا سا.
- (٢١) حركة: الحركة ط.
- (٢٢) غير: غيره ط
- (٢٣) نهر: نهره ط
- (٢٤) مختلف: مختلط م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٧٥

و انحدار، و أسفله مستو متشابه مسطح أو مقبب، و فيه ماء يسيل، من غير أن تكون هناك علة تموج من ربح أو اختلاف أجزاء قرار، أو غير ذلك، فإنك تحسب ذلك الماء ماء واحدا بعينه راكدا ساكنا، إذ لا يمكنك «١» أن تحس بفصول بين «٢» جزء «٣» عداك و جزء «٤» وصل إلى سمتك. و كذلك إذا لم يحس بفصول الاستحالة في الظلمة أو الضوء «٥» لاتصال الأمر، حسبت أن الظلمة و الضوء هو ذلك بعينه. و أما التشكك الذي يقال في هذا، و هو أنه إن لم يكن واحدا فهو إذن كثير، و لا يجوز أن يكون «٦» كثيرا غير متناه يكون كثيرا متناهيًا، فلا- يخلو «٧» إما أن يكون كل واحد من ذلك الكثير لا- يبقى إلا- أنا و قد كان يرى موجودا على

الاتصال، فتكون الآنات المتناهية يتألف منها زمان متصل واحد، وهذا محال. أو يكون «٨» كل واحد منها يبقى زمانا مع سيلان الموضوع، هذا ما ينكرونه «٩»، فيجب أن نعرف حله من الأصول التي تحققها «١٠».

وبعد هذا فقد تشكك «١١» في أمر الحركة السماوية بتشكك «١٢» يناسب الشكوك التي ذكرناها، وإن كان متغير «١٣» عنها يسيرا، فليل «١٤» إنها لا تخلو إما أن تكون واحدة أو تكون كثيرة «١٥»، فإن كانت واحدة فكيف تكون واحدة وليست بتامة، فإننا نجد منها شيئا خارجا منها لم يحصل بعد و كل واحد تام، وإن كانت كثيرة فكيف نقول عددها و ما آحادها «١٦». فنقول: أما الحركة بالمعنى الذى نقوله فهى واحدة باقيه فيه أبدا ما تحرك، و أما الذى «١٧» بمعنى القطع فيشبهه أن تكون كل دورة حركة واحدة «١٨»، إلا أن الدورات «١٩» لا تتحدد إلا بالوضع.

و إذ قد فرغنا من الكلام فى وحدة الحركة، فبالحرى أن نتكلم فى التقايس الذى يكون بين الحركات فى سرعتها و بطؤها، و هو المعنى الذى يسمى مضام «٢٠» الحركات.

(١) إذ لا يمكنك: و لا يمكنك ط.

(٢) بين: عن ط

(٣) جزء: + جزء ط

(٤) و جزء: + جزء ط.

(٥) أو الضوء: و الضوء سا، ط، م.

(٦) يكون (الأولى): فيكون سا، ط، م

(٧) فلا يخلو: و لا يخلو ط، م.

(٨) أو يكون: أن يكون سا

(٩) ما ينكرونه: مما ينكرونه ط، م.

(١٠) تحققها: تحققها د، سا، م؛ حققها ط. تشكك: شكك ط.

(١١) تشكك: شكك ط

(١٢) بتشكك: بتشكك ط

(١٣) متغيرا: متغيرا ط.

(١٤) فليل: فقد قيل سا

(١٥) أو تكون كثيرة: أو كثيرة سا، ط، م.

(١٦) و ما آحادها: و إما آحادها م

(١٧) الذى: التى م.

(١٨) واحدة: ساقطة من م

(١٩) الدورات: الدوران د.

(٢٠) مضام: مضامة سا، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٧٦

من عادة الناس أن يقولوا مرة في كل حركة تتم في زمان أقصر، إنها أسرع. فيقولون: إن هذه الاستحالة كانت أسرع من «٢» هذه النقلة، فيكون معنى الأسرع في هذا الموضع هو الذي ينتقل إلى الغاية في زمان أقصر، وأن يمتنعوا مرة أخرى عن أن يقولوا: إن «٣» حركة السلحفاة من مبدأ شبر «٤» إلى منتهاه في ربع ساعة، هي أسرع من حركة الفرس فرسخا في ساعة، بل يعدون حركة السلحفاة بطيئة، وإن «٥» كانت تبلغ المقصد أو تنتهي إلى السكون في زمان أقصر، و يعدون حركة الفرس سريعة، وإن كانت طويلة الزمان إلى المنتهى. فيجب أن يكون لهذه «٦» السرعة وهذا البطء معنى آخر غير الأول، وهو أن السريع هو الذي يقطع من المسافة أو مما يجرى «٧» مجرى المسافة ما هو «٨» أطول في زمان مثل «٩»، أو الذي «١٠» يقطع المثل في زمان أقصر. فيجب إذا أردنا «١١» أن نقايس بين حركتين في السرعة و البطء، أن يكون ما فيه الحركة مراعى، فإن أمكن بين الشيتين اللذين فيهما الحركة مقايسة بالزيادة و النقصان و الاشتداد و الضعف، أمكنت المقايسة بين الحركتين في السرعة و البطء، و المقايسة بين الشيتين في الزيادة و النقصان. و المساواة في الكمية «١٢» هي «١٣» على وجهين: أحدها بالفعل، و الآخر بالقوة، أما الذي بالفعل فأن «١٤» يكون انطباق «١٥» أحدهما ممكنا بالآخر، حتى ينطبق كله على كله، و ينطبق «١٦» الطرفان إن كان لها طرفان على الطرفين بالفعل، أو يفصل أحدهما على مطابق الآخر، فيكون في الأول مساواة، و في الثاني تفاوت بزيادة و نقصان. و الوجه «١٧» الثاني الذي بالقوة و هو أن لا يكون المقداران «١٨» بحيث يمكن أن يكون بينهما مطابقتة و فصل، مثل مستقيم و مستدير و مثل مثلث و مربع. فظاهر أنه لا ينطبق المثلث على المربع هذا الانطباق، و لا المستقيم على المستدير، لكن قد يظن

(١) فصل: فصل ٥ ب؛ الفصل الخامس م.

(٢) من: عن د.

(٣) يقولوا إن: ساقطة من سا

(٤) شبر: سير سا، م.

(٥) و إن: فإن سا، م.

(٦) لهذه: بهذه د

(٧) مما يجرى: ما يجرى ط.

(٨) ما هو: مما هو ط

(٩) مثل: مثلا ط

(١٠) أو الذي: و الذي ط

(١١) أردنا: أوردنا ط.

(١٢) في الكمية: الكمية سا؛ الكمي ط، م

(١٣) هي: هو سا، ط، م

(١٤) فأن: فبأن ط.

(١٥) انطباق: إطباق ط، م

(١٦) و ينطبق: فينطبق سا.

(١٧) و الوجه: و إلى الوجه ط.

(١٨) المقداران: المقدار د، سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٧٧

أن هذا الانطباق فيهما بالقوة. أما «١» المثلث فهو بحيث يمكن أن يقطع «٢» قطعاً يرد «٣» إلى نظام يكون منه مربع، فحينئذ يمكن أن يركب «٤» ذلك المثلث على ذلك المربع، فينطبق عليه فيساويه «٥» بالفعل، أو يفضل عليه فيزيد «٦» عليه «٧» بالفعل، وقبل ذلك لم يكن «٨» مساوياً ولا زائداً بالحقيقة بالفعل «٩» الصريح. فمن هذا القبيل يقال: إن المثلث مساو للمربع، وكذلك المستدير، لو أمكن أن يعمل به ما يغيره إلى الاستقامة لكان «١٠» يكون بحيث يزيد على المستقيم، أو ينقص عنه، أو يساويه بالانطباق عليه. فما دام مستديراً فليس يمكن أن يعمل به هذا الانطباق، بالفعل اللهم إلا «١١» بالقوة إن أمكن ذلك. والشئ إذا لم يكن منطبقاً على غيره، و نهاياته على نهاياته، لم يكن مساوياً له بالفعل، وإذا لم يكن فيه ما يساويه على الوجه الذي قيل، وزيادة «١٢» على ما يساويه، لم يكن زائداً عليه بالفعل، ولا الآخر ناقصاً عنه بالفعل.

وما سلف بيانه لك يحكم أن المستقيم ليس في قوته أن يتغير إلى أن ينطبق على المستدير وهو موجود بعينه، فليس «١٣» حكمه في هذا إذا رجعت إلى التحقيق حكم المثلث والمربع. فإن «١٤» قال قائل: إنا «١٥» نعلم يقيناً أن القوس أعظم من الوتر، والوتر أصغر منه «١٦»، فإذا وجد تفاوت في الصغر والكبر، فبالحرى أن يكون هناك مساواة. وقد أجاب عن هذا بعض المحصلين «١٧» فقال «١٨»: قد يكون بين شيئين تناسب الزيادة والنقصان، مع استحالة أن يقع بينهما مناسبة المساواة، فإننا نعلم يقيناً أن «٢٠» زاوية مستقيمة الخطين حادة، هي أعظم من زاوية حادة عن قوس و مستقيم «٢١»، وأصغر من أخرى، ويستحيل أن تكون من قبيل مستقيمة الخطين «٢٢» زاوية مستقيمة لشئ من قبيل الأخرى. وإنما قلنا إن الحادة المستقيمة الخطين أعظم من زاوية منهما، لأن الزاوية «٢٣» القوسية توجد بالفعل في تلك «٢٤» وزيادة أخرى.

و إنما كانت الأخرى أعظم من مستقيمة الخطين، لأن مستقيمة الخطين «٢٥» توجد بالفعل «٢٦» فيها و زيادة. فهذا جواب، ومع ذلك فكيف نسلم أن القوس أعظم بالفعل من الوتر، وليس يمكن أن يوجد «٢٧» في القوس ما ينطبق عليه المستقيم

(١) أما: و أما د

(٢) يقطع: ينقطع م

(٣) يرد: يؤدي ط.

(٤) يركب: يتركب ط

(٥) فيساويه: أو يساويه ب، د

(٦) فيزيد: و يزيد د؛ فزيد ط

(٧) عليه: ساقطة من م.

(٨) يكن: + ذلك ط

(٩) بالفعل: و بالفعل ط.

(١٠) لكان: + أن ط.

(١١) إلا: + أن ط.

(١٢) و زيادة: و زيادته د؛ ساقطة من سا.

(١٣) فليس: و ليس ط

(١٤) فإن: و إن سا

(١٥) إنا: فإننا ب، د.

(١٦) منه: ساقطة من ب، د.

- (١٧) المحصلين: المخلصين م
 (١٨) فقال: و قال سا
 (١٩) قد: فقد ط.
 (٢٠) أن: ساقطة من م
 (٢١) و مستقيم: مستقيم د، م.
 (٢٢) حادة.... الخطين: ساقطة من سا.
 (٢٣) الزاوية: ساقطة من د، م
 (٢٤) في تلك: ساقطة من ب.
 (٢٥) لأن مستقيمة الخطين: ساقطة من م
 (٢٦) بالفعل: ساقطة من ب، د.
 (٢٧) يوجد: يكون د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٧٨

انطباقا مع انطباق النهايتين، و كيف يكون بينهما مقايضة البتة بالفعل، عسى أن يكون ذلك بالقوة، أو عسى أن يكون ذلك التوهم بحيث أن المستدير لو أمكن استقامته لكان حينئذ يوجد فيه مثل و زيادة «١»، فيكون إذن اعتبار التفاوت و المساواة مرة بالفعل و مرة بالقوة المستندة «٢» إلى «٣» الوجود كالحال بين المثلث و المربع، و مرة باعتبار بعيد و هو أن يكون الشيء بحيث لو كان يقبل التغير لصار إلى صفة الزيادة لا غير أو النقصان «٤» لا غير أو المساواة لا غير.

و هذا اعتبار بعيد، فالحركات المقايضة المكانية هي التي يكون ما يتحرك فيه متقايسا، فإن كان المثل يقطع في زمان مثل «٥»، فالسرعة متساوية، و إن كان الأطول يقطع في زمان مثل أو المثل يقطع في زمان أطول، فالحركات غير متساوية، بل متفاوتة بالزيادة و النقصان، فإن لم يكن ما «٦» يتحرك فيه متقايسا «٧» بالفعل و لا-بالقوة، فالحركات غير متقايسة بالفعل و لا بالقوة، و تكون «٨» المستقيمة و المستديرة لا تقايس «٩» بينهما بالتحقيق إلا المقايضة المذكورة البعيدة جدا.

و أما المقايضة المعتبرة «١٠» في الحركات الكيفية فمنها «١١» وجه قريب، و منها وجه بعيد، فالوجه القريب هو أن يكون ما يتحرك فيه قابلا لقياس المشابهة الحقيقية، مثل سواد و سواد و حرارة و حرارة. فإذا كان متحرك ما قد «١٢» ابتداء من كيفية شبيهة لكيفية «١٣» أخرى ابتداء «١٤» منها متحرك آخر، ثم انتهى إلى شبيه ما انتهى إليه الآخر في زمان واحد، و كان كل موقف متوهم يتوافقان فيه متشابهين لو وقفنا عليه فهو «١٥» مساو له في السرعة، و إن «١٦» كان لم ينته إليه بعد. و لو وقفنا جميعا في وسط الزمان، كانت كيفيته أضعف، و بقي زمان «١٧» فهو أبطأ منه، فيكون «١٨» الآخر أسرع منه. فيجب أن يكون المتحرك فيه واحدا، و المنتهى و المبدأ واحدا «١٩»، أي في النوع «٢٠». و أما الوجه البعيد، فأن يكون الاعتبار بالضد، حتى إن كان أحد المنتهى إليهما أو المبتدأ «٢١» منهما طرفا في التضاد، و الآخر ذلك الطرف الآخر لنظيره. أو إن كان «٢٢» دون الطرف و أقرب إلى الوسط، كان الآخر من ذلك الجانب كذلك، و على مثل ذلك القرب من الوسط. فيكون الاعتبار مثلا، أن هذا و هو يبيض، أسرع من هذا و هو يسود أو مساو «٢٣» له، حتى تكون نسبة ما منه ابتداء، و ما إليه

(١) و زيادة: أو زيادة م.

(٢) المستندة: المستديرة م

(٣) إلى: في د.

(٤) أو النقصان: و النقصان د.

(٥) زمان مثل: الزمان المثل ط.

(٦) يكن ما: ساقطة من م

(٧) متقايسا: متقايسة ط.

(٨) و تكون: فتكون سا

(٩) لا تقايس: لا تغاير ط.

(١٠) المعتبرة: ساقطة من سا

(١١) فمنها: فمنهما م.

(١٢) قد: ساقطة من سا.

(١٣) لكيفية: بكيفية ط

(١٤) ابتداء: ساقطة من ط.

(١٥) فهو: ساقطة من ط

(١٦) و إن: فإن سا، ط.

(١٧) زمان: زمانا م

(١٨) فيكون: و يكون سا.

(١٩) واحدا (الثانية): واحدان ط

(٢٠) أى فى النوع: ساقطة من سا.

(٢١) أو المبتدأ: و المبتدأ سا، م.

(٢٢) كان (الثانية): فكان سا.

(٢٣) مساو: مساويا سا، ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٧٩

انتهاء «١»، و ما كان فيه إلى البياض كنسبة نظرائها «٢» من ذلك الجانب إلى السواد. و هذا وجه غير متحقق «٣» بحسب الأصول. و قد يعرض أن يكون شيان متقايسين على الإطلاق، و لا يكونان «٤» متقايسين بالنسبة إلى شىء، فإن الكبير و الصغير فى الماء من حيث هو ماء، غير الكبير و الصغير فى الهواء من — حيث هو هواء، لأن غاية الكبير فى الماء ليس مثل غاية الكبير «٥» فى الهواء، و كذلك فى الصغرى. و إذا «٦» تخلخل الماء إلى كبر الهواء كان للحركة حد دون «٧» حد تخلخل «٨» الهواء إلى كبر النار. فإذا أخذت هذه الحركات فى الكبر مطلقا و فى الصغرى مطلقا كان ذلك متقايسا «٩». و أما مقايسة «١٠» الكبير النارى إلى الكبير الهوائى فليس بجائز، فالتخلخل الهوائى و هو الحركة إلى الكبر لا يقاس بالتخلخل المائى، و لا تكاثره بتكاثره. فإن كبر هذا ليس من نوع كبر ذلك، و لا صغره من نوع صغره، بل المقايسة تجرى بين نخلخلى هوائين أو تخلخلى مائين؛ و كذلك حال الطيران و المشى. اما «١١» من حيث الحركة فى مسافة مستقيمة، فقد يصح التقايس؛ و أما من حيث هذا طيران النسر و هذا طيران العصفور فضلا عن المشى، فلا يتقايس طيران نسر و طيران «١٢» عصفورى، بل الطيران النسرى يقايس «١٣» بالطيران النسرى، و العصفورى بالعصفورى «١٤» و كذلك النخلخلى العسلى بالنخلخلى العسلى و النخلخلى العنبى بالنخلخلى العنبى. فيجب أن يراعى فى هذا الباب معنى ما فيه «١٥» الحركة و يراعى أخذه مطلقا أو بشرط «١٦» ثم ينظر إلى الزمان، فإن لم يختلف ذلك فى النوع صح التقايس فيهما «١٧»، فربما «١٨» كانت «١٩» المقايسة لا لطبيعة «٢٠» النوع، بل لطبيعة النوع مع عرض «٢١». فأما «٢٢» المتحرك فلا تأخذه شرطا فى هذا الباب، إذ لا يغير اختلافه

اختلاف الحركة، اللهم إلا أن يكون مأخوذاً شرطاً في هيئة الحركة و فيما فيه الحركة، كالعصفور للطيران العصفوري، فإن مسافة حركات العصفور «٢٣» في طيرانه غير مسافة حركات ما ليس بعصفور «٢٤».

وقد يغلط في هذا الباب اشتراك الاسم و اشتباهه «٢٥»، مثل أنه يظن أن هذا «٢٦» السكين يحد أسرع و أبطأ «٢٧» مما يحد هذا الصوت، و لكن «٢٨» الحدة فيهما لمعنى «٢٩» مختلف. و كذلك يظن أن هذه العين الرمدة قد صحت أسرع مما صحت

-
- (١) انتهاء: انتهى سا، ط، م
 - (٢) نظرائها: نظيرتها ط
 - (٣) متحقق: محقق ط، م.
 - (٤) متقايسين على و لا يكونان: ساقطة من د.
 - (٥) الكبر: الكبير ط
 - (٦) و إذا: فإذا سا، ط
 - (٧) دون: و دون د
 - (٨) تخلخل: (الثانية): يتخلخل ط.
 - (٩) متقايسا على: مقايسة م
 - (١٠) مقايسة: المقايسة ط.
 - (١١) أما: و أما ط.
 - (١٢) و طيران: بطيران ط
 - (١٣) يقايس: يقاس ط
 - (١٤) بالعصفوري: ساقطة من م.
 - (١٥) ما فيه: + من باب سا.
 - (١٦) أو بشرط: و بشرط ط
 - (١٧) فيهما: ساقطة من سا
 - (١٨) فربما: ساقطة من ب، د، م
 - (١٩) كانت: و كانت ب، د، و كان سا.
 - (٢٠) لطبيعة: بطبيعة سا
 - (٢١) عرض: + ما ط
 - (٢٢) فأما: و أما سا.
 - (٢٣) العصفور: العصفوري ط
 - (٢٤) بعصفور: بعصفوري ط.
 - (٢٥) و اشتباهه: أو اشتباهه سا، ط؛ و أشباهه م
 - (٢٦) هذا: هذه م
 - (٢٧) و أبطأ: و أبطأ ط، م. و لكن: لكن سا.
 - (٢٨) و لكن: لكن سا

(٢٩) لمعنى: بمعنى د؛ معنى سا، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٨٠

هذه اليد المفلووجة «١»، فإنه كما أن مزاج العين و فعله غير فعل اليد فى النوع، فكذلك سلامة فعله أو فساد «٢» فعله، غير الذى ما منهما «٣» ليد فى النوع. فلا تكون الحركة فيهما من نوع واحد، اللهم إلا أن تعتبر الصحة مطلقاً، فلا تكون الحركتان واحديتين «٤» فى النوع، بل فى الجنس، فقد «٥» علمنا أن ذلك التقايس الجنسى ليس بالحقيقى «٦»، و هاهنا مسأله ربما سأل «٧» عنها سائل و قال: متحرك قطع مسافه، و كانت تلك المسافه تبتدى تستحيل «٨» مع ابتداء حركته، حتى انتهت الاستحاله إلى الحد الذى تقف عنده و تتم لديه «٩»، فوقفت النقلة معها؛ فهل من الممكن أن يقال: إن هذه الاستحاله مساويه لهذه الحركة؟ فالجواب أن ذلك «١٠» خطأ، و لا يجوز أن يقال، و ذلك لأن المسافه مساويه للمستحيل، و أما الحركة فليست بمساويه «١١» للاستحاله إلا فى الزمان فقط، و لا النقلة قطعت شيئاً مما قطعت «١٢» الاستحاله «١٣». و ذلك لأن الحركة قطعت مسافه، إذ كانت تغيراً من مبدئها إلى منتهاها؛ و الاستحاله قطعت ما بين كفتين، إذ كانت تغيراً لا- من حد مسافه إلى أخرى، بل «١٤» من كفيه إلى أخرى، إذا المستحيل من حيث هو لم يخرج من حد مسافه إلى حد آخر، بل خرج من كيف إلى كيف، إلا أنه لم يزل يتجدد فيه كيف بعد كيف، لا على استقرار تجدد الشيء فى محله.

[الفصل السادس] و- فصل «١٥» فى تضاد الحركات و تقابلها

و إذ «١٦» قلنا فى «١٧» تساوى الحركات و تفاوتها فأولى ما نتكلم فيه هو حال «١٨» تضاد الحركات. فنقول: أما أولاً فإن الحركات المختلفه الأجناس مثل النقلة و الاستحاله و النمو فقد تجتمع معاً، فإن امتنع بعضها عن الاجتماع مع

(١) المفلووجة: المفلووحة م

(٢) أو فساد: و فساد م.

(٣) منهما: ما فيهما سا، ط، م.

(٤) واحديتين: واحده م

(٥) فقد: و قد سا، ط، م

(٦) بالحقيقى: بحقيقى ط.

(٧) سأل: يسأل د

(٨) تستحيل: فيستحيل ط.

(٩) لديه: لذاته د.

(١٠) و ذلك: ذلك ط.

(١١) بمساويه: مساويه سا

(١٢) قطعت: تقطعه سا، ط.

(١٣) إلا فى الاستحاله: ساقطه من سا

(١٤) بل: ساقطه من م.

(١٥) فصل: فصل و ب؛ الفصل السادس د.

(١٦) و إذ: و إذا ط

(١٧) في: ساقطة من ط

(١٨) حال: ساقطة من د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٢٨١

بعض في وقت ما، فليس ذلك لأن طباعها من حيث هي نقله و استحاله و نمو توجب ذلك، بل لأمر زائد «١» و سبب من خارج. و أما الحركات الداخلة تحت جنس واحد، مثل التسود و التبييض الواقعين في جنس الكيفية على النحو من الوقوع المذكور فإنها قد تكون متضادة، فإن التسود موافق «٢» للتبييض «٣» في الجنس، و يشاركه في الموضوع و لكنه مقابل له يستحيل اجتماعه معه «٤» و هو معنى وجودي؛ كما أن التبييض معنى وجودي، و ليس مقولا بالقياس إلى الآخر، و بينهما من الخلاف أكثر مما بين أحدهما و بين التصغر و غيره، و هو غاية الخلاف. و هذه هي الأمور التي بها يصير الشيء ضد الشيء، فالتبييض ضد التسود «٥»، كما أن البياض ضد السواد. و كذلك في مقولة الكم أيضا، فإن النمو ضد الذبول، فإنه و إن كان لقائل أن يقول: إن الصغر «٦» ليس بمضاد للكبر «٧»، بل هو مضاييف له. و كان يجوز أن يبطل هذا بأن الصغير و الكبير اللذين «٨» بحسب النوع يقالان على الإطلاق ليس «٩» بالقياس، فإن في «١٠» النمو و الذبول اعتبار آخر يغني عن أن يقال ذلك، لأن الحركة إلى الزيادة ليست إنما هي حركة إلى «١١» الزيادة، بالقياس إلى الحركة إلى النقصان، كما أن الزيادة إنما هي «١٢» زيادة بالقياس إلى النقصان، و على أن الزيادة و النقصان اللذين يتوجهان إليه «١٣» محدودان في الطبع ليسا بالقياس، و منجد الحال في النمو و الذبول، كما في التبييض و التسود، و كذلك الحال في التخلخل و التكاثر. و أما الحركات التي في الوضع فيشبه أن لا يكون فيها تضاد على نحو ما لا تضاد في الحركات المستديرة، و ستعلم هذا عن قريب «١٤». و أما الحركة المكانية، فإن الجنس المستدير منها غير مضاد للجنس المستقيم بوجه من الوجوه، و ذلك لأن فصول الحركات المتضادة، مع الاتفاق في الجنس، يجب أن تكون متقابلة متعاندة لا محالة، و تكون منسوبة لا محالة إلى أمر من الأمور التي تتعلق بها الحركة. و الحركات ليس كونها متضادة هي «١٥» أن متحركها «١٦» متضادان «١٧»، فإن الأضداد قد يعرض لها أن تتحرك حركة متفقة في النوع، فإن النار «١٨» إذا عرض «١٩» له حركة بالقسر إلى أسفل، و شاكل الحجر في ذلك، كان نوعا الحركتين لا يختلفان في ذاتيهما «٢٠»، إنما يختلفان بالقسر و الطبع. و القسر و الطبع لا يجعل الشيء مختلفا «٢١» فإن الحرارة التي تحدث في جسم «٢٢» بالقسر، و التي تثور «٢٣» بالطبع متفقة الفعل؛ و السواد الذي يحدث بالقسر «٢٤»، و الذي يحدث بالطبع، سواد يؤثر تأثيرا واحدا، إنما يختلف بأن هذا

(١) لأمر زائد: الأمر زائد د، م.

(٢) موافق: يوافق ط

(٣) التبييض: المتبييض ط.

(٤) معه: ساقطة من ط.

(٥) التسود: السواد ط.

(٦) الصغر: الصغير سا، ط، م

(٧) الكبر: للكبير سا، ط، م.

(٨) اللذين: الذي سا؛ الذين هما ط؛ و اللذين م

(٩) ليس: لا ط

(١٠) في: ساقطة من ط.

(١١) إلى (الثانية): لها ط.

(١٢) حركة إنما هي: ساقطة من سا.

(١٣) إليه: إليهما م.

(١٤) قريب: قرب ط.

(١٥) هي: هوم

(١٦) متحركها: متحركتها د

(١٧) متضادان: متضادة سا، ط، م.

(١٨) النار: الحار سا، ط، م.

(١٩) عرض: عرضت م

(٢٠) ذاتيهما: ذاتهما ط، م.

(٢١) مختلفا: مختلفان د

(٢٢) جسم: الجسم ط

(٢٣) تنور: تنور ب، د.

(٢٤) بالقسر الذي يحدث: ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٨٢

عرضي و هذا طبيعي، و كذلك الأشكال الطبيعية و القسرية و غير ذلك. و لو كان تضاد الحركات أيضا إنما هو «١» للقسر و للطبع، لما كانت حركتان قسريتان متضادتين، و لا طبيعيتان «٢» متضادتين. فبين أنه ليس تصوير الحركة مضادة «٣» للحركة، لنفس أن الحاملين للحركة متضادان، و يمثل ذلك يعلم أيضا «٤» أن الحركة ليست تصوير مضادة للحركة «٥» لأجل أن المحركين متضادان، و لا أيضا لأجل الزمان، لأن الزمان لا تتضاد طباعه؛ و لو كانت «٦» تتضاد لكان يكون التضاد في أمر يعرض للحركة، لا لطبيعة الحركة، فإن الزمان عارض للحركة، و لا أيضا تكون الحركات متضادة، لأجل أن الذي «٧» فيه الحركة مضاد للذي فيه حركة أخرى، فإن «٨» الذي فيه الحركة يكون متفقا و الحركات تتضاد «٩». فإن الطريق من البياض إلى السواد و من الزيادة إلى النقصان، هو بعينه الطريق من السواد إلى البياض و من النقصان إلى الزيادة، و بالجملة بين «١٠» المتوسطات بأعيانها. كما أن المسافة في النزول هي المسافة في الصعود، و بالجملة فإن هذه المتوسطات لا أضداد لها، لأنها متوسطات. فكيف يكون هي التي لتضادها تصوير الحركات متضادة.

و لم «١١» يبق الآن إلا- الأمور التي إليها و عنها، فإنها إذا كانت متضادة كالسواد و البياض كانت الحركات متضادة، و لا كيف اتفق، فإن الحركة من السواد ليس بضد للحركة «١٢» إلى السواد، لأجل أنه «١٣» حركة من السواد فقط، بل لأجل ما يلزمه «١٤» من أن تكون مع «١٥» ذلك حركة إلى البياض، كما يلزم كونها حركة «١٦» إلى السواد من كونها حركة «١٧» البياض، فإن الانتقال من السواد لا- يكون إلا إلى «١٨» البياض، و الانتقال إلى السواد لا يكون إلا من البياض. فأما «١٩» من الإشفاف و إلى الإشفاف، فذلك ليس بحركة، بل أمر يقع دفعة، و لو كانت الحركة من السواد قد تتوجه لا إلى البياض، لم تكن هاتان «٢٠» الحركتان متضادتين، كما أنه يجوز أن يتحرك الشيء من اليمين لا- إلى اليسار، بل إلى فوق «٢١»، فالحركات المتضادة هي التي تتقابل أطرافها. و هذا يتصور على وجهين يرجعان إلى وجوه ثلاثة: أحدهما أن تكون أطرافها تتقابل بالتضاد الحقيقي في ذواتها، مثل السواد و البياض، و مثل أكبر حجم في طبيعة الشيء، و أصغر حجم في طبيعة ذلك الشيء. و الثاني أن تكون أطرافها لا تتقابل في ذواتها و في ماهياتها «٢٢»، بل تتقابل من جهتين: إحداهما «٢٣» بالقياس إلى الحركة

- (٢) ولا طبيعيتان: ولا طبيعتان د، سا، م
 (٣) مضادة: متضادة ب، د، سا.
 (٤) أيضا: ساقطة من سا، م
 (٥) للحركة: ساقطة من سا.
 (٦) كانت: كان د، سا، ط، م.
 (٧) الذى: التى سا
 (٨) فإن: و إن د
 (٩) تتضاد: متضادة د، ط.
 (١٠) بين: هى سا، ط، م.
 (١١) و لم: فلم سا، ط، م.
 (١٢) للحركة: الحركة م
 (١٣) أنه: أنها م.
 (١٤) ما يلزمه: يلزمه د؛ ما يلزمها م
 (١٥) مع: ساقطة من سا
 (١٦) حركة (الثانية):+ من سا، ط،
 (١٧) إلى السواد من كونها حركة:
 ساقطة من م.
 (١٨) إلى (الأولى): من سا
 (١٩) فأما: + الانتقال ط.
 (٢٠) هاتان: فهاتان ط
 (٢١) فوق: الفوق ط.
 (٢٢) ماهياتها: هياتها د
 (٢٣) إحداهما: أحدهما سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٨٣

و الثانية بالقياس إلى أمور خارجة عن الحركة، مثل أن طرفى المسافة المتصلة بين السماء والأرض هما «١» مثلا نقطتان أو مكانان. و طباع «٢» النقطتين و المكانين لا- تتضاد ولا- تتقابل تقابل السواد و البياض «٣»، بل يتقابل الأمر خارج، و ذلك الأمر إما غير متعلق بالنسبة إلى الحركة و إما متعلق بها. أما الخارج من النسبة إلى الحركة، فبأن يكون أحد الطرفين فى غاية القرب من الفلك، و الطرف الثانى فى غاية البعد «٤» منه، فيكون طرف منه لزمه إن كان علوا، و الآخر «٥» لزمه إن يكون سفلا. و أما المتعلق بالنسبة إلى الحركة، فمثل أن يكون أحد الطرفين عرض له أن يكون مبدأ الحركة الواحدة، و الآخر عرض له أنه «٦» منتهى لتلك الحركة. فقياس كل واحد منهما إلى الحركة مخالف، و مقابل لقياس «٧» الآخر. فإنه «٨» و إن كان قياس كل واحد منهما إلى الحركة قياس المقابل «٩» بالإضافة «١٠»، إذ المبدأ مبدأ «١١» لذى المبدأ «١٢»، و المنتهى منتهى لذى المنتهى، و كذلك بالعكس فى الأمرين، فليس مقابلة «١٣» ما بين المبدأ و المنتهى هذه المقابلة، فإن المبدأ لا يقابل المنتهى بأنه مقول «١٤» بالقياس إليه، فإنه ليس يلزم أنه إذا كان للحركة مبدأ ما، و جب أن يفهم من هذا بعينه أن لها «١٥» منتهى، عسى إن كان و لا بد فيعلم «١٦» بدليل و وسط من خارج، و الأمر فى

المنتهى كذلك. و المضافان أيهما علم، لزم العلم بالآخر، فليس ابتداء المسافة متصور الماهية بالقياس إلى منتهائها، ولا منتهائها متصور الماهية بالقياس مبتداها «١٧»، فليس بينهما تقابل المضاف، و بينهما لا محالة تقابل. أعنى إذا كانا في المستقيمة «١٨»، إذ يستحيل أن يكون المبدأ و المنتهى مجتمعين في شيء، و أحدها بالقياس إليه مبتدأ «١٩» و منتهى، اجتماعا في زمان واحد، و ليس أحدهما معنى عدما للآخر، حتى «٢٠» يكون المنتهى عدم المبتدأ «٢١» بالتضاد «٢٢»، و لا وجه من وجوه «٢٣» التقابل إلا التقابل بالتضاد. و أما في غير المستقيم، فلا يبعد أن يكون شيء واحد مبدأ أو منتهى للحركة التي ليست على الاستقامة، فلا يكون في المبدأ «٢٤» و المنتهى هناك تضاد و تقابل «٢٥»، و ليس يقع الشك في أن القسم الأول يجعل الحركات متضادة، و أما القسمان الآخران فيشبه أن يقع هذا

-
- (١) هما: و هما ب، د.
 - (٢) و طباع: و طباع ط، م
 - (٣) السواد و البياض: البياض د.
 - (٤) البعد: الأحد سا
 - (٥) و الآخر: و آخر سا.
 - (٦) أنه: فإنه د
 - (٧) لقياس: كالمقياس ط؛+ كل واحد منهما إلى ط.
 - (٨) فإنه: و إنه سا
 - (٩) المقابل: + له ط، م
 - (١٠) بالإضافة إذ: ساقطة من م
 - (١١) مبدأ: ساقطة من م
 - (١٢) لذى المبدأ: ساقطة من م.
 - (١٣) مقابلة: مقابل د.
 - (١٤) مقول: يقول م
 - (١٥) لها: له: له سا، ط، م.
 - (١٦) فيعلم: فستعلم ط.
 - (١٧) مبتداها: مبيداها ط، م.
 - (١٨) المستقيمة: المستقيم سا.
 - (١٩) مبتدأ: مبدأ ط، م.
 - (٢٠) حتى: ساقطة من سا
 - (٢١) المنتهى عدم المبدأ: المبتدأ عدم المنتهى سا
 - (٢٢) بالتضاد (الأولى): إلا بالتضاد بخ؛ ساقطة من د، ط، م
 - (٢٣) وجوه: الوجوه ب، سا.
 - (٢٤) المبدأ: المبتدأ ط.
 - (٢٥) و تقابل: أو تقابل سا، ط، م.
- الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٨٤

الشك فيهما، و ذلك لأن ذوات تلك الأطراف لا تتقابل لذاتها، بل تتقابل «١» بعارض عرض لها «٢»، فإذا لم تكن متضادة حقيقية «٣»، لم تجعل الحركات متضادة حقيقية.

فنقول: إن هذه المقدمة باطله، فإنه ليس إذا كان الشيء متعلقا بشيء، و يكون ذلك الشيء ليس يعرض له التضاد في جوهره، بل لعرض «٤» يعرض له «٥»، يجب «٦» أن يكون التضاد في المتعلق بذلك الشيء تضادا بالعرض. و ذلك لأنه يجوز «٧» أن يكون هذا «٨» الذي هو عارض للمتعلق به «٩»، أمرا داخلا «١٠» في جوهر المتعلق فإن التحدد بالطرف أمر غير ذاتي للشمع، و ذاتي للشكل الذي من «١١» الشمع، و هو مما يتعلق بالشمع و يقوم «١٢» به. و كذلك «١٣» الجسم الحاد و الجسم البارد يتضادان بعرضيهما و فعلاهما، و هو الإسخان و التبريد الصادران «١٤» عنهما لا يتضادان بالعرض، بل بالحقيقة، لأجل أن الحار و البارد و إن كان عارضا بالقياس إلى الجسم، فإنه ذاتي أو واجب الوجود، حتى يكون الإسخان و التبريد متحققا. و على هذه الصورة، فإن الحركة ليست «١٥» تتعلق بطرف المسافة من حيث هو طرف «١٦» فقط كيف كان، حتى إذا عرض للطرفية «١٧» عارض كان غير داخل في تقويم الحركة، أو لا يجب «١٨» دخوله، كلا- بل إنما تتعلق الحركة بالطرف من حيث هو «١٩» مبدأ و منتهى، فإن كل حركة بجوهريتها «٢٠» يتضمن التأخر و التقدم لأن الحركة جوهرها مفارقة و قصد. فجوهرية الحركة يتضمن المبدأ و المنتهى، إما بالفعل و إما بالقوة القريبة من الفعل، التي أشرنا إليها. فالأطراف «٢١» التي للمسافة إنما تتعلق بها الحركة من حيث هو مبدأ و منتهى، و هي من حيث هي مبدأ و منتهى متقابلة، و هي «٢٢» من حيث هي متقابلة «٢٣» فهي «٢٤» مقومة للحركة، و إن كانت ليست مقومة بذلك. فظاهر بين أن الحركة التي يتعين «٢٥» لها مبدأ و منتهى متغايران بالفعل، لا يجوز أن يؤدي أحدهما إلى الآخر، بل يكون على النحو الذي وصفنا، فهي لذاتها من ضد إلى ضد، و الضدان ذاتيان «٢٦» لهما «٢٧»، و ليسا ذاتيين للموضوع الذي هو الطرف.

(١) تتقابل: ساقطة من د

(٢) لها: له م.

(٣) حقيقة (الأولى و الثانية): حقيقة ط.

(٤) لعرض: العرض م

(٥) له: أنه د

(٦) يجب: فيجب ط؛ ساقطة من م

(٧) أن يكون يجوز: ساقطة من د.

(٨) هذا: + الشيء ط

(٩) به: بذواتها سا

(١٠) داخلا: ساقطة من سا.

(١١) من: في سا، ط

(١٢) و يقوم: و يقوم سا، ط، م

(١٣) و كذلك: فكذلك سا.

(١٤) الصادران: الصادر د؛ و الصادران م.

(١٥) ليست: ليس ب، د، سا، م.

(١٦) طرف: طرفه سا؛ طرفها ط، م.

(١٧) للطرفية: لطرفها ط

(١٨) أو لا يجب: إذ لا يجب ط.

(١٩) هو: + جسم د

(٢٠) بجوهريتها: جوهريتها سا؛ فجوهريتها ط، م. الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ٢٨٤ [الفصل السادس] و - فصل في تضاد

الحركات و تقابلها ص : ٢٨٠

(٢١) فالأطراف: فإن الأطراف ط.

(٢٢) و هي: فهي ط

(٢٣) متقابلة: مقابلة ط

(٢٤) فهي: ساقطة من ط.

(٢٥) يتعين: تعين ط.

(٢٦) ذاتيان: كالذاتيين ط

(٢٧) لها: له سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٨٥

و لقاتل أن يقول: كيف يكون المبدأ مضادا «١» للمتتهى، و مبدأ الحركة و منتهاها قد يكونان «٢» في جسم واحد، و الأضداد لا تجتمع في جسم واحد.

فيقال له: الأضداد قد تجتمع في جسم واحد «٣»، إذا كان الجسم ليس موضوعها «٤» الأول القريب، إنما لا تجتمع الأضداد معا في الموضوع الأول القريب، و موضوع المبدئية «٥» و المنتهائية «٦» ليس هو الجسم، بل هو الطرف، و لا يجتمع «٧» في طرف بالفعل أن يكون مبدأ حركة مستقيمة واحدة بالاتصال و منتهاها، و هذا كما قد يجتمع في جسم واحد أشياء متقابلة. و إن كان بغير التضاد، كجسم يوجد فيه خط محدب و خط مقعر، و ما أشبه ذلك.

و الذى ظن أن الحركات المستقيمة ليست أولى بأن تضاد، من أن تضادها «٨» المستديرة، إذا الطريق و المسافة في المتضادات «٩» المستقيمة واحدة، فقد سها «١٠» سهوا عظيما، و كان يلزم «١١» أن يقول السواد و البياض ليسا بمتضادين، لأن موضوعهما واحد. و لو كان شرط التضاد «١٢» أن لا- يكون للضدين أمر مشترك، لما اجتمع الضدان في جنس واحد، و لما «١٣» كان موضوعهما واحدا بالحقيقة، فإن التضاد هو اختلاف في طريق واحد على غاية ما يمكن و لا نشك «١٤» أن التسود ضد التبييض، و الطريق بينهما هو الوسائط، و هو واحد، لكن السلوكين المتقابلين فيه هما «١٥» على غاية الخلاف.

و إذ قد بينا هذه الأصول، فلنرجع إلى غرضنا من تبين «١٦» أن الحركة المستديرة لا تضاد المستقيمة، فنقول «١٧» إن كان بينهما تضاد، فإما أن يكون ذلك التضاد لأجل الاستدارة و الاستقامة أو لا يكون، فإن كان لأجل الاستقامة و الاستدارة كانت الاستقامة و الاستدارة متضادتين، لأن الشئ الذى به الاختلاف بين الأضداد المتفقة في الجنس متضاد، لكن الاستدارة و الاستقامة كما قيل «١٨» ليس موضوعهما القريب واحدا، و لا شئ من الموضوعات يجوز أن يستحيل من الاستدارة إلى الاستقامة إلا بفساده على ما قلنا، فليسا بضدين فليسا بسببى تضاد الحركات، بل ليس ما فيه الحركة هو السبب لتضاد الحركات، فإن «١٩» لم يكن تضادهما «٢٠» لما فيه بقى أن يكون للأطراف، و لو كان مضادة «٢١» المستديرة لغيرها بسبب الأطراف، لكانت الحركة الواحدة بعينها تضادها حركات لا نهاية لها مختلفة، لأنه

(١) مضادا: متضادا سا، ط

(٢) يكونان: يكون سا.

- (٣) فيقال ... واحد: ساقطة من سا
 (٤) موضوعها: موضوعهما ط.
 (٥) المبدئية: المبتدئية ط
 (٦) و المنتهائية: و المنتهوية م
 (٧) و لا يجتمع: فلا يجتمع ط.
 (٨) تضادها: + من ط.
 (٩) المتضادات: المضادات ط
 (١٠) سها: ينتهى ط
 (١١) يلزم: + أيضا سا، ط، م.
 (١٢) التضاد: المتضاد سا؛ المتضادين ط.
 (١٣) و لما: لما ط
 (١٤) و لا نشك: و لا شك سا، ط.
 (١٥) فيه هما: فيهما ط.
 (١٦) تبيين: تبيين ط
 (١٧) فنقول: فقوله سا.
 (١٨) قيل: + قبل سا.
 (١٩) فإن: و إذ ب؛ و إذا د
 (٢٠) تضادهما: تضادها د، ط، م.
 (٢١) مضادة: متضادة م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٨٦

يمكن أن يكون الخط المستقيم المعين المشار إليه الذى عليه هذه الحركة المستقيمة و ترا لقسى «١» غير متشابهة «٢» لا نهاية لها بالقوة، لكن «٣» ضد هذا الواحد واحد فقط، و هو الذى «٤» فى غاية البعد عنه، و يمكن أن يبين «٥» بهذا أيضا أن صورة الاستقامة و الاستدارة لا- تتضاد تضادا جنسيا، لأنه إن كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق الاستدارة، كان أيضا هذا المستقيم يضاده «٦» هذا المستدير بعينه، إذ لا يجوز أن يكون هذا الواحد يقابله «٧» إلا واحد «٨» بعينه، لأن ما هو أبعد عن هذا الواحد فى طبيعة الخلاف فو واحد، فإن لا أبعد فلا ضد. و هذا الشخص لما لم يكن متكثرا بالعدد لم يجز أن يكون ضده معنى عاميا متكثرا، فيسقط «٩» بهذا قول من قال: إن هذه «١٠» الحركات القوسية الكثيرة يجوز أن تكون مضادة للمستقيمة الواحدة.

قال «١١» و إن كان ضد الواحد واحدا، فهذه الكثرة هى من حيث هى «١٢» مستديرة كشيء واحد. فإن هذا «١٣» القول خطأ، و ذلك لأن ضد الواحد بالعموم «١٤» واحد بالعموم، متكثر الشخص ليس «١٥» ضد الواحد بالعموم واحدا بالشخص «١٦»، فليس ضد جميع تلك المستديرات المتفقة فى معنى الاستدارة هذا «١٧» المستقيم الواحد بالشخص، بل الأولى أن تكون «١٨» المستديرات ليست كأشخاص من نوع واحد، بل «١٩» كل واحد منها قوس «٢٠» من دائرة أخرى، انعطافها و انحداها انعطاف و انحداب آخر. و لا يبعد أن تكون «٢١» الدوائر المتفقة فى النوع هى التى تتكثر بالعدد و لا تختلف فى الاحد يداب، فيكون لا جواز مطابقة فيما بينها بوجه من الوجوه.

و يمثل هذا ما اختلف المستقيم «٢٢» و المستدير «٢٣»، و إن «٢٤» اتفقا من حيث أنهما خطان ممتدان، فلا يبعد أن يختلف نوعا

القوسين اللذين لا ينطبق أحدهما على الآخر، و إن اتفقا في أنهما مستديران محدود بان، فكيف تكون تلك القسي المختلفة كلها مضافة لشخص واحد. و يسقط أيضا سؤال من قال ليكن «٢٥» بين المستقيم و المستدير مضافة جنسية، و بين المستقيمين مضافة نوعية، بأن يقال: إنا لا نمنع «٢٦» أن يكون للشيء الواحد أضداد «٢٧» من جهات كانت جنسية أو كانت نوعية «٢٨»، و ذلك لأن الشيء يضاد الشيء «٢٩» في طبيعته ذاته، و قد يضاده في أعراض و أحوال. و نحن لا نمنع أن

-
- (١) و ترا لقسى: وتر القسى د
 - (٢) متشابهة: متشابه ط.
 - (٣) لكن: و لكن ط، م
 - (٤) الذى: + هو سا
 - (٥) يبين: يتبين ط.
 - (٦) يضاذه: يضاد سا
 - (٧) يقابله: مقابلا سا؛ مقابله ط، م
 - (٨) واحد: لواحد سا.
 - (٩) فيسقط: فسقط سا، ط
 - (١٠) هذه: ساقطة من سا.
 - (١١) قال: و إنه سا، ط؛ فإنه م.
 - (١٢) حيث هى: ساقطة من د
 - (١٣) فإن هذا: فهذا ط، م.
 - (١٤) واحد بالعموم: ساقطة من م
 - (١٥) ليس: و ليس سا؛ فليس ط.
 - (١٦) بالشخص: + حينئذ ط
 - (١٧) هذا: هو ط.
 - (١٨) تكون: ساقطة من سا، ط، م
 - (١٩) بل: + كان ط.
 - (٢٠) قوس: وتر و قوس سا.
 - (٢١) تكون: + تلك ط.
 - (٢٢) المستقيم: المستقيمة ب، د، ط
 - (٢٣) و المستدير: و المستديرة ب، د، ط
 - (٢٤) و إن: فإن سا.
 - (٢٥) ليكن: فليكن ط.
 - (٢٦) لا نمنع: لا نمتنع ط
 - (٢٧) أضداد: ضدان ط.
 - (٢٨) أو كانت نوعية: أو نوعية سا

(٢٩) الشيء: للشيء ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٨٧

يعرض للحركات المستديرة أن يكون لها أصداد من المستديرات و من المستقيمات في معان تعرض لها، وإنما نمنع أن يكون لها ضد في ذاتها و ماهيتها. و هذا كما أن التوسط في الأخلاق يصاد التقصير و الإفراط، و قد يتضادان هما أيضا في أنفسهما؛ و لكن تضاد الإفراط و التقصير «١» تضاد حقيقي في الذات «٢»، و هما المتباعدان غاية التباعد و أما تضاد «٣» التوسط و الطرفين، فليس «٤» لطبيعة التوسط و الطرفين، بل لأن التوسط فضيلة، و ذانك يجتمعان في الرذيلة و الفضيلة معنى لازم أو عارض «٥» لتلك الطبيعة المتوسطة، و أيضا كون «٦» ذينك رذيلة «٧» معنى لازم لهما «٨» و عارض «٩» و ليس في الفضيلة و الرذيلة دخول في ماهية هذه، فيكون التضاد بين المتوسط و الطرفين، تضادا في عارض. و الطرف «١٠» يصاد الطرف «١١» بذاته و جوهره، و تضاد الوسط «١٢» لعارض «١٣». و أما أنه هل يكون للشيء «١٤» ضد من جهة «١٥» جنسه و ضد من جهة نوعه فقد علمت في مواضع أخر ما في هذا، و تحققت أن الضد بالحقيقة هو «١٦» ضد ذات الشيء و نوعيته، فلا يجوز أن تكون المستديرة تضاد المستقيمة تضادا جنسيا، و تضاد المستقيمة المستقيمة «١٧» تضادا نوعيا. و لا يجب «١٨» أن يستعان في هذا بتضاد الحركة و السكون تضادا جنسيا، ثم بتضاد الحركتين تضادا نوعيا، فإن السكون معنى عدمي لا مضاد «١٩»، فقد اتضح أن الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة.

و كذلك يجب «٢٠» أن تعلم أن المستديرات التي على «٢١» القسي لا تتضاد، لأنه يجوز أن تتفق في أطراف «٢٢» مشتركة قسي بلا نهاية. فأما الحركة من طرف قوس «٢٣» إلى طرف آخر للتي «٢٤» بالعكس، و القوس واحدة بعينها، فلا تكون مضادة لها أيضا، تعلم ذلك إذا علمت أن الحركة المستديرة الوضعية، التامة الدوران، لا ضد لها بوجه، لأنه لا طرف «٢٥» لها بالفعل، و إذا فرض لها طرف يكون «٢٦» فيه خروج وضع معين إلى الفعل. بذلك الفرض اجتمع فيه إن كان «٢٧» مبدأ و منتهى، إذا لم يكن المبدأ. أو المنتهى ضدین لأجل المبدئية و المنتهائية «٢٨»، بل لأجل أنهما كما مر لك- مبدأ و منتهى حركة، و لا كيف اتفق، بل لأجل أنهما «٢٩» مبدأ و منتهى حركة بصفة لا يكون مبدؤها هو بعينه «٣٠» منتهاها في

(١) و التقصير: و النقص د، سا، م

(٢) الذات: الذوات سا.

(٣) تضاد: لتضاد ط

(٤) فليس: فلبسط م.

(٥) أو عارض: عارض م

(٦) كون: في كون ط

(٧) رذيلة: و رذيلة د

(٨) لهما: لها ط

(٩) و عارض: أو عارض ط.

(١٠) و الطرف: فالطرف د، سا.

(١١) الطرف: الطرفين د

(١٢) الوسط: التوسط ط

(١٤) يصاد الطرف للشيء: ساقطة من سا

(١٣) لعارض: بعارض ط، م

- (١٥) جهة: كلية سا.
 (١٦) هو: ما هو ط، م.
 (١٧) المستقيمة المستقيمة: المستقيمة د، م
 (١٨) ولا يجب: لا يجب سا.
 (١٩) لا مضاد: لا يضاد ط.
 (٢٠) يجب: لك ب، سا؛ يجب لك ط
 (٢١) على: عند بخ، د، م
 (٢٢) أطراف: الأطراف سا.
 (٢٣) قوس: القوس ط
 (٢٤) للتي: و التي د، ط؛ التي سا.
 (٢٥) لا طرف: طرف م.
 (٢٦) يكون: فيكون ط
 (٢٧) كان: كانت م.
 (٢٨) و المنتهائية: و المنتهوية م.
 (٢٩) أنهما: كونهما سا
 (٣٠) بعينه: بعينها سا، ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٨٨

استمرارها، حتى يصح التعاند بين المبدأ و النهاية من جهة القياس إلى الحركة. و ذلك إنما يتفق حيث «١» يكون المبدأ و المنتهى بحركة مستقيمة، يكون الاستمرار فيها لا يجعل المبدأ منتهى، و لا المنتهى مبدأ، فذلك «٢» هو الذى لا يجتمع.
 و إذا «٣» كان كذلك، فقد عرفت أن الحركتين «٤» اللتين «٥» على القوس الواحدة لا تتضادان، لأن الحركة على تلك «٦» القوس لا يعترض «٧» لها- من حيث هي حركة قوسية- أن يكون مبدؤها غير منتهاها مغايرة «٨» ذاتية، بل يعرض ذلك لقطع «٩» يعرض «١٠» و وقوف «١١» يتفق، و لو لا ذلك لصح لها التوجه المستمر إلى المبدأ بعينه. و هي «١٢» حركة متصله واحدة لا رجوع فيها. و الحركات المستديرة الوضعية، و خصوصا ما يكون منها لجسم «١٣» متشابه الأجزاء، موضوع على جسم متشابه الأجزاء، أو موضوع فى جسم متشابه الأجزاء، أعنى المتشابه «١٤» فى الطبيعة و فى وضع الأجزاء، فإنها حركات و إن «١٥» تكثرت و تخالفت، فإنها تكثرت و تخالفت بالعدد. لأن كل «١٦» حركة منها تمت. فإنها «١٧» تبدئ من وضع إذا فرض بالفعل و تنتهى إلى وضع إذا فرض بالفعل، لا اختلاف بينهما إلا- بالعدد، و يكون له فى الوسط أوضاع إذا فرضت بالفعل لم تكن مخالفة «١٨» لما قبلها إلا بالعدد. و كل حركة منها فإن مبتدأها «١٩» المفروض و منتهاها المفروض، و وسطها المفروض، لا تخالف حركة أخرى إلا بالعدد. فهى لا تخالفها إلا بالعدد «٢٠»، و لا شىء مما لا يتخالف إلا بالعدد بأضداد و إن كانت تستحيل أن تجتمع.
 و أما الذى قيل من أنه كما أن المستديرة تخالف المستقيمة فى أنها لا طرف «٢١» لها بالفعل، فكذلك تخالفها فى أن نوع تضادها لا يتعلق بالأطراف. فيسقط بما عرفناه «٢٢» أنه لا- وجه لتضاد الحركات، إلا- أن يكون بسبب النهايات «٢٣» و الأطراف، فإذا سقطت النهايات سقط وجه التضاد، فلم يكن ضد. فقد علمت مما قلناه حال الحركة المستديرة.

و أما «٢٤» المستقيمات فقد عرفت أنها تتضاد «٢٥» و كيف تتضاد حينئذ «٢٦» و أن النازل و الصاعد يتضادان «٢٧» التضاد المذكور

- (١) حيث: ساقطة من سا.
- (٢) فذلك: فذلك سا.
- (٣) و إذا: فإذا م
- (٤) الحركتين: ساقطة من سا، م
- (٥) اللتين: اللذين سا
- (٦) القوس تلك: ساقطة من سا.
- (٧) لا يعترض: لا يعرض ط
- (٨) مغايرة: مغايرة ها مغايرة د.
- (٩) لقطع: القطع ط
- (١٠) يعرض: يفرض م
- (١١) و وقوف: وقوف ط، م
- (١٢) و هي: هي ط.
- (١٣) لجسم: الجسم د.
- (١٤) المتشابه: التشابه سا.
- (١٥) و إن: إن م
- (١٦) كل: ساقطة من د
- (١٧) فإنها: فإنما سا.
- (١٨) مخالفة: متخالفا ط
- (١٩) مبتدأها: مبتدئها ط.
- (٢٠) فهي لا تخالفها إلا بالعدد: ساقطة من سا.
- (٢١) لا طرف: لأطراف سا، ط.
- (٢٢) عرفناه: + في سا.
- (٢٣) النهايات: + و الأطراف ط.
- (٢٤) و أما: فأما سا
- (٢٥) تتضاد (الأولى): تضاد سا، ط
- (٢٦) حينئذ: ساقطة من ب، د، م.
- (٢٧) يتضادان: تتضاد ب، د، سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٢٨٩

الذى للحركة بما هي «١» حركة مستقيمة، و يتضادان «٢» تضادا «٣» خارجا عن ذلك، و هو أن الطرفين قد يتضادان من طريق أنهما علو و سفلى أيضا. فالحركة ذات الضد هي التي تأخذ أقرب مسافة من طرف بالفعل إلى طرف آخر «٤» بالفعل، و ضدها هو «٥» الذى يبتدى من منتهىها ذاهبا إلى مبدئها «٦» لا إلى شىء آخر.

أما مقابلة «٨» ما بين الحركة و السكون، فأمر قد تحققته فيما سلف، و علمت أن لكل «٩» جنس حركة سكونا يقابله «١٠». لكنه قد يجب علينا أن نعرف تقابل السكون للسكون، من حيث هو «١١» سكون و سكون، لا من حيث هو طبيعي و قسري، و غير ذلك من الفصول الخارجة عن جوهرهما «١٢».

فنقول: إن السكون أيضا مما «١٣» تقع فيه مقابلة و مضادة ما بسبب «١٤» الأمور التي يتعلق «١٥» بها السكون. و إذا تأملت ما اقتصناه «١٦» عليك في باب تضاد الحركة «١٧»، فعن قريب تعلم أن المسكن و المتسكن «١٨» لا مدخل «١٩» لهما «٢٠» في ذلك، و لا الزمان. و قد علمت أن السكون لا- يتعلق بمبدأ و منتهى مكاني، و لكن يتعلق بما فيه، فيشبه أن يكون تضاد ما فيه يجعل السكون متضادا، و ما فيه «٢١» يتضاد على وجهين: تضادا «٢٢» يتعلق بكونه حيزا و جهة و مكانا، أو شيئا آخر «٢٣» مما

-
- (١) هي: هو سا، ط
 - (٢) و يتضادان: و يتضاد ب؛ و يتضادا د.
 - (٣) تضادا: ساقطة من د.
 - (٤) آخر: ساقطة من ب، د، م.
 - (٥) هو: ساقطة من ب، د
 - (٦) مبدئها: مبداهها ب، م.
 - (٧) فصل: فصل ز ب؛ الفصل السابع م.
 - (٨) مقابلة: تقابل ب، د
 - (٩) لكل: الكل ط
 - (١٠) يقابله: ما يقابله ط.
 - (١١) هو: هي م.
 - (١٢) جوهرهما: جوهرها ط.
 - (١٣) مما: إنما سا
 - (١٤) ما بسبب: السبب ط
 - (١٥) يتعلق: يتعين ط.
 - (١٦) اقتصناه: قصصناه سا
 - (١٧) تضاد الحركة: التضاد الحركات ط
 - (١٨) و المتسكن: و المسكن د
 - (١٩) لا مدخل: لا تدخل د
 - (٢٠) لهما: له ط، م.
 - (٢١) و ما فيه: و فيه م
 - (٢٢) تضادا: تضاد ط، سا
 - (٢٣) أو شيئا آخر: و أشياء أخر ب، د؛ و اسما آخر سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٩٠

يجرى مجراه. و بالجملة تضادا «١» يتعلق بماهيته و تضادا «٢» يتعلق بأمر أخرى، مثل أن يكون مكانا حارا و مكانا باردا.

فأما هذا الجنس من التضاد و هو أمر غريب عن السكون، لا يغير من أمر السكون شيئاً، حتى أنه لو كان جسم. يسكن فيه الجسم سكوناً متصلاً، و كان يعرض أن يسخن أو يبرد «٣» أو يبيض أو يسود، لم يجب أن يصير السكون فيه وقتاً ما ضداً للسكون فيه وقتاً «٤» آخر بل يتصل «٥» السكون فيه واحداً بعينه. لأن هذا التضاد ليس في ذات ما فيه الساكن أولاً، بل في شيء آخر. و أما إذا كان التضاد في ذات ما فيه، بأن كان «٦» مرةً يسكن فوق، فيكون الذي يسكن فيه فوق؛ و مرةً يسكن أسفل، فيكون الذي يسكن فيه أسفل، فبالحرى أن يكون هذا «٧» السكون مضاداً لذلك السكون، و يكون السكون في المكان الأعلى ضداً للسكون في المكان الأسفل.

وقد بقي أن يعلم هل «٨» السكون الذي يقابل الحركة من فوق، هو السكون «٩» فوق، أو السكون أسفل. و قد قيل: إن السكون فوق ضد للحركة من فوق، لا للحركة إلى فوق، و ذلك لأن السكون فوق قد يكون كاملاً للحركة إلى فوق، و محال أن يكون الكمال الطبيعي مقابلاً للشيء، و أن يكون الشيء يؤدي إلى مقابل و ضد. فهذا ما يقال و أما أنا فلم يتضح لي أن الشيء لا يؤدي إلى مقابله، بمعنى أنه لا يعقبه مقابله، و لو كان كذلك لما جاز أن يؤدي الحركة إلى فقدانها. و من ينكر أن الحركة بالطبع إلى فوق إنما «١٠» هي حركة بالطبع إلى فوق، ليحصل منه سكون بالطبع. و لا- شك «١١» أن هذه الحركة مؤدية إلى «١٢» فقدان نفسها، و لم يتضح لي أن السكون فوق كمال للحركة، بمعنى أن الحركة تستكمل بذلك، بل إنما هو كمال للمتحرك. و أما الحركة فإنها تفسد و تبطل به «١٣»، و ذلك ليس كمال الحركة، بل فساد الحركة إنما هو كمال للمتحرك يحصل للمتحرك «١٤» بالحركة. و عندي أن كل سكون يعرض للمتحرك فهو مقابل لكل حركة تصح فيه لو كانت «١٥» بدل السكون، لأنه عدم لكل حركة تكون فيه إلى ذلك الموضع أو عن «١٦» ذلك الموضع. فإن السكون ليس هو عدم الحركة من حيث هي «١٧» إلى جهةٍ مساً، و إلا لكان المتحرك إلى خلاف تلك

-
- (١) تضادا: تضاد سا، ط
 - (٢) و تضادا: و تضاد د، سا، ط.
 - (٣) أو يبرد: يبرد ب، د.
 - (٤) ما ضداً للسكون فيه وقتاً: ساقطة من م
 - (٥) يتصل: + به سا.
 - (٦) كان (الثانية): كانت د.
 - (٧) هذا: ساقطة من م.
 - (٨) هل: هذا سا
 - (٩) السكون (الثانية): + إلى سا.
 - (١٠) إيما: إنها سا.
 - (١١) و لا شك: فلا شك ط
 - (١٢) إلى: إلى ط؛ ساقطة من م.
 - (١٣) به: ساقطة من م.
 - (١٤) يحصل المتحرك: ساقطة من م.
 - (١٥) كانت: + الحركة ط.
 - (١٦) عن: غير م.

(١٧) هي: هو سا، ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعي، ص: ٢٩١

الجهة ساكنا، بل السكون عدم الحركة التي في ذلك الجنس «١» مطلقا. وكذلك الساكن في نوع أين أو كيف «٢» أو كم، إذا حفظ مثلا أينما واحدا فهو ساكن في ذلك الأين، وإذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف، وإذا حفظ مقدارا واحدا فهو ساكن في ذلك المقدار، ويستحيل «٣» أن يكون الشيء يحفظ أينما واحدا ثم يكون عادما لنقله دون نقله، وكذلك في الاستحالة وغيرها، وإن كان يجوز أن يكون «٤» عادما «٥» لنقله وغير عادم لحركة في الوضع، مثلا- مثل الفلك الذي يكون في فلك آخر، فإنه من حيث الأين ساكن ومن حيث الوضع متحرك مطلقا. وكذلك الحال في الكيف، فإن الساكن بقياس التغير في الكيف هو الذي لا يتغير في الكيف، والساكن بقياس التغير «٦» في الكم هو الذي لا يتغير في الكم، لكنه إن نشط واحد «٧» أن تجعل لكل حركة من حيث هي «٨» بصفته سكونا يقابلها «٩» يكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة، لزمه أن يجعل المتحرك إلى فوق ساكنا عن «١٠» الحركة إلى أسفل.

فإن نشط أن يجعل السكون المقابل هو الذي يتوهم طارئا على الحركة فيعدمها «١١»، فمع أنه يرخص له في هذا النشاط من غير وجوب «١٢»، إذ ليس كل عدم يتأخر، بل قد يتقدم، يلزمه أن يكون السكون في ناحية تحت هو الذي يطرأ على الحركة إلى أسفل، فإن «١٣» نشط أن يجعل السكون المقابل هو الذي تطرأ عليه الحركة «١٤»، حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم المقارن للقوة، كان السكون فوق، مقابل الحركة من فوق، وأما اعتبار التقابل بالطبيعة «١٥» والقسرية، فيشبه أن يكون السكون فوق لا يقابل الحركة إلى فوق، لأنهما طبيعتان «١٦»، بل التي إلى أسفل. وعلى هذا القياس تورد سائر الفصول التي بها تتخالف الحركات.

(١) الجنس: الجسم سا

(٢) أو كيف: وكيف م.

(٣) ويستحيل: ومستحيل سا، ط، م.

(٤) يكون: + للحق سا.

(٥) دون عادما: ساقطة من د.

(٦) التغير: التعين د.

(٧) واحد: أحد سا

(٨) هي: هو سا، ط

(٩) يقابلها: يقابله ط.

(١٠) عن: على سا.

(١١) فيعدمها: فيعدمه سا، ط.

(١٢) وجوب: وجلى سا.

(١٣) فإن: وإن ط، م.

(١٤) إلى أسفل الحركة: ساقطة من سا

(١٥) بالطبيعة: بالطبيعة د، سا.

(١٦) طبيعتان: طبيعتان د.

الشفاء- الطبيعيات، ج١ السماع الطبيعي، ص: ٢٩٢

[الفصل الثامن] ع- فصل «١» في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض اتصالاً موجوداً «٢» أو امتناع «٣» ذلك فيها «٤» حتى يكون بينها «٥» سكون لا محالة

قد عرفنا أن الحركة كيف تكون واحدة وكيف تنضام الحركات، و عرفنا «٦» أنها كيف تتقابل، فحرى بنا أن نعلم أن أى الحركات تتصل بأى الحركات، و أيها «٧» لا يتصل، بل يتشافع و يتتالى.

فنقول: أما «٨» المختلفه الأجناس فلا شك أنها «٩» إذا تعاقبت على موضوع واحد، لم يكن على أنها حركة واحدة بالاتصال و أما المتفقه الأجناس كاستحالة و استحالة و نقله و نقله فخلق بنا أن نحقق «١٠» الأمر فى ذلك «١١». فإنه مما يعظم فيه الشك، أنه هل تتصل حركة الحجر «١٢» الصاعدة بحركته «١٣» النازلة، و الحركة على قوس بالحركة على وترها، و بالجملة هل تتصل «١٤» الحركتان «١٥» اللتان «١٦» يفرض لكل واحدة «١٧» منهما «١٨» شىء عنه و إليه الحركة، فيكون لأحدها غاية و للآخر «١٩» مبدأ «٢٠»، كنقطة «٢١» هى طرف مسافة «٢٢»، أو كيفية هى نهاية حركة إليها أو مقدار، أو غير ذلك. فإن قوما جوزوا هذا الاتصال، و قوما «٢٣» لم يجوزوا «٢٤»، و أوجبوا «٢٥» أن يكون بين أمثال هذه الحركات سكون. و للمجوزين حجج و للمناعين «٢٦» حجج، فلنعدها «٢٧»، و لنكشف عنها، ثم لنورد ما عندنا. فمن حجج المجوزين قولهم: أ رأيتم حجر رعى يرمى «٢٨» إلى فوق، أو ينزل إلى أسفل، و يعارضه فى مسلكه حصاة صغيرة حتى تماسه، أ تسكن «٢٩» تلك الحصاة أو لا

(١) فصل: فصل ح ب؛ الفصل الثامن م.

(٢) اتصالاً موجوداً: الأمور فقط د

(٣) أو امتناع: و امتناع د، سا، ط، م

(٤) فيها: فيهما ط

(٥) بينها: بينهما ط.

(٦) عرفنا (الأولى): عرفت د؛ عرفناك ط.

(٧) و أيها: فإنها د

(٨) أما: أن د.

(٩) أنها (الأولى): ساقطة من ب، د.

(١٠) نحقق: نتحقق د

(١١) فى ذلك: فيه ط.

(١٢) الحجر: + أيضاً سا

(١٣) بحركته: بحركة ب.

(١٤) تتصل: ساقطة من م

(١٥) الحركتان: الحركات سا

(١٦) اللتان: التى سا

(١٧) واحدة: واحدا ب، د، سا، م

(١٨) منهما: منها سا

(١٩) و للآخر: و الآخر د.

- (٢٠) مبدأ: مهمل سا
 (٢١) كنقطة: النقطة سا
 (٢٢) مسافة: المسافة ط.
 (٢٣) و قوما: و فى ما سا
 (٢٤) هذا يجوزوا: ساقطة من م.
 (٢٥) و أوجبوا: و أجبوا م
 (٢٦) و للممانعين: و للممانعين د، سا، ط، م.
 (٢٧) فلنعدّها: و لنعدّها ط.
 (٢٨) يرمى: رمى م
 (٢٩) أتسكن: أترى يسكن ط.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٩٣

ثم تأخذ فى ضد حركتها أو تتصل الحركتان معا. فإن سكن وجب من ذلك أن تكون الرحي تحبسها حصاء صاعده عن الحركة النازلة التى لها، و هذا محال، و إن اتصلت الحركتان فقد بطل «١» مذهب من يمنع ذلك.
 و قالوا أيضا: إن ذلك السكون من المحال أن يحصل من غير أن يكون له سبب بوجه من الوجوه، ثم إن كان له سبب، فما أن يكون سببا عدما أو يكون سببا وجوديا، فإن كان سببه عدما، و هو عدم سبب التحريك فيجب أن لا يكون فى ذلك الجسم المرمى إلى فوق مثلا مبدأ حركة إلى أسفل، فينبغى أن لا يتحرك إلا أن يتغير جوهره، و ليس الأمر كذلك. و إن كان السبب وجوديا فهو شىء مانع عن الحركة إما قسرى من خارج و إما طبيعى، أو إرادى نفسانى من داخل، و جميع ذلك ليس.
 و قالوا أيضا: إنه لا يمنع «٢» أن يكون شىء يماس شيئا معينا فى آن، و يفارقه «٣» و لا يبقى مماسا له زمانا، حتى يكون ساكنا فيه «٤». فلا يصح ما هو عمده احتجاج مثبتى السكون، فإنهم يعلقون بأنه لا يجوز أن يقع فى آن واحد مماسة ثم مفارقة.
 قالوا «٥»: و هذا «٦» مثل كرة مركبة على دولاب دائر، فإنها إذا فرض فوقها سطح بسيط «٧» بحيث يلقاه عند الصعود. ثم يفارقه، فإنها تماس حينئذ ذلك السطح بنقطة، و لا تبقى مماسة «٨» له بعد ذلك زمانا. و أما المانعون عن ذلك فمن حججهم أن الشىء الواحد لا يجوز أن يكون مماسا بالفعل لغاية معينة و مبانى، إلا فى آئين، و بين كل آئين زمان و ذلك الزمان لا حركة فيه، ففيه سكون.
 و قالوا أيضا: لو كان «٩» اتصال الصاعد بالهابط شيئا واحدا، لكانت الحركتان تحدث منهما حركة واحدة بالاتصال «١٠»، لأن وحدة الحركة هى الاتصال. فكان «١١» يجب أن تكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة و هذه محال و قالوا أيضا «١٢» لو جاز اتصال الحركة لكان يجب أن تكون غاية الصاعد العائد هابطا هى «١٣» أن ينتهى فى حركته مستمرا إلى ما عنه ابتداء، فيكون مبدأ الحركة المستقيمة الهاربة عن حيز هو بعينه المقصود بذلك الهرب.
 و قالوا أيضا: إنه «١٤» إذا كان الشىء ببيض فابيض و هو «١٥» يتسود فمن حيث هو يتسود ففيه سواد، و من حيث هو كذلك ففيه قوة على البياض، فيكون مع أنه أبيض فيه «١٦» قوة على البياض و هذا محال.

(١) بطل: يبطل سا، ط.

(٢) لا يمنع: لا يمتنع ط، م

(٣) و يفارقه: يفارقه م.

(٤) فيه: منه م؛+ هذا خلف ط.

(٥) قالوا: و قالوا سا

(٦) وهذا: و هل م

(٧) بسيط: ساقطة من سا.

(٨) مماسة: مماسا سا.

(٩) كان: جاز سا، ط، م.

(١٠) بالاتصال: باتصال د

(١١) فكان: و كان م.

(١٢) أيضا: + إنه ط، م

(١٣) هي: ساقطة من ط.

(١٤) إنه: ساقطة من سا

(١٥) هو، ما هو ط؛ ساقطة من م.

(١٦) فيه: ففيه م؛ ساقطة من ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٩٤

فهذه الأشياء و ما يشابهها «١» عمدة ما يحتج «٢» به الفريقان، و ليس و لا واحد منهما «٣» حسن «٤» الاحتجاج، و إن كان المذهب الثاني هو الحق. لكنهم لم يتركوا لنا برهانا أقاموه عليه، بحيث نقنع «٥» به «٦»، أو لم «٧» يفهمونا «٨» تفهيمًا يتعرضون به لأن يقع على وجه يزيل الشكوك. فلهؤلاء القائلين بالسكون أن ينقضوا ما احتج به أولئك.

أما حديث الحصاة، فإنها لا يخلو إما أن يكون الهواء المندفِع أمام «٩» الرحي يصرف الحصاة قبل أن تقع بينهما مماسة، فحينئذ يكون ذلك السكون واقعا في الهواء قبل المماسه، و إما أن لا يكون بحيث يصرفه حتى يلقي حجر الرحي فحينئذ لا يستحيل، و إن كان شيعا أن تتوقف الرحي «١٠» لاستحالة اتصال الحركتين، كما يقع مثل ذلك لاستحالة الخلاء. فإن الأمر الواجب وجوده لا يبعد أن يبطل ما من شأنه أن يبطل، أو يمنع «١١» «١٢» ما من شأنه أن يمنع «١٣»، و يكون القدر من الزمان الذي فيه الإبطال و المنع بحسب «١٤» مناسبة الفعل و الانفعال.

و أما الحجّة الأخرى، فيجوز أن يقولوا عليها: إن السبب فيه سبب عدمي، و هو عدم حدوث الميل عن القوة المحركة «١٥». فإن هذه القوة المحركة إنما تحرك «١٦» بإحداث ميل، و قد علم أنها إذا كانت في مكانها الطبيعي لم يكن لها هناك ميل إلى جهة البتة، و تلك القوة موجودة، فلذلك «١٧» تجوز في الجهة الأخرى التي ترامت إليها «١٨» بميل «١٩» قاسر أن تكون تارة ممنوعة عن الميل الذي تحدته «٢٠» بالطبع بمعارضة الميل القسري، و يلزم من ذلك أن لا تتحرك، و ذلك كسخونة «٢١» الماء الغريبة إذا كانت قوية بعد، فإنها مانعة عن أن «٢٢» تنبعث عن طبيعة الماء برده الطبيعي. فإننا نعلم أن الميل الغريب يستولى على الميل الطبيعي و يعدمه، و يمنع عنها «٢٣» الحركة الطبيعية، فيجوز أن يكون عند انتهاء الحركة بقیة «٢٤» من الميل الغريب، بقدر ما يمنع القوة الطبيعية عن إحداث الميل الطبيعي، و يكون أضعف من أن يقوى «٢٥» مع تلك «٢٦» الممانعة على التحريك في تلك الجهة، بل يضعف عن التحريك، فلا يحرك، و لا يضعف عن ممانعة الطبيعة من إحداث الميل «٢٧». فإن الميل الغريب يقوى على التحريك غالبا للقوة الطبيعية، و لا القوة الطبيعية تقوى على إحداث

- (٢) ما يحتج: مما يحتج سا
 (٣) منهما: منهم د، ط
 (٤) حسن: جنس سا.
 (٥) نقنع: نقع ب
 (٦) به: ساقطة من م
 (٧) أو لم: إذ لم سا؛ و لم ط.
 (٨) يفهمونا: يفهمونا ط.
 (٩) أمام: أما م.
 (١٠) الرحي (الثانية): ساقطة من م.
 (١١) ما من شأنه أن يبطل أو يمنع: ساقطة من م
 (١٢) أو يمنع: و يمنع سا.
 (١٣) أن يمنع: أن يمنع د، سا، م.
 (١٤) بحسب: ساقطة من سا.
 (١٥) المحركة: ساقطة من د
 (١٦) تحرك: تتحرك د.
 (١٧) فلذلك: فكذلك سا، ط، م
 (١٨) إليها: إليه سا
 (١٩) بميل: لميل ط.
 (٢٠) تحدثه: تحدثها سا، ط، م.
 (٢١) كسخونة: بسخونة م
 (٢٢) أن: ساقطة من د.
 (٢٣) و يمنع عنها: و ما يمنع سا؛ و يمنع عنه ط، م.
 (٢٤) بقية: فيه ب، د
 (٢٥) يقوى: يكون يقوى سا.
 (٢٦) تلك: ذلك م.
 (٢٧) إحداث الميل: + الطبيعي ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٩٥

الميل الطبيعي إلى أن تبطل تلك البقية من «١» الميل الغريب «٢» بنفسها أو يبطلها سبب آخر. و مثل هذا «٣» قد يشاهد بين المتفاوتين «٤» أيضا، إذا تنازعا في معان أخرى، فيكون الامتناع عن الحركة تارة لهذا، و تارة يكون الامتناع «٥» لسبب «٦» يوجب «٧» السكون زمانا، بعده «٨» ينبعث الميل الطبيعي إذا وجد التحريك فليس كل ميل كما حصل ميلا حصلت معه حركة، بل ربما كان أضعف من ذلك أو مشوبا بالمقابل، شوب المتوسطات إلى أن يصفو. و هذا مثل الميل الذي يحصل في حمل يتناوله محركون تسعة، فإذا انضم إليهم العاشر استقل، فإن التسعة قد أوجبوا فيه ميلا ما «٩» و أعدموا ميلا. إلا أن الحاجة لا تتم بذلك الميل في الاستقلال، بل تحتاج إلى زيادة. و يجوز أن يقال إن السبب فيه معنى وجودي، و هو أمر عرضي «١٠» أيضا، و هو أن يكون المحرك يفيد قوة غريبة

يتحرك بها الجسم، وبتوسطها يفيد قوة مسكنة، وهو أمر كالمضاد «١١» للميل، و صورة «١٢» مضادته أنه «١٣» أمر غريب، به يحفظ الجسم مكان ما هو فيه، كما بالميل يترك «١٤» مكانه فيكون منه قسرى وطبيعى، كما يكون من الميل قسرى وطبيعى.

و أما الحجة الدولابية فقد قيل عليها إن الكرة الطبيعية لا نقطة حقيقية لها و أنها «١٥» تماس بسطح «١٦». وهذا لا يعجبني، بل الجواب الأصوب أنه حيث تكون كرة حقيقية، فلا تكون إلا محاطة «١٧» بكرة، أو لا محيط لها «١٨»، كما فى السماوات ولا يمكن معها هذا العمل. و حيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية، ولو كانت فربما استحال أن تماس دفعة و تزول، و وجب «١٩» أن تقف وقفة ما لاستحالة ذلك، و مع ذلك فلا يخلو «٢٠» إما أن يكون هناك بين الكرة و الصفيحة «٢١» خلاء، أو لا يكون، و يستحيل أن يكون بين الكرة و الصفيحة «٢٢» خلاء، فيجب أن يكون بينهما ملاء، فإن كان بينهما ملاء كان سطح ذلك الملاء الملاقى يلقى الصفيحة «٢٣»، و هو بسيط مسطح، و سطح آخر يلقى تقييب الكرة. و لم يجز أن يكون فى وجهه نقطة غريبة من جسم آخر، فإن النقطة لا يتعين «٢٤» لها فى السطح «٢٥» البسيط «٢٦» وضع متميز، غير أن يكون من ذلك البسيط «٢٧». و إذا كان كذلك لم تقع «٢٨» مماسة بين الكرة و بين الصفيحة «٢٩» بالنقطة، و فرضت مماسة، و ذلك محال.

(١) من: عن ط

(٢) الغريب: أو تبطل سا، ط، م

(٣) و مثل هذا: و هذا سا.

(٤) المتفاوتين: المتقاومتين بخ، ط؛ المقاومين سا؛ المتقاربين م.

(٥) عن الامتناع: ساقطة من م

(٦) لسبب: بسبب سا، م.

(٧) يوجب: وجوب سا، ط، م

(٨) بعده: بعد ط.

(٩) ما: ساقطة من م.

(١٠) عرضى: عرض ب، د.

(١١) كالمضاد: كالمضاد م

(١٢) و صورة: و صورته م

(١٣) أنه: ساقطة من م

(١٤) يترك: ترك ط.

(١٥) و أنها: فإنها د؛+ إنما ط

(١٦) بسطح: سطح سا.

(١٧) محاطة: محاطا سا، ط؛ مخالطة م

(١٨) لها: له سا، ط.

(١٩) و وجب: و وجبت سا

(٢٠) فلا يخلو: لا يخلو د، سا، م.

(٢١) و الصفيحة (الأولى): و الصفيحة ط

(٢٢) و الصفيحة (الثانية): و الصفيحة د، ط.

(٢٣) الصفيحة: الصفحة ط.

(٢٤) لا يتعين: لا بتغير م

(٢٥) السطح: ساقطة من د، سا

(٢٦) البسيط: ساقطة من م.

(٢٧) البسيط: ساقطة من سا

(٢٨) تقع: تكن سا

(٢٩) الصفيحة: الصفحة ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٩٦

على أن هذا تعليق لأحكام طبيعية بأوهام «١» رياضية و هو غير صواب، فإن ذلك مع أنه خروج عن الصناعة فليس يلزم «٢» منه. المراد على ما بيناه «٣» إلا- أن يوجب منه اتصال «٤» الحركتين المذكورتين في الوهم، ونحن «٥» لا نمنع اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم، إنما نمنع ذلك في الأمور الطبيعية الخارجة عن الأوهام.

ثم لأولئك أن يعودوا «٦» وينقضوا «٧» حجج هؤلاء، أما الأولى فلأنها «٨» سوفسطائية، وذلك لأنه إما أن يعنى بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف الزمان الذي يكون فيه مباينا، فيكون طرف زمان المباينة التي هي الحركة، فيكون ذلك بعينه الآن الذي كان فيه مماسا، فلا يمتنع أن يكون طرف زمان الحركة شيئاً ليس فيه حركة، بل فيه أمر مخالف للحركة، وأن يكون طرف زمان المباينة هو نفس آن المماس، وليس فيه مباينة. وإن عني به أن يصدق فيه القول إن الشيء مباين، فحق أن بينهما زمانا، لكنه الزمان الذي يحرك فيه من المماس إلى ذلك البعد، وليس ذلك الزمان زمان السكون، خصوصا «٩» ومن «١٠» مذهبهم أن الحركة و المباينة و ما يجرى ذلك المجرى «١١»، ليس له أول ما يكون حركة و مباينة.

و كذلك إن تركوا لفظه «١٢» المباينة، و أوردوا «١٣» بدلها لا- مماسة، فإنه يجوز أن يكون في طرف الزمان الذي في كله «١٤» لا مماسة، مماسة «١٥». و قد سلف منا بيان يتعلق به تحقق «١٦» هذا المكان، فلنستعن به. و على أن جميع ذلك ينتقض إذا كان المتحرك فيه أعنى المسافة قد عرض «١٧» فيه فصول بالفعل بأن صار بعضه أسود و بعضه أبيض، أو كان أجزاء منضودة على التماس، فكان هناك حدود بالفعل. لكنه ليس يبعد أن يقال إنه إذا عرض ذلك، و جب أن يقع عند الفصول بالفعل وقفات، و تكون الحركة أبطأ منها لو لم «١٨» تكن.

و أظن أن بعضهم قال: أما القطوع «١٩» فكذلك، و أما ما تكون النهايات فيه بالعرض «٢٠»، كما بين السواد و البياض، فإن الشيء لا يكون بالقياس إلى المتحرك ذا حدود، بل بالقياس إلى تلك الكيفيات، و هو بالقياس «٢١» إلى ذلك متصل، كأنه لا بياض فيه و لا سواد.

و هذا ليس يعجبني، فإنه لم يكن المانع الذي أوردوه «٢٢» أمرا بالقياس إلى شيء، بل كان لوجود أمر بالفعل

(١) بأوهام: بأوضاع سا.

(٢) يلزم: يلزمه د

(٣) ما بيناه: ما علتها سا

(٤) اتصال: اتصاله سا

(٥) ونحن: لكن نحن سا.

(٦) يعودوا: يقولوا سا

(٧) و ينقضوا: و ينتقضوا ط

(٨) فلأنها: فإنها ط.

(٩) خصوصا: و خصوصا سا، ط، م

(١٠) و من: من سا

(١١) ذلك المجرى: مجرى ذلك سا.

(١٢) لفظة: اللفظ م

(١٣) و أوردوا: أوردوا م

(١٤) كله: كل م.

(١٥) لا مماسة مماسة: لا مماسة د، م

(١٦) تحقق: تحقيق ط.

(١٧) عرض: يعرض م.

(١٨) لو لم: أو لم ط.

(١٩) القطوع: المقطوع ب، د

(٢٠) بالعرض: بالفرض ط.

(٢١) و هو بالقياس: ساقطة من م.

(٢٢) أوردوه: أوردوه م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٢٩٧

يوصل «١» إليه و ينفصل «٢» منه. و هاهنا ذلك الحكم موجود لا شك «٣» فيه، فهنا حد بالفعل بين السواد و البياض، و مسلم أنه إذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة إلا طرف «٤» المسافة إما على الإطلاق و هو آخره، و إما من حيث هو مسافة فهو آخره و غير آخره أيضا، أعنى من «٥» «٦» حيث يقف عليه المتحرك و إن «٧» لم ينته إلى طرف المسافة من حيث هو بعد.

و أما الحجّة الثانية فلا و لئلك أن يقولوا إن الحركة الواحدة ليست «٨» تكون واحدة على أى نمط من الاتصال «٩» اتفق، كما أن الخط الواحد ليس يكون «١٠» واحدا على أى نمط من الاتصال اتفق، بل الاتصال «١١» الموحد للمقادير و ما يشبهها «١٢» و هو الاتصال المعدوم فيه الفصل المشترك بالفعل. و أما الاتصال الذى يكون بمعنى الاشتراك فى طرف، فذلك لا يجعل الخطوط و الحركات و غير ذلك شيئا واحدا، الوحدة التى لا كثرة فيها بالفعل، بل عسى أن تكون «١٣» بالقوة، و إلا فالمثلث يحيط به خط واحد بالحقيقة.

و قد فرغنا نحن سالفنا عن «١٤» تحقيق وجوه ما يقال عليه الاتصال، و عرفت أن الاتصال منه موحد، و منه مفرق، فلا تكون إذن هاتان الحركتان حركة واحدة بالاتصال «١٥» الموحد، بل حركتان اثنتان بينهما الاتصال المفرق. فإن هذا الاتصال هو اتصال «١٦» شىء بشىء، بطرف موجود بالفعل مشترك بينهما، و ما لم «١٧» يكن اثنتين «١٨» بالفعل، لم يكن هذا الاتصال بالفعل، بل هذا الاتصال يكون مثل خطين ملتقيين على زاوية ذات نقطة بالفعل. فهذا «١٩» الاتصال «٢٠» إذن ليس هو الاتصال الموحد، بل الاتصال المفرق، و حكم هذا الاتصال كاتصال «٢١» السواد و البياض. و بهذا يعلم أيضا الغلط فى الحجّة التى يتلوها، و أنه إنما كان يكون الغاية هى بعينها المبدأ، لو كان اتصال موحد لا مفرق و الأشياء المتفرقة و المتتالية «٢٢» قد يجوز أن يكون منها غايات بعد غايات.

و أما الحجّة الأخيرة فهى سخيقة، و ذلك أنه عند ما صار أبيض لا يقال إنه يتسود، بل ذلك بعده فى زمان، طرفه هو ذلك الآن الذى هو فيه أبيض. و مع ذلك فلا يستمر احتجاجهم إذا قال قائل: إن هذا الأبيض بالفعل هو بالقوة أبيض آخر «٢٣» أيضا، لأنه فى قوته أن يحل فيه بياض آخر غير هذا البياض، و قد تخللها زمان

- (١) يوصل: موصل ب، د
- (٢) و ينفصل: و منفصل ب، د
- (٣) لا شك: و لا شك ط.
- (٤) إلا طرف: الأطراف د، م.
- (٥) أيضا أعنى من: يعنى سا
- (٦) من: ساقطة من ط، م
- (٧) و إن: و إنه ب.
- (٨) ليست: ليس ط
- (٩) الاتصال: + كيف ط.
- (١٠) يكون: + خطأ سا
- (١١) الاتصال (الثانية): + الموجود ط.
- (١٢) يشبهها: أشبهها سا.
- (١٣) تكون: ساقطة من ب، د سا، م.
- (١٤) عن: فى ط.
- (١٥) بالاتصال: باتصال د.
- (١٦) هو اتصال: ساقطة من م
- (١٧) ما لم: فما لم سا
- (١٨) اثنيئة: اشته سا؛ اثنيئة م.
- (١٩) فهذا: و هذا سا، م
- (٢٠) الاتصال (الثانية): اتصال ط.
- (٢١) كاتصال: ساقطة من م.
- (٢٢) و المتتالية: المتتالية د، سا، ط، م.
- (٢٣) آخر: أحمر د.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٩٨

يفصل بينهما، فيكون بالقياس إلى هذا البياض الموجود لا قوة له عليه «١»، و بالقياس إلى بياض ينتظر له قوة عليه.

و إذ «٢» قد أوضحنا حجج هؤلاء، فبالحرى أن نعرف نحن الحجة التى لأجلها تمسكنا بأحد المذهبين. فنقول:

إن كل حركة بالحقيقة فهى «٣» تصدر عن ميل يحققه اندفاع الشىء القائم أمام المتحرك أو احتياجه إلى قوة يمانعه بها «٤». و هذا الميل فى نفسه معنى من الأمور به «٥» يوصل إلى حدود الحركات، و ذلك بأبعاد من شىء تلزمه مدافعة لما فى وجه الحركة، و تقريب من شىء. و محال أن يكون الواصل إلى حد ما واصلًا بلا علة موجودة موصلة «٦»، و محال أن تكون هذه العلة غير التى أزالته عن المستقر الأول، و هذه العلة تكون لها قياس إلى ما يزيل و يدافع، و بذلك القياس يسمى ميلا، فإن هذا الشىء من حيث هو موصل لا يسمى ميلا، و إن كان الموضوع واحداً؛ و هذا الشىء الذى يسمى ميلا قد يكون موجودا فى آن واحد. و إنما الحركة هى التى عسى أن يحتاج فى وجودها إلى اتصال زمان؛ و الميل ما لم يقسر و لم يقع أو لم «٧» يفسد، فإن الحركة التى بحب عنه تكون

موجودة. و إذا فسد الميل لم يكن فسادة هو نفس وجود ميل آخر، بل ذلك معنى آخر ربما قارنه. فإذا حدثت حركتان فعن ميلين و إذا وجد ميل آخر إلى جهة أخرى فليس يكون هو هذا الموصل نفسه «٨»، فيكون هو بعينه علةً للتحصيل و للمفارقة معا، بل يحدث لا محالة ميل آخر له أول حدوث، و هو في ذلك الأول موجود، إذ ليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة و السكون اللذين «٩» ليس «١٠» لهما أول حدوث، إذ لا يوجدان على وجه ما إلا في زمان و إلا بعد زمان، إذ هي مقتضية لأين لم يكن الجسم «١١» قبله فيه، و لا يكون بعده فيه، فيقتضى تقدما و تأخرا زمانيا، بل هو كالحركة «١٢» التي تكون في كل آن. فكذلك «١٣» الآن الذي قد يحد طرف الحركة يجوز أن يكون هو بعينه حداً للحركة «١٤»، حتى يكون لا حركة «١٥» موجودا «١٦» في آن، هو طرف حركة «١٧» مستمرة «١٨» الوجود بعده، فلا يحتاج بين الحركة و بين اللاحركة إلى آن و آن، بل يكفي آن واحد و لا يعرض «١٩» محال، لأن ذلك الآن لا تكون فيه الحركة و السكون معا، بل «٢٠» واحد منهما. و أما

-
- (١) عليه: على البياض سا.
 - (٢) و إذ: فإذا ط.
 - (٣) فهي: + التي م.
 - (٤) بها: به سا، م
 - (٥) به: له ط.
 - (٦) موصلة: ساقطة من د.
 - (٧) أو لم: و لم د.
 - (٨) نفسه: بعينه ط.
 - (٩) اللذين: الذي ب، د، سا
 - (١٠) ليس: ساقطة من د.
 - (١١) الجسم: لجسم ط
 - (١٢) كالحركة: كالحركة ب، د، ط؛ على حركة سا.
 - (١٣) فكذلك: فلذلك سا، م
 - (١٤) للاحركة: للحركة ط.
 - (١٥) لا حركة: اللاحركة م
 - (١٦) موجودا: موجودة ط
 - (١٧) حركة: حركته ط
 - (١٨) مستمرة: و مستمر سا، م؛ و مستمر ط.
 - (١٩) و لا يعرض: لا يعرض ط
 - (٢٠) معا بل: مقابل سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٢٩٩

الآن الذى فيه أول وجود الميل الثانى، فليس هو الآن الذى فيه آخر وجود الميل الأول، إذ هو آخر وجود الميل الأول «١» الذى بينا أنه «٢» يكون فيه موجودا عند ما يكون موصلا. فإن كان يوجد موصلا زمانا، فقد صح السكون و إن كان لا يوجد موصلا إلا أنا، فليس ذلك الآن آخر، إلا أن «٣» يكون ما هو له آخر موجودا فيه، إذ ما هو له آخر هو موصل، و الموصل لا يكون موصلا و هو غير حاصل،

و إنما لم يكن الآنان «٤» واحدا، لأن لشيء لا يكون في طبيعته «٥» ما يوجب الحصول و ما يوجب اللا-حصول معا، فتكون طباعه تقتضى أن يكون فيه اقتضاء بالفعل و أن لا يكون «٦» اقتضاء بالفعل. فإذن آن آخر «٧» الميل الأول غير آن أول «٨» الميل «٩» الثانى. و لا- تصغ إلى من يقول إن الميلين يجتمعان، فكيف يمكن أن يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة أو لزومها، و فيه بالفعل التنحى عنها، فلا يظن أن الحجر المرمى إلى فوق فيه ميل إلى أسفل البتة، بل مبدأ من شأنه أن يحدث ذلك الميل إذا زال العائق «١٠»، و قد يغلب كما أن فى الماء قوة و مبدأ يحدث البرد فى جوهر الماء إذا زال عائق «١١»، و قد «١٢» يغلب كما «١٣» تعلم.

فقد بان أن الآنين متباينان، و بين كل آنين زمان، و الأشبه أن يكون الموصل يبقى موصلا زمانا، لكننا «١٤» أخذناه موصلا آنا ليكون أقرب من الموجب لعدم السكون «١٥»، فقد انحلت الشبه، و تول أنت بنفسك بناء حجج العلم الأول على هذا الأصل.

(١) الأول: ساقطة من م

(٢) أنه: أن ط.

(٣) أن: ساقطة من سا، ط، م.

(٤) الآنان: الآنات سا، م.

(٥) طبيعته: طبيعة م.

(٦) لا يكون: + فيه م

(٧) آن آخر: آخر آن سا، ط، م

(٨) آن أول: أول آن، ط، م سا

(٩) الميل: ميل ط.

(١٠) العائق: عائق سا، ط، م.

(١١) و قد ... عائق: ساقطة من د

(١٢) و قد: قد ط.

(١٣) كما: و كما ط.

(١٤) لكننا: لكننا سا، ط.

(١٥) السكون: الشكوك سا.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣٠٠

[الفصل «١» التاسع] ط - فصل فى الحركة المتقدمة بالطبع و فى ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع

و إذا قد بلغ الكلام بنا هذا المبلغ، فبالحرى أن نختم القول فى الحركات، بأن نعرف أى الحركات أولى بالتقدم. فنقول: أما أولا، فإن الحركة المكانية أو الوضعية «٢» أقدم «٣» الحركات، و ذلك لأن النمو لا يخلو عن كل حركة مكانية مع الحركة «٤» الكمية، و لا يخلو من وارد على النامى متحرك إليه و فيه «٥»، و المكانية «٦» و الوضعية تخلو عنه و التخلخل و التكاثر لا يخلو عن استحالة «٧»، و الاستحالة «٨» لا توجد إلا بعد وجود حركة مكانية أو وضعية، إذ كانت الاستحالة الواحدة لا توجد دائمة، إذ هى بين «٩» الأضداد و يكون لها «١٠» لا محالة علة، لم تكن من قبل علة بالفعل، ثم صارت علة. فلا يخلو إما أن تكون تلك العلة «١١» واصله إلى المعلول أو لا تكون، فإن لم تكن واصله فوصلت، حتى أحالت، فقد حصلت حركة نقلية أو وضعية؛ و إن كانت واصله، و لكن ليست بالفعل، فهو إذن يحتاج إلى استحالة فى إرادتها «١٢» أو غير ذلك حتى تفعل. و الكلام فى «١٣» تلك الاستحالة ثابت، و

إن كان لا- يحتاج إلى وصول ولا إلى استحالة، وهو «١٤» موجود، والموضوع موجود، وليس يفعل، فليس «١٥» بمحيل أصلا، فالكلام في الاستحالة ثابت.

على أن كلامنا في الاستحالات الجسمانية عن علل جسمانية، وهي إنما «١٦» تفعل بعد ما لم تفعل بالقرب بعد البعد. والكلام في الحركات النقليّة المتناهية المستقيمة هذا الكلام، فإنها لا تكون متصلة بغير نهاية، فيحتاج «١٧» أن تتقدمها حركات حتى توجد. وأما الوضعية والنقليّة المستديرة إن كانت موجودة، فليس الأمر فيها على هذه الصورة،

(١) فصل ط ب؛ الفصل التاسع م.

(٢) أو الوضعية؛ و الوضعية سا، م

(٣) أقدم: تقدم سا.

(٤) الحركة: حركة سا

(٥) وفيه: و منه ط

(٦) و المكانية: المكانية م.

(٧) استحالة: الاستحالة ط

(٨) و الاستحالة: فالاستحالة ط.

(٩) بين: من سا.

(١٠) لها: لهما د؛ ساقطة من ط.

(١١) العلة: العلية ط.

(١٢) إرادتها: إرادته سا، م

(١٣) في: ساقطة من م.

(١٤) و هو: فهو م

(١٥) فليس: ساقطة من د.

(١٦) إنما: لم سا.

(١٧) فيحتاج: إلى ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣٠١

بل يكفي لها محرك واحد ثابت، و يصلح أن تكون أصناف «١» ما يحدث من المناسبات المختلفة بين ذلك المتحرك و بين الأجسام الأخرى، أسبابا لانبعاث حركات و استحالات أخرى.

فبين من هذا أن أقدم الحركات ما كان على الاستدارة، فإنها أقدم الحركات المكانية و الوضعية، و هذا الصنف من الحركات أقدم «٢» من سائر الحركات الأخرى بالشرف «٣» أيضا، لأنه لا يوجد إلا بعد استكمال الجوهر جوهرًا بالفعل، و لا يخرج «٤» عن جوهريته بوجه من الوجوه، و لا يزيل أمره في ذاته، بل يزيل «٥» نسبة «٦» له إلى أمر من «٧» خارج، و يخص «٨» المستديرة بأنها تامة لا تقبل الزيادة، و لا يجب فيها الاشتداد و الضعف، كما يجب في الطبيعة «٩» أن تشتد أخيرا في السرعة، و القسرية أن تشتد، كما يقال وسطا، و لا شك أنها تضعف أخيرا «١٠». و الجرم الذي له الحركة المستديرة بالطبع هو أقدم الأجرام، و به تتحدد «١١» جهات الحركات الطبيعية للأجرام الأخرى.

و إذ قد «١٢» استوفينا تحقيق هذه المعاني، فبالحرى أن نجمع الفصول التي للحركات، و نقول: أولا «١٣» كل ما ينسب إليه صفة فإما

أن يقال تلك الصفة التي «١٤» له بذاته، بأن تكون الصفة موجودة فيه كله، مثل ما يقال أن الثلج أبيض. و إما أن لا تكون «١٥» بالحقيقة موجودة في كله، ولكنها بالحقيقة في جزئه، مثل ما يقال إن الإنسان يرى و إن العين سوداء. و إما أن تقال بالعرض على الإطلاق بأن لا تكون فيه، بل في شيء يقارنه، كما يقال إن البناء يكتب و كما يقال للبياض إنه ينتقل عند ما ينتقل الأبيض. فالمتحرك و المحرك إما أن يقال له ذلك لذاته مطلقاً أو للجزء، كما يقال فلان يكتب و إنما تكتب يده أو فلان يتحرك و إنما تتحرك يده. و إما أن يقال بالعرض مطلقاً كما يقال للساكن في السفينة أنه يتحرك. فمنه ما ليس من شأنه البتة أن يوصف بذلك، كالبياض إذا قيل إنه يتحرك، و منه ما شأنه ذلك «١٦»، كالمسمار المسمر في السفينة. و كذلك المحرك قد يكون بالعرض و غير «١٧» مطلق، على ما قيل في «١٨» أبواب سلفت «١٩». و الحركة إذا كانت في ذات الشيء فقد «٢٠» تنبعث عن طبيعته، لا من خارج و لا بإرادة و لا قصد «٢١»، كنزول الحجر. و قد تنبعث عنه بالإرادة، و قد تكون بسبب «٢٢» قسرى من خارج كصعود الحجر. و الطبيعي و الإرادي

(١) أصناف: أصنافه ط.

(٢) الحركات المكانية ... أقدم: ساقطة من سا.

(٣) بالشرف: و بالشرف سا، ط، م.

(٤) و لا يخرج: فلا يخرج م

(٥) يزيل: مزيل ط

(٦) نسبة: نسبه ط

(٧) من: ساقطة من سا.

(٨) و يخص: و يختص ط

(٩) الطبيعة: + من سا، ط، م.

(١٠) أخيراً: آخر د، سا.

(١١) تتحدد: ينحدر ط.

(١٢) و إذ قد: و إذا سا

(١٣) أو لا: + أن ط.

(١٤) التي: ساقطة من د، سا، ط، م.

(١٥) لا تكون: يكون م.

(١٦) ذلك: كذلك سا

(١٧) و غير: أو غير ط، م

(١٨) في: على سا.

(١٩) سلفت: سبقت ط

(٢٠) فقد: و قد ط

(٢١) و لا يقصد: و لا يقصد سا.

(٢٢) بسبب: ساقطة من د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣٠٢

يشتركان دائما في أن يطلق عليهما لفظه «١» الحركة الكائنة «٢» من تلقاء المتحرك، و ذلك «٣» لأنها ليست من خارج، وربما قيل ذلك خاصة «٤» للذي يكون بإرادة «٥». و الحركة الطبيعية و القسرية قد تكون في غير المكانية و الوضعية، فإن هاهنا استحالة طبيعية، كصحة من يصح بالبحران «٦» الطبيعي، و تبرد الماء الحار إذا استحال بطبيعة إلى البرد، و استحالة قسرية كاستحالة الماء إلى الحر «٧»، و هاهنا «٨» كون طبيعي، مثل تكوين الجنين من المنى «٩» و النبات من البذور، و كون قسري، مثل إحداث النار بالقدح، و فساد طبيعي مثل الموت الهرمي؛ و فساد قسري، كالموت عن القتل، و الموت عن السم. و هاهنا زيادة في مقدار الجسم طبيعية، كنمو الصبي؛ و أخرى قسرية كالنمو الذي يستجلب بالأدوية المسمنة «١٠». و هاهنا ذبول طبيعي كما في الهرم، و ذبول قسري كما بالأمراض.

و يجب أن يعلم أن قولنا حركة طبيعية ليس يعني به أن الحركة تصدر البتة عن الطبيعة، و الطبيعة بحالها «١١» التي لها «١٢»، فإن الطبيعة ذات ثابتة قارة، و ما يصدر عنها لذاتها فهو أيضا ثابت قار قائم «١٣» موجود مع وجود الطبيعة، و الحركة التي هي الحركة القطعية «١٤» تعدم دائما و تتجدد بلا استقرار، و الحركة التي حققناها لا محالة فإنها تقتضى ترك شيء، و الطبيعة إذا اقتضت لذاتها ترك شيء فتقتضى لا محالة ترك شيء خارج عن الطبيعة. و إذا «١٥» كان كذلك فما لم يعرض أمر خارج عن الطبيعة، لم يعرض قصد ترك لها بالطبع. فإذا «١٦» الحركة الطبيعية، لا تصدر عن الطبيعة إلا و قد عرضت حال غير طبيعية؛ و لا تكون حال غير طبيعية، إلا و بإزائها حال طبيعية، إذ «١٧» كانت هذه غير تلك، فتلك طبيعية «١٨»، فتكون غير الطبيعية تترك تركا متوجها «١٩» إلى الطبيعة «٢٠». فكل حركة طبيعية إذا لم تعق، فهي تنتهي إلى غاية طبيعية، و يستحيل إذا حصلت تلك الغاية أن يتحرك المتحرك بالحركة الطبيعية، لأن الحركة ترك ما و هرب «٢١». و الغاية الطبيعية ليست متروكة و لا مهروبا عنها بالطبع، فكل «٢٢» حركة طبيعية إذن فهي لأجل طلب سكون «٢٣»، إما في أين أو في كيف، أو في كم، أو في وضع، فكل حركة لا تسكن، فليست بطبيعية، فالحركة المستديرة المتصلة إذن لا تكون

(١) لفظه: لفظ ط

(٢) الكائنة: المكانية سا، م

(٣) و ذلك: في ذلك م.

(٤) خاصة: خاصا سا

(٥) بإرادة: بالإرادة ط.

(٦) بالبحران: بالبحر مكان سا.

(٧) الحر: الجزء د؛ الحرى ط

(٨) و هاهنا: و هنا ط

(٩) من المنى: ساقطة من سا.

(١٠) المسمنة: المسمينة د.

(١١) بحالها: ساقطة من سا.

(١٢) لها: ساقطة من د

(١٣) قائم: ساقطة من سا.

(١٤) القطعية: ساقطة من م.

(١٥) و إذا: فإذا سا، ط، م.

(١٦) فإذن: فإن ط.

(١٧) إذ: إذا سا.

(١٨) ولا تكون حال ... فتلك طبيعة: ساقطة من ب.

(١٩) متوجها: + به ط

(٢٠) الطبيعية: الطبيعة سا، ط، م.

(٢١) و هرب: + ما ط.

(٢٢) فكل: و كل د، ط

(٢٣) سكون: السكون ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٣٠٣

طبيعية، وكيف تكون «١» وليس شيء من الأوضاع والأيون التي تفرض «٢» مهروبا عنه «٣» بالطبع بتلك الحركة إلا وهو بعينه مقصود إليه بالطبع بتلك الحركة «٤»، ومحال أن تهرب الطبيعة بالطبع عن أمور تؤمها «٥» بالطبع فالحركات المستديرة تكون إما من أسباب من «٦» خارج، وإما عن «٧» قوة غير الطبع، بل عن قوة إرادية. وقد يجوز أن لا يختلف ما يكون عن القوة الإرادية، إذا لم تختلف الدواعي والموانع والغايات والأغراض «٨»، فلم تتجدد الإرادات وكانت «٩» الواحدة منها «١٠» مبلوغا بها «١١» المراد في الحركة، ولا يمنع كون الحركة المستديرة لجسم بسيط أن «١٢» يكون ذلك الجسم ذا نفس على ما يشكك «١٣» به بعضهم قائلا: إن المشائين يوحون أن لا- تكون النفس إلا للجسم «١٤» المركب، ثم يقولون لحركة «١٥» مستديرة بسيطة هي صادرة عن نفس و أنها لجرم بسيط. وذلك لأن المشائين لم يمنعوا أن يكون في البسائط كلها متنفس «١٦»، بل إنما منعوا «١٧» أن يكون ذلك الجسم من البسائط الأسطسية الموضوعية للتركيب. فإن هذه البسائط ما لم تتركب «١٨» ولم تعتدل ولم تسقط غلبات التضاد لم «١٩» يقبل الحياة، فإن كان جسم بسيط لا ضد له في طبعه «٢٠»، فهو أقبل للحياة.

و يجب أن يعرف هاهنا أن الطبيعي على كم أوجه يقال، بحسب ما ينتفع به في الموضوع «٢١» الذي نحن فيه، ثم نتمم الكلام في الحركة الطبيعية، فنقول: إن الطبيعي قد يقال بالقياس إلى الشيء «٢٢» الذي له لأمر الطبيعي وحده، وقد يقال لا بالقياس إليه وحده، بل بالقياس إلى طباع الكل بالشركة، مثال هذا القسم هو أن كون «٢٣» الأرض غير حقيقة التدوير، وانكشافها عن الماء ليس طبيعيا، بالقياس إلى طبيعة الأرض نفسها «٢٤». فإن طبيعة كل بسيط لا تقتضى اختلافا فيه، بل تقتضى التشابه، فيجب أن يكون الشكل الطبيعي البسيط «٢٥» كريا. ولكن الأمر الذي تقتضيه طبيعة الأرض من استعدادها و فعلها معا إذا قرن به طبيعة الكل، كان وجود هذا الشكل له طبيعيا، أي «٢٦» أمرا يجب عن «٢٧» طباعه و طباع الكل، وما عليه مجرى الأمر الجزئي «٢٨» في الكل، على ما سنوضح هذا في موضعه. وكذلك «٢٩» تصرف

(١) تكون: ساقطة من سا؛+ طبيعية ط

(٢) تفرض: تفترض سا، ط،

(٣) عنه: عنها م.

(٤) الحركة: الحالة سا

(٥) أمور تؤمها: أمر تؤمه ط، م.

(٦) من (الثانية): ساقطة من ب

(٧) عن (الأولى): من سا.

- (٨) و الأغراض: و الإرادات سا
 (٩) و كانت: ساقطة من م.
 (١٠) منها: منه سا
 (١١) بها: به سا
 (١٢) أن: بل سا.
 (١٣) ما يشكك: ما سئل سا، م
 (١٤) للجسم: الجسم ط
 (١٥) لحركة: بحركة ط.
 (١٦) متنفس: تنفس نفس ط.
 (١٧) منعوا: يمنعون ط؛+ من سا الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ٣٠٣ [الفصل التاسع] ط - فصل في الحركة المتقدمة بالطبع و في ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع ص : ٣٠٠
 (١٨) تتركب: يركب ط.
 (١٩) لم: ولم ط
 (٢٠) طبعه: طبيعته د، ط.
 (٢١) الموضع: الوضع د.
 (٢٢) الشىء: شىء د.
 (٢٣) كون: تكون م.
 (٢٤) نفسها: ساقطة من م.
 (٢٥) البسيط: للبسيط ط، م.
 (٢٦) أى: أو ط
 (٢٧) عن: من سا.
 (٢٨) الجزئى: الخيرى د
 (٢٩) و كذلك: فكذلك ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣٠٤

الغذاء بحسب تدبير القوة الغذائية، هو لنفس الغذاء غير طبيعي، و لكن إذا قيس إلى الطبيعة المشتركة للكل كان طبيعياً. و أما «١» الطبيعي الخاص بالشىء، فهو أن يكون صادراً عن قوة طبيعية فيه «٢» وحده، و نعى بالقوة الطبيعية هاهنا كل قوة من ذات الشىء تحرك لا- بالإرادة، كانت «٣» طبيعية صرفة «٤»، أو كانت كنفس «٥» النبات، فيكون أحد قسمي هذا الباب على نحو «٦» تحرك الحجر إلى أسفل، و هو الذى يكون لا عن إرادة، و لا أيضاً مختلف الجهة؛ و الثانى على نحو تحرك النامى إلى نموه، فإن ذلك ليس بإرادة، و لكنه مختلف الجهة و قد تكون حركة «٧» بإرادة غير «٨» مختلفه الجهة و لا تسمى طبيعية إلا باشتراك الاسم كالحركة الأولى. فالحركة الطبيعية بحسب هذا الموضع هى التى تكون عن قوة فى الجسم نفسه تتوجه إلى الغاية التى لطبيعه «٩» ذلك الجسم، و على الوجه «١٠» الذى تقتضيه طبيعة ذلك الجسم إذا لم يكن عائق، مثل تكون يد «١١» الإنسان ذات خمس أصابع فى مدته مثلها يتكون، و على نحو من التوجه لا- غير زائغ «١٢» عن الحدود الواجبة، فإنه قد تكون «١٣» حركة عن الطبيعة، و لكن «١٤» لا إلى غاية طبيعية، مثل تكون الإصبع «١٥» الزائده و السن الشاغية «١٦»، و قد تكون حركة لا عن الطبيعة، و لكن إلى الغاية الطبيعية، كما «١٧»

يرمى حجر «١٨» إلى أسفل على خط مستقيم، رميا لا تصدر مثل الحركة التي فيه عن الطبيعة التي في الحجر «١٩» وحدها. وقد يتفق أن يكون من المبدأ إلى الغاية و لكن معوقا، مثل أن تكون حركته «٢٠» أبطأ من الواجب أو ذات كيفية غير موافقة للاستمرار إلى الغاية. فهذه قد يقال لها طبيعية.

و لكن الحقيقي هو ما قلناه «٢١» أولا، وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس إلى الطبيعة، الخاصة بالشئ، بل بالقياس إلى أمور من خارج. فإن الاحتراق طبعى للكبريت عند ملاقاة النار، و الانجذاب طبعى للحديد عند مقاربة المغناطيس.

(١) و أما: + هو ط

(٢) فيه: منه ط.

(٣) كانت: و كانت ط

(٤) صرفه: صرفا ب، د، سا

(٥) كنفس: لنفس د.

(٦) نحو: ساقطة من سا.

(٧) حركة: الحركة ط

(٨) غير: و غير سا، م.

(٩) لطبيعة: + في د

(١٠) الوجه: وجه ط.

(١١) يد: بدن م

(١٢) زائغ: ذائغ ط.

(١٣) تكون: تتكون ط، م

(١٤) و لكن: لكن م

(١٥) الإصبع: الأصابع ط.

(١٦) الشاغية: الشاغية ط

(١٧) كما: كمن سا، ط، م

(١٨) حجر: حجرا سا، ط، م.

(١٩) الحجر: الحركة سا.

(٢٠) حركته: حركة ط.

(٢١) ما قلناه: ما قلنا ب، د، سا، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبعي، ص: ٣٠٥

[الفصل العاشر] ي- فصل «١» في كيفية كون الخير طبيعيا للجسم و كذلك كون اشياء أخرى طبيعية

فنقول: إن كل جسم، فسنبين أنه يقتضى حيزا يخصه، و المقتضى لذلك صورته التي بها يتجوهر أو صورة الغالب فيه، و قد يقتضى كما أو كيفا أو وضعا أو غير ذلك. فإن «٢» كان الحيز الذى يقتضيه موقوفا عليه لا يفارقه لم تكن له حركة طبيعية ناقلة إلى الحيز؛ و كذلك «٣» إن كان «٤» كيفية «٥» بهذه الصفة أو كمية «٦»، فإن كان حيزه حيزا يمكن أن يفارقه، بأن يزال عنه قسرا فإنه يكون له

عود بالطبع إن لم يمتنع «٧» قسرا، أو كان «٨» لم يزل عن حيزه، بل كان «٩» أول حدوثه في غير حيزه، فإنه بالطبع، ينتقل إليه إن لم يمنع «١٠» قسرا «١١». فإن كانت كفيته مما يجوز أن يسلب بالقسر ككيفية الماء، أعنى «١٢» برودته فإنه إذا زال القاسر «١٣»، توجه إليها الشيء بالطبع، فاستحال الماء المسخن مثلا- باردا. وإن كانت كميته مما يجوز أن يسلب بقسر مثلا كما يخلخل «١٤» الهواء بالقسر، حتى يصير أعظم، أو يضغط بالقسر، حتى يصير أصغر، على ما أخبرنا عنه في باب الخلاء، فإنه إذا زال القاسر انتقل الجوهر إلى حجمه، أو كانت كميته مما لا- تحصل له في أول وجوده، بل يكون «١٥» أول وجوده وجودا غير مستكمل وإنما يستكمل بالاستمداد، فإنه يتحرك إلى كماله في حجمه بالغذاء طبعاً، أو كان وضع أجزائه وضعاً مقسوراً كما يحنى «١٦» الخشب المستقيم بالقسر، فإنه إذا خلى سبيله من غير كسر أو رض، رجع بحركته «١٧» إلى الوضع الأول.

لكنه قد يشكل في الحيز، مما لا يشكل في أمر غيره، فإن الجسم المتحرك في جهة «١٨» ما تعرض له أمور: من ذلك

(١) فصل: فصل ي ب الفصل العاشر ط، م.

(٢) فإن: و إن م.

(٣) وكذلك: و لذلك د

(٤) كان: كانت سا، ط، م

(٥) كيفية: كفيته م

(٦) كميته: كميته م.

(٧) يمتنع: يمنع سا، ط، م

(٨) أو كان: و كان ط

(٩) بل كان كان: + أول د.

(١٠) يمنع: يمتنع د

(١١) قسرا: ساقطه من م.

(١٢) أعنى: + به ط

(١٣) القاسر: القياسى سا.

(١٤) يخلخل: يتخلخل سا، ط.

(١٥) يكون: كون ب.

(١٦) يحنى: ينحنى ط.

(١٧) بحركته: بحركه د.

(١٨) جهة: وجه م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣٠٦

أنه متحرك إلى تلك الجهة، و من ذلك أنه متحرك إلى «١» مكان ما، و من ذلك أنه متحرك إلى حيث كليته. فيشبهه «٢» الأمر و يشكل فلا ندرى أنه إلى أى واحد من هذه الأشياء يتحرك. و لو كان الماء يطلب الجهة، و النهاية فى نزوله إلى أسفل، لما وقف دون حد و قوف «٣» الأرض، و لما طفا على الأرض «٤» و لما رسب فى الأرض. و كذلك حال الهواء، لو توهم «٥» جزء منه مقسوراً إلى حيز «٦» النار، فوجد «٧» ينتقل من حيز النار إلى حيز نفسه.

و ستعلم أنه لا يكون لحيز واحد جسمان بالطبع، حتى يكون لك أن تقول: إن الأرض و الماء يطلبان جهةً واحدةً و حيزاً واحداً، لكن

الأرض أغلب و أسبق، و كذلك الهواء و النار يطلبان جهة واحدة و حيزا واحدا، لكن الأرض أغلب و أسبق، و لو كان الهواء يطلب ما تطلب «٨» النار لكنه يعجز عن مساومتها «٩» إليه «١٠». لكننا إذا وضعنا أيدينا على شطر من الهواء، أحسنا باندفاعه إلى فوق، كما إذا حبسناه «١١» في إناء تحت الماء. و لو كان يطلب المتحرك المكان فقط، و المكان هو سطح الجسم الذي يحويه، و الطبيعي هو سطح الجسم «١٢» الذي يحويه بالطبع، لكان «١٣» الماء يقف في الهواء حيث كان لأنه في سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه، و لكانت النار المتصعدة تطلب أن يشتمل «١٤» عليها مكان هو سطح فلک «١٥». و هذا الطلب محال، لأنه إنما يماس طائفة من سطح الفلک من جهة، و لو كان يطلب الكليّة لكان الحجر المرسل من رأس البئر «١٦» يلتصق بشفيرها «١٧»، و لا يذهب «١٨» غورا، فإن الاتصال بالكل هناك أقرب مسافة و لكان الحجر يصعد، لو توهمنا إن كليته زال عن موضعه. فكان «١٩» حينئذ لا يخلو إما أن يكون بالطبع، يميز جهة دون جهة، «٢٠» و هذا محال، أو يكون قد انفعل عن الكليّة انفعالا آخر من جهة أخرى، فتكون حركته إلى الكليّة ليس عن طباعه و لكن تجذب الكليّة إياه. و قد فرضنا حركته طبيعية، و على أنه يستحيل أن يفعل الشيء في شبيهه فعلا و أثرا بالطبع، من حيث هو شبيهه «٢١» إلا بالعرض، و لكانت الأرض الصغيرة كالمدرّة أسرع انجذابا من الكبيرة. فالذي يجب أن يعتقد في هذا، هو أن الحركة الطبيعية تطلب الحيز الطبيعي و تهرب من غير الطبيعي، لا مطلقا و لكن مع ترتيب من أجزاء الكل مخصوص، و وضع مخصوص من الجسم الفاعل للجهات. فإن «٢٢» الجهة عينها «٢٣» غير

(١) تلك إلى: ساقطة من م

(٢) فيشبهه: فيشبهه ط.

(٣) وقوف: و فوق م

(٤) و لما طفا على الأرض: ساقطة من سا.

(٥) لو توهم: و توهم م

(٦) حيز (الأولى): حجر د

(٧) فوجد: نوجب م.

(٨) ما تطلب: ساقطة من م

(٩) مساومتها: مساوقته سا

(١٠) إليه: إليها ط.

(١١) حبسناه: احتبسناه سا.

(١٢) الجسم (الثانية):+ الطبيعي ط، م.

(١٣) لكان: فكان م.

(١٤) يشتمل: يشمل ط.

(١٥) فلک: ذلك ط؛ الفلک م.

(١٦) البئر: + بل د

(١٧) بشفيرها: بشفيرتها ط

(١٨) و لا يذهب: فلا نذهب ط.

(١٩) فكان: و كان د.

(٢٠) دون جهة: ساقطة من م.

(٢١) شبيهه: شبهه ب، د، ط.

(٢٢) فإن: و إن م

(٢٣) عينها: عنه د؛ عليها ط.

الشفاء - الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٣٠٧

مقصودة إلا لأجل كون هذا المعنى فيها، وإن الكلية التي لكل بسيط ليست مقصودة في الحركة الطبيعية التي لأجزائها بذاتها، ولكنها موضوعة «١» حيث المقصود، بل المقصود ما ذكرناه. فالطلب يتوجه إلى هذه الغاية المتحققة فقط، ولا يصح إلى «٢» غيرها. و أما الهرب فيصح من مقابلاتها أيها «٣» اتفق، فإنه إذا كان المكان غير طبيعي، و إن كان الترتيب طبيعياً هرب منه «٤» الهواء المنتشف المحصور في آجرة «٥» مرفوعة في الهواء، فإن الآجرة «٦» تنشف الماء من أسفل لشدة «٧» هرب الهواء عن محيط غريب، واستحالة وقوع الخلاء، و وجوب تلازم الصفائح، فيخلفه «٨» الماء في مسام الآجرة «٩» متصعداً فيها، لهرب «١٠» الهواء عنها، و إن كان الترتيب في البعد و القرب قريباً من الواجب، و كهرب الماء من الهواء، و إن كان المكان طبيعياً، و ليس «١١» الترتيب حاصلًا. و بالحرى أن نعرف هل الهرب هو الذي يحركه أو الطلب «١٢». لكنه لو كان «١٣» الأمر ليس إلا الهرب و لا طلب، لم تتعين جهة إليها الهرب دون الطلب، و حال الماء مثلاً في أن طبيعته تحدث ميلاً في جوهره، و ذلك الميل يحدث ميلاً و اندفاعاً فيما يلاقه، لو لا أنه أحدثه في نفسه لم يحدث الميل عنه في غيره، كحال الماء في أنه إنما تفعل صورته الطبيعية التبريد في غيره مما «١٤» يفيض عنها من برد في جسمها التي هي فيه، لو لم يفيض ذلك أولاً فيها لم يبرد «١٥» غيره، و إن بقيت الصورة. و إذا «١٦» استفاد حرارة غريبة، فعل ضد فعله «١٧» فأحرق، و كذلك «١٨» إذا اشتدت سخونته، عرض فيه العرض الذي توجه صورة النارية، فيفعل فعل «١٩» النار من الإحراق و الصعود فأحرق و صعد. فلا يوجب ذلك أن يكون في هذا الجسم قوتان يتضاد «٢٠» مقتضاهما، إحداهما تلك الصورة، و الأخرى هذا العارض، و ذلك لأن تلك الصورة لا تقتضى الحركة و الإحراق اقتضاء أولياً، بل بوساطة عارض، و هو الذي بطل، و حصل ضده الذي هذا الفعل يصدر عنه صدوراً أولياً. فإن الصورة أيضاً إنما هي مبدأ للحركة إلى فوق، بوساطة «٢١» عارض يشبه أن يكون «٢٢» بالقياس إليها ملكة وقتية، و هو الميل.

و لا يجب أن نظن، أن ذلك ليس لأجل العارض، بل لما يخالط الماء مثلاً من ناريات. تلك الناريات تتقضى و تفارق «٢٣» و تصعد، و يبقى «٢٤» الماء بارداً. و لو كان كذلك لكان يجب إذا طبخنا الماء و الدهن أن يتصعد الدهن «٢٥» أولاً،

(١) و لكنها موضوعة: و لكنه موضوع سا، ط.

(٢) إلى: ساقطة من سا

(٣) أيها: ساقطة من د.

(٤) منه: عنه سا، ط، م؛ م؛ ميل سا، ط، م

(٥) آجرة: جرة م

(٦) الآجرة: الجرة م.

(٧) لشدة: الشدة ط

(٨) فيخلفه: فيتخلفه سا.

(٩) الآجرة: الجرة سا، م

(١٠) لهرب: الهرب ط.

(١١) و ليس: إذ ليس سا، ط، م.

- (١٢) أو الطلب: أم الطلب م
 (١٣) كان: + الأمر ط.
 (١٤) مما: بما سا.
 (١٥) يبرد: برد د
 (١٦) و إذا: فإذا ط.
 (١٧) فعله: فعلته د؛ ساقطة من م
 (١٨) و كذلك: و لذلك سا، ط، م.
 (١٩) فيفعل فعل: يفعل د؛ ففعل فعل سا.
 (٢٠) يتضاد: يتضادان في ط.
 (٢١) بوساطة: لوساطة م
 (٢٢) يكون: ساقطة من م.
 (٢٣) و تفارق: فتفارق سا
 (٢٤) و يبقى: فتبقى سا، ط، م.
 (٢٥) أن يتصعد الدهن: ساقطة من د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٣٠٨

لأنه أقبل لطبيعة النار و لمخالطتها و الاستحالة إليها. و على أنه «١» من الجائز أن تكون بعض الأجسام المقسورة «٢» تتحرك إلى خلاف الطبيعة لمخالط غالب، و بعضها لنفس تأكد هذه الاستحالة، كما فى البخار المائى، فإنه لو كان «٣» للنارية للزم ما قلناه. و أنت تعلم أنه لا- علة و لا- سبب لامتناع النارية من التخلص عن الماء، حتى يحتاج إلى أن يستصحب الماء، اللهم إلا أن يكون الماء صار بحيث يتحرك نحو حركتها موافقة «٤» لها، لكنه بالحرى أن يبرهن على أن لكل جسم حيزا يخصه.

[الفصل الحادى عشر ك- فصل «٥» فى اثبات أن لكل جسم «٦» حيزا واحدا طبيعيا و كيفية وجود الحيز لكلية جسم و لأجزائه و للبسيط و المركب «٧»]

نقول «٨»: إن كل معنى، و كل صفة للجسم، لا بد لذلك الجسم من أن يكون له، فإن له منه شيئا طبيعيا. و هذا مثل الحيز، فإنه لا جسم إلا و يلحقه أن يكون له حيز إما مكان، و إما وضع ترتيب «٩». و مثل الشكل، فإن كل جسم متناه، و كل متناه فله شكل ضرورة، و إن كل جسم فله كيفية ما أو صورة غير الجسمية لا محالة، لأنه لا يخلو إما أن يسهل قبوله للتأثير و التشكيل، أو يعسر، أو لا يقبل. و كل هذا شىء غير الجسمية.

و قد يمكن أن نبين ملازمة الجسم لكيفيات أخرى فنقول: إن هذه الأشياء و ما يجرى مجراها، لا بد «١٠» أن يكون للجسم منها شىء طبيعى ضرورى، و ذلك لأن الواقع بالقهر و القسر عارض بسبب يعرض من خارج. و جوهر

(١) أنه: أن سا

(٢) المقسورة: المقصورة ط.

(٣) لو كان: لون د.

(٤) موافقة: موافقا سا.

(٥) فصل: فصل آب؛ الفصل الحادى عشر ط، م.

(٦) جسم: الجسم ط.

(٧) و المركب: و للمركب سا، ط، م.

(٨) نقول: فنقول ط.

(٩) ترتيب: و ترتيب ط.

(١٠) لا بد: + من سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٣٠٩

الشيء قد يمكن أن يعقل «١». و لا تعرض له «٢» الأسباب التى لوجوده منها بد، إلا ما كان منها لازما لطباعه. و ليس واجبا ضرورة أن يكون الجسم لا يعقل، إلا و يلحقه فعل قاسر «٣» فيه. فإذا كان كذلك، فطبيعة الجسم قد يمكن أن يفرض موجودا، و هو على ما هو «٤» عليه فى نفسه، و ليس يقسره قاسر. و إذا «٥» فرض كذلك بقى و طباعه، و إذا بقى كذلك «٦» و لم يكن بد من أن يكون له أين و شكل، و كل ذلك لا يخلو إما أن يكون له من طباعه أو من سبب «٧» خارج.

لكننا «٨» قد «٩» فرضنا أنه لا سبب من خارج، فبقى «١٠» أنه «١١» من طباعه، و الذى من طباعه يوجد له، ما دامت طبيعة موجودة و لم يقسر، فإن «١٢» كانت طبيعته بحيث تقبل القسر، أمكن أن يزول ذلك عنه بالقسر، و إن كانت طبيعته بحيث لا تقبل القسر لم يزل ذلك عنه بالقسر.

فإن قال قائل: إنه يجوز أن يكون كل قاسر يرد فإنه يعطى شكلا و مكانا، ثم «١٣» يبقى ذلك، فلا يزول إلا بقاسر آخر يرد «١٤» فلا يخلو دائما عن قاسر على التعاقب، كما لا يخلو عن الأعراض بالتعاقب. و ليس يلزم من «١٥» ذلك أن يكون واحد منها ذاتيا لا تفارقه. فنقول: إن الجسم تعرض له الأعراض التى ليست «١٦» بلازمة على وجهين: أعراض تلحقه «١٧» فى ذاته، و أعراض «١٨» تلزمه «١٩» من مجاوراته. مثل كونه فوق و تحت و مماسا و محاذيا، و الأعراض التى تلزمه لمجاوراته «٢٠» لا تكون ضرورية له باعتبار ذاته. و الأعراض الأخرى فإنه لا يجب أن يخلو «٢١» منها، بل يجوز أن يكون فيه عدمها فقط، و لو كانت مما يستحيل خلوها عنه، بحيث لا يقوم إلا بوجود شيء منها فيه، لكانت صوراً لا أعراضاً، بل الأعراض هى التى تعرض بعد تجوهر الشيء بحيث يجوز أن يوجد الشيء، و كل واحد منها «٢٢» معدوم، فيمكن فرض جوهر الجسم دون شيء البتة منها. و أما المجاورات و المماسات و ما يجرى مجرى ذلك، فليس تلزم الجسم لطبيعته، بل لوجوده مع جسم آخر. فليس إذن يجب لا محالة أن يكون الجسم لذاته، حاملا بالفعل لحال مما لا «٢٣» يقوم ماهيته، و لا يلزم «٢٤» ما يقوم ماهيته، فقد انحل التشكك «٢٥».

(١) يمكن أن يعقل: يكون أن الفعل د

(٢) له: + من م.

(٣) قاسر: بالقسر ط.

(٤) و هو على ما هو: و هى على ما هى سا

(٥) و إذا: فإذا ط.

(٦) كذلك: ذلك سا

(٧) سبب: + من ط، م.

(٨) لكننا: لكنه ب، د، م

(٩) قد: ساقطة من م

- (١٠) فبقي: فيبقى م
 (١١) أنه: أن يكون له سا، ط، م.
 (١٢) فإن: و إن سا، ط.
 (١٣) ثم: ساقطة من د.
 (١٤) يرد: ساقطة من ط
 (١٥) من: ساقطة من ب، د.
 (١٦) ليست: لبس ط، م
 (١٧) أعراض تلحقه: ساقطة من د
 (١٨) و أعراض: أو أعراض ط.
 (١٩) تلزمه: تلزم د؛ تلحقه ط، م
 (٢٠) لمجاوراته: بمجاورته ط.
 (٢١) يخلو: لا يخلو د، ط.
 (٢٢) منها: فيها ط، م.
 (٢٣) مما لا: ما لا سا
 (٢٤) ولا يلزم: و يلزم سا.
 (٢٥) التشكك: التشكيك ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣١٠

و حال القواسر حال هذه الأعراض، لأن القواسر لا تقوم ماهيته، و لا تلزم ما يقوم ماهيته. فإن القاسر هو الذي يرد من خارج، فيفيد حالا لولاه لما كان لذلك الجسم تلك الحال. و ليس شيء من هذه واجبا أن يكون من الماهية أو لازما للماهية، فتوهم الجسم و لا قاسر يقسره، ليس ممتعا بالقياس إلى طبيعة الجسم، و توهم الجسم غير ذي أين يخصه أو حيز ممتنع بالقياس إلى طبيعة الجسم «١». فالجسم تلزمه في طبيعته التي له أن يكون «٢» له حيز، ذلك الذي لو لا القاسر الذي يجوز أن لا يكون، لكان له. و كذلك الشكل— و الكيف و غير ذلك، و كذلك وضع الأجزاء إن كان له أجزاء بالفعل. فكل «٣» جسم، فله حيز طبيعي، فإن كان ذا مكان كان حيزه مكانا.

و لقائل أن يقول: إن الأرض جرم «٤» بسيط و تقتضى طبيعته اليبس «٥» الذي فيه، فلا يخلو إما أن يقتضى له شكلا أو لا يقتضى، فإن اقتضى له شكلا فيجب أن يقتضى شكلا «٦» مستديرا لبطاطته، فحينئذ إما أن يكون اليبس يساعد مقتضى طبيعته، فيجب أن تكون الأرض إذا سلب جزء منها الشكل المستدير بأن يشكل شكلا «٧» آخر، أن يعود بطبيعته فيستدير. و ليس الموجود كذلك، و إن كان اليبس يمنع ذلك، و يجول بين طبيعة ذلك الجزء و مقتضاه و اليبس صادر عن طبيعته، فيجب أن تكون طبيعة واحدة تقتضى معينين متفاوتين «٨» متقابلين، و ليس هذا بجائز.

فنقول إن اليبس إنما يفرض «٩» عنه ليحفظ ما تقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا قويا جدا، فإذا حفظ شكله، لزم من ذلك أن يحفظ في كل جزء ما توجهه طبيعته إيجابا أوليا من انبساط «١٠» الذاهب إلى شكله. فإذا ثلم شيء من شكله بقسر القاسر، لم يكن للباقي «١١» منه حس و شعور «١٢» بما حدث، بل كان عليه أن يستحفظ ما «١٣» أوجبه الطبيعة. و إن «١٤» عادت الطبيعة فأوجبت انبساطا آخر كانت الطبيعة هي المناقضة لموجبها الأول، فكان «١٥» حينئذ مقتضى الطبيعة بهذه «١٦» الحال، ضد مقتضاها الأول، و مخالفا لمقتضى اليبس الذي تقتضيه الطبيعة. و لا يبعد أن تكون الطبيعة تقتضى في حال عارض، أمرا مناقضا و مقابلا لما تقتضيه في

حال كونه سالما. فليس إذن المقتضيان «١٧» متضادين متمنعين «١٨» صادرين عن قوة واحدة بحال واحدة حتى يكون محالا، بل أحدهما يصدر عن القوة و هي على حالها «١٩»

(١) تلك الجسم: ساقطة من م.

(٢) يكون: ساقطة من م.

(٣) فكل: و كل د.

(٤) جرم: جسم م

(٥) اليبس: ليس ط.

(٦) شكلا (الثالثة): ساقطة من م.

(٧) شكلا: تشكلا م؛ ساقطة من م.

(٨) متفاوتين: ساقطة من م.

(٩) يفيض: يقتضى سا.

(١٠) انبساط: انبساطه م.

(١١) للباقي: الثانى ط؛ الباقي م

(١٢) و شعور: شعور ب، د، م

(١٣) ما: لما سا.

(١٤) و إن: فإن سا

(١٥) فكان: و كان ط.

(١٦) بهذه: فهذه ب؛ بهذا ط.

(١٧) المقتضيان: مقتضيان م.

(١٨) متضادين متمنعين: بمتضادين متمنعين ط، سا؛ متضادان متمنعان م

(١٩) حالها: حالتها ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣١١

الطبيعية، و الآخر «١» يصدر عنها و هي بحال غير طبيعية. و ذلك مثل السكون يعرض «٢» عن الطبيعة إذا كانت على حال «٣» طبيعية ثم تعرض عنها الحركة إذا كانت بحال غير طبيعية. و أما الجزء «٤» من عنصر غير الأرض، إذا استحال إلى الأرض، فاستحال أول استحالته إلى شكل غير كرى «٥»، فذلك لموانع من خارج، و لاختلاف «٦» الأجزاء فى التكون أرضا، اختلافا «٧» فى التقدم و التأخر و المجاورات.

و إذ قد أوضحنا غرضنا هذا، فبالحرى أن نبين أن المكان الطبيعى كيف يكون للجسم، و كيف يكون للبسيط منه و للمركب. و نقول: إنه يخلق «٨» بنا أن نعرف أنه «٩» هل يجوز أن يكون جسم من الأجسام له مكانان طبيعيان أو مكان واحد و له جسمان يسكنانه «١٠» بالطبع، و أن نعرف حال الأجسام «١١» البسيطة التى لها أجزاء متميزة و لكل واحد منها مكان آخر بالعدد يخصه لا محالة، فيكون لكل واحد منها «١٢» مكان طبيعى غير الذى للآخر، أنه «١٣» كيف يصير مكان هذا غير مكان ذلك، و يختص به دون الآخر، و كيف تشبه «١٤» تلك الأمكنة إلى المكان «١٥» الذى لكل. و أن نعرف حال الجسم المركب فى إنية الطبيعى، فإن له مكانا طبيعيا لا محالة، فما ذلك المكان. فإنه إن كان مكان جزء واحد، كانت الأجزاء الأخرى فى غير مكانها.

فنقول: إنه لا- يجوز أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان، إلا على جهة أن في جملة مكان الكل أحيانا بالقوة، أيها وقع فيه بسبب مخصص كان طبيعيا له، كالمدره، فإن أقرب حيز من حيز الأرض يليها هو طبيعي لها، و الأبعد لو حصل فيه لكان يصير أيضا أقرب و كان «١٦» طبيعيا لها. فأما «١٧» مكانان يتباينان «١٨»، فليس يمكن ذلك، فإن مقتضى الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص أمر واحد بالشخص، و مقتضى الكل المتشابه الأجزاء جملة مقتضى جميع الأجزاء، و الأجسام «١٩» المتشابهة الطوائع لا يستحيل عليها الاتصال لطبيعتها، بل إن استحال وإنما يستحيل لعرض «٢٠» يعرض، و هي في طبيعتها بحيث يجوز عليها أن لو كانت متصله «٢١». و إذ لا- يستحيل اتصالها «٢٢» فكيف يستحيل تماسها «٢٣»، و لو اتصلت و تماست «٢٤» لم يعرض شيء مستحيل، و إذا اتصلت و تماست كانت الجملة، و هي تطلب «٢٥» المكان الطبيعي من حيث هي «٢٦» طبيعة «٢٧» واحدة هي «٢٨» جملة هذه الطوائع، بل هذه الجملة من الطوائع «٢٩». فيجب «٣٠» أن تطلب

-
- (١) و الآخر: و الأخرى ب، د، سا
 - (٢) يعرض: يحدث سا.
 - (٣) حال: حالة ط؛ ساقطة من د
 - (٤) الجزء: جزء ب، د؛ الجنس سا.
 - (٥) كرى: جزى سا؛ كروى ط
 - (٦) و لاختلاف: لاختلاف ط.
 - (٧) فى التكون أرضا اختلافا: ساقطة من م.
 - (٨) يخلق: يخلو م
 - (٩) أنه: ساقطة من ط.
 - (١٠) يسكناته: يسلبانه سا
 - (١١) الأجسام: ساقطة من م.
 - (١٢) منها (الثانية): ساقطة من م
 - (١٣) أنه: ساقطة من ط.
 - (١٤) تشبه: تشبه ط
 - (١٥) إلى المكان: للمكان سا.
 - (١٦) و كان: فكان ب
 - (١٧) فأما: و أما سا، ط، م
 - (١٨) يتباينان: متباينان سا، ط، م.
 - (١٩) و الأجسام: و الأجزاء سا.
 - (٢٠) لعرض: يعرض ط
 - (٢١) متصله: + واحدة ط
 - (٢٢) اتصالها: اتصالا م.
 - (٢٣) تماسها: تماسها ط
 - (٢٤) و تماس: أو تماس ط

(٢٥) تطلب: تطلب تطلب م.

(٢٦) هي (الأولى): ساقطة من م

(٢٧) طبيعة: طبيعية د

(٢٨) هي (الثانية): و هي م

(٢٩) الطبايع: الطبايع د

(٣٠) فيجب: يجب ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٣١٢

جملة من الحيز، هي حيز هذه الجملة، بل هذا الحيز لهذه الجملة «١» كأنه جملة تجتمع من أحياز واحد واحد. فإذا الأجسام المتشابهة الطبايع، فإن أحيازها كأنها أجزاء حيز واحد، و يكون لجسم معين من تلك الجملة حيز يتعين له من تلك الجملة «٢» لعل تلك العلة «٣» «٤». أما وجوده فيه أولاً عند ما حدث و هو موافق له في الطبع، فوجب لزومه، و أما اختصاصه بالقرب، فإن النار إنما تتحرك إلى فوق إلى جزء من حيز «٥» كلية النار بعينه، لأنه هو أقرب إليه.

و لسائل أن يسأل إنا لو توهمنا النار في مركز الفلك، لا ميل لجزء منها إلى جهة، فإذا كان يعرض لها في طبعها، أ سكون بالطبع و ذلك محال، أو حركة «٦» إلى جهة و لا مخصص لجهة.

فنقول: كان يعرض لها سكون «٧»، و لكن بالقسر، لأنها كانت تقتضى أن تفرج عن فرجة في واسطتها تنبسط عنها إلى الجهات بالسواء، إلى أن يلقي كل جزء من المنبسط ما هو أقرب إليه من المكان الطبيعي. لكن الهواء المحيط و غير ذلك كان حينئذ لا يمكنها من أن تداخلها «٨» نافذة «٩» من النفوذ، إذ هذا النفوذ لا يتأني بالخرق، لأن الخرق يكون من جهة دون جهة، و هذا انبساط في كل جهة، فتكون ساكنة بالقسر. و أيضاً فإن الخلاء مما لا يجوز أن يحدث في الوسط عند الخراقة «١٠»، و هذا القسر عارض «١١» عن الطبع، و هو عجيب جداً، فإن الطبع يقتضى أمراً صار غير ممكن لعارض «١٢» عرض، فأدى ذلك إلى حكم غريب. و نحن لا ندرى استحالة هذا العارض، و لا نمنعها لأننا لم ندر «١٣» بعد استحالة المعروض في الموضوع مقدماً و لا نمنعها «١٤»، و لكن إذا جاز المقدم جاز التالي، فإن «١٥» امتنع التالي امتنع المقدم. فقد ظهر أنه كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد بالطبع، أو حيز واحد بالطبع، و أنه كيف نسبة حيز الكل إلى حيز الأجزاء بعضها إلى بعض، و هذا «١٦» للبيئات. و أما للمركبات «١٧»، فإن تركيبها لا يخلو إما أن يكون عن بسيطين، أو عن «١٨» أكثر من بسيطين، فإن كان عن بسيطين، فإما أن يكونا متساويين، القوة أو أحدهما أغلب، فإن كانا متساويين في القوة «١٩»، و لم يتفق أن كان وضع أحدهما بحذاء جهة الآخر «٢٠» تفرقا، و لم يحتبسا، إلا بقسر جامع و إن «٢١» تواجهت حر كاتهما «٢٢» و بعد كل «٢٣» من مكانه «٢٤» كبعد الآخر تقاوما «٢٥»، و قسر كل واحد «٢٦» الآخر توقفاً إلا أن يطرأ

(١) الجملة: الجهة سا.

(٢) الجملة: الجهة سا

(٣) لعل تلك العلة: ساقطة من م

(٤) تلك العلة: ساقطة من د.

(٥) حيز: ساقطة من سا.

(٦) أو حركة: أم حركة م.

(٧) سكون: السكون ط، م.

(٨) تداخلها: + العقل ط

- (٩) نافذة: نافذا د، سا، ط.
 (١٠) الخرافة: انخراقه د، م
 (١١) عارض: خارج سا.
 (١٢) لعارض: العارض سا.
 (١٣) لم ندر: لا ندرى ط
 (١٤) و لا نمنعها: ساقطة من سا
 (١٥) فإن: و إن سا، ط، م.
 (١٦) و هذا: و هذه ط
 (١٧) للمركبات: المركبات سا، م.
 (١٨) عن (الثانية): ساقطة من سا، م.
 (١٩) فى القوة: بالقوة ط
 (٢٠) الآخر: الأخرى ب، د.
 (٢١) و إن: فإن ط
 (٢٢) حر كاتهما: حر كاتهما د، سا، ط، م
 (٢٣) كل: + واحد سا، ط
 (٢٤) مكانه: فكان ط
 (٢٥) تقاوما: تقاربا م
 (٢٦) واحد: + منهما ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٣١٣

على أحدهما معين، أو يكونا فى الحد المشترك بين الحيزين فيجوز أن تقفنا فيه بالطبع، و إن «١» غلب قوة أحدهما و القسر على المراح «٢» حاصل، كان «٣» المكان للطبيعى مكان الغالب، و إن كان أكثر من بسيطين و فيهما «٤» غالب فالحيز للغالب، و إن تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس إلى الموضع «٥» الذى فيه التركيب و حصل المركب فى أقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب و لم يتجاوزوه. إذ الجذب عنه إلى الجانبين سواء، و الإمساك فيه عن البسيط الذى يطلب ذلك الحيز لا- يبطله تخالف الجذيين. و عسى أن لا يصح امتزاج من الأجسام البسيطة يتلازم به، إلا و هناك غالب يجمع و يقسر الأجزاء الأخرى، مانعا إياها عن الحركة إلى أحيائها الخاصة، أو تكون الأجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها أن يفعل فى الأجسام التى بينها و بين كلياتها خرقا، أو يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط.

فلنبين الآن «٦» أن لكل جسم طبيعى مبدأ حركة طبيعية، حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية و أنه على نوع واحد فقط.

[الفصل الثانى عشر] ل- فصل «٧» فى اثبات أن لكل جسم طبيعى مبدأ حركة وضعية أو مكانية

نقول: إن كل «٨» جسم لا يخلو إما أن يكون قابلا للنقل عن موضعه الذى هو فيه بالقسر، أو غير قابل. فإن كان قابلا للنقل عن موضعه الذى هو فيه، فإما أن يكون له فى جوهره ميل إلى حيز، أو لا يكون له ميل إليه البتة «٩». لكن كل «١٠» جسم فله مكان طبيعى، أو حيز طبيعى تقتضى طبيعته الكون فيه، و إنما خالف سائر الأجسام فى

- (١) و إن: فإن د، سا.
 (٢) المراح: المزاح د؛ المرح سا، ط؛ المزح م
 (٣) كان: + عن ط، م
 (٤) و فيهما: و فيها م.
 (٥) الموضوع: الموضوع ط.
 (٦) الآن: ساقطة من د.
 (٧) فصل: فصل ب؛ الفصل الثاني عشر ط، م.
 (٨) كل: لكل م.
 (٩) البتة: ساقطة من د
 (١٠) كل: لكل ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣١٤

ذلك لا بجسميته «١»، بل لأن فيه مبدءاً أو قوة معدة نحو ذلك المكان. فإن «٢» كانت تلك القوة مقتضية لذلك المكان، و جرميته «٣» غير ممتعة بما هي جرمية «٤» عن الانتقال و الحركة، فلا مضادة «٥» فيه لقوته، و لا لمقتضى «٦» قوته تقتضى حيزاً آخر. لأنه لا يجوز أن يكون في جسم واحد غير مختلف الأجزاء قوتان متضادان «٧» و تقتضيان «٨» فعلين متمانعين، إذ القوى كونها قوى بحسب فعلها، و إذا تمانعت أفعالها، تمانعت طبائعها، فاستحالت «٩» أن تكون معاً لجسم «١٠». فإن الجسم الذى فيه قوة ما، هو أن فيه مبدءاً فعل ما يصدر «١١» لا محالة إن لم يكن عائق، و إن «١٢» لم يكن الجسم بحيث يصدر عنه ذلك الفعل، إن لم يمنع مانع من خارج، فليس فيه تلك القوة، و إذا «١٣» كان «١٤» فيه قوتان متضادان، صح صدور فعلين متضادين، و هذا محال. فإذا من المحال أن يكون في جسم بسيط مفرد «١٥»، أو فى غالب جسم مركب، قوتان: واحدة تقتضى مكاناً و الأخرى تمنع عنه. ثم الجسم قابل للحركة من مقتضى الحركة، فيلزم أن الجسم إذا قسر على مفارقة مكانه الطبيعي «١٦»، أن يتحرك إلى مكانه الطبيعي، عند ما يفارق القاسر من خارج. و مما يبين هذا «١٧» أن كل جسم ليس فيه مبدءاً ميل ما، فإن نقله عما هو عليه من أين أو وضع يقع لا فى زمان، و ذلك محال، بل يجب أن يكون كل جسم يقبل تحريكاً و إمالة طارئاً، ففيه مبدءاً ميل طبيعى فى نفس ما يقبله، كان أيناً أو وضعاً.

و لنعين الكلام على «١٨» التحريك المكانى «١٩» على سبيل إيضاح المقصود فيما «٢٠» هو أظهر، و إن كان المكانى و الوضعى فى مذهب البيان واحداً «٢١». إن «٢٢» الأجسام الموجودة ذوات الميل، كالثقيلة، و الخفيفة. أما الثقيلة فما يميل إلى أسفل، و أما الخفيفة فما «٢٣» يميل إلى فوق. فإنها كلما ازدادت ميلاً كان قبولها للتحريك الثقلي أبطأ، فإن نقل الحجر العظيم الشديد الثقل أو جره، ليس كتنقل الحجر الصغير القليل الثقل و جره «٢٤»، و زج الهواء القليل فى الماء، ليس كزج الهواء الكثير. و أما ما يعترى الأجسام الصغيرة. مثل الخردلة و مثل التبنه و نحاته الخشب، من أنها لا تنفذ عند الرمي فى الهواء نفوذ الثقيل، فليس السبب فيه أن الأثقل أقبل للرمى و الجر، بل لأن بعض هذه لصغرها لا يقبل من الدافع قوة محركة لها و لما يليها يبلغ من شدتها أنها يقدر بها على خرق الهواء و مع ذلك فيكون سريع الاستحالة

(١) بجسميته: لجسميته سا؛ بجسميه ط.

(٢) فإن: فإذا سا

(٣) و جرميته: و جرمية ط.

- (٤) جرمية: جزء منه د
 (٥) فلا مضادة: و لا مضادة سا
 (٦) لمقتضى: مقتضى سا.
 (٧) تضادان: متضادان ط
 (٨) و تقتضيان: أو تقتضيان سا، ط، م.
 (٩) فاستحالت: فاستحال د، م
 (١٠) لجسم: للجسم ط.
 (١١) يصدر: + عنه ط
 (١٢) و إن: فإن سا.
 (١٣) و إذا: فإذا سا، ط، م
 (١٤) كان: كانت سا، ط.
 (١٥) مفرد: مفرد م.
 (١٦) أن ... الطبيعي: ساقطة من سا.
 (١٧) هذا: + أيضا أن يتبين سا، ط، م.
 (١٨) على: أولا فى سا، ط،
 (١٩) المكانى: + أولا م
 (٢٠) فيما: بما م.
 (٢١) واحدا: + فنقول ط
 (٢٢) إن: لأن د.
 (٢٣) فما: فمما ط.
 (٢٤) وجره: أوجره ط، م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣١٥

إلى البطلان من السبب الذى يعرف فى موضعه، و هو السبب الذى يبطل القوى المستفاداة العرضية من القوى المحركة. كما أن الشررة «١» تطفأ من السبب الذى يبطل الحرارة المستفاداة قبل النار الكثيرة، و بعضها يكون متخلخلا لا يقدر على خرق الهواء، بل يداخله الهواء الذى ينفذ فيه، و يكون سببا لإبطال قوته المستفاداة. فإنك ستعلم أن مقاومة المنفوذ فيه، هو المبطل لقوة الحركة «٢»، و هذا كالنار المتخلخله، و الماء المتخلخل «٣»، فإنه أقبل للاستحالة. و لو كان السبب فى قبول «٤» الرمي «٥» الأنفذ «٦» هو الكبر و زيادة الثقل، لكان كلما «٧» ازداد المرمى ثقلا و كبرا، كان أقبل للرمى «٨».

و الأمر بخلاف ذلك، بل إذا اعتبر الثقل و الخفة، و لم تعتبر أسباب أخرى، كان الأقل «٩» مقدارا أقبل للتحرريك القسرى و أسرع حركة، فتكون «١٠» نسبة مسافات «١١» المتحركات بالقسر و لها ميل طبيعي، و نسبة أزمتهما، على نسب الميل إلى الميل.

لكن النسبة فى المسافات بعكس النسبة فى الأزمنة. أما فى المسافات فيكون الأشد ميلا أطول مسافة، و أما فى الزمان فيكون ذلك أقصر زمانا. و إذا لم يكن ميل أصلا، و تحرك المقسور فى زمان، و لذلك الزمان نسبة إلى زمان حركة ذى الميل بالقسر، و تكون على نسبة ميل، لو وجد إلى ميل ذى ميل المتحرك بالقسر، فيكون قبول ما لا ميل فيه أصلا للقسر كقبول ذى ميل ممّا لو وجد، فيكون الذى لا مانع له على نسبة و ذى «١٢» مانع ممّا «١٣» لو وجد و يعرض، مثل ما قلنا فى باب الخلاء من الخلف، و على ذلك

الوجه بعينه.

و مما يبين ذلك، أن المقسور على الحركة المستقيمة أو المستديرة يختلف عليه تأثير الأقوى والأضعف، وإذا اختلف ذلك «١٤»، فظاهر أن القوى مطاوع، والضعيف «١٥» معاق. وليست المعاوقه للجسم بما هو جسم، بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان أو الوضع «١٦»، وهذا هو المبدأ الذى نحن فى بيانه. وكل جسم ينتقل بالقسر فيه مبدأ ميل ما، أما الانتقال المكانى فقد بيناه، وأما الانتقال القسرى الوضعى فلأن ذلك الجسم إن كان قابلاً للنقل عن مكانه فقد ظهر، وإن كان غير قابل فله لا محالة قوة بها يثبت فى مكانه و تلزمه و تختص به و هى «١٧» غير جسمية.

فنقول: إن هذا الجسم فيه مبدأ حركة أيضاً، و سنيين «١٨» إذا اعتبر قريباً «١٩» مما اعتبر به أمر الجسم القابل للنقل عن موضعه، و ذلك لأن له وضعاً ما بالعدد فيما يحويه، أو حول ما هو يشتمل «٢٠» عليه أو فى ذلك و حول هذا. فلا

(١) الشررة: الشرر سا.

(٢) لقوة الحركة: للقوة المحركة ط

(٣) و الماء المتخلخل: ساقطة من سا.

(٤) قبول: قول د

(٥) الرمى: المرمى ط

(٦) الأنفذ: الأبعد ب، د؛ الأكبر سا

(٧) كلما: كما ط

(٨) للرمى: لرمى ط.

(٩) الأقل: الأول سا.

(١٠) فتكون: و تكون سا

(١١) مسافات: مساواة ط.

(١٢) و ذى: ذى م

(١٣) ما: ساقطة من م.

(١٤) و إذا... و الضعيف: ساقطة من م.

(١٥) ذلك: ساقط من سا.

(١٦) أو الوضع: و الوضع سا.

(١٧) و هى: و هو ط.

(١٨) و سنيين: و يستبين ط، م.

(١٩) اعتبر قريباً: ساقطة من د.

(٢٠) يشتمل مشتمل م؛+ هو ط.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣١٦

يخلو إما أن يكون ذلك له عن علته له «١» فى ذاته و عن «٢» صورته الطبيعية «٣»، أو عن علته خارجة عن الطبيعة. و محال أن تقتضى ذلك ذاته، فإن الأجزاء التى تفرض فيه و الجهات «٤» المختلفة التى تكون له، و الأجزاء التى تفرض فيما يماسه، ليس شىء منها أولى بشىء «٥» منها، أعنى أنه ليس جزء يكون منه فى جهة، أولى بمماسه جزء بعينه إذ الجميع غير مختلف فيه. فطبيعة «٦» الجسم ليس

تقتضى ذلك الوضع بعينه، إذ «٧» المتشابهات لا يستحق بعضها بطبعه «٨» شيئاً «٩» من المتشابهات بعينه دون بعض، بل يكون جميع ذلك جائزاً لكل واحد منها. وليس هذا كما يكون لأجزاء «١٠» الأجسام القابلة للفرق، فإن كل جزء يفرض فيه «١١» تجده متخصصاً بما يخص به «١٢»، لأن أول وجوده وقع «١٣» هناك، أو لأنه أقرب المواضع من موضع وجد فيه أو نقل إليه «١٤» خارجاً عن حيزه الطبيعي، إما لوجوده الأول فيه أو وقوع «١٥» الانتقال بقسر إليه، فيكون اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع المجرد ولا بالقسر، بل للطبع «١٦» المقترن «١٧» بمعنى مخصص «١٨». و أما الذي لا يقبل مفارقة مكانه، فليس حكمه هذا الحكم، ولا يجرى عليه ذلك التأويل.

فإذا كان كذلك، لا يكون جزء من أجزاء ذلك الجسم متخصصاً بما يخص به بالطبع مفرداً، بل ولا بالطبع «١٩» مقارنة لحالة قسرية أوجبها سبب. ولو كان هناك أيضاً شوب من سبب قاسر و مقتض «٢٠» من طبعه أمراً اقتضاء أسباب تخصص «٢١» أجزاء الأسطوانات بأحيازها، لكان «٢٢» في طبعه أن لا يكون متخصصاً به، لو لم يكن ذلك السبب أو كان ثم زال «٢٣»، فيكون في طبعه على كل حال وكيف تصير «٢٤» الأقسام جواز أن تكون على تلك المحاذاة «٢٥» و المماسة.

و أن لا تكون، ففي طبعه أن يقبل نقلاً- في الوضع «٢٦». وقد بينا أن كل قابل نقل عن أمر ما أين أو وضع ففيه مبدأ حركة و ميل طبيعي، فيجب أيضاً «٢٧» أن يكون في هذا الجسم مبدأ ميل في الوضع.

و اعلم أن المقصود فيما وضح بما «٢٨» شرحناه من البيان، و المكشوف به عنه هو «٢٩» أن كل جسم تطراً عليه إمالة، لم يكن مبدؤها فيه بالطبع، بل تصدر عن سبب خارج، أو نفس مواصلة تحرك بحسب القصد و تحدث ميلاً لم يكن

(١) له (الثانية): ساقط من سا

(٢) و عن: أو عن ط

(٣) الطبيعة: الطبيعية م.

(٤) و الجهات: الجهات م.

(٥) بشيء: لشيء ط.

(٦) قطيعة: بطبيعة م

(٧) إذ: أو ط

(٨) بطبعه: بطبيعته م

(٩) شيئاً: أشياء ط.

(١٠) لأجزاء: الأجزاء ط.

(١١) فيه: ساقطة من م

(١٢) به: ساقطة من سا؛+ إما ط

(١٣) وقع: موقع م.

(١٤) أو نقل إليه: ساقطة من ب، د، ط، م

(١٥) وقوع: لوقوع سا.

(١٦) بالطبع: بالطبع ط، م

(١٧) المقترن: المقترن د.

(١٨) مخصص: + له ط.

- (١٩) و لا بالطبع: بالطبع سا.
 (٢٠) و مقتض: أو مقتض سا.
 (٢١) تخصص: تخصص سا
 (٢٢) لكان: و لكان سا.
 (٢٣) أو كان ثم زال: أو زوال ب؛ أو زال د، سا، م
 (٢٤) تصير: تصرف ب، د، م؛ تصرف سا
 (٢٥) المحاذاة: المجازات د.
 (٢٦) الوضع: الموضع ط، م.
 (٢٧) أيضا: ساقطة من د.
 (٢٨) بما: مما ط
 (٢٩) هو: ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣١٧

في الجسم. فليس يصح أن يتحرك الجسم عن ذلك، إلا- وفيه ميل متقدم، فإن الكلام في التحريك «١» المبتدأ «٢» الواقع بقصد النفس، كالكلام في ميله الواقع لسبب من خارج، فإنك ترى نفس الحيوان يختلف تحريكه «٣» لبدنه و القوة واحدة بحسب ما في بدنه من الميل الثقيل الزائد و الناقص، و تجد للزائد مقاومة ما، فنجد الكلام قائما. ثم في هذا مباحث يجب أن يرجع فيها إلى اللواحق فنجد ما يمتنعك فيها «٤» إن كنت في الإسهاب أرغب.

فقد بان «٥» أن كل جسم طبيعي ففيه مبدأ حركة و أن الجسم الذي لا يفارق «٦» مكانه الطبيعي ففيه مبدأ حركة وضعيه مستديرة. و نقول إنه لا يجوز أن يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة، و مبدأ حركة مستديرة، حتى يكون إذا كان في موضعه الطبيعي تحرك في الوضع، و إذا كان في غير موضعه «٧» الطبيعي تحرك إليه على الاستقامة، لأنه عند ما يتحرك إلى مكانه بعينه بالاستقامة لا- يخلو إما أن يكون فيه مبدأ ميل إلى حركة مستديرة، أو لا يكون، فإن لم يكن، فإذا حصل في مكانه الطبيعي و لم يحدث هذا الميل، و جب من «٨» ذلك أن لا يكون فيه مبدأ حركة مستديرة، لا في «٩» مكانه و لا خارجا عن مكانه، و إن حدث فيه هذا الميل، كان هذا الميل ليس غريزيا له تابعا لجوهره، بل أمر يحدث له في مكانه الطبيعي، و لا تكون العلة فيه إلا مماسة لمكانه الطبيعي على وضع ما «١٠»، أو حصوله في حيز طبيعي على وضع ما، و تلك المماسه، و ذلك الحصول لا- يجب ميلا- عن حال إلى مثلها، بل لا يوجب هربا عن ذاته إلى مثل ذاته فليس إذن موجب «١١» ذلك الميل موافاة الحيز سواء كان أحدث الإيجاب إيجابا بلا توسط طبيعة، أو أحدثه إيجابا بتوسط طبيعة، إذا حصل «١٢» جسمها في حيز طبيعي صدر عنها «١٣» حينئذ هذا الميل، فإن البحث في ذلك كله واحد و الكلام واحد. و لا أيضا لك أن تقول: إن النفس المحركة تأخذ هناك في التحريك و الإمالة «١٤» أخذ مبتدأ بعد ما لم يكن، بحدوث القصد و الإرادة بعد ما لم يكن. فقد منع هذا أيضا، و تبين «١٥» أنه غير ممكن أن يقع مثله إلا و هناك مبدأ ميل في الطبع، فيجب أن يكون ذلك الميل لازما، و إن كان عن نفس فيكون لزومه «١٦» عن إرادة طبيعیه دائمه، ما دام ذلك الجسم موجودا. و لا يلزم على «١٧» هذا حال المستقيم من أنه تارة يتحرك و تارة يسكن، يتحرك في غير

(١) في التحريك: بالتحريك سا

(٢) المبتدأ: المبدأ ب.

(٣) تحريكه: تحريكها م.

- (٤) فيها (الثانية): منها سا، ط.
 (٥) بأن: + لك و اتضح سا
 (٦) لا يفارق: يفارق م.
 (٧) موضعه (الثانية): مكانه بخ، سا.
 (٨) من: ساقطة من م.
 (٩) لا فى: و لا فى ط.
 (١٠) ما: ساقطة من د، ط، م.
 (١١) موجب: يوجب ب، م.
 (١٢) حصل: ساقطة من م
 (١٣) عنها: عنه ط.
 (١٤) و الإمالة: أو الإمالة سا.
 (١٥) و تبين: و بين د، سا، م.
 (١٦) نفس فيكون لزومه: نفس لزومه ب؛ نفس له سا؛ نفس لزومه لزوما ط؛ نفس لزوم م.
 (١٧) على: ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعى، ص: ٣١٨

مكانه و يسكن فى مكانه «١»، و كلاهما طبيعى له. فكذلك ربما جاز أن يكون هذا الجسم تستقيم حركته فى غير مكانه، و تستدير حركته فى مكانه «٢»، و يكونان كلاهما طبيعيين فى اختلاف الحالين. و إنما لا تلزم «٣» هذه «٤»، لأن الحركة المستقيمة ليست طبيعىة «٥» على الإطلاق على ما شرحناه «٦»، بل الطبيعى هو الأين الذى تقتضيه طبيعىة الشيء إذا لم يكن عائق، فإذا فارق اقتضت هذه الطبيعىة الرد «٧» إليه و إلى موضع معين منه، و يكون المبدأ «٨» فيهما واحدا.
 و أما الحركة المستديرة، فإن المبدأ الذى أثبتنا «٩» أنه يوجبها بالطبع، يوجبها كيف كان و دائما، إن كانت طبيعىة على الإطلاق، و إن كانت ليست بطبيعىة مطلقه، بل هى كالمستقيمة التى تقتضيها الطبيعىة عند عارض، كان ذلك «١٠» عند فقدان الوضع الطبيعى، فيجب أن تقف عند وجدانه. و كان يجب أن يكون الطبيعى هو «١١» وضع ما بعينه إلا أنه ليس كذلك، فإنه ليس كما أن أينا أولى بالجسم من أين، كذلك «١٢» من الوضع الذى له فى الأين «١٣» المتشابه وضع أولى به من وضع. فبين أن هذا الميل لا- يكون حادثا عند الوصول إلى المكان الطبيعى، بل إن كان فيكون على القسم الآخر، و هو أنه يكون معه دائما. فإذا كان فى الجسم مبدأ حركة مستقيمة، و جب أن تجوز «١٤» مفارقة هذا الجسم لمكانه الطبيعى، حتى يتحرك عن غير الطبيعى إليه «١٥» بالاستقامة، و أن يكون فى جسم واحد بسيط إذا كان فى غير مكانه الطبيعى ميلان: ميل إلى الاستقامة، و ميل عنه إلى الاستدارة. فيكون فى جوهر واحد أمور متقابلة موجودة معا، و ليست مما يجرى مجرى متقابلات متمزج حتى يكون بينها وسط، فإن الوسائط أمور كأنها «١٦» متمزج من «١٧» الطرفين. و إنما متمزج القوى امتزاجا يؤدى إلى الوسط، إذا «١٨» كان من شأن كل واحد «١٩» منها أن يقبل الأقل و الأكثر قبولاً لا يصرف إلى الجهة الأخرى، فيكون الحاصل ليست قوتين، بل قوة واحدة هى «٢٠» أضعف و أنقص من الطرفين.
 و لكن الاستقامة و الاستدارة لا تقبلان الاشتداد و التنقص «٢١»، بأن تأخذ الاستقامة قليلا قليلا إلى الاستدارة

(١) و يسكن فى مكانه: ساقطة من م.

(٢) و تستدير حركته فى فى مكانه: ساقطة من د

- (٣) لا تلزم: يلزم م
 (٤) هذه: هذا سا.
 (٥) طبيعياً: طبيعة ب
 (٦) شرحناه: شرحنا سا، ط، م.
 (٧) الرد: بالرد م
 (٨) المبدأ: المبتدأ م.
 (٩) أثبتنا: أثبتناه ط.
 (١٠) ذلك: + العارض ط.
 (١١) هو: و هو م.
 (١٢) كذلك (الثانية): فكذلك سا، ط، م
 (١٣) الأين: أمر سا، م؛ أمر الأين ط.
 (١٤) تجوز: جوز سا.
 (١٥) إليه: البته د.
 (١٦) كأنها: فكأنها سا.
 (١٧) تمتزج من: مزج من سا، م؛ يمزج عن ط
 (١٨) إذا: إذ م
 (١٩) واحد: + واحد ط.
 (٢٠) هي: و هي ب، د.
 (٢١) و التنقص: و النقص م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣١٩

أو الاستدارة «١» قليلاً- قليلاً «٢» إلى الاستقامة. و هو في زمان ذلك الأخذ و الوجود في المتوسط لا في مستقيم و لا في منحني بل المستقيم إن أمكنه أن يفارق الاستقامة و يصير بعقبه مستديراً، كان مفارقه الاستقامة «٣» دفعه «٤»، و مواصلته الاستدارة دفعه، من غير أن يقال قد فارق الاستقامة و هو ذا قد استدار قليلاً و هو يعنى فيه، أو فارق الاستدارة إلى الاستقامة كذلك.

و أما الانحناء الموجود في القطوع، فليس سبيلاً من الاستقامة و الاستدارة «٥» يؤدي إلى أحدهما. فإذا «٦» كانت الاستقامة و الاستدارة لا تقبلان الأشد و الأضعف فكذلك «٧» لا تقبلهما القوتان عليهما. فلا تحدث قوة متوسطة بين المقيم «٨» و بين المدبر «٩»، فلا يكون أيضاً هذا الاجتماع على سبيل الامتزاج فيظهر أنه لا يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة و مبدأ حركة مستديرة معاً، و يجتمع من هذا و مما قبله أن الجسم المحدد للجهات فيه مبدأ حركة مستديرة، و ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة، لأن هذين المبدئين لا يجتمعان، و لأن ذلك الجسم قد بان أمره أنه لا يصح «١٠» على كليته و لا- على أجزائه مفارقة موضعه الطبيعي. و أما الأجسام الموضوعه فيه، ففيها مبادئ حركات مستقيمة عنه و إليه «١١»، فتكون حيث يكون جهه في الطبع ثلاثة أصناف من الحركات: واحدة حول وسط، و أخرى «١٢» عن الوسط، و ثالثة «١٣» إلى الوسط.

و إذ قد بالغنا في تعريف حال «١٤» الحركة الطبيعية، فحقيق بنا أن نتعرف حال الحركة غير «١٥» الطبيعية. و أما إذا اعتبرت الجهات بالعرض «١٦» و الوضع فتزيد الحركات على هذا العدة «١٧»، و لكن لا تكون طبيعية.

- (١) أو الاستدارة: و الاستدارة د، ط
 (٢) أو الاستدارة قليلا قليلا: ساقطة من م.
 (٣) و يصير ... الاستقامة: ساقطة من م
 (٤) دفعة: ساقطة من سا.
 (٥) و الاستدارة+: و لا استدارة سا؛+ و لا الاشتداد ط
 (٦) فإذا إذا ب.
 (٧) فكذلك: و كذلك ط.
 (٨) المقيم: المستقيم ط
 (٩) و بين المدبر: و المستدير ط.
 (١٠) لا يصح: لا يصلح ط.
 (١١) و إليه: و آنية ط.
 (١٢) و أخرى: و الأخرى سا؛ أخرى م.
 (١٣) و ثالثة: و ثالثها ط، م.
 (١٤) حال: ساقطة من م.
 (١٥) غير: الغير ب، د، سا، ط.
 (١٦) بالعرض: بالفرض سا، ط، م
 (١٧) العدة: العدد ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٣٢٠

[الفصل الثالث عشر] م- فصل «١» في الحركة التي بالعرض

نقول «٢»: إن الحركة غير «٣» الطبيعية، منها ما يقال بالذات، و منها ما يقال بالعرض. أما التي «٤» بالعرض فهو أن يكون الشيء لم يلحقه في نفسه مفارقة أين «٥» أول أو وضع أول أو كيف أو كم، بل هو مقارن لشيء آخر مقارنه لازمة، فإذا تبدل لذلك الشيء حال ينسب «٦» إليه كانت له بالعرض. أما في الأين و الوضع فهو على وجهين، على ما علمت، فإنه إما أن يكون ما قيل إنه متحرك بالعرض، هو في نفسه في مكان و ذو وضع و قابل للحركة، إلا أنه لم يفارق مكانه و وضعه، بل الشيء الذي هر محمول فيه قد فارق مكانه. و هذا ملازم له، فيلزم أن يقع له لأجل حركة ما هو فيه حصول في جهة تقع إليها إشارة «٧» غير «٨» الجهة التي كان يقع عليه «٩» الإشارة فيها «١٠» أو يقع له وضع آخر بالقياس إلى الجهات، و أما أن لا يكون من شأنه أن يكون له أين و وضع «١١»، و من «١٢» شأنه أن يتحرك، مثال الذي يعرض له ما يعرض للمنتقل، و من «١٣» مفارقة أين و وضع «١٤»، و هو «١٥» من شأنه أن يتحرك، إما في الأين كالمقول في الصندوق و هو ساكن فيه حافظ لمكانه و القاعد في السفينة «١٦» و السفينة تنقله «١٧». و إما «١٨» في الوضع «١٩». فإننا إذا توهمنا كرة في كرة، و قد ألصقت بها «٢٠» بمسامير أو بغراء أو بالطبع أو بغير ذلك، فحركت الكرة الخارجة حتى تغير نسبة أجزائها إلى أجزاء المحيط بها تغيرا هو حقيقة الحركة في الوضع. فإن الكرة الداخلة الملتصقة «٢١» قد «٢٢» يعرض لها متابعه لها «٢٣» في أن كل جزء منها يلزم جزأ ينتقل فينتقل «٢٤»، و لكن «٢٥» بالعرض، إذ لا تنتقل «٢٦» نسبة ما بين أجزاء «٢٧» الكرة الداخلة و أجزاء

(١) فصل: فصل ح ب؛ الفصل الثالث عشر ط، م.

(٢) نقول: فنقول ط

(٣) غير: الغير ب، د، سا، ط

(٤) التي: الذى سا، ط، م.

(٥) أين: ساقطة من م.

(٦) ينسب: فنسب م.

(٧) إشارة: الإشارة ط

(٨) غير: عن م

(٩) عليه: عليها ط

(١٠) فيها: منها سا، م؛ ساقطة من ط.

(١١) و وضع: أو وضع ط

(١٢) و من: و لا من ط.

(١٣) و من: من د، سا، ط، م

(١٤) و وضع: أو وضع ط

(١٥) و هو: ساقطة من م.

(١٦) و القاعد فى السفينة: ساقطة من ط

(١٧) تنقله: منتقلة ط

(١٨) و إما: أمام

(١٩) الوضع: الموضوع د.

(٢٠) بها: به سا.

(٢١) الملتصقة: الملتصقة سا، ط

(٢٢) قد: به ط، م؛ ساقطة من سا.

(٢٣) لها: له سا، م

(٢٤) فينتقل: فيقل سا؛ ساقطة من ط

(٢٥) و لكن: + ذلك ط

(٢٦) لا تنتقل: تنتقل بخ

(٢٧) أجزاء: جزء ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣٢١

المحيط «١» بها كما تنتقل نسبة اجزاء الكرة المحيطة مع اجزاء مكانها، فإن كان اعتبار الوضع إنما هو بحسب القياس إلى اجزاء المحيط الموضوع فيه، أو المحيط «٢» به الموضوع عليه، و بالجمله إلى «٣» اجزاء ما يماس ذا الوضع مماسةً محيط «٤» كما لكره فى كره، أو «٥» مماسةً محاط كما للفلك الأعلى بالقياس إلى ما يماسه فى داخله، فلا تكون الكرة الداخلة قد تبدل وضعها، و إن «٦» كان الوضع ليس باعتبار المماسات، بل باعتبار الموازيات و المحاذيات فى الجهات «٧»، فتكون الداخلة قد تبدل أيضاً وضعها بالذات، فإن الاجزاء منها قد استبدلت المحاذيات مع استبدال «٨» المحيط تلك «٩»، بل الأولى أن يكون قد تبدل الوضع الذى له بحسب الكل

بالذات و لم يتبدل الوضع الذى بالقياس إلى ما يحويه.

و الوضع وضعان: وضع بحسب الكل و وضع بحسب شىء. و من هذا القبيل ما نعتقده من حركة الهواء العالى مع حركة فلك القمر، فإن تلك الحركة ليست كما يظن عن قسر و ذلك لأن هذا القسر إن كان من جنس تحريك المتحرك لما يلاقيه و يدفعه. و إذا كانت كرة على كرة، فإنها إذا تحركت و لم تتشبث «١٠» بشىء مما تحتها، بل زحفت على بسيط «١١» غير مقاوم فى وجه حركتها «١٢»، حتى «١٣» يلزم أن يندفع «١٤» القائم فى وجهها «١٥» باندفاعها «١٦»، فلا مانع من أن تسكن الداخلة منهما، و تتحرك الخارجة عليها، ماضية على سطحها من غير انغلاق. فالسبب إذن فى تلك الحركة أن كل جزء «١٧» تفرضه من النار قد تعين له جزء من الفلك، كالمكان، و هو بالطبع يتحرك إلى المكان الطبيعى له، و يسكن عنده لازما إياه ملتصقا به التصاقا طبيعيا، يوجب من لزومه إياه، و إن «١٨» زال ما يوجبه الإلصاق بالغراء و المسامير «١٩». فإذا تحرك المكان لزمه و تبعه ما هو بالطبع متمكن «٢٠» فيه حافظ لما يلاقيه منه، فتكون حركة الجو العالى بالقياس إلى الفلك، حركة بالعرض فى الوضع و لو كان الماء و هو فى الهواء مصيبا للترتيب «٢١» الطبيعى الذى بيناه قبل مع إصابته الموضع «٢٢» الطبيعى، أعنى السطح المحيط الطبيعى «٢٣»، حتى لم يبق فيه «٢٤» ارجحان و ميل، و لا-اختلف أجزاء ما يقوم عليه من الأرض، لكان «٢٥» تتبع حركة الهواء فى أى الجهات يحرك. لكن الماء ليس مصيبا فى أكثر الأمر المكان الطبيعى على الوجه الذى هو

(١) المحيط: المحيط ط.

(٢) أو المحيط: أو المحاط د، سا، م؛ و المحاط ط

(٣) إلى (الثانية): ساقطة من د

(٤) محيط: محيط م.

(٥) أو: ساقطة من م.

(٦) و إن: فإن ط

(٧) الجهات: الجهة ط.

(٨) مع استبدال: ساقطة من م

(٩) تلك: ذلك سا، ط، م.

(١٠) تشبث: تثبت ط

(١١) بسيط: بسيط سا، ط، م.

(١٢) حركتها: حركته سا، ط، م

(١٣) حتى: كى ط

(١٤) أن يندفع: فيندفع سا؛ يندفع م

(١٥) وجهها: وجهه سا، ط، م

(١٦) باندفاعها:

باندفاعه سا، م؛ ما ندفعه ط.

(١٧) جزء: جسم ط.

(١٨) و إن: فإن سا

(١٩) و المسامير: أو المسامير ط.

(٢٠) متمكن: تمكن ط.

(٢١) للترتيب: مع الترتيب سا؛ فى الترتيب ط.

(٢٢) الموضوع: الموضوع م.

(٢٣) الطبيعى: ساقطة من د

(٢٤) فيه: فيها سا، ط

(٢٥) لكان: لكانت سا، ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣٢٢

طبيعى، بل «١» فى أكثر الأمر له «٢» انضغاط «٣» بعد إلى السفلى، واختلاف فى بعض أجزائه من تحت، فإذا «٤» تبع الحركة الهوائية تبعها أجزاؤه العالية فى كثير من الأمر على سبيل التموج. و أما السافلة فيعرض لها السبب المقول، فيعرض من ذلك كالتمييز، و الجو العالى يصيب «٥» المكان الطبيعى على الوجه الطبيعى، فيحق «٦» عليه لزومه و الالتصاق به. على أن الهواء قد عرض له أيضا بسبب «٧» الجبال و الرياح أمر «٨» أوجب تميزا «٩» ممّا فى أجزائه.

فهذا بيان حال «١٠» الحركة بالعرض. فيسقط «١١» من هذا تشنيع ما أورده «١٢» بعضهم، فقال: إن كانت الحركة التى للنار قسريه، و هى حركة دائمة، فقد وجد قسر دائم، و هذا خلاف لرأيكم. و إن كانت «١٣» هذه الحركة طبيعية و لجسمها حركة أخرى بالطبع كالسمو «١٤»، فيكون لجسم بسيط حركتان طبيعيتان، و قد منعمت من ذلك. فهذا مثال ما يكون المتحرك بالعرض، من شأنه أن يتحرك بالذات. و أما مثال المتحرك بالعرض، الذى ليس من شأنه أن يتحرك، فهو أن يكون هذا المقارن ليس لمقارنته «١٥» مقارنة جسم لجسم، بل مقارنة شىء من الأشياء الموجودة فى الجسم صورة فى هيولاه أو عرضا فى الجسم، فتصير له بسبب «١٦» الجسم جهة تختص بها الإشارة الواقعة إلى ذاته، و تصير له أجزاء كأجزاء الجسم تختص بأن تلى ما يليه الجسم من الأجسام المقارنة له، فتصير له كالأين لأين الجسم، و كالوضع لوضع الجسم. فإذا حصل للجسم مكان آخر، تبدلت الجهة المصابة بالإشارة، و إذا «١٧» حصل له وضع آخر، تبدلت حال جزء ما، إذ «١٨» صار لذلك الأمر كالأجزاء، فقل إنه قد انتقل فى الأين أو فى الوضع، و إن كانت النفس صورة قائمة فى مادة البدن. فإذا عرض للبدن الحركة بالعرض لحقت النفس بالعرض، و كذلك سائر التغيرات التى تعرض لذلك الجزء الذى تقوم «١٩» فيه النفس وحده، و إن كان «٢٠» من النفس ما ليس مقارنته بأن يكون «٢١» منطبعا فى البدن الذى فيه، فإنه لا يتحرك و لا بالعرض.

و قد سئل أنه لم كانت النفس يقال لها: إنها تتحرك بالعرض فى الأين «٢٢»، و لا يقال لها «٢٣»: تسود بالعرض فى اسوداد البدن.

(١) بل: ساقطة من سا

(٢) له: به سا، ط، م

(٣) انضغاط: انضغاطا سا

(٤) فإذا: و إذا سا، ط، م.

(٥) يصيب: مصيب سا، م

(٦) فيحق: نلحق ط.

(٧) بسبب: لسبب ط

(٨) أمر: + به ط

(٩) تميزا: تميزا ب.

- (١٠) حال: ساقطة من م
 (١١) فيسقط: فسقط ط
 (١٢) ما أوردته: أوردته سا.
 (١٣) و إن كانت: فإن كان ط.
 (١٤) كالسمو: كالنمو: ط.
 (١٥) لمقارنته: مقارنته م.
 (١٦) بسبب: سبب د، سا، ط.
 (١٧) و إذا: أو إذا م.
 (١٨) إذ: إذا د، م.
 (١٩) تقوم: تهوم ط
 (٢٠) كان: ساقطة من م.
 (٢١) بأن يكون: ساقطة من د.
 (٢٢) في الأين: ساقطة من ط
 (٢٣) لها: + إنها ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣٢٣

و نحن نجيب فنقول: إنه إن كان التحقيق يوجب «١» أنه إذا صح إطلاق ذلك على النفس بالعرض، صح إطلاق هذا، و ذلك «٢» إذا كان «٣» السواد فى العضو الأول الذى فى النفس بعينه، و إن كان أحد الأمرين أوقع فى العادة.
 و لكن ظهور نقله ما فى النفس إن كانت منطبعة به، أكثر من ظهور سائر استحالاته، و ذلك لأن الناس يحكمون بأن الجسم إذا زال عن إصابته إشارة مّا، زال ما معه «٤»، فصار إليه إشارة أخرى تخصه، و لو كان الشىء غير محسوس.
 و أما «٥» السواد، فإنه إذا حصل فى الجسم و استقر «٦» فيه، لم يلتفتوا إلى «٧» حصوله فى «٨» شىء آخر، و مقارنته له، إذا كان ذلك الشىء غير محسوس. كأنهم يوجبون الحصول فى الحيز لكل موجود كان، محسوسا أو غير محسوس. و لا يوجبون التسود إلا لقابله، و لغلبة إيجاب «٩» التحيز عندهم لكل شىء ما لا يؤمنون «١٠» بموجود لا إشارة إليه.
 فهذا «١١» هو السبب الذى اختلف به الأمران عند الجمهور، و لأنه سبب غير واجب، فمقتضاه «١٢» غير واجب.
 و إذ قد «١٣» علمت الحال فى الأين و الوضع، فاحكم بمثلها «١٤» فى سائر الأبواب. فإنه يقال إن الشىء مثلا تسود بالعرض، إذا كان الموضوع للسواد ليس هو، بل جسم آخر «١٥» يقارنه أو يخالطه، أو جسم هو عرض فيه، أو جسم هو بعينه فى الموضوع، و ليس هو هو «١٦» بعينه بالاعتبار «١٧» كقولنا «١٨»: إن البناء أسود، فإن السواد ليس موضوعه الأول «١٩» جوهرًا مع البنائية، بل الجوهر مع البنائية عرض له، إن كان هذا الجوهر القابل للسواد «٢٠». و قد يقال للجوهر «٢١» إذا كان ليس موضوعا أولا للأسود، بل موضوعه الأول شىء فيه لا كجزء، و هو السطح «٢٢». فإن السواد يعتقد أن محله «٢٣» الأول هو «٢٤» السطح و لأجل السطح، يوجد للجسم «٢٥». و إذ قلنا فى الحركة التى بالعرض، فلنقل على الحركة غير «٢٦» الطبيعىة التى بالذات، و هى الحركة التى بالفسر، ثم نقول فى الحركة التى من تلقائها.

(١) يوجب: موجب م.

(٢) و ذلك: فذلك

- (٣) م كان: ساقطة من ط.
- (٤) ما معه: معه م.
- (٥) محسوس و أما: ساقطة من م.
- (٦) و استقر: فاستقر ط
- (٧) إلى: في سا، ط
- (٨) في: إلى سا، ط.
- (٩) إيجاب: الإيجاب ط
- (١٠) ما لا يؤمنون: يؤمنون م.
- (١١) فهذا: وهذا م
- (١٢) فمقتضاه: مقتضاه سا، م.
- (١٣) و إذ قد: و إذ ب، د؛ و إذ م الشفاء- الطبيعيات ج ١ السماع الطبيعي ٣٢٣ [الفصل الثالث عشر] م - فصل في الحركة التي بالعرض
..... ص : ٣٢٠
- (١٤) بمثلها: بمثلها ط.
- (١٥) آخر: ساقطة من م.
- (١٦) هو هو: هو م
- (١٧) بالاعتبار: في الاعتبار ط
- (١٨) كقولنا: كقول القائل ط، م.
- (١٩) الأول: ساقطة من ب، د، سا، م.
- (٢٠) للسواد: للتسود ط
- (٢١) للجوهر: الجوهر ط.
- (٢٢) السطح: كالسطح ط.
- (٢٣) محله: موضوعه بخ، سا، طا
- (٢٤) هو: من سا
- (٢٥) للجسم: الجسم سا
- (٢٦) غير: الغير ب، د، سا، ط.
- الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣٢٤

[الفصل الرابع عشر] ن - فصل «١» في الحركة القسرية و في التي من تلقاء المتحرك

و أما «٢» الحركة غير «٣» الطبيعية، و لكنها مع ذلك موجودة في ذات الموصوف بها، فمنها «٤» بالقسر، و منها «٥» ما يكون من تلقائه و لتكلم الآن «٦» في التي بالقسر، فنقول «٧»: إن الحركة التي بالقسر هي التي محركها خارج عن المتحرك بها و ليس مقتضى طبعه. و هذا إما أن يكون خارجا عن الطبع فقط، مثل تحريك الحجر جرا على وجه الأرض، و إما أن يكون مضادا للذى بالطبع، كتحريك الحجر إلى فوق، و كتسخين الماء. و قد تكون حركات خارجة عن الطبع في الكم «٨» كما علمت، مثل زيادة العظم الكائن بالأورام و بالسمن «٩» المجتلب بالدواء «١٠» و الذبول الذي يكون بسبب الأمراض. و أما «١١» الذبول الذي للسن فهو من جهة طبيعي «١٢» و من

جهة ليس بطبيعي. فهو طبيعي بالقياس «١٣» إلى طبيعة الكل، فإنه «١٤» أمر تجرى عليه طبيعة الكل و يجب «١٥»، و ليس طبيعيا بالقياس إلى طبيعة ذلك البدن، بل هو لعجز تلك الطبيعة و استيلاء «١٦» الغاصب عليها. و يشبه أن تكون الصحة التي بالبحران باستحالة طبيعية، و التي تكون لا على تلك الجهة باستحالة غير طبيعية. و كذلك الموت الأجلى طبيعي من وجه، و المرضى و القتلى غير طبيعي البتة و الحركات المكانية القسرية، فقد تكون بال جذب و قد تكون بالدفع. و أما الحمل «١٧» فهو بالحركة العرضية «١٨» أشبه، و التدوير القسري مركب من جذب و دفع، و الدرحة ربما كانت «١٩» عن شئين خارجين، و ربما كانت عن ميل طبيعي، مع دفع أو جذب قسري «٢٠». و أما الذي يكون مع مفارقة المتحرك، مثل المرمى و المدحرج، فإن لأهل

(١) فصل: فصل ب؛ الفصل الرابع عشر ط، م.

(٢) و أما: فأما ب، د، ط، م

(٣) غير: الغير ب، د، سا، ط

(٤) فمنها: فمنه سا، ط، م؛ ما يكون سا

(٥) و منها: و منه سا، ط، م.

(٦) الآن: أولا سا؛ الأول ط

(٧) فنقول سا.

(٨) الكم: الحكم م

(٩) و بالسمن: أو بالسمن م

(١٠) بالدواء: ساقطة من ب، د، سا، م.

(١١) و أما: فأما م

(١٢) طبيعي: لا طبيعي م

(١٣) بالقياس: القياس م.

(١٤) فإنه: و إنه سا

(١٥) و يحب: و يحب ط.

(١٦) و استيلاء: أو استيلاء ط.

(١٧) الحمل: الجهل سا

(١٨) العرضية: العرض سا، ط.

(١٩) كانت: كان ب، د، سا، ط.

(٢٠) قسري: ساقطة من م.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣٢٥

العلم فيه اختلافا على مذاهب. فمنهم «١» من يرى أن السبب فيه رجوع لهواء المدفوع فيه إلى خلف المرمى و الثامه هناك الثامه «٢» بضغط ما أمامه. و منهم من يقول: إن الدافع يدفع الهواء و المرمى جميعا، لكن الهواء أقبل للدفع، فيندفع أسرع، فيجذب معه الموضوع فيه. و منهم من يرى أن السبب في ذلك قوة يستفيدها المتحرك من المحرك تثبت فيه مدة إلى أن تبطلها «٣» مصاكات تتصل «٤» عليه مما يماسه و ينحرف به، فكلما «٥» ضعف بذلك، قوى عليه الميل الطبيعي و المصاكة فأبطلت القوة، فمضى المرمى نحو جهة ميله الطبيعي.

قال «٦» أصحاب القول بتحرك «٧» الهواء: وليس يعظم أن تكون حركة الهواء تبلغ من القوة ما يحمل «٨» الحجارة و الأجسام العظيمة، فإن الصوت العظيم ربما دك أنفا «٩» من الجبل، و هاهنا جبال إذا صبح منها انحطم «١٠» أركانها، و الرعد يهد «١١» الأبنية المشيدة، و يقلب قلال الجبال، و يغلق الصخور الصم. و من الناس من يفتتح «١٢» القلاع المبنية في القلال بتكثير البوقات و الإلحاح عليها.

و كيف «١٣» يمكننا أن نقول: إن الهواء الراجع إلى خلف «١٤» التأم التثاما ضغط ما قدامه إلى قدام، و ما سبب حركته إلى قدام «١٥» عند الالتئام، حتى يدفع ما ورائه. و كيف يمكننا أن نقول: إن المحرك أعار المتحرك قوة، و ذلك لأنها لا تخلو من أن تكون إحدى القوى «١٦» التي هي الطبيعية و النفسانية و العرضية، و ليست طبيعية و لا نفسانية و لا عرضية، لأن القوة المحركة «١٧» إلى فوق زعمتم أنها في «١٨» جوهر النار بمعنى الصورة «١٩»، و إذا «٢٠» كانت في الحجر كانت عرضا فكيف تكون طبيعة واحدة عرضا و صورة. و لو كان المحرك أفاد قوة، لكان أقوى فعلها في ابتداء وجودها و كان «٢١» يجب أن تأخذ في الانسلاخ و الموجود هو أن أقوى فعلها «٢٢» في الوسط من الحركة «٢٣». أما «٢٤» إن كانت علة هذه الحركة حمل «٢٥» الهواء للمرمى، فقد توجد لذلك علة، و هو أن الهواء يتلطف بالحركة، و يزداد «٢٦» سرعه و انخراقا لما «٢٧» ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمى، و لا يوجد هذه العلة هناك. و قد قال قوم بالتولد، و قالوا: لأن من طبع الحركة أن تتولد بعدها حركة، و من طبع الاعتماد أن يتولد بعده اعتماد. و لم يمنعوا أن تكون الحركة تعدم، ثم يتبعها سكون ثم يتولد عن الاعتماد بعد ذلك حركة

- (١) فمنهم: منهم سا.
- (٢) التثاما: + بقوة ب، د، ط، م.
- (٣) تبطلها: يبطله سا، ط
- (٤) تتصل تبطل د
- (٥) فكلما: و كلما ط.
- (٦) قال: و قال سا
- (٧) بتحرك: بتحرك ط
- (٨) ما يحمل: ما يجذب طا.
- (٩) أنفا: أيضا ب
- (١٠) انحطم: انهدم بخ؛ انحطمت ط، م.
- (١١) يهد: يهدم د، ط
- (١٢) يفتتح: يفتح ط.
- (١٣) و كيف: فكيف م
- (١٤) خلف: خلفه ط.
- (١٥) إلى قدام: ساقطة من د.
- (١٦) القوى: القوتين م.
- (١٧) المحركة: المتحركة سا
- (١٨) في (الأولى): ساقطة من سا
- (١٩) الصورة: العبور سا؛ الصور م

(٢٠) و إذا: إذا ط.

(٢١) و كان: ثم كان سا، ط، م

(٢٢) فعلها: فعله سا، ط، م

(٢٣) من الحركة: ساقطة من ب، د

(٢٤) أما: و أما سا، ط، م.

(٢٥) حمل: حملت سا

(٢٦) و يزداد: فيزداد سا

(٢٧) لما: فالماء سا.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٣٢٦

و هذا أشنع ما يقال، فإن المتولد لا محالة شيء حادث بعد ما لم يكن، و لكل حادث بعد ما لم يكن محدث هو «١» علة للحدث، و تلك العلة إن كانت علة بأن توجد و يجب أن توجد الحركة الأولى مع الثانية، و إن كانت بأن تعدم و يجب أن تكون دائما علة للحركة. و إن كان السبب مع ذلك بقاء الاعتماد فلم «٢» تجوزون سكونا يلحق و مبدأ الحركة موجود على ما ينبغي بالفعل، و ليس هناك مانع عن الحركة في «٣» المتحرك و لا في المسافة. و إن كان الاعتماد أيضا يعدم بالكلام فيه كالكلام في الحركة.

لكننا إذا حققنا الأمر وجدنا أصح المذاهب مذهب من يرى أن المتحرك يستفيد ميلا من المحرك، و الميل هو ما يحس بالحس إذا حوول أن يسكن الطبيعي بالقسر أو القسري بالقسر الآخر فيحس هناك من القوة على المدافعة التي تقبل شدة و نقصا، فمرة تكون أشد و مرة تكون أنقص مما لا يشك «٤» في وجوده في الجسم و إن «٥» كان الجسم ساكنا بما قسر «٦». و مذهب من يرى أيضا «٧» أن الهواء يندفع فيندفع مذهب غير سديد و كيف يكون سديدا و الكلام في الهواء كالكلام في المرمى. و ذلك لأن هذا الهواء المدفوع إما أن يبقى متحركا مع سكون المحرك «٨» أولا يبقى، فإن «٩» لم يبق فكيف ينفذ ناقلا و إن بقى فالكلام فيه ثابت. فإن كان أسرع حركة فيجب أن يكون نفوذه في الحائط أشد من نفوذ السهم، فإن السهم إنما ينفذ عندهم بقوة منفذة، هي «١٠» من حركة الهواء الذي هو أسرع، و الهواء يحبس و يرد عن «١١» الأمور القائمة في وجهه، فلم لا يحبس «١٢» السهم و يرد. فإن كان السبب فيه أن «١٣» الذي يلي نصل السهم يحبس «١٤»، و الذي يلي فوقه يكون بعد على قوته، فقد و جب أن يكون السهم أسبق من الهواء.

و جعلوا الهواء أسبق، فإن كان السهم «١٥» أسبق، فيجب أن لا يكون للهواء الذي يلي السهم من قوة الاندفاع ما ينفذ السهم الممنوع بالحائط، لو لا- دفعه من خلف «١٦». فإن نفوذ السهم في الحائط لا- يجوز أن يقال: إنه كنفوذه في الهواء، فإن الهواء «١٧» يحمله و يدفعه عندهم باندفاعه، و إن كان ذلك من جذب السهم ما خلفه جذبا يعود به دفعا لجاذبه «١٨»، فيكون المجذوب أشد انجذابا من الجاذب الملازم له. و هذه الشدة إن كانت قوة

(١) هو: و هو ب.

(٢) فلم: فلا ط.

(٣) في: عن سا، ط، م.

(٤) مما لا يشك: ما لا يشك د، سا، ط، م

(٥) و إن: فإن د.

(٦) قسر: قسره د

(٧) أيضا: ساقطة من م.

(٨) المحرك: المتحرك سا.

(٩) فإن: وإن سا، م.

(١٠) هي: هو ب، د، سا، م.

(١١) عن: على سا

(١٢) لا يحبس: لا يحتبس د، ط.

(١٣) أن: إذ د.

(١٤) يحبس: يحتبس ط.

(١٥) فإن كان السهم: ساقطة من سا.

(١٦) خلف: خارج سا، م.

(١٧) فإن الهواء: ساقطة من د.

(١٨) لجاذبه: يحاذيه م.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبعي، ص: ٣٢٧

و ميلا، فقد حصل القول بذلك، و إن كانت «١» متابعه فقط فتزول مع زوال «٢» سببها، فإن «٣» بقيت، فيكون السبب القوة و الميل. و ما بال الأشياء التي يتفق حصولها مع في هذا الهواء اللصيق «٤» بالسهم «٥» ترسب و لا- يحملها الهواء، فإن الهواء إنما يمانع الثقال المحمولة فيه عن الرسوب شديده، يصير «٦» بها مقاوما لخرق الثقل، و الرياح إذا هبت على أغصان الشجر «٧» هشمتها، مع أنها لا تحمل سهما لو وضع فيها «٨». فهذا الهواء الذي ينقل الحجر الكبير بالحرى أن يكون اختباره بقرب الأجسام الصغار مما يوجب كسرها.

و هؤلاء يظنون أنهم إذا «٩» قالوا: إن الهواء يتحرك أسرع، فتحدث حركات متشابهة «١٠» في أجزاء الهواء قدما، و السهم موضوع فيها، أنهم قالوا شيئا. و ليس كذلك، و ذلك لأنه لا يخلو إما أن تحدث هذه الحركة في أجزاء الهواء قدما شيئا بعد شيء، فيكون المتحرك منها يتحرك بعد هدوء المحرك «١١»، فقد «١٢» انتقضت «١٣» الدعوى، و إن كانت «١٤» حركتها «١٥» معا، فما أن تكون معا «١٦» و المحرك الأول يتحرك معها، أو هو «١٧» واقف، فإن كانت مع حركة المحرك الأول فيجب أن يقف السهم بعده، و إن كان بعد حركته فقد بقي الشك، و هو أن هناك حركة و سببا به تستمر الحركة، فإنما «١٨» هو غير المحرك الأول «١٩».

و أما حديث ازدياد المحرك القسرى قوة عند الواسطة، فليس يضر في ذلك فرض القوة، و لا تنفع فيه حركة الهواء، و ذلك لأن الإشكال فيه قائم. و ذلك لأن للمتشكك «٢٠» الأول أن «٢١» يقول: إن هذا الهواء ما باله إنما في أوسط «٢٢» زمان الحركة أسرع، فإنه إن كان ذلك لاستفادته بالحركة تخلصا أكثر، فهو أولى بأن لا ينفعل عنه المنقول فيه لأنه يصير أكبر حجما و أضعف قواما. و الأكبر حجما و الأضعف «٢٣» قواما، فإنه يكون عن تحريك واحد بعينه أبطأ حركة مما ليس كذلك. و إن كان التخلص المعبر إنما هو للهواء المنفوذ فيه لا- للنافذ، فلم كانت هذه المحاكاة في الوسط أقوى من التحليل و التلطيف «٢٤» عن المحاكاة التي في الابتداء. نعم لو دامت المحاكاة على شيء واحد يلقى إما الحاك و إما المحكوك لكان لذلك «٢٥» معنى. أما الحاك «٢٦» فكالمتقب، فإنه «٢٧» على طول المزاوله يصير أسخن فيكون

(١) كانت: كان ط

(٢) زوال: ساقطة من م

(٣) فإن: و إن سا.

- (٤) اللصيق: الضيق سا، م
 (٥) بالسهم: السهم سا، م؛ مثل السهم ط.
 (٦) يصير: و يصير م.
 (٧) الشجر: الشجرة ط
 (٨) فيها: ساقطة من د.
 (٩) إذا: ساقطة من د
 (١٠) متشافة: مشافة ط.
 (١١) المحرك: المتحرك م
 (١٢) فقد: و قد سا، ط، م
 (١٣) انتقضت: انتقض ب، د، سا، ط.
 (١٤) كانت: كان ب د، سا، ط
 (١٥) حركتها: حركتها م
 (١٦) فيما أن تكون معا: ساقطة من سا
 (١٧) أو هو: هو سا.
 (١٨) فإنما: بما ط؛ قائم م
 (١٩) الأول: + فيجب أن يقف السهم سا.
 (٢٠) للمتشكك: للمشكك ط؛ المتشكك م
 (٢١) أن: ساقطة من ط.
 (٢٢) أوسط: و أوسط ب.
 (٢٣) و الأضعف: الأضعف سا، م.
 (٢٤) و التلطيف: التلطيف د، سا، م.
 (٢٥) لذلك: ذلك ب، في ذلك د؛ كذلك سا؛ كذلك كذلك م
 (٢٦) الحاك: حاك سا؛ المحال م
 (٢٧) فإنه: كان سا، ط.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١، السماع الطبيعى، ص: ٣٢٨

على التلطيف «١» أقوى، و أما المحكوك، فلأين دوام «٢» الحكك عليه يكون مما يزيد تأثيرا بعد تأثير. و هاهنا لا الحاك و لا المحكوك واحد، بل عندهم و على قياس قولهم يجب أن يتحرك كسلسلة مدفوعة قدما، و يكون كل جزء نفضه حاككا بعينه لمحكوك «٣» بعينه «٤»، و عسى أن يكون وجه إعطاء هذه العلة لهذه التريد فى الباب المنسوب «٥» إلى القوة أوضح.
 فعسى أن الحكك إذا تكرر على المرمى أكثر، يسخن أكثر، فلا يزال يتسخن «٦» بالحك أكثر، و القوة المستفاد تضعف. إلا أن التلطيف «٧» «٨» المستفاد بالتسخن يكون متداركا أو موفيا «٩» على المعنى الذى يفوت بالضعف، ما دام فى القوة ثبات ما، فإذا ترادف الصكك على القوة و استرخت «١٠» ضعف أيضا الحكك، و بلغ مبلغا لا يفى بتدارك تأثير الصكك.

على أنا لا- نعول فى ذلك على هذه العلة كل التعويل، و إن كان قد يجوز أن يكون ذلك من إحدى معنات العلل المزيده فى الوسط، فقد اتضح أن الحركة القسريه كيف هى، و على كم قسم هى، و أن كل حركة فعن «١١» قوة تكون فى المحرك «١٢»، بها

يندفع، إما قسرية، وإما عرضية، وإما طبيعية.

فلنتكلم على الحركة التي يقال إنها من تلقاء المتحرك، فقد وقع «١٣» في أمرها بين أهل النظر تخالف و تشاح «١٤»، ما كان من حق هذا المعنى أن يقع من التفتيش عنه و المناقشة فيه ما وقع بين طبقات أهل النظر. فإن معول ذلك على الاسم، فقد جعله بعضهم لمعنى، و بعضهم لمعنى آخر، و لكل منهم أن يجعل ما يجعله «١٥»، و ليس لأحد «١٦» منهم «١٧» أن يشاح «١٨» فيه غيره، فمنهم من جعل المتحرك من تلقائه ما لموضوعه أن يتحرك بطبعه حركة غير تلك الحركة، مع ذلك ليس عن سبب من خارج. فعلى وضع هؤلاء، يدخل النبات في جملة المتحرك من تلقائه، و يخرج «١٩» الفلك من أن يكون متحركا من تلقائه، و هم مع ذلك يمنعون أن يخرج الفلك من ذلك. و منهم من شرط أن يكون له مع ذلك أن لا- يتحرك، فإن أخذ هذا مطلقا لم يكن الفلك أيضا داخلا- في المتحرك من تلقائه، و إن زيد عليه و له أن لا يتحرك إذا شاء «٢٠» من غير زيادة شرط أن من شأنه أن يشأ دخل فيه الفلك، و ليس إذا كان لا يشاء أمرا البتة أو لا يجوز «٢١»

(١) التلطيف: التلطف د

(٢) دوام: دوم ط.

(٣) لمحكوك: المحكوك ب

(٤) لمحكوك بعينه: ساقطة من م

(٥) المنسوب: المقرب سا.

(٦) يتسخن: يسخن ط.

(٧) الاستفادة ... التلطيف: ساقطة من م.

(٨) التلطيف: التلطف سا

(٩) أو موفيا: و موفيا سا.

(١٠) و استرخت: و استراحت ط.

(١١) فعن: ساقطة من م.

(١٢) المحرك: المتحرك ط، م.

(١٣) وقع: ساقطة من م

(١٤) و تشاح: و تشاجر ط.

(١٥) ما يجعله: ما جعله سا، ط، م

(١٦) لأحد: لأمر سا

(١٧) منهم: بينهم ط

(١٨) يشاح: يشاجر ط.

(١٩) و يخرج: و خرج سا.

(٢٠) شاء: + أمر البتة ط

(٢١) أو لا يجوز: و لا يجوز ب.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣٢٩

أن يشأ، يلزم من ذلك أن مقتضاه لا- يكون لو شاء، و منهم من لم يشترط إلا- أن تكون الحركة صادرة عن الإرادة. و أنت غير «١»

مجبر على اختيار أى الاستعمالات شئت، فإنه ليس إلا مشجرة فى التسمية فقط «٢».

[الفصل الخامس عشر] س - فصل «٣» فى احوال العلل المحركة و المناسبات بين العلل المحركة و المتحركة

و إذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا فى الحركات و المتحركات، فحرى بنا أن نتكلم على أحوال المحركين.
فنقول: إن المحرك منه ما هو محرك بالذات، و منه ما هو محرك بالعرض. و المحرك «٤» بالعرض «٥»، فقد فصلنا أمره فى الأفاويل الماضية، و بينا أنه على كم وجه يكون، و أنه قد يكون الشىء محركا لذاته بالعرض، و قد يكون محركا لغيره «٦» بالعرض، و قد يكون محركا بالطبع، و قد يكون محركا بالقسر «٧».
و أما المحرك بالذات، فمنه ما يكون بواسطة، مثل النجار بواسطة القدوم، و منه ما يكون بغير واسطة. و الذى بالواسطة، فربما كانت الواسطة واحدة، و ربما كانت كثيرة. و ما كان من الوسائط ليس «٨» محركا من تلقائه، بل إنما يحرك لأجل أن ما قبله يحركه. فإن كان متصلا بالمحرك، كاليد بالإنسان، سمى «٩» أداة، و إن كان مباينا سمى آلة، و ربما لم يميز «١٠» بين اللفظين فى الاستعمال. و ما كان من الوسائط ينبعث من نفسه إلى الحركة، و مع ذلك فله مبدأ تحريك آخر لأنه واسطة، فالأولى أن يكون محركه مع أنه محرك «١١» غاية مثل المحبوب، أو ضد الغاية «١٢» مثل المخوف المهروب عنه. و المحركات منها ما يحرك بأن يتحرك، و منها ما يحرك لا بأن يتحرك. و المحرك بأن يتحرك يحرك بالماسة،

(١) غير: ليس سا

(٢) فقط: البتة ط.

(٣) فصل: فصل ٤ ب؛ الفصل الخامس عشر م.

(٤) و المحرك: و أما المحرك ط

(٥) و المحرك بالعرض: ساقطة من سا.

(٦) لغيره: لغير د

(٧) محركا بالقسر: بالقسر سا، ط، م.

(٨) ليس: لم يكن ط.

(٩) سمى: يسمى ط.

(١٠) يميز: يتميز م.

(١١) محرك: ساقطة من م

(١٢) مثل الغاية: ساقطة من م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعى، ص: ٣٣٠

و يتم «١» فعله بالسكون منه، و يكون أيضا من حيث يتحرك «٢» بالقوة. و لاستحالة وجود أجسام بلا نهاية، يستحيل أن تكون متحركات معا بلا نهاية، فيستحيل أن يكون كل محرك «٣» متحركا، فينتهى الأمر إلى محرك لا يتحرك و إلى أول محرك متحرك، إذ لا دور فى التحريك و التحريك و العلية و المعلولية، إذ الدور يوجب «٤» أن يكون الشىء مبدأ لأمر «٥»، ذلك الأمر «٦» مبدأ له، فيكون أسبق من الأسبق بذاته. و أول محرك متحرك، إما أن يكون مبدأ حركته فيه، فيكون متحركا بذاته، أو يكون مباينا له و ليس فيه. لكن فى كل جسم مبدأ حركة كما قلنا، فإن كان المباين يحرك التحريك الموافق لما يقتضيه مبدأ حركة الجسم، لم يخل إما أن تكون تلك الحركة تصدر عنهما جميعا بالشركة، و مع ذلك فإن المبدأ الذى فى الجسم له أن يحرك وحده، و إما أن لا

يكون للمبدأ الذى فى الجسم أن يحرك وحده، فإن لم يكن لذلك المبدأ أن يحرك وحده «٧»، فليس مبدأ «٨» حركة «٩» فى الجسم، وقد قيل ذلك، هذا خلف. و أنت تعلم أن كل جسم ففیه مبدأ حركة، قد برهنا ذلك فإن كان لمبدأ الحركة أن يحرك وحده «١٠»، لم يكن المباین محرکا على أنه «١١» مزاوول للحركة، بل محرک على أحد الوجوه، إما بأنه يعطى الجسم ذلك المبدأ الذى به يتحرك، فيحرك «١٢» الجسم بذلك المبدأ أو يعطيه «١٣» قوة أخرى تعاضده على ذلك التحريك و يزيد «١٤» فيه، أو يكون محرکا لأنه غاية و مثال أو مؤتم و إما للأمرين جميعا.

هذا إن كان تحريك المباین من نوع تحريك مبدأ حركة «١٥» الجسم كالمشارك له، فإن «١٦» كان «١٧» المباین يحرك خلاف التحريك الموافق، فهو قاسر إما جسم أو غير جسم.

وقد قال قوم: إن محرک النار إلى فوق هو جاعل المادة نارا، فإذا «١٨» جعله «١٩» نارا جعله تام «٢٠» الاستعداد لتلك الحركة، بعد أن كان بقوة بعيدة، فيحرك «٢١» إلى فوق. لكن الإصرار على هذا غير جميل، و ذلك لأن المبدأ الذى يعطى النار تمام الاستعداد لتلك الحركة، فقد يعطيه المبدأ الذى به يتحرك، و هو كما علمت القوة التى بها يتحرك، و هذا إن «٢٢» كان الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج إلى العقل، فيكون بنفسه مبدأ للحركة و محرکا.

فإننا لسنا نفهم من المحرك إلا الأمر الذى هو مبدأ الحركة على هذا النحو، فيجب أن يكون واهب الصورة

- (١) و يتم: و يتمم م
- (٢) يتحرك: + هو ط، م.
- (٣) محرک: متحرك د.
- (٤) يوجب: أوجب سا الشىء: ساقطة من م
- (٥) لأمر: للأمر د.
- (٦) الأمر: ساقطة من م.
- (٧) فإن: ... وحده: ساقطة من سا.
- (٨) مبدأ: بمبدأ ط
- (٩) حركة: لحركة سا.
- (١٠) يحرك وحده: يتحرك م
- (١١) أنه: + مبدأ ط.
- (١٢) فيحرك: فيتحرك ط
- (١٣) أو يعطيه: و يعطيه سا.
- (١٤) و يزيد: فزيد ط.
- (١٥) حركة: لحركة ط
- (١٦) فإن: و إن سا، ط، م
- (١٧) كان: + المحرك ط.
- (١٨) فإذا: و إذا ب، د،
- (١٩) جعله: جعلها ط، م
- (٢٠) تام: تامه ط، م.

(٢١) فيحرك: فيتحرك ط.

(٢٢) وهذا إن: وإن ب د.

الشفاء- الطبيعيات، ج السماع الطبيعي، ص: ٣٣١

التي بها يتحرك جسم مِمَّا محركا بالصورة، و الصورة و الصورة محركة بذاتها بلا واسطة. و لا يجب من ذلك أن تكون الصورة محركة لذاتها، لأنها تحرك كلا و مادة ذا «١» صورة مجسمة. و ذلك لأن الكل ليس هو «٢» أحد الأجزاء، فهو يحرك الجسم الذي هو الكل بالذات، و يحرك ذاته لأجل تلك الحركة بالعرض، لأنه ليس مما يتحرك بالذات، و لو كان مما يتحرك بالذات لما كان انتقال الكل و هو جزء منه يوجب انتقاله عن موضعه الطبيعي، و هو غير مفارق لما جاوره من الكل، بل كان كما علمت متحركا بالعرض، و قد يكون الشيء محركا لنفسه بالعرض. و لأن هاهنا حركة دائمة، ما دامت السماء قد ظهر أمرها، فههنا محرک أو غير متناهي القوة، فليس بجسم و لا في جسم.

فينبغي الآن أن نذكر المناسبات التي بين المحركات و المتحركات، لنضع محركا و متحركا و مسافة و زمانا و لنتحن المحرك على أنه مبدأ لحركة «٣» طبيعية، و على أنه مبدأ جذب، و على أنه مبدأ دفع، و على أنه حامل، و لتأمل «٤» ما يلزم من أصناف المناسبات، و لنضع محركا حرك متحركا في المسافة زمانا، و لتأمل هل نصف المحرك يحرك في المتحرك بعينه في المسافة زمانا نصف ذلك أو أقل أو أكثر، فنقول: إنه لا يلزم أن يحركه «٥» شيئا، فإنه يجوز أن يكون المستقل «٦» بتحريك ذلك المتحرك عن حاله إنما هو مجموع قوة المحرك «٧»، فإذا انتصفت كان لها أن تحدث أعدادا و لم يجب أن تحرك لا محالة، مثل السفينة التي تجرها «٨» مائة نفس في يوم واحد فرسخين، فلا يلزم أن يقدر الخمسون لا محالة، على نقلها شيئا. و لهذا ليس إذا حدث صوت عن صرة جاورس «٩»، يلزم أن يحدث عن كل جاورسه صوت لا يسمع، أو إذا حدث عن مائة قطرة نقره في الصخرة «١٠»، يلزم «١١» أن تكون كل قطرة تفعل شيئا لا يحس «١٢»، بل عسى أن يكون لكل قطرة «١٣» إعداد ما في إبطال «١٤» صلابه «١٥»، فإذا تم الإعداد فعل الآخر من النقر، و أن يستمر على ذلك المنهاج حتى يحدث قعر «١٦» محسوس.

على أن هاهنا من المحركات ما إذا تصف لم يبق له قوته «١٧» كالحيوان. و هذا الإعداد في الحركات الميلية هو إبطال الميل المستقر فيها «١٨» قليلا- قليلا «١٩»، حتى يدخل عليها ميل غريب تعجز عن تمحيقه القوة المميلة التي فيه، فإن فرضنا «٢٠» التنصيف في المتحرك «٢١»، فالمشهور هو أن المحرك يحرك نصف المتحرك في ضعف المسافة في ذلك الزمان، و في «٢٢»

(١) ذا: ذات سا، ط،

(٢) هو: ساقطة من سا.

(٣) مبدأ لحركة: مبدأ الحركة د، م

(٤) و لتأمل: و لتأمل ط.

(٥) يحركه: يحرك د

(٦) المستقل: المستقبل ط.

(٧) المحرك: المتحرك م.

(٨) تجرها: تمدها ب، د، سا، م.

(٩) جاورس: جاورسه: الذرة الحمراء (الصيفي).

(١٠) الصخرة: الصخر ب

(١١) يلزم: يلزمه ب، د، سا، ط.

(١٢) لا يحس: يحس م

(١٣) قطرة: نقره سا

(١٤) في إبطال: بإبطال ب، د، سا، م

(١٥) صلابه: صلابته ط.

(١٦) قعر: نقر ط؛ فغير م.

(١٧) قوته: قوة ط

(١٨) فيها: فيه ط

(١٩) قليلا قليلا: قليلا د، م.

(٢٠) فرضنا: فرضت سا، ط

(٢١) المتحرك: المحرك ط

(٢٢) المسافة ... و في: ساقطة من م.

الشفاء - الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣٣٢

المسافة في نصف ذلك الزمان. و أما المحقق فغيره «١» اعتبر ذلك فيما يورده. أما في المحرك الطبيعي، فإنه لا يصح أن يبقى المحرك بحاله و المتحرك به قد ينصف، و ذلك لأن القوة الطبيعية يعرض لها أن تنقسم بانقسام ما هي «٢» فيه، فإذا انتصف المتحرك لم تمكن «٣» كلية المحرك «٤» أن تحركه، بل النصف الموجود «٥» منه فيه، إلا على سبيل التخمين و التقدير.

و أما الحامل فيجوز أن تكون قوة الحامل لا تفي بأن تقطع ضعف المسافة التي حمل فيها ما حمل و لو كان فارغا، فكيف يلزم و معه نصف الثقل. و إن «٦» كان الحامل يحمل بحركة طبيعية، فإنه عند وجود نهايته الطبيعية لا يتعداه بالمحمول، و لا تتضعف له مسافته الطبيعية التي بين الجهتين الطبيعيتين، اللهم إلا أن يقع الابتداء من الوسط، فحينئذ إن كان المحمول عليه له ميل غير ميله «٧»، أحدث فيه بقاء. إلا أن ذلك لا يحفظ هذه النسبة لأن حركة الطبيعيات لا تتفق من الابتداء إلى المنتهى، بل كلما أمعن ازداد سرعه، فلا تتفق «٨» حاله في النصفين، كان فارغا أو حاملا. و أما الدافع اللازم فحكمه حكم الحامل، و أما الدافع الرامي فربما عرض أنه يفعل في الأثقل أشد مما يفعله في الأخف فيفعل في الضعف أشد مما يفعله في النصف، فلا تبقى تلك النسبة. على أن المرمى لا تتشابه السرعة و البطء في حدوده، بل المتأخر منه أبطا، و يقال: إن الوسط منه أقوى، فلا تكون هذه النسبة محفوظة. و كذلك الجاذب فإن الجاذب قد يكون على صورة الحامل الجار، و قد يكون جاذبا بالقوة، و للقوة الفائضة عن الجاذب حد إليه ينتهي تأثيره في المنجذب البعيد منه، فما خرج عن ذلك لا يلزم أن يؤثر فيه «٩». فلا يلزم أن يكون كلما جعلنا المتحرك أصغر جذبه من مكان أبعد المحرك «١٠» في نصف الزمان «١١»، فإن المشهور أنه يحرك ذلك المتحرك بعينه في نصف المسافة.

و ليس يجب فإنه ليس يلزم أن يتساوى المقطوع في نصفى زمان المرمى «١٢» لا في القسرى «١٣» و لا في الطبيعي، لما علمت من اختلاف الحركة في السرعة و البطء. و أما المحرك في نصف المسافة فالمشهور على قياس ما قيل، و الحق ما عبر «١٤» عنه. و أما اعتبار نصف المحرك «١٥» بنصف المتحرك، فالمشهور حفظ النسبة، لكن يجوز أن لا ينتصف «١٦» المحرك حافظا لقوته، و يجوز أن يكون أبطأ من تحريك الكل للكل، فإن اجتماع القوة و تزيدها قد يستتبع من الحمية «١٧» ما هو أزيد نسبة إلى حمية الجزء من نسبة العظم إلى العظم.

(١) فغيره: فغير د.

(٢) ما هي: ما هو سا.

- (٣) تمكن: يكن د، ط
 (٤) المحرك: المتحرك ط
 (٥) الموجود: المؤخوذ د.
 (٦) و إن: فإن م.
 (٧) غير ميله: ساقطة من د.
 (٨) فلا تتفق: و لا تتفق م.
 (٩) فيه: + المحرك ط.
 (١٠) المحرك: و المحرك ط
 (١١) الزمان: + فإن ط.
 (١٢) المرمى: الرمي ط
 (١٣) القسرى: القسر ط.
 (١٤) ما عبر: ما نخبر سا، ط، م.
 (١٥) المحرك: المتحرك ب
 (١٦) ينتصف: + بنصف ط، م.
 (١٧) الحمية: الجهة د.

الشفاء- الطبيعيات، ج ١ السماع الطبيعي، ص: ٣٣٣

و أما نصف المحرك في «١» نصف الزمان، فالمشهور حفظ النسبة، و الأولى أن لا تحفظ على ما «٢» علمت.
 و أما نصف المحرك في نصف المسافة، فذلك أيضا على قياس ما علمت، و أنت تعلم التضعيفات من التنصيفات.
 على أن هاهنا مذهبا حكيناها لك «٣» مرات، هو أن التنصيف يؤدي بالمحرك «٤» إلى أن لا يحرك، و بالمتحرك إلى أن لا يتحرك،
 و قد يقع اعتبار هذه المناسبات بين المحرك و الحركة و المتحرك «٥» و المسافة و الزمان من حيث هي متناهية و غير متناهية، إذ أي
 هذه إذا تناهى الآخر، لأن جزءا من المتناهي منه يكون بإزاء متناه من الآخر. و أمثال ذلك الجزء يجب «٦» أن يفنى ما أخذ غير متناه،
 بإزاء فناء المتناهي. فإنه إن بقي لم تكن بينهما مطابقة، فلم تكن الحركة غير «٧» المتناهية في زمان متناه أو في مسافة متناهية، أو لم
 يكن زمان غير متناه «٨» مع مسافة متناهية، بل كان متناه مع متناه، و خلا فصل ما ليس بمتناه عن المطابقة، و إذا لم يفضل، بل فنى غير
 «٩» المتناهي مع المتناهي على ما أوجبه المفروض «١٠»، كان غير «١١» المتناهي متناهي «١٢».

(١) نصف المحرك في: ساقطة من ب

(٢) على ما: لما سا، م؛ كما ط.

(٣) لك: ذلك م

(٤) بالمحرك: بالمتحرك م.

(٥) و المتحرك: ساقطة من د، م.

(٦) يجب: ساقطة من م.

(٧) غير: الغير ب، د، سا، ط

(٨) أو في متناه: ساقطة من سا، م.

(٩) غير: الغير ب، د، سا، ط.

(١٠) المفروض: العروض د، م

(١١) غير: الغير ب، د، سا، ط

(١٢) متناها: + تم كتاب السماع الطبيعي من كتاب الشفاء والحمد لله وحده و صلى الله على محمد وآله الطاهرين و سلامه ب؛ + تم كتاب السماع الطبيعي من كتاب الشفاء والحمد لله حق حمده والصلاة على محمد وآله د؛ + والله أعلم آخر الفن الأول من الطبيعيات والله وفق سا؛ هذا آخر كتاب السماع الطبيعي و يتلوه كتاب السماء والعالم ط؛ + آخر كتاب السماع الطبيعي والله الحمد والمنة والفضل والطول و صلواته على سيدنا محمد النبي و على آله و أصحابه و عترته الطاهرين م.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحداً من جهايزة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسة و طريقة لم ينطقي ومصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحرّي الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقليين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرّي الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءة و إغناء أوقات فراغه هواء برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و...

- منها العداله الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى. - من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدّعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعىة و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسة " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسة

(ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنّة

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع "پنج رَمضان " و مُفترق " وفائى/ " بنايه " القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلميه الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

